

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
عمادة البحث العلمي
سلسلة نشر الرسائل الجامعية

- ١٣ -



شرح الرضة لكافية المحجطين

دراسة وتحقيق

الدكتور حسن بن محمد بن إبراهيم كحفظي

الأستاذ المساعد بكلية اللغة العربية بالرياض

طبع على نفقة صاحب السمو الملكي

الأمير عبد الله بن عبد العزيز

ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني

وفقه الله

بمناسبة افتتاح المدينة الجامعية

أشرفت على طباعته إدارة الثقافة والنشر بالجامعة

الحال

قوله : الحال ما يبين هيئة الفاعل ، أو المفعول به ، لفظا ، أو معنى ، نحو ضربت زيدا قائما ، وزيد في الدار قائما ، وهذا زيد قائما .

قال المصنف : لا يدخل فيه النعت في نحو جاءني رجل عالم ؛ لأن المراد في الحدود أن يكون لفظ المحدود دالاً على ما ذكر في الحد ، وقولك : عالم في جاءني رجل عالم - وإن بين هيئة الفاعل - لكنه لا دلالة في لفظ عالم على أنه بيان لهيئة فاعل ، إذ لفظة عالم ههنا مثلها في قولك : زيد رجل عالم ؛ مع أنها مبينة لهيئة خبر المبتدأ ، (لا هيئة الفاعل)^(١) ، بل إنما عُلِمَ كونُ (عالم) في جاءني رجل عالم بيانا لهيئة الفاعل من تقدّم قولك : جاءني رجل ، بخلاف الحال ، فإن راكبا في قولك : جاءني زيد راكبا ، ورأيت زيدا راكبا ، لفظ فيه دلالة على كونه هيئة الفاعل أو المفعول ، حتى لو قلت رجلاً قائما (أخوك)^(٢) لم يجز ، لعدم الفاعلية والمفعولية في (رجل)^(٣) .

أقول : لقائل أن يمنع أن المحدود يلزم أن يدل على (كل)^(٤) ما يذكر في حده بل يكفي أن يكون فيه ما يُذكر في حده ، وبعد التسليم فليس في هذا الحد تحقيق معنى الحال ، وبيان ماهيته ، لأنه ربما يتوهم أنه موضوع لبيان هيئة الفاعل أو المفعول مطلقا ، لا في حالة الفعل ، فيُظنُّ في جاءني زيد راكبا ، أن راكبا هيئة لهذا الفاعل مطلقا لا في حال الجيء ، فيكون غلطاً .

(١) ساقط من ص .

(٢) تكملة من ج و ص وط .

(٣) في إيضاحه للمفصل ٣٢٧/١ : وإذا كان الحال هو الدال على هيئة الفاعل باعتبار الوضع خرجت الصفة عن ذلك ، لأن قولك : جاءني رجل عالم لا يدل إلا على هيئة ذات ، وإنما أخذ كونه فاعلا من غير جهة دلالتها بخلاف الحال فإنها موضوعة دالة على هيئة فاعل أو مفعول بنفسها ، وتبين من ذلك بأنك تقول : زيد رجل عالم فتجد دلالة عالم في مثل ذلك كدلالاته فيما تقدم ، ولا تقول : زيد قائما أخوك لانتفاء الفاعل والمفعول .

(٤) تكملة من ج و ص وط .

ويخرج عن هذا الحد ، (الجملة الحالية بلا ذي حال)^(١) نحو قوله^(٢) :
 ١٨٤ - يقول : وقد ترّ الوظيفُ وساقُها أَلست ترى أن قد أتيت بِمُؤَيِّدٍ^(٣)
 وقوله^(٤) :

١٨٥ - وقد أغتدي والطيْرُ في وُكُنَاتِها بمنجردٍ قيدِ الأوابِدِ هيكل^(٥).
 ويخرج أيضا الحال عن المضاف إليه - إذا لم يكن المضاف عاملا في الحال - وإن
 كان ذلك قليلا كقوله تعالى : ﴿ قُلْ بَلْ مَلَّةٌ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾^(٦) وقوله تعالى : ﴿ ذَايِرٌ
 هُوَلَاءِ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ ﴾^(٧) .

(١) في ت : الجملة الحالية بلا ضمير ذي حال ، وفي ط : الحال التي هي جملة بعد عامل ليس معه ذو حال .
 (٢) قائله طرفه بن العبد وستأتي ترجمته ٩١٣ .
 (٣) البيت في ديوانه ٤٥ ، وفي شرح القصائد للأبناري ٢٢٠ ، وفي المصنف ٢٦٩/١ ، وفي الخزانة ١٥١/٣ ،
 ٢٦٣ .

اللغة : تر : انقطع ، الوظيف : ما بين الرُسخ والساق ، وفي اليد ما بين الرُسخ والذراع ، بِمُؤَيِّدٍ : بداهية أو
 أمر عظيم .
 يروى الوظيف بالرفع على أنه فاعل تر بمعنى انقطع ، ويروى بالنصب على أنه مفعول تر بمعنى قَطَعَ والفاعل ضمير
 يعود إلى قوله غضب في بيت قبله وهو :

وَبَرِّكَ هُجُودٍ قَدْ أَثَارَتْ مَخَافَتِي نَوَادِيهَا أَمْشِي بَعْضُهَا مُجَرَّدٌ .
 الشاهد قوله : وقد تر الوظيف فإنها جملة حالية وليس قبلها ذو حال ، أما ضمير يقول هنا فليس بصاحب الحال
 لعدم الرابط فإنه عائد على الشيخ في قوله قبل :

فَمَرَّتْ كَهَاةٌ ذَاتُ خَيْفٍ جَلَالَةٍ عَقِيلَةُ شَيْخٍ كَالْوَيْبِلِ يَلْنَدِدُ
 (٤) قائله امرؤ القيس ، وقد مرت ترجمته صفحة ٣٤ .

(٥) البيت في ديوانه ١٩ ، وفي الخصائص ٢٢٠/٢ (الشطر الثاني) ، وفي شرح القصائد للأبناري ٨٢ ، وفي
 المحتسب ١٦٨/١ ، وفي ابن يعيش ٥١/٣ ، وفي رصف المباني ٣٩٢ ، وفي الخزانة ١٥٦/٣ ، ٢٥٠/٤ .
 اللغة : أغتدي أخرج غدوة للصيد ، وكناتها : أعشاشها ومقارها ليلا ، بمنجرد : المنجرد من الخيل : الماضي في
 السير ، وقيل قليل الشعر ، الأوابد : الوحوش ، هيكل : ضخم .

الشاهد قوله : والطيْرُ في وُكُنَاتِها جملة حالية ، وليس فيها ذو حال ، وهي خارجة عن حد المصنف للحال .
 (٦) من قوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا قُلْ بَلْ مَلَّةٌ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾
 البقرة ١٣٥ .

(٧) من قوله تعالى : ﴿ وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الْأَمْرَ أَنَّ ذَايِرٌ هُوَلَاءِ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ ﴾ الحجر ٦٦ .

وقول الشاعر^(١) :

١٨٦ - كَأَنَّ حَوَامِيَهُ مُدْبِرًا تُخْضِبْنَ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ تُخْضِبُ^(٢)

وقوله^(٣) :

١٨٧ - عَوِذٌ وَبُهْتَةٌ حَاشِدُونَ عَلَيْهِم حَلَقَ الْحَدِيدِ مَضَاعِفًا يَتَلَهَّبُ^(٤)

فأما قوله تعالى : ﴿ النَّارُ مَثْوَاكُمْ ﴾^(٥) أي موضع مثواكم أي ثوائكم ﴿ خَالِدِينَ ﴾^(٥) وقولك : أعجبنى ضربُ زيد قائما ، وهو ضارب زيد مجردا ، فالمنصوب فيها حالٌ من الفاعل ، أو المفعول به ، فلا يرد اعتراضا .

وله أن يقول : إن الحال عما أضيف إليه غير العامل في الحال لا تجيء إلا إذا كان المضاف فاعلا أو مفعولا يصح حذفه وقيامُ المضاف إليه مقامه ، كما أنك لو قلت : بل

(١) قائله النابتة الجعدي وهو قيس بن عبد الله بن عُدَسَ بن ربيعة الجعدي أبو ليلى شاعر صحابي من المعمرين ، اشتهر في الجاهلية ، وكان ممن هجر الأوثان ونهى عن الخمر قبل ظهور الإسلام ، مات في أصبهان وقد كُفَّ بصره وجاوز المائة نحو سنة ٥٠ هـ (الأعلام ٥٨/٦) .

(٢) البيت في ديوانه ٢٠ وفيه : تُخْضِبْنَ وَإِنْ كَانَ لَمْ تُخْضِبِ ، وفي الخزانة ١٦١/٣ .
اللغة : حواميه : جمع حامية ، وهي ما فوق الحافر ، وقيل : هي ما عن يمين الحافر وشماله . والبيت من قصيدة في وصف فرس .

تخضب بدل اشتغال من قوله : تكن انظر : الخزانة ١٦٢/٣ .

الشاهد قوله : مدبرا فإنه حال من المضاف إليه ، ويخرج عن حد ابن الحاجب للحال .

(٣) قائله (زيد الفوارس) وهو زيد بن حصين بن ضرار الضبي ، فارس شاعر جاهلي ، قال البغدادى : « إن جدّه ضرارا شهد يوم القُرَتَيْنِ ، ومعه ثمانية عشر من ولده يقاتلون معه ، وزيد الفوارس كان فارسهم ، ولهذا قيل له زيد الفوارس » ، (الخزانة ١٧٧/٣ ، وانظر : الأعلام ٩٧/٣) .

(٤) البيت في نوادر أبي زيد ١١٣ ، وفي الأمالي الشجرية ١٦٧/١ ، وفي الهمع ٢٤٠/١ ، وفي الدرر ٢٠١/١ ، وفي الخزانة ١٧٣/٣ .

عوذ : هو عوذ بن غالب بن قطيعة . وبهية : ابن عبد الله بن غطفان ، وأراد أبناءهما ولذا جَمَعَ (حاشدون) .
اللغة : حلق الحديد : أراد الدروع . حاشدون : يقال : حشد القوم إذا جمعهم .

الشاهد قوله : مضاعفا فإن الرضي جعله حالا من المضاف إليه في قوله : حلق الحديد وفي الأمالي الشجرية ٣٢٨/٢ . والوجه في هذا البيت فيما أراه أن مضاعفا حال من الحلق لا من الحديد ثم وجهه بوجهين ثم قال : ويجوز أن تجعل (مضاعفا) حالا من المضمر في يتلهب ، ويتلهب في موضع الحال من الحلق .

(٥) من قوله تعالى : ﴿ قَالَ النَّارُ مَثْوَاكُمْ خَالِدِينَ فِيهَا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ﴾ من الآية ١٢٨ من سورة الأنعام .

نتبع إبراهيم مقام بل نتبع ملة إبراهيم (جاز)^(١) ، فكأنه حال من المفعول ، أو^(٢) إذا كان المضاف فاعلا ، أو مفعولا وهو جزء المضاف إليه ، فكأن الحال عن المضاف إليه هو الحال عن المضاف ، كما في قوله تعالى : ﴿ أَنَّ دَابِرَ هَؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ ﴾^(٣) فقلوه : مصبحين حال عما دل عليه ضمير مقطوع ؛ وذلك لأنه نائب عن دابر هؤلاء ، فهو حال عن هؤلاء المضاف إليه دابر ، فكأنه - وهو حال عن المضاف إليه - حال عن المضاف الذي هو جزء المضاف إليه ، لأن دابر الشيء أصله ، فكأنه قال : يُقْطَع دَابِرُ هَؤُلَاءِ مصبحين ، فكأنه حال عن مفعول ما لم يسم فاعله .

وكذا (قوله)^(٤) :

كَأَنَّ حَوَامِيَهُ مَدِيرًا^(٥) (١٨٦)

(أي تشبه حواميته مدبرا)^(٦) أو أشبه حواميته مدبرا فكأنه حال من الفاعل أو المفعول .

وكذا (قوله)^(٧) :

..... عليهم خلق الحديد مضاعفا^(٨) (١٨٧)

فالأولى أن نقول : الحال على ضريين منتقلة ومؤكدة ، ولكل منهما حدٌ لاختلاف ماهيتهما .

فحد المنتقلة : جزء كلام (يتقيد)^(٩) بوقت حصول مضمونه تعلق الحدث الذي في ذلك الكلام بالفاعل أو بالمفعول ، أو بما يجري مجراها .

(١) تكملة من ج و ص وط .

(٢) عطف على قوله قبل : إلا إذا كان المضاف فاعلا .. إلخ .

(٣) تقدمت صفحة ٦٣٣ تعليقة ٧ .

(٤) ساقطة من ط .

(٥) سبق الحديث عنه صفحة ٦٣٤ تعليقة ١ ، ٢ .

(٦) ساقط من ص .

(٧) في ط : قولهم .

(٨) تقدم تخريجه صفحة ٦٣٤ تعليقة ٤ .

(٩) في ص : مقيد .

فبقولنا : جزءُ كلام ، تخرج الجملة الثانية في نحو : ركب زيد وركب مع ركوبه غلامه - إذا لم نجعلها حالاً - .

ويخرج بقولنا : « حصول مضمونه » المصدرُ في نحو : رجع القهقري ؛ لأن الرجوع يتقيد بنفسه ، لا بوقت حصول مضمونه .

ويخرج النعت بقولنا : يَتَقَيَّدُ تعلقُ الحدثِ بالفاعل أو المفعول ، فإنه لا يتقيد بوقت حصول مضمونه ذلك المُتَعَلِّقُ .

وقولنا : أو بما يجري مجراها ، يدخل حال الفاعل والمفعول المعنويين نحو قوله تعالى : ﴿ هَذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾^(١) و(قوله)^(٢) :

١٨٩ - كَأَنَّهُ خَارِجًا مِنْ جَنْبِ صَفْحَتِهِ^(٣)

على ما يجيء^(٤) ، والحال^(٥) عن المضاف إليه الذي لا يكون في المعنى فاعلاً ، أو مفعولاً للمضاف على ما مر^(٦) ، ويُدْخَلُ (الحدُّ)^(٧) الحال في نحو قوله :

يَقُولُ وَقَدْ تَرَّ الْوُظَيْفُ وَسَاقُهَا^(٨) (١٨٤)

وفي قوله :

وَقَدْ أَغْنَدِي وَالطَّيْرُ فِي وَكُنَاتِهَا^(٩) (١٨٥)

وحدِّ المؤكدة : اسمٌ غيرُ حدثٍ يجيء مقررًا لمضمون جملة - كما يجيء شرحها^(١٠) - .

(١) من قوله تعالى : ﴿ قَالَتْ يَا وَيْلَتَى أَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ ﴾ هود ٧٢ .

(٢) ساقطة من ص وط .

(٣) سيأتي تخريجه صفحة ٦٣٩ .

(٤) صفحة ٦٣٩ .

(٥) معطوف على قوله قبل : وقولنا : أو بما يجري مجراها يدخل حال الفاعل ... إلخ .

(٦) صفحة ٦٣٣ .

(٧) في ص وط : في الحد .

(٨) قد مر تخريجه صفحة ٦٣٣ تعليقه ٢ ، ٣ .

(٩) قد مر تخريجه صفحة ٦٣٣ تعليقه ٤ ، ٥ .

(١٠) صفحة ٦٨٣ وما بعدها .

فقلنا : غيرُ حدث : احترازٌ من المنصوب في نحو رَجَعَ رجوعًا .
ثم اعلم أن الحال قد تكون عن الفاعل وحده ، كجاء زيد راكبا ، وعن المفعول وحده ، نحو ضربت زيدا مجردا عن ثيابه .
فإذا قلت لقيت زيدا راكبًا ، فإن كان هناك قرينةٌ حاليةٌ أو مقاليةٌ تبينُ صاحبَ الحال جاز أن تجعلها لِمَا قامت له من الفاعل أو المفعول ، وإن لم تكن وكان الحال عن الفاعل وجب تقديمه إلى جنب صاحبه ، لإزالة اللبس ، نحو لقيت راكبا زيدا ، فإن لم تُقدِّمه فهو عن المفعول .

وأما (إذا جاء حالان)^(١) عن الفاعل والمفعول معا ، فإن كانا متفقين فالأولى الجمعُ بينهما ، فإنه (أُخْصِرُ)^(٢) نحو لقيت زيدا راكبين ، ولا منع من التفريق نحو لقيت راكبا زيدا راكبا ، ولقيت زيدا راكبا راكبا .

وإن كانا مختلفين ، فإن (كان)^(٣) هناك قرينةٌ يعرف بها صاحبُ كل واحد منهما جاز وقوعهما كيفما كانا نحو : لقيت هنذا مصعبًا منحدرًا .

وإن لم يكن فالأولى جَعْلُ (حال كل واحد)^(٤) بجنب صاحبه ، نحو لقيت منحدرًا زيدا مصعبًا ، ويجوز على ضعف جعل حال المفعول بجنبه ، وتأخيرُ حال الفاعل نحو لقيت زيدا مصعبًا منحدرًا - والمصعدُ زيدٌ - ؛ وذلك لأنه لما كان مرتبةُ المفعول أقدمَ من مرتبة الحال أخرتَ الحالين ، وقدمت حال المفعول على حال الفاعل ، إذ لا أقل من كون (أحد)^(٥) الحالين بجنب صاحبه ، لِمَا لم يكن كل واحد بجنب صاحبه .

ويجوز عطفُ أحدِ حالي الفاعل والمفعول على الآخر (نحو)^(٦) لقيت زيدا راكبًا وماشيًا^(٧) قال^(٨) :

(١) في ج : الحالان .

(٢) في ط : احصر .

(٣) في ط : كانا .

(٤) في ت : كل واحد حال ، والعبارة في ص : جعل كل حال بجنب صاحبه .

(٥) في ت : آخر .

(٦) في ج و ط : كقولك .

(٧) قد سبق أن منع الرضي ذلك . انظر : صفحة ٦١٣ تعليقة ٣ .

(٨) قائله عمرو بن كلثوم بن مالك بن عتاب ، من بني تغلب ، شاعر جاهلي ، ولد في شمال جزيرة العرب ، =

١٨٨ - وإنا سوف تدركنا المنايا مَقْدَرَةً لنا ومقدريننا^(١)

وجوز الجمهور - وهو الحق - أن يجيء لشيء واحد أحوال (مختلفة)^(٢) متضادة (كانت)^(٣) نحو اشتريت الرمان حُلُوا حامضاً ، أو غير متضادة كقوله تعالى : ﴿ اخرج منها مَذْمُومًا مَذْحُورًا ﴾^(٤) كما يجيئان في خبر المبتدأ .

ومنع بعضهم ذلك في الحال - متضادة كانت أولاً - قياساً على الزمان والمكان ، فَجَعَلَ نحو مَذْحُورًا (حالاً)^(٥) من ضمير (مَذْمُومًا)^(٦) واستنكر مثله في المتضادة فمنعها مطلقاً^(٧) .

ولا وجه للقياس : وذلك لأن وقوع الفعل (الواحد)^(٨) في زمانين أو مكانين مختلفين مُحَالٌ ، نحو جلست خلقتك ، أمامك ، وضربت اليوم أمس ، بلى لو عطفت أحدهما على الآخر جاز ، لدلالته على تكرار الفعل ، نحو جلست خلقتك وأمامك ، وكذا يجوز إن لم يتباين المكانان والزمانان ، نحو جلست أمس وقت الظهر ، وأمامك وَسَطَ الدار .

وأما تقييد الحدث بقيدتين مختلفتين ، كما في قوله تعالى : ﴿ مَذْمُومًا مَذْحُورًا ﴾^(٩) أو بمتضادتين في محلين غير ممتزجين كما في اشتريته أبيض أسود ، أو ممتزجين ، كما في اشتريته

= وتجول فيها وفي الشام والعراق ونجد ، وكان من أعز الناس نفساً ، وهو من الفُتَّاك الشجعان ساد قومه وهو فتى ، عُمَرُ طويلاً ، أشهر شعره معلقته . توفي نحو ٤٠ ق هـ . (الأعلام ، ٢٥٦/٥) .

(١) البيت في شرح القصائد للأنباري ٣٧٤ ، وفي معلقة عمرو بن كلثوم ٤٧ ، وفي الخزائن ١٧٧/٣ .

الشاهد : استشهد به الرضوي على جواز عطف أحد حالي الفاعل والمفعول على الآخر .

(٢) في ت وط : متخالفة .

(٣) تكملة من ج و ص وط .

(٤) من قوله تعالى : ﴿ قَالَ اخرج منها مَذْمُومًا مَذْحُورًا لَمَنْ يَبْغِكَ مِنْهُمْ لِأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ الأعراف ١٨ . وفي ت : مذموماً ، ومذموماً في آيتين أخريين غير هذه الآية .

(٥) ساقطة من ص .

(٦) في ت و ص : مذموماً ، وقد ذكرت أنها في غير هذه الآية .

(٧) في المقرب ١٥٥/١ ولا يُقْضَى العامل من المصادر ولا من ظروف الزمان ولا من ظروف المكان ولا من الأحوال الراجعة إلى ذي حال واحدة أزيد من شيء واحد ، إلا بحرف عطف ، إلا أن يكون أَفْعَلَ التي للمفاضلة .. إلخ .

(٨) انظر : صفحة ٦١٣ .

حُلُوا حَامِضًا فَلَا بَأْسَ بِهِ^(١) .

واعلم أن تكرير الحال بعد إِمَّا واجبٌ ، لوجوب تكرير إِمَّا ، نحو اضرب (زيدا)^(٢) إِمَّا قائما وإِمَّا قاعدا ، وكذا بعد (لا) ؛ لأنها تُكْرَرُ في الأغلب - كما يجيء في اسم لا التبرئة^(٣) - نحو جاءني زيدٌ لا راكبا ولا ماشيا ، ويندُرُ إفرادها نحو جاءني زيدٌ لا راكبا .

قوله : لفظا أو معنى .

حال من الفاعل أو المفعول ، أي ملفوظا أو معنويا ، وقد ذكرنا الفاعل والمفعول اللفظيين .

أما المفعول المعنوي فنحو (شيخا)^(٤) في قوله تعالى : ﴿ هَذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾^(٥) فَإِنْ بَعْلِي خَبِرٌ مُبْتَدَأٌ .

وهو في المعنى مفعولٌ للدلول (هذا) أي أنبه على بعلي ، أو أشير إليه شيخا .

أما الفاعل المعنوي فكما في قوله^(٦) :

١٨٩ - كأنه خارجا من جنب صفحته سَفُودٌ شَرِبَ نَسُوهُ عِنْدَ مُفْتَأَدٍ^(٧)

(١) هنا زيادة في ص وقد سبق ذكرها وهي : والمائع يجعل الحال الثاني في قوله تعالى : ﴿ مَذْمُومًا مَذْخُورًا ﴾ من الضمير في الأول ، ولم يمكنه ذلك في المتضادة فَمَنَعَهَا أصلا .

(٢) تكملة من ط .

(٣) صفحة ٨٢٣ .

(٤) في ت : هذا شيخا .

(٥) هود ٧٢ ، وتقدمت صفحة ٦٣٦ تعليقة ٣ .

(٦) قائله : النابغة الذبياني ، وستأتي ترجمته ٧٧٦ .

(٧) البيت في ديوانه ١١ ، وفي الخصائص ٢٧٥/٢ ، وفي الأمالي الشجرية ١٥٦/١ ، وفي رصف المباني ٢١١ ،

٢٩٥ ، وفي الخزنة ١٨٥/٣ .

اللغة : صفحته : أراد خاصرته أو جنبه . السفود : الحديدية التي يُشَوَّى عليها اللحم ، الشَّرْبُ : جمع شارب . مفتأد : مكان الشوي .

والضمير في قوله : كأنه يعود إلى المِذْرَى (قرن الثور) في قوله قبل :

شَكَّ الْفَرِيصَةَ بِالْمِذْرَى فَأَنْفَذَهَا شَكَّ الْمُبِيطِرِ إِذْ يَشْقَى مِنَ الْعَصَدِ

والضمير في قوله ، صفحته يعود إلى ضَمْرَان ، وهو اسم كلب صيد مذكور في قوله :

إذ المعنى يُشَبِّه خارجًا سفودَ شرب ، ولا نفسره بأشبهه خارجا ، لأن المشابهة هي المقيدة بحال الخروج لا التشبيه .

وقال المصنف - في مثال الحال عن الفاعل المعنوي - زيدٌ في الدار قائما^(١) .

وفيه نظر ؛ لأن قائما حال من الضمير في الظرف ، وهو فاعل لفظي ؛ لأن الفاعل المستكن كالملفوظ به ، فهو كقولك : زيد خرج راكبا ، ولا كلام في كون راكبا حالا عن الفاعل اللفظي .

وليس يجوز كون الحاليين في المثالين عن زيدٍ إلا عند من جوَّزَ تخالُفَ (عاملي)^(٢) الحال وصاحبها^(٣) .

قوله : وعاملها الفعل أو شبهه أو معناه .

يعني بشبه الفعل ما يعمل عمل الفعل ، وهو من تركيبه ، كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، والمصدر .

ويعني بمعنى الفعل ، ما يُسْتَبْطَنُ منه معنى الفعل ، ولا يكون من صيغته ، كالظرف ، والجار والمجرور ، وحرف التنبيه ، نحو هأنذا زيدٌ قائما - عند من جوز هاء التنبيه من دون (اسم)^(٤) الإشارة - كما يجيء في حروف التنبيه^(٥) - واسم الإشارة ، نحو ذا زيد راكبا ، وحرف النداء ، نحو ياربنا منعمًا .

وأما حرفا التمني والترجي ، نحو ليتك قائما في الدار ، ولعلك جالسا عندنا ، فالظاهرُ أنهما ليسا بعاملين ، لأن التمني والترجي ليسا بمقيدين (بالحالين)^(٦) بل العامل هو الخبرُ

= فهاب ضمرانٌ منه حيث يُوزَعُه طَعَنَ الْمُعَارِكُ عِنْدَ الْمُحْجَرِ النَّجْدِ

الشاهد قوله : كأنه خارجا ؛ لأن خارجا حال من الفاعل المعنوي وهو الهاء في كأنه فإن التقدير فيه يشبه خارجا .

(١) شرحه لكافيته ٤٠ .

(٢) في ت وج : عامل .

(٣) وهو ابن مالك كما مضى صفحة ٣٢٢ .

(٤) في ص : حرف .

(٥) ط ٣٨٠/٢ ، ٣٨١ .

(٦) في ج : بالحال .

المؤخر على ما هو مذهب الأخفش - كما يجيء^(١) - لكون مضمونه هو المُقَيَّد .
وحرف^(٢) التشبيه نحو :

كأنه خارجاً^(٣) (من جَنَّبَ صفحته سَقُودُ شَرِبِ نَسُوهُ عند مُفْتَأَدِ (١٨٩))
وزيد كعمرو راكبا ، وكذا معنى التشبيه من دون لفظ دالٍّ عليه ، نحو زيد عمرو
مقبلا ، والمنسوب نحو : أنا قرشيٌّ مفتخرا ، واسمُ الفعل نحو عليك زيدا راكبا .
وأما نحو ما شأئك واقفا فلأن الشأن بمعنى المصدر - كما ذكرنا في المفعول
معه^(٤) - .

ولم يعمل في الحال معنى حروف الاستفهام والنفي ، قال أبو علي : لأنها لا تشبه
الفعل لفظاً^(٥) (نحو لَعَلَّ وكَأَنَّ)^(٦) .

وينتقض ما قاله باسم الإشارة ، وحرف التنبية ، فإنهما لا يشبهان الفعل لفظاً مع
عملهما في الحال ، (وكذا كاف التشبيه)^(٧) ، وكذا إِنَّ وَأَنَّ يشبهانه لفظاً ومعنى ،
ولا يعملان في الحال .

فالأولى إحالة ذلك (على)^(٨) استعمالهم وأن لا نعلله .

قوله : وشرطها أن تكون نكرة ، وصاحبها معرفة - غالباً - ، وأرسلها
العراك ، ومررت به وحده ، ونحوه متأول .

إنما كان شرطها أن تكون نكرة ؛ لأن النكرة أصل ، والمقصود بالحال تقييد الحدث

(١) فقد أجاز : أن يعمل الجار والمجرور في الحال بشرط تقدم المبتدأ ، وذلك بناء على مذهبه من قوة الظرف حتى
أجاز أن يعمل عنده بلا اعتماد . وانظر : الإنصاف ٥١ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٧٥٣ .

(٢) معطوف على قوله كالظرف - يعني أن حرف التشبيه من العامل المعنوي في الحال .

(٣) تقدم تخريجه صفحة ٦٣٩ تعليقة ٦ ، ٧ .

(٤) صفحة ٦٢٦ .

(٥) لم أجد كلامه هذا في الإيضاح ولا في البغداديات ، ولعله ذكر ذلك في بعض مؤلفاته الأخرى .

(٦) ساقط من ط .

(٧) ساقط من ص .

(٨) في ط : إل .

المذكور - على ما ذكرنا^(١) - فقط ، ولا معنى للتعريف هناك ، فلو عُرِّفَ وقع التعريف ضائعا .

وإنما كان الغالب في صاحبها التعريف ؛ لأنه إذا كان نكرة كان ذكر ما يميّزها ويخصّصها من بين أمثالها - أعني وصفها - أولى من ذكر ما يقيّد الحدث المنسوب إليها - أعني حالها - لأن الأولى أن (يتبين)^(٢) الشيء أولا ، ثم (يتبين)^(٣) الحدث المنسوب إليه ، ثم (يتبين)^(٣) قيد ذلك الحدث ، فعلى هذا أوّلَت المعرفة حالا ؛ لأن التعريف عبث ضائع ، ولم تُؤوّل النكرة ذا حال لأن غايته أنه على خلاف الأولى .
(فقلوه)^(٣) غالبا يرجع إلى تعريف صاحبها ، لا إلى تنكيرها ؛ لأن تنكيرها واجب لا غالب .

قوله : وأرسلها العراك .

هذا مثال تعريف الحال في الظاهر .

ونقول : الحال المعرفة ظاهرا إما مصدر ، وإما غير مصدر ، والمصدر إما معرّف باللام نحو وأرسلها العراك ، أو معرف بالإضافة نحو افعله جهدا وطاقتك ، ووحداك ، ورجع عوده على بدئه .

وفيه قولان ، قال سيبويه : إنها معارف موضوعة موضع التكرات^(٤) ، أي معتركة ومجتهدا ومطيعا ومنفردا وعائدا .

والطاقة بمعنى الوسع ، وكذلك الطوق اسم وُضِعَ موضع الإطاقة .
(ووحداك - في الأصل - وحدثك ، فحذف التاء لقيام المضاف إليه مقامه ، كما

(١) صفحة ٦٣٥ .

(٢) في ص وط : بين .

(٣) في ج : فقلونا .

(٤) الكتاب ١٨٨/١ قال : وهذا - يعني نحو العراك والجماء الفقير - جُعل كقولهم : مررت بهم قاطبة ومررت بهم طرا - أي جميعا - إلا أن هذا نكرة لا يدخله الألف واللام .

في قوله تعالى : ﴿وَإِقَامِ الصَّلَاةِ﴾^(١) والوحدة الانفراد ، ويجوز أن يكون^(٢) **الوَحْدُ** (والحدة)^(٣) مصدر وَحَدَ يَحْدُ ، يقال : وَحَدًا وَحْدَةً ، كَوَعَدَ يَعِدُ وَعَدًا وَعِدَةً .

والجُهد ههنا بضم الجيم ، والجُهد - بفتح الجيم ، وضمها - بمعنى الاجتهاد .
وقال الفراء : هو بفتح الجيم المشقة ، وبضمها الطاقة^(٤) .

وقولهم : على بدئه متعلق بعوده ، أو برَجَعَ ، والحال مؤكدة ، والبدء مصدر بمعنى الابتداء ، جُعِلَ بمعنى المفعول ، أي عائدا (على)^(٥) ما ابتدأه ، ويجوز أن يكون (عودَه) مفعولا مطلقا لرجع ، أي رجع على بدئه عودَه المعهود ، كأنه عهد منه أنه لا يستقر على ما ينتقل إليه ، بل يرجع إلى ما كان عليه قبل ، فيكون نحو قوله تعالى : ﴿وَفَعَلْتَ فَعَلْتِكَ الَّتِي فَعَلْتَ﴾^(٦) فلا يكون من هذا الباب .

وقال أبو علي : إن هذه المصادر منصوبة على أنها مفعولات مطلقة للحال المقدّر ، أي أرسلها معتركة العراك ، وافعله مجتهدا جهدا ، ومطبقا طاقتك ، ومنفردا وحدك ، أي انفرادك ، ورجع عائدا عودَه^(٧) .

وكلها مضافة إلى الفاعل فلهذا حذف (العامل)^(٨) وجوبا - كما مر في باب

(١) من آيتين ، إحداهما في الأنبياء برقم ٧٣ ، والأخرى من سورة النور برقم ٣٧ .

(٢) تكملة من جد وط .

(٣) في ط : الوحدة ، ولعل الصواب ما أثبتته بدليل قوله بعد : يقال وَحَدًا وَحْدَةً .

(٤) في معاني القرآن للفراء ٤٤٧/١ : الجُهد لغة أهل الحجاز والوجد ، ولغة غيرهم الجُهد والوجد ، ولم يذكر ما قاله الرضي في الأماكن التي ورد فيها لفظ الجُهد من القرآن الكريم . وفي الصحاح للجوهري ٤٦٠/٢ قال الفراء : الجُهد بالضم - الطاقة ، والجهد - بالفتح - من قولك ، اجْهَدْ جَهْدَكَ في هذا الأمر ، أي ابلغ غايتك ، ولا يقال : اجْهَدْ جُهدَكَ .

(٥) في ت : إلى .

(٦) من قوله تعالى : ﴿وَفَعَلْتَ فَعَلْتِكَ الَّتِي فَعَلْتَ وَأَنْتَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾ الشعراء ١٩ .

(٧) قال في الإيضاح بشرح عبد القاهر ٦٧٦/١ فإن قلت : فقد قالوا : طلبته جهدا .. وأرسلها العراك وهذه معارف وهي أحوال فالقول أن هذه الأشياء ليست أحوالا وإنما الحال الفعل الذي وقعت هذه المصادر في موضعه ، والتقدير : طلبته تجهد ، وأرسلها تعترك .

(٨) في ت : الفاعل ، والصحيح ما أثبتته .

المفعول المطلق^(١) - .

فهذه المصادر (كلها)^(٢) - وإن قامت مقام (الأفعال)^(٣) - منتصبّة على المصدرية ، كما ينتصب على الظرفية ما قام (مقام)^(٤) خبر المبتدأ من الظروف ، نحو زيد قدامك ، ولا يُعَرَّبُ إعراب ما قام مقامه .

وقوله : فأرسلها العراك .

صدر بيت للبيد^(٥) ، يروى فأوردها العراك ، قال :

١٩٠ - فَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ وَلَمْ يَذُذْهَا وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَعْصِ الدِّخَالِ^(٦)

يصف الحمار والأثن ، والدِّخَالُ في الورد : أن يشرب البعير ثم يُردَّ من العطن إلى الحوض ، ويدخل بين بعيرين عطشانين ؛ ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب ، ويقال : شرب دخال . ويقال : نغص البعير : إذا لم يتم شربه ، فمعنى نَعَصِ الدِّخَالِ ، عدم تمام الشرب ، أي أوردها مرة واحدة ، ولم يخف على (أنه)^(٧) لا يتم شرب بعضها للماء بالمزاحمة .

أما قولهم :

(١) صفحة ٣٥٣ وما بعدها .

(٢) ساقطة من ج و ص وط .

(٣) في ص وط : الأحوال .

(٤) تكملة من ج و ص وط .

(٥) لبيد بن ربيعة بن مالك أبو عقيل العامري ، أخذ الشعراء الفرسان الأشراف في الجاهلية ، من أهل عالية نجد ، أدرك الإسلام ، وبعد من الصحابة ، من أصحاب المعلقات ، وكان كريما ، جُمِعَ بعض شعره في ديوان مطبوع . توفي سنة ٤١ هـ (الأعلام ١٠٤/٦) .

(٦) البيت في ديوانه ١٠٨ ، وفي الكتاب ١٨٧/١ ، وفي المقتضب ٢٣٧/٣ ، وفي شرح ابن يعيش ٦٢/٢ ، وفي النخوص ٢٢٧/١٤ ، وفي معجم مقاييس اللغة ٢٩٢/٤ ، وفي اللسان (عرك) ، وفي الخزانة ١٩٢/٣ .

اللغة : قد شرح الرضي نغص الدخال ، أما العراك فيقال : أورد إبله العراك إذ أوردها جميعا الماء ، لم يذدها ، لم يطردها ، لم يشفق لم يخف أولم يرحم .

الشاهد قوله : العراك ، فإنه مصدر معرّف باللام وقد وقع حالا وله تأويلات ذكرها الرضي .

(٧) في ت : أنهم .

فالأولى أن نقول : إن المصدر فيه بمعنى اسم الفاعل أي قاضهم بقضيضهم أي : مع مقضوضهم ، أي كاسرهم مع مكسورهم ، لأن مَعَ الازدحام والاجتماع كاسرا ومكسورا .

والأصل فيه أن يكون (قضَّهم) مبتدأ ، و (بقضيضهم) خبره ، مثل قولهم : كلمته (فاه)^(٢) إلي في ، (أي فوه إلى في ، وهو ههنا أظهر ؛ لأنهم استعملوه على الأصل فقالوا : كلمته فوه إلى في)^(٣) ثم انمحي عن الجملتين (- أعني قضهم بقضيضهم وفوه إلى في -)^(٤) معنى الجملة والكلام ، لمَّا فهم (منها)^(٥) معنى المفرد ، لأن معنى (فوه إلى في صار)^(٦) : مشافها . ومعنى (قضهم بقضيضهم) : كافة . فلما قامت الجملة مقامَ المفرد ، وأدت مؤداه ، أعرب ما قبل الإعراب منها وهو الجزء الأول إعرابَ المفرد الذي قامت مقامه - كما قلنا في باب المفعول المطلق في فاهـ

(١) جعل البغدادي هذا المثال مأخوذاً من قول الشاعر الشماخ ، الذي ذكره سيبويه في الكتاب :

أنتي سَلِيمٌ قضَّها بقضيضها تُمَسِّحُ حَوْلِي بالبقيع سِبَالَهَا

وخرجه على أنه الشاهد رقم ١٩١ .

وأقول قائله الشماخ بن ضرار ، قال ابن قتيبة في الشعر والشعراء ٣١٥ - ٣١٩ ، ويقال إن اسمه مَعْقِل بن ضرار ، وأمه من ولد الخُرْشُب ، وهو من أوصف الشعراء للقسوس والخُمُر ، وأرجز الناس على بديهة ، وكان جاهلياً إسلامياً . اهـ . (توفي سنة ٢٢ هـ الأعلام ٢٥٢/٣) .

والبيت في ديوانه ٢٩٠ ، وفيه جاءت سليم ، وفي الكتاب ١/١٨٨ ، وفي اللسان (قضض) ، وفي الخزانة ١٩٤/٣ .

اللغة : قضَّها بقضيضها : جميعها . سِبَالها : جمع سَبَلَة وهي مُقَدَّم اللحية ، والبقيع : موضع بالمدينة المنورة . الشاهد : ذكر الرضي قضهم بقضيضهم ، وبين أصله ، ومعناه . وأنه صار مكان المفرد فأعطي الجزء الأول منه ما يستحقه المفرد من الإعراب ؛ لقيامه مقامه .

(٢) في ت وص وط : فوه ، والأصح ما أثبتته ؛ لأنه سيذكر بعد أنهم عاملوا الجزء الأول من الجملة معاملة المفرد لما قامت مقامه على الأصل ، فقالوا : كلمته فوه إلى في .

(٣) تكملة من جـ وط .

(٤) ساقط من جـ .

(٥) في جـ : من الجملة وفي ط : منها .

(٦) سقط من ص من قوله : أي فوه إلى في ، إلى هنا .

لفيك سواء^(١) .

وكذا ينبغي أن نقول في يَدًا بيد ، أي ذو يد بذِي يد ، على حذف المضاف ، أي
النقد بالنقد .

وكذا قولهم : بعث الشاءَ شاةً بدرهم ، أي شاةً بدرهم ، أي كُلُّ شاةٍ بدرهم ،
كقولهم : رجلٌ خيرٌ من امرأة ، أي كُلُّ رجل ، كقوله تعالى : ﴿ عَلِمْتُ نَفْسٌ مَا
قَدَّمْتُ ﴾^(٢) أي كل نفس .

وكذا قولهم : بعثُ الشاءَ شاةً ودرهما ، والواو بمعنى مع ، كما في كل رجل وضيعته ،
أي شاة ودرهم مقرونان ، أي كل شاة ، فَتُصِيبُ ههنا الجزآن لقبولهما الإعراب .
وقال الخليل : يجوز أن تأتي به على الأصل ، نحو بعث الشاءَ شاةً بدرهم ، وشاةً
ودرهم^(٣) .

ثم التزم ما كان مبتدأً التنكير لقيامه مقام الحال ، وفاه إلى في شاذٌ ، ووجهه أنه لم
يجز حذف المضاف إليه منه ليتنكر لثلاثا يبقى المعرب على حرف واحد .
وقد جاء فما لفم قال المتنبي^(٤) :

وقبَلْتَنِي على خوفٍ فَمَا لِفَمٍ^(٥) .

فحذف المضاف إليه ، وأبدل من الواو ميماً ؛ لثلاثا يبقى على حرف (واحد)^(٦) .

(١) صفحة ٣٨٨ ، ٣٨٩ .

(٢) من قوله تعالى : ﴿ عَلِمْتُ نَفْسٌ مَا قَدَّمْتُ وَأُخْرْتُ ﴾ الإنفطار ٥ .

(٣) في الكتاب ١٩٧/١ : وزعم الخليل أنه يجوز بعث الشاءَ شاةً ودرهم ، إنما يريد شاةً بدرهم ، ويجعل بدرهم
خيلاً للشاة ، وصارت الواو بمنزلة الباء في المعنى ، كما كانت في قولك : كُلُّ رجل وضيعته في معنى مع .

(٤) سبقت ترجمته صفحة ٤٧٢ .

(٥) صدره : قبلتها ودموعي مزج أدمعها .

والبيت في ديوان المتنبي ١٥٣/٤ ، وفي الخزائن ١٩٧/٣ .

اللغة : مَزَجُ أدمعها : مختلطة بها ممزوجة .

ذكره الرضي مثالا لإبدال الميم من الواو في (فوك) لما حذف المضاف إليه حتى لا يبقى المَعْرَبُ على حرف
واحد .

(٦) تكملة من ج و ط .

وهذا شيء قد عَرَضَ استطرادا ، ولنعد إلى ما كنا فيه من ذكر حال قضهم بقضيتهم فنقول :

قد يستعمل قضهم تابعا لما قبله في الإعراب ، نحو قولهم : جاء القوم قضهم بقضيتهم ، ورأيت القوم قضهم بقضيتهم ، ومررت بالقوم قضهم بقضيتهم ، إما على التأكيد - على أن يكون أصله جملة ، فيعطى جزؤها الأول إعراب جميعهم ، لصيرورتها بمعناه - (على ما)^(١) ذكرنا في الحال^(٢) - .

أو على البديل ، أي جاء قاضهم مع مقضوضهم .

ومذهب الكوفيين - أن انتصاب وحده على الظرفية^(٣) ، أي لا مع غيره^(٤) .

فهو في المعنى ضد - معًا - في قولك : جاءوا معًا ، وكما أن في معًا خلافا هل هو منتصب على الحال - أي مجتمعين - أو على الظرف - أي في زمانٍ واحد - فكذا اختلف في وحده في نحو : جاء وحده ، أهو حال ، أي منفردا ، أو ظرف أي لا مع غيره^(٥) .

(و)^(٥) جاء وحده مجرورا في مواضع معدودة؛ قريع^(٦) وحده ونسيج وحده أي انفراده ، وهو في الأصل ثوب لا يُنسج على منواله مثله ، فاستعير للشخص المنقطع النظر .

(١) في ت وج و ص : كما .

(٢) صفحة ٦٤٤ .

(٣) قال ابن منظور في اللسان (وحد) ٤/٤٦٤ قال ابن بري عند قول الجوهري : « رأيت وحده منصوب على الظرف عند أهل الكوفة ، وعند أهل البصرة على المصدر ، قال : أما أهل البصرة فينصبونه على الحال ، وهو عندهم اسم واقع موقع المصدر المنتصب على الحال ، مثل جاء زيد ركضا أي راكضا قال : ومن البصريين من ينصبه على الظرف قال : وهو مذهب يونس ، قال : وليس ذلك مختصا بالكوفيين كما زعم الجوهري .

أقول : والظاهر أن الرضي اعتمد في نقله على الجوهري ، وقد وجدت في الكتاب ما يؤيد نقل ابن بري عن يونس قال سيبويه ١/١٨٩ : وزعم يونس أن وحده بمنزلة عنده . وانظر : ما نقله ابن يعيش في شرحه للمفصل ١/٦٣ عن يونس .

(٤) اختلف في مع الساكنة أهي حرف جر أو اسم ، أما المفتوحة فذكر المرادي في الجنى الداني ٣١٢ ، أنها تقع خبرا وصلة وصفة وحالا ، ولكنه قال إنها لا تخرج عن الظرفية إلا إلى الجر بين .

(٥) ساقطة من ط .

(٦) في اللسان (قريع) القريع : السيد ، يقال : فلان قريع دهره ، وفلان قريع الكتيبة ، وقريعها : أي رئيسها .

ويقال : فلان جُحَيْشٌ وحده ، وعُيَيْرٌ وحده ، ورُجَيْلٌ وحده - في المعجَب برأيه - .

وقيل : جاء على وحده ، أي على انفراده ، وعلى بمعنى مع .
فوحده لازم (الأفراد والتذكير)^(١) والإضافة إلى المضمر ، ولازمُ النصب إلا في المواضع المذكورة .

والمعرف - ظاهرا - من غير المصادر إما باللام نحو قولهم : مررت بهم الجماء الغفير ، والجماء من الجَمِّ ، وهو الكثير ، يقال : امرأة جَمَاءُ المرافق أي كثيرة اللحم على المرافق ، والغفيرُ من الغفر وهو الستر ، بمعنى (الغافرين)^(٢) أي الساترين بكثرتهم وجه الأرض ، حُذِفَ التاء حملا للفعيل بمعنى الفاعل على الفعيل بمعنى المفعول ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾^(٣) . وهو صفة الجماء ، أي الجماعة الكثيرة الساترة ، واللام في الاسمين زائدة كما في قوله :

ولقد أمر على اللئيم يسبني فمضيت ثمة قلت لا يعنيني^(٤) (٥٥)
ويقال - أيضا - مررت بهم جماء غفيرا .

ومنه قولهم : دخلوا الأول فالأول ، قال النبي - ﷺ - : « يذهب الصالحون أسلافا ، الأول فالأول »^(٥) أي مترتبين ، واللام زائدة كما في الجماء الغفير ، وقد يتبع ما قبله على البدل نحو دخل القوم الأول فالأول - رفعا - .

(١) ساقط من ج و ص وط .

(٢) في ت و ص وط : الغافر .

(٣) الأعراف ٥٦ ، قال أبو البقاء في التبيان ٥٧٥ : قوله تعالى : ﴿ قَرِيبٌ ﴾ إنما لم تؤنث ؛ لأنه أراد المطر ، وقيل إن الرحمة والترحم يمعن ، وقيل : هو على النسب ، أي ذات قرب ، وقيل هو فعيل بمعنى مفعول ، وقيل أراد المكان أي إن مكان رحمة الله قريب ، وقيل فرق في الحذف بين القريب من النسب وبين القريب من غيره .
وسبقه إلى ذكر معظم هذه الآراء ونسبتها إلى أصحابها مكِّي في مشكل إعراب القرآن ١/٣٢٠ ، ٣٢١ .

(٤) تقدم تخريجه صفحة ٢٦٩ تعليقة ه واستشهد به هنا على أن (ال) في اللئيم زائدة .

(٥) ذكر البغدادي في تخريجه لأحاديث الرضي ق ه أنه أخرجه أحمد والبخاري عن مرداس الأسلمي ، وليس في روايتهما أسلافا .

أقول : أما البخاري ، فلم أجده في صحيحه . وأما أحمد فقد أورده في مسنده ٤/١٩٣ هكذا يُقْبَضُ =

وإما^(١) بالإضافة ، نحو جاءني الرجال ثلاثتهم ، وأربعتهم ، وخمستهم إلى العشرة ، وهذه الأسماء الثمانية إذا أضيفت إلى ضمير ما تقدم منصوبة عند أهل الحجاز على الحال ، لوقوعها موقع النكرة ، أي مجتمعين في المجيء^(٢) ، وبنو تميم يتبوعنها ما قبلها في الإعراب ، على أنها تأكيد له .

وربما عومل بالمعاملتين العدد المركب نحو جاءني الرجال خمسة عشرهم .
وقد يعرب هذا المركب عند الأخفش مضافاً^(٣) - كما يجيء في باب العدد^(٤) - .
وقد ذكرنا قولهم : كلمته فاه إلى في ، وقال الكوفيون : هو مفعول به ، أي جاعلا فاه إلى في^(٥) .

وقال الأخفش : هو منصوبٌ بتقدير من أي من فيه إلى في .
ولا يقاس على قولهم فاه إلى في ، فلا يقال : ماشيته (يده بيدي)^(٦) ونحوه ، خلافا لهشام^(٧) .

وأما قول بعض أصحاب أمير المؤمنين^(٨) - رضي الله تعالى عنه - في صيفين^(٩) .

-
- = الصالحون الأول فالأول حتى يبقى كخاتمة التمر أو الشعير لا يبالي الله بهم شيئا .
وفي سنن الدارمي ٢١١/٢ : يذهب الصالحون أسلافا ويبقى خُتلة شعير .
(١) عطف على (إما باللام) من قوله : والمعرف ظاهرا من غير المصادر إما باللام .. إلخ ص ٦٤٨ .
(٢) نسب ذلك إليهم ابن مالك في التسهيل ١٠٨ .
(٣) نسب المبرد في المقتضب ١٨١/٢ إلى الأخفش أنه يمنع أن يقال : هذا رابع ثلاثة عشر ونحوه ؛ لأنه لا يجوز أن تبني فاعلا من أربعة وعشرة كما تبنيه من أربعة .
(٤) ط : ١٦٠/٢ .
(٥) التبصرة ٣٠٠ ، ورد عليهم بقوله : ولو جاز هذا لجاز أن تقول : كلمته وجهه إلى وجهي .. تريد جاعلا وجهه إلى وجهي ، وهذا لم يقله أحد . وانظر : شرح ابن يعيش ٦١/٢ .
(٦) في ص : يده إلى يدي .
(٧) انظر : التسهيل ١٠٨ .
(٨) ذكر البغدادي في الخزانة ٢٠١/٣ ، ٢٠٢ (بتصرف) أن معاوية سبق عليا على الفرات ومنعه وأصحابه من الماء فأرسل علي إليه من يفاضه فأبى معاوية أن يخلّي بينه وبين الماء وبقي علي وأصحابه يومهم وليلتهم عطاشا ، فسمع علي صبيّا ينشد أبياتا أربعة منها هذا البيت .
(٩) موقع بقرب الرقة ، على شاطئ الفرات من الجانب الغربي ، وقعت فيه موقعة بين علي بن أبي طالب ومعاوية ابن أبي سفيان ، سنة ٣٧ هـ .

١٩٣ - فَمَا بَالُنَا أَمْسِرَ أَسَدَ الْعَرِينِ وما بَالُنَا الْيَوْمَ شَاءَ النَجْفَ^(١)
فعلى حذف المضاف ، أي مثل أسد العرين ، ومثل شاء النجف ، ويجوز أن يؤولا
بشجعانا وضِعافا ، بلا تقدير (مضاف) كما قال سيبويه في جهدك ونحوه^(٢) .

قوله : فَإِنْ كَانَ صَاحِبُهَا نَكْرَةً وَجِبَ تَقْدِيمُهَا .

اعلم أنه يجوز تنكير ذي الحال إذا اختصَّ بوصف ، كما جاء في الحديث « سابق رسول
الله ﷺ بين الخيل ، فأُتِيَ فرسٌ له سابقاً »^(٣) ، وكذا تقول : مررت برجل ظريف
قائماً .

أو بالإضافة نحو نظرت إلى جارية رجل مختالة .
أو سبقه نفي أو شبهه نحو قوله^(٤) :

١٩٤ - فَمَا حَلَّ سَعْدِي غَرِيْبًا بِلْدَةٍ^(٥)

وقلما جاءني رجل راكبا .

(١) البيت في وقعة صفين ١٦٥ ، وفي الخزائن ٢٠١/٣ ، ٢٢١ .

اللغة : ما بالنا : ما شأننا وما حالنا . شاء : جمع شاة . النجف : اسم موضع بالعراق .
الشاهد : ذكره الرضي شاهداً على أن قوله أسد العرين .. وإن كان مشبهاً لقولهم كلمته فاه إلى في - لكنه ليس
منه ، وإنما هو على حذف مضاف أو تأويله بوصف .

(٢) الكتاب ١٨٧/١ .

(٣) لم يرد الشاهد في الحديث بهذا النص في الكتب الستة بل بلفظ آخر ، ومن ذلك ما في صحيح البخاري ١٠٨/١
أن رسول الله ﷺ سابق بين الخيل التي أضمرت من الحفائ ، وأمدّها ثنية الوداع .. إلخ ، وذكر البغدادي في تخرجه
لأحاديث شرح الرضي ق ٤ أنه أخرجه الحافظ الدميّاطي في كتاب فضل الخيل عن الحنّلي من حديث الوليد بن
مسلم .. عن مكحول أن رسول الله ﷺ أجرى الخيل يوماً فجاء فرس له أدهم سابقاً .. إلخ .
أقول : هو كما قال البغدادي في كتاب فضل الخيل للدميّاطي صفحة (٧٨) .

(٤) قائله اللعين الجنّقرّي واسمه منازل بن زمعة من بني منقر ، شاعرٌ إسلامي في الدولة الأموية ، ووجه تلقيبه باللعين ،
أن عمر سميّعه وهو ينشد والناس يصلون ، فقال : من هذا اللعين فعلى به هذا الاسم . توفي نحو ٧٥ هـ (الخزائن
٢٠٧/٣ ، ٢٠٨ ، والأعلام ٢٢٠/٨) .

(٥) عجزه : فَيَنْسَبُ إِلَّا الزُّبَيْرَانَ لَهُ أَبٌ

البيت في الكتاب ٤٢٠/١ ، وفي الخزائن ٢٠٦/٣ .

المعنى : أنه إذا تغرب أحد من بني سعد ، فإنه ينتسب إلى الزبيرقان لشرفه وشهرته .
الشاهد قوله : سعدى غريباً حيث جاء الحال من النكرة المسبوقة بنفي .

أو نهي^(١) أو استفهام ؛ وذلك لأنه يصير المنكر مع سبق هذه الأشياء مستغرقا ، فلا يبقى فيه إبهام - كما ذكرنا في باب المبتدأ^(٢) - .

(أو كان الوصف به على خلاف الأصل نحو قولك : جاءني (رجال)^(٣) مثني وثلاث ؛ لأن المقصود تقسيمهم على هذين العددين في حال المجيء ، والوصف لا يفيد هذه الفائدة)^(٤) .

أو كان معرفة مشاركة لتلك النكرة في الحال ، نحو جاءني رجل وزيد راكبين . أو تقدمه الحال نحو جاءني راكباً رجلاً ؛ لأنه يؤمن - إذن - التباس الحال بالوصف ، إذ الوصف لا يتقدم على الموصوف ، وأما إذا تأخر نحو جاءني رجل راكباً فقد يشبهه - في حال انتصاب ذي الحال - بالوصف ، نحو رأيت رجلاً راكباً ، فطرده المنع رفعا وجرا .

وأما استشهادهم لتقديم الحال على صاحبها المنكر بقوله^(٥) :

١٩٥ - لِمَيَّةٌ مَوْحِشًا طَلَّلَ قَدِيمٌ^(٥)

(١) صفحة ٢٦٢ ، ٢٦٣ .

(٢) في ص : الرجال ، والصواب ما أثبتته ؛ لأن يريد الوصف بمثنى وثلاث ، لا الحال .

(٣) تكملة من ج و ص وط .

(٤) ينسب البيت إلى كثير وهو في ديوانه ٥٠٦ وينسب إلى ذي الرمة .

(٥) عجزه : عَفَاهُ كل أسحم مستديم

والبيت في الكتاب ٢٧٦/١ ، وفيه لعزة ، وفي مجالس العلماء ١٧٤ ، وفي الخصائص ٤٩٢/٢ ، وفي ابن يعيش ٥٠/٢ ، وفي العيني ١٦٣/٣ ، وفي الخزائن ٢٠٩/٣ ، ويروى البيت لمية ، ويروى لعزة ، وتبعاً لذلك ينسب تارة إلى ذي الرمة وأخرى إلى كثير . ويروى في بعض هذه المراجع :

لمية مَوْحِشًا طَلَّلَ يلوح كأنه يَحُلَل

اللغة : مَوْحِشًا : ذا وحشة ، وهي الخلوة والهَم . طَلَّلَ : ما شخص من آثار الديار ، عفاه : غيره ، الأسحم : الأسود : أراد السحاب ، مستديم : السحاب الممطر مَطَرٌ الديمة (الخزائن ٢١١/٣) والخلل جمع خَلَّة ، واحدة يَحُلَل السيوف وهي بطائن يُغشَّى بها أجفان السيوف منقوشة بالذهب وغيره .

الشاهد : استشهد به الرضي على أنه لا يستقيم أن يكون مَوْحِشًا حالاً من طلل عند من يرى وجوب اتحاد العامل في الحال ، وفي صاحبها ؛ لأن العامل في طلل الابتداء ، والعامل في الحال لمية . وذكر أيضاً أنه يستقيم على رأي الأخفش فإنه يجوز أن يكون نحو « طلل » في البيت فاعلاً للجار والمجرور ، وعليه يتحد العامل فيهما .

فلا يستقيم عند من شرط اتحاد عامل الحال وصاحبها ، إلا على مذهب الأخفش من تجويز ارتفاع زيد ، في نحو في الدار زيد على أنه فاعل^(١) .
وأما عند سيبويه فيلزم كون الضمير في لمية ذا الحال^(٢) .

ومن جوز اختلاف العامل في الحال وفي صاحبها - (وهو الحق إذ لا مانع)^(٣) جوز كون (لمية) عاملا في الحال ، وكون طلل ذا حال مع ارتفاعه بالابتداء .
فإن قيل : هلا جاز أن يكون معنى الابتداء على مذهب سيبويه - أي أن « طلل » مرتفع بالابتداء - هو العامل في الحال أيضا ؟ فيتحّد عامل الحال وصاحبها ؟
قلت : ليس المعنى على أن الابتداء بلفظ طلل للإسناد إليه مقيد بكونه موحشا ، فكيف يعمل في الحال ما ليس مقيدا به ؟ .
واعلم أنه يجوز حذف ذي الحال مع قيام الدليل ، نحو الذي ضربت مجردا زيد ، أي ضربته .

قوله : ولا يتقدم على العامل المعنوي بخلاف الظرف ، ولا على المجرور في الأصح .

قد عرفت قبل^(٤) العامل المعنوي ، وأن الظرف منه ، وكذا الجار والمجرور ، فعلى ما قال المصنف ينبغي أن (لا)^(٥) يتقدم الحال على الظرف وشبهه^(٦) ، وفي هذا خلاف : فسيبويه لا يجيزه - أصلا - نظرا إلى ضعف الظرف^(٧) .
وأجاز ، الأخفش بشرط تقدم المبتدأ على الحال ، نحو زيد قائما في الدار^(٨) .

(١) نسبه الأنباري في الإنصاف (٥١) إلى الكوفيين والأخفش في أحد قوليه والمبرد .

(٢) لما ذكر سيبويه الشاهد جعل موحشا حالا من طلل وليس حالا من الضمير في الظرف ، قال في الكتاب ١٧٦/١ وحمل هذا النصب على جواز فيها رجل قائما ، وصار حين آخر وَجْه الكلام فرارا من القبح . ثم ذكر أبياتا منها هذا البيت .

(٣) تكلمة من ط .

(٤) صفحة ٦٣٩ وما بعدها .

(٥) ساقطة من ج .

(٦) يعني الجار والمجرور .

(٧) في الكتاب ٢٧٦/١ : واعلم أنه لا يقال : قائما فيها رجل ، فإن قال قائل : اجعله بمنزلة راكبا مَرَّ زيد .. قيل له : فإنه مثله في القياس .. ولكنهم كرهوا ذلك فيما لم يكن من الفعل .

(٨) شرح الكافية الشافية لابن مالك ٧٥٣ ، وقد سبق الأخفش إلى مثل هذا القول الفراء . انظر : معاني =

وذلك بناء على مذهبه (من)^(١) قوة الظرف ، حتى جاز أن يعمل عنده بلا اعتماد في الظاهر ، في نحو في الدار زيد ، كما تقدم في المبتدأ ، فأما (مع تأخر المبتدأ)^(٢) فإنه وافق سيبويه في المنع^(٣) ، فلا يجوز قائما زيد في الدار ، ولا قائما في الدار زيد - اتفاقا^(٤) - وذلك لتقدم الحال على عامله - الذي فيه ضعف ما عند الأخفش أيضا ؛ لأنه ليس من تركيب الفعل - وعلى صاحبه ، وعلى ما صاحبه نائب عنه - أي المبتدأ - .

أما في نحو زيد قائما في الدار فإن جَوَزْنَا كَوْنَ زَيْدٍ صَاحِبَ الْحَالِ - بناء على جواز اختلاف عاملي الحال وصاحبه ، فالحال متأخر عن صاحبه ، وإن لم (يجوز)^(٥) ذلك ، وقلنا : إن الضمير في الظرف هو صاحب الحال - بناء على وجوب اتحاد العامل في الحال وصاحبه ، فالحال متأخر عما صاحبه (نائب عنه)^(٦) أي زيد .
أما نحو زيد في الدار قائما ، (وفي الدار قائما زيد)^(٧) وفي الدار زيد قائما فجائز اتفاقا .

وأما إذا كان الحال - أيضا - ظرفا أو جارا ومجرورا فقد صرح ابن برهان^(٨) بجواز

= القرآن للفراء ٣٥٨/١ حيث قال : لا يكادون يقولون عبد الله قائما فيها ، ولكنه قياس ، وفيه ٤٢٥/٢ عند قوله تعالى : ﴿ وَالسَّمَوَاتِ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ ﴾ الزمر ٦٧ : ومن قال : مطويات رفع السموات بالباء التي في يمينه كأنه قال : والسموات في يمينه ، ويتصب المطويات على الحال ، أو على القطع والحال أجود .

(١) ساقطة من ج .

(٢) في ص : مع تأخره عن المبتدأ ، والصواب ما أثبتته .

(٣) في الأصول ٢٢٠/١ : وأجاز الأخفش إن في الدار قائمين أخويك ، وقال ، هذه الحال ليست متقدمة ؛ لأنها حال لقولك في الدار ، ألا ترى أنك لو قلت : قائمين في الدار أخواك لم يجز .

(٤) يعني من سيبويه والأخفش .

(٥) في ت : يجوز .

(٦) في ت وص : نائبه .

(٧) ساقط من ص .

(٨) هو عبد الواحد بن علي بن عمر بن إسحاق بن إبراهيم بن برهان أبو القاسم العكبري النحوي ، صاحب العربية واللغة والتواريخ وأيام العرب كان زاهدا عرف الناس منه ذلك ، وكان يتكبر على أولاد الأغنياء وإذا رأى الطالب غريبا أقبل عليه . توفي سنة ٤٥٦ هـ (بغية الوعاة ١٢١/٢) .

تقدّمه على عامله الذي هو ظرف أو جار ومجرور^(١) .

وذلك لتوسّعهم في الظروف حتى جاز أن تقع موضعا لا يقع غيرها فيه نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ ﴾^(٢) قالوا : ومن ذلك البرُّ الكَرُّ بَسْتَيْنِ أي الكرمه بستين ، فمنه حال ، والعامل فيه بستين .

والعامل المعنوي إذا كان غير ظرف فلا خلاف في أنه لا يتقدم الحال عليه ، وهو كل جامد ضَمَّنَ معنى المشتق ، كليت ولعل ، ونحو ما شأئك ، وحرف النداء ، واسم الإشارة ، وحرف التشبيه ، والتنبيه ، والمنسوب (نحو تيمي)^(٣) ونحو مثلك ، وغيرك ، وأسماء الأفعال .

كل ذلك لضعف مشابهة الفعل لعدم موافقتها له في التركيب ، (فإذا)^(٤) ضَعُفَ نفسُ الفعل لعدم التصرف حتى لا يتقدم عليه معمولُه ، كما (في)^(٥) فعل التعجب ، فلا يقال : راكبا أحسنَ بزيد - فما ظنُّك بمثل هذه الجوامد .

وكذا الصفة المشبهة ، لا يتقدم معمولُها ؛ لضعف مشابهتها للفعل .
وظاهرُ لفظ جارِ الله في المفصل يؤذن بجواز تقديم الحال عليها^(٦) .

وأضعف (من الصفة المشبهة في العمل)^(٧) أفعلُ التفضيل ، ألا ترى أنه (لا)^(٨)

(١) في شرح اللمع لابن برهان ١٣٤/١ : ولو كانت الحال ظرفا أو حرف جر لصح تقدمها على معنى الفعل العامل فيها ، لأن الظرف والجار إنما يعتبر فيهما في باب العمل لفظهما فقط دون اعتبار ما نابا عنه .

(٢) الغاشية ٢٥ . وأراد بالموضع هنا ، توسط خبر إنَّ بينها وبين اسمها .

(٣) ساقط من ص .

(٤) في ط : وإذا .

(٥) ساقطة من ط .

(٦) حين تحدث الزمخشري عن العامل في الحال قال : العامل فيها إما فعلٌ وشبهه من الصفات أو معنى فعل - ثم مثل للمعنى الفعل ثم قال - فالأول يعمل فيها متقدما ومتأخرا ولا يعمل فيها الثاني إلا متقدما . المفصل بشرح ابن عيش ٥٦/٢ .

ولما تحدث عن الصفة المشبهة في المفصل بشرح ابن عيش ٨١/٥ قال : وهي لذلك تعمل عمل فعلها فيقال : زيد كريم وجهه وحسن وجهه وصعب جانبه .

(٧) في ط : في العمل من الصفة المشبهة .

(٨) ساقطة من ص .

يطرد رفعه للظاهر مثلها ، بل يحتاج إلى شروط - كما يجيء في بابه^(١) - وأما نحو قولهم : هذا بسر^(٢) أطيب منه رطباً ، وزيد قائماً خير منه قاعداً ، وكذا نحو عمرو قاعداً مثله (قائماً)^(٣) فسيجيء الكلام عليه عن قريب^(٤) .

وأجاز الزجاجي^(٥) أن تقول : درهمك موزوناً درهم عبد الله^(٦) .

(والعامل في الحال معنى التشبيه في قولك : درهم عبد الله ؛ لأن معناه يشابه درهم عبد الله ، فيكون حالاً من ضمير درهمك^(٧) في الخبر ، أو من درهم عبد الله^(٨) .

والأولى المنع لضعف العامل .

قال^(٩) : فإن أظهرت الكاف ، وقلت : كدرهم عبد الله لم يجوز أن يكون حالاً من درهم عبد الله ؛ لأن حال المجرور لا يتقدم عليه ، ويجوز أن يكون حالاً من ضمير درهمك^(١٠) ، (في خبر المبتدأ)^(١١) .

والأولى المنع مع إظهار الكاف أيضاً .

وكذا إذا كان الحال جملةً مصدرةً بالواو لم يتقدم على عامله ، فلا يقال : والشمس طالعةً جئتكَ ؛ مراعاةً لأصل الواو ، وهو العطف .

(١) ط ١٧٨/٢ .

(٢) البسر : التمر قبل أن يُرطب لغضاضته ، واحدته بسرة (اللسان ١٢٣/٥) .

(٣) ساقطة من ص .

(٤) صفحة ٨٠٤ وما بعدها .

(٥) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ، كان من أفاضل أهل النحو ، أخذ عن أبي إسحق وعلي بن سليمان الأخفش ، له كتاب الجمل والإيضاح وشرح خطبة أدب الكتاب لابن قتيبة ، وكان من طبقة السيرافي والفارسي . توفي سنة ٣٣٩ هـ (نزهة الألباء ٣٠٦) .

(٦) و(١٠) لم أجد ذلك في الجمل ، ولا في الإيضاح ، في علل النحو ، ولا في مجالس العلماء ، ولا في الأمالي للزجاجي .

(٧) وعليه يكون (درهمك) خيراً مقدراً .

(٨) في ت : لأن معناه يشابه درهم عبد الله ، فيكون حالاً من ضمير درهمك في الخبر أو من درهم عبد الله والعامل في الحال معنى التشبيه في قولك درهم عبد الله .. ولا فرق بينهما إلا في تأخير (ت) قوله : والعامل في الحال .. إلخ .

(٩) يعني الزجاجي .

(١١) ساقط من ص .

ولا يتقدم الحال أيضا على عامله ، إذا كان العامل مَصْدَرًا ؛ لتقديره بأن الموصولة ، وما في حيز الصلة لا يتقدم على الموصول .

وكذا إذا كان العامل صلة للألف واللام ، أو لحرف مصدري ، كما وأن ، لأن تقدم الحال - إذن - على هذه الموصولات (لا يجوز)^(١) (وتقدمها على صلاتها متأخرًا عن الموصولات - أيضا - غير جائز)^(٢) - لما يجيء في الموصولات من امتناع الفصل بين الحرف المصدري (ولام)^(٣) الموصول ، وبين صلتيهما^(٤) - فلا تقول : أعجبنى مجردة الضاربُ هندا ، ولا مجردة أن ضربَ زيدٌ هندا ، ولا ما مجردة ضربَ زيدٌ هندا^(٥) .

وأما في سائر الموصولات نحو : الذي راكبا جاء زيد فإنه يجوز الفصل - اتفاقا - . وإذا كان العامل مَصْدَرًا بلام الابتداء ، أو لام القسم ، جاز تقديم الحال عليه ، بأن تؤخره عن اللامين ، نحو إنَّ زيدًا لراكبا سائرٌ ، (ووالله لراكبا أسير)^(٦) كقوله تعالى : ﴿لِإِلَهِ اللَّهِ تُخَشَرُونَ﴾^(٧) .

وتقديمه على اللامين لا يجوز ؛ لأن لهما صدرَ الكلام .

وأما (الفعل)^(٨) المتصرف ، واسمُ الفاعل ، واسمُ المفعول - إذا خلت عن الموانع المذكورة - فيجوز تقديم أحوالها عليها نحو راكبا جاء زيد ، وزيد راكبا ماشٍ ومجردًا مضروبٌ .

قوله : بخلاف الظرف .

يعني أن الحال - وإن كان مشابهًا للظرف من حيث المعنى ، لأن راكبًا في جثتك

(١) في ص : أيضا غير جائز .

(٢) ساقط من ص .

(٣) في ط : واللام .

(٤) انظر ط ٦٠/٢ ، وفي ت : صلتيهما .

(٥) ذكر السيوطي في الهمع ٨٨/١ أنه يجوز الفصل بين ما وصلتها بمعمول الصلة نحو عجبت مما زيدًا تضرب .

(٦) في ت : ووالله راكبا لأسير ، والصواب ما أثبتته ؛ لأن الشارح ذكر أنه لا يجوز تقديم الحال على اللامين لما لهما من الصدارة .

(٧) من قوله تعالى : ﴿وَلَكِنْ مَتِّمْ أَوْ قُلْتُمْ لِإِلَهِ اللَّهِ تُخَشَرُونَ﴾ ١٥٨ آل عمران . والشاهد فيها الفصل بالجار والمجرور وهما معمولان تخشرون - بين لام القسم والعامل .

(٨) ساقطة من ص .

راكبا بمعنى (في)^(١) وقت الركوب - إلا أن الظرف يتقدم على عامله المعنوي ، الذي هو الظرف (أو الجار)^(٢) خاصة ، سواء كان بعد المبتدأ نحو زيد يوم الجمعة عندك ، أو قبله كقوله تعالى : ﴿ كُلُّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ ﴾^(٣) وقولهم : كُلُّ يَوْمٍ لَكَ ثَوْبٌ ، والحال لا يتقدم عليه عند سيبويه مطلقا ، ويتقدم عند الأخفش بشرط تأخره عن المبتدأ - كما مر^(٤) - وذلك لتوسعهم في الظرف بخلاف الحال .

وكان على المصنف أن يقيد فيقول : بخلاف الظرف ، فإنه يتقدم على الظرف والجار ؛ لأنه لا يتقدم على معنوي غيرهما ، من التنبيه والتشبيه وغير ذلك - اتفاقا - .
واعلم أنه إذا تكرر ظرف واحد يصلح أن يكون خبرا لما هو مبتدأ في الحال ، أو في الأصل ، وتوسطهما ما يجوز ارتفاعه على أنه خبر عن ذلك المبتدأ ، وانتصابه على الحالية كقوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَقِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾^(٥) وقوله تعالى : ﴿ فَكَانَ عَاقِبَتُهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾^(٦) فالكوفيون يوجبون انتصابه على الحال - كما في الآيتين - ؛ لأنك لو رفعت خبرا ، وعلقت الظرفين به لم يكن للثاني فائدة^(٧) . (وأما مع نصبه حالا فالظرف الأول يكون خبر المبتدأ ، والثاني متعلقا بالحال فله فائدة)^(٨) .

وأما عند البصريين فالحالية راجحة على الخبرية لا واجبة^(٩) ؛ لأن الاسم - إذن -

(١) ساقطة من ط .

(٢) في ص : أو الجار والمجرور .

(٣) من قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلُّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ ﴾ الرحمن ٢٩ .

(٤) انظر صفحة ٦٥٣ وما بعدها ، وقد مر هناك تحريج الرايين .

(٥) هود ١٠٨ .

(٦) الحشر ١٧ .

(٧) و(٩) نقل النحاس في إعراب القرآن ٤/٤٠١ عن سيبويه أنه يميزها على السواء وهو كما نقل . انظر الكتاب ١/٢٢٧ وقال الفراء في معاني القرآن ٣/١٤٦ : وقوله تعالى : ﴿ فَكَانَ عَاقِبَتُهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدِينَ ﴾ وهي في قراءة عبد الله فكان عاقبتهم أنهما خالدا في النار ، وفي قراءتنا خالدان في النار ، ولا أشتهي الرفع ، وإن كان يجوز ، وذلك أن الصفة قد عادت على النار مرتين والمعنى للخلود ، فإذا رأيت الفعل بين صفتين قد عادت إحداها على موضع الأخرى نصبت الفعل فإذا اختلفت جاز الرفع والنصب على حسن ، من ذلك قولك : عبد الله في الدار راغب فيك ، ألا ترى أن في التي في الدار مخالفة لفي التي في الرغبة .

وقال النحاس في إعراب القرآن ٤/٤٠١ : وقال غيره - يعني سيبويه - الاختيار النصب لئلا يلغى الظرف مرتين .

(٨) تكلمة من ج .

يكون خبرا بعد خبر ، والظرفُ الثاني متعلّق بالخبر ، أو يكون الظرفُ الأول متعلّقاً بالخبر الذي بعده ، والثاني تأكيداً للأول ، والتأكيد غيرُ عزيز في كلامهم .

وإذا كان الظرفُ في الظاهر غيرَ مستقر - وقد تقدم أن معنى المستقر أن يكون متعلّقاً بمقدّر^(١) - فخبريةُ الاسم الذي يلي المبتدأ الذي يلي ذلك الظرف واجبةٌ عند البصريين ، نحو فيك زيد راغبٌ ، ليكون الظرف متعلّقاً بذلك الخبر^(٢) .

وأجاز الفراء^(٣) والكسائي^(٤) نصب ذلك الاسم ، نحو فيك زيد راغباً ، على تقدير : فيك رغبةُ زيد راغباً ، والحال دالٌّ على المضاف المحذوف ، أي هو يرغب فيك خاصةً في حال رغبته في شيء ، أي إن رغب في شيء فهو يرغبُ فيك .

قوله : ولا على المجرور في الأصح .

الذي تقدم كان أحكاماً تقدم الحال على عامله ، وتأخّره عنه ، وهذا حكم تقدم الحال على صاحبها .

اعلم أن الكوفيين منعوا تقديم الحال على صاحبها ، إذا كان صاحبها ظاهراً - مرفوعاً كان أو منصوباً ، أو مجروراً - إلا في صورة واحدة وهي : إذا كان ذو الحال مرفوعاً ، والحال مؤخراً عن العامل ، فيجوزون جاء راكباً زيد ، ولا يجوزون راكباً جاء زيد^(٥) .

وبعضهم يجوز أيضاً تقديم الحال على ذي الحال المنصوب المظهر ، إذا كان الحال فعلاً ، نحو ضربتُ وقد جرد زيداً .

وأما إذا كان ذو الحال ضميراً فجوزوا تقديم الحال عليه - مرفوعاً كان أو منصوباً

(١) صفحة ٢٧٦ ، ٢٧٧ .

(٢) انظر الكتاب ٢٧٧/١ ، والأصول ٢١٩/١ ، والتسهيل ١١١ .

(٣) و(٤) نسب ابن مالك هذا الرأي إلى الكوفيين فقال في التسهيل ١١١ : ولا تلزم الحالية في نحو فيها زيد قائماً فيها ، بل ترجح على الخبرية ، وتلزم هي في نحو فيك زيد راغب ، خلافاً للكوفيين في المسألتين . ومن المعلوم أن الفراء والكسائي كوفيان .

(٥) انظر المسألة الحادية والثلاثين من الإنصاف صفحة ٢٥٠ ورأيهم مذكور في الأصول ٢١٥/١ قال : والبصريون يميزون تقديم الحال على الفاعل والمفعول والمكّنّي والظاهر .. ثم قال : والكوفيون لا يقدمون الحال في أول الكلام ، لأن فيها ذكراً من الأسماء .

أو مجرورا - قالوا : وذلك لأن ذا الحال إذا كان مظهرا وقدمت الحال عليه أدى إلى الإضممار قبل الذكر ، لأن في الحال ضميرا يعود على ذي الحال المتأخر ، وأما إذا كان ضميرا فالضميران يشتركان في عودهما على مفسر لهما^(١) .

وأما جواز تلك الصورة الواحدة - أعني نحو (جاء راكبا زيد)^(٢) - فلشدة طلب الفعل للفاعل ، فكأن الفاعل وَلِيَّ الفعل ، والحال وَلِيَّ الفاعل ، فلا يكون ضميرا قبل الذكر .

وأما البصرية فأجازوا تقديم الحال على صاحبه المرفوع والمنصوب سواء كان مظهرا أو مضمرا^(٣) .

لأن النية في الحال التأخر عن صاحبه ، فلا يكون إضممارا قبل الذكر - كما ذكرنا في تقديم خبر المبتدأ نحو في داره زيد^(٤) - وفي (الفاعل والمفعول)^(٥) نحو قوله تعالى : ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى ﴾^(٦) .

وأما إذا كان ذو الحال مجرورا ، فإن انجرَّ بالإضافة إليه لم يتقدم الحال عليه - اتفاقا - سواء كانت بالإضافة محضة كما في قوله تعالى : ﴿ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾^(٧) أو لا نحو جاءتنى مجردا ضاربة زيد ، وذلك لأن الحال تابع وفرع لذي الحال ، والمضاف إليه لا يتقدم على المضاف ، فلا يتقدم تابعه أيضا .

وإن انجرَّ ذو الحال بحرف الجر فسيبويه ، وأكثرُ البصرية يمنعون أيضا تقدمها عليه للعلة المذكورة^(٨) .

(١) في الأصول ٢١٥/١ : فإن كانت - يعني الحال - لمكني جاز تقديمها ، فيشبهها البصريون بنصب التمييز ، ويشبهها الكسائي بالوقت .

(٢) في ص : راكبا جاء زيد ، والصواب ما أثبتته .

(٣) انظر المقتضب ٣٠٠/٤ ، والأصول ٢١٥/١ .

(٤) صفحة ٢٥٦ ، ٢٥٧ .

(٥) ساقط من ص .

(٦) طه ٦٧ . وانظر حديثه عن تقديم المفعول به على الفاعل جوازا في نحو ضرب غلامه زيد صفحة ٢٠٤ .

(٧) من قوله تعالى : ﴿ تُمْ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ النحل ١٢٣ .

(٨) الكتاب ٢٧٧/١ .

وَيُقَالُ عَنْ ابْنِ كَيْسَانَ^(١) ، وَأَبِي عَلِيٍّ^(٢) ، وَابْنِ بَرَهَانَ^(٣) الْجَوَازُ ، اسْتِدْلَالًا بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ ﴾ .

ولعل الفرق بين حرف الجر والإضافة ، أن حرف الجر مُعَدُّ للفعل كالمهمة والتضعيف ، فكأنه من تمام الفعل وبعض حروفه ، فإذا قلت : ذهبت راكبةً بهند فكأنك قلت : أذهبت راكبةً هندا وقال الشاعر^(٤) :

١٩٦ - لَيْسَ كَانَ بَرْدُ الْمَاءِ حَرَّانَ صَادِيَا إِلَيَّ حَبِيْبًا إِنَّهُ لَحَبِيْبٌ^(٥)
وقال آخر^(٦) :

(١)(٢)(٣) قال ابن برهان في شرح اللمع ١٣/١ - ١٣٨ : مررت بزيد ضاحكا - والحال من التاء صح أن تقول : ضاحكا مررت بزيد ومررت ضاحكا بزيد ، وإن كانت الحال من زيد لم يصح الوجهان في قول سيبويه ... وقال غيره : يجوز في هذه المسألة ما جاز في الأولى ؛ لأن العامل في الحال هو الفعل ولا يفتقر الفعل إلى الباء في عمله في المفعول به ، وإذا ساغ أن يعمل في الحال مالا يعمل في صاحب الحال كان هذا أولى بالجواز . وهذا قول أبي علي وابن كيسان وإليه نذهب ، لقوله تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ ﴾ وكافة حال من الناس ، وقد تقدم على المجرور باللام ، وما استعملت العرب (كافة) قط إلا حالا .

وانظر المسألة في الكتاب ٢٧٧/١ . وقال في الكشف ٢٩٠/٣ : ﴿ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ ﴾ إلا إرسالة عامة لهم محيطة بهم ، ثم ذكر أن الزجاج جعل كافة حالا من الكاف وتكون التاء للمبالغة ، ورد على من جعلها حالا من المجرور ، وقال : ولم ترى ممن يرتكب هذا الخطأ ثم لا يقنع به حتى يضم إليه أن يجعل اللام بمعنى إلى ، وانظر أيضا البحر ٢٨١/٧ .

(٤) هو عروة بن حزام من عُذرة ، أخذ عشاق العرب المشهورين بذلك ، إسلامي كان في مدة معاوية بن أبي سفيان ، وصاحبه عفرأ بنت مالك العذرية ، كان يتيما في حجر عمه حتى بلغ فَعَلِقَ عَفْرَاءَ ، وسأل عمه أن يزوجه إياها فلم يفعل . توفي سنة ٣٠ هـ (انظر الشعر والشعراء ٦٢٢ ، والخزانة ٢١٥/٣ ، والأعلام ١٧/٥) .

(٥) البيت في ديوانه ٥ ، ٢٩ ، وفي الكامل ٢٤٢/٢ ، ونسبه إلى قيس بن ذريح وفي العيني ١٥٦/٣ ونسبه إلى كثير عزة ، وفي الخزانة ٢١٢/٣ .

اللغة : حران أي حين تشتد في الحرارة . صاديا : عطشان .

الشاهد : تقدم الحالين حران وصاديا على صاحبهما المجرور بإلى وهو الضمير . وفي الخزانة ٢١٣/٣ : وقد تعسف بعضهم في جعل البرد مصدرا ناصبا لحران وصاديا على المفعولية بتقدير الموصوف ، أي جوفا حران ، وأن المراد جوْفُ نفسه .

(٦) نقل البغدادي في الخزانة ٢٢٠/٣ - ٢٢١ في نسبه أقوالا فنقل عن الحماسة أنه لرجل من بني قُرَيْعٍ وقال عَيْتُهُ ابْنُ جَنِيٍّ فِي إِعْرَابِ الْحِمَاسَةِ بِأَنَّهُ الْمَعْلُوطُ بِنِ بَدَلِ الْقَرِيْعِيِّ ، وعن حاشية الصحاح أنه للمعلوط السعدي ، ويروى لسويد بن خُدَّانَ العبدى ، وعن العباب لحسن بن صالح اليمنى أنه للمُعَبِّلِ السعدي .

١٩٧ - إذا المرءُ أَعَيْتَهُ المُرُوءَةُ ناشئاً فمطلبُها كَهْلًا عليه شديدٌ^(١)

وبعضهم يجعل كافةً حالاً عن الكاف والتاء للمبالغة^(٢) ، وهو تعسف .

وأما العاملُ في الحال ، في نحو قوله تعالى : ﴿ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾^(٣) أعني إذا كان الحال عن مجرور بمضاف غير عاملٍ في الحال ، كما عمل في ضَرْبُ زَيْدٍ رَاكِبًا - فعند من جَوَزَ اختلافَ العامل في الحال وفي صاحبها لا إشكال فيه^(٤) .

وأما من منعه فقال بعضهم : العاملُ فيه معنى الإضافة^(٥) (لأن الإضافة بمعنى حرف الجر المتعلِّق بمعنى الفعل ؛ لأن المعنى مِلَّةٌ ثَبَتَتْ لإِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ، وهو ضعيف ، لأنَّا بَيَّنَّا في حدِّ العامل أن معنى الفعل)^(٦) قد انطَمَسَ في مثله^(٧) .

وقال بعضهم : لمَّا كان لا يضافُ مما ليس بعاملٍ في الحال (إلى ذي الحال)^(٨) إلا جزؤه ، نحو : انظر إلى يد زيد ماشياً ، أو ما يقوم المضاف إليه مقامه لو حُذِفَ كقوله تعالى : ﴿ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾^(٩) - كما تقدم في أول الباب^(١٠) - جاز^(١١) أن يعمل عاملُ المضاف في الحال ، مع أنه لم يعمل في المضاف إليه ؛ لأن المضاف إليه في التقديرين المذكورين كأنه المضاف . ولكون حال المضاف إليه كحال المضاف - إذا كان المضاف

(١) البيت في عيون الأخبار ٢٤٧/١ ، وفي شرح الحماسة للتبريزي ١١٤٨ ، وفي الأشموني ١٧٨/٢ ، وفي الخزائن ٢١٩/٣ .

اللغة : أَعَيْتَهُ : أعجزته ، ناشئاً : صغير السن .

الشاهد : قوله (كهلاً) فإنه حال من الضمير المجرور في عليه ، وقد تقدم الحال على صاحبها .

(٢) هذا قول الزجاج . انظر الأمالي الشجرية ٢٨١/٢ ، والكشاف ٢٩/٣ ، والتبيان ١٠٦٩ .

(٣) النحل ١٢٣ ، وتقدمت صفحة ٨٠٠ .

(٤) ويكون العامل في الحال (اتبع) والعامل في صاحبها (مِلَّةٌ) .

(٥) في مشكل إعراب القرآن ٢٢/٢ (حنيفاً) حال من المضمرة المرفوعة في اتبع ، ولا يحسن أن تكون حالاً من إبراهيم ؛ لأنه مضافٌ إليه .

(٦) ساقط من ص .

(٧) انظر صفحة ٦٥ .

(٨) ساقط من ص .

(٩) انظر تعلية ٤ .

(١٠) انظر صفحة ٦٣٣ ، ٦٣٤ .

(١١) جواب لما في قوله : وقال بعضهم : لما كان لا يضاف .. إلخ .

جزء المضاف إليه - جاز - وإن كان على قلة - تقديم (حال)^(١) المضاف إليه على المضاف في نحو : تتحرك ماشيا يد زيد ، مع أننا ذكرنا قبل أن حال المضاف إليه لا تتقدم على المضاف^(٢) .

وقد يجب تقديم الحال على صاحبها إذا كان صاحبها بعد إلا أو معناها ، نحو ما جاءني راكباً إلا زيد ، وإنما جاءني راكباً زيد ، لمثل ما مر في باب الفاعل^(٣) - (أعني لتغير الحصر وانعكاسه لو أخرت عن صاحبها)^(٤) .

ويجب^(٥) - أيضاً - إذا أضيف ذو الحال إلى ضمير عائِد ، إلى ملابس الحال ، نحو لقيني شاتم زيد أخوه .

قوله : وكل ما دل على هيئة صح أن يقع حالاً ، نحو هذا بسراً أطيب منه رطباً .

هذا ردُّ على النحاة ، فإن جمهورهم (اشترطوا)^(٦) اشتقاق الحال ، وإن كان جامدا تكلفوا ردّه بالتأويل إلى المشتق^(٧) . قالوا : لأنها في المعنى صفة ، والصفة مشتقة ، أو في (معنى)^(٨) المشتق ، فقالوا في نحو هذا بسراً أطيب منه رطباً : أي هذا مبسراً أطيب منه مرطباً أي كائنا بسراً أو كائنا رطباً ، وقوله تعالى : ﴿ هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ ﴾^(٩) أي دالة .

قال المصنف - وهو الحق^(١٠) - : « لا حاجة إلى هذا التكلف لأن الحال هو المبيِّن

(١) في ت : الحال .

(٢) صفحة ٦٥٩ .

(٣) صفحة ٢٠٧ وما بعدها .

(٤) تكملة من ط .

(٥) يعني تقديم الحال على صاحبها .

(٦) في ط : شرطوا .

(٧) انظر مثلاً المقتضب ٢٣٤/٣ ، والأصول ٢١٣/١ ، وإصلاح الخلل ١٠٦ ، ١٠٧ ، والحق أن معظم النحاة يرى أن الاشتقاق في الحال غالب لا لازم .

(٨) في ت : المعنى .

(٩) هود ٦٤ ، وكلمة آية لم تذكر في ط ، وهي محل الشاهد .

(١٠) هذا من المواضع القليلة التي أيد الرضوي فيها ابن الحاجب .

للهيئة - كما ذكره في حده^(١) - فكل ما قام بهذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال ، فلا يُتكلّف تأويله بالمشتق^(٢) .

وكذا رد عليهم في اشتراط اشتقاق الصفة - كما يجيء في بابها^(٣) - .

ومع هذا فلا شك أن الأغلب في الحال والوصف الاشتقاق .

فمن الأحوال التي جاءت غير مشتقة قياساً ، الحال الموطئة (وهي)^(٤) اسم جامد ، موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة ، فكأن الاسم الجامد وطاً الطريق لما هو حال في الحقيقة ؛ لمجيئه قبلها موصوفاً بها ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾^(٥) وقولك : جاءني زيدٌ رجلاً بهياً .

ومنها ما يقصد به التشبيه كقول بعض أصحاب أمير المؤمنين (رضي الله عنه)^(٦) في بعض أيام صيفين :

فما بالناس أمس أسد العرين وما بالناس اليوم شاء النجف^(٧) (١٩٣)

وقول المتنبي^(٨) :

١٩٨ - بدت قمراً ومالت خوط بانٍ وفاحت عنبراً ورثت غزالاً^(٩)

وفي تأويل مثله وجهان :

(١) صفحة ٦٣٢ .

(٢) شرح ابن الحاجب لكافيته ٤٠ .

(٣) قال : ولا فرق بين أن يكون مشتقاً وغيره إذا كان وضعه لغرض المعنى عموماً ... أو خصوصاً ، انظر صفحة ٩٧٣ .

(٤) في جـ وص : وهو .

(٥) تَمَتَّهَا ﴿ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ يوسف ٢ .

(٦) في ت : عليه السلام ، وفي ط : علي رضي الله تعالى عنه .

(٧) سبق تخريجه صفحة ٦٥٠ واستشهد به هنا على وقوع الحال جامدة حين قصيد بها التشبيه .

(٨) تقدمت ترجمته صفحة ٤٧٢ .

(٩) البيت في ديوانه ٣/٣٤٠ ، وفي دلائل الإعجاز ١٩٨ ، وفي أسرار البلاغة ٢٢٢ ، وفي الأمالي الشجرية

٢/٤٧٤ ، وفي الخزائن ٣/٢٢٢ .

اللغة : الخوط : العفن الناعم . فاحت : انتشرت رائحتها ، رنت : الرنؤ النظر بسكون الطرف . أنشده الرضي على أن قمراً ، وخوط بان ، وعنبراً وغزالاً أحوال جاءت جامدة لما قصيد بها التشبيه .

أحدهما : أن (تقدر)^(١) مضافا قبله ، أي أمثال أسد العرين ، ومثل قمر .

والثاني : أن (تؤول)^(٢) المنصوب بما يصح أن يكون هيئة لما تقدم ، أي ما بالنا أمس شجعانا ، واليوم ضعافا ، وبدت منيرة ، ونحو ذلك . وذلك لأنهم يجعلون الشيء المشتبه في معنى من المعاني كالصفة المفيدة لذلك المعنى ، كقولهم : لكل فرعون موسى - بصرفهما - أي لكل جبار قهار .

ومنها الحال في نحو بعت الشيء شاةً ودرهما ، وضابطه أن يقصد التقسيط ، فيجعل لكل جزء من أجزاء مجزأ قسطاً ، وتنصب ذلك القسط على الحال ، وتأتي بعده بذلك الجزء إما مع واو العطف ، كقولنا : (بعت)^(٣) شاةً ودرهما ، أو بحرف الجر ، نحو بعت البر قفيزين بدرهم ، وأخذت زكاة ماله درهماً عن كل أربعين ، وقامرته درهماً في درهم^(٤) ، أي جعلت في مقابلة كل درهم منه درهماً مني ، أو بغير ذلك ، نحو : وضعت عندكم الدنانير ديناراً (لدى كل واحد)^(٥) .

(وكل واحدة)^(٦) من هذه الأحوال كانت جزءاً أول من الجملة الابتدائية - على ما مر قبل^(٧) - .

ومنها الحال في نحو بَوَّبْتُهُ باباً باباً ، (وفهَّمْتُهُ حرفاً حرفاً)^(٨) وجاءوني رجلاً رجلاً ، وواحداً واحداً ، ورجلين رجلين ، ورجالا رجالا ، أي مفصلاً هذا التفصيل المَعِين .

وضابطه أن يأتي - للتفصيل - بعد ذكر المجموع بجزئه مكرراً ، وكذا أن (يأتي)^(٩) - لبيان الترتيب - بعد ذكر المجموع ، بجزئه معطوفاً (عليه)^(١٠) بالفاء أو

(١) في ط : يقدر .

(٢) في ط : يؤول .

(٣) ساقطة من ص و ط .

(٤) كان الأولى أن يمثل بغير هذا المثال ، أو أن يقول : قامره - إن لم يكن منه بُد .

(٥) في ط : كل واحد لدى .

(٦) في ت و ص : كل واحد ، وفي ط : كل واحدة .

(٧) صفحة ٦٤٤ .

(٨) ساقط من ج و ص و ط .

(٩) في ص و ط : أتى .

(١٠) ساقطة من ص .

ثم ، نحو دخلوا رجلا فرجلا ، ومَضَوْا كَبْكَبَةً^(١) ثم كَبْكَبَةً ، أي مرتبين هذا الترتيب المعين .

ومنها حال هو أصل لصاحبه ، نحو يعجبني الخاتم فضةً ، والثوبُ خزا .
أو فرع له ، نحو تعجبني الفضة خاتما ، والحديد سيفا .
أو نوع له ، نحو يعجبني الحُلِّي خاتما ، والعلم نحوا .
ومنها الحال في نحو هذا بُسْرًا أطيب منه - أو من غيره - رطبا .
وضابطه أن يفضل الشيء على نفسه أو غيره باعتبار طَوْرَيْن .
وكذا إذا شبهت شيئا بنفسه أو بغيره بآلة التشبيه ، أو بدونها ، نحو هذا بسرا مثله رطبا ، (أو) هذا بسرا هذا رطبا .

واختلفوا في عامل الحال الأول في مثله :
فقال أبو علي وأتباعه^(٢) : العامل فيه معنى الفعل في هذا ، ولا يجوز أن يكون أفعُل
التفضيل وآلة التشبيه (عاملاً في الحال)^(٣) لضعفهما في العمل ، فلا يتقدم معمولهما
(عليهما)^(٤) .

ويشكل (عليه ذلك)^(٥) بمثل قولك : زيدٌ راجلاً أحسن منه راكباً ، فإنه جائز -
اتفاقاً - مع خلو المبتدأ من معنى الفعل ، وبمثل قولك : ثَمَرٌ نَخْلَتِي بسراً أطيب منه رطبا ،
والأشْرسي^(٦) بسراً أطيب منه رطبا ، والعامل في مثل هذه الصور أفعُل التفضيل - بلا
خلاف^(٧) - .

(١) الكِبْكِبُ والكِبْكَبَةُ والكُبَّةُ : الجماعة من الناس . اللسان (١٩١/٢) .
(٢) في المسائل الحلييات ق ١٣١ - ١٣٢ : لا يخلو العامل في قولهم : بسرا إما أن يكون هذا أو أطيب أو مضمرًا
هو : إذ كان ، وإذا كان ، فلا يجوز أن يكون العامل فيه أطيب - وقد تقدم عليه - لأن أفعُل هذا لا يقوى قوة
الفعل فيعمل فيما قبله .. فإذا لم يجوز أن يكون العامل كان إما هذا أو المضمَر فإذا عملت فيه الضمير الذي هو إذ
كان لزم أن يكون العامل في إذ هذه المضمر قولك هذا ، ما فيه من معنى فعلٍ غيره ، فإذا كان العامل كذلك ،
ولم يكن لك بد من إعمال الظرف عملت هذا في نفس الحال واستغثيت عن إعمال ذلك المضمَر في الحال ، إذ لا بد
لك من إعمال شيء فيه .

(٣) تكملة من ج .

(٤) في ت و ص : عليه .

(٥) في ص و ط : ذلك عليه .

(٦) في ط : الأشْرسي ، والأشْرسي نوع من التمر .

(٧) في النقل الذي نقلته تحريماً لرأي أبي علي في نحو هذا بسراً أطيب منه رطبا : ذكر أن مما يصلح أن يكون عاملاً =

ولا يصلح اسمُ الإشارة في هذا بسرا للعمل (وذلك)^(١) لأن العامل في الحال (مقيّد)^(٢) به ، فلو كان هذا عاملا في بسرا لتقيّد الإشارة بالبصرية ، فوجب أن لا يقال هذا الكلام إلا في حال البصرية ، كما أن الإشارة في قوله تعالى : ﴿ هَذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾^(٣) تقيّد ، ولم تقع إلا حال شيخوخته ، والمجيء في (قولك)^(٤) : جاءني زيد راكبا لم يكن إلا حال الركوب ، ونحن نعلم - ضرورة - أنه يصح أن يقال : هذا بسرا أطيب منه رطبا في غير حال البصريّة .

واستدل المصنف^(٥) على امتناع عمل اسم الإشارة في أول الحالين بأن المبتدأ إذا تقيّد بحال لم يتقيّد الخبر بالحال ، ألا ترى أن اسم الإشارة لما تقيّد بالحال (في)^(٦) هذا زيد قائما لم يتقيّد الخبر بذلك الحال ، وفي نحو هذا بسرا أطيب منه رطبا تقيّد الخبر بالحال اتفاقا ، فلا يتقيّد المبتدأ (بالحال)^(٧) .

وهذا الدليل في غاية من الضعف لا توصف ، أما أولا فلأنه لا يلزم من امتناع تقيّد المبتدأ والخبر - معا - بالحال في مثال معين امتناع تقيّد ههما في جميع الأمثلة ، فلعل في ذلك المثال الخاص مانعا من تقيدهما (معا)^(٨) ليس في غيره .

وأما ثانيا فلأن المدّعي في المثال المذكور (المتنازع فيه)^(٩) أن المبتدأ مقيّد بحال ،

= إضمار إذ كان ، فلو قدّر العامل في نحو زيد راجلا أحسن منه راكبا « إذ كان » لصحّ ، وقد ذكر هذا التقدير في شرح الكافية الشافية ، ٧٣٢ والتصريح ٣٨٤/١ .

(١) تكملة من ط .

(٢) في ط : متقيّد .

(٣) من قوله تعالى : ﴿ قَالَتْ يَا وَيْلَتَى أَأَلِدُ أُنثَىٰ عَجُوزٌ وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ ﴾ هود ٧٢ .

(٤) ساقطة من ص و ط .

(٥) ذكر ابن الحاجب في شرحه لكافيته ٤٠ - ٤١ خمسة أوجه لفساد قول من يرى أن العامل فيه اسم الإشارة واختار الرضي الأول منها فجعله في غاية الضعف ، ثم ما لبث أن جعل العامل فيه أفعال وآلة التشبيه ، وهذا اختيار ابن الحاجب في شرحه لكافيته ٤٠ .

(٦) في ص : من .

(٧) في ت ، و ج و ص : بحال .

(٨) ساقطة من ص .

(٩) تكملة من ط .

والخبر بحالٍ أخرى ، وهو لم يُبين في نحو هذا زيد قائما إلا استحالة تقيدهما بحالٍ واحدة ، ولو سُلّم أيضا اطراد استحالة تقييد المبتدأ والخبر في كل موضع بحالٍ واحدة لم يلزم منه استحالة تقييد كل واحد منهما بحالٍ أخرى .

فالحق - إذن - أن يقال : العامل في الحال الأول - أيضا - أفعُل التفضيل ، وآلة التشبيه ، مع ضعفهما في العمل - كما تقدم^(١) - .

ولنقدّم على بيان تعليله مقدّمة ، فنقول :

ما يدل على حدثين فصاعدا ، يصلح كل واحد منهما للعمل على ضربين : أحدهما : ما يدل على حدثين يقعان معا ، ويتعلق كل واحد منهما بمحدث الآخر ، نحو تضاربَ زيدٌ وعمرو ، وضاربَ زيدٌ عمرا ، فإنَّ ضَرَبَ كل واحد منهما تعلق بالآخر ، أو يقعان معا ، ويتعلق كلاهما بشيء واحد ، نحو تَنَارَعْنَا الحديث .

ومثل هذه العوامل لا يتميز منصوبُ أحد (حديثها)^(٢) من منصوب الآخر مفعولا به ، وقد يتميز حالاهما نحو تشاتم زيد قائما وعمرو قاعدا ، أو ظرفاهما نحو تشاتم زيد في الدار وعمرو في الصُفَّة^(٣) ، ويجوز أن يكونا حالين ، ولا يختلف زماناهما ، لأن الغرض وقوعُ الحدثين معًا .

ويتميز مستثناهما - أيضا - (نحو)^(٤) اختلف أهل البصرة - إلا سيبويه ، وأهل الكوفة إلا الكسائي في كذا .

وثانيهما : ما يدل على حدثين يجوزُ تعلق كل (واحد)^(٥) منهما بغير محدث الآخر ، وبغير ما تعلق به الآخر ، ووقوعه في وقت آخر ، (ومكان آخر)^(٦) ، وعلى حال أخرى ، وذلك أفعُل التفضيل ، (وآلة التشبيه)^(٧) نحو زيد أضرب من عمرو ،

(١) صفحة ٦٦٥ .

(٢) في جـ : جزئها ، وفي صـ : حديثها .

(٣) نقل ابن منظور في اللسان ٩٧/١١ عن الليث : الصفة من البنيان شبهُ البهوِ الواسع الطويل السُّنك .

(٤) ساقطة من صـ .

(٥) تكملة من جـ .

(٦) ساقط من صـ .

(٧) ساقط من ص و ط ، وسيدكرهما بعد قليل .

ويجوز اختلاف مضروبيهما ، وكونُهُما غيرَهما ، نحو زيدٌ لعمرُو أُضْرِبُ من بكرٍ لخالد ، قال تعالى : ﴿ هُمْ لِلْكَفْرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَانِ ﴾^(١) .

وكذا يجوز اختلاف زمانيهما ، نحو زيد يومَ الجمعة أُضْرِبُ من عمرو يومَ السبت . وكذا (المكانان)^(٢) ، نحو زيد عندك أحسنُ منه عندي .

وكذا الحالان نحو زيد قائماً أحسنُ منه قاعداً .

وكذا (آلة)^(٣) التشبيه تدل حديثين ، فيجوزُ اختلافُ زمانيهما ، نحو زيد يومَ الجمعة كعمرو يومَ السبت ، واختلافُ حاليهما نحو زيد قائماً مثله قاعداً .

أما أفعل التفضيل فإنه يدلُّ على حديثين معيّنين ، أعني حديثي (الفاضل والمفضول)^(٤) بصيغته ، لأن معنى زيد أحسن من عمرو : أن لزيد الفاضل حُسناً ، ولعمرو المفضول حُسناً .

وأما آلة التمثيل فلا تدل بصيغتها على حديثين معيّنين ، بل تدل بمعناها على حديثين مطلقين لأن معنى زيد كعمرو أن هناك حالةً يشتركان فيها ، فلهما حالتان متماثلتان ، وأما (أن)^(٥) تلك الحالة ما هي ؟ فغيرُ مصرح (به)^(٦) في اللفظ .

فمعنى قولك : زيدٌ يومَ الجمعة مثله يومَ السبت ، أي : زيد يشبه حالته ودأبه يومَ الجمعة حالته ودأبه يومَ السبت . فالظرفان منصوبان بمعنى الحالة والدأب ، إذ يعبرُ بهما عن كل حدث لازم ، كالحُسْن والجمال ، أو غير لازم كالضرب والقتل ، ألا ترى إلى تعلُّق الجار والظرف في قوله^(٧) :

١٩٩ - كدأبك من أم الحويرث قبلها^(٨)

(١) آل عمران ١٦٧ .

(٢) في ص : المكان .

(٣) في ط : آلت ، وهو خطأ طباعي .

(٤) في ص : الفاعل والمفعول .

(٥) ساقطة من ص .

(٦) في ت : بها .

(٧) قائله امرؤ القيس وقد تقدمت ترجمته صفحة ٣٤ .

(٨) عجزه :

وجارتها أم الرباب بمأيل =

بدأبك ، لما كان بمعنى تمتعك ، فكُنِّي ولم يصرِّح .
وقد تقوم مع آلة التشبيه قرينة (تدل)^(١) على الحدث المعين ، فيتعلق بها جارَّان ،
كما تعلق الجارُّ في بيت امرئ القيس بدأبك ، لما كُنِّي به عن التمتع ، وذلك نحو قوله
عليه السلام : « أَنْتَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى »^(٢) أي قريب مني قرب هارون من
موسى ، قال^(٣) :

٢٠٠ - ولقد نزلت فلا تظنِّي غيرَه مني بمَنْزِلَةِ المَحَبِّ المَكْرَمِ^(٤)
وتقول : مأولي مني بمَنْزِلَةِ الثريا من المتناول ، أي بعيد مني بعدها منه .
إذا تقرر هذا قلنا^(٥) :

لما لم يتميز كل واحد من الحَدَثَيْنِ من الآخر في أفعال التفضيل ، وآلة التشبيه ، وبإي
فاعل وتفاعل وغيرهما مما يدل على حدثين ، حتى يُجْعَلَ منصوب كل واحد بجنبه ، الزَّم

= والبيت في ديوانه ٩ وفيه : كدينك ، وقبله :
وإن شفائي عبرة مهراقه فهل عند رسم دارس من معول
والبيت في المفضليات بشرح التبريزي ٣١٤ ، وفي شرح القصائد السبع الطوال ٢٧ وفي المنصف ١٥٠/١ ، وفي
الخرانة ٢٢٣/٣ .

اللغة : دأبك : عادتك وقال الرضي إنها بمعنى تمتعك ، ورد كلامه البغدادي في الخزانة ٢٢٦/٣ وقال بعد أن
نقل تعليقات ابن النحاس والتبريزي والبكري والوزني - فعلم مما ذكرنا أن الدأب : كناية إما عن البكاء ، وإما عن
المعاناة والمشقة ، والتمتع لا مساس له هنا . أم الحويرث : هي أخت الحارث بن ضمضم وهي امرأة والده . مأسل :
جَبَل .

الشاهد : أنشد الرضي شاهدا على تعلق « من أم الحويرث وقبلها » بقوله : « دأبك » لكونه بمعنى تمتعك .
(١) في ط : ترل .

(٢) في صحيح البخاري ٢٠٨/٤ : قال النبي ﷺ : « أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى » . والحديث
في جامع الترمذي ١٧٥/١٣ وقال : هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه . وفي سنن ابن ماجه ٤٥/١ ، وفي
المسند ١٧٠/١ ومواضع آخر من المسند .

(٣) قائله عنترة بن شداد ، وقد مرت ترجمته صفحة ٧٣ .
(٤) البيت في شرح القصائد السبع الطوال ٣٠١ ، وفي الحصائص ٢١٦/٢ ، وفي المختص ٧٨/١ ، وفي المقرب
١٠٧/١ ، وفي العيني ٤١٤/٢ ، وفي الهمع ١٥٢/١ ، وفي الخزانة ٢٢٧/٣ .

الشاهد : أورده الرضي شاهداً لتفسيره قول النبي ﷺ : « أنت مني بمنزلة هارون من موسى » بأنه بمعنى قريب
مني قرب هارون من موسى ، وعليه يكون المعنى أنت قريب مني قرب المَحَبِّ المَكْرَمِ .
(٥) هذا هو تعليل رأيه في أن العامل في الحال الأول في نحو هذا بسراً أطيب منه رطباً - أفعُل التفضيل .

أن يكون منصوبٌ كل حدث بجانب صاحبه المصرّح به ، فـقيل يُفْضَلُ (زيد)^(١) راكباً على عمرو راجلاً ، وتشاتم زيد قائماً وعمرو قاعداً ، ورامى زيد في الدار عمراً في السوق .

وكذا في أفعل التفضيل ، وآلة التمثيل نحو زيدٌ مني كعمرو منك ، وبكرٌ للضيف أكرمُ منه للجار ، وعمرو قائماً أحسنُ منه قاعداً ، وبكر قاعداً مثله قائماً وزيد يوم الجمعة أحسنُ منه أو مثله يوم السبت ، جعلت متعلّق حدث المفضّل والممثل بجانبهما ، ومتعلّق حدث المفضل عليه والممثل به بجانبهما ، دفعاً للالتباس ، وحرصاً على البيان ، فلهذا تقدم معمولاهما عليهما مع ضعفهما .

وأما الضمير المستكن في أفعل ، وفي آلة التشبيه ، فإنه - وإن كان مفضلاً وممثلاً لكنه - لما لم يظهر كان كالعدم ، ومع هذا كله فلا أرى بأساً بأن يقال (ههنا)^(٢) - وإن لم يسمع - زيد أحسن قائماً منه قاعداً ، كما قال علي (رضي الله عنه)^(٣) في الجار : والله لابن أبي طالبٍ آنسٌ بالموتِ من الطفل بثدي أمه^(٤) ، وهذا كما تقول : ضربَ زيد قائماً عمراً قاعداً ، لعدم الالتباس .

وبأن يقال^(٥) - على ضعف - زيدٌ أحسن من عمرو قاعداً قائماً ، وقاعداً حالاً من المجرور ، وقائماً من الضمير المرفوع - كما مر في أول الباب في نحو ضربت زيدا قائماً قاعداً^(٦) .

قال المالكي : ومن الأحوال القياسية غير المشتقة : المصدرُ الآتي بعد اسمٍ مرادٍ به الكمال ، نحو أنت الرجل علماً (أي)^(٧) أنت الكامل في الرجولية عالماً^(٨) .

(١) في ط : زيدا ، والصواب ما أثبتته .

(٢) تكملة من ط .

(٣) في ت : عليه السلام .

(٤) نهج البلاغة ٤٠/١ من كلام له لما قبضَ رسول الله صلى الله عليه وآله ، وخاطبه العباسُ وأبو سفيان أن يبايعا له بالخلافة .

(٥) معطوف على قوله قبل : فلا أرى بأساً بأن يقال .. إلخ .

(٦) صفحة ٦٣٧ .

(٧) ساقطة من ط .

(٨) قال في التسهيل ١٠٩ ولا يطرد - يعني وقوع المصدرِ حالاً - إلا في نحو أنت الرجل علماً ، وهو زهير شعراً ، وأما علماً فعالم .

ومثله : هو زهيرٌ شعرا وكونه حالا رأيي الخليل^(١) .

وقال أحمد بن يحيى^(٢) : هو مصدرٌ ، أي أنت العالم علما^(٣) .

والذي أرى أن المصدر في مثله تمييز ، لأنه فاعلٌ في المعنى ، أي أنت الكامل علما ، أي علمه ، وهو الكامل شعرا أي شعره ، والدليل عليه أنك تقول : هو قارونٌ كترا ، والخليلُ عروضا ، وسيبويه نحواً ، وهذه ليست بأحوالٍ ولا مصادر^(٤) .

ثم اعلم أنه لا قياس في شيء من المصادر يقعُ حالا ، بل يقتصر على ما سمع منها ، نحو : قتلته صبِرا ، ولقيته فجأةً وعياناً ، وكلمته مشافهةً ، وأتيتُه ركضاً أو عدواً أو مشياً .

والمبرد يستعمل القياس في المصدر الواقع حالا إذا كان من أنواع ناصبه ، نحو أتاناً رُجْلةً وسُرعةً وبُطْطاً ، ونحو ذلك^(٥) .

وأما ليس من تقسيماته وأنواعه فلا خلاف أنه ليس بقياسي ، فلا يقال : جاء ضَحْكا وبُكاءً ونحو ذلك لعدم السماع .

ثم إنه قد ذهب الأخفش^(٦) والمبرد^(٧) إلى أن انتصابَ مثل هذه المصادر على

(١) في الكتاب ١٩٢/١ هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه حالٌ صار فيه المذكور ، وذلك قولك أما سيمناً فسمين وأما علماً فعالم ، وزعم الخليل رحمه الله أنه بمنزلة قولك : أنت الرجل علماً ودنيا .. أي أنت الرجل في هذه الحال .

(٢) المقصود ثعلب ، وقد مرت ترجمته صفحة ٢٦٨ .

(٣) لم أجد في مجالس ثعلب شيئاً عن ذلك ، بل لم أجد ممن سبق الرضي أحداً نسب هذا الرأي إليه . وذكر الصبان في حاشيته على الأشموني ١٧٣/٢ أن شارح التوضيح ذكر ذلك في شرحه عن ثعلب .

(٤) هذا رأي جيد ، ولعل الرضي لم يسبق إليه .

(٥) المقتضب ٢٣٤/٣ ومثل للجائز بنحو قتلته صبِرا وجثته مشياً ، ومنع نحو جثته إعطاء . وانظر ٢٦٩/٣ ، ٣١٢/٤ . قال : هذا باب ما يكون من المصادر حالا لموافقته الحال وذلك قولك : جاء زيد مشياً إنما معناه ماشياً ، لأن تقديره :

جاء زيد يمشي مشياً .

(٦) و(٧) في التسهيل ١٠٩ : وإن وقع مصدرٌ موقع الحال فهو حالٌ لا معمولٌ حالٍ محذوفٌ خلافاً للمبرد ، والأخفش ، وكذا نسب ابنُ يعيش إلى المبرد ٦٠/٢ ، وكلام المبرد في المقتضب كما أثبتته الشيخ عزيمة في هامش

صفحة ٢٣٥ من جـ ٣ يظهر منه أنه يعربه حالا حيث قال ٢٦٨/٣ اعلم أن من المصادر مصادر تقع في موضع الحال وتغني غناءه فلا يجوز أن تكون معرفة ؛ لأن الحال لا تكون معرفة وذلك قولك جثتك مشياً وقد أدى عن معنى قولك جثتك ماشياً .. والفاعل يحمل على المصدر كما حُمل المصدر عليه ، تقول : قم قائماً فالمعنى قم قياماً . وانظر

٢٣٤/٣ ، ٣١٠/٤ .

المصدرية ، لا الحالية ، والعامل محذوف ، أي أتيت أركض ركضا ، كما هو مذهب أبي علي في أرسلها العراك^(١) .

ولو كان كما قالوا لجاز تعريفها .

وغيرهما على أن انتصابها على الحال ، لا على حذف المضاف ، فمعنى مشيا ماشيا ، وقع المصدر صفةً ، كما أن الصفة وقعت مصدرا في نحو قم قائما على أحد المذهبيين ، وعلى الثاني هو حال مؤكدة - كما يجيء^(٢) - .

ولا يمتنع أن يقال : إن جميع ذلك على حذف المضاف ، أي أتيت ذا ركض ، إلا أنه لا مبالغة فيه - كما مر في خبر المبتدأ^(٣) - .

ومما جاء الحال منه غير مشتق سماعاً قولهم : كلمته فاه إلى في ؛ وهشام يقيس عليه - كما مر^(٤) - .

(ومنه)^(٥) بعته يدا بيد ، وأرسلها العراك ، وسائر ما ذكرته عند ذكر مجيء الحال معرفة^(٦) ، وأما نحو جاء البر قفيزين ، أو صاعين ، فالأولى أن المنصوب خبر جاء لا حال - كما يجيء في الأفعال الناقصة^(٧) - .

= ثم قال الشيخ عزيمة : وقد جاء في كلامه عبارتان قد يفهم منهما أنه يعرب المصدر مفعولا مطلقا لفعل محذوف قال هنا - يعني ٢٣٤/٣ وكذلك جئته مشيا ؛ لأن المعنى جئته ماشيا ، فالتقدير أمشي مشيا . وكذا في ج ٣١٢/٤ جاء زيد مشيا إنما معناه ماشيا ؛ لأن تقديره جاء زيد يمشي مشيا هـ . فمن نسب إلى المبرد ذلك فبناء على ما ذكره من التقدير والله أعلم .

(١) تقدم تخرج البيت صفحة ٦٤٣ وتخرج رأي أبي علي صفحة ٦٤٢ .

(٢) صفحة ٦٨٥ ، ٦٨٦ .

(٣) صفحة ٢٩١ .

(٤) صفحة ٦٤٩ وتقدم تخرج رأيه هناك .

(٥) ساقطة من ص .

(٦) صفحة ٦٤٢ وما بعدها .

(٧) لم يذكر عن ذلك في باب الأفعال الناقصة إلا قوله ٢٩٢/٢ : ومن الملحقات جاء في ما جاءت حاجتك أي ما كانت حاجتك .. ويروى برفع « حاجتك » على أنها اسم جاءت وما خبرها .

قوله: ويكون جملة خبرية، فالاسمية بالواو والضمير، أو بالواو، أو بالضمير على ضعف، والمضارعُ المثبت بالضمير وحده، وما سواهما بالواو والضمير، أو بأحدهما، ولا بد في الماضي المثبت من (قد) ظاهرة، أو مقدرة.

أما جواز كون الحال جملة فلأن مضمون الحال قيد عاملها، ويصح أن يكون القيد مضمون الجملة، كما يكون مضمون المفرد.

وأما وجوب كونها خبرية؛ فلأن مقصود المجيء بالحال تخصيص وقوع مضمون عامله بوقت وقوع مضمون الحال (فمعنى قولك جاءني زيد راكباً أن المجيء - الذي هو مضمون العامل - واقع وقت وقوع الركوب الذي هو مضمون الحال)^(١) ومن ثم قيل: إن الحال يشبه الظرف معني، والإنشائية إما طلبية أو إيقاعية بالاستقراء - وأنت في الطلبية لست على يقين من حصول مضمونها، فكيف تخصص مضمون العامل بوقت حصول ذلك المضمون، وأما لا الإيقاعية - نحو بعث وطلقت - فإن المتكلم بها لا ينظر - أيضاً - إلى وقت يحصل فيه مضمونها، بل مقصوده مجرد إيقاع مضمونها، وهو منافٍ لقصد وقت الوقوع، بل يُعرف بالعقل، لا من دلالة اللفظ أن وقت التلفظ بلفظ الإيقاع وقت وقوع مضمونه.

قوله: فالاسمية بالواو والضمير.

إنما ربطوا الجملة الحالية بالواو، دون الجملة التي هي خبر المبتدأ، فإنه اكتفي فيها بالضمير، لأن الحال يجيء فضلة، بعد تمام الكلام، فاحتيج - في الأكثر - إلى فضل^(٢) ربط، فصدرت الجملة التي أصلها الاستقلال بما هو (موضوع)^(٣) للربط - أعني الواو التي أصلها الجمع - ليؤذن من (أول)^(٤) الأمر أن الجملة لم تبق على الاستقلال، وأما خبر المبتدأ، والصلة، والصفة، فإنها لا تجيء بالواو؛ لأن بالخبر يتم الكلام، (و)^(٥) بالصلة يتم جزء الكلام، والصفة - لتبعيتها للموصوف لفظاً،

(١) ساقط من ص.

(٢) يعني زيادة.

(٣) في ت وج: موضع.

(٤) في ط: الأول.

(٥) ساقطة من ط.

وكونها لمعنى فيه (مَعْنِيٍّ) ^(١) كأنها من تمامه ، فاكْتَفِي في ثلاثتها بالضمير .

بلى ، قد تصدَّر الصفة والخبر بالواو ، إذا حصل لهما أدنى انفصال ، وذلك بوقوعها بعد (إلا) نحو ما (جئتكَ) ^(٢) إلا وأنت بخيل ، وما جاءني رجل إلا وهو فقير ، وأما الصلة فلا يعرض لها مثل هذه الحال ، فلا تُرى - أبداً - مصدَّرةً بالواو .
قوله : أو بالواو أو بالضمير .

اجتماع الواو والضمير في الاسمية وانفراذ الواو متقاربان في الكثرة ، لكن اجتماعهما أولى احتياطاً في الربط .

وأما انفراذ الضمير فقال الأندلسي : إن كان المبتدأ ضمير صاحب الحال وجب الواو - أيضاً - نحو جاءني زيد وهو راكب ^(٣) .

(قلت) ^(٤) : ولعل ذلك لكون مثل هذه الجملة في معنى المفرد سواء ، إذ المعنى جاءني زيد راكباً ، فصدرت بالواو ، إيداناً من أول الأمر بكون الحال جملةً ، وإن (أدت) ^(٥) معنى المفرد .

وإن ^(٦) لم يكن المبتدأ ضمير صاحب الحال نظرنا ، فإن كان الضمير فيما صدَّر به الجملة - سواء كان مبتدأً نحو جاءني زيد يده على رأسه ، وكلمته فوه إلى في ، أو خبراً نحو قوله ^(٧) :

(١) تكملة من ط .

(٢) في ط : حسبتك .

(٣) في المباحث الكاملية ٤٥٢/٢ : وإذا كان المبتدأ في الجملة - يعني جملة الحال ضمير صاحب الحال كقولك جاءني زيد وهو راكب وجب إثبات الواو .

(٤) ساقطة من ج و ص و ط .

(٥) في ط : أردت .

(٦) تابع للكلام الأندلسي .

(٧) قاله بشار بن برد ، قال البغدادي في الخزانة ٢٣٠/٣ - ٢٣١ : كنيته أبو معاذ ، ولقبه المرعث ، وهو عُقَيْلِيّ بالولاء ، نسبته إلى قبيلة عقيل بن كلب ، ولد أكمة ، ونشأ بالبصرة ، ثم قدم بغداد ، ومدح المهدي ورُمي بالزندقة .. فأمر المهدي بضربه ، فضرب سبعين سوطاً فمات من ذلك سنة ١٦٨ وقد نيف على التسعين .

خرجت مع البازي عليّ سواد^(١)

فلا^(٢) يحكم بضعفه مجردًا عن الواو ، وذلك لكون الرابط في أول الجملة - وإن لم يكن مصدرًا - بل (وَسَطًا)^(٣) (بل)^(٤) نقول : هو أقل من اجتماع الواو والضمير ، وانفراد الواو .

وإن كان الضمير في آخر الجملة كقوله^(٥) :

٢٠٢ - نَصَفَ النهارُ الماءَ غامرُه^(٦)

فلاشك في ضعفه وقلته .

(١) صدره :

إذا أنكرتني بلدة أو نكرتها

والبيت في ديوان بشار ٥١/٣ وفيه نهضت ، وفي دلائل الإعجاز ط ، دار السعادة بمصر ١٤٤ ، وفي معاهد التنصيص ٩٧/١ ، وفي الخزانة ٢٢٨/٣ .

اللغة : أنكر ونكر بمعنى لَمْ يُعْرِفْ ، البازي : الصقر .

المعنى : إذا لم يعرف قدري أهل بلدة أو لم أعرفهم خرجت مبكرا مصاحبا للبازي هو أكبر الطيور في حال اشتتالي على شيء من سواد الليل (الخزانة ٢٢٨/٣ - ٢٢٩) .

الشاهد قوله : عليّ سواد فإنها جملة اسمية وقعت حالا من التاء في خرجت ولم تقترب بالواو ، ولم يُحَكَمْ بضعفها ؛ لأن الضمير فيما صُدِّرَتْ به الجملة وهو (الياء) في عليّ .

(٢) الفاء واقعة في جواب الشرط في قوله : فإن كان الضمير فيما صُدِّرَ به الجملة .

(٣) تكلمة من ص .

(٤) ساقطة من ص .

(٥) نسب البغدادي البيت إلى الأعشى ، وقال في الخزانة ٢٣٦/٣ : إنه من قصيدة للأعشى مدح بها قيس بن معد يكرب ، ثم ذكر ١٤ بيتا والبيت هذا عاشرها ، ولم أجد القصيدة في ديوانه بتحقيق د / محمد محمد حسين ، وذكر الأستاذ عبد السلام محمد هارون أن الأستاذ الميمني قابل الأبيات الواردة في الخزانة على نسخة رامبور من ديوان الأعشى . وهذا يؤكد ما ذهب إليه البغدادي في نسبة البيت . ونقل البغدادي أيضا في الخزانة ٢٤٠/٢ أن الأصمعي أثبتا للمسيب بن علس الجماعي وهو خال الأعشى . قال : وهو جاهلي لم يدرك الإسلام . وتقدمت ترجمة الأعشى صفحة ١١٨ .

(٦) عجزه :

ورفيقه بالغيب ما يدري

والبيت في التضحيف للعسكري ٢٨٥ ، وفي الأمالي الشجرية ١٩٠/٢ ، وفي ابن يعيش ٦٥/٢ ، وفي المغني ٦٥٦ ، وفي شرح شواهد ٨٧٨ ، وفي رصف المباني ٤١٩ ، وفي الجمع ٢٤٦/١ ، وفي الخزانة ٢٣٣/٣ .

اللغة : نصف : رُوَاةُ هذا البيت والمستشهدون به يضبطون هذه الكلمة بفتح النون والصاد والفاء ، ويفسرونه بناء على ذلك ، وعليه يكون فعلا ماضيا فاعله النهار أو الغائص . ولا أدري ما المانع من ضبطه بكسر النون =

وقال جارُ الله - بناءً على أن انفراد الضمير في الاسمية ضعيفٌ مطلقاً على ما ذهب إليه المصنف^(١) - : إن قولهم : جاءني زيد عليه جبة (وَشِي)^(٢) بمعنى مستقرة عليه جُبَّةٌ وَشِي^(٣) .

يريد أنه ليس بجملة ، بل هو مفرد تقديرًا ، فلذا خلا من الواو ؛ وذلك لأن الظرف إذا اعتمد على (ذي الحال المبتدأ)^(٤) جاز أن يرفع الظاهر - كما مر في باب المبتدأ^(٥) - .

فإن أراد^(٦) أنه وجب أن يكون في تقدير المفرد ففيه نظرٌ لقوله^(٧) :

٢٠٣ - فألحقه بالهاديات ودونه جوارحها في صرّة لم تزيل^(٨)

= وسكون الصاد ونصب الفاء ، وعليه يكون منصوباً على الظرفية وقد اكتسب الظرفية من إضافته إلى النهار ويكون الظرف متعلقاً بقوله : غامره . غامره : مغطيه .

الشاهد : أنشده الرضي شاهداً على أن ضمير صاحب الحال إذا كان في آخر الجملة ولم تقترن الجملة بالواو فلاشك في ضعفه وقلته .

(١) في قوله في المتن : أو بالضمير على ضعف .

(٢) في ط : وشي ، ولعله خطأ طباعي .

(٣) المفصل بشرح ابن يعيش ٦٥/٢ .

(٤) في ت : ما قبله ، وفي جـ وص : المبتدأ . والصواب ما أثبتته .

(٥) نقل الرضي عن أبي علي صفحة ٢٧٩ أن الظرف إذا اعتمد على موصول أو موصوف أو ذي حال أو حرف استفهام أو حرف نفي فإنه يجوز أن يرفع الظاهر .

(٦) يعني الرنخشري .

(٧) قائله امرؤ القيس ، وقد مرت ترجمته صفحة ٣٤ .

(٨) البيت في ديوانه ٢٢ وفيه : فألحقنا مكان : فألحقه . وهو أيضاً في شرح القصائد السبع الطوال للأنباري ٧٥ ، وفي الخزنة ٢٤١/٣ .

اللغة : ألحقه : جعله يلحق ، وفاعل ألحقه : الحصان ، والهاء : عائدة على الغلام المذكور في قوله :

يزل الغلام الخف عن صهواته ويلوي بأثواب العنيف المنقل

الهاديات : أوائل الوحش ، جوارحها : أواخرها ، صرة : جماعة ، لم تزيل : لم تفرق .

المعنى : أن الحصان لفرط سرعته جعل الغلام يلحق أوائل الوحش ، وأما الأواخر ، فلم تتفرق بل بقيت مجتمعاً خالصة له .

الشاهد قوله : ودونه جوارحها ، فإنها جملة حالية بدليل وجود الواو في أولها ، وليست الحال « دونه » و « جوارحها » فاعلاً ، وإلا لما جاز دخول الواو .

وقوله^(١) :

٢٠٤ - وإنَّ امرأً أُسْرَىٰ إِلَيْكَ ودُونَهُ من الأرض مَوَمَةً وَيَدَاءُ سَمَلَقُ^(٢)
ولو كان مفرداً لم يجز الواو أيضاً ، تقول : لقيته وإن عليه جبةً وشي ، ولو لم تكن
جملةً لم يدخل عليه إن .
وإن أراد أنه لا يمتنع أن يقدر بمفرد فمسلّم .

وحكم الجملة المصدرية بليس - وإن كانت فعلية - حكمُ الاسمية ، في أن اجتماع
الواو والضمير ، أو انفرد الواو أكثر من انفرد الضمير ؛ وذلك لأن ليس مجرد النفي -
على الأصح - ولا يدلُّ على الزمان ، فهو كحرف نفي داخل على الاسمية ، فلا سميَّةَ
معها كأنها باقية على (اسميتها)^(٣) بخلاف لا يكون وما كان ونحوهما .
وقد تخلو الاسمية من الرابطتين عند ظهور الملابس نحو قولك : خرجت زيد على
الباب . وهو قليل .

قوله : والمضارع المثبت بالضمير وحده .

وذلك لأن المضارع على وزن اسم الفاعل لفظاً ، وبتقديره معنى ، فجاءني زيد
يركب بمعنى (جاءني)^(٤) زيد راكباً ، ولا سيما هو يصلح للحال وضعاً وبين
الحالين^(٥) تناسُبٌ ، وإن كانا في الحقيقة مختلفين - كما يجيء^(٦) - فاستغني عن الواو ،

(١) قائله الأعشي ، وقد مرت ترجمته صفحة ١١٨ .

(٢) البيت في ديوانه ٢٧٣ والشطر الثاني فيه : فَيَا فِ ثَنُوفَاتٍ وَيَدَاءُ خَيْفَقُ ، وهو أيضاً في الأمالي الشجرية ٣١٧/١ ،
وفي الإنصاف ٥٨ ، وفي الخزانة ٢٥٢/٣ .

اللغة : أسرى هنا بمعنى سرى ، دونه : أمامه ، مومة : فلاة ، ييداء : قفر ، سملق : أرض مستوية . وخبر إن
في البيت الذي بعده وهو :

لحقوقاً أن تستجيب لصورته وأن تعلمي أن المعان موقوق

الشاهد : استشهد به الرضي على أن الحال هنا جملة و « دونه مومة » ، وليس الظرف وحده ، بدليل اقترانه
بالواو .

(٣) في ط : سميها .

(٤) ساقطة من ص .

(٥) يعني بالحالين الحال التي يدل عليها الفعل المضارع ، والحال التي هذا بابها .

(٦) بعد قليل .

وقد سُمِعَ : قمتُ وأصلُّ عَيْنَهُ ^(١) ، وذلك (إما لأنها) ^(٢) جملة ، وإن شابهت المفرد ؛ وإما لأنها بتقدير : وأنا أصلُك ، فتكون اسميةً تقديرًا .

ويشترط في المضارع الواقع حالًا خلوه من (حروف) ^(٣) الاستقبال ، كالسين ، ولن ، ونحوهما ، وذلك أن الحال الذي نحن في بابه ، والحال الذي يدل عليه المضارعُ - وإن تباينا حقيقةً ؛ لأن في قولك مثلاً : اضرب زيدا غدا يركب ، لفظ يركب حالٌّ بأحدِ المعنيين ، غيرُ حالٍ بالآخر ، لأنه ليس في زمان التكلم - لكنهم التزموا تجريدَ صدرِ هذه الجملة - أي المصدرة بالمضارع - عن عِلْمِ الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال في الظاهر ، وإن لم يكن التناقضُ ههنا حقيقياً ، ومثله التزموا لفظة (قد) (إما ظاهرةً أو مقدرة ، في الماضي إذا كان حالاً ، مع أن حاليتَه بالنظر إلى عامله ، ولفظة (قد) تقرب الماضي من حالِ التكلم فقط ؛ وذلك لأنه كان يُستبشعُ - في الظاهر - لفظُ الماضي والحالية ، فقالوا : جاء زيد العام الأول وقد ركب ، فالجيء بلفظ (قد) ههنا لظاهر الحالية ، كما أن التجريد عن حرف الاستقبال في المضارع لذلك .

قوله : وما سواهما .

أي ما سوى الاسمية والمضارع المثبت ، وهو ثلاثة أقسام :

المضارعُ المنفي ، والماضي المثبت ، والماضي المنفي ، يجوز في كل واحد منها - على ما ذكر ^(٤) - ثلاثة أوجه : اجتماع الواو والضمير ، والاكتفاء بأحدهما ، (صارت) ^(٥) تسعة أقسام ، وهذه أمثلتها :

جاءني زيد وما ركب غلامه ، وما ركب عمرو ، ما ركب غلامه ^(٦) .

(١) الصك : الضرب الشديد بالشيء العريض ، وقيل هو الضربُ عامةً بأي شيء .. وصك الباب صكًا أغلقه .
(اللسان صك) ٣٤٢/١٢ - ٣٤٤ .

(٢) في ط : مالا إنها .

(٣) في ط : حرف .

(٤) يعني ابن الحاجب وذلك قوله في المتن : وما سواهما .. إلخ انظر : صفحة ٦٧٣ ، وانظر أيضاً : شرحه لكافيته صفحة ٤١ ، فقد فصل هذا التفصيل .

(٥) في ت : صار .

(٦) هذه أمثلة الماضي المنفي ، الرابط في الأول الواو والضمير وفي الثاني الواو ، وفي الثالث الضمير .

جاءني زيد ولا يركب غلامه ، ولا يركب عمرو ، ولا يركب غلامه^(١) .
 جاءني زيد وقد ركب غلامه ، وقد ركب عمرو ، قد ركب غلامه^(٢) .
 هذا ما قاله المصنف^(٣) .

وقال الأندلسي : المضارع المنفي بلم لا بد فيه من الواو - كان مع الضمير أولاً^(٤) - .

ولعل ذلك لأن نحو (لم يَضْرِبْ) ماضٍ معنى كضرب ، فكما أن ضَرَبَ - لمناقضته للحال ظاهراً - احتاج إلى (قد) المقرية له من الحال لفظاً أو تقديرًا (كذلك)^(٥) لم يَضْرِبْ يحتاج إلى الواو (التي هي علامة الحالية)^(٦) لما لم تصلح معه (قد) ؛ لأن قد لتحقيق الحصول ، ولم للنفي .

وإذا انتفى المضارع بلفظ (ما) لم يدخله الواو ؛ لأن المضارع المجرد يصلح للحال ، فكيف لا إذا انضمَّ معه ما يدل بظاهره على الحال ، وهو (ما) فعلى هذا ينبغي أن يلزمه الضمير .

وإذا انتفى المضارع بلا يلزم الضمير ، كما يلزم المضارع المثبت على ما ذهب إليه النحاة ، والأغلب تجرده عن الواو كالمثبت ، لأن معنى جاءني زيد لا يركب أي غير راكب ، فهو واقع موقع المفرد ، ودخول لا - لا يغير الكلام - في الأغلب - عما كان عليه ؛ لكثرة استعمالها ، فلذا جاز : إن تزرني لا أزرك ، وفلا أزورك ، كما جاز إن تزرني أزرك ، وفأزورك ، و (كذا)^(٧) تقول : كنت بلا مال ، لكن مصاحبة المضارع

(١) هذه أمثلة المضارع المنفي ، الرابط في الأول الواو والضمير وفي الثاني الواو ، وفي الثالث الضمير .

(٢) هذه أمثلة الماضي المثبت ، الرابط في الأول الواو والضمير وفي الثاني الواو ، وفي الثالث الضمير .

(٣) شرح ابن الحاجب لكافيته ٤١ .

(٤) في المباحث الكاملية ٤٥٤/٢ : فإن كان الفعل ماضياً معنى فلا بد من الواو سواء كان فيه ضمير أو لم يكن وقد ذكرنا مثاله .

أقول مثل الأندلسي للماضي معنى بقوله : جاء زيد ولم يقم عمرو (٤٥٣/٢) .

(٥) في ص : لذلك .

(٦) تكملة من ط .

(٧) في ص : ولذا .

المصدر بلا اللوا أكثر من مصاحبة المضارع المجرد لها ، إذ ليس الحال في الحقيقة - في نحو لا يركب مشابهاً للمفرد لفظاً ومعنى ، كما شابه في نحو يركب ؛ لأن الحال في الأول انتفاء الصفة ، فلا مع الجملة هو الحال ، ولا ينتفي المضارع حالاً بلن ، لما ذكرنا قبل^(١) .

قوله : ولابد في الماضي المثبت من قد ظاهرة أو مقدرة .
قد تقدم علة ذلك^(٢) .

والأخفش^(٣) والكوفيون^(٤) غير الفراء^(٥) لم يوجبوا قد في الماضي المثبت ظاهرة أو مقدرة استدلالاً بنحو قوله^(٦) :

كما انتفض العصفور بلله القطر^(٧) - ٢٠٥

وقوله تعالى : ﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾^(٨) .

- (١) لدالتها على الاستقبال المنافي للحالية ، وانظر صفحة ٦٧٨ .
(٢) لأن (قد) تقرب لفظ الماضي من حال التكلم ، وانظر صفحة ٦٧٨ .
(٣) قال عند قوله تعالى : ﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ ٩٠ النساء كُتِبَ حَصْرَةٌ ثم قال : أو حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ، فحَصْرَةٌ اسْمٌ نَصَبَتْهُ عَلَى الْحَالِ ، وَحَصِرَتْ فَعَلْتُ وَبِهَا نَقَرُ . (معاني القرآن للأخفش ٢٤٤/١) .
(٤) المسألة الثانية والثلاثون من الإنصاف صفحة ٢٥٢ قال : ذهب الكوفيون إلى أن الفعل الماضي يجوز أن يقع حالاً ، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش .
(٥) في معاني القرآن للفراء ٢٨٢/١ عند الآية السابقة في فقرة (٢) وقد قرأ الحسن حَصْرَةَ صُدُورُهُمْ والعرب تقول : أَتَانِي ذَهَبٌ عَقْلُهُ ، يَرِيدُونَ قَدْ ذَهَبَ عَقْلُهُ .. فَإِذَا رَأَيْتَ فَعَلَ بَعْدَ كَانَ فَقِيهَا قَدْ مَضْمَرَةٌ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَ كَانَ جَحْدٌ فَلَا تَضْمُرُ فِيهَا . وقال ٢٤/١ عند قوله تعالى : ﴿ كَيْفَ تُكْفِرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أُمُوتًا ﴾ البقرة ٢٨ ، المعنى والله أعلم وقد كنتم ، ولولا إضمار قد لم يجز مثله في الكلام .. ثم قال : والحال لا تكون إلا بإضمار قد أو بإظهارها .
(٦) قائله أبو صخر الهذلي ، وهو عبد الله بن سلم وقيل سالم وقيل سلمة السهمي الهذلي . شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية ، كان متعصباً لبني مروان ، وقد على عبد الله بن الزبير ليأخذ عطاءً ، فمنعه وسجنه عاماً ، ثم أطلقه . توفي نحو سنة ٨٠ هـ (الخزائن ٢٦١/٣ وما بعدها) .
(٧) صدره :

وإني لتعروني لذكراك هزة

والبيت في الإنصاف ٢٥٣ ، وفي أمالي القالي ١٤٩/١ ، وفي المقرب ١٦٢/١ ، وفي رصف المباني ٤١٩ ، وفي العيني ٦٧/٣ ، وفي الخزائن ٢٥٤/٣ .
الشاهد : ذكر الرضي أن الكوفيين استشهدوا به على جواز وقوع الماضي المثبت حالاً بدون (قد) ظاهرة ولا مقدرة .

(٨) من قوله تعالى : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يَقَاتِلُوكُمْ أَوْ يَقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ .. ﴾ الآية ٩٠ من سورة النساء .

وغيرهم أوجبوه - (كما مضى)^(١) والأول قريب .
وقيل إن الماضي في نحو قولهم : اضربه قام أو قعد حال ، ويجب تجرؤه عن قد ظاهرة
أو مقدرة .

والأولى أنه شرط لا حال^(٢) ، أي إن قام أو قعد - كما يجيء في حروف
العطف^(٣) - ولو كان حالا لسمع (معه)^(٤) قد أو الواو ، كما في غيره من الماضي
الواقع حالا .

وإذا كان الماضي بعد إلا فافتأوه بالضمير من دون الواو وقد أكثر ، نحو : ما لقيته
إلا أكرمني ؛ لأن دخول إلا في الأغلب الأكثر على الأسماء ، فهو بتأويل إلا مكرماً لي ،
فصار كالمضارع المثبت ، قد يجيء مع الواو وقد نحو (قولك)^(٥) ما لقيته إلا وقد
أكرمني ، ومع الواو وحدها ، نحو ما لقيته إلا وأكرمني ، لأن الواو مع إلا تدخل في
خبر المبتدأ ، فكيف بالحال - كما تقدم^(٦) - ومثاله : ما رجل إلا وله نفس أماره ، ولم
يسمع فيه قد من دون الواو نحو ما لقيته إلا قد أكرمني .

وفي غير هذا الموضع يُنظر ، فإن كان مع الماضي المثبت ضمير فثبت قد معه أكثر
من تركها ، وقد جاء ذلك أيضاً نحو قوله تعالى : ﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ
صُدُورُهُمْ ﴾^(٧) قالوا : إنَّ قد فيه مقدرة^(٨) ، واجتماع الواو وقد - حيثئذ - أكثر من
انفراد أحدهما ، وانفراد قد أكثر من انفراد الواو ، فنحو جاءني زيد وقد خرج أبوه
أكثر ، ثم قد خرج أبوه ، ثم وخرج أبوه .

(١) في ص وط : لما مضى ، وانظر صفحة ٦٧٨ .

(٢) نقل صاحب المجمع عن المطرزي أنه منع وقوع الحال جملة شرطية ، المجمع ٢٤٦/١ .

(٣) في ط ٣٧٦/٢ : وإن قصدت معنى التسوية في الشرط في غير لفظي سواء وما أبالي فالغالب التصريح بأو في
موضع أم بلا هزة استفهام قبلها نحو لأضربه قام أو قعد والمعنى ذاك المعنى والتقدير ذاك التقدير ، إذ المقصود إن
قام أو قعد فلاضربه .. إلخ :

(٤) في ط : منه .

(٥) ساقطة من ج .

(٦) صفحة ٦٧٣ .

(٧) النساء ٩٠ وتقدمت صفحة ٦٨٠ .

(٨) انظر معاني القرآن للفراء ٢٤/١ ، ٢٨٢ .

فإن لم يكن معه ضمير فالواو مع قد لابدّ منهما كقوله :

يقول وقد ترّ الوظيفّ وساقها أَلست ترى أنْ قَدْ أَتَيْتْ بِمُؤَيِّدٍ^(١) (١٨٤)

ولا يقال : جاء زيد قد خرج عمرو ، ولا جاءني زيد وخرج عمرو .

وأجاز الأندلسي - على ضعف - دخول قد في الماضي المنفي بما نحو ما قد ضرب أبوه^(٢) .

وليس بوجه لعدم السماع والقياس أيضا ، لكون قد لتحقيق وقوع الفعل ، وما لنفيه .

(١) تقدم تخرّج البيت صفحة ٦٣٣ ، وقد استشهد به الرضي هنا على أن الجملة الحالية المبدوعة بفعل ماضٍ إذا خلّت من الضمير فلا بد من الواو مع قد فيها كما في البيت .

(٢) في المباحث الكاملية ٤٥٤/٢ ، وأما إن كان الفعل منفيًا نحو : مررت بزيد ما ضرب أبوه غلامه ، فلا تدخل قد هنا إلا على ضعف ؛ لأن قد المقدرة تُبَيِّنُ الحال ، ونحوه ضعفه أنه لو قيل مررت بزيد ما قد ضرب أبوه لكانت قد تحقّق الفعل وما تنفيه فيتناهيان .

حذف عامل الحال ومعنى الحال المؤكدة

قوله : ويجوز حذف العامل ، كقولك للمسافر : راشداً مهدياً ، ويجب في المؤكدة نحو زيد أبوك عطوفاً ، أي أحقه ، وشرطها أن تكون مقررّة لمضمون جملة اسمية .

اعلم أن عامل الحال قد يُحذف جوازا أو وجوبا أيضا في مواضع قياسية ، ولا بد من قرينة مع الحذف جائزا كان أو واجبا ، فقرينة ما حذف جائزا حضور معناه ، كقولك للمسافر : راشداً مهديا ، أي سر راشدا ، أو تقدم ذكره ، إما في استفهام ، كقولك : قائما ، في جواب من قال : كيف (خَلَفْتُ)^(١) زيدا ؟ أو غير الاستفهام ، كقوله تعالى : ﴿ أَيْحَسِبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ بَلَى قَادِرِينَ ﴾^(٢) أي (بلى)^(٣) نجمعها قادرين .

ومن المواضع التي يُحذف منها قياسا على الوجوب : أن تبين الحال ازدياد ثمن أو غيره شيئا فشيئا ، مقرونة بالفاء أو ثم ، تقول في الثمن : بعته بدرهم فصاعدا ، أو ثم زائدا ، أي فذهب الثمن صاعدا ، أو زائدا ، أي آخذا في الازدياد ، يقال هذا في ذي أجزاء يبيع بعضها بدرهم (والباقي)^(٤) بأكثره وتقول في غير الثمن : قرأت كل يوم جزءا من القرآن فصاعدا أو ثم زائدا ، أي ذهبت القراءة زائدة ، أي كانت كل يوم في الزيادة . ومنها ما وقع الحال نائبا عن خبر ، نحو : ضربني زيدا قائما ، وقد تقدم^(٥) .

ومنها أسماء جامدة متضمنة توييخا على مالا ينبغي من التقلب في الحال ، مع همزة الاستفهام وبدونها أيضا ، كقولهم : أتميمًا مرة وقيسيا أخرى وقوله^(٦) :

(١) في ط : خلف .

(٢) القيامة ٣ ، ٤ وتمة آية ٤ ﴿ عَلَى أَنْ تُسَوَّى بَنَاتُهُ ﴾ .

(٣) في ط : بل .

(٤) في ج و ط : والباقي .

(٥) صفحة ٣١٧ وما بعدها .

(٦) قالته هند بنت عتبة لفلّ قريش حين رجعوا من بدر ، وهي هند بنت عتبة بن ربيعة بن عبد شمس =

٢٠٦ - أفي السِّلَم أعيارًا جَفَاءً وَغِلْظَةً وفي الحَرْبِ أشباهَ النساءِ العَوَارِكِ^(١)
أي أتحول تيمميا ، وأنتقلون أعيارا وأشباهَ النساء ، وكذا قوله^(٢) :

٢٠٨ - أفي الولائم أولادًا لواحدة وفي العيادة أولادًا لَعَلات^(٣)

وتقول في غير الهمزة : تيمميا قد علم الله مرةً ، وقيسيا أخرى (بلا همزة)^(٤) .

هذا الذي ذكرنا مذهبُ السيرافي^(٥) ، والزمخشري^(٦) - أعني كون هذه الأسماء منصوبةً على الحال - ومذهب سيويه - وهو الحق - (أن)^(٧) انتصابها على المصدرية^(٨) .

= القرشية العيشية ، والدّة معاوية بن أبي سفيان ، شهدت أحدا ، وفعلت ما فعلت بحمزة ثم كانت تحرض على المسلمين إلى أن جاء الله بالفتح - فأسلم زوجها ثم أسلمت ، توفيت عام ١٤ هـ (الخزانة ٢٦٥/٣) .

(١) البيت في الكتاب ١٧٢/١ ، وفي السيرة لابن هشام ٦٥٦/١ ، وفي المقتضب ٢٦٥/٣ ، وفي الروض الأنف ٨٢/٢ ، وفي المقرب ٢٥٨/١ ، وفي الخزانة ٢٦٣/٣ .

اللغة : أعيارا : جمع غَيْرٌ ، وهو الحمار ، جفاء : غلظة وفضافة ، غلظة : شدة ، العوارك جمع عارك وهي الحائض .

الشاهد : أعيارا وأشباه النساء فإنهما منصوبان على الحال عند السيرافي ومن تبعه وعلى المصدر عند سيويه والمبرد والزمخشري .

(٢) هذا البيت مجهول القائل ، ونسبه محقق شرح الكافية الشافية صفحة ٧٦٦ إلى هند بنت عتبة ، وخرجه تخريجا ليس له ، والصحيح أن التخرّيج الذي ذكره لبيت هند بنت عتبة السابق .

ولم يخرج البغدادي في الخزانة ، والغريب أن المحقق لم يذكر ذلك بل انتقل من رقم ٢٠٧ إلى رقم ٢٠٩ .

(٣) البيت في الكتاب ١٧٢/١ ، وفي المقتضب ٢٦٥/٣ ، وفي المقرب ٢٥٨/١ ، وفي الكامل للمبرد ١٧٤/٣ ، وفي اللسان (علل) وليس في الخزانة .

اللغة : العَلات : الذين أمهاتهم متفرقات وأبوهن واحد ، والمقصود بالعيادة : عيادة المريض .

الشاهد : أنشده الرضي على أن (أولادا) خال مؤكدة لمضمون الخبر ، متضمنةً توبيخا .

(٤) تكملة من ط .

(٥) انظر هامش الكتاب ١٧١/١ ، ١٧٢ .

(٦) الفصل بشرح ابن يعيش ٦٨/٢ .

(٧) ساقطة من ط .

(٨) في الكتاب ١٧٢/١ : وهذا باب ما جرى من الأسماء التي لم تؤخذ من الفعل ، وذلك قولك : أتمميا مرة ، وقيسيا أخرى ، وإنما هذا أنك رأيت رجلا في حال تلون وتنقل فقلت أتمميا مرة ، وقيسيا أخرى ، فأنت في هذه الحال تَعْمَل في تثبيت هذا ، وهو عندك في تلك الحال في تلون وتنقل .

ثم قال : ١٧٣/١ ، وإن أخبرت في هذا الباب على هذا الحد نصبت أيضا .. وذلك قولك تيمميا قد علم الله مرة ، وقيسيا أخرى .. فصار بدلا من اللفظ بقولك : أَتَمَّمُ مرة ، وَتَقَيَّسُ أخرى .

وفي المقتضب للمبرد ٢٦٤/٣ ، ٢٦٥ كلام قريب من هذا .

قال المصنف : ليس المراد أنك تتحول في حال كونك تميميا ، وأنكم تنتقلون في حال كونكم أعيارا ، بل المعنى (تتحول)^(١) هذا التحول المخصوص^(٢) .

ومنها - عند السيرافي - صفاتٌ تضمنت توييخا على ما لا ينبغي في الحال ، مع الهمزة وبدونها نحو قولهم : أقائمًا وقد قعد الناس ، وأقاعدا وقد سار الركب ، وقائمًا قد علم الله وقد قعد الناس ، تقديره : أتقوم قائما ، فهو عند السيرافي حالٌ مؤكدة^(٣) .

وأما عند سيبويه^(٤) ، والمبرد^(٥) ، والزمخشري^(٦) ، فالصفة قائمة مقام المصدر ، أي : أتقوم (قياما)^(٧) .

ويجوز رفعُ هذين القسمين على أنهما خبران للمبتدأ ، فنقول : أتميمي مرة ، (و) أقائم^(٨) قد علم الله ، أي أنت تميمي ، وهو قائمٌ قد علم الله .

والعلة في وجوب حذف العامل - في جميع ما ذكرناه مما هو حال - كثرة استعماله . قوله : ويجب في المؤكدة .

(١) في ط : التحول .

(٢) في الإيضاح في شرح المفصل ٣٤٧/١ ، ٣٤٨ ذكر ذلك رادًا على الزمخشري في جعل (تميميا) حالا . فقال : وليس بقوي أن يكون حالا ، إذ لو كان حالا لكان المعنى تتحول في هذه الحالة ، ولم يرد أنه يتحول في حال كونه تميميا ، وإنما أراد أنه ينتقل تنقلا متعددا .. إلخ .

(٣) هامش الكتاب ١٧١/١ .

(٤) في الكتاب ١٧١/١ هذا باب ما ينتصب من الأسماء التي أُخذت من الأفعال انتصاب الفعل استفهمت أو لم تستفهم ، وذلك قولك : أقائمًا وقد قعد الناس وذلك أنه رأى رجلا في حال قيام أو في حال قعود فأراد أن ينبه ، فكأنه لفظ بقوله : أتقوم قائما ، ولكنه حُذِف استغناء بما يُرى من الحال ، وصار الاسم بدلا من اللفظ بالفعل فجري مجرى المصدر في هذا الموضع .

(٥) في المقتضب ٢٢٩/٣ وإن شئت وضعت اسم الفاعل في موضع المصدر ، فقلت : أقائمًا وقد قعد الناس ، فإنما جاز ذلك لأنه حال ، والتقدير أثبت قائما .

وعلق الشيخ عضيمة - رحمه الله - على ذلك بعد أن نقل كلام سيبويه فقال : ومن هنا يتبين لنا أن سيبويه والمبرد على وفاق في أن نحو : أقائمًا وقد قعد الناس حال حُذِف عاملها ، والخلاف بينهما في تقدير العامل ، فسيبويه يقدر العامل من لفظ الوصف ، أي أتقوم قائما ، والمبرد يقدر العامل أثبتُ .

وأقول : الذي يظهر لي أن كلام سيبويه مترددٌ بين جعله مفعولا مطلقا وبين جعله حالا ، والأول أقرب ، أما كلام المبرد فواضح في جعله حالا . وانظر : شرح ابن يعيش للمفصل ١٢٣/١ .

(٦) المفصل بشرح ابن يعيش ١٢٢/١ .

(٧) في ص : قائما .

(٨) في ت وص : قائم .

أي يجب حذف العامل في المؤكدة ، هذا على مذهب من قال : إن المؤكدة لا تحيء إلا بعد الاسمية^(١) .

والظاهر أنها تحيء بعد الفعلية أيضا ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾^(٢) ، وقوله : ﴿ ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِينَ ﴾^(٣) ، وقولهم : تعال جائيا ، وقم قائما ، قال تعالى : ﴿ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ بِأَمْرِهِ ﴾^(٤) على قراءة النصب في الأربعة^(٥) ، وقال تعالى : ﴿ كَأَلْتِي نَقَضْتُ غَزْلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنْكَاثًا ﴾^(٦) .

وتخالف العامل والحال - إذن - أكثر من توافقهما .

(و) للأول^(٧) أن يرتكب أن هذه الصفات المنصوبة كلها قائمة مقام المصدر ، على ما هو مذهب سيبويه في نحو أقاعدا وقد سار الركب^(٨) .

(١) كالرخشري وابن يعيش ، انظر : شرح ابن يعيش للمفصل ٦٤/٢ ، ٦٥ .

(٢) هود ٨٥ .

(٣) التوبة ٢٥ .

(٤) من قوله تعالى : ﴿ إِنَّ رَبَّكُمْ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يُغْشَى اللَّيْلَ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَثِيثًا ، وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ بِأَمْرِهِ ، أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ الأعراف ٥٤ .

(٥) في الكشف لمكي : ٤٦٥ ، قوله : ﴿ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ ﴾ قرأ ذلك أبو عامر بالرفع في الأربع الكلمات ، ونصبين الباقون ، والتاء مكسورة في حال النصب على الأصول .
وحجة من رفع ، أنه استأنف الكلام وقطعه مما قبله ، ورفع بالابتداء .. وحجة من نصب أنه عطف ذلك على المنصوب بخلق .

(٦) من قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَكُونُوا كَأَلْتِي نَقَضْتُ غَزْلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنْكَاثًا تَتَخَذُونَ آيْمَانَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ ﴾ الخ الآية ٩٢ من سورة النحل . وأنكاثا : جمع نكت ، وهو بمعنى المنكوث ، أي المنقوض ، وانتصب على الحال من غزلها ، ويجوز أن يكون مفعولا ثانيا على المعنى ، لأن معنى نقضت صيرت ... (التبيان ٨٠٥) ، وفي مشكل إعراب القرآن ٢٠/٢ : نُصِبَ على المصدر والعامل فيه نقضت ، لأن نقضت بمعنى نكتت نكتا .

(٧) في ت وج : الأولى .

(٨) تقدم ذكر مذهب سيبويه صفحة ٦٨٥ تعليقة ٤ .

وأما المؤكدة فليست بقيد يتقيد به عاملها كالمثقلة ، وإذا جاءت بعد الاسمى وجب أن يكون جزأها معرفتين جامدين ، (وتجيء)^(١) إما لتقرير مضمون الخبر وتأكيده ، وإما للاستدلال على مضمونه .

ومضمون الخبر إما فخرٌ كقوله^(٢) :

٢٠٧ - أنا ابنُ دارةٍ مشهوراً بها نسيي وهل بدارةٍ يا للناس من عارٍ^(٣) ٤
وكقولك : أنا حاتمٌ جوادا ، وأنا عمرو^(٤) شجاعا ، إذ لا يقول مثله إلا من اشتهر بالخصلة التي دلت عليها الحال ، كاشتهار حاتم بالجود ، وعمرو بالشجاعة ، فصار الخبر متضمناً لتلك الخصلة .

وإما^(٥) تعظيمٌ لغيرك ، نحو : أنت الرجل كاملا .

أو تصاغُرٌ (لنفسك)^(٦) نحو : أنا عبد الله آكلا كما يأكل العبيد .

أو تصغيرٌ للغير ، نحو : هو المسكين مرحوما .

أو تهديدٌ نحو : أنا الحجاج سفاكُ الدماء .

أو غير ذلك نحو : زيد أبوك عطوفا ، و : ﴿ هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ ﴾^(٧) و (هو)

زيد معروفاً^(٨) ، (وهو الحق بيننا مصدقا)^(٩) .

(١) في ط : تجيء .

(٢) قاله سالم بن مسافع بن دارة ، وقد مر ذكره صفحة ٤١٢ .

(٣) البيت في الكتاب ٢٥٧/١ ، وفي الأمالي الشجرية ٢٨٥/٢ ، وفي العيني ١٨٦/٣ ، وفي شرح الحماسة للتبريزي

٢٠٥/١ ، وفي الخزائن ٢٦٥/٣ .

دارة : اسم أم الشاعر ، أوجده على خلاف في ذلك ، قال ابن قتيبة في الشعر والشعراء ٤٠١ : وأمه دارة من

بني أسد ، وسميت دارة لجمالها ، شبهت بدارة القمر .

الشاهد : أنشدته الرضي على أن (مشهورا) حال مؤكدة لمضمون الخبر وهو الفخر هنا .

(٤) يعني عمرو بن معد يكرب الزبيدي ، لأنه يضرب به المثل في الشجاعة .

(٥) عطف على قوله : إما فخر .

(٦) في ت : في نفسك ، وهما ساقطتان من ص .

(٧) هود ٦٤ . وفي ط : لكن مكان لكم ، وهو خطأ طباعي .

(٨) ساقط من ض .

(٩) هكذا في ت ، وفي ج و ط : وهو الحق بيننا ، وفي ص : وهو الحق هنا .

فقولك : آكلا ، ومرحوما ، ومصدقا ، للاستدلال على مضمون الخبر .
 وقوله : مشهوراً بها نسي ، وقولك : كاملا ، وسفك الدماء ، وآية ، ومعروفا ،
 وبيننا ، لتقرير مضمون الجملة وتأكيده .
 وقولك : عطوفا ، محتمل لكليهما .

ولما سُمِّي الكلُّ حالاً مؤكدة - وإن لم يكن القسم الأول ، أي الذي للاستدلال
 على مضمون الخبر مؤكداً ، إذ ليس في كونه حقا معنى التصديق حتى يؤكد بمصدقا
 (وكذلك ليس في كونهم مساكين معنى مظلومين)^(١) لأن مضمون الحال لازم - في
 الأغلب - لمضمون الجملة ، فإن التصديق لازم حقيقة القرآن ، فصار كأنه هو ، وكذا
 المرحومية ، لازمة - في الأغلب - للمسكنة .

(واختلف)^(٢) في العامل في المؤكدة التي بعد الاسمية ، فقال سيبويه : العامل مقدّر
 بعد الجملة ، تقديره : (زيد)^(٣) أبوك أحقُّ عطوفا ، يقال : حققت الأمر ، أي
 تحققت وعرفته ، أي : أتحققه و(أثبتته)^(٤) عطوفا^(٥) .

وفيه نظر ، إذ لا معنى لقولك : تيقنتُ الأب ، وعرفته في حال كونه عطوفا ، وإن
 أراد أن المعنى : أعلمه عطوفا فهو مفعول ثان لا حال .

وقال الزجاج : العامل هو الخبر لكونه مؤولا بمسمى ، نحو : أنا حاتمٌ سخيا^(٦) .
 وليس بشيء ؛ لأنه لم يكن سخيا وقت تسميته بحاتم ، ولا يقصدُ القائل بهذا اللفظ
 هذا المعنى ، وأيضا لا يطرد ذلك في نحو : ﴿ هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ ﴾^(٧) ، و : ﴿ هُوَ
 الْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾^(٨) ، وغير ذلك مما ليس الخبر فيه علما .

(١) تكملة من ط ، ومثال الرضي السابق : هو المسكين مرحوما ، فلعل صواب كلمة مظلومين هنا : مرحومين .

(٢) في ط : واخفف .

(٣) ساقطة من ص .

(٤) في ط : أثبتته .

(٥) الكتاب ٢٥٦/١ ، ٢٥٧ .

(٦) انظر التسهيل ١١٢ .

(٧) هود ٦٤ .

(٨) البقرة ٩١ .

وقال ابنُ خروف : العامل المبتدأ ، لتضمنه معنى التنبيه ، نحو : أنا عمرو شجاعاً^(١) .

وهو بعيد ؛ لأن عمل المضمر والعلم في نحو : أنا زيد ، وزيد (أبوك)^(٢) مما لم يثبت نظيره في شيء من كلامهم .

والأولى عندي ما ذهب إليه ابن مالك^(٣) ، وهو أن العامل معنى الجملة^(٤) - كما قلنا في المصدر المؤكّد لنفسه أو غيره - كأنه قال : يعطف عليك أبوك عطوفاً ، ويُرحّم مرحوماً ، وحقّ ذلك مصدّقاً ؛ وذلك لأن الجملة - وإن كان جزأها جامدين جموداً محضاً - فلا شك أنه يحصل من إسناد أحد جزأها إلى الآخر معنى (من)^(٥) معاني الفعل ، ألا ترى أن معنى : أنا زيدٌ أنا كائنٌ زيداً ، فعلى هذا لا تتقدم المؤكدة على جزأي الجملة^(٦) ولا على أحدهما ، لضَعْفها في العمل ، وذلك لخفاء معنى الفعل فيها .

هذا ويجوز حذف الحال مع القرينة ، كقولك : لقيت في جواب من قال : أما (لقيت)^(٧) زيداً راكباً .

ولا يجوز الحذف إذا نابت عن غيرها ، كما في ضربني زيداً قائماً ، وإذا توقف المراد على ذكرها ، كما تقول في الحصر : لا (تأتني)^(٨) إلا راكباً .

(١) التسهيل ١١٢ .

(٢) في جـ : أبوك عطوفاً .

(٣) جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك أبو عبد الله الطائي الجبّاني الشافعي النحوي ، إمام النحاة وحافظ اللغة ، كان إماماً في القراءات وعللها وإليه المنتهى في اللغة ، وبحراً لا يجارى في النحو والتصريف . تصانيفه كثيرة منها الألفية في النحو والتسهيل وشرحه والكافية الشافية وشرحها . توفي سنة ٦٧٢ هـ (بغية الوعاة ١٣٠/١) .

(٤) كلام ابن مالك في التسهيل ١١٢ ، وفي شرح الكافية الشافية ٧٥٦ ، يخالف ما ذكره الرضي فقد ذكر أن عاملها يلزم إضماره بعد الجملة ، كما قال سيبويه .

(٥) ساقطة من ط .

(٦) في ص : الكلمة .

(٧) في ط : ليت .

(٨) في ط : تأتيني .

وقد يلزم بعضُ الأسماءِ الحالية ، نحو كَافَةٌ وقاطبةٌ ، ولا تضافان ، وتقع « كَافَةٌ » ، في كلام من لا يوثق بعربيته^(١) مضافةً غير حال ، وقد نُحِطُّوا فيه .

(١) قال الجوهري في الصحاح ١٤٢٢/٤ ، والكافَةُ : الجميع من الناس ، يقال : لقيتهم كَافَةً ، أي كلهم . ورد ذلك الفيروز آبادي في القاموس ١٩٧/٣ ، فقال : ولا يقال : جاءت الكافَةُ وَهُمْ الجوهري ولا تُضَاف . ورد كلام الفيروز آبادي صاحبُ التاج ، فقال : ٢٣٥/٦ - بعد ذكر نص الجوهري السابق . وهذا كما ترى لا وَهُمْ فيه ، لأن النكرة إذا أُريدَ لفظها ، جاز تعريفُها - كما هو منصوص عليه ، وأما قوله : ولا يقال : جاءت الكافَةُ فهو الذي أُطبق عليه جماهيرُ أئمة اللغة . ثم نقل أن الشَّهاب رد ذلك وصحح أنه يقال : ونقل عن شارح الباب أنه استعمل مجروراً ، واستدل له بقول عمر (على كَافَةِ بَيْتِ مالِ المسلمين) وهو من البلغاء .

وذكر الحريري في درة الغواص صفحة ٥٦ : أن العرب لم تُلحق لام التعريف بكافَةٍ .

التمييز

قوله : التمييز ما يرفع الإبهام المستقر عن ذات مذكورة أو مقدرة .

قوله : ما يرفع الإبهام .

جنسٌ يدخل فيه التمييز وغيره ، كالحال ، والصفة ، وشبههما .

وقال : عن ذات (احتراز)^(١) عن الحال ، فإنه يرفع الإبهام ؛ ولكن لا عن ذات^(٢) .

قلت : سلمنا أن الحال تخرج عنه ؛ لأنها ترفع الإبهام عن هيئة الذات ، لا عن نفسها ، وكذا (زيد)^(٣) القهقري في قولك : رجع زيد القهقري ، يرفع الإبهام عن هيئة الذات ، التي هي الرجوع لا عن نفس الرجوع ، لأن ماهية الرجوع (معروفة)^(٤) غير مبهمة ، وهي الانتقال إلى ما ابتدأت الذهاب عنه ، لكن الصفة في نحو : جاءني رجل طويل أو ظريف تدخل فيه ، لأن رجلا ذات مبهمة - بالوضع - صالحة لكل فرد من أفراد الرجال ، فبذكر أحد أوصافه (يتميز)^(٥) عما يخالفه ، كما تميز بطويل عن قصير ، فطويل - إذن - رفع الإبهام المستقر - أي الثابت وضعا على مافسره المصنف^(٦) - من الذات المذكورة .

وكذا يدخل فيه عطف البيان^(٧) في نحو : جاءني العالم زيد .

(١) في ط : احترازا ، ولكل منهما وجه .

(٢) قال في شرحه لكافيته ٤٢ : قوله عن ذات : احتراز عن الحال ونظائرها ، فإنها ترفع الإبهام ولكن عن غير ذات .

(٣) تكملة من ط .

(٤) في ص و ط : معلومة .

(٥) في ط : تمييز .

(٦) في المتن هنا ، وفي شرحه ٤٢ .

(٧) هذا من تردد الرضي في إثبات عطف البيان ونفيه .

وكذا البدل من الضمير الغائب ، نحو : مررت به زيد ، لأنه يرفع الإبهام عن المقصود بالضمير ، كما في نعم رجلا ورب رجلا سواء .

ويدخل فيه أيضا المضاف إليه في نحو : « خاتم فضة » ، كما يدخل فيه إذا انتصب ، لأن معنى النصب والجرف فيه سواء . وكذا يدخل فيه المجرور في نحو : مائة رجل ، وثلاثة رجال .

وله أن يعتذر بأن المجرور (بالعدد)^(١) داخل في الحد ، وهو تمييز ، والتمييز نفسه قد ينجر ، إذا كان جرّه أخف من نصبه ، كما في (هذين)^(٢) ، كما اعتذر في حد المفعول عن الاعتراض بنحو : ضُربَ ضرب شديد بأنه مفعول مطلق^(٣) ، لكنه لم ينتصب لغرض قيامه مقام الفاعل^(٤) ، وكذا في ضُربَ زيد ، وسير يوم الجمعة فرسخان . قوله : الإبهام المستقر .

قال : احترزت بالمستقر عن الإبهام في اللفظ المشترك ، فإن صفة المشترك ترفع الإبهام عن المشترك في نحو : (أبصرت)^(٥) عينا جارية ، لكن الإبهام فيه ليس بوضع الواضع ، فإن الذي (يثبت منه)^(٦) بوضع الواضع إنما يكون بأن يضع الواضع لفظا لمعنى مبهم صالح لكل نوع ، كالعدد والوزن والكيل ، لا أن يضع لفظا لمعنى معين ، ثم أتفق ؛ إما من ذلك الواضع أو من غيره ، أن يضع ذلك اللفظ (لمعين)^(٧) آخر ، فيعرض له الإبهام عند المستعمل لأجل الاشتراك العارض^(٨) ، (فمثل هذا الإبهام غير مستقر في أصل الوضع)^(٩) (بل عرض ؛ لأجل الاشتراك العارض)^(١٠) .

(١) في ج : في هذين .

(٢) في ت و ص و ط : هذا ، وعليه تكون الإشارة إلى موضع الجر ، وتوجيه ما أثبت أنه أراد المضاف إليه في نحو : خاتم فضة ، والمجرور بالعدد .

(٣) ساقطة من ص .

(٤) في باب المفعول المطلق ، عند شرحه لحدّه صفحة ٢٧ .

(٥) في ط : أبضرب ، ولعله خطأ طباعي .

(٦) تكملة من ط .

(٧) في ج : لمعنى .

(٨) شرح ابن الحاجب لكافيته ٤٢ .

(٩) تكملة من ج و ص و ط .

(١٠) تكملة من ط .

قلت : معنى المستقر في اللغة هو الثابت ، ورب عارض ثابت لازم ، والإبهام في المشترك ثابت لازم ، مع عدم القرينة بعد اتفاق الاشتراك ، ومع القرينة ينتفي الإبهام في المشترك ، وفي العدد وسائر المقادير ، فلا فرق بينهما - أيضا - من جهة الإبهام ، ولا تدل لفظة المستقر على أنه وضعي - كما فسر - والحد لا يتم بالعناية^(١) ، والألفاظ المجملة في الحد مما يُخل به^(٢) .

قوله : عن ذات مذكورة أو مقدر .

ليشمل النوعين : التمييز عن المفرد ، والتمييز عن النسبة .

قوله : فالأول عن مفرد ، مقدار - غالبا - إما في عدد نحو : عشرين درهما ، وسيأتي ، وإما عن غيره نحو : رطل زيتا ، ومئوان سنا ، وعلى إثمرة مثلها زبدا ، فيفرد إن كان جنسا ، إلا أن يقصد الأنواع ، ويُجمع في غيره ، ثم إن كان بتوين أو بنون التثنية جازت الإضافة ، وإلا فلا ، وعن غير مقدار نحو : خاتم حديدا ، والحفض أكثر .

قوله : فالأول .

يعني الذي يرفع الإبهام عن ذات مذكورة .

قوله : عن مفرد .

لفظة (عن) في مثله تفيد أن مابعد مصدر لما قبلها وسبب (له)^(٣) ، كما يقال (فعلت)^(٤) هذا عن أمرك ، وعن تقدمك ، (أي)^(٥) أن أمرك سبب لحصوله

(١) فسرهما الشيخ يوسف عمر ٥٤ / ٢ من طبعته لهذا الكتاب : ببيان المراد من اللفظ ، ويسمونه تحرير المراد ، ولذلك يقولون : تحرير المراد لا يدفع الإيراد .

(٢) كان يجمل بالرضي أن يذكر تعريفا للتمييز جامعا مانعا سليما من الخلل ، لأن يكتفي بنقض كلام ابن الحاجب دون أن يعطينا البديل . وكثير من النحاة يعرض عن حد التمييز . ومن حده الزمخشري ، حيث قال في المفصل بشرح ابن يعيش ٧٠ / ٢ : هو رفع الإبهام عن جملة أو مفرد بالنص على أحد مُحتملاته . والفاكهة في كتابه : شرح الحدود النحوية ٣٨٩ حيث قال : حد التمييز أي المميز - بكسر الياء - هو اسم ولو صفا نكرة فضلة ، يرفع إبهام اسم مجمل الحقيقة ، كعشرين رجلا .

(٣) في ج : لما قبلها .

(٤) في ط : أَفْعَلْتُ ، ولعل الصواب ما أثبتته ، لأنه لا داعي لهزمة الاستفهام .

(٥) في ص : يعني .

فالتمييز صادر عن المفرد ، (أي المفرد)^(١) لإيهامه سبب له . أو عن نسبة في جملة أو شبهها ، أي النسبة سبب له ، لأنك تنسب (شيئا)^(٢) إلى شيء في الظاهر ، والمنسوب إليه في الحقيقة غيره ، فتلك النسبة - إذن - سبب (لذلك)^(٣) التمييز . وكذا معنى قوله بعد^(٤) : إن كان اسما يصحُّ جعله لما انتصب عنه ، أي للاسم الذي صدر انتصاب التمييز عنه ، كزيد في : طاب زيدٌ نفسا ؛ لأنه لولا أنك أسندت طاب إليه لم يكن ينتصب « نفسا » ، بل كان يرتفع ، إذ هو في الأصل فاعلٌ ، أي (طابت)^(٥) نفسُ زيد ، فزيد هو سببُ (لانتصاب)^(٦) نفسا . وكذا (معنى)^(٧) قولهم : ينتصب عن تمام الاسم ، أو عن تمام الكلام ، أي أن (تمامه)^(٨) سببُ لانتصاب التمييز تشبيها له بالمفعول الذي يجيء بعد تمام الكلام بالفاعل . ويجوز أن يقال : إن عن في هذه المواضع بمعنى بَعْدَ ، كما قيل في قوله تعالى : ﴿ لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبِقٍ ﴾^(٩) ، والأول أولى .

قوله : عن مفرد ، مقدار غالبا .

يقول : التمييز على ضربين : رافعُ الإيهام عن ذات مذكورة ، ورافعه عن ذات مقدرة ، والأول لا يكون إلا عن مفرد ، وذلك المفرد على ضربين : إما مقدار - وهو

(١) ساقطتان من ج .

(٢) ساقطة من ج .

(٣) ساقطة من ص .

(٤) صفحة ٧٠٦ .

(٥) في ت وط : طاب .

(٦) في ص : انتصاب .

(٧) تكملة من ط .

(٨) في ت وج : تمامها ، وفي ط : تمامها .

(٩) الانشقاق ١٩ .

الغالب - أو غير مقدار ، والمقدار ما يقدر به الشيء ، أي يُعرف به قدره ويبين .
 والمقادير ؛ إما مقاييس مشهورة لموضوعة ليعرف بها قدر الأشياء ، كالأعداد . وما
 يعرف به قدر المكيال ، كالقفيز^(١) ، والإردب^(٢) ، والكر^(٣) . وما يعرف به قدر
 الموزون ، كصنجات^(٤) الوزن ، كالطسوج^(٥) ، والدانق^(٦) ، والدينار ، والمن^(٧) ،
 والرطل ، ونحو ذلك . وما يعرف به قدر المذروع والمسوح ، كالذراع ، و
 (قدر)^(٨) راحة ، وقدر شبر ، ونحو ذلك . أو مقاييس^(٩) غير مشهورة ، ولا
 موضوعة للتقدير ، كقوله تعالى : ﴿ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا ﴾^(١٠) . وقولك : عندي مثل
 زيد رجلا .

وأما (نحو)^(١١) : غيرك إنسانا ، وسواك رجلا ، فمحمول على مثلك بالضدية .
 وقولك : بطولك رجلا ، وبعرضه أرضا ، أو بغلظه خشبًا ، ونحو ذلك من
 المقاييس - أيضا .

(١) في اللسان ٢٦٢ / ٧ (قفز) ، والقفيز من المكايل معروف ، وهو ثمانية مكايل عند أهل العراق ، وهو من
 الأرض قدر مائة وأربعة وأربعين ذراعا . وفي معجم مقاييس اللغة ١١٥ / ٥ : فأما القفيز فمعرب .

(٢) الإردب مكيال لأهل مصر يقال : إنه يأخذ أربعة وعشرين صاعا من الطعام بصاع النبي ﷺ (اللسان ١ /
 ٤٠١) .

(٣) الكر : ستة أوقار حمار ، وهو عند أهل العراق ستون قفيزا (اللسان ٦ / ٤٥٢) .

(٤) صنجة الميزان وسنجه فارسي معرب . (اللسان ٣ / ١٣٦) .

(٥) ٦٠٥ في اللسان في تفسير الطسوج والدانق كلام غريب ، قال ١٤١ / ٣ : والطسوج : حبتان من الدوانيق ،
 والدانق أربعة طساسيج ، وهما معربان . وهو كلام لا يستقيم . وفي التاج ٧٠ / ٢ : والطسوج كسقوط ، الناحية
 وربيع دانق ، ونص الجوهري : الطسوج : حبتان ، والدانق : أربعة طساسيج . ووجدت في هامشه مانصه : إنما
 أراد بالطسوج والدرهم نسبتهما من الدرهم ، لا من الدينار . إلخ .

(٦) في التاج ٩ / ٣٥٠ المن : كيل معروف أو ميزان كما في المحكم ، أو رطلان كلنا كما في الصحاح ، وفي التهذيب :
 المن : لغة في المنا الذي يوزن به .

(٨) في ج و ص وط : كقدر .

(٩) معطوف على قوله : مقاييس مشهورة .

(١٠) من قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوْ اقْتَدَى بِهِ
 أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ وَمَا لَهُمْ مِنْ نَاصِرِينَ ﴾ آل عمران ٩١ .

(١١) ساقطة من ج و ص وط .

فهذه المقادير (المذكورة)^(١) إذا نصبت عنها التمييز ، أردت بها المقدرات لا المقادير ، لأن قولك : عندي عشرون درهما ، وذراعٌ ثوبا ، ورطلٌ زيتا ، المراد بعشرون هو الدراهم ، لا مجرد العدد ، وبذراع (المذروع)^(٢) لا يُذَرَع به ، وبرطل الموزن لا مايوزن به ، وكذا في غيرها . وغيرُ المقدار كُلُّ فرع حصل له (بالتفريع)^(٣) اسم خاص يليه أصله ، ويكون (مما)^(٤) يصح إطلاق الأصل عليه ، نحو : خاتمٌ حديدا ، وبابٌ ساجا ، وثوبٌ خزا . والخفض في هذا أكثر منه في المقادير ، وذلك لأن المقدار مبهم ، محتاجٌ إلى مُميّز ، ونصبُ المميز نصٌّ على كونه مميّزا ، وهو الأصل في التمييز ، بخلاف الجر فإنه عَلمُ الإضافة ، فهو في غير المقدار أولى ؛ لأن إبهامه ليس كإبهام المقدار ، مع أن الخفة مع الجر أكثر لسقوط التنوين والتونين بالإضافة ، وإن لم يتغير تسمية البعض بالتبعيض ، نحو : قطعةٌ ذهب ، وقليلٌ فضة ، لم يجز انتصاب الثاني على التمييز^(٥) .

وقد خالفوا القاعدة المذكورة فالتزموا الجر في العدد من الثلاثة إلى العشرة ، وفي المائة والألف ، وما يتضاعف منهما ، لكثرة استعمال العدد ، فآثروا التخفيف بالإضافة ، مع أنه قد جاء في الشذوذ على الأصل خمسة أثوابا ، و : مائتين عامّا^(٦) . وإنما تركوا الجر في العدد المركب ، نحو : أحد عشر ؛ لأن المضاف إليه مع المضاف كاسم واحد لفظا ، فلو أضيف العدد المركب إلى مميزه - (والمميز)^(٧) من حيث المعنى هو المبهم المحتاج إلى التمييز - لكان جَعْلًا لثلاثة أسماء كاسم واحد لفظا ومعنى ، وأما نحو : ثلاثة عشر ، فمخالفةُ المضاف إليه - معنًى - للمضاف سَهِّلَت الإضافة .

(١) ساقطة من ص و ط .

(٢) في ج : هو المذروع .

(٣) في ت : بالتنوع .

(٤) في ط : بحيث .

(٥) ألا يجوز أن يقال : هذه قطعةٌ ذهبا ؟

(٦) جعل سيبويه النصب والجر في ذلك متساويين معنًى فقال في الكتاب ٢٩٣/١ : لو جاز في الكلام ، أو اضطر شاعر فقال : ثلاثة أثوابا كان معناه معنى ثلاثة أثواب . وقال يزيد بن ضبة :

إذا عاش الفتي مائتين عامّا فقد ذهب المسرة والفتاء

(٧) ساقطة من ص .

وكذا تركوا الجر - في الأغلب - في العدد الذي في آخره نون الجمع ، كعشرون وأخواته - مع أنه كثير الاستعمال أيضا ؛ وذلك لأن النون فيها ليست بنون الجمع حقيقة - كما ذكرنا في صدر الكتاب^(١) - بل مشابهة لها ، فلم تحذف في الإضافة حذف نون الجمع فيها ، لمباينتها إياها ، ولم تثبت معها لمسابتها لنون الجمع ، فتعذرت الإضافة لتعذر إثبات النون معها وحذفها ، وقد جاء نحو : عِشْرُو درهم قليلا ، وأكثر منه إضافته إلى صاحبه نحو : عشروك ، قال^(٢) :

وَسِتُّوكَ قَدْ كَرَبْتَ تَكْمُلُ^(٣)

- ٢٠٩ -

إجراء له مجرى أحد عشر ك .

قوله : وإما في غيره .

أي في غير العدد ، وليس مراده بقوله : رطل زيتا ، ومنوان سمن ، ومثلها زيدا ، بيان أنواع المقادير ، بل بيان ما يتم به الاسم المفرد ، لأنه يتم (الاسم المفرد)^(٤) بأربعة أشياء :

إما بنون الجمع كعشرين ، وقد ذكره قبيل ، وإما بالتنوين ، وهو إما ظاهر كما في رطل زيتا ، وإما مقدّر كما في خمسة عشر وفي كم ، وإما بنون التثنية ، كما في منوان سمن ، وإما بالإضافة كما في « مثلها »^(٥) . والمبهم المحتاج إلى التمييز في : ملؤها ومثله هو المضاف لا المضاف إليه ، لأنك لو جئت بالظاهر بدل الضمير وقلت : ملء الإناء ، ومثل زيد ، لا تحتاج الكلام أيضا إلى التمييز ، لإبهام المثل والمِلء ، أي قدر ما يُملأ به الشيء

(١) صفحة ٩٠ .

(٢) قائله الكميت بن زيد الأسدي ، وقد مرت ترجمته صفحة ١١٥ .

(٣) صدره : وما أنت ويك ورسم الديار ، والبيت في ديوانه ٢٩ / ٢ وفيه : وسِتُّك قد قارت تكمل ، ولا شاهد فيه على هذه الرواية ، وهو في الجمع ١ / ٢٥٤ ، وفي الخزاة ٣ / ٢٦٧ .

اللغة : ما أنت : استفهام إنكاري . ويك : كلمة تفجع ، وأصلها : ويلك ، رسم الديار : آثارها ، كربت : دنت ، وهي تعمل عمل كاد ، واسمها ضمير الستين وتكمل خبرها (الخزاة ٣ / ٢٦٩) .

الشاهد : أنشدته الرضي شاهدا على أن إضافة نحو عشرين إلى صاحبها أكثر من إضافة نحو عشرين إلى درهم ، وكلاهما قليل .

(٤) الكلمتان ساقطتان من ط .

(٥) كأن يقال : عندي مثلها إبلا .

(فرجل) ^(١) تفسيرٌ مثل ، (وزبد تفسير ملء) ^(٢) .

ومعنى تمام (الاسم) ^(٣) أن يكون على حالة لا يمكن إضافته معها ، والاسم مستحيل الإضافة مع التنوين ، ونوئي التثنية والجمع ، ومع الإضافة ؛ لأن المضاف لا يضاف ثانية ، فإذا تم الاسم بهذه الأشياء شابه الفعل إذا تم بالفاعل (وصار به كلاما تاما) ^(٤) فيشابه التمييز الآتي بعده المفعول ؛ لوقوعه بعد تمام الاسم ، كما أن المفعول حقه أن يكون بعد تمام الكلام (فينصبه ذلك الاسم التام قبله ، لمشابهة الفعل التام بفاعله) ^(٥) . وهذه الأشياء التي تم بها الاسم إنما قامت مقامَ الفاعل الذي به يتم الكلام ؛ لكونها في آخر الاسم ، كما (كان) ^(٦) الفاعل عقيب الفعل ، ألا ترى أن لام التعريف - وإن كان يتم بها الاسم ، فلا يضاف معها - (لا) ^(٧) ينتصب التمييز عنه ، فلا يقال : عندي الراقود ^(٨) خلا . وقد يكون الاسم في نفسه تاما لا بشيء آخر - أعني لا يجوز إضافته - فينتصب عنه التمييز وذلك في شيئين :

أحدهما : الضمير ، وهو الأكثر ، وذلك - في الأغلب - فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم ، كمواضع التعجب ، نحو : ياله رجلا ، وبألها قصة ، وبالك ليلا ، و (ويلمها) ^(٩) خطئة ، وما أحسنها مقلّة ، والله دره ^(١٠) رجلا (جاءني) ^(١١) ، وويحه ^(١٢) .

(١) في ص وط : فرجلا ، ونصبه على الحكاية .

(٢) تكلمة من ط ، وفي ص : لكن ينصب زيد .

(٣) في ص : الكلام .

(٤) تكلمة من ط .

(٥) في ط : فيصير ذلك الاسم التام قبله عاملا ؛ لمشابهته الفعل التام بفاعله .

(٦) في ص : أن .

(٧) في ط : ولا . والصواب ما أثبتته ؛ لأنها صدر جملة واقعة خبرا عن قوله : أن لام التعريف .

(٨) الراقود : دُنْ طويل الأسفل كهيئة الإردية يُسَبَّح داخله بالقار .. معرب ، وفي حديث عائشة : لا يُشْرَب في راقود ولا جَرَّة ، الراقود إناء تُحْرَف مستطيل مُقَبَّر . (اللسان ٤ / ١٦٥) .

(٩) في ت : ويلها ، وفي ص : ويلها ، وسيأتي شرح ويلمها في الشاهد ذي الرقم ٢١١ صفحة ٦٩٩ .

(١٠) لا يمكن أن تكون هذه الأمثلة مما انتصب فيه التمييز عن تمام الكلمة بالإضافة ، كقولهم : عندي مثلها إبلا ؛ لأن الإبهام هنا ليس في المضاف بل المبهّم هو الضمير .

(١١) ساقطة من ص .

رجلاً لقيته ، وكذا ويله^(١) ، وكذا نعم رجلاً ، وبئس عبداً و ﴿سَاءَ مَثَلًا﴾^(٢) .
ومن هذا الباب - أي الذي فيه التفخيم : ربه رجلاً لقيته ، إذ هو جوابٌ - في التقدير -
لمن قال : ما لقيت رجلاً ؟ فكأنه قيل : لقيت رجلاً وأيّ رجل ، رداً عليه . ولا ريب
في أن التمييز في نِعَمٍ ومابعده عن المفرد - وهو الضمير - وأما فيما قبله - أعني من
(قوله)^(٣) : ويله إلى (قوله)^(٤) (نياله)^(٥) فينظر ، فإن كان الضمير فيها مبهماً لا
يعرف المقصود منه فالتمييز عن المفرد - أيضاً - كقوله (رضي الله عنه)^(٦) في نهج
البلاغة : ياله مَرَامًا ما أَبْعَدَ^(٧) ، وقول امرئ القيس^(٨) .

٢١٠ - فيالك من ليل كأن نُجومه بِكُلِّ مُعَارٍ القَتْلِ شُدَّتْ يِدْبُلُ^(٩)
وقول ذي الرمة^(١٠) :

٢١١ - وَيَلْمُهَا رَوْحَةً وَالرِّيحُ مَعْصِفَةٌ وَالْعَيْثُ مَرْتَجِزٌ وَاللَّيْلُ مَقْتَرِبٌ^(١١)

(١) لا يمكن أن تكون هذه الأمثلة مما انتصب فيه التمييز عن تمام الكلمة بالإضافة ، كقولهم : عندي مثلها إبلا ؛ لأن الإبهام هنا ليس في المضاف بل المبهم هو الضمير .

(٢) من قوله تعالى : ﴿سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَأَنْفُسُهُمْ كَانُوا بِظُلْمٍ﴾ . الأعراف ١٧٧ .

(٣) تكلمة من ج .

(٤) في ت : ماله ، وكان الأولى أن يقول : أعني من قوله ياله إلى قوله ويله ، ولكنه عكس .

(٥) في ت : عليه السلام ، والجملة ساقطة من ص ، وفي ط : كرم الله وجهه ، ومعلوم أن المقصود علي بن أبي طالب .

(٦) من كلام له قاله بعد تلاوته ﴿الْهَآكُمُ الثَّآكِرُ حَتَّى زُرْتُمُ الْمَقَابِرَ﴾ نهج البلاغة ٢ / ٣٤ .

(٧) تقدمت ترجمته صفحة ٣٤ .

(٨) البيت في ديوانه ١٩ ، وفي شرح القصائد السبع الطوال ، وفي رصف المباني ٢٢٠ ، وفي العيني ٤ / ٢٦٩ ، وفي الخزانة ٣ / ٢٦٩ .

اللغة : يالك : صيغة يراد منها التعجب ، مغار : من أغرث الحبل إذا أحكمت قتله ، يذبل : اسم جبل مشهور بنجد (في طريقها) كما في معجم البلدان ٥ / ٤٣٣ .

الشاهد : أورده الرضي شاهداً على أن التمييز فيه عن المفرد الذي هو الضمير في لك ، لأن الإبهام فيه . ورد ذلك البغدادي ، فقال في الخزانة ٣ / ٢٧٠ : وفيه أن الضمير غير مبهم لتقدم مرجعه في البيت قبله وهو قوله : ألا أيها الليل الطويل ..

كما يأتي فالتمييز فيه عن النسبة لا عن المفرد ، ومن لبيان الجنس ..

(٩) تقدمت ترجمته صفحة ٤٧١ .

(١٠) البيت في ديوانه ١ / ١٢٩ وفي الخزانة ٣ / ٢٧٣ .

وإن^(١) عرف المقصود من الضمير برجوعه إلى سابق معين ، كقولك : جاءني زيد فيأله رجلا ، ويؤلمه فارسا ، ويأويحه رجلا ، ولقيت زيدا فله دُرُه رجلا ، أو بالخطاب لشخص معين ، نحو : قلت لزيد يالك من شجاع ، والله درك من رجل ، ونحو ذلك ، فليس التمييز عن المفرد ؛ لأنه لا إبهام - إذن - في الضمير ، بل عن النسبة الحاصلة بالإضافة ، كما يكون كذلك إذا كان المضاف إليه فيها ظاهراً ، نحو : يالزيد رجلا ، وكقول الشاعر^(٢) :

٢١٢ - وَيُلَمُّ أَيَّامَ الشَّبَابِ مَعِيشَةً مَعَ الْكَثْرِ يُعْطَاهُ الْفَتَى الْمُتْلَفُ النَّدِي^(٣)

ولله درزيد رجلا ، قال :

٢١٣ - لَهْ دُرُّ أَنْوَشِرَوَانَ مِنْ رَجُلٍ مَا كَانَ أَعْرَفُهُ بِالْذُّونِ وَالسُّفْلِ^(٤)

= اللغة : ويُلمها : نقل البغدادي في الخزانة ٣/ ٢٧٥ ، ٢٧٦ ما يلي : قال ابن الشجري : ويروي بكسر اللام وضمتها ، والأصل : ويل لأمه فحذف التنوين ، فالتقى مثلاً ، لأم ويل ولأم الحفص ، فأسكنت الأولى وأدغمت في الثانية فصار ويل أم مشدداً ، واللام مكسورة فخفف بعد حذف الهزلة بحذف إحدى اللامين ، فأبو على ومن أخذ أخذه نصوا على أن المحذوف اللام المدغمة فأقروا لام الحفص على كسرتها ، وآخرون نصوا على أن المحذوف لأم الحفص وحرکوا اللام الباقية بالضمة التي كانت لها في الأصل .

والنص الذي ذكره البغدادي موجود في أمالي ابن الشجري ٢/ ٢٨ .

معصفة : شديدة ، الغيث : المطر ، مرتجز : مصوت ، يريد صوت الرعد والمطر ، والشاعر يشبه بعيره بالنعام في شدة العدو ويصف النعام بما يقتضي شدة إسراره (الخزانة ٣/ ٢٧٤) .

الشاهد قوله : ويلهما روحه ، فإن التمييز هنا عن المفرد ؛ لأن الضمير مبهم لا يعرف المقصود منه .

(١) عطف على قوله قبل : فإن كان الضمير فيها مبهماً لا يعرف المقصود منه .

(٢) قائله علقمة بن عتبة بن ناشرة بن قيس بن عبيد بن ربيعة ، شاعر جاهلي ، والعبدة محركة : القوة ، نقل صاحب الخزانة ٣/ ٢٨٣ رأيين في سبب تسميته بالفعول ؛ أحدهما أنه تمييزه عن علقمة بن سهل الحنصلي ، والثاني أنه تخلف امرأ القيس على امرأته . توفي نحو ٢٠ ق هـ ، الخزانة ٣/ ٢٨٢ والأعلام ٥/ ٤٨ .

(٣) البيت في ديوانه ١٢١ ، وفي البيان والتبيين ٣/ ٣٤٠ ، وفي شرح الحماسة للمرزوقي ١٢٠٢ ، وفي اللسان (قلل) ١٤/ ٨١ ، ونسبه إلى خالد بن علقمة الدارمي ، وفي الخزانة ٣/ ٢٧٩ .

اللغة : ويلم : دعاء في معنى التعجب . الكثر : المال الكثير ، الفتى : نقل البغدادي عن الصحاح أنه السخي الكريم اهـ . ولست أرى أن الشاعر قصد ذلك ، بل المقصود المرء المتصف بالقوة بمعنى الشاب القوي . المتلف : المهلك ماله بالتفريق ، الندي : السخي .

الشاهد قوله : معيشة ، فإنه تمييز عن النسبة الحاصلة بإضافة أم إلى أيام الشباب .

(٤) لم أعثر لهذا البيت على نسبة ولم أجده إلا في شرح الرضي ، وفي الخزانة ٣/ ٢٨٥ .

أنوشروان : من أشهر ملوك الفرس وأحسنهم سيرة وأخباراً ، وهو أنوشروان بن قباد بن فيروز ، وفي أيامه ولد النبي ﷺ ، وكان ملكاً جليلاً محبباً للرعايا (الخزانة ٣/ ٢٨٥) .

اللغة : لله در : قيل معناها : لله عملك ، وقيل : لله خيرك وفعالك .. وكثر استعمالها حتى صاروا يقولونه لكل متعجب منه (اللسان ٥/ ٣٦٥) اللون : الرديء ، السفلى : جمع سيفلية ، والمراد أسافل الناس وغوغاؤهم (الخزانة ٣/ ٢٨٥) .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن التمييز فيه عن النسبة الحاصلة بالإضافة . في قوله : در أنوشروان .

وويل زيد رجلا ، ومثله قولهم : قال الله عز من قائل ، ولقيت زيدا قاتله الله شاعرا ، أو من شاعر ، التمييز في جميع هذا ظاهره ومضمرة كما في قولهم : كفى زيد رجلا ، وحسبك به ناصرا ، وحسبك بزيد شجاعا - أعني أن التمييز عن النسبة - والتمييز نفس المنسوب إليه لا متعلقه ، فمعنى الله در زيد رجلا لله در رجل هو زيد ، وويل أم أيام الشباب معيشة ، أي : ويل أم معيشة هي أيام الشباب ، كما أن معنى : كفى زيد رجلا ، كفى رجل هو زيد ، وأما قولهم : طاب زيد علما ودارا ، فالتمييز فيه متعلق المنسوب إليه لا نفسه ، لأن المعنى طاب علم زيد ، ودار زيد - وقد يحىء لهذا مزيد شرح في التمييز عن النسبة^(١) .

وثانيهما^(٢) : اسم الإشارة ، كقوله تعالى : ﴿ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا ﴾^(٣) فيمن قال : إنه تمييز لا حال^(٤) ، وكذا قولك : حبذا زيد رجلا .

والعامل في التمييز في القسمين هو الضمير واسم الإشارة ، تمامهما ، ومشابتهما للفعل التام (بفاعله)^(٥) ، فلا تظن أن الناصب (للتمييز)^(٦) في نعم رجلا ، وبئس رجلا ، وساء مثلا ، وحبذا رجلا هو الفعل ، بل هو الضمير ، كما في : ربه رجلا . قوله : فيفرد إن كان جنسا ، إلا أن يقصد الأنواع ، ويجمع في غيره .

ليس بتقسيم حسن ، والحق أن يقال : إن التمييز عن الذات المذكورة إما أن يكون عن عدد أو عن غيره ، (والأول إما أن يكون جنسا أولا)^(٧) ، والجنس إما أن يقصد به الأنواع أولا ، وعلى كلا الوجهين^(٨) يجب إفراد التمييز ، والأول يجب خلوه عن تاء الوحدة ، نحو : عشرون ضربا أو تمرا ، والثاني يجب كونه مع تاء الوحدة نحو : عشرون

(١) انظر صفحة ٧٠٣ ، ٧٠٤ .

(٢) يعني ثاني الاسمين التامين بأنفسهما .

(٣) البقرة ٢٦ .

(٤) نسب النحاس في إعراب القرآن ١ / ٢٠٤ القول بأنه تمييز إلى ابن كيسان .

(٥) في ص : بفاعل .

(٦) تكلمة من ط .

(٧) ساقط من ص .

(٨) يقصد بالوجهين ما قصِدَ به الأنواع وما لم يقصد .

ضربةً أو تمرّةً ، فالأول لبيان عدد الأنواع ، والثاني لبيان عدد الآحاد ، (ولا يجوز)^(١) أن تقصدَ الأمرين - أي البيانين - فتقول : عشرون ضربين ، أي أن كلّ عشرة نوعٌ ، أو تقول : عشرون ضروباً ، بمعنى اختلاف أنواع آحاده ، لأن الأعداد لا يُشْتَرُكُ في مميّزها المنصوب ولا يجمع - كما يجيء في بابها^(٢) وإن كان عن عددٍ وليس بجنس وجب إفراده ، نحو : عشرون رجلاً أو درهماً . والذي عن غير العدد ، إن كان جنساً وقصدتَ الأنواعَ فنَّ إن أردتَ المثني ، واجمع إن قصدتَ الجمع ، وإلا فأفرد نحو : عندي مثله تمراً أو تمرين أو تمروراً . وإن كان جنساً ولم يقصدَ الأنواعَ فالإفراد واجب ، نحو : مثله تمراً . وإن لم يكن جنساً طابقتَ به ما تُقصدُ - مفرداً كان أو مثني أو مجموعاً ، كقولك : مثله رجلاً أو رجلين أو رجالاً .

فقوله : ويجمع في غيره ليس بصحيح .

ويعني بالجنس ههنا ما يقع لفظ الواحد المجرد عن تاء الوحدة منه على القليل والكثير ، فتمرٌ وضربٌ جنسٌ ، بخلاف رجل و فرس .

قوله : فإن كان بالتنوين أو بنون الشبهة جازت الإضافة .

إنما جازت إشاراً للتخفيف ، وذلك نحو : رطلٌ زيتٌ ومَتَواسمين . وكان عليه أن يقيّد التنوين (بالظاهرة)^(٣) فإنّ ما فيه تنوينٌ (مقدرة)^(٤) ، (وهو)^(٥) في باين : كم الاستفهامية ، والجزء الثاني من أحد عشر وأخواته - لا يضاف - في الأغلب - إلى التمييز - كما يجيء في بابيهما^(٦) .

قوله : وإلا فلا .

(١) ساقط من ص وط .

(٢) انظر : ط ١٥٤ / ٢ .

(٣) في ص : بالظاهر .

(٤) في ص : مقدر .

(٥) في ت وج : وهي ، ولعل الصواب ما أثبتته لأن الضمير عائد على (ما) .

(٦) مميّز كم الاستفهامية ذكر في ط ٩٦ / ٢ ، ومميّز العدد المركب ذكر في ط ١٥٤ / ٢ .

وذلك إذا كان مع نون الجمع أو الإضافة . أما نون الجمع فلما ذكرنا^(١) من أنها ليست بنون جمع حقيقة ، بل هي مشبهة له ، وأما قولهم في حسنون وجهها : حسنو وجهه فليس من هذا الصنف ، لأن التمييز فيه عن نسبة ، وكلامنا في التمييز عن المفرد ، وكذا قولهم : ممتلئ ماءً ، وممتلآن ماء ، وملآن ماء ، وأنا أكثر (منه)^(٢) مالا ، ليس مما انتصب فيه التمييز عن التنوين الظاهر والمقدر ، وعن نون التثنية - (كما ظن بعضهم)^(٣) - بل التمييز فيه عن النسبة ، كما في امتلأ الإناء ماء ، فهو - إذن - عن شبه تمام الكلام . وأما الإضافة فإنما امتنع الإضافة معها ، (لأن الإضافة مع وجود المضاف إليه محال)^(٤) ، إذ لا يضاف اسمٌ إلى اسمين بلا حرف عطف ، وإن أضفت مع حذف المضاف إليه - كما تقول في : عندي مثلُ زيد رجلاً : مثل رجل - فسد المعنى ، لأنك تريد : عندي رجل ، ولا تريد عندي شيء مثل رجل ، وكذا لو قلت في : عندي ملؤه عسلاً : ملءٌ عسل ، لأن الملاء هو قدرٌ ما يَمْلَأُ ، ولا معنى لقولك : (عندي)^(٥) قدر ما يملأ العسل .

قوله : وعن غير مقدار .

قد ذكرنا لم كان الجر فيه أكثر^(٥) .

قوله : والثاني عن نسبة في جملة أو ماضاهاها ، نحو : طاب زيد (نفساً)^(٦) وزيد طيبٌ أباً ، وأبوةً ، وداراً ، وعلماً ، أو في إضافة (نحو)^(٧) : يعجبني طيبه أباً ، وأبوةً ، وداراً ، وعلماً ، والله دره فارساً . يعني بالثاني ما يرفع الإبهام عن ذات مقدرة .
قوله : عن نسبة في جملة .

(١) صفحة ٩٠ و ٦٩٧ .

(٢) تكملة من ط .

(٣) ساقط من ص .

(٤) ساقطة من ص وط .

(٥) لأن إبهامه ليس كإبهام المقدار ، وانظر : تفصيل ذلك صفحة ٦٩٦ .

(٦) في ت : أباً ، والصواب ما أثبتته نقلاً عن مخطوطة متن الكافية ٢٧ ، والمتن المثبت في شرح ابن الحاجب لكافيته

٤٢ .

(٧) في ط : مثل .

أي (نسبة) ^(١) حاصلة في جملة أو شبه جملة ، وشبه الجملة ؛ إما اسم الفاعل مع مرفوعه نحو : زيد متفقى ^(٢) شحما ، والبيت مشتعل نارا ، أو اسم المفعول معه ^(٣) نحو : الأرض مفجرة عينا ، أو أفعال التفضيل معه ^(٤) نحو : ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا﴾ ^(٥) و ﴿خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا﴾ ^(٦) أو الصفة المشبهة معه ^(٧) ، نحو : زيد طيبٌ أبا ، أو المصدر نحو : أعجبنى طيبة أبا ، وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو : حسبك بزيد رجلا ، وويلم بزيد رجلا ، وبالزيد فارسا .

قوله : أو في إضافة . .

عطفٌ على قوله في جملة ، أي نسبة في إضافة ، نحو : أعجبنى طيبه نفسا ، وقد ذكرنا ^(٨) أنه داخلٌ في شبه الجملة - أعني ماضاهاها .

وأما قوله : لله دره فارسا ، فقد ذكرنا ^(٩) أنه يكون عن نسبة إن كان الضمير معلوما ، أو كان درٌ مضافاً إلى ظاهر ، وأما إن كان (درٌ) ^(١٠) مضافاً إلى ضمير مجهول فالتمييز عن مفرد . والحق أن التمييز في نحو : لله درٌ زيد فارسا ، وويلم لذات الشباب معيشةً ، عن نسبة في شبه جملة - أيضا - لأن فيه معنى الفعل ، أي عجبا من زيد فارسا ، وعَجَبًا من لذات الشباب معيشة .

قوله : أبا وأبوة ودارا وعلما .

تفصيلٌ للتمييز الكائن عن النسبة ، وذلك أن يقال : إما أن يكون نفس ما انتصب عنه

(١) ساقطة من ص .

(٢) أصل التفقؤ الانفلاق والتشقق ، مُتَّفَقٍ شحما : يعني شحمه كثير حتى يكاد ينشق .

(٣) يعني : مع مرفوعه .

(٤) من قوله تعالى : ﴿وَكَانَ لَهُ ثَمَرٌ فَقَالَ لِصَاحِبِهِ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ الكهف ٣٤ .

(٥) من قوله تعالى : ﴿أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا﴾ الفرقان ٢٤ .

(٦) قبل قليل .

(٧) صفحة ٧٠٠ وما بعدها .

(٨) ساقطة من ط .

لا غير ، نحو : كفى زيد رجلا ، والله در زيد رجلا ، (فرجلا)^(١) هو زيد لا غير .

ونعني بما انتصب التمييز عنه الاسم الذي أقيم مقام التمييز ، حتى بقي التمييز بسبب قيام ذلك الاسم مقامه فضلة ، كزيد في : طاب زيد نفسا ، فإن الأصل (طاب نفسُ زيد)^(٢) وكالأرض في قوله تعالى : ﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ﴾^(٣) فإن أصله فجرنا عيونَ الأرض ، وكذا كفى زيد رجلا ، كان في الأصل : كفى رجلاً هو زيد . (وإما^(٤) أن يصلح أن يكون نفسه ومتعلقه ، نحو : طاب زيد أبا . يجوز أن تريد بأبا نفسَ زيد ، وأن تريد أباه)^(٥) . وإما (أن لا يصلح)^(٦) أن يكون نفسه ، بل يكون صفةً لنفسه لا غير ، نحو : طاب زيد علما . وإما أن يصلح أن يكون صفةً لنفسه وصفةً متعلقه ، نحو : طاب زيد أبوةً ، يجوز أن يكون المعنى طاب أبوته لغيره ، وطاب أبوة أبيه . وإما أن لا يصلح أن يكون نفسه ولا صفةً لنفسه ، بل يكون متعلقاً له لا غير ، نحو : طاب زيد داراً .

والقسمة الحاصرة ههنا أن تقول : إما أن يصلح أن يكون نفس ما انتصب عنه ، أولاً ، والأول إما أن يصلح أن يكون نفس متعلقه - أيضاً - كطاب زيد أبا أولاً يصلح ، نحو : كفى زيد رجلا ، والثاني إما أن يصلح أن يكون صفةً لنفسه ، أولاً ، والأول إما أن يصلح أن يكون صفةً متعلقه أيضاً ، كطاب زيد أبوة أولاً ، نحو : طاب زيد علما ، والثاني^(٧) نحو : طاب زيد داراً .

(١) في ت وجد وط : فرجل ، ولكليهما وجه .

(٢) في ت : طاب زيد نفس ، والصواب ما أثبتته .

(٣) من قوله تعالى : ﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا فَالتَّقَى الْمَاءَ عَلَى أَمْرٍ قَدْ قُدِرَ ﴾ القمر ١٢ .

(٤) عطف على قوله : إما أن يكون نفس ما انتصب عنه لا غير .

(٥) تكملة من ط .

(٦) في ت : لمن لا يصلح .

(٧) يعني مالا يصلح أن يكون نفس ما انتصب عنه .

وإذا قصدنا أن نصرّح بالذات المقدّرة ههنا قلنا في : كفى زيد رجلا : كفى شيء زيد رجلا ، وفي طاب زيد نفسا (أو علما أو دارا)^(١) : طاب شيء (زيد)^(٢) نفسا أو علما أو دارا ، فالذات المقدرة هي (شيء)^(٣) المنسوب إليه كفى وطاب ، فإذا أظهرته صار زيد في كفى زيد رجلا بدلا منه ، وفي طاب زيد (نفسا)^(٤) مضافا إليه شيء ، ورجلا تمييز لشيء المقدّر ، وكذا نفسا ودارا وعلما .

فإن قصدنا أن نردّ التمييز في هذه الأمثلة كلها إلى أصله حين كان (منسوباً)^(٥) إليه الفعل أو شبهه ، ونردّ الاسم الذي انتصب عنه التمييز إلى مركزه الأصلي ، جعلنا ما انتصب عنه التمييز - إن كان التمييز نفسه - بدلا من التمييز ، أو عطف بيان له^(٦) ، فنقول : كفى رجل زيد ، وطاب أب زيد ، وإن كان التمييز متعلّقا لما انتصب عنه ، أو وصفا له ، أو غير وصفي أضفنا التمييز إلى ما انتصب عنه ، نحو : طاب أبوة زيد (وأبو زيد)^(٧) وعلم زيد ، ودار زيد ، ونفس زيد ، جعلنا النفس كالتعلّق له ، حتى صح إضافتها إليه .

قوله : ثم إن كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه جاز أن يكون له ولتعلّقه ، وإلا فهو لتعلّقه ، فيطابق فيهما ما قصّد ، إلا أن يكون جنسا ، إلا أن يُقصّد الأنواع ، وإن كان صفة كانت له ، وطبقه ، واحتملت الحال .

يعني أن التمييز عن النسبة ؛ إما أن يكون اسما أو صفة ، والاسم إما أن يصلح جعله لما انتصب عنه أولا . فإن صح جعله لما انتصب عنه ، يعني إن صح أن يكون نفسه كأبا ، أو صفة نفسه كأبوة - جاز أن يكون له ولتعلّقه - يعني جاز أن يكون ماصح

(١) تكملة من ج .

(٢) في ط : زيدا ، والصواب ما أثبتته لأنه مضاف إليه .

(٣) في ص و ط : الشيء ، ولعل الأحسن ما أثبتته .

(٤) ساقطة من ص .

(٥) في ص : مسندا .

(٦) هذا أيضا من تردد الرضي في إثبات عطف البيان ونفيه .

(٧) ساقط من ص .

أن يكون نفسه (نفس متعلقة أيضا)^(١) ، كأبا في طاب زيد أبا ، فإنه يصح أن يكون زيدا وأن يكون أبا زيد ، وكذا جاز أن يكون ماصح أن يكون صفة لنفسه صفة متعلقة أيضا ، كأبوة في طاب زيد أبوة ، فإنه يصح أن يريد بها أبوة (زيد)^(٢) نفسه لأولاده ، وأن يريد أبوة أبيه له .

وما كان ينبغي له هذا الإطلاق ، فإن رجلا في كفى زيد رجلا صح أن يكون لما انتصب عنه ، ولا يجوز أن يكون متعلقه ، وكذا علما صح أن يكون صفة لما انتصب عنه ، ولم يصح أن يكون صفة متعلقه .
قوله : فيطابق فيهما .

يعني بالمطابقة الإفراد إن قصد المفرد ، والثنية إن قصد الثنية ، والجمع إن قصد الجمع .
قوله : فيهما .

أي في التمييز الذي جعلته لما انتصب عنه ، والتمييز الذي جعلته متعلقه .
وقوله : ما قصد .

أي المفرد والمثنى والمجموع .

تقول فيما جعلته لما انتصب عنه : طاب زيد أبا ، والزيدان أبوين ، والزيدون آباء ، طابقت بالتمييز ما قصدت إليه ، وهو ما انتصب عنه ، أي زيد ، فثنيته إن ثبت زيدا ، وجمعت إن جمعته .

وإذا جعلته متعلقه ، فإن قصدت أباه وحده أفردت أبا ؛ لأن المقصود به مفرد ، وإن قصدت أبوي زيد ثبت (أبا)^(٣) ، فقلت طاب زيد أبوين ، لأن المقصود به مثنى ، وإن قصدت آباءه جمعته ، فقلت : طاب زيد آباء ؛ لأن المقصود بمجموع .

(١) في ص : كأبا ، أو صفة نفسه كأبوة ، جاز أن يكون له ومتعلقه ، يعني جاز أن يكون .

(٢) ساقطة من ص .

(٣) في ص : أيضا .

وقد يلتبس الأمر في نحو : طاب زيد أبا ، وطاب الزيدان أبوين ، وطاب الزيدون آباءً ، هل التمييز لما انتصب عنه أو لمتعلقه ؟ فليُرجع إلى القرائن إن (كانت)^(١) .

فأما إن اختلف التمييز وما انتصب عنه إفراداً وتثنيةً وجمعاً ، ولم يكن التمييز جنساً ، نحو : طاب زيدٌ أبوين أو آباءً ، وطاب الزيدان أبا أو آباءً ، وطاب الزيدون أبوين أو (أبا)^(٢) ، فلا لبس في أن التمييز ليس لما انتصب عنه ، بل هو لمتعلقه ، وإلا طابق ما انتصب عنه . وأما إن اختلفا ، وكان التمييز جنساً نحو : طاب الزيدان أو الزيدون أبوةً ، فاللبسُ حاصل ، إذ يصح أن يكون لما انتصب عنه و لمتعلقه ، ولم يطابقه لكونه جنساً . وكذا تطابق - ما تقصده فيما لا يصح إلا لمتعلقه ، نحو : طاب زيد داراً ودارين ودورا . هذا ما قاله المصنف^(٣) .

والأولى أن يقول فيما ليس بجنس - سواء جعلته لما انتصب عنه أو لمتعلقه - إنه إن لم يُلبس فالأولى : الإفراد ، وعدم المطابقة ، نحو : هم حسنون وجهاً وطيبون عرضاً ، ويجوز وجوهاً وأعراضاً ، قال الله تعالى : ﴿ فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا ﴾^(٤) . وقال علي (عليه السلام)^(٥) : فَطِيبُوا عَنْ أَنْفُسِكُمْ نَفْسًا^(٦) . وأما إذا ألبس فالمطابقة لا غير ، لا يجوز : زيدٌ طيب أبا ، وأنت تريد آباءً أو أبوين » وكذا لا تقول : طاب زيد داراً ، وأنت تريد دارين ، قال الله تعالى : ﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ﴾^(٧) . وأما قول الخطيئة^(٨) :

(والأكرمين)^(٩) إذا ما يُنسَبُونَ أبا^(١٠)

- ٢١٤ -

(١) في ط : كان ، والأصوب ما أثبتته ، لكون الفاعل ضميراً عائداً على مؤنث مجازي .

(٢) في ط : آباء والصواب ما أثبتته ، لأنه لا لبس إذا قلت : طاب الزيدون أبا ، ولو قلت : طاب الزيدون آباءً ، فإنه مُلبسٌ .

(٣) شرح ابن الحاجب لكافيته ٤٣ .

(٤) النساء ٤ ، وآخرها : ﴿ فَكُلُّوْهُ هَنِيئًا مَرِيئًا ﴾ .

(٥) في صراط : رضي الله عنه .

(٦) من كلام قاله لأصحابه في بعض أيام صفين ، نهج البلاغة ١/ ١٣٣ .

(٧) القمر ١٢ وتقدمت .

(٨) تقدمت ترجمته صفحة ٥١١ .

(٩) في ص : والأكرمين .

(١٠) صدره : سيري أُمَامُ فَإِنَّ الْأَكْرَمِينَ حَصَى والبيت في ديوان الخطيئة ١٢٨ ، وفي الجمع ٩٧/٢ ، وفي الدرر

١٣١/٢ ، وفي الخزانة ٣/ ٢٨٦ .

فإنما وَحَدَّ الأب فيه لأنهم كانوا أبناء أب واحد .

ويجوز جمعُ المثني إذا لم يُلبس، نحو: قرزید عُیونًا، قال أبو طالب ^(١) يخاطب النبي ﷺ .

٢١٥- فاصدَعُ بأمرک ما علیک غضاضةً وابشِرْ بذلك وقرمَنک عُیونًا ^(٢)

قوله : إلا أن يكون جنسا .

قد ذكرنا مرادهم بالجنس ههنا ، تقول : طاب زید أبوة ، سواء أردت أبوة نفسه ، أو أبوة أبيه فقط ، أو أبوة أبويه ، أو أبوة آبائه .

وكذا تقول : طاب الزیدان أو الزیدون أبوة ، وتریدُ الأبواتِ المذكورة .

وكذا تقول : طاب زید علما مع كثرة علومه ، إلا أن تقصد الأنواع ، فتقول :

طاب زیدُ علوما ، أو عِلْمین ، على حسب ما تقصد . قال تعالى : ﴿ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴾ ^(٣) .

قوله : وإن كان صفةً .

قسیمُ قوله : إن كان اسما ، يعني أن الصفة لم تَجِءْ صالحةً لما انتصب عنه ولتعلقه ، كما جاء الاسمُ ، بل لم تَجِءْ إلا لما انتصب عنه فقط ، فيجب - إذن - أن تطابقه ، إذ ليس في الصفات ما يقع على القليل والكثير بلفظ المفرد حتى يكون جنسا ، وذلك نحو : لله دُرٌّ أو دُرٌّ زیدِ فارسا ، وكفى زید شجاعا .

قوله : واحتملت الحال .

= اللغة : أَمَام : منادى مرخَمُ أَمَامَةٍ ، حصي : عددا ، لأن العرب كانوا يعدون بالحصي وخير إن في قوله بعده :

قوم هم الأنف والأذنانُ غيرهم ومن يسوي بأنف الناقة الذنبا

الشاهد قوله : والأكرمين أبا ، فإن الظاهر أنه لا بد من المطابقة فيقول آباء ولكنه إنما وحده لأنهم أبناء أب واحد .

(١) تقدمت ترجمته صفحة ٣٧٨ .

(٢) البيت في الكشف ٢/ ١٢ وفي الخزانة ٣/ ٢٩٥ .

اللغة : اصدع بأمرک : اجهر به ، غضاضة : ذلة ومنقصة ، بذلك : الإشارة إلى انتفاء الغضاضة ، قر : فعل أمر

من قر يقر بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع ، وقر بالمكان بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع .

(الخزانة ٣/ ٢٩٨) .

الشاهد : استشهد به الرضي على أنه يجوز جعل الجمع مكان المثني : إذا لم يلبس كما قال أبو طالب : عيونا ،

وهو يعني : عينين .

(٣) من قوله تعالى : ﴿ قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴾ الكهف ١٠٣ .

قال الأكثرون : هي تمييزٌ ، وقال بعضهم هي حال^(١) ، أي ما أعجبه في حال فروسيته ، ورجح المصنف الأول ، قال : لأن المعنى مدحه مطلقا بالفروسية ، فإذا جعل حالا اختص المدح وتقييد بحال فروسيته^(٢) .

وأنا لا أرى بينهما فرقا ، لأن معنى التمييز (عنده)^(٣) ما أحسن فروسيته ، فلا يمدحه في غير حال الفروسية إلا بها ، وهذا المعنى هو الاستفادة من ما أحسنه في حال فروسيته .

وتصريحهم بـ (مِنْ) في : لله درك من فارس ، دليلٌ على أنه تمييز ، وكذا قولهم : عز من قائل .

والتمييز عن المفرد مقدّر بمن ، وكذا إن كان عن نسبة ، وكان التمييز نفس ما انتصب عنه ، بدليل تصريحهم بها في نحو : يالك من ليل^(٤) ، وعز من قائل ، وقاتله الله من شاعر ، ومررت برجل هذك من رجل ، وحسبك من رجل ، أي هذك هو وحسبك هو ، فالضمير هو ما انتصب عنه التمييز في هذه المواضع .

وقد تكلف بعضهم تقدير (مِنْ) في جميع التمييز عن النسبة ، نحو : طاب زيد دارا وعلما . وليس بوجه .

وأما معنى قولهم : لله درك ، فالدر في الأصل ما يدرُّ ، أي ما ينزل من الضرع من اللبن ، ومن الغيم من المطر ، وهو ههنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه .
وإنما تُسبب فعله إليه تعالى قصداً للتعجب منه ، لأن الله تعالى منشئُ العجائب ، فكُلُّ

(١) لم ينص أحد فيما رأيت على من أجاز كونه حالا، وإنما يقولون: وقال قوم أو وقال بعضهم ونحوه. ومعظمهم يكتفي بالقول بأنه تمييز ، انظر مثلا : الكتاب ١/ ٢٩٩ ، والمقتضب ٣/ ٣٥ ، والأصول ١/ ٢٢٦ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٧٧٣ ، والهمع ١/ ٢٥١ ، والأشموقي ٢/ ١٩٩ .

(٢) شرحه لكافيته ٤٣ .

(٣) الضمير في عنده راجع إلى المتكلم ، والكلمة في ط : عند .

(٤) سبق الحديث عنه في الشاهد ذي الرقم ٢١٠ صفحة ٦٩٩ .

شيء عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه إليه تعالى ، ويضيفونه إليه (تعالى)^(١) ، نحو قولهم : لله أنت ، والله أبوك ، فمعنى لله دره^(٢) : ما أعجب فعله .

قوله : ولا يتقدم التمييز^(٣) ، والأصح أن لا يتقدم على الفعل ، خلافا للمازني والمبرد .

أي لا يتقدم التمييز على عامله إذا كان عن تمام الاسم - اتفاقا - وكذا لا يُفصل بين عامله وبينه ، وقوله^(٤) :

ثلاثون للهجر حولا كميلا^(٥) - ٢١٦

ضرورة . وإنما لم يتقدم ؛ لأن عامله اسم جامد ضعيف العمل ، (مشابه)^(٦) للفعل مشابهة ضعيفة ، - كما ذكرنا -^(٧) وهي كونه تاما ، كما أن الفعل يتم بفاعله .

(أما)^(٨) إذا كان عن النسبة فإن كان عن الصفة المشبهة ، وأفعل التفضيل ، والمصدر ، وما فيه معنى الفعل مما ليس من الأسماء المتصلة به نحو : (لله دره فارسا ، أو در زيد فارسا)^(٩) وويلم زيد شجاعا ، وويح زيد رجلا ، فلا^(١٠) يتقدم على عامله ،

(١) تكملة من ط .

(٢) قد سبق شرح هذه الجملة صفحة ٧٠٠ هامش ٤ .

(٣) في مخطوطة متن الكافية صفحة ٢٧ : ولا يتقدم على عامله .

(٤) قاله العباس بن مرداس ، وقد تقدمت ترجمته صفحة ١٠٥ وقال البغدادي في الخزانة ٣ / ٣٠١ : وهما من أبيات سيويه الخمسين ، ونقل العيني أنهما للعباس بن مرداس الصحابي والله أعلم .

قال : وكذا رأيته أنا في شرح ابن يسعون على شواهد الإيضاح لأبي على الفارسي منسوباً إلى العباس بن مرداس صدره : على أنني بعدما قد مضى ، والبيت في الكتاب ١ / ٢٩٢ ، وفي المقتضب ٣ / ٥٥ ، وفي الضرائر الشعرية

٢٠٣ ، وفي الإنصاف ٣٠٨ ، وفي ابن يعيش ٤ / ١٣٠ ، وفي الخزانة ٣ / ٢٩٩ . وخبر أن في البيت الذي بعده وهو :

يذكرنيك حين العجول ونوح الحمامة تدعو هديلا

حولا كميلا : عاما كاملا .

الشاهد قوله : ثلاثون للهجر حولا ، حيث فصل بين التمييز والمميز بالجار والمجرور ضرورة .

(٦) في ت : مشابهة .

(٧) صفحة ٦٩٩ .

(٨) تكملة من ج و ص وط .

(٩) في ت و ج و ص : لله در زيد فارسا .

(١٠) جواب إن في قوله : فإن كان عن الصفة المشبهة .. إلخ .

لضعف الصفة (وأفعل التفضيل)^(١) وما فيه معنى الفعل ، وكون المصدر بتقدير الحرف الموصول ، وليس العامل في نحو : نعم رجلا زيد ، و (في)^(٢) : حبذا رجلاً عمرو ، هو الفعل غير المتصرف ، بل الضمير واسم الإشارة - كما تقدم -^(٣) فلا يتفرع عليه أنه لا يتقدم على الفعل (غير)^(٤) المتصرف - كما قال بعضهم^(٥) .

وأما^(٦) إن كان العامل الفعل الصريح نحو : طاب زيد أبا ، أو اسم الفاعل ، أو اسم المفعول فجوزه المازني^(٧) والكسائي^(٨) والمبرد^(٩) ، نظرا إلى قوة العامل ، ومنعه الباقون^(١٠) .

قيل : لأنه في الأصل فاعل الفعل المذكور كما (في)^(١١) : طاب زيد أبا ، أو فاعل الفعل المذكور إذا جعلته لازما ، نحو : ﴿ فَجَرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ﴾^(١٢) أي انفجرت عُيُونُهَا ، وفاعل ذلك الفعل (المذكور)^(١٣) إذا جعلته متعديا نحو : امتلأ الإناء ماءً ، أي ملأه

(١) في ت وط : والأفعل .

(٢) ساقطة من ص وط .

(٣) صفحة ٧٠١ .

(٤) ساقطة من ص .

(٥) كابن مالك في شرحه للكافية الشافية ٧٧٥ .

(٦) قسم قوله : لا يتقدم التمييز على عامله إذا كان عن تمام الاسم .

(٧) الأصول ٢٢٣ ، والخصائص ٢ / ٣٨٤ ، والمقتضب ٣ / ٣٦ ، والإنصاف ٨٨٢ .

(٨) شرح الكافية الشافية لابن مالك ٧٧٦ .

(٩) المقتضب ٣ / ٣٦ ، ٣٧ .

(١٠) قال أبو الفتح في الخصائص ٢ / ٣٨٤ : ومما يفتح تقديمه الاسم المميز ، وإن كان الناصب فعلا متصرفا فلا نخبز شحما تفقاث ، ولا عرقا تصبب ، فأما ما أنشده ، أبو عثمان وتلاه فيه أبو العباس من قول الخبيل :

أنهجر ليلى بالفراق حبيبها

فنقابله برواية الرجاجي ، وإسماعيل بن نصر وأبي إسحاق أيضا :

وما كان نفسي بالفراق تطيب

فرواية برواية والقياس من بعد حاكم .

وقال ابن برهان في شرح اللمع ١ / ١٤٢ بعد ذكر الرواية الثانية للبيت : وهكذا رأيته بخط أبي سعيد السكري

في ديوانه - يعني ديوان الخبيل .

(١١) تكملة من ج و ص وط .

(١٢) القمر ١٢ وتقدمت .

(١٣) ساقطة من ج و ص وط .

الماء ، والفاعل لا يتقدّم على الفعل ، فكذا ما هو بمعنى الفاعل ^(١) .

(وليست) ^(٢) العلة بمُرَضِيَّة ، إذ ربما يخرج الشيء عن أصله ، ولا يراعى ذلك الأصل ، كمفعول ما لم يسم فاعله ، كَانَ له لَمَّا كان منصوبًا أن يتقدم على الفعل ، فلما قام مقام الفاعل لَزِمَهُ الرفعُ وكونُهُ بعد الفعل ، فأُثِي مانع أن يكون للفاعل أيضا إذا صار على صورة المفعول حكمُ المفعول من جواز التقديم .

وقيل : إن الأصل في التمييزات أن تكون موصوفاتٍ بما (انتصبت) ^(٣) عنه ، سواء كان عن مفرد أو عن نسبة ، وكأن الأصل : عندي خلٌّ راقودٌ ، ورجلٌ مثله ، وسمنٌ منوان ، وكذا كأن الأصل في طاب زيد نفسا : لزيد نفسٌ طابت ، وإنما خولف بها لغرض الإبهام أوَّلًا ، ليكون أوقع في النفس ؛ لأنه (تشوف) ^(٤) النفس إلى معرفة ما أبهم عليها ، وأيضا إذا فسرتة بعد الإبهام فقد ذكرته إجمالًا وتفصيلا ، وتقديمه مما يخل بهذا المعنى فلما كان تقديمه يتضمن إبطال الغرض من جعله تمييزًا لم يستقم .

وأصل التمييز التنكير ، لما قلنا في الحال ^(٥) : وهو أن المقصود رفعُ الإبهام ، وهو يحصل بالنكرة وهي أصل ، فلو عُرِف وقع التعريف ضائعا .

وأجاز الكوفيون كونه معرفة ، نحو : ﴿ سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾ ^(٦) وَعَبَنَ رَأْيَهُ ، وبَطَرَ عَيْشَهُ ، وألم بطنه ، ووفَّق أمره ، ورَشَّدَ أمره ، وزيد الحسن الوجه ^(٧) .

وعند البصريين ^(٨) معنى سفه نفسه : سَفَّهَهَا أو سَفِهَ في نفسه ، وألم بطنه متضمن

(١) ذكر هذه العلة ابن يعيش في شرحه للمفصل ٧٤ / ٢ .

(٢) في ط : - في ليست .

(٣) في ط : انتصب .

(٤) في ص و ط : يتشوق .

(٥) صفحة ٦٤١ .

(٦) من قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَرْغَبْ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾ الآية ١٣٠ من سورة البقرة .

(٧) قال الفراء في معاني القرآن ٧٩ / ١ عند تفسير قوله تعالى : ﴿ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾ : العرب توقع سفه على نفسه وهي معرفة ، وكذلك قوله : ﴿ بَطَرَ مَعِيشَتَهَا ﴾ القصص ٥٨ ، وهي من المعرفة كالنكرة ، لأنه مفسر والمفسر في أكثر الكلام نكرة كقولك : ضيقٌ به ذرا .

(٨) ذكر سيبويه في الكتاب ٢٠ / ١ أن الحال والتمييز لا يكونان إلا نكرة ، ونسب أبو جعفر النحاس في إعرابه للقرآن ٢٦٣ / ١ إلى الكسائي والأخفش في أحد قوليه - أن المعنى : إلا من سفه في نفسه . وفي التبيان ١١٧ : وقيل : التقدير : سَفِهَ بالتشديد ، وقيل : التقدير : في نفسه .

معنى شكا ، ووفق أمره ، ورشد أمره ، ويطر عيشه بمعنى في أمره وفي عيشه ، والحسن الوجه مشبة بالضارب الرجل - كما يجيء في باب الإضافة^(١) .

واعلم أنه (قيل)^(٢) : إن أفعَلَ التفضيل إذا أضيف إلى شيء فالذي يجري عليه أفعَل (التفضيل)^(٣) بعضُ المضاف إليه ، نحو : هذا الثوب أحسن ثوب .

وإن نُصِبَ ما بعده على التمييز فالمنصوبُ سببٌ لمن جرى عليه أفعَل (ومتعلِّقه)^(٤) (نحو : زيد أحسنُ منك ثوبا ، ففي قولك : زيد أفره^(٥) عبد (زيد هو العبد)^(٦) ، وفي قولك : زيد أفره منك عبدا زيد هو مولى العبد)^(٧) .

أقول : وليس هذا بمطرِد ، ألا ترى أنك تقول : هذا أشجع الناس رجلا ، وهما خير الناس اثنين على ما أورده سيبويه^(٨) ، أي هو أشجع رجل في الناس ، وهما خير اثنين في الناس ، والمنصوبُ على التمييز هو مَنْ جرى عليه أفعَل لا سببُه ، والدليل على أنه تمييزٌ قولك : هذا أشجع الناس من رجل ، وهما خير الناس من اثنين ، كما تقول : حسبك بزید رجلا ومن رجل ، قال الله تعالى : ﴿ فَاللَّهُ خَيْرٌ حَافِظًا ﴾^(٩) انتصب حافظًا على التمييز (بمعنى)^(١٠) خيرٌ من حافظٍ ، فهو والجُرُّ سواء ، نحو : خيرٌ حافظٍ ، وخيرٌ حافظًا ، فهو حافظ في الوجهين . وقول الأعشى^(١١) :

٢١٧- تقول ابنتي حين جدَّ الرحيلُ أبرحتَ ربًّا وأبرحتَ جارا^(١٢)

(١) صفحة ٨٩٥ وما بعدها .

(٢) في ج و ط : لو قيل .

(٣) تكملة من ط .

(٤) تكملة من ج و ط .

(٥) في اللسان أنه بمعنى أشد حسبا وملاحة ، ودابة فارهة : نشيطة حادة قوية (اللسان ١٧ / ٤١٧) .

(٦) ساقط من ص .

(٧) ساقط من ج .

(٨) الكتاب ١ / ١٠٥ .

(٩) يوسف ٦٤ . وفي التبيان ٧٣٧ : ﴿ خَيْرٌ حَافِظًا ﴾ يقرأ بالالف ، وهو تمييز ، ومثل هذا يجوز إضافته ، وقيل : هو حال ، ويقرأ جفطًا وهو تمييز لا غير .

(١٠) في ط : أي .

(١١) تقدمت ترجمته صفحة ١١٨ .

(١٢) البيت في ديوان الأعشى ٩٩ ، وفي الكتاب ١ / ٢٩٩ ، وفي نوادر أبي زيد ٥٥ الشطر الثاني) ، وفي الخزانة

٣ / ٣٠٢ ، وفي التصريح ١ / ٣٩٩ .

أبرحت ، أي جئت بالبرح ، أو صرت ذا برح ، والبرح : الشدة، فمعنى أبرحت
(أي)^(١) صرت ذا شدة وكمال ، أي بالغت وكملت ربًّا ، فهو نحو : كفى
(زيد)^(٢) رجلا ، أي أبرح جارٌّ هو أنت وكذا قوله^(٣) :

٢١٨- يا جَارِئًا ما أنتِ جارة^(٤)

لأن ما الاستفهامية تفيد التفعيم ، كما في قوله تعالى : ﴿ الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ ﴾^(٥)
أي كملت جارة ، فمعنى ما أنت : كملت .

فالمنصوب^(٦) في عبارات النحاة في نحو قولهم : شرُّ أهرَّ ذاناب^(٧) إن (شر) مبتدأ
لفظا فاعل معنى ، (المنصوب في مثله)^(٨) تمييز عن النسبة تقديرا ، أي كائن مبتدأ
لفظا ، بمعنى كائن لفظه مبتدأ (وكائن معناه فاعلا)^(٩) ومثله كثير في كلامهم .

= اللغة : شَرَحَ الرضِّي معنى أبرحت : وذكر البغدادي في الخزانة ٣ / ٣٠٥ - ٣٠٧ معاني آخر ، منها : أبرحت :
صادفت كريما ، وقال الأصمعي : أبلغت . وقال الأعلام : بالغت وتناهيت .

الشاهد : أنشدته الرضي على أن (ربا وجارا) انتصبا على التمييز بمعنى من ربٍّ ومن جارٍ .

(١) ساقطة من ص وط .

(٢) في ص : يزيد .

(٣) قائله الأعشى المترجم له صفحة ١١٨ .

(٤) عجزه : باتت لتحزننا عَفَّارة ، والبيت بالرواية التي ذكرتها في ديوان الأعشى ٢٠٣ ، وعكس الشطرين

البغدادي في الخزانة ٣ / ٣٠٨ ، وهو في المقرب ١ / ١٦٥ ، وفي شذور الذهب ٣١٨ ، وفي رصف المباني ٤٥٢ ،

وفي اللسان (جور) ، وفي شرح ابن عقيل ٢ / ٢٩٩ .

اللغة : باتت : من البين وهو البعد والفرق ، عَفَّارة : اسم امرأة .

الشاهد قوله : جارة فإنه منتصب على التمييز بمعنى كملت من جارة ؛ لأن ما الاستفهامية تفيد التفعيم .

(٥) القارعة ١ ، ٢ .

(٦) يعني بالمنصوب (لفظا ومعنى) في نحو : (شر مبتدأ لفظا فاعل معنى) .

(٧) سبق الحديث عنه صفحة ٢٥٨ .

(٨) تكملة من ط .

(٩) ساقط من ج و ص وط .

المستثنى

قوله : المستثنى متصل ومنقطع ، فالتصل : (المخرج من)^(١) متعدّد ، لفظاً أو تقديرًا ، بآلاً وأخواتها ، والمنقطع : المذكور بعدها غير مخرج .

اعلم أنه قسم المستثنى قسمين ؛ وحدّ كلّ واحد منهما بحد مفرد من حيث المعنى ، قال^(٢) : ذلك لأن ما هيتهما مختلفتان ، ولا يمكن جمع شيئين مختلفي الماهية في حدّ (واحد)^(٣) ؛ وذلك لأن الحدّ مبينٌ للماهية بذكر جميع أجزائها مطابقةً أو تضماً ، والمختلفان في الماهية لا يتساويان في جميع أجزائهما حتى يجتمعا في حدّ واحد .

والدليل على اختلاف حقيقتهما أن أحدهما مخرج والآخر غير مخرج .
(بلى)^(٤) يمكن جمعهما في حد واحد باعتبار اللفظ ؛ لأن مختلفي الماهية لا يمتنع اشتراكهما في اللفظ ، فيقال : المستثنى هو المذكور بعد إلا وأخواتها^(٥) .
هذا آخر كلامه ، ولقائل أن يمنع اختلافهما في الماهية^(٦) .

قوله : لأن أحدهما مخرج من متعدد والآخر غير مخرج .
قلنا : لا نسلم أن كون المتصل مخرجاً من متعدّد من^(٧) أجزاء ماهيته ، بل حقيقة المستثنى - متصلاً كان أو منقطعاً - هو المذكور بعد إلا وأخواتها مخالفاً لما قبلها نفياً وإثباتاً .

(١) في ط : هو المخرج من ، وفي مخطوطة المتن صفحة ٢٧ : المخرج عن ، وفي متن الكافية المثبت مع شرح ابن الحاجب لها صفحة ٤٣ هو المخرج عن .

(٢) يعني ابن الحاجب .

(٣) تكملة من ط .

(٤) في ت : بل . وفي شرح ابن الحاجب لكافيته ٤٣ نعم .

(٥) في شرح ابن الحاجب لكافيته ٤٣ كلام قريب من هذا .

(٦) سيذكر الرضي بعد قليل السبب في هذا المنع وهو قوله : إن دخول المستثنى في المستثنى منه في المتصل من شرطه لا من تمام ماهيته .

(٧) خبراً ، واسمها (كون) .

ثم نقول : كَوْنُ المتصل داخلا في متعدد لفظا أو تقديرا من شرطه لا من تمام ماهيته .
فعلى هذا ، المنقطع داخلٌ في هذا الحد ، كما في جاءني القوم إلا حمارًا ، لمخالفة الحمار
للقوم في المجيء .

قوله : من متعدّد .

أي من شيء ذي عدد .

قوله : لفظا أو تقديرا .

تفصيلٌ للمتعدد ، فإنه قد يكون ملفوظا به نحو : جاءني القوم إلا زيدا و (قد يكون
مقدّرا نحو)^(١) : (ما جاءني إلا زيد)^(٢) ، أي ما جاءني أحدٌ إلا زيد .

قوله : بإلا وأخواتها .

ليخرج نحو : جاءني القوم لا زيد ، وما جاءني القوم لكن زيد ، وجاءني القوم ولم
يجيء زيد .

فالمستثنى الذي لم يكن داخلا في المتعدّد الأول قبل الاستثناء منقطع ، سواء كان من
جنس المتعدّد كقولك : جاءني القوم إلا زيدا - مشيرا بالقوم إلى جماعة خالية من زيد -
أو لم يكن ، نحو : جاءني القوم إلا حمارا^(٣) .

فقد تبين أن المتصل ليس هو المستثنى من الجنس - كما ظن بعضهم^(٤) .

ثم إن الاستثناء^(٥) مشكل باعتبار معقوليته^(٦) ، لأن زيدا في قولك : جاءني القوم

(١) ساقط من ص .

(٢) ساقط من ص .

(٣) في شرح ابن الحاجب لكافيته ٤٣ : وقد توهم بعض النحويين أن المتصل هو المستثنى من الجنس وليس بمستقيم ،
فإنه يكون مستثنى من الجنس وهو غير متصل كقولك عن قوم ليس فيهم زيد : ضربت القوم إلا زيدا . ولم يذكره
الرضي ولا أشار إليه .

(٤) كابن يعيش في شرحه للمفصل ٢ / ٧٩ ، ٨٠ .

(٥) في ص زيادة هي : مخرج أولا .

(٦) في إيضاح ابن الحاجب للمفصل ١ / ٣٥٩ ، ٣٦٠ إيراد هذا الإشكال ، وذكر لما يمكن أن يؤوّل الكلام عليه ، =

إلا زيدا ، لو قلنا : إنه غير داخل في القوم فهو خلاف الإجماع ؛ لأنهم أطبقوا (على) ^(١) أن الاستثناء المتصل مخرج ، ولا إخراج إلا بعد الدخول .

فإن جاز الشك في مثله لم يصح في نحو : (له) ^(٢) علي دينار إلا دانقا ، للعلم بأن دانقا مخرج من الدينار ، والباقي بعده هو المقر به .

وإن قلنا : إنه داخل في القوم ، وإلا لإخراج زيد منهم بعد الدخول كان المعنى : جاء زيد مع القوم ولم يجيء زيد ، وهذا تناقض ظاهر ينبغي أن يجنب كلام العقلاء عن مثله . وقد ورد في (القرآن) ^(٣) من الاستثناء كثير ، كقوله تعالى : ﴿ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا ﴾ ^(٤) فيكون المعنى : لبث الخمسين في جملة الألف ، ولم يلبث تلك الخمسين ، تعالى الله عن مثله علوا كبيرا .

فقال بعضهم : نختار أنه غير داخل ، بل القوم في قولك : جاء القوم ، عام مخصوص ، أي أن المتكلم أراد بالقوم جماعة ليس فيهم زيد ، وقوله : إلا زيد قرينة تدل السامع على مراد المتكلم ، وأنه أراد بالقوم غير زيد ^(٥) .

وليس بشيء ؛ لإجماع أهل اللغة على أن الاستثناء مخرج ، ولا إخراج إلا بعد الدخول ، وأيضا يتعذر دعوى عدم الدخول في قصد المتكلم في نحو : له علي عشرة إلا واحدا ؛ لأن واحدا داخل في العشرة بقصده ثم أخرج ، وإلا كان مريدا بلفظ العشرة تسعة ، وهو محال .

= ونسب إلى القاضي مانسب إليه الرضي ، والعجب من الشارح أن لا يشير إليه . ولكن إذا علمنا أنه لا يشير إليه إلا حين يريد الاعتراض عليه زال العجب . ولم يكتب الرضي ، بذلك بل سطا على عبارات ابن الحاجب في شرحه لكافيته حيث قال صفحة ٤٤ : والمذهب الثالث - وهو المستقيم المنذفع عنه الإشكالات كلها ما فروا منه وما لزمهم - أن المستثنى مراد به الجميع .. إلخ .

وقال الرضي ص ٧٢٠ : وقال آخرون : وهو الصحيح المنذفع عنه الإشكالات كلها ما فروا منه وما لزمهم أن المستثنى .. إلخ .

(١) تكملة من ج .

(٢) في ط : قوله .

(٣) في ج و ص وط : الكتاب العزيز .

(٤) العنكبوت ١٤ .

(٥) انظر : شرح ابن الحاجب لكافيته ٤٤ ، والإيضاح للمفصل ١ / ٣٥٩ .

وقال (القاضي عبد الجبار)^(١) أيضا : هو غير داخل ، لكنه قال : المستثنى والمستثنى منه ، وآلة الاستثناء بمنزلة اسم واحد ، فقولك : له علي عشرة إلا واحدا ، بمعنى له على تسعة ، لا فرق بينهما من وجه ، فلا دخول هناك ولا إخراج^(٢) .

وهذا أيضا غير مستقيم ، لقطعنا بأن عشرة في كلامك هذا دالة على المعنى الموضوعة هي له مفردة ، بلا استثناء ، وهو الخمستان ، وإلا مفيد للاستثناء ، وواحد هو المخرج ، وتسعة لا تدل على شيء من هذه المعاني الثلاثة ، وأيضا إجماعهم على أن الاستثناء (إخراج)^(٣) (يُبطله)^(٤) هذا ، ويلزم مثل ما فروا منه في بدل البعض وبدل الاشتمال ، كقوله تعالى : ﴿ وَلِلّٰهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾^(٥) لأن الناس جنس يعم المستطيعين وغيرهم ، فيكون كأنه قال : والله على جميع الناس مستطيعهم وغير مستطيعهم ، بل لله على مستطيعهم وحده^(٦) .

وقال آخرون - وهو الصحيح المنقطع عنه الإشكالات كلها ما فروا منه وما لزمهم - : إن المستثنى داخل في المستثنى (منه)^(٧) ، والباقي بعد بدل البعض داخل في المبدل منه ، والتناقض لحيء زيد وانتفاء محيئه في : جاءني القوم إلا زيدا ، غير لازم ، وإنما يلزم لو كان المحيى منسوباً إلى القوم فقط . وليس كذلك ، بل هو منسوب إلى القوم مع

(١) في ت : القاضي الباقلاني عبد الجبار ، وقد ترجم له محقق الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١ / ٣٥٩ بقوله : هو أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد بن القاسم المعروف بالباقلاني المتوفى سنة ٤٠٣ هـ . وقال د/ يوسف حسن عمر في تعليقه على الكافية ٢ / ٧٧ : هو أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد . وترجمة القاضي عبد الجبار كما في معجم المؤلفين ٥ / ٧٨ عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمداني الإستراباذي أبو الحسن فقيه أصولي متكلم مفسر مشارك في بعض العلوم ، توفي سنة ٤١٥ هـ .

(٢) نسب ذلك إليه ابن الحاجب في إيضاحه للمفصل ١ / ٣٥٩ . ولم أجد عن المسألة شيئا في متشابه القرآن ونسب ذلك ابن اللّحَام في كتابه (المختصر في أصول الفقه) صفحة ١١٧ إلى ابن الباقلاني ، وقال : إنه يقول : إن عشرة إلا ثلاثة بإزاء سبعة كاسمين مركب ومفرد . أقول لعل هذا يؤيد ما في ت وهو أنه نسبه إلى القاضي الباقلاني ، لكن اسم الباقلاني محمد بن الطيب ، وليس عبد الجبار .

(٣) في ت وجد وط : مخرج .

(٤) في ت : يبطل ، ولكل منهما وجه .

(٥) آل عمران ٩٧ .

(٦) انظر مثل هذا الكلام في شرح ابن الحاجب لكافيته ٤٤ .

(٧) في ت : منهم .

قولك : إلا زيدا ، كما أنَّ نسبة الفعل في (قولك)^(١) : جاءني غلامٌ زيد ، ورأيت غلامًا ظريفاً ، إلى الجزأين معا ، لكنه جرى العادةُ بأنه إذا كان الفعلُ منسوباً إلى شيء ذي جزأين أو أجزاء ، قابل كل واحد منهما للإعراب ، أُعْرِبَ الجزء الأول منهما بما يستحق المفرد إذا وقع منسوباً إليه في مثل ذلك الموقع ، وما بقي من أجزاء المنسوب إليه يُعْرَبُ إن استحق الجر ، كالمضاف إليه ، ويُتبع إن استحق التبعية ، كما في التوابع الخمسة^(٢) . وإن لم يستحق شيئاً من ذلك نُصِبَ ، (كالمستثنى)^(٣) تشبيهاً بالمفعول في مجيئه بعد المرفوع - وإن كان جزء العمدة في بعض المواضع نحو : جاءني القومُ إلا زيدا ، لأن المجموع هو المسندُ إليه .

فريدة الكلام أن دخول المستثنى في (جنس)^(٤) المستثنى منه ثم إخراجُه بإِلا وأخواتها إنما كانا قبل إسناد الفعل أو شبهه إليه ، فلا يلزم التناقضُ في نحو : جاءني القومُ إلا زيدا ، لأنه بمنزلة قولك : القومُ المخرَجُ منهم زيد جاءوني ، ولا في نحو : له علي عشرة إلا درهماً ، لأنه بمنزلة قولك : العشرة المخرَجُ منها واحدٌ له علي .

وذلك لأن المنسوب إليه الفعل - وإن تأخر عنه لفظاً - لكن لا بدُّ له من التقدم وجوداً على النسبة التي يدلُّ عليها الفعلُ ، إذ المنسوبُ إليه والمنسوبُ سابقان على النسبة بينهما ضرورةً .

(والفعل موضوع للمنسوب ، والنسبةُ معه ، بخلاف الاسم في نحو : زيد أبوك ، فإن الرابطة التي هي النسبةُ مقدرةٌ بين المبتدأ والخبر ، وهي التي يعبرُ عنها أهل المنطق بلفظة هو)^(٥) .

ففي الاستثناء لما كان المنسوبُ إليه هو المستثنى منه مع إلا والمستثنى ، فلا بد من وجود هذه الثلاثة قبل النسبة ، فلا بد - إذن - من حصول الدخول والإخراج قبل النسبة فلا تناقض .

(١) في ص و ط : نحو .

(٢) الرضي هنا يتكلم ملاحظاً رأي جمهرة النحاة في جعل عطف البيان غير البدل .

(٣) في ص : المستثنى .

(٤) تكملة من ط .

(٥) تكملة من ج .

قوله : وهو منصوب ، إذا كان بعد إلا غير الصفة في كلام موجب ، أو مقدماً على المستثنى منه ، أو منقطعاً في الأكثر ، أو كان بعد عدا ، وخلا في الأكثر ، وما عدا وما خلا وليس ولا يكون .

شرح يبين إعراب المستثنى ، فبدأ بما يجب نصبه ، إذ هو في باب المنصوبات ، وهو في مواضع :

الأول : ما اجتمع فيه شرطان ، وقوعه بعد إلا ، وكون الاستثناء في كلام موجب . ولم يُحتج إلى قوله : غير الصفة ؛ لأنه في نصب المستثنى ، وما كان بعد إلا التي للوصف ليس بمستثنى . وإنما اشترط كون الاستثناء في كلام موجب ؛ لأن غير الموجب لا يجب نصب مستثناه - كما يجيء^(١) .

واختلف في عامل النصب في المستثنى . فقال البصريون : العامل فيه الفعل المتقدم ، أو معنى الفعل بتوسط إلا ؛ لأنه شيء يتعلق بالفعل معنى ، إذ هو جزء مما تُسبب إليه الفعل ، وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول^(٢) .

وقال المبرد^(٣) والزجاج^(٤) : العامل فيه إلا ، لقيام معنى الاستثناء (بها)^(٥) والعامل مابه يَتَقَوَّمُ المعنى المقتضى ، ولكونها نائبة عن أَسْتثنِي ، كما أن حرف النداء نائب عن أنادي .

(١) صفحة ٧٣٧ وما بعدها .

(٢) المسألة الرابعة والثلاثون من الإنصاف صفحة ٢٦٠ .

(٣) كلام المبرد في المقتضب ليس صريحاً في أن العامل فيه إلا ، قال ٣٨٩ / ٤ ، ٣٩٠ بعد أن ذكر الاستثناء المفرغ : والوجه الآخر أن يكون الفعل أو غيره من العوامل مشغولاً ثم تأتي بالمستثنى بعد ، فإذا كان كذلك فالنصب واقع على كل مستثنى نحو : جاءني القوم إلا زيدا ، ومررت بالقوم إلا زيدا . ثم قال : وذلك لأنك لما قلت : جاءني القوم ، وقع عند السامع أن زيدا فيهم ، فلما قلت : إلا زيدا ، كانت إلا بدلاً من قولك : أعني زيدا وأستثنى فيمن جاءني زيدا ، وكانت بدلاً من الفعل . والذي يراه الشيخ عزيمة أن الناصب عند المبرد هو الفعل ، وإلا دليل وبدل منه وليس لإلا عمل في المستثنى .

ثم نقل في هامش ٣٩١ ج ٤ تصويرين لمذهب المبرد متخالفين لكل من ابن جني وابن يعيش .

(٤) الإنصاف ٢٦١ .

(٥) فيما عدا ص : به .

وقال الكسائي : هو منصوب - إذا انتصب - بأن مقدرةً بعد إلا محذوفة الخبر ،
فتقدير : قام القوم إلا زيدا : قام القوم إلا أن زيدا لم يقم^(١) .

وليس بشيء ييقى ، إذ يبقى الإشكال عليه بحاله في انتصاب أن مع اسمها وخبرها ؛
لأنها في تقدير المفرد .

وأما الاعتراض بأنه كيف يعمل الحرف الموصول مقدراً ، والموصول لا يقدر ؟
فلا يرد عليه ، لأن الكوفيين يجوزون تقدير الاسم الموصول^(٢) - كما يجيء^(٣) .
وأما تقدير الحرف الموصول فله أسوة بالبصريين في تقديرهم أن الناصبة للفعل ،
لكون الحروف التي قبلها كالنائب عنها ، فالأى يكون عنده كالنائب عن أن المقدرة .
وقال الفراء : إلا مركبة من إن ولا العاطفة ، حُذِفَ النون الثانية من إن ، وأدغمت
الأولى في لام لا ، فإذا انتصب الاسم بعدها فبان ، وإذا أتبع ما قبلها في الإعراب فبلا
العاطفة^(٤) .

فكان أصل قام القوم إلا زيدا : قام القوم إن زيدا لا قام ، أي لم يقم ، فلا لنفي حكم
ما قبل إلا ونقضه ، نفياً كان ذلك الحكم أو إثباتاً ، فهو كقولك : كأن زيدا أسد ،
الأصل عند بعضهم^(٥) : إن زيدا كأسد ، فقدموا الكاف ، وركبوها مع أن .

وفيما قال نظر من وجوه ؛ لأن لا على المعنى الذي أوردنا غير عاطفة ، ومع التسليم
فإن لا العاطفة لا تأتي إلا بعد الإثبات ، نحو : جاءني زيد لا عمرو ، وأنت تقول : ما
جاءني القوم إلا زيد ، ولأن فيما قال عزلاً لـ (إن) مرة ولـ (لا) أخرى عن
مقتضييهما ، وذلك لأنه ينصب (بها)^(٦) مرة ، ويتبع ما بعدها لما قبلها أخرى ،

(١) في الإنصاف ٢٦١ : وحكي عن الكسائي أنه قال : إنما نصب المستثنى ؛ لأن تأويله : قام القوم إلا أن زيدا
لم يقم . وحكي عنه أيضاً أنه قال : ينصب المستثنى لأنه مشبهة بالفعل .

(٢) في معاني القرآن للفراء ١/ ٢٩٤ : ﴿ وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ ﴾ النساء ١٥٩
معناه : مَنْ لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ . وانظر : شرح ديوان المتنبي لأبي البقاء ١/ ٢٩٨ .

(٣) ط ٢ / ٦٠ ، ٦١ .

(٤) ذكر ذلك عنه الأنباري في الإنصاف ٢٦١ .

(٥) رأي الخليل وسيبويه وجمهور البصريين انظر : الكتاب ١/ ٢٩٨ و ٢/ ٦٧ ، والإنصاف ١٩٧ .

(٦) ساقطة من ص .

ولا يجتمع الحكمان معا (في موضع)^(١) ، ولأن المعطوف عليه قليلا ما يُحذف ، والمتعدد الذي هو المعطوف عليه عنده مطرّد الحذف نحو : ما قام إلا زيد .

وقال بعضهم : هو منصوب بأستثني ، كما أن المنادى منصوب بأنادي ، وإلا وحرف النداء دليلان على الفعلين المقدرين^(٢) .

فالمستثنى - على هذا القول - مفعول به .

وقد اعترض عليه بأنه يلزم منه جواز الرفع بتقدير امتنع ، ولا يلزم ذلك ؛ لأننا نعلل ما ثبت وورد من كلام العرب ، ولو ورد الرفع لكننا نقدر امتنع ونحوه ، ألا ترى أنه يجب النصب في إياك والأسد بتقدير بعد ونحوه ، ولو ورد الرفع نحو : أنت والأسد ، لكننا نقدر أبعد (أنت والأسد)^(٣) ونحوه .

وقال المصنف في شرح المفصل : العامل فيه المستثنى منه بواسطة إلا ، قال : لأنه ربما لا يكون هناك فعل ولا معناه فيعمل ، نحو : القوم إلا زيّدا إخوانك^(٤) .

وهذا لا يرد إلا على مذهب البصرين^(٥) .

ولهم أن يقولوا : إن في إخوانك معنى الفعل ، وإن كان من أخوة النسب ، أي ينتسبون إليك بالأخوة (وكذا في أمثاله)^(٦) فجاز أن يعمل العامل الضعيف فيما تقدم عليه لتقويّه بالآ .

ولا يلزم (مثله)^(٧) في المفعول معه ، فإنه لا يتقدم على عامله ، وإن كان فعلا صريحا ؛ لأن أصل الواو للعطف ، فزوعي ذلك الأصل .

(١) تكملة من ج و ص وط .

(٢) قد تقدم عند تخريج رأي المبرد صفحة ٧٢١ أنه يرى نصبه بأستثني وإلا دليل عليه ، ويؤيد ذلك ما ذكره المرادي في الجنى الداني نقلا عن السيرافي أن المبرد والزجاج ينصبان المستثنى بأستثني مضمر بعد إلا .

(٣) تكملة من ط .

(٤) في إيضاح ابن الحاجب للمفصل ٢ / ٣٦٣ : ومنهم من يقول : إن الاسم المتعدد والمفرد الذي يتناول المستثنى هو الذي يقتضي صحة الإخراج منه فهو المعنى العامل بواسطة إلا ، وهذا يشمل المواضع كلها وجد الفعل أو لم يوجد ، فالتمسك به أولى .

(٥) وذلك أنهم يقولون : العامل في المستثنى الفعل المتقدم أو معناه بتوسط إلا .

(٦) تكملة من ط .

(٧) في ج : مثله عند النحاة .

ولو لم يكن في الجملة أيضا معنى الفعل لجاز أن ينتصب المستثنى ، إذ الجملة ليست بأنقص مشابهة للفعل التام كلاما بفاعله من المفرد الذي يتم بالنون والتنوين ، فينصب التمييز ، ولا سيما مع تقوُّيها بآلة الاستثناء .

وإلى مثله يشير سيبويه في كتابه في مواضع ، فيقول : عَمِلَ فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم^(١) .

(فمذهبه - على هذا - أن الجملة عاملة في المستثنى لتمامها ، لا لمعنى الفعلية فيها ، سواء كان فيه معنى الفعل أولا ، وهو المختار عندي)^(٢) .

هذا كله في المستثنى المتصل .

وأما المنقطع ، فذهب سيبويه إلى أنه أيضا منتصب بما قبل إلا من الكلام ، كما انتصب المتصل به ، وذلك قوله في الكتاب : فحمل على معنى (لكن)^(٣) ، وعمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم^(٤) .

وما بعد إلا عنده مفرد ، سواء كان متصلا أو منقطعا^(٥) .

فهي وإن لم تكن حرف عطف إلا أنها كلِّكِن العاطفة للمفرد على المفرد في وقوع المفرد بعدها ، فلهذا وجب فتح (أن) الواقعة بعدها نحو قولك : زيد غني إلا أنه شقي .

(١) في الكتاب ١ / ٣٦٠ . والوجه الآخر أن يكون الاسم بعدها خارجا مما دخل فيه ما قبله عاملا فيه ما قبله كما تعمل عشرون فيما بعدها . ونسبه في الكتاب ١ / ٣٦٩ إلى الخليل .

(٢) تكملة من ج .

(٣) في ط : ولكن .

(٤) الكتاب ١ / ٣٦٣ .

(٥) أجاز سيبويه أن تأتي الجملة بعد إلا ولم يؤوِّلها بالمفرد ، قال في الكتاب ١ / ٣٧٤ : هذا باب ما يكون مبتدأ بعد إلا ، وذلك قولك : مارمرت بأحد إلا زيد خير منه ، كأنك قلت : مررت بقوم زيد خير منهم . إلا أنك أدخلت إلا لتجعل زيدا خيرا من جميع من مررت به . ولكن سيبويه قال في الكتاب ١ / ٣٦٧ كلاما يؤيد ما نقله عنه الرضي ، قال : ومثل ذلك من الكلام فيما حدثنا أبو الخطاب : ما زاد إلا مانقص ، وما نفع إلا ماضر ، فما مع الفعل بمنزلة اسم نحو : النقصان والضرر ، كما أنك إذا قلت : ما أحسن ما كلم زيدا ، فهو ما أحسن كلامه زيدا ، ولولا (ما) لم يجز الفعل بعد إلا في ذا الموضع .

والتأخرون لما رأوها بمعنى لكن ، قالوا : إنها الناصبة بنفسها نصب لكن (للأسماء)^(١) ، وخبرها في الأغلب محذوف ، نحو قولك : جاءني القوم إلا حمارا ، أي لكن حمارا لم يجيء^(٢) .

قالوا : وقد يجيء خبرها ظاهرا^(٣) ، نحو قوله تعالى : ﴿ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّا آمَنُوا كَشَفْنَا عَنْهُمْ ﴾^(٤) .

وقال الكوفيون : إلا في الاستثناء المنقطع بمعنى سوى ، وانتصاب المستثنى بعدها كانتصابه في المتصل^(٥) .

وتأويل البصريين^(٦) أولى ، لأن المستثنى المنقطع يلزم مخالفته لما قبله نفيا وإثباتا ، كما في لكن ، وفي سوى لا يلزم (ذلك)^(٧) ، (لأنك تقول)^(٨) : لي عليك ديناران سوى الدينار الفلاني . وذلك إذا كان صفة ، وأيضا معنى لكن الاستدراك ، والمراد بالاستدراك (فيها)^(٩) رفع توهم المخاطب دخول مابعدا في حكم ما قبلها ، مع أنه ليس بداخل فيه ، وهذا هو معنى الاستثناء المنقطع بعينه .

وإنما وجب النصب في المستثنى من الموجب لأن التفرغ لا يجوز فيه - كما يجيء^(١٠) - والإبدال - أيضا - لا يجوز في نحو : جاءني القوم (إلا زيدا)^(١١) لأنك لو أبدلت ، كان المبدل في حكم الساقط ، فيؤدي إلى التفرغ في الإيجاب ، فلم يبق إلا النصب .

(١) في ت : الأسماء اسمها .

(٢) لم أجد في كلام الزمخشري وابن الحاجب وابن مالك وابن يعيش ما يؤيد ما نقله الرضي عن المتأخرين ، ولعله يعني غيرهم .

(٣) إلا أن يكون الرضي اعتمد بقول الزمخشري في الكشف ٢ / ٢٥٤ حيث قال : ﴿ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ ﴾ .. استثناء منقطع بمعنى : ولكن قَوْمَ يُونُسَ لما آمنوا ، ويجوز أن يكون متصلا ، والجملة في معنى النفي .. إلخ .

(٤) خبرها في هذه الآية كشفنا عنهم .

(٥) يونس ٩٨ .

(٦) التسهيل ١٠١ .

(٧) أي يكون المستثنى المنقطع منصوبا بما قبل إلا من الكلام ، وهو رأي سيبويه الذي ذكره في صفحة ٧٢٤ .

(٨) ساقطة من ص .

(٩) في ص : لأنك لا تقول .

(١٠) سيجيء الكلام على هذا عند الحديث عن الاستثناء المفرغ صفحة ٧٤٧ فإنه غير مسلم .

(١١) في ص : إلا زيد .

قوله : أو (متقدما)^(١) على المستثنى منه .

يعني إذا كان بعد إلا ، وتقدم على المستثنى منه ، وجب النصب ؛ لأنه إن كان في الموجب فقد تقدم وجوب النصب^(٢) ، وإن كان في غير الموجب فقد بطل البدل ؛ لأن البدل لا يتقدم على المبدل منه ، لأنه من التوابع ، فلم يبق إلا النصب على الاستثناء . على أنه قد حكى يونس أن بعض العرب يقول : مالي إلا أبوك أحد . (يجعل)^(٣) المستثنى منه المؤخر بدلا من المستثنى ، كما قيل : مامرت بمثله أحد ، وأحد بدلا من مثله^(٤) .

ويجوز لك أن تقول : مالي إلا أبوك صديقا ، على أن أبوك مبتدأ ، ولي خبره ، وصديقا حال .

ونقول : من لي إلا أبوك صديقا ، فمن مبتدأ ، ولي خبره ، وأبوك بدل من من ، كأنك قلت : ألي أحد إلا أبوك ، وصديقا حال .

وتقول : مالي إلا زيدا صديق ، وعمرا وعمرو ، فت نصب عمرا على العطف على (زيد)^(٥) ، (وترفعه)^(٦) على أنه مبتدأ محذوف الخبر ، أي وعمرو كذلك^(٧) .

واعلم أنه إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب أن يتأخر عما نُسب إلى المستثنى منه ، نحو : ما جاءني إلا زيدا أحد ، وإن تقدم على المنسوب وجب (تأخره)^(٨) عن المستثنى منه ، نحو : القوم إلا زيدا ضربت .

(١) في ص وط : مقدما .

(٢) لأنه لا يميز وقوع الاستثناء المفرغ في الموجب ، انظر صفحة ٧٢٧ .

(٣) في ط : فجعل .

(٤) في الكتاب ١ / ٣٧٢ : وحدثننا يونس أن بعض العرب الموثوق بهم يقولون ما لي إلا أبوك أحد فيجعلون أحدا بدلا كما قالوا : ما مررت بمثله أحد .

(٥) في ص وط : زيدا .

(٦) في ص وط : ورفعه .

(٧) انظر هذه التفاصيل في الكتاب ١ / ٣٧٢ ، ولم يذكر الرضي سيويه .

(٨) في ط : تأخره .

ولا يجوز عند البصريين تقدمه عليهما معا في الاختيار^(١) نحو قولك : إلا زيدا قام القوم ، وقوله^(٢) :

٢١٩- وبلدة ليس بها طوري ولا خلا الجن بها إنسي^(٣)
شاذ عندهم للضرورة .

وقيل تقديره : ليس بها (طوري) ، ولا بها إنسي خلا الجن^(٤) فأضمر الحكم والمستثنى منه و « بها إنسي الظاهر تفسير له^(٥) .

فإذا قام المستثنى مع آلة الاستثناء مقام المستثنى منه - وذلك في الاستثناء المفرغ - التزم عندهم^(٦) تأخر المستثنى عن عامله^(٧) ، فلا يجوز « إلا زيدا لم أضرب » وزيد إلا راكبا لم يأتني .

وجوز الكوفيون في السعة تقدم المستثنى على المستثنى منه والحكم معا في نحو : إلا زيدا ضربني القوم ، وكذا جوزوا تقديم المستثنى في المفرغ على الحكم ، نحو : إلا زيدا لم أضرب^(٨) .

والأولى مذهب البصريين ، لعدم سماع مثل هذا^(٩) ، ويمنع القياس أيضا ، وذلك

(١) المسألة السادسة والثلاثون من الإنصاف صفحة ٦٧٣ .

(٢) قائلهما العجاج ، وقد مرت ترجمته صفحة ٦١٣ .

(٣) بيتان من مشطور الرجز في ديوان العجاج ١/ ٤٩٨ وفيه وخففة ليس بها طوي ، وفي النوادر لأبي زيد ٢٢٦ الأول ، وفي المنصف ٣/ ٦٢ ، وفي المخصص ١/ ١٢١ ، وفي الإنصاف ٢٧٤ ، وفي اللسان (طور) و (طأي) ، وفي الخزانة ٣/ ٣١١ .

اللغة : طوري : أحد ، ولا يكون إلا مع النفي ، يقول : هذه البلدة ليس بها سوى الجن .
الشاهد : أنشد الرضي على أن البصريين عدّوا تقدم المستثنى وهو (الجن) على المستثنى منه والمنسوب إليه شاذ للضرورة .

(٤) في ج : إنسي سوى الجن .

(٥) ووجه الأتباري في الإنصاف ٢٧٧ بأن تقديره : وبلدة ليس بها طوري ولا إنسي خلا الجن ، فحذف إنسيًا ، فأضمر المستثنى منه ، وما أظهره تفسير لما أضمره ، وقيل تقديره : ولا بها إنس خلا الجن ، فيها مقدرة بعد لا وتقديم الاستثناء فيه للضرورة ، فلا يكون فيه حجة .

(٦) يعني البصريين .

(٧) الإنصاف ٢٧٣ .

(٨) يعني في السعة ، أما في الشعر فقد استشهد بالبيت السابق .

لأن المستثنى أخرج من المستثنى منه في الحقيقة أولاً - كما ذكرنا^(١) - ثم نسب الحكم إلى المجموع ، وهو في الظاهر (مُخْرَجٌ مِنْ) ^(٢) الحكم أيضا ، لأن الظاهر أنك أخرجت زيدا من حكم المجيء في قولك : جاءني القوم إلا زيدا ، وإن لم يكن في الحقيقة مُخْرَجًا منه ، ومرتبة المخرج أن يكون بعد المخرج منه ، فكان حقه أن يجيء بعد الحكم والمستثنى منه معا ، لكنه جُوز لكثرة استعماله تقدمه على أحدهما ، نحو : جاءني إلا زيدا القوم ، والقوم إلا زيدا إخوانك ، ولم (يُجْزَوْ) ^(٣) تقدمه عليهما معا ، وفي المفرغ الذي ليس فيه إلا الحكم لم (يُجْزَوْ) ^(٣) تقدمه عليه .

واعلم أيضا أنه لا يلزم أن يكون العامل في المستثنى هو العامل في المستثنى منه ، بل قد يختلفان ، كما في قولك : القوم إلا زيدا إخوانك ، هذا عند من جعل العامل في المبتدأ الابتداء لا الخبر ^(٤) .

قوله : أو منقطعا (على الأكثر) ^(٥) .

أي منقطعا بعد إلا ، نحو : ما في الدار أحدٌ إلا حمارًا .

أهل الحجاز يوجبون نصبه مطلقا ؛ لأن بدل الغلط غير موجود في الفصح من كلام العرب ^(٦) .

وبنو تميم قسّموا المنقطع قسمين ^(٧) :

(١) صفحة ٧٢٠ .

(٢) في ت : يخرج عن .

(٣) في ص و ط : يجز .

(٤) وَهُمْ البصريون ، انظر صفحة ٢٥٣ .

(٥) تكملة من ط .

(٦) انظر مثلا : الكتاب ١/ ٣٦٤ ، وشرح اللمع لابن برهان ١/ ١٤٦ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٧٠٣ .

(٧) عند ذكر النحاة لمذهب التميميين يكتفون بأنهم يميزون الإبدال ، انظر : الكتاب ١/ ٣٦٤ ، والتبصرة للصيمري ١/ ٣٧٩ ، وقد وَجَّهَ مذهبهم بثلاثة توجيهات : أحدها أن يكون التقدير : ما فيها إلا حمارٌ وأدخلت أحدا للتأكيد ، والثاني أنك جعلت الحمارة من جنس أحدٍ على المحاز ، والثالث أنهم غلبوا من يعقل بمن لا يعقل . وانظر أيضا : شرح اللمع لابن برهان ١/ ١٤٦ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٧٠٣ .

أحدهما ما يكون قبله اسمٌ متعدّد أو غير مُتعدد يصح حذفه ، نحو : ما جاءني القومُ
إلا حمّاراً ، وما جاءني زيدٌ إلا عمراً ، فههنا يجوزُون البدل .

ثم إنَّ ذلك الاسم الذي يجوز حذفه إما أن يكون مما يصح دخول المستثنى فيه مجازاً
أولاً ، فالأول نحو قولك : ما في الدار أحدٌ إلا حمّاراً ، يصح أن يجعل الحمّارُ إنساناً
الدار ، كما قال أبو ذؤيب^(١) :

٢٢٠- فَإِنْ تُمَسِّسَ فِي دَارٍ بِرَهْوَةٍ ثَاوِيًّا أَنْيْسُكَ أَصْدَاءُ الْقُبُورِ تَصِيحُ^(٢)
ومثله : مالي عتابٌ إلا السيف .

فلسيويّه في (مثله)^(٣) وجهان : إذا (أبدل)^(٤) أحدهما جعل المنقطع كالمتصل
لصحة دخول المبدل في المبدل منه ، والثاني : أن الأصل في نحو : لا أحد فيها إلا
(حمّاراً)^(٥) أن يقال : ما فيها إلا حمّارٌ^(٦) .

أي ما فيها شيء إلا حمّار ، لكنه خُصّص بالذكر من جملة المستثنى منه المحذوف المتعدد
ما ظُنَّ استبعادُ المخاطبِ شمولَ المتعدّد المقدر له ، كأنك تظن أن المخاطب يستبعد خلوها
من الآدمي ، فقلت : لا أحد فيها ، تأكيداً لنفي كون الآدمي بها . فلما ذكرت ذلك
المستبعد أبقيت ذلك المستثنى على ما كان عليه في الأصل من الإعراب تنبيهاً على الأصل ،
وجعلته بدلاً من ذلك المذكور ، فعلى هذا لا يكون هذا من قبيل الاستثناء المتصل ، كما
كان في الوجه الأول .

(١) تقدمت ترجمته صفحة ٢٨٥ .

(٢) البيت في ديوان الهذليين ١ / ١١٦ ، وفي الكتاب ١ / ٣٦٤ ، وفي معجم البلدان ٣ / ١٠٨ ، وفي الخزانة ٣ / ٣١٥ .

اللغة : رهوة : اسم مكان ، وقيل : شبه تل ، وقيل : جبل (معجم البلدان ٣ / ١٠٨) ، ثاويًا : مقيماً .
الشاهد قوله : أنيسك أصداء القبور ؛ حيث جعل أصداء القبور أنيساً مجازاً واتساعاً .

(٣) في ط : في مثل هذا .

(٤) في ط : أبدلت .

(٥) في ص : حمّار .

(٦) قال سيويّه بعد ذكر مذهب التميميين ١ / ٣٦٤ : أرادوا ليس فيها إلا حمّار ، ولكنه ذكر أحدًا تأكيداً ؛ لأنَّ
يُعلم أن ليس فيها آدمي ، ثم أبدل ، فكأنه قال : ليس فيها إلا حمّار ، وإن شئت جعلته إنسانها .

وذهب المازني (إلى)^(١) أنه من باب تغليب العاقل على غيره ، كما تقول : الزيدان والحمارُ جاؤني^(٢) .

وهذا لا يطرد (له)^(٣) في جميع الباب نحو قوله تعالى : ﴿ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ ﴾^(٤) ، وقولهم : ليس له (عليه)^(٥) سلطانٌ إلا التكلف . ونحو ذلك .
والثاني - أي الذي لا يدخل فيه المستثنى في ذلك الاسم مجازاً - فليس فيه إلا الوجه الثاني من قول سيبويه^(٦) وذلك نحو : (ما جاءني زيدٌ إلا عمرو)^(٧) وما أعانته إخوتكم إلا إخوانه قال^(٨) :

٢٢١- والحربُ لا يَتَّقِي لجا حِمِهَا التَّخِيلُ والمِرَاحُ
إلا الفتى الصَّبَارُ في النَّـ حِدَاتِ والفرسُ الوقَاحُ^(٩)
وقال^(١٠) :

٢٢٢ - عَشِيَّةٌ لَا تُغْنِي الرِّمَاحُ مَكَائِهَا وَلَا النَّبْلُ إِلَّا الْمَشْرِفِيُّ الْمُصَمَّمُ^(١١)

(١) تكملة من ط .

(٢) التبصرة ١ / ٣٨١ .

(٣) تكملة من ج و ص وط .

(٤) النساء ١٥٧ .

(٥) ساقطة من ص وط .

(٦) وهو أن يقال في : ما جاءني زيدٌ إلا عمرو : ما جاءني إلا عمرو . فكان العاملُ تفرُّغٌ لما بعد إلا .

(٧) في ص : جاءني إلا عمرو ، والصواب ما أثبتته .

(٨) قائل البيتين سعد بن مالك ، وتقدمت ترجمته صفحة ٣٤٠ ونسبه سيبويه إلى الحارث بن عباد .

(٩) البيتان في الكتاب ١ / ٣٦٦ ، وفي شرح الحماسة للمرزوقي ٥٠٢ ، وفي الخزانة ٣ / ٣١٧ ، وفي اللسان ١٤ / ٣٥٢ .

اللغة : جاحمها : فسرهما البغدادي في الخزانة ١ / ٣١٧ بالمكان الشديد الحر من جحمت النار فهي جاحمة إذا اضطربت ، وقال ابن منظور في اللسان : جحمت النار أوقدها ، وجاحم الحرب معظمها ، وقيل شدة القتل في معتركها ، التخيل : التكبر والخلاء ، المراح : النشاط ، النجدات : الشدائد ، الفرس الوقاح : الذي حافره صلب شديد .

المعنى : أنه لا يبقى لشدة الحرب ولظاها الكبرياء والمرح والنشاط بل الفتى الصبارُ على الشدائد والفرس الصلب الشديد .

الشاهد : أنشده الرضي على أن قوله : إلا الفتى استثناءً منقطع ، وقد أبدل من قوله : التخيل والمراح .

(١٠) قائله ضِرَارُ بن الأزور ، واسم الأزور مالك بن أوس بن جذيمة .. الأسدي ، الفارس الشاعر الصحابي ، يقال : إنه كان له ألف بعير برعاتها فرك جميع ذلك وحضر وقعة اليرموك وفتح الشام وهو الذي قتل مالك بن نويرة ، قيل استشهد بالجمامة ، وقيل : مات بخران (الخزانة ٣ / ٣٢٥ ، ٣٢٦) .

ويروى البيت بقافية منصوبة وهو بها للحصين بن الحمام المري (الخزانة ٣ / ٣١٨) .

(١١) البيت في الكتاب ١ / ٣٦٦ ، وفي الكشف ٣ / ١٥٦ ، وفي العيني ٣ / ١٠٩ ، وفي الخزانة ٣ / ١٠٩ =

والثاني^(١) من القسمين الأولين مالا يكون قبله اسم يصح حذفه .

فبنو تميم ههنا يوافقون الحجازيين في إيجاب نصبه^(٢) ، كقوله تعالى : ﴿ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ ﴾^(٣) أي مَنْ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى .

وقال بعضهم : لا عاصم أي لا معصوم ، (فلاستثناء)^(٤) متصل^(٥) .

وقال السيرافي : المراد بمن رحم الراحم أي الله تعالى لا المرحوم . فيكون أيضا متصلا .

(وأما قوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُو بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾^(٦) وقوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمٌ يُونُسَ ﴾^(٧) فلا يجوز الإبدال في الآيتين ؛ لأن التحضيض كالأمر والشرط ، ولا يجوز : ليقم القوم إلا زيد ، وإن قام أحد إلا زيد^(٨) .
وكان الزجاج يميز البدل في قوم يونس^(٩) .

= اللغة : العشية : من الزوال إلى الغروب : التبل : السهام ، المشرفي : السيف المنسوب إلى مشارف وهي قرى من قرى العرب تدنو من الريف (الخزانة ٣ / ٣٢٠ ، ٣٢١) .

الشاهد : أنشده الرضي على أن المشرفي بدل من النيل ، والاستثناء منقطع .

(١) قسم قوله صفحة ٧٢٩ : أحدهما ما يكون قبله اسم متعدد أو غير متعدد ويصح حذفه .. إلخ .

(٢) انظر مثلا : الكتاب ١ / ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، والمقتضب ٤ / ٤١٢ ، وابن يعيش ٢ / ٨١ وكلها لم تنص على موافقة التميميين للحجازيين .

(٣) هود ٤٣ .

(٤) في ط : ماستثناء .

(٥) كالفراء في معاني القرآن ٢ / ٥ ، والنحاس في إعراب القرآن ٢ / ٢٨٥ ، وأبي البقاء في التبيان ٧٠٠ .

(٦) هود ١١٦ .

(٧) يونس ٩٨ .

(٨) أجاز الفراء الإبدال في الآيتين ، قال في معاني القرآن ١ / ١٦٧ : لولا بمنزلة هلا ألا ترى أنك إذا قلت للرجل : هلا قمت ، أن معناه لم تقم وقال فيه ٢ / ٣٠ بعد ذكر آية هود : وهو استثناء على الانقطاع مما قبله ، كما قال عز وجل : ﴿ إِلَّا قَوْمٌ يُونُسَ ﴾ ولو كان رفعا كان صوابا .

(٩) قال الزجاج في كتابه معاني القرآن وإعرابه ق ٩٢ : ويجوز الرفع على أن يكون على معنى فهلا كانت قرية آمنت غير قوم يونس ، فيكون إلا قوم يونس صفة .. ثم قال : ولا أعلم أحدا قرأ بالرفع ، وفي الرفع وجه آخر وهو البدل ، وإن لم يكن الثاني من جنس الأول ، كما قال الشاعر :

وبلدة ليس بها أنيس إلا اليعافير ولا العيس

لأن معنى لولا كانت قرية آمنت : ما آمنت قرية ، لأن اللوم على ما فات دلالة على انتفائه ^(١) .

ومثله قولهم : لا تكونن من فلان في شيء إلا سلاماً (بسلام) ^(٢) أي متاركة ووداعاً ، من قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا ﴾ ^(٣) ومعنى بسلام أي مع سلام ، أي متاركة متتابعة ، ويجوز أن يكون الباء للبدل ، أي تُسلم عليه وترد سلامه بدل سلامه ، ولا تخالطه أكثر من هذا .

ومنه قولهم : ماضر إلا ما نفع . وما زاد إلا ما نقص ^(٤) . وما فيهما مصدرية . وأبو سعيد ^(٥) وابن (مبرمان) ^(٦) يقدران الخبر ، أي ولكن النقصان أمره ، ولكن النفع أمره .

ومذهب سيبويه أن ما بعد إلا في المنقطع مفرد - كما مر قبل ^(٧) - وأما نحو قوله ^(٨) :
٢٢٣ - ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم بهن فلول من قراع الكتائب ^(٩)

(١) تكملة من ط من قوله : وأما قوله تعالى إلى هنا .

(٢) فيما عدا ط بسلام أي مع سلام ، وقد أثرت إثباتها في الهامش ، لأنه سيفسرها بعد قليل فلا داعي للتكرار .

(٣) الفرقان ٦٣ .

(٤) نقله سيبويه عن أبي الخطاب الأخفش في الكتاب ١ / ٣٦٧ .

(٥) يعني السيراقي ، ورأي السيراقي هذا مثبت في هامش الكتاب ١ / ٣٦٧ .

(٦) في ص : برهان ، ولا وجه لكلمة ابن هنا ، فإن المقصود أبو بكر مبرمان المترجم له صفحة ٣١٤ .

(٧) قد سبق أن نقل عن سيبويه أن ما بعد إلا مفرد سواء كان متصلاً أو منقطعاً ، انظر صفحة ٧٢٤ . واكتفى هنا بالمنقطع وهو الصحيح ؛ لأن سيبويه نص على جواز مجيء الجملة بعد إلا دون تأويلها بالمفرد . انظر : الكتاب ١ / ٣٧٤ .

(٨) قائله النابغة الذبياني ، وستأتي ترجمته صفحة ٧٧٦ .

(٩) البيت في ديوانه ٦٠ ، والكتاب ١ / ٣٦٧ ، وفي الكامل ١ / ٥١ ، وفي الأغاني ١١ / ١٥ ط الثقافة ، وفي المغني

١٥٥ ، وفي شرح شواهد ٣٤٩ ، وفي معاهد التنصيص ٢ / ٣١ ، وفي الخزانة ٣ / ٣٢٧ .

اللغة : فلول : جمع قل ، وهو كسر في حد السيف ، القراع : المضاربة ، الكتائب : جمع كتيبة وهي الطائفة من الجيش .

الشاهد : أورده الرضي على أنه عند سيبويه استثناء منقطع جُعل كالم متصل لصحة دخول المبدل في المبدل منه .

وقوله^(١) :

٢٢٤- فَتَى كَمَلْتُ أَخْلَاقَهُ غَيْرَ أَنَّهُ جَوَادٌ فَمَا يُبْقِي عَلَى الْمَالِ بَاقِيَا^(٢)

فظاهر فيه أول وجهي سيبويه المذكورين^(٣) ، وذلك أن الشاعر قصد جعله من المتصل بمبالغة في المدح ، أي إن كان ولا بد من العيب ففهم عيب واحد فحسب ، وهو فلول سيوفهم من القراع ، وفي أخلاقه (ناقص)^(٤) واحد ، وهو جوده الكامل الممزق لماله ، يعدّون ما في ظاهره أدنى شائبة من النقص ، وإن كان في التحقيق غاية في الكمال من جملة العيوب ، غلّوا في الثناء ، كما قال بديع الزمان^(٥) :

عَيْبُهُ أَنْ لَا عَيْبَ فِيهِ .

فنفي عين الكمال عن معاليه .

قوله : أو كان بعد خلا وعدا في الأكثر .

قال السيرافي : لم أر أحدا ذكر الجر بعد (عدا)^(٦) إلا الأخفش ، فإنه قرنهما في بعض ما ذكره بخلا في جواز الجر بها .

وقال - أي السيرافي - : (ما)^(٧) أعلم خلافا في جواز الجر بخلا ، إلا أن النصب بها أكثر كما ذكر سيبويه^(٨) .

(١) قائله النابغة الجعدي ، وتقدمت ترجمته صفحة ٦٣٤ .

(٢) البيت في ديوانه ١٧٣ ، وفي الكتاب ٣٦٧ / ١ ، وفي شرح الحماسة للمرزوقي ٩٦٩ ، وفي المجمع ٢٣٤ / ١ ، وفي الدرر ١٩٨ / ١ ، وفي الخزنة ٣٣٤ / ٣ .

الشاهد قوله : غير أنه جواد ، فإنه - عند سيبويه - استثناء منقطع جعل كالتصل .

(٣) صفحة ٧٢٩ .

(٤) في ص : نقص .

(٥) أحمد بن الحسين بن يحيى الهمداني ، أحد أئمة الكتاب ، له مقامات ، وكان شاعرا لقي أبا بكر الخوارزمي فشجر بينهما ماداعما إلى المساجلة فطار ذكر الهمداني في الآفاق ، كان قوي الحافظة ، ويذكر أن أكثر مقاماته ارتجال . توفي سنة ٣٩٨ هـ . (الأعلام ١ / ١١٢) .

(٦) ساقطة من ص .

(٧) في ت : لم .

(٨) في الكتاب ٣٧٧ / ١ ، وبعض العرب يقول : ما أتاني القوم خلا عبد الله فيجعل خلا بمنزلة حاشا . فإذا قلت : ماخلا ، فليس فيه إلا النصب .

وأما خلا فهو في الأصل لازم يتعدى إلى المفعول بيمين ، نحو : خلت الدار من الأنيس .، وقد (يضمن)^(١) معنى جاوز ، فيتعدى بنفسه ، كقولهم : افعل هذا وخلاك ذم ، وألزموها هذا التضمنين في باب الاستثناء ؛ ليكون مابعدا في صورة المستثنى بإلا التي هي أم الباب ، ولهذا الغرض التزموا إضمار فاعله وفاعل عدا ، ولم يظهر معهما قد مع كونهما في محل النصب على الحال ، ولهذا أوجبوا إضمار اسمي ليس ولا يكون .

وأما عدا فمتعد في غير الاستثناء أيضا .

و (فاعل)^(٢) خلا وعدا - عند النحاة - بعضهم^(٣) .

وفيه نظر ، لأن المقصود في : جاءني القوم خلا زيدا ، وعدا زيدا ، أن زيدا لم يكن معهم أصلا ، ولا يلزم من مجاوزة بعض القوم إياه ، وخلو بعضهم منه مجاوزة الكل وخلو الكل ، فالأولى أن تضمير فيهما ضميرا راجعا إلى مصدر الفعل المتقدم ، أي جاءني القوم خلا مجيئهم زيدا ، كقوله تعالى : ﴿ اَعِدُّلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى ﴾^(٤) فيكون مفسر ضمير سياق القول .

والنصب في قولهم : (كل شيء مَهْةٌ وَمَهَاءٌ ما النساء وذكرهن)^(٥) بعدا مضمر .

وقال بعضهم : (ما) مؤول بإلا . (ولم يثبت)^(٦) .

قوله : وما خلا وما عدا .

إنما ألزم النصب بعدهما ؛ لأن ما مصدرية ، وهي تدخل على الفعلية غالبا - كما يجيء

(١) في ص وط تضمن ولعل الأحسن يضمن ؛ لأن الشارح قال قبل : وأما خلا فهو لازم .

(٢) في ج : فاعلا .

(٣) كسيبويه في الكتاب ١/ ٣٧٧ ، والصيمري في التبصرة ١/ ٣٨٥ ، وابن يعيش في شرح المفصل ٢/ ٧٧ ، ونسبه في التصريح ١/ ٣٦٢ إلى جمهور البصريين .

(٤) المائدة ٨ .

(٥) فيماعد ج : ما النساء وذكرهن . وقد أورد ابن الأثير هذا الحديث في النهاية ٤/ ٣٧٦ هكذا : كل شيء مهة إلا حديث النساء ، ثم قال : المهة والمهأة : الشيء الحقير اليسير ، والهاء فيه أصلية .. وقيل : المهاء : النظارة والحسن ، أراد على الأول أن كل شيء يهون ويترخ إلا حديث النساء أي أن الرجل يحتمل كل شيء إلا ذكر حرمه ، وعلى الثاني يكون الأمر بعكسه أي أن كل ذكر وحديث حسن إلا ذكر النساء . وانظر اللسان ١٧/ ٤٣٨ .

(٦) ساقط من ص .

في قسم الحروف^(١) - وفي الاسمية قليلا ، وليس بعدها اسمية فتعين الفعلية ، فتعين كونهما فعلين ، فوجب النصب ، والمضافُ محذوفٌ ، أي وقت ما خلا مجيئهم زيدا ، أي وقت خلوا مجيئهم زيدا ، وذلك أن (الحين)^(٢) كثيرا ما يحذف مع ما المصدرية ، نحو : مَادَرَّ شَارِقُ^(٣) ، ونحوه .

وجوز الجرْمِيَّ الجرَّ بعد ما خلا وما عدا^(٤) .

ولم يثبت ، على أن ما زائدة .

قوله : وليس ولا يكون .

هما أيضا في محل النصب على الحال إذا ضمنا معنى الاستثناء ، ولا يستعمل في موضع لا يكون غيره ، نحو : ما كان ولم يكن ونحو ذلك ، وفاعلُهما واجب الإضمار ، وهو ضميرٌ راجع إلى بعض مضافا إلى ضمير المستثنى منه ، أي ليس بعضهم زيدا ، وذلك لمثل ما قلنا في وجوب إضمار فاعل خلا وعدا ، إلا أن الإضمار ههنا كما في قوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَتَرْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴾^(٥) وقوله تعالى : ﴿ حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ ﴾^(٦) بخلاف ذلك .

وأجاز الخليل أن يوصف بليس ولا يكون - منكرٌ أو معرفٌ باللام الجنسية ، نحو : جاءني الرجال ليسوا أولا يكونون زيدا ، وسَمِعَ من (بعض)^(٧) العرب : ما أتتني امرأة لا تكون فلانة وليست فلانة^(٨) .

(١) ط ٣٨٦ / ٢ .

(٢) في ت : الخير .

(٣) سبق الحديث عنه صفحة ٣٢٤ .

(٤) في شرح الكافية الشافية لابن الحاجب ٧٢٢ : وَتَعَيَّنُ النصب مع « ما » هُوَ مذهب الجمهور ، وحكى الجرمي الجرْمَع (ما) عن بعض العرب ، حكاه في كتاب الفرخ .

(٥) الآية الأولى من سورة القدر . ووجه الشبه بين الإضمارين أنه لا مرجع للضمير المذكور .

(٦) سورة ص ٣٢ والضمير هنا أيضا لا مرجع له لكن الحالة دلت عليه وعُرفَ بها المقصود من الضمير ، أما في آية القدر ففهم المقصود من الضمير عقلا . والله أعلم .

(٧) تكملة من ج .

(٨) في الكتاب ١ / ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، وقد يكون صفةً ، وهو قول الخليل رحمه الله ، وذلك قولك : ما أتاني أحد ليس زيدا وما أتاني رجل لا يكون بشرًا ... ويدل على أنه صفة أن بعضهم يقول : ما أتتني امرأة لا تكون فلانة ، وما أتتني امرأة ليست فلانة ، فلو لم يجعلوه صفة لم يؤنثوه .

فيلحقها - إذن - ما يلحق الأفعال الموصوف بها من ضمير وعلامة تأنيث ، تقول
مارأيت رجالا لا يكونون زيّدا ، وليسوا زيّدا ، ولم يجيء مثل ذلك في خلا وعدا .

ولم تُستعمل هذه الأفعال في الاستثناء المفرغ ، على أنه قال الأحوص^(١) :

٢٢٥- فَمَا تَرَكَ الصَّنْعُ الَّذِي قَدْ تَرَكَتَهُ وَلَا الْغَيْظُ مِنِّي لَيْسَ جِلْدًا وَأَعْظَمًا^(٢)
أَيَّ إِلَّا جِلْدًا (وَأَعْظَمًا)^(٣) .

(ولا تستعمل هذه الكلم^(٤)) إلا في الاستثناء المتصل^(٥) ، بخلاف غير ، فإنها
تستعمل في المنقطع أيضا : كقوله^(٦) :

٢٢٦- وَكُلُّ أَبِيِّ بَاسِلٌ غَيْرُ أُنْتِي إِذَا عَرَضْتُ أَوْلَى الطَّرَائِدِ أُبْسَلُ^(٧)

(١) تقدمت ترجمته صفحة ٤١٣ .

(٢) البيت في ديوانه ١٩٧ ، وفي الأغاني ٤/ ٤٩ ، وفي الخزانة ٣/ ٣٣٧ ، وقال ٣/ ٣٣٨ : إنما الرواية قد صنعتها
بالخطاب مع عمر بن عبد العزيز ، أراد بصنعه تقريب ضده : زيد بن أسلم .

اللغة : الغيظ : الغضب .

الشاهد : أنشدته الرضي مبيّنا أنه لم يجيء الاستثناء المفرغ في أفعال الاستثناء إلا في ليس .

(٣) ساقطة من ج و ص و ط .

(٤) في ص : ولا يستعمل هنا الكلام .

(٥) قال البغدادي في الخزانة ٣/ ٣٣٨ : قد وردت خلا في الاستثناء المنقطع كقول المعاج :

وبلدق ليس بها طوري ولا خلا الجن بها لإنسي (٢١٩)

فإن قوله : لإنسي ، هو المستثنى منه ، والجن هو المستثنى ، وجنس كل منهما مغاير لجنس الآخر .

(٦) قائله الشنفرى ، قال البغدادي في الخزانة ٣/ ٣٤٤ : وزعم بعضهم أن الشنفرى لقبه - ومعناه عظيم الشفة -

وأن اسمه ثابت بن جابر وهذا غلط ، كما غلط العيني في زعمه أن اسمه عمرو بن بران ، بل هما صاحبا في التلصص .

وفي الأعلام ٥/ ٢٥٨ ، أن اسمه عمرو بن مالك الأزدي من قحطان ، وهو أحد الخلاء الذين تبارت منهم عشائريهم ،

قتله بنو سلامان نحو ٧٠ قبل الهجرة وفي الأمثال : أعدى من الشنفرى .

(٧) البيت في لامية العرب ٥٢ ، وفي الخزانة ٣/ ٣٤٠ .

اللغة : كل : أي كل واحد من هذه الوحوش ، الأبي : الصعب الممتع ، باسل : جريء شجاع ، الطرائد :

جمع طريدة وهي ما طرد من صيد وغيره .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن غير تستعمل في الاستثناء المنقطع كالمتصل . ذلك أن المستثنى منه هم الوحوش

والمستثنى هو الشاعر ، فالاستثناء منقطع .

قوله : ويجوزُ النصبُ ويُختارُ البدلُ فيما بعد (إلا) في كلام غير موجب ذكر
المستثنى منه نحو : مَافَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ ، وَإِلَّا قَلِيلًا .

اعلم أن لاختيار البدل في المستثنى شروطاً .

أحدها : أن يكون بعد إلا ، ومتصلاً ، ومؤخراً عن المستثنى منه ، المشتمل عليه
استفهاماً أو نهي أو نفى صريح أو مؤول ، غير مردود به كلام تضمن الاستثناء ، وأن
لا يترأخى المستثنى عن المستثنى منه .

فقولنا : المشتمل عليه استفهاماً أو نهي أو نفى ، يدخل فيه الضمير الراجع قبل
الاستثناء بإلا على اسم صالح لأن يبدل منه معمول للابتداء ، أو أحد نواسخه ، نحو
قولك : ما أحد ضربته إلا زيداً ، يجوز لك الإبدال من هاء ضربته ، لأن المعنى ماضرت
أحداً إلا زيداً ، فقد اشتمل النفي على هذا الضمير من حيث المعنى ، وكذلك إذا كان
الضمير في صفة المبتدأ نحو : ما أحد لقيته كريم إلا زيداً .

ومثال دخول النواسخ : ماظننت أحداً يقول ذلك إلا زيد ، بالرفع بدلاً من ضمير
يقول ، لأن المعنى ما يقول ذلك أحد في ظني إلا زيد ، والإبدال من صاحب الضمير
أولى ؛ لأنه الأصل ، ولا يحتاج إلى تأويل ، لكونه في غير الموجب .

ولو لم يرجع الضمير إلى المبتدأ - في الحال أو الأصل - لم يجوز الإبدال منه - على
ما قيل^(١) - فلا تقول : ماضرت أحداً يقول ذلك إلا زيد بالرفع بدلاً من ضمير
يقول ؛ لأن القول ليس بمنفي ، بل المنفي الضرب .

قال سيبويه : إذا قلت : مارأيت أحداً يقول ذلك إلا زيداً - ورأيت بمعنى
أبصرت - وجب نصبُ المستثنى ؛ لأنه ليس من نواسخ الابتداء^(٢) .

هذا قوله ، وأنا لا أرى بأساً في غير نواسخ الابتداء أيضاً (في)^(٣) الإبدال من
ضمير راجع إلى ما يصلح للإبدال منه ، إذا شمل النفي عامل ذلك الضمير ، نحو :

(١) انظر : الكتاب ١ / ٣٦٠ ، ٣٦١ .

(٢) كلام سيبويه في الكتاب ١ / ٣٦١ يتضمن معنى ما ذكره الرضي .

(٣) تكملة من ج وط .

ما كلمت أحدا (أنصفني)^(١) إلا زيد (لأن المعنى : ما أنصفني أحد كلمته إلا زيد)^(٢) ، ومنه قول عدي بن زيد^(٣) .

٢٢٧- في ليلة لا ترى بها أحدا يحكي علينا إلا كواكبها^(٤)

وترى من رؤية العين ، وفي جعله من رؤية القلب - كما ذهب إليه سيبويه^(٥) - نظرٌ ؛ لكونه مخالفاً لظاهر معنى البيت ، فالإنصاف^(٦) والحكاية^(٧) منفيان معنًى ، بلى ، لو قلت : لا أؤدي أحدا يوحد الله إلا زيّداً ، لم يجوز الإبدال من ضمير يوحد ، لأن التوحيد ليس بمنفًى ، بل الأذى فقط .

وكذا يجوز الإبدال من المضاف والمضاف إليه المتعدد ، إذا كان المضاف معمولاً لغير موجب ، نحو : ما جاءني أخو أحد إلا زيّد .

وفي حكمه ما في وصف معمول غير الموجب في نحو : (ما)^(٨) أتاني غلامٌ لأحد إلا زيّد .

قولنا : أو مؤول به يدخل فيه نحو : قلّما رجل يقول ذلك إلا زيد ، وقّل رجلٌ يقول ذلك إلا عمرو ، وأقلّ رجلٌ يقول ذلك إلا زيّد . وفي : قلّ رجلٌ ، وقلّما رجلٌ ، وأقلّ رجلٌ معنى النفي .

(١) في ص وط : ينصفني .

(٢) ساقط من ج .

(٣) عدي بن زيد بن حماد بن زيد العبّادي التميمي ، شاعر من دهاة الجاهليين ، كان قروياً من أهل الحيرة فصيحاً يحسن العربية والفارسية ، وهو أول من كتب بالعربية في ديوان كسرى ، قتله الثّعمان بن المنذر بسبب وشاية نحو سنة ٣٥ قبل الهجرة (الأعلام ٤/٥) .

(٤) البيت في ديوانه ١٩٤ ، وفي الكتاب ١/٣٦١ ، وفي المقتضب ٤/٤٠٢ ، وفي المحتسب ١/٦٤ ، وفي الأمالي الشجرية ١/٧٣ ، وفي الخزانة ٣/٣٤٨ ، وردّ في ٣/٣٥١ على الرضي نسبته البيت لعدي بن زيد ، وقال : هو من قصيدة لأحيحة بن الجلاح ، وترجم لأحيحة في ٣/٣٥٧ ، وهو أيضاً في المغني ١٩١ ، وفي شرح شواهده ٤١٧ .

الشاهد قوله : كواكبها ، فإنه بدل من الضمير في يحكي ، والضمير ليس معمولاً للابتداء أو أحد نواسخه ، وترى هنا بصرية - خلافاً لسيبويه - لأنه جعلها قلبية .

(٥) الكتاب ١/٣٦١ .

(٦) في نحو : ما كلمت أحدا أنصفني إلا زيد .

(٧) في بيت عدي بن زيد السابق .

(٨) ساقطة من ط .

قال أبو علي : قلما يكون بمعنى النفي الصَّرف ، نحو : قلما سرْتُ حتى أدخلها ، بالنصب لا غير ، ولو كان للإثبات لجاز الرفع^(١) ، كما يجيء في نواصب الفعل^(٢) .

قال^(٣) : ويجيء بمعنى إثبات الشيء (القليل)^(٤) كقوله^(٥) :

٢٢٨ - قلما عَرَسَ حتى هِجَّتْهُ بالتبشير من الصُّبح الأول^(٦)
(والأغلب الأول)^(٧) .

(١) سبق أن ذكرت أن جعل (أقل) ونحوه بمعنى النفي رأي سيبويه والمبرد ، وأبو علي تابع لهما ، انظر صفحة ٢٥٢ تعليقة ٤ ، ورأي أبي علي في قلما وأقل ونحوه مذكور في المسائل المشككة المعروفة بالبغداديات صفحة ٣٠٠ قال : قلما أجرى نفيا وغلب ذلك فيه ضارع الحرف فلم يقتض الفاعل . ثم قال : ويدلك على إجرائهم إياه مُجرى الحرف وأنه لذلك يحسن أن لا يقتضي فاعلا كما يقتضيه سائر الأفعال لمشايبته حرف النفي في قولهم : قلما سرْتُ حتى أدخلها ، ألا ترى أنهم لم يرفعوا الفعل بعد حتى كما لم يرفعوه بعد النفي في قولك : ما سرْتُ حتى أدخلها . ونقله البغدادي عن الإيضاح الشعري بتفصيل جيد في الخزانة ٣ / ٣٦٤ - ٣٦٨ .

(٢) ط ٢ / ٢٤٢ .

(٣) يعني أبا علي ، ورأيه هذا في البغداديات ٣٠١ قال عن (كَثُرَ مَا تَقُولَنَّ ذَاكَ) : ويحتمل أن تكون بمعنى المصدر كأنه (قال) كَثُرَ قَوْلُكَ ، وكذلك ما حكاه من قولهم : قلما سرْتُ يحتمل هذين الوجهين ، وانظر : الخزانة ٣ / ٣٦٤ .

(٤) في ت : قليل .

(٥) قائله لبید بن ربیع العامري ، وتقدمت ترجمته صفحة ٦٤٤ .

(٦) البيت في ديوان لبید ١٤٢ ، وفي شرح المزدوقي للحماسة ٣٢٢ و ١٨٢١ ، وفي الخزانة ٣ / ٣٦٣ .
اللغة : قلما : المقصود بها هنا : قليلا ما ، وقد كفت (ما) الفعل (قل) عن طلب الفاعل ، ونقل البغدادي في الخزانة ٣ / ٣٦٤ - ٣٦٨ حديث أبي علي عن (أقل وقل وقلما) واستجاده ، وقال : إن الرضي اختصره ، وإنه نقله برمته إتماما للفائدة ولنفاسته . عرس : التعريس ، النزول في آخر الليل للاستراحة والنوم ، وفاعله ضمير مستتر يعود على مجود في قوله قبل :

ومجود من صَبَابَاتِ الْكَرَى عاطف التَّمْرِقُ صَدَقَ الْمَبْتَذِلُ

والمجود : الذي جاده النعاس وألحَّ عليه حتى نام ، صبابات الكرى : بقبته ، وعاطف التمرق : الذي عطف غرقته وثناها ، وصدق المبتذل : الصدق : الصلب القوي ، المبتذل : عكس الصيانة ، هجته : أيقظته ، وحتى هنا بمعنى إلا ، والتبشير : أوائل الصبح المبشرات به (انظر الخزانة ٣ / ٣٦٨ ، ٣٦٩) .

الشاهد : أنشده الرضي عل أن أبا علي قال : إن قلما قد تحيى بمعنى إثبات الشيء القليل ، والكثير أن تكون للنفي الصَّرف .

(٧) تكملة من ط .

ولكون أقل رجل مؤولاً بالنفي لا يدخله نواسخ الابتداء ، كما لا تدخل على ما النافية ، ومن ثم كان وصف المضاف إليه (أقل) - في الأشهر - فعلاً أو ظرفاً ، لأن أصل النفي دخوله على الفعل ، فلو قلت : أقل (رجل)^(١) ذى جُمّة . لم يحسن ، على ما قال الأخفش^(٢) .

قال أبو علي : ووصفه بنحو صالح لا يجوز في القياس^(٣) . قال : ومن جوز فلاعطائه معنى الفعل^(٤) ، ألا ترى أن سيبويه أجاز حكاية نحو (لبيبة عاقلة)^(٥) إذا سُمّي به كالجملّة .

وفاعل قلّ وقَلما لا يكون إلا نكرةً ، وكذا ما أضيف إليه أقل ؛ لكونه كالمجرور برب .

قال أبو علي : أقل مبتدأ حذف خبره (وجوبا)^(٦) استغناء بوصف المضاف إليه ، كما حذف خبر ما بعد لولا^(٧) .

وفيما قال نظرٌ ؛ لأنه لا معنى لقولك أقل رجل يقول ذلك إلا زيد موجودٌ ، كما لا معنى لقولك أقائم الزيدان موجود .

قال^(٨) : أو نقول : هو مبتدأ لا خبر له ، لأن فيه معنى الفعل ، كما في أقائم الزيدان^(٩) .

وقال بعضهم : نحو ((يقول ذلك) في أقل رجل)^(١٠) يقول ذلك إلا زيد خبرٌ

(١) في ت : رجلا .

(٢) الخزانة ٣ / ٣٦٦ نقلا عن الإيضاح الشعري .

(٣) أيضا الخزانة ٣ / ٣٦٦ نقلا عن الإيضاح الشعري .

(٤) الخزانة ٣ / ٣٦٧ نقلا عن الإيضاح الشعري .

(٥) في ص وط : لبيبة وعاقلة ، والصواب ما أثبتته ، وفي الكتاب ٦٦ / ٢ : وإذا سميت رجلا بعاقلة لبيبة ، أو عاقل

ليبي صرفته وأجرته مجراه قبل أن يكون اسما .

(٦) في ط : هو جوبا ، ولعله خطأ طباعي .

(٧) الخزانة ٣ / ٣٦٥ نقلا عن الإيضاح الشعري .

(٨) يعني أبا علي .

(٩) الخزانة ٣ / ٣٦٥ نقلا عن الإيضاح الشعري .

(١٠) ساقط من ص .

المبتدأ ، وإلا زيد بدل من ضمير يقول ، وكذا في أقل رجلين يقولان ذلك إلا الزيدان ، وأقل رجال يقولون ذلك إلا الزيدون .

قال : وإنما نثني ضميرُ يقولان ، وجمع ضمير يقولون ؛ لأن أفعال التفضيل - كما يجيء في بابه^(١) - إذا أضيف إلى نكرة فإن كانت مفردة فهو مفردٌ ، وإن كانت مثناة أو مجموعة فهو مثني أو مجموع ، بخلاف ما أضيف إلى المعرفة ، نحو : أفضل الرجلين وأفضل الرجال .
والحق من هذه المذاهب ثاني قولِي أبي علي^(٢) ؛ لأنك تقول : أقل من يقول ذلك إلا زيد ، وقُل من يقول ذلك إلا زيد ، ومن نكرة لا بُدَّ لها من وصف ، وأقل رجل يقول ، بمعنى أقل من يقول .

فالجمله - إذن - وصفٌ للنكرة كما كانت وصفا لمن .

ولا يجوز إبدال زيد من لفظ المضاف إليه في أقل رجل ، لأن أقل (رجل)^(٣) يكون - إذن في التقدير - مضافا إلى ذلك البدل الذي هو مثبتٌ ، وهو لا يضاف إلا إلى مانفي الحكم عنه .

ولا يجوز أيضا إبداله من لفظ أقل ، إذ لو أبدلت منه طرحته في التفسير ، فيبقى : يقول ذلك إلا زيد . ولا يصح^(٤) .

فالمرفوعُ بعد إلا في مثل هذا المقام معرفةٌ كان أو نكرة بدل من المضاف إليه أقل - على المعنى المؤول به الكلام - إذ التقدير ما رجل يقول ذلك إلا زيد ، أي ما يقول ذلك إلا زيد .
(وينبغي أن يكون تأويل النفي ظاهرا ، ومن ثم ردُّ على الزجاج في تجويز الرفع في قوم يؤنس في قوله تعالى : ﴿ قُلْ لَّا كَأَنَّ قَرْيَةً آمَنَتْ ﴾^(٥) الآية^(٦) ، فجعل التحضيض كالنفي)^(٧) .

(١) ط ١١٧ / ٢ .

(٢) يعني قوله : إن أقل مبتدأ لا خبر له ، انظر صفحة ٧٤٠ .

(٣) تكملة من ص .

(٤) لأنه لا يجوز الاستثناء المرفوع في الموجب .

(٥) يونس ٩٨ .

(٦) تمامها ﴿ فَتَقَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمٌ يُؤْسَ لَمَّا آمَنُوا كَشَفْنَا عَنْهُمْ غَظَابَ الْجَزَى فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَنُكَرَهُمْ إِلَى جَنٍّ ﴾ .

(٧) تكملة من ط .

وقد تُجرى لفظة أُبَي وما تصرف منه مجرى النفي ، قال تعالى : ﴿ فَأَبَى أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا كُفُورًا ﴾^(١) ﴿ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ ﴾^(٢) والفرغ لا يجي في الموجب إلا نادرا ، فعلى هذا يجوز نحو : أبى القوم أن يأتوني إلا (زيد)^(٣) ، إذ حيث يجوز المفرغ يجوز الإبدال .

وتأويل النفي في غير الألفاظ المذكورة نادر ، كما جاء في الشواذ^(٤) ﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا ﴾^(٥) أي لم يطيعوه إلا قليل .

ولا يجوز مات الناس إلا زيد (أي لم يعيش الناس إلا زيد)^(٦) .

وكذا لا يجوز في الأمر والشرط الإبدال والتفريع ، نحو : ليقم القوم إلا زيد ، وإن قام أحد إلا زيد قمت .

وكان الزجاج يميزُ البديل في قوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمٌ يُونُسَ ﴾^(٧) لتأويله التحضيض بالنفي ، لأن المعنى ما آمنت قرية ، إذ اللوم على ما فات دلالة على انتفائه^(٨) .

(وقدردّه)^(٩) النحاة^(١٠) .

(١) الإسراء ٨٩ .

(٢) التوبة ٣٢ ، قال الفراء في معاني القرآن ١/ ٤٣٣ : دخلت إلا لأن في (أبيت) طرقا من الجحد ، ألا ترى أن أبيت كقولك : لم أفعل .

(٣) في ج وص : زيدا .

(٤) نسبها ابن خالويه في مختصره لشواذ القراءات صفحة ١٥ إلى أبي والأعمش .

(٥) البقرة ٢٤٩ ، وقدره أبو البقاء العكبري في التبيان ٨٥ مرفوعا بفعل محذوف كأنه قال : امتنع قليل ، ولا يجوز أن يكون بدلا .

(٦) ساقط من ص .

(٧) يونس ٩٨ .

(٨) سبق تخريج رأيه صفحة ٧٣١ .

(٩) في ط : وقدره ، ولعله خطأ طباعي .

(١٠) أجاز الفراء الرفع في قوم يونس في معاني القرآن ١/ ١٦٧ ، ٢/ ٣٠ ، ونصره أيضا النحاس في إعراب القرآن ٢/ ٢٦٩ ، فقال : ومن أحسن ما قيل في الرفع ما قاله أبو إسحاق ، قال : يكون المعنى غير قوم يونس ، فلما جاء بإلا أعرب الاسم الذي بعدها بإعراب غير . وانظر : البحر المحيط ٥/ ١٩٢ .

وأما قوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُو بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ ^(١) فالنصب لا غير ^(٢) .

وقولنا : غير مردود به كلام تضمن الاستثناء احتراز عن نحو : (ما قام القوم إلا زيدا) ^(٣) ردًا على من قال : قام القوم إلا زيدا ، إذ النصب ههنا أولى لقصد التطابق بين الكلامين .

وقولنا : وأن لا يترأخى المستثنى عن المستثنى منه احتراز عن نحو : ما جاءني أحد حين كنت جالسًا ههنا إلا (زيدا) ^(٤) فإن الإبدال ليس بأولى ههنا من النصب ، إذ كونه مختارًا لقصد التطابق بينه وبين المستثنى منه ، ومع تراخي ما بينهما لا يتبين ذلك ^(٥) .

فإذا تقرر هذا فاعلم أن هذا الاتباع إبدال عن البصرية ^(٦) ، لأن عبرته بجواز حذف المتبوع ، وهو هاهنا جائز .

وقال الكسائي ^(٧) والفراء ^(٨) : إلّا حرف عطف بهذه الشروط .

ولا خلاف بينهم في معنى إلّا ، وأنه للاستثناء ، وإنما (جعلاه) ^(٩) عطفًا لأن البدل والمبدل منه في كلام واحد ، والمستثنى من حيث المعنى في كلام ، والمستثنى منه في آخر ؛ لأن معنى ما قام القوم إلا زيد : ما قام القوم وقام زيد .
والجواب : أنهما في اللفظ كلام والإبدال معاملة لفظية .

(١) هود ١١٦ .

(٢) أجاز الفراء في هذه الآية الرفع أيضا : معاني القرآن ١ / ١٦٧ ، ٢ / ٣٠ .

(٣) في ط : ما قام إلا زيدا ، والصواب ما أثبتته ؛ لأنه استثناء تام غير موجب ، فلا بد من ذكر المستثنى منه .

(٤) في ص وط : زيد .

(٥) هذا التفصيل في شروط اختيار البدل يوهم أنه مما سبق إليه الرضي ، وقد نسب السيوطي في المجمع ١ / ٢٢٤ إلى ابن مالك ، ونسبه الأزهرى في التصريح ١ / ٣٥٠ إلى الرضي وغيره .

(٦) انظر مثلا : الكتاب ١ / ٣٦٠ ، والأصول ١ / ٣٠٣ ، والمسألة الخامسة والثلاثين من الإنصاف ٢٦٦ .

(٧) هذا مذهب الكوفيين ، وانظر : الأصول ١ / ٣٠٣ ، والإنصاف ٢٦٦ ، ونسب ابن يعيش هذا الرأي إليهما ٨٢ / ٢٠ .

(٩) في ت : حوّلاه .

قال بعضهم : لو كان بدل البعض وجب الضمير ، وليس من بدل الكل ، ولا الاشتغال ، فهو شبهه ببدل الغلط و (بدل الغلط)^(١) لا يكون في فصيح الكلام .

والجواب : أنه بدل البعض ، ولم يحتج إلى الضمير لقريضة الاستثناء المتصل ، لإفادته أن (المستثنى بعض)^(٢) المستثنى منه .

قال ثعلب : كيف يكون بدلاً والأول مخالف للثاني في النفي والإيجاب^(٣) .

والجواب : أنه لا منْع منه مع الحرف المقتضي لذلك ، كما جاز في الصفة ، نحو : مررت برجل لا ظريف ولا كريم . جعلت حرف النفي مع الاسم (الذي)^(٤) بعده صفةً لرجل ، والإعرابُ على الاسم ، كذلك يجعل في نحو : ما جاء القومُ إلا زيدٌ . قولنا : إلا زيدٌ بدلاً والإعرابُ على الاسم .

(ولو كان عطفاً لم يكن معنى الكلام مع حذف المتبوع كمعناه مع ثبوته ، إذ ذلك من أحكام البدل لا من أحكام العطف)^(٥) .

والفراء يمنع النصب على الاستثناء إذا كان المستثنى منه منكراً ، فيوجب البدل في نحو : ما جاءني أحدٌ إلا (زيدٌ)^(٦) . ويجوز النصب والإبدال في : ما جاءني القومُ إلا زيدٌ ، وإلا زيداً^(٧) .

ولعله قاس ذلك على الموجب ، فإنه لا ينتصب المستثنى (فيه)^(٨) إلا والمستثنى منه معرّف باللام ، فلا يجوز جاءني قومٌ إلا زيداً ، لأن دخول زيد في قوم المنكر غير قطعي حتى يخرج بالاستثناء .

(١) ساقطتان من ص .

(٢) ساقطتان من ص .

(٣) نسبته إليه ابنُ يعيش في شرحه للمفصل ٨٢ / ٢ ، وأجاب عنه بجواب طويل اكتفى الرضي ببعضه .

(٤) ساقطة من ص .

(٥) تكملة من ط .

(٦) في ت : زيداً ، ولعل الأحسن ما أثبتته لأن الإبدال فيها واجبٌ عند الفراء .

(٧) قال في معاني القرآن ١ / ١٦٦ : وأما النكرة فقولك : ما فيها أحدٌ إلا غلامك ، لم يأت هذا عن العرب إلا باتباع ما بعد إلا ما قبلها ، وقال تعالى : ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ ﴾ لأن في فعلوه اسماً معرفةً فكان الرفع الوجه .. وهي في قراءة أبي (مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلًا) .

(٨) في ط : منه .

وليس بشيء ؛ لأن امتناع ذلك في الموجب لعدم القطع بالدخول ، (وفي غير الموجب المستثنى داخل في المستثنى منه المنكر)^(١) .

ولهذا إذا علم في الموجب دخول المستثنى في المستثنى منه المنكر جاز الاستثناء اتفاقا ، نحو : له علي عشرة إلا واحدا . .

وذهب بعض القدماء^(٢) إلى أنه يجب النصب على الاستثناء ، ولا يجوز الإبدال إذا صلح الكلام للإيجاب بحذف حرف النفي ، نحو : ما جاءني القوم إلا زيدا ، فإنه يجوز : جاءني القوم إلا زيدا ، فكما لا يجوز الإبدال في الموجب لا يميزه في غير الموجب قياسا عليه . وهو باطل ، (بقوله تعالى : ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾^(٣) بالإبدال^(٤) ، و^(٥) بقوله تعالى : ﴿مَفْعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾^(٦) فإن الفعل يصلح للإيجاب ، مع أن البديل هو المختار .

وأما إذا لم يصلح الفعل للإيجاب ، نحو : ما جاءني أحد إلا زيدا ، وما جاءني رجل إلا عمرو ، فإنه يميز البديل والنصب ، إذ لا يجوز : جاءني أحد إلا زيدا ، حتى يقاس عليه غير الموجب في وجوب النصب .

ومن جعل للقراء ولهذا القائل قياس غير الموجب على الموجب ؟ ومن أين لهما ذلك ؟ هذا ولما تقرر أن الإتياع هو الوجه مع الشرائط المذكورة^(٧) ، وكان أكثر القراء على

(١) ساقط من ص .

(٢) لم أعتد إلى قائله .

(٣) النور ٦ .

(٤) أجاز فيها العكبري في التبيان ٩٦٥ أن تكون نعتا للشهداء أو بدلا منه ، قال : ولو قرئ بالنصب لجاز أن يكون خبر كان أو على الاستثناء .

(٥) تكملة من ط .

(٦) النساء ٦٦ وهي قراءة سعية ، قال في الكشف ٣٩٢/١ : قوله ﴿إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾ قرأه ابن عامر بالنصب على الاستثناء .. وقرأ الباقر بالرفع على البديل من الضمير المرفوع في فعلوه ، وهو وجه الكلام .

(٧) قال الرضي صفحة ٧٣٧ : اعلم أن لاختيار البديل في المستثنى شروطا أحدها ، ولم يرد ذكر لثانيها ، واكتفى بسرد الشروط دون تعداد .

النصب^(١) في قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرًا تَكُفُّ جَارُ اللَّهِ ﴾^(٢) تكلف جار الله^(٣) لئلا تكون قراءة الأكثر محمولة على وجه غير مختار ، فقال^(٤) : امرأتك بالرفع بدل من أحد ، وبالنصب مستثنى من قوله تعالى : ﴿ فَاسْرِ بِأَهْلِكَ ﴾^(٥) لا من قوله : ﴿ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ ﴾^(٦) .

فاعترض عليه المصنف بلزوم تناقض القراءتين (إذن ، ولا يجوز تناقض القراءات ، لأنها كلها قرآن ، ولا تناقض في القرآن)^(٧) قال : وبيان التناقض أن الاستثناء من (أسر) يقتضي كونها غير مُسرَى بها ، والاستثناء من لا يلتفت أحد يقتضي كونها مُسرَى بها ، لأن الالتفات بعد الإسرائ ، فتكون مُسرَى بها غير مُسرَى بها^(٨) .

والجواب أن (أسر)^(٩) وإن كان مطلقا في الظاهر ، إلا أنه في المعنى مقيد بعدم الالتفات ، إذ المراد أسر بأهلك إسرائ لا التفات فيه ، إلا امرأتك فإنك تُسري بها إسرائ مع الالتفات ، فاستثنى - على هذا - إن شئت من أسر أو من لا يلتفت ، ولا تناقض . وهذا كما تقول : (امش ولا تتبخر)^(١٠) أي امش مشيا لا تبخر فيه .

وإذا كان المُستثنى بعد المُستثنى منه قبل صفته نحو : ما جاءني رجل إلا عمرو خير من زيد ، فعند سيبويه إتباعه أولى من النصب^(١١) .

(١) في الكشف ٥٣٦ / ١ : قوله : ﴿ إِلَّا أَمْرًا تَكُفُّ جَارُ اللَّهِ ﴾ قرأه ابن كثير وأبو عمرو بالرفع على البدل من أحد لأنه نهي ، والنهي نفي ، والبدل في النفي وجه الكلام .. وقرأ الباقون بالنصب على الاستثناء من النهي ؛ لأن الكلام قد تم قبله ، والأول أحسن .

(٢) هود ٨١ والآية بتمامها ﴿ قَالُوا يَا لَوِطُ إِنَّا رُسِلَ رَبِّكَ لَنَ يَصِلُوا إِلَيْكَ فَاسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرًا تَكُفُّ جَارُ اللَّهِ ﴾ فأسر بأهلك بقطع من الليل إلا امرأتك ، ويجوز أن ينتصب عن لا يلتفت .

(٣) يعني الزمخشري .

(٤) في الكشف ٢ / ٢٨٤ : فإن قلت : ما وجه قراءة من قرأ (إلا امرأتك) بالنصب ؟ قلت : استثناءها من قوله فأسر بأهلك ، والدليل عليه قراءة عبد الله فأسر بأهلك بقطع من الليل إلا امرأتك ، ويجوز أن ينتصب عن لا يلتفت على أصل الاستثناء ، وإن كان الفصيح هو البدل ، أعني قراءة من قرأ بالرفع فأبدلها عن أحد .

(٥) هود : ٨١ ، وتقدمت .

(٦) ساقط من ج و ص .

(٧) إيضاح ابن الحاجب للمفصل ١ / ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، وشرح ابن الحاجب لكافيته ٤٥ .

(٨) في ط : الإسرائ .

(٩) في ص : امش ولا تبخر فيه ، كأنه قيل : ولا يلتفت منكم أحد في الإسرائ ، وكذا امش ولا تبخر في المشي ، فحذف الجار والمجرور للعلم به .

(١٠) الكتاب ١ / ٣٧٢ .

لأن المبدل منه وهو الموصوف متقدّم ، (وحُكي أن سيويه يختار)^(١) النصب على الاستثناء .

والمازني يختار ذلك على الإبدال^(٢) .

نظرا إلى أن الصفة كجزء الموصوف ، فكأنه لم يتقدم عليه جميع المستثنى منه ، وأيضا فإن الإبدال من شيء علامة الاستغناء عنه وإلغائه ، ووصفه بعد ذلك علامة الاعتداد به ، والاعتناء بالشيء بعد الاستغناء عنه بعيد .

قوله : ويعرب على حسب العوامل ، إذا كان المستثنى منه غير مذكور ، وهو في غير الموجب ليفيد ، مثل : ما ضربني إلا زيد ، إلا أن يستقيم المعنى ، نحو : قرأت إلا يوم كذا ، ومن ثم لم يحز : مازال زيد إلا عالما .

هذا الذي يسميه النحاة الاستثناء المفرغ ، والمفرغ في الحقيقة هو الفعل قبل إلا ، لأنه لم يشغل بمستثنى منه ، فعمل في المستثنى .

واعلم أن المنسوب إليه الفعل أو شبهه - كما تكرر ذكره - هو المستثنى منه مع المستثنى ، وإنما أعرب المستثنى منه بما يقتضيه المنسوب دون المستثنى ؛ لأنه الجزء الأول ، والمستثنى صار بعده في حيز الفضلات ، فأعرب بالنصب .

ثم إن أمكن المستثنى للمستثنى منه في الإعراب فهو أولى ، كما في : ما قام القوم إلا زيد ، إيذاناً بكونه من تمام المنسوب إليه ، وعبرة بإمكان إتباعه إياه بتجويز حذف المستثنى منه ، وقيام المستثنى مقامه على البذل ، وذلك في غير الموجب .

وإن لم يحز حذفه كما في الموجب لم يحز إتباع المستثنى إياه ، بل وجب نصبه ؛ لكونه في حيز الفضلات كما ذكرنا^(٣) .

وأما علة امتناع حذف المستثنى منه في الموجب ، وجوازه في غير الموجب فلأن

(١) في ص : وعزي إلى سيويه .

(٢) التسهيل ١٠٢ .

(٣) صفحة ٧٢٧ .

المستثنى المتصل الذي كلاً منّا فيه يجب دخوله تحت المستثنى منه عند جميع النحاة إلا المبرد^(١) ، وعند أكثر الأصوليين ، أما المبرد وبعض الأصوليين فإنهم يكتفون لصحة الاستثناء بصحة دخوله تحته حتى أجاز بعضهم : جاءني رجل إلا زيدا^(٢) .

والأول هو الوجه ؛ لأن الاستثناء إخراج اتفاقاً ، وهو لا يكون إلا بعد تحقق الدخول ، ثم إن المخرج منه إنما يصح حذفه إذا قام عليه دليل ، والدليل المستمر دلالة على المخرج منه هو المستثنى ؛ لأنه يعرف به أن المقدر متعدد من جنسه يعمله وغيره ، وذلك المتعدد المقدر لا يمكن أن يكون بعضاً من الجنس غير معين ؛ لأنه لا يتحقق - إذن - دخول المستثنى فيه ، ولا أن يكون بعضاً معيناً يدخل فيه المستثنى قطعاً ، لعدم قيام قرينة في الأغلب على مثل ذلك البعض فلم يبق إلا جميع الجنس ليتحقق دخول المستثنى فيه .

وتقدير جميع الجنس جائز في غير الموجب ، نحو : ما قام إلا زيد ، لأن اشتراك جميع أفراد الجنس في انتفاء وقوع الفعل منها أو عليها ، ومخالفة واحد إياها في ذلك مما يكثر ويغلب . وأما اشتراكها في وقوع الفعل منها أو عليها ، ومخالفة واحد إياها في ذلك فمما يقل ، نحو قولك : كل حيوان يحرك الفك الأسفل في الأكل إلا التمساح ، ويعلم الله إلا قدّم العالم أو حدوث ذاته ، ويستطيع تعالى إلا المستحيلات^(٣) ، وقرأت إلا يوم كذا ، وضربته إلا بالسوط^(٤) ، قال تعالى :

(١) لم أجد في المقتضب ما يؤيد هذا ، ووجدته منع أن تقول : هذا درهم إلا جيد . ٤/ ٤٢٢ مع أنه يمكن أن يدخل جيد تحت درهم .

(٢) فصل هذه المسألة القرافي في كتابه الاستغناء من ٥٧٧ - ٥٧٩ ، وانظر العدة في أصول الفقه ٢/ ٦٧٣ ، ٦٧٤ .
(٣) مذهب السلف أن الله تعالى لا يخفى عليه شيء ، بل يعلم كل شيء ، وأنه تعالى يقدر على كل شيء ، ففي هذين المثالين اختلال في العقيدة ، وهو يمثل مذهب المعتزلة ، الذين يرون أن الله عز وجل يمكن أن يعلم بعض الأشياء دون بعض ، وأنه يمكن أن يقدر على بعض الأشياء دون بعض ، لذا وجب التنبيه إلى ذلك .

(٤) تحدث الشيخ محمد عبد الخالق عزيمة في كتابه دراسات لأسلوب القرآن الكريم (القسم الأول ج ١/ ١٧٢ - ١٨٧) عن وقوع الاستثناء المفرغ بعد الإيجاب ، وذكر أن النحاة لا يميزونه ، إلا أن ابن الحاجب أجازاه في الفضلات بشرط الإفادة ، نحو : قرأت إلا يوم كذا .

ثم قال الشيخ ١/ ١٧٣ : أحصيت آيات الاستثناء في القرآن الكريم ، وكان من ثمرة هذا الاستقراء أن وجدت =

﴿وَمَنْ يُؤْلِهِمْ يَوْمَئِذٍ ذُبُرُهُ إِلَّا الْمُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ﴾^(١) .

ويمكن أن يقوم في بعض المواضع على بعض معين من الجنس معلوم دخول المستثنى فيه دليل^(٢) ، كما إذا قيل لك : مالقيت صناع البلد ؟ فتقول : لقيت إلا فلانا ، لكن الأغلب عدم التفريغ في الموجب .

(ويجوز التفريغ في موجب مؤول (بالنفي)^(٣) ، كما في قوله تعالى : ﴿ فَأَبَى أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا كُفُورًا ﴾^(٤))^(٥) .

فإذا تقرر هذا قلنا : إن المستثنى منه لما حذف لقيام القرينة ، والمنسوب إليه كان هو المستثنى منه مع المستثنى وآلة الاستثناء ، وكان المستثنى (منه)^(٦) - كما تقدم^(٧) -

= آيات كثيرة جاء فيها الاستثناء المفرغ بعد الإيجاب ، وبعض هذه الآيات جاء الإثبات فيها مؤكدا ، مما يُغدّ تأويل هذا الإثبات بنفي ، مثل قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ ﴾ . ثم قال ١ / ١٧٥ : كان يجمل بآبن الحاجب الذي أجاز وقوع الاستثناء المفرغ بعد الإيجاب في الفضلات وشرط له الإفادة أن يحتكم إلى أسلوب القرآن الكريم .. فلا يمثل بهذا المثال الهزلي : قرأت إلا يوم كذا ، ومن أين جاءت الفائدة في هذا المثال ؟ وهل من المستطاع أن يقرأ الإنسان في جميع أيامه حتى وهو طفل رضيع ، أليس هذا من الكذب الذي منعوا وقوع المفرغ بعد الإيجاب بسببه .

وتخصيص العصام الأيام بأسبوع أو شهر أو سنة ليس عليه دليل في الكلام ، ولو اعتبرنا مثل هذا التخصيص مسوغا لحاز : ضربني إلا زيد ، وتريد بالضاربين جماعة معينة ، إخوانك ، أبنائك ، وهو ما منعه ابن الحاجب . ثم ذكر الشيخ عزيمة الآيات التي ورد فيها الاستثناء المفرغ في الإيجاب في القرآن ١ / ١٧٦ ، ١٧٧ . ثم ذكر إعراب المعربين والمفسرين للآيات المذكورة ، ورد على من يتمحل تأويل هذه الآيات جميعها بالنفي بما قاله أبو حيان في بحره المحيط ١ / ٢٨٧ في الرد على من أول قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ ﴾ بقوله : لم يفوا ، قال : فليس بشيء ؛ لأن كل موجب إذا أخذت في نفي نقيضه أوضده كان كذلك ، فليجز : قام القوم إلا زيد ، لأنه يؤول بقولك : لم يجلسوا إلا زيد ، ومع ذلك لم تعتبر العرب هذا التأويل فبنى عليه كلامها .

(١) الأنفال ١٦ وإعراب متحرفا هنا حال .

(٢) فاعل يقوم في قوله : ويمكن أن يقوم .. إلخ .

(٣) في ط : بالنفي .

(٤) الإسراء ٨٩ . وكفورا هنا مفعول به .

(٥) ساقط من ج و ص . من قوله : ويجوز التفريغ إلى هنا .

(٦) تكملة من ج و ص وط .

(٧) صفحة ٧٤٧ ، ٧٤٨ .

أولى بأن يُعَرَّب بما تقتضيه العامل ، لكونه جزءاً أول صار^(١) المستثنى متعيّناً لقبول ما اقتضاه العامل من الإعراب ، إذ لم يبق من أجزاء المنسوب إليه القابلة للإعراب غيره .

فعلى هذا سقط الاعتراض بأنه كيف يُسند الفعل المنفي في : ما قام إلا زيد إلى الفاعل المراد وقوع الفعل منه ؛ لأنه ليس تمام المسند إليه في الحقيقة في نحو : (ما قام)^(٢) إلا زيد ، كما لم يكن القوم تمام المسند إليه في : ما قام القوم إلا (زيداً)^(٣) ، بل كل واحد منهما جزء المسند إليه حقيقة ، وإن كان (كالمسند)^(٤) إليه لفظاً .

والاستثناء المفرغ يجيء في جميع معمولات الفعل ، وفي المبتدأ أو الخبر .
أما الفاعل والملحق به فنحو : ما ضَرَبَ إلا زيد ، وما ضَرِبَ إلا زيد ، وليس منطلقاً إلا زيد .

والمفاعيل نحو : ما ضربت إلا زيدا ، وما مررت إلا بزيد ، و ﴿ إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا ﴾^(٥) ، وما رأيته إلا يوم الجمعة ، وإلا قدامك ، وما ضربته إلا تأديباً .

وأما المفعول معه فلا يجيء بعد إلا ، لا يقال : لا تَمْشِ إلا وزيدا ، ولعل ذلك لأن ما بعد إلا كأنه منفصل - من حيث المعنى - عما قبله ، لمخالفته له نفياً وإثباتاً ، فإلا مؤذن - من حيث المعنى - بنوع من الانفصال ، وكذا الواو ، فاستُهجِنَ عملُ الفعل مع حرفين مؤذنين بالفصل ، ولهذا لم يقع من التوابع بعد إلا عطْفُ النسق ، فلا يقال : ما قام زيد إلا وعمره ، كما تقع الصفة .

وأما وقوع واو الحال بعدها نحو : ما جاءني زيد إلا وعلامة راكب ، فلعدم ظهور عمل الفعل - لفظاً - فيما بعد الواو ، بل هو مقدّر .

(١) جواب في قوله : إن المستثنى منه لما حذف .. إلخ .

(٢) في ت : قام ، ولعل الصواب ما أثبتته .

(٣) في ص : زيد .

(٤) في ت : المسند .

(٥) من قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا قُلْتُمْ مَا نَدْرِي مَا السَّاعَةُ إِنَّ نَظْنَ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُتَّقِينَ ﴾ الجاثية ٣٢ .

ويقع بعد إلا (من الملحقات بالمفعول)^(١) الحال ، نحو : ما جاء زيد إلا راكبا ، والتمييز
نحو : ما امتلأ الإناء إلا ماء .

ونحو قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ ﴾^(٢) الواو للحال ،
لأن صاحب الحال عام ، وقيل : الجملة صفة للنكرة ، وأتوا بالواو لحصول الفصل بين
الموصوف وصفته التي هي جملة بإلا ، فحصل للصفة انفصال من الموصوف بوجهين ،
بكونها جملة ، وبإلا ، فجاء بالواو رابطة^(٣) .

ونحو ذلك قولهم في خبر ليس وما : ليس أحد إلا وهو خير منك ، وما رجل إلا
وأنت خير منه ، وكذا في قولك : ما كان أحد إلا وأنت خير منه ، وكذلك المفعول
الثاني في باب علمت ، نحو : ما وجدت زيدا إلا وهو فاضل .

وربما جاء الواو في خبر كان بغير إلا (كقول علي رضي الله عنه)^(٤) : قد كنت وما
أهدد بالحرب^(٥) ، تشبيها بالحالية .

وأما التفريع في المبتدأ والخبر وفروعهما ، فنحو : ما زيد إلا قائم ، وما قائم إلا زيد ،
ولا غلام رجل إلا ظريف ، ولم يكن زيد إلا عالما ، وما ظننتك إلا بخيلا ، ولم أعلم
أن فيها إلا زيدا ، فزيذا اسم أن .

ولو قلت : لم أعلم أن إلا زيدا فيها ، وزيدا إلا راكبا لم يأتني لم يجوز - لما تقدم^(٦) -
أن إلا لا يتقدم في المفرغ على الحكم ، وفي غير المفرغ لا يتقدم على الحكم والمستثنى

(١) ساقط من ص .

(٢) الحجر ٤ .

(٣) ذكر ذلك أبو البقاء العكبري في التبيان ٧٧٧ فقال : قوله تعالى : ﴿ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ ﴾ الجملة نعت لقرية
كقولك : ما لقيت رجلا إلا عالما .

وقال عن الواو في التبيان ١٧٣ عند قوله تعالى : ﴿ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ . جملة في موضع
نصب ، فيجوز أن يكون صفة لشيء ، وساغ دخول الواو لما كانت صورة الجملة هنا كصورتها إذا كانت حالا ،
ويجوز أن تكون حالا من النكرة لأن المعنى يقتضيه .

(٤) في ت : كقوله عليه السلام ، وفي ص : كقوله رضي الله عنه .

(٥) من كلام (في معنى) طلحة بن عبيد الله انظر نهج البلاغة ١ / ٤١٢ .

(٦) صفحة ٧٣٠ .

منه معا ، فيجوز : كيف إلا زيدا إخوانك ؟ وأين إلا زيدا إخوانك ؟ لأن العامل - أي الحكم - أين وكيف ، والمستثنى منه إما الضمير فيهما وإما إخوانك .

وكذا تقول : من إلا زيدا إخوانك ، ومن مستثنى منه .

وتقول : هل عندك إلا زيدا أحد ، وما عندك إلا زيدا أحد .

ولا يجوز : ما إلا زيدا عندك أحد ، وهل إلا زيدا عندك أحد ؛ لتقدم الاستثناء عليهما^(١) .

وفي المفعول المطلق إذا كان للتأكيد ، ووقع بعد إلا إشكال ، كقوله تعالى : ﴿ إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا ﴾^(٢) وذلك أن المستثنى المفرغ يجب أن يُستثنى من متعدد ، مقدّر ، معرب بإعراب المستثنى ، مستغرق لذلك الجنس - كما تقدم^(٣) - حتى يدخل فيه المستثنى بيقين ، ثم يخرج بالاستثناء ، وليس مصدرُ ظنٍّ محتملا مع الظنِّ غيره ، حتى يخرج الظنُّ من بينه .

وحله أن يقال : إنه محتمل من حيث توهم المخاطب ، إذ ربما تقول : ضربت - مثلا - وقد فعلت غير الضرب مما يجري مجراه ، كالتهديد والشروع في مقدمات الضرب ، فنقول : ضربت ضربا ، لرفع ذلك التوهم ، كما أنك إذا قلت : جاءني زيد ، جاز أن يُتوهم أنه جاءك من يجري مجراه ، فقلت : جاءني زيدٌ زيدٌ ، لرفع (ذلك)^(٤) الوهم ، فلما كان قولك : ضربت محتملا للضرب وغيره - من حيث التوهم - صار المستثنى منه في : ماضيت إلا ضربا ، كالمعدد الشامل للضرب وغيره من حيث التوهم ، فكأنك قلت : ما فعلت شيئا إلا ضربا قال^(٥) :

(١) يعني على المستثنى منه والحكم (أي العامل) .

(٢) الجائية ٣٢ وتقدمت صفحة ٧٥٠ .

(٣) صفحة ٧٤٩ .

(٤) في ص وط : هذا .

(٥) قائله الأعشى ، وقد تقدمت ترجمته صفحة ١١٨ .

قال ابن يعيش : هذا الكلام محمول على التقديم والتأخير ، أي : إن نحن إلا نظن ظنا ، وما اغتره إلا الشيب اغترارا^(٢) .

وهو تكلف .

وأما الاستثناء في التوابع ، ففي البديل نحو : ما جاءني أحد إلا زيد ، لكنه غير مفرغ ، وكلامنا في المفرغ ، ولا (مانع)^(٣) من كون سائر أنواع البديل مفرغة ، نحو : ما سلب زيد إلا ثوبه - في بديل الاشتمال - وما ضرب زيد إلا رأسه - في بديل البعض - أي ما سلب زيد شيء منه إلا (ثوبه)^(٤) ، وما ضرب زيد عضو (منه)^(٥) إلا رأسه . و (أما)^(٦) عطف النسق فلم يجيء فيه - لما تقدم^(٧) - .

وكذا عطف البيان^(٨) والتأكيد ، وذلك لأن عطف البيان لو جاء لكان مستثنى من مقدّر متعدد هو أيضا عطف بيان ، وكونه متعددا مخالف لكونه عطف بيان ، لأنه إما علم أو مختص مثله ، وكذا التأكيد ؛ لأنه لم توضع ألفاظ عامة شاملة لألفاظ التأكيد

(١) صدره : أحل له الشيب أثقاله ، والبيت في ديوانه ٩٥ ، وفي شرح ابن يعيش ١٠٧/٧ ، وفي الضرائر لابن عصفور ٢١٢ ، وفي المغني ٣٨٩ ، وفي شرح شواهد ٧٠٤ ، وفي الخزانة ٤٧٤/٣ .

اللغة : أحل : أنزل ، أثقاله : أراد ما يثقله من متاع ونحوه .

الشاهد : أنشده الرضي على أن الاستثناء المفرغ إذا جاء في المفعول المطلق المؤكد لعامله ، فإن حله أن يكون بناء على توهم المخاطب ، فتأويل البيت ما فعل الشيب شيئا إلا اغترار صاحبه .

(٢) شرح ابن يعيش للمفصل ١٠٧/٧ ، ونسب هذا الرأي ابن هشام في المغني إلى أبي علي الفارسي ، فقال صفحة ٣٨٨ ، ٣٨٩ : وأجاب - يعني الفارسي - بأن لا قد توضع في غير موضعها . ثم ذكر الآية والبيت ثم قال : أي إن نحن إلا نظن ظنا ، وما اغتره اغترارا إلا الشيب ، وانظر : الخزانة ٣٧٤/٣ .

(٣) في ص وط : منع .

(٤) في ط : ثوبه منه .

(٥) في ط : له .

(٦) ساقطة من ص وط .

(٧) صفحة ٧٥٠ قال : لأن إلا مؤذن من حيث المعنى بنوع من الانفصال ، وكذا الواو ، فاستهجن عمل الفعل مع حرفين مؤذنين بالفصل .

(٨) هذا أيضا يؤذن باعتراف الرضي باستقلال عطف البيان عن البديل .

نحو : عينه ونفسه وكله وكلاهما ولغيرها ، حتى (تقدرها)^(١) وتخرج ألفاظ التأكيد منها .

والوصف نحو : (ما)^(٢) جاءني (أحد)^(٣) إلا ظريف ، ومالقيت أحداً إلا أنت خير منه .

وفيه^(٤) وفي خبر المبتدأ نحو : ما زيد إلا قائم ، وفي الحال نحو : ما جاءني (زيد)^(٥) إلا راكبا إشكال ؛ لأن المعنى يكون - إذن - ما جاءني أحد (متصف)^(٦) بصفة (إلا بصفة)^(٧) الظرافة ، وما زيد متصف إلا بصفة القيام ، وما جاءني زيدٌ على حال من الأحوال إلا على حال الركوب ، وهذا محال ؛ لأنه لا بد للمتصف بصفة الظرافة من الاتصاف بغيرها ، ولو لم يكن إلا التحيز ونحوه ، وكذا في الخبر والحال .
وذكر المصنف في حله وجهين :

أحدهما : أن القصد بالحصر المبالغة في إثبات الوصف المذكور حتى كأن مادونه في حكم العدم .

وثانيهما : أنه نفى (لِمَا يُمْكِن)^(٨) انتفاؤه من الوصف (المضاد)^(٩) للوصف المثبت ، لأنه معلوم أن جميع الصفات يستحيل انتفاؤها^(١٠) .

وقال المالكي في الصفة : إنها صفة (بدل)^(١١) محذوف ، أي ما جاءني أحد إلا رجلٌ ظريف^(١٢) .

(١) في ط : يقدرها .

(٢) ساقطة من ط .

(٣) في ص : من أحد .

(٤) يعني في الوصف .

(٥) ساقطة من ص .

(٦) في ج : متصفا .

(٧) ساقطتان من ص .

(٨) في ت : لما لم يمكن ، والصواب ما أثبتته .

(٩) في ص : المضاف .

(١٠) الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٣٧٧ ، ٣٧٨ .

(١١) في ج : تدل على .

(١٢) في التسهيل ١٠٥ : ولا يليها - يعني إلا المؤولة بغير - نعتٌ لما قبلها ، وما أوهم ذلك فحال أو صفة بدل محذوف ، خلافا لبعضهم .

ويمكن أن يقال مثله في الحال وخبر المبتدأ ، ولكن فيه نظر ؛ لأنه يلزمه أن يجوز
النصب على الاستثناء ، كما لو ظهر موصوفه ، فنقول : ما جاءني أحد إلا طويلا على
الاستثناء ، ولم يُسمع .

والفراء يجيز النصب على الاستثناء في المفرغ ، نظرا إلى المقدّر^(١) ، استدلالا
بقوله^(٢) :

٢٣٠- يطالبني (عمي)^(٣) ثمانين ناقة ومالي ياغفراء إلا ثمانيا^(٤)

ويجوز أن يريد إلا ثمانية جمال ، فرخم في غير النداء ضرورة^(٥) .

وما أجازة مردود ، لوجوب قيام المستثنى مقام المقدّر في الإعراب ، ولا سيما في
الفاعل ، إذ لا يجوز حذفه إلا مع قائم مقامه ، وهو يجيز ما قام إلا زيدا .
قوله : وهو في غير الموجب ليفيد .

يعني بغير الموجب (التمني)^(٦) والنهي ، والاستفهام ، والنفي الصريح أو المؤول -
كما ذكرنا - .

(١) نسب السيوطي هذا الرأي إلى الكسائي في الهمع ٢٢٣ / ١ وقال : ووافق الكسائي على إجازة النصب طائفة ،
واستدلوا بقوله :

لم يبق إلا الحمد والقصائد غيرك يا ابن الأكرمين والدا
وقال أبو حيان : وهو مبني على ما أجازته من حذف الفاعل .

(٢) قائله عروة بن حزام المترجم له صفحة ٦٦٠ من قصيدة على قافيته النون المكسورة .

(٣) في ت : عم .

(٤) البيت بهذه الرواية في شرح الرضي ، وفي الخزانة ٣ / ٣٧٥ ، وبرواية أخرى هي

يكلفني عمي ثمانين بكرة ومالي يا غفراء غير ثمان

في ديوان شعر عروة صفحة ١٩ ، وفي أمالي القالي من قصيدة طويلة عدتها ثلاثة وسبعون بيتا ٣ / ١٢٠ ، وأوردها
بهذه العدة البغدادي في الخزانة ٣ / ٣٧٦ - ٣٨١ .

الشاهد : أنشدته الرضي على أن الفراء يجيز النصب في الاستثناء المفرغ نظرا إلى المقدّر .

(٥) لا يظهر أن الشاعر قصد ذلك ، وذكر النياق في أول البيت دليل على إرادة النياق ، والرواية الأخرى للبيت
تدل على ذلك أيضا .

(٦) ساقطة من ج وط ، والعبارة في ص : يعني بغير الموجب النفي الصريح والمؤول - كما ذكرنا - والاستفهام
والنهي .

قوله : ليفيد .

قد تقدم أنك لو قلت : قام إلا زيد لكان المعنى قام جميعُ الناس إلا زيد^(١) ، وهو بعيد ، وقرينةُ (تخصيص)^(٢) جماعة من الناس من جملتهم زيدٌ منتفيةٌ - في الأغلب - فامتنع الاستثناء المفرغ (في الموجب) .

قوله : إلا أن يستقيم المعنى .

أي يستقيم^(٣) في الإيجاب معنى الاستثناء المفرغ الذي يفيد عموم المستثنى منه ، نحو : قرأت إلا يوم كذا ، إذ لا يبعد أن يقرأ في جميع الأيام إلا اليوم المعين ، وأغلبه أن يكون في الفضلات كالظرف والجار والمجرور والحال - كما تقدم^(٤) .
قوله : ومن ثم .

أي من جهة أن المفرغ إنما يجيء في غير الموجب امتنع مازال زيد إلا عالماً ، لأن مازال موجب ، إذ النفي إذا دخل على النفي أفاد الإيجاب الدائم - كما يجيء في الأفعال الناقصة^(٥) - فيكون المعنى : دام زيد على جميع الصفات ، إلا على صفة العلم ، وهو محال .

ولقائل أن يقول : أحمل الصفات المثبتة على ما يمكن أن يكون مثله (عليها)^(٦) مما لا يتناقض ، (واستثنى)^(٧) من جملتها العلم ، كما قيل (في)^(٨) : مازيد إلا عالم ، في الصفات المنفية ، أو أحمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم ، كأنك قلت : أمكن أن يجتمع فيه جميع الصفات إلا صفة العلم ، كما حملت هناك على المبالغة في إثبات الوصف .

(١) صفحة ٧٤٨ - ٧٤٩ .

(٢) في ط : تخصص .

(٣) ساقط من ص .

(٤) صفحة ٧٤٩ .

(٥) ط ٢ / ٢٩٥ .

(٦) ساقطة من ط .

(٧) في ج وص : وأستثنى .

(٨) ساقطة من ص وط .

قال المصنف : ووجه آخر ههنا في منع نحو : مازال زيد إلا عالما ، وذلك أن مازال لإثبات خبره ، وإلا للنفي بعد ذلك الإثبات فيكون خبره ماثبا منفيا^(١) .

ولقائل أن يقول : مازال لإثبات خبره إن لم يعرض مايقبله إلى النفي لا مطلقا ، كما أن ليس لنفي خبره إلا إذا عرض ما يقتضي إثباته نحو : ليس زيد إلا فاضلا .

أقوله : وإذا تعذر البدل على اللفظ أبدل على الموضع ، مثل ما جاءني من أحد إلا زيدا ، ولا أحد فيها إلا عمرو ، وما زيد شيئا إلا شيء ، لأن من لا تزداد بعد الإثبات ، وما ولا لا تقدّران عاملتين بعد الإثبات ، لأنهما عملتا للنفي ، وقد انتقض النفي بالإلا ، بخلاف ليس زيد شيئا إلا شيئا ، لأنها عملت للفعلية ، فلا أثر لنقض معنى النفي ، لبقاء الأمر العاملة هي لأجله ، ومن ثم جاز ليس زيدا إلا قائما ، وامتنع مازيد إلا قائما .

اعلم أنه يتعذر البدل على اللفظ في أربعة مواضع :

في المجرور بمن الاستغراقية ، والمجرور بالباء المزيّدة لتأكيد غير الموجب نحو : ما زيد أو ليس زيد أو هل زيد بشيء ، وفي اسم لا التبرئة إذا كان منصوبا أو مفتوحا نحو : لا رجل ولا غلام رجل ، وفي (الخبر)^(٢) المنصوب بما الحجازية .

وإنما تعذر الإبدال من لفظ المجرور بمن المذكورة ، لأنها وضعت لتفيد أن عدم الإيجاب شامل لجميع أفراد المجرور بها ، سواء باشرت المجرور كما في : (ما)^(٣) جاءني من رجل ، أو كان تابعا لمباشرها نحو : ما جاءني من رجل وامرأة ، و (إلا) الآتية بعد غير الموجب (ناقضة)^(٤) لعدم الإيجاب ، ومع بطلان عدم الإيجاب كيف يشمل أفراد ما بعدها .

(١) في شرحه لكافيته ٤٦ : ثم إنه لو سلّم أنه يجوز الاستثناء المفرغ في الواجب ، فإنه لا يستقيم ههنا ؛ لأن وضع مازال لإثبات ما انتصب بها ، ولأبعد الإثبات للنفي فيما بعدها ، وهو خبر مازال ، فيصير هذا المنصوب ماثبا لكونه خيرا لما زال ، منفيا لوقوعه بعد إلا بعد الإثبات ، فيصير منفيا ماثبا في حالة واحدة ، وهو محال .

(٢) ساقط من ص .

(٣) ساقطة من ص وط .

(٤) في ط : ناقصة ، ولعله خطأ طباعي .

وكذا تعذر الإبدال من لفظ المجرور بالباء المذكورة لأنها وضعت لتدل على تأكيد عدم إيجاب مضمون المجرور بها ، سواء كان مجرورا مباشرا لها نحو : ما زيد بقائم ، أي قيامه غير ثابت قطعاً ، أو تابعا للمباشر لها نحو : ما زيد بقائم و (لا)^(١) قاعد ، وإلا الآتية (بعدها)^(٢) مبطلّة لعدم الإيجاب ، ومع بطلانه كيف يبقى مؤكداً .

وكذا يتعذر الإبدال من اسم لا وخبر ما المذكورتين ؛ لأن عمل الحرفين إنما كان لأجل نفيهما - كما ذكرنا قبل^(٣) - وإلا يُبطل النفي الذي عملا له ، فكيف يعملان مع عدم سبب العمل .

ولا يجوز على مذهب الأخفش أيضا الإبدال من لفظ المجرور بمن المذكورة ، وإن كان مذهبه تجويز زيادة من في الموجب^(٤) ، نحو : قد كان من مطر^(٥) ، و ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾^(٦) لأن كلامنا في من الاستغراقية ، ولا يمكنه أن يرتكب جواز زيادتها في الموجب ، والتي يجوز زيادتها في الموجب ليست هذه .

وكذا الباء المزيّدة في نحو : ألقى بيده ، وكفى بالله ، وبحسبك غير هذه التي نحن فيها ، أي : التي لتأكيد غير الإيجاب .

وقد أجاز الكوفيون إعمال من والباء المذكورتين - أي المختصتين بغير الإيجاب - فيما بعد إلا إذا كان منكراً ، نحو : ما جاءني من أحدٍ إلا رجل فاضل ، وما زيد بشيء إلا شيء حقيق ، وأما إذا كان معرّفا فلا^(٧) .

(١) ساقطة من ص .

(٢) في ص : بعدما .

(٣) صفحة ٣٤٠ وما بعدها .

(٤) قال في معاني القرآن ٩٨ ، ٩٩ : وأما قوله : ﴿ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا ثَبَتُ الْأَرْضُ مِنْ بَقْلِهَا وَقِثَائِهَا ﴾ البقرة ٦١ . فدخلت فيه (من) كما تقول في الكلام : أهل البصرة يأكلون من البر والشعير ، وتقول : ذهبت فأصبت من الطعام ، تريد شيئا ، ولم تذكر الشيء .. وإن شئت جعلته على قولك : ما رأيت من أحد ، تريد ما رأيت أحدا .

فإن قلت : إنما يكون هذا في النفي والاستفهام ، فقد جاء في غير ذلك ، قال : ﴿ وَنُكْفِرْ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ ﴾ البقرة ٢٧١ . فهذا ليس باستفهام ولا نفي .. وتقول العرب : قد كان من حديث ، فخل عني حتى أذهب .

(٥) في المسائل المشككة (البغداديات) ٢٤٢ : وحكى أبو الحسن أنهم يقولون : قد كان من مطر وكان من حديث ، يريدون كان مطر وكان حديث ، ولم يجز سيبويه هذا (الكتاب ١ / ١٧) .

(٦) نوح : ٣ .

(٧) نسب : ذلك إليهم أيضا ابن عيش في شرحه للمفصل ٩١ / ٢ .

ولعلمهم نظروا إلى أن عدم الإيجاب - وإن زال بإلا - إلا أن من الاستغراقية لما لزممت المنكر وضعاً ، والباء المذكورة أصلها أن تدخل على النكرة ؛ لأن موضعها الخبر ، وأصله التنكير جاز أن تعملا في المنكر ، لمشابهته ما ينبغي أن تدخل (عليه)^(١) وإن كان في حيز الإيجاب ، وسهل ذلك عدم مباشرة الحرنين للمجرورين .

والأولى المنع من ذلك ؛ لأن العلة المذكورة قبل^(٢) في امتناع جرهما لما بعد إلا تعم المعرف والمنكر ، وما ذكره كان يمكن أن يعتذر به لو ثبت في النقل جر المنكر بعد إلا بهما .

وقال أبو علي ، إنما لم يجوز البدل في : ما جاءني من أحد إلا زيد ، ونصبه في : لا رجل إلا زيد ؛ لا متناع دخول من الاستغراقية على المعرفة ، وعمل لا التبرئة فيها^(٣) . ولا يطرد هذا التعليل في نحو : ما جاءني من أحد إلا رجل صالح^(٤) ، ولا يجوز جرّه اتفاقاً (من البصريين)^(٥) ولا في نحو : لا رجل في الدار إلا رجل فاضل ، فإنه لا يجوز إبداله على اللفظ إجماعاً .

ولنا أن نقول : إنما لم يجوز الإبدال على لفظ اسم لا وخبر ما المذكورتين ؛ لأن إعمالهما فيما بعد إلا يقتضي بقاء نفيهما (بعدها)^(٦) ، (إذ لا يعملان إلا للنفي ، ومجيء إلا يقتضي زوال نفيهما بعدها)^(٧) فيلزم التناقض .

فإن قيل : يلزم مثله في ليس ، ويجوز اتفاقاً : ليس زيد شيئاً إلا شيئاً لا يُعبأ به ؛ لأن معنى ليس وما (سواءً)^(٨) إجماعاً منهم .

(١) في ت وجد : به ، وفي ط : فيه ، والتصحيح من ص .

(٢) صفحة ٧٥٧ ، ٧٥٨ .

(٣) الإيضاح بشرح عبد القاهر (المقتصد ٢ / ٧٠٤) .

(٤) وذلك لجواز دخول من الاستغراقية على النكرة الموصوفة .

(٥) فيما عدا ط : منهم ، ولعل الصواب ما أثبتته ؛ لأنه نقل قبل قليل رأي الكوفيين في إجازة جرهما بعد إلا في نحو : ما جاءني من أحد إلا رجل فاضل .

(٦) في ط : بعدهما ، والصحيح ما أثبتته ؛ لأن الضمير عائد إلى إلا لا إلى لا وما .

(٧) ساقط من ص ، وبعدها في ط : بعدهما ، والصواب ما أثبتته .

(٨) في ط : سوى . والصواب ما أثبتته .

قلت : سلمنا تساوي معنييهما ، ولا يلزم التناقض ؛ لأن إعمال ليس فيما بعد إلا (لا)^(١) يقتضي بقاء نفيها بعدها ، إذ عملها ليس للنفي ، بل لكونها فعلاً ، وفعليتها لا تزول بإلا كما يزول نفيها .

فإن قيل : فقد أثبت لها معنيين أحدهما يزول بإلا وهو النفي ، والآخر لا يزول به وهو الفعلية ، و « ما » مثلها في المعنى اتفاقاً ، فيلزم أن يكون في ما أيضاً معنى الفعلية . قلت : كان معنى ليس في الأصل ما كان ، وإنما حكمنا بذلك للحوق علامات الأفعال إياها ، نحو : ليست ولست ، ثم (سُبِلَتْ)^(٢) الدلالة على الزمن الماضي ، فبقيت مفيدة لنفي كون مضمون خبرها مطلقاً ، أو في الحال - كما يجيء^(٣) - ومعنى نفي كون مضمون الخبر - وهو معنى ليس - ونفي مضمون الخبر - وهو معنى ما - شيء واحد في الحقيقة والمغزى ، وإن كان في نفي الكون معنى الفعلية ، وليس في إيجاد معنى النفي في (لفظ)^(٤) آخر ذلك ، وهو معنى ما ، فمن ثم قيل إنهما بمعنى واحد في الحقيقة ، ورب شيئين معناهما الوضعي (مختلف)^(٥) ومؤداهما شيء واحد .

فإذا ثبت هذا قلنا : إن إلا نقضت معنى النفي في ليس ، وبقي معنى الكون وهو الناصب للخبر - دون النفي - بحال ، كما في ما كان زيد إلا منطلقاً . وأما أن ليس - أيضاً - تفيد إيجاد معنى نفي الكون في لفظ آخر ، وهو الجملة بعدها فينبغي أن يكون حرفاً ، ولا يكون فيها معنى الفعلية !

فالجواب : أن ذلك فيها عارض ، وكان أصلها أن تكون بمعنى ما ثبت ، وما حصل ، فتفيد معنى في نفسها كسائر الأفعال التامة ، فإفادتها للكون المنفي في غيرها ، وإفادة لفظ كان الكون المثبت في غيرها عارضة ، كتجرد عسى وبئس عن الزمان - كما سبق في أول الكتاب .

(١) تكملة من جوص وط ، وهي لازمة .

(٢) في ط : سلب .

(٣) ط ٢ / ٢٩٣ .

(٤) في ط : لفظاً ، وهو خطأ .

(٥) في ت وص : مختلفان .

فإن قلت: فإذا لم يجوز الجرُّ ولا النصب فيما بعد إلا في نحو: ما زيد بشيء إلا (شيء) ^(١) لا يعبأ به، ولم يجوز النصب في: ما زيد شيئاً إلا شيء لا يعبأ به، فما وجه الرفع؟

قلت: المبتدأ والخبر يترافعان - كما مر في حد الإعراب ^(٢) - إلا أن النواسخ إذا دخلت على المبتدأ (والخبر) ^(٣) غلبتهما، لكن يبقى عملهما تقديراً إذا كان العامل حرفاً لضعفه، فمن ثم إذا كان العامل حرفاً لا يغير معنى جاز اعتبار ذلك المقدّر بلا ضرورة نحو: إن زيدا قائم وعمرو، وإن غير المعنى فلا يعتبر ذلك المقدّر إلا إذا اضطر إليه، كما فيما نحن فيه، فإنه لم يبق طريق إلا اعتبار ذلك المقدّر.

وسهل ذلك ضعف (ما) ^(٤) الحجازية في العمل لعدم لزومها أحد القبيلين ^(٥) كسائر العوامل، ولذا لم يُعملها بنو تميم ^(٦) - وهو القياس - ولضعفها في العمل تُلغى بتقدّم الخبر، وبتوسط إن بينها وبين المعمول، لكن إذا وُجد مندوحة لم تُحمّل على هذا الإعراب المحلي، فلا يقال: ما زيد رجلاً ظريفاً، ولا: ما هو رجلاً وامراً - بالرفع - (لأن الحمل على الإعراب المحلي القوي إذا وُجد إعراب ظاهر مرجوح) ^(٧) غير كثير، كما في: أعجبني ضرب زيد وعمرا، حتى قال بعضهم: لا يجوز. فكيف بالمحلي الضعيف ^(٨) (فأما إذا) ^(٩) اضطر إلى الحمل عليه كما في نحو: ما زيد بشيء أو شيئاً إلا شيء، وفي نحو: ما زيد بقائم، أو قائماً بل قاعداً أو: ولكن قاعداً - كما في خبر ما - فالواجب الحمل عليه إجابة لداعي الضرورة.

(١) في ط: بشيء.

(٢) صفحة ٥٧.

(٣) تكملة من ج و ص و ط.

(٤) في ط: ماء.

(٥) يعني الاسم والفعل.

(٦) في الكتاب ٢٨ / ١: وأما بنو تميم فيجرونها - يعني ما - مجرى أمّا وهل أي لا يعملونها في شيء وهو القياس.

(٧) خبر أن في قوله: لأن الحمل.

(٨) تكملة من ط.

(٩) في ب و ج و ص: فإذا.

هذا ، وفي رفع ما بعد إلا في نحو لا أحد فيها إلا زيد وجهان : .
الإبدال من محل لا أحد ، والإبدال من الضمير المستكين في قولك : فيها ، كما قلنا
في نحو : ما رأيت أحداً يقول ذلك إلا زيد^(١) - بالرفع .
ولا يمتنع النصب على الاستثناء ، لكنه ههنا أقل من النصب في نحو : ما جاءني أحد
إلا زيدا ، لأن النصب على الاستثناء مطلقاً أقل من البذل - على ما تقدم^(٢) - وهو -
مع قلته^(٣) - ملتبس بما لا يجوز من البذل (من اللفظ في نحو : لا رجل فيها إلا زيد)^(٤)
ولا يلتبس بالبذل (غير الجائز)^(٥) في : ما جاءني أحدن إلا زيدا ، وأما في : ما رأيت
أحداً إلا زيدا ، فإنه يلتبس ببذل جائز .
فعلى هذا لا يكاد يجيء النصب في نحو : لا أحد فيها إلا زيدا ، (إلا)^(٦) في القليل
قال الشاعر^(٧) :

٢٣١- مَهَامِهَا وَخُرُوقًا لَا أُنِيسَ بِهَا إِلَّا الضُّوَابِجَ وَالْأَصْدَاءَ وَالْبُومًا^(٨)

(١) صفحة ٧٣٨ وما بعدها .

(٢) صفحة ٧٣٧ وما بعدها .

(٣) في ت : زيادة هي : في نحو : لا رجل فيها إلا زيد .

(٤) في ت : من لفظ رجل .

(٥) ساقطتان من ص .

(٦) في ت : إلى .

(٧) قائله الأسود بن يعفر ، وقد تقدمت ترجمته صفحة ٢٨٠ .

(٨) البيت في أمالي المرتضي ٢ / ٥٢ ، وفي شرح المفضليات للبريزي ١٣٩٦ ، وفي الخزانة ٣ / ٣٨٢ .

اللغة : مهامها : جمع مهمه وهو القفر ، والكلمة بدل من أرضاً في قوله قبله :

وَسَمَحَةِ الْمَشْيِ شِمَالٍ قَطَعْتُ بِهَا أَرْضًا يَحَارِبُهَا الْهَادُونَ دَبُومًا

خُرُوقًا : جمع خَرَقَ ، والمراد التَّسَعُّعُ مِنَ الْأَرْضِ ، الضُّوَابِجُ : جمع ضابح ، وهو الثعلب ، الْأَصْدَاءُ : جمع صدى ،
وأراد به هنا ذكر البوم .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن النصب في المستثنى فيه قليل كقوله : لا أحد فيها إلا زيدا ، واعترض عليه
البغدادي في الخزانة ٣ / ٣٨٢ بأن الاستثناء فيه من المنقطع بخلاف المثال ، وأشار إلى أن المُرْتَضَى نقل عن الفراء
أنه استشهد به لذلك . وذكر البريزي في شرحه المفضليات ١٣٩٦ أنه استثناء خارج (أي منقطع) .

وقال^(١) :

٢٣٢ -

ولا أمر للمعصي إلا مضيئاً^(٢)

وقال الخليل : مضيئاً حال ، وجاز تنكير ذي الحال لكونه عاما ، كأنه قال : للمعصي (أمر)^(٣) مضيئاً^(٤) .

وأما نحو قولك : لا إله إلا الله ، ولا فتى إلا علي ، ولا سيف إلا ذو الفقار^(٥) ، فالنصب على الاستثناء فيه أضعف منه في نحو لا أحد فيها إلا زيدا ؛ (لأن العامل فيه)^(٦) وهو خبر لا محذوف ، إما قبل الاستثناء وإما بعده ، وفي نحو لا أحد فيها إلا زيدا ظاهر ، وهو خبر لا .

ومما يقرب مما مر من جهة الحمل على المعنى قولهم - وإن كان ضعيفا خبيثا على ما قال سيبويه^(٧) - : إن أحدا لا يقول ذلك إلا زيد ، فتبدل زيدا من الضمير في يقول فترفعه ، أو من أحد فتنصبه .

-
- (١) قاله الكلجة العُربي وتقدمت ترجمته صفحة ٢٧٤ .
(٢) صدره : أمرهم أمري بمنعرج اللوى والبيت في الكتاب ١/ ٣٧٢ ، وفي نوادر أبي زيد ١٥٣ ، وفي المفضليات بشرح التبريزي ٥٩ ، وفي الخزانة ٣/ ٣٨٥ .
اللغة : اللوى : لوى الرمل ، أي مُنْقَطَعُهُ حيث ينقطع ويقضي إلى الجَدِّ ، ومنعرجه : حيث انثنى منه وانعطف .
الشاهد : استشهد به الرضي على أن نصب المستثنى في مثله قليل ، كقولهم لا أحد فيها إلا زيدا . وفي شرح المفضليات للتبريزي ٥٩ ، ٦٠ ، ذُكِرَ لنصبه عدة أوجه : منها النصب على الحال ، وعلى الاستثناء المنقطع ، وعلى الصفة كأنه قال : لا أمر للمعصي غير مضيئ ، ونقل عن الفراء أنه قال : هو خَلَفَ من المصدر ، أراد ألا أمرا مضيئا .
(٣) في النسخ التي بين يدي : أمر ، وفي الخزانة ١/ ٣٩١ : أمره ، ونقل عن الرضي كلاما ليس في النسخ المعتبر بها قال : وهذا يسقط قول الأعلام حيث قال : الشاهد فيه نصب مضيئ على الحال من الأمر ، وهو حال من نكرة ، وفيه ضعف ؛ لأن أصل الحال أن تكون للمعرفة . اهـ .
(٤) الكتاب ١/ ٣٧٢ .

(٥) قال عنه في الغماز ١٥٣ : جاء في أثر واه ، واشتهر عند الروافض ، وقال عنه المحقق في هامش رقم ٣٤١ : تخريج : أخرجه ابن الجوزي ١/ ٣٨١ ، ٣٨٢ ، بطريق عيسى بن مهران . درجته : حديث موضوع . قال السخاوي : هو في أثر واه عند الحسن بن عرفة . وقال ابن الجوزي عن ابن عدي : في عيسى حدثت بأحاديث موضوعة ، وهو محترق في الرفض ، انظر ترجمته في الميزان ٣- ٣٢٤ ، وذ الفقار اسم سيف النبي ﷺ وهو أشهر أسيافه .. وكان لمنبه بن وهب ، وقيل لنيبه أو منبه بن الحجاج .. بل قيل إن الحجاج بن علاط أهدها لرسول الله ﷺ ، ثم كان عند الخلفاء العباسيين (وانظر تخريج أحاديث شرح الرضي على الكافية للبغدادى ق ٥) .

(٦) في ج و ص : لأن العامل فيه عند البصريين أو جزء العامل عند سيبويه كما ذكرنا .

(٧) الكتاب ١/ ٣٦٣ ، ومعظم مسائل هذا الفصل منقول من الكتاب نصا .

وإنما ضعف ؛ لأن لفظ أحد لا يُستعمل في الموجب ، وإنما نفيت بعد أن أوجبت .
وإنما اغتُقر ذلك - مع ضعفه - حملا على المعنى ، لأن المعنى : لا يقول ذلك أحدٌ
إلا زيدا ، كما جاز أن تقول : علمت زيدٌ أبو مَنْ هو - برفع زيد - لما كان المعنى :
علمت أبو مَنْ زيد - على ما يجيء في أفعال القلوب^(١) - فلما أجزته مُجرى الواقع في
(حيز النفي)^(٢) جاز أن يكون إلا زيدا بدلا من لفظ (أحدا) . كما جاز أن يكون
نصبًا على الاستثناء .

وإنما جاز ذلك لاختصاص « أَحَدٌ » بغير الموجب ، فكأنه واقع (في)^(٣) حيز غير
الموجب .

فلا يجوز أن تقول - قياسا عليه - أما القوم فما رأيتم إلا زيدٌ - بالرفع بدلا من
القوم - وإن كان القوم في المعنى في حيز النفي أيضا ، إذ المعنى ما رأيتم القوم إلا زيدا .
ولا بأس بأن نذكر بعض ما أهمله المصنف من أحكام الاستثناء ، وهي أنواع^(٤) :
أحدها : أن ما بعد إلا لا يعمل فيما قبلها مطلقا ، لمثل ما قلنا في فاء السببية وواو
العطف وأخواتها في المنصوب على شريطة التفسير^(٥) .

ولا يعمل ما قبلها فيما بعد المستثنى بها إلا أن يكون مستثنى منه أو تابعا للمستثنى -
على ما مر في باب الفاعل^(٦) .

وثانيها : أنه لا يُستثنى بأداة واحدة شيئان بلا عطف ، خلافا لقوم^(٧) ، فلا يقال :
ما ضرب أحدٌ أحدا إلا زيدٌ عمرا - على أن كلا الاسمين مستثنى بإلا المذكورة - بل

(١) ط ٢ / ٢٨١ .

(٢) في ج : خبر النفي ، وفي ص و ط : حيز النفي .

(٣) في ط : لي .

(٤) كان يجمل بالرضي أن يؤخر ذكر ما أهمله المصنف حتى ينتهي ابن الحاجب من باب الاستثناء .

(٥) قال الرضي صفحة ٥٢٨ معللا عدم عمل ما قبل الفاء السببية وواو العطف وأخواتها : إنها دلائل على أن ما
بعدها من ذيول ما قبلها ومن تمته .. إلخ .

(٦) صفحة ٢١٢ ، ٢١٣ .

(٧) انظر التسهيل ١٠٣ ، والجمع ١ / ٢٢٦ فقد نسباه أيضا إلى قوم ، ثم قال السيوطي : وقيل : لم يقل أحدٌ بجوازه ،
وإنما الخلاف في صحة التركيب ، فقوم قالوا بفساده وأنه لحن ، وقوم قالوا : إنه صحيح لا على الاستثناء ، بل على
أن الأول بدلٌ والثاني منصوبٌ بفعل مضمر .. إلخ .

يقال ذلك على أن الاسم الثاني معمول (لمضمر) ^(١) أي ضَرَبَ عمرا - وقد ذكرنا ما فيه في باب الفاعل ^(٢) .

وثالثها : أنه لا يمتنع استثناء النصف - خلافا لبعض البصرية ^(٣) - يقال : له علي عشرة إلا خمسة ، وكذا لا يمتنع استثناء الأكثر ، نحو : له علي عشرة إلا سبعة أو ثمانية ، وفاقا للكوفيين ^(٤) .

ولعل المانعين في صورتين توهموا أن المتكلم متجاوز في ذكر المستثنى منه ، إذ يذكر لفظ الكل ويريد به البعض ، ثم يعود إلى التحقيق فيُخرج ما يتوهم المخاطب دخوله في لفظ ذلك الكل ، كما يسمى التسعة مثلاً عشرة ، ثم يرجع إلى التحقيق فيُخرج الواحد ، إزالةً لوهم السامع ، ولا (يجوز أن) ^(٥) يطلق : اسم الكل إلا على ما يقرب من الكلية والتام ، بأن يكون الناقص منه أقل من النصف ، وبعيد أن يُطلق اسم الكل على نصفه ، وأبعد منه أن يطلق على أقل من نصفه .

وهذا الذي توهموه مثل القول الأول المذكور في تحقيق معنى الاستثناء ، وقد أبطلناه ، فليرجع إليه ^(٥) .

ثم نقول : الغرض من ذكر المستثنى منه والمستثنى بيان حكمين بأخصر لفظ ، كقولك : جاءني القوم إلا زيدا ، لو قلت : جاءني غير زيد لم يكن نصاً على أنه لم يجئك زيد ، ولو قلت : لم يجئني زيد لم يدل على أنه جاءك غيره ، و (قد) ^(٦) أفدت بجاءني القوم إلا زيدا الفائدتين ، وكذا في لم يجئني القوم إلا زيدا على العكس .

وكذا تقول في العدد ، لو قال : شخص لي عليك عشرة ، فقلت : لك علي عشرة إلا درهين كان نصاً في أنه ليس عليك (زائد) ^(٧) على الثمانية ، ولو قلت مكانه : لك علي ثمانية لم يكن نصاً فيه .

(١) في ت : الضمير ، والصواب ما أثبتته .

(٢) صفحة ٢١١ .

(٣) التسهيل ١٠٣ .

(٤) ساقطتان من ص .

(٥) صفحة ٧١٨ وما بعدها ، وهو قول بعضهم : إن المستثنى غير داخل في المستثنى منه .

(٦) تكملة من ج .

(٧) في ت : زائدا ، والصواب ما أثبتته .

فإذا كان في الاستثناء هذا الغرض ، وهو (متصورٌ)^(١) في استثناء النصف والأكثر فلا منع منهما .

ونقول - مع هذا كله - : إنك لو قلت ابتداءً بلا داعٍ إلى تعيين العشرة - لك علي عشرة إلا خمسة أو إلا ستة لا ستهجن بلا ريب ، أما لو كان جواب من قال : لي عليك عشرة ، أو حصل هناك داعٍ آخر إلى تخصيص العشرة لم يستهجن ، وإن بقي واحدٌ نحو قولك : (لك)^(٢) علي عشرة إلا تسعة .

(ورابعها)^(٣) : أنه إذا اجتمع شيان فصاعدًا يصلحان لأن يستثنى منهما فإما أن يتغيرا معنى أولًا ، فإن تغيرا وأمكن اشتراكهما في ذلك الاستثناء بلا بُعدٍ اشتركا فيه نحو : ما برَّ أبٌ وابنٌ إلا زيدًا ، أي : زيد أبٌ بارٌّ وابنٌ بارٌّ .

فإن لم يكن الاشتراك - نحو : ما فضلُ ابنٌ (أباه)^(٤) إلا زيدًا ، أو كان بعيدا نحو : ما ضرب أحدٌ أحدًا إلا زيدًا ، فإن الأغلب مغايرةُ الفاعل للمفعول - نظرنا^(٥) ، فإن تعين دخولُ المستثنى في أحدهما دون الآخر فهو استثناءٌ منه - وليه أولًا - نحو : ما فدى وصيٌ نبيًا إلا عليًا^(٦) .

وإن احتُمِل دخولُه في كل واحد منهما ، فإن تأخر عنهما المستثنى فهو من الأخير نحو : ما فضلُ ابنٌ أبًا إلا زيدًا ، وكذا ما فضلُ أبًا ابنٌ إلا زيدًا ، لأن اختصاصه بالأقرب أولى ، لما تعذر رجوعه إليهما معا .

وإن تقدّمهما (معا)^(٧) فإن كان أحدهما مرفوعًا لفظًا أو معنى فالاستثناء منه ، لأن مرتبته بعد الفعل ، فكأن الاستثناءَ وليه بعده ، وذلك نحو : ما فضلُ إلا زيدًا أبًا ابنٌ ، أو من ابنٍ .

(١) في ص : مقصود .

(٢) ساقطة من ط .

(٣) في ط : ورابعا .

(٤) في ت : أبًا ، والصواب ما أثبتته ، حتى لا يمكن الاشتراك ، والكلمة ساقطة من ص .

(٥) جواب إن في قوله : فإن لم يمكن الاشتراك .

(٦) يشير بهذا المثال إلى ما قام به علي بن أبي طالب رضي الله عنه حين نام في فراش النبي ﷺ حتى يوهم قريشا أن الرسول مازال نائمًا ، ويقوم فيما بعد بإعادة الودائع إلى أربابها .

(٧) تكلمة من ط .

وإن لم يكن أحدهما مرفوعاً فالأول أولى به لقربه ، نحو : ما فضلتُ إلا زيداً أحدًا
على أحدٍ ، ويقدر للأخير عامل - على ما تقدم في باب الفاعل^(١) .

وإن توسطهما فالمتقدم أحق به ، لأن أصل المستثنى تأخره عن المستثنى منه وذلك
نحو : (ما فضل)^(٢) أبا إلا زيداً ابنٌ ، ويقدر أيضا للأخير عامل .

وإن لم يتغيرا معنًى اشتراكاً فيه - وإن اختلف العاملان فيهما - نحو : ماضرب أحد
وما قتل إلا خالداً ، لأن فاعل قتل ضميرُ أحد ، ومثله قوله تعالى : ﴿ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ
جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا ﴾^(٣) كما يجيء^(٤) .

وخامسها : أنك إذا كررتُ إلا فإما أن تكررها للتأكيد أولاً ، فإن كررتها للتأكيد
فإما أن يكون ما بعدها عطف النسق - ولا بد من حرف العطف قبل إلا نحو : ما جاءني
إلا زيدٌ وإلا عمرو .

وإما أن يكون بدلاً ، وهو إما بدل الكل نحو : ما جاءني إلا زيدٌ إلا أخوك - إذا
كان الأخ زيداً - أو بدل البعض نحو : ما ضربت إلا زيداً إلا رأسه ، أو بدل اشتمال
نحو : ما أعجبني إلا زيدٌ إلا علمه ، أو بدل الغلط نحو : ما جاءني إلا زيدٌ إلا عمرو .
وإما أن يكون عطف بيان^(٥) نحو : ما أتاني إلا أخوك إلا زيدٌ - إذا كان زيدٌ هو
الأخ .

وإن كررتها لغير التأكيد فإما أن يُمكن استثناء كل تال من متلوّه ، أولاً .
فإن أمكن فإما أن يكون في العدد أو في غيره .

(١) صفحة ٢١٠ .

(٢) في ط : أفضّل ، ولعل الصواب ما أثبتته .

(٣) من قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ
شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [النور ، ٤ ، ٥] .
وقد ذكرت الآية التي تليها حتى يتبين الاستثناء .

(٤) صفحة ٧٧٣ .

(٥) هذا من المواضع التي أقر فيها الرضي بأن عطف البيان غير البدل ، إذ لو كان هو هو لا كفي بأمثلة البدل .

فالذي في غير العدد نحو : جاءني المكيون إلا قريشا إلا هاشما إلا عقيلا - في الموجب - فلا يجوز في كل وتر إلا النصب على الاستثناء لأنه عن موجب ، والقياس أن يجوز في كل شفع الإبدال والنصب على الاستثناء ، لأنه عن غير موجب ، والمستثنى منه مذكور .

ونعني بالوتر، الأول والثالث والخامس والسابع والتاسع والحادي عشر، وعلى هذا . وبالشفع ، الثاني والرابع والسادس ونحوها .

فكل وتر منفى خارج ، وكل شفع مثبت داخل فيكون في مسألتنا قد جاءك من المكيين غير قريش (مع جميع بني هاشم إلا عقيلا)^(١) .

وتقول في غير الموجب : ما جاءني المكيون إلا قريش إلا هاشما إلا عقيلا . (فالقياس)^(٢) أن يجوز لك في كل وتر النصب على الاستثناء ، والبديل ، لأنه عن غير موجب ، والمستثنى منه مذكور ، ولا يجوز في الشفع إلا النصب على الاستثناء ، لأنه عن موجب .

فكل وتر مثبت داخل ، وكل شفع منفى خارج ، فيكون في مسألتنا : قد جاءك من المكيين مع عقيل جميع قريش إلا هاشما .

والذي في العدد نحو : له علي عشرة إلا تسعة إلا ثمانية إلا سبعة إلا ستة إلا خمسة إلا أربعة إلا ثلاثة إلا اثنين إلا واحدا - في الموجب .

فكل وتر منفى خارج ، وكل شفع موجب داخل - كما كان في موجب غير العدد . فيلزمك بالإقرار خمسة ، لأنا (إذا)^(٣) أخرجنا التسعة من العشرة بقي واحد أدخلنا معه ثمانية صارت تسعة ، أخرجنا منها سبعة بقي اثنين ، أدخلنا معهما ستة صارت ثمانية ، أخرجنا منها خمسة بقيت ثلاثة ، أدخلنا أربعة صارت سبعة ، أخرجنا منها ثلاثة بقي أربعة ، أدخلنا معها اثنين صارت ستة ، أخرجنا منها واحدا بقي خمسة .

(١) في ص : مع جميع قريش - بني هاشم إلا عقيلا .

(٢) ساقطة من ط .

(٣) تكلمة من ط .

والإعراب في الشفع والوتر كما مضى في (موجب)^(١) غير العدد^(٢) .
وتقول في غير الموجب من العدد : ماله عليّ عشرةٌ إلا تسعةٌ إلا ثمانية إلى آخرها .
فالقياص أن يكون كلُّ وتر داخلا ، وكل شفع خارجا .

فتكون التسعة مثبتةٌ داخله ، نسقط منها ثمانية يبقى واحدٌ ، يُضمُّ إليه سبعة تصير
ثمانية ، تُسقطُ منها ستة يبقى اثنان ، نضم إليها خمسة تصير سبعة ، نسقط منها أربعة يبقى
ثلاثة ، نضم إليها ثلاثة تصير ستة ، نسقط منها اثنين يبقى أربعة ، نضم إليها واحدا تصير
خمسة ، فيلزمه خمسة .

والإعراب في الشفع والوتر كما في غير العدد الذي هو غير موجب .
هذا هو القياص ، إلا أن الفقهاء قالوا : إذا قلت ماله عليّ عشرةٌ إلا تسعةٌ -
بالنصب - لم تكن مقرا بشيء ، لأن المعنى : ماله عليّ عشرةٌ مستثنى منها تسعة ، أي
ماله عليّ واحدٌ .

وإذا قلت : إلا تسعةٌ بالرفع - على البدل - يلزمك تسعة ، لأن المعنى ماله عليّ إلا
تسعة^(٣) .

وفي الفرق نظر ، لأن البدل والنصب على الاستثناء كلاهما استثناء ، ولا فرق
بينهما - اتفاقا - في نحو : ما جاءني القوم إلا زيدٌ أو زيدا .
(وإن بنوا)^(٤) ذلك على مذهب أبي حنيفة^(٥) (رحمه الله)^(٦) - على وَهْنه -

(١) تكملة من ص وط .

(٢) يعني : لا يجوز في كل وتر إلا النصب على الاستثناء ، والقياص أن يجوز في كل شفع الإبدال والنصب ، انظر
صفحة ٧٦٨ .

(٣) انظر حاشية إبراهيم الباجوري على شرح ابن قاسم القزّي ج ٢ صفحة ٩ .

(٤) في ت : وإن كان بنوا .

(٥) النعمان بن ثابت التيمي بالولاء ، الكوفي ، أبو حنيفة ، إمام الحنفية الفقيه المجتهد المحقق ، أحد الأئمة الأربعة
عند أهل السنة ، ولد ونشأ بالكوفة ، كان قويّ الحجة من أحسن الناس منطقا ، كريما جوادا حسن المنطق والصورة
جهوري الصوت ، توفي ببغداد سنة ١٥٠ هـ (الأعلام ٩ / ٤) .

(٦) تكملة من ط .

وهو : أن الاستثناء من المنفي (لا يكون)^(١) تمسكا بنحو : « لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب »^(٢) ، وأنه لا يلزم أن تثبت مع الفاتحة صلاة ، لجواز اختلال سائر شروطها كان^(٣) عليهم أن لا يفرقوا بين البديل والنصب على الاستثناء ، إذ كلاهما استثناء ، وعلى الجملة فلا أدري صحة ما قالوا .

وإن لم يكن استثناء تال من متلوه ، فإن كان في العدد نحو قولك : له علي عشرة إلا ثلاثة إلا أربعة ، فذهب الفراء ههنا - أيضا - أن الوتر - أي الثلاثة - منفي خارج ، والشفع أي الأربعة موجب داخِل^(٤) .

فيكون معنى عشرة إلا ثلاثة : سبعة : بإخراج ثلاثة من عشرة ، وقولك بعد ذلك إلا أربعة تدخل الأربعة على السبعة (فتكون)^(٥) أحد عشر .

وفيه نظر ، لأن الاستثناء بعد المنفي إنما يكون موجبا إذا كان من ذلك المنفي ، وقولك : إلا أربعة لا يمكن أن يكون من الثلاثة ، فهو إما من العشرة - كما أن إلا ثلاثة منها - أو من السبعة الباقية بعد الاستثناء الأول (وكلاهما مثبتان)^(٦) ، فتكون الأربعة على التقديرين منفية ، فيكون الإقرار (بثلاثة على الوجهين .

(١) في ص : لا يكون موجبا .

(٢) قال البغدادي في تخريج أحاديث الرضي ق ٥ : أخرجه أحمد والشيخان عن عبادة لكن بلفظ : « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » .

أقول : الحديث في صحيح البخاري ١/ ١٨٤ كما نقل البغدادي ، وفي جامع الترمذي « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » ، وفيه ٢/ ٤٧ : « لا تجزئ صلاة إلا بقراءة فاتحة الكتاب » ، وفي سنن ابن ماجه ١/ ٢٧٣ : « لا صلاة لمن لم يقرأ فيها بفاتحة الكتاب » ، وفي سنن ابن ماجه ١/ ٢٧٣ : « لا صلاة لمن لم يقرأ فيها بفاتحة الكتاب » ، وفي المسند ٢/ ٤٢٨ عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ أمره أن يخرج فينادي : « أن لا صلاة إلا بقراءة فاتحة الكتاب » .

(٣) جواب إن في قوله : وإن بنوا ذلك .. إلخ .

(٤) نسبة النحاس في إعراب القرآن ٢/ ٣٨٥ إلى أبي يوسف ، وأبي عبيد القاسم بن سلام ، ولم أجد في معاني القرآن للفراء ما يؤيد ما ذكره عنه الرضي ، ونسبه القرافي في الاستغناء صفحة ٥٧١ إلى الفراء .

(٥) في ص : فيصير .

(٦) في ت وج : وكلاهما مثبتان ، وعليه فإن المقصود اللفظان ، وعلى التأنيث المقصود العشرة والسبعة .

ومذهب غيره أن الاستثناءين من المستثنى منه الأول ، فيكون الإقرار^(١) بثلاثة^(٢) - كما بينا .

وإن كان المستثنى الأول أكثر من المستثنى منه أو مساويا له بطل الاستثناء قولا واحدا ، نحو : له علي خمسة إلا ستة ، وكذا إذا قلت : له علي عشرة إلا خمسة إلا ستة ، فلاستثناء الثاني لغو عند غير الفراء ، لأنه لا يمكن استثناء الخمسة والستة من العشرة ، وعند الفراء لا يلغو ، ويلزمه أحد عشر .

وإن كان في غير العدد ، فإما أن يكون المستثنى منه واحدا أولا . فإن كان واحدا ولم يكن الاستثناء مفرغا فإن تقدمت المكررات على المستثنى منه فالجميع منصوب على الاستثناء ، نحو : ما جاءني إلا زيذا إلا عمرا إلا خالدا أحد ، إذ لا يمكن إبدال أحدهما من المستثنى منه .

وإن تأخرت عن المستثنى منه فلا أحد المستثنيات - سواء كان الذي ولي المستثنى منه أو غيره - النصب على الاستثناء أو الإبدال ، والباقي واجب النصب بعد الإبدال ، لأن المبدل منه مرة لا يبدل منه أخرى ، إذ صار بالإبدال منه أولا كالساقط .
(وأما قولك : أعجبنى زيد أخوك كإله ، فالبدل الثاني من البدل الأول)^(٣) .

ومثاله : ما جاء أحد إلا زيذا أو إلا زيذا إلا عمرا إلا بكرا إلا خالدا .

وإن توسطها المستثنى منه فلما تقدم عليه النصب لا غير على الاستثناء وواحد من التأخرات جائز الإبدال والنصب على الاستثناء ، وبقاها واجب النصب بعد الإبدال ، نحو : ما جاءني إلا زيذا إلا عمرا أحد إلا بكرا أو إلا بكرا إلا خالدا .

وإن كان الاستثناء مفرغا شغل العامل ببعضها أيها كان ، ونصب ماسواه على الاستثناء وجوبا ، لامتناع شغل الفعل بأكثر من واحد ، وامتناع الإبدال أيضا ، فلم يبق إلا النصب على الاستثناء نحو : ما جاءني إلا زيذا (إلا عمرا)^(٤) إلا بكرا إلا خالدا .

(١) ساقط من ص .

(٢) انظر في ذلك الاستثناء في أحكام الاستثناء ٥٧١ .

(٣) تكملة من ج و ص : وهي تكملة مناسبة للمقام .

(٤) ساقطة من ص .

ونقل عن الأخفش تجويزُ إضممار حرف العطف في مثله ، فَيُعْطِفُهُ عَلَى مَا اشْتَغَلَ بِهِ
الفعل^(١) .

وليس إضممار حرف العطف بالفاشي المشهور .

واعلم أن (جميع)^(٢) هذه الأقسام من المفرغ وغيره (مستثنياتها)^(٣) مخرجة من
متعدد واحد ظاهر في غير المفرغ ، مقدّر في المفرغ ، ففي قولك : ما جاءني أحدٌ إلا
زيدًا إلا عمرا إلا خالدًا . زيد مخرج من أحد ، وعمرو مخرج مما بقي من أحد بعد إخراج
زيد ، أي : ما جاءني غيرُ زيدٍ إلا عمرا ، وخالد مخرج مما بقي من أحد بعد إخراج زيد
وعمرو ، أي : ما جاءني غيرُ زيدٍ وعمرو إلا خالدًا ، فالكل مستثنى من المنفي الأول ،
فيكون الكل مثبتا .

وكذا في المفرغ نحو : ما جاءني إلا زيدٌ إلا عمرا إلا خالدًا ، عمرو مستثنى من المتعدد
المقدر بعد خروج زيد ، وخالدٌ مخرج منه بعد خروج زيد وعمرو .

وكذا لو كان الأول موجباً نحو : جاءني القوم إلا زيدا إلا عمرا إلا خالدًا ، ولا يجوز
التفريع والإبدال ههنا ، أي : (ما)^(٤) جاءني غيرُ زيدٍ من جملة القوم إلا عمرا ،
وجاءني غيرُ زيدٍ وعمرو من جملتهم إلا خالدًا ، وكل المستثنيات ههنا منفية .

وإن كان المستثنى منه أكثر من واحد ، فإن كان في غير الموجب لم يجز في ثاني
المستثنين إلا النصب على الاستثناء نحو : ما أكل أحدٌ إلا الخبزَ إلا زيدا ، لأن النفي قد
انتقض بإلا - الأولى - فهو استثناء من موجب ، والمعنى كلُّ أحدٍ أكل الخبزَ فقط إلا
زيدا ، فإنه لم يأكله فقط ، بل أكل شيئاً آخر أيضاً .

فإن لم يُذكر ما استثنى منه المستثنى الأول - كما ذكرنا - اشتغل العامل به - كما
رأيت^(٥) .

(١) لم أعر على ذلك عند من سبق الرضي .

(٢) في ص وط : في جميع ، وكلمة في ، لا لزوم لها .

(٣) في ت وج و ص : ومستثنياتها ، والواو هنا لا لزوم لها .

(٤) ساقطة من ص .

(٥) يعني في نحو : ما جاءني إلا زيدٌ إلا عمرا إلا بكر . انظر صفحة ٧٧١ .

وإن ذكرته جازَ في المستثنى الأول الإبدال والنصب على الاستثناء ، نحو : ما أكل أحدُ شيئاً إلا الخبزَ^(١) إلا زيدا .

وإن كان الكلام موجبا فلا بد من ذكر المستثنى منهما ، لأن الموجب لا يفرغ - على ما تقدم^(٢) - تقول : أكل القومُ جميعَ الطعام إلا الخبزَ إلا زيدا ، والنصب واجب في أول المستثنين ، لأنه (عن)^(٣) موجب ، وأما ثانيهما فالقياسُ جواز إبداله ونصبه على الاستثناء ، لأنه في المعنى عن غير موجب ، بسبب نقضٍ إلا لمعنى الإيجاب ، والمعنى : ما أكل القوم الخبزَ إلا زيدٌ وإلا زيدا . - وإن كان القوم في اللفظ في حيز الإيجاب - .

وسادسُها : أن الجمل المعطوف بعضها على بعض بالواو إذا تعقبا الاستثناء الصالح للجميع كقوله تعالى : ﴿ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا ﴾^(٤) الآية^(٥) ، فما يقتضيه مذهبُ محققي البصرة^(٦) - وهو أن الجملة بكما لها عاملة في المستثنى عملُ « عشرون » في الدرهم ، أو أن العامل معنى الفعل فيها - (أن)^(٧) الجملة الأخيرة أولى بالعمل فيه ، فيكون (من)^(٨) باب تنازع العاملين فصاعدا المعمول واحد ، ولو كان العامل جميعها لزم حصول أثر واحد من مؤثرين مستقلين أو أكثر ، وهذا مما لا يجوزونه ، حملا للعوامل على المؤثرات الحقيقية .

وأما إن كانت الجملة الأخيرة مستأنفة ، والواو للابتداء ، فلا كلام في انفرادها به ، كقولك : أكرم بني تميم ، والنحاة هم البصريون إلا فلانا .

قوله : ومخفوضٌ بعد غير وسوى وسواء ، وبعد حاشى في الأكثر ، وإعراب غير كإعراب المستثنى بالإلا على التفصيل .

قوله : ومخفوض .

(١) يجوز أن يكون (الخبز) منصوبا على الإبدال من (شيئا) أو على الاستثناء .

(٢) صفحة ٧٤٨ ، ٧٤٩ .

(٣) في ت غير ، والصواب ما أثبتته .

(٤) النور ٤ وتقدمت صفحة ٧٦٧ .

(٥) تتمها ﴿ وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ وبعدها ﴿ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ .

(٦) انظر صفحة ٧٢١ .

(٧) في ج : لأن ، والصواب ما أثبتته لأن (أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر واقع خيرا عن قوله : فما يقتضيه مذهب محققي البصرة .

(٨) ساقطة من ص .

(عطف) ^(١) على قوله : وهو منصوب في أول باب الاستثناء ^(٢) .

وإنما وجب خفضه بعد هذه الأسماء لكونه مضافا إليه .

وفي سوى أربع لغات - كما في حجة القراءة ^(٣) - فتح السين مع المد ، وكسرها مع القصر ، وهما المشهورتان ، كسر الأول مع المد ، وضمه مع القصر .
قوله : وبعد حاشي في الأكثر .

التزم سيبويه حرفية حاشي ، لقولهم : حاشاي من دون نون الوقاية ، ولو كان فعلاً لم يجوز ذلك ^(٤) .

وامتناع وقوعه صلة لما المصدرية مطرداً كخلا وعدا يمنع فعليته ، على أنه روى الأخفش ^(٥) قول الشاعر ^(٦) :

٢٣٣- رأيت الناس ماحاشا قريشاً فإننا نحن أفضلهم فعلاً ^(٧)

وما حكى المازني ^(٨) من قول بعضهم : اللهم اغفر لي ولمن (سَمِع) ^(٩)
حاشا الشيطان (وأبا) ^(١٠) (الإصبع) ^(١١) ، بفتح الشيطان - أي جانب الغفران

(١) في ص : معطوف .

(٢) صفحة ٧٢١ .

(٣) الحجة في علل القراءات السبع لأبي علي الفارسي ١ / ١٨٦ .

(٤) الكتاب ١ / ٣٧٧ .

(٥) لم أجد البيت في معاني القرآن للأخفش ، وقد يكون رواه في غيره .

(٦) ينسب إلى الأخطل المترجم له صفحة ٣٠٩ ، ولم أجد في ديوانه .

(٧) البيت في الجنى الداني ٥١٥ ، وقال محققه : إنه في حاشية ديوانه ١٦٤ / ٢ ، وهو أيضا في العيني ١٣٦ / ٣ ،

وفي التصريح ١ / ١٦٥ ، وفي الأشموني ١٦٥ / ٢ ، وفي الخزائنة ٣ / ٣٨٧ ، قال : إنه راجع ديوان الأخطل مرتين ولم يجده فيه .

اللغة : فعلا : قال البغدادي ٣ / ٣٨٧ : الفَعَال - بفتح الفاء - هو كل فعل حسن ، فإن كسرت الفاء صلح لما حسن من الأفعال وما لم يحسن .

الشاهد : ذكر الرضي أن الأخفش روى حاشا موصلة بما المصدر وأنه روى البيت .

(٨) ذكر ذلك ابن السراج في الأصول ١ / ٢٨٨ عن أبي عثمان المازني عن أبي زيد .

(٩) في ب : سمع دعائي .

(١٠) في ب وص : وابن .

(١١) في ت وط : الأصبغ ، ولعل الصواب أنها بالعين المهملة ليوافق السجعة .

الشيطان - شاذٌ عند سيبويه^(١) .

وزعم الفراء : أنه فعل لا فاعل له ، والجر بعده بتقدير لام متعلقة به محذوفة لكثرة الاستعمال^(٢) .

وهو بعيد ، لارتكاب محذورين ، إثباتُ فعلٍ بلا فاعل وهو غير موجود وجرٌ بحرف جر مقدر وهو نادر .

وعند المبرد يكون تارةً فعلاً ، وتارة حرف جر ، وإذا أوليته اللام (نحو حاشا لزيد)^(٣) تعين عنده فعليته^(٤) .

هذا ما قيل ، والأولى أنه مع اللام اسمٌ ، لجيئه معها منونا كقراءة (أبي)^(٥) السَّمال^(٦) (حاشا^(٧) لله)^(٨) .

فنقول : إنه مصدر بمعنى تنزيها لله ، كما قالوا في سبحان الله - وهو بمعنى حاشا - سبحاناً قال^(٩) :

(١) قال في الكتاب ٣٧٧ / ١ : وأما حاشا فليس باسم ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجر حتى مابعد ، ثم قال :

(٢) لم أجد في معاني القرآن عند تفسير قوله تعالى : ﴿ قُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ ﴾ يوسف ٣١ ، ٥١ شيئاً عن ذلك ، وقد نسب ابنُ يعيش إلى الفراء ذلك . انظر ٨٥ / ٢ .

(٣) ساقط من جـ وص .

(٤) هامش المقتضب جـ ٣٩٢ / ٤ ذكر الشيخ عزيمة ردَّ المبرد على سيبويه في جعله حاشا حرفاً ثم ذكر ردَّ ابن ولاد على المبرد .

(٥) في تـ وجد : ابن .

(٦) هو قُعب بن أبي قعب ، أبو السَّمال العدوي البصري ، له اختيار في القراءة شاذ عن العامة ، رواه أبو زيد سعيد بن أوس ، وأسند الهذلي قراءة أبي السَّمال عن هشام البربري عن عباد بن راشد عن الحسن عن سمرة عن عمر ، وهذا سند لا يصح (غاية النهاية ٢ / ٢٧) .

(٧) قرأ أبو السَّمال حاشا لله - بالتثوين - (مختصر ابن خالويه صفحة ٦٣) .

(٨) يوسف ٣١ و ٥١ .

(٩) نسبه البغدادي في الخزانة ٣ / ٣٨٩ إلى ورقة بن نوفل بن أسد بن عبد العزى ابن قصي ، وقال : يعد من الصحابة ، وقال : إن أبا الحسن برهان الدين إبراهيم البقاعي ألف تأليفاً في إيمانه وأنكر على من أنكر صحبته ، وهو ابنُ عم خديجة أم المؤمنين ، توفي نحو سنة ١٢ ق هـ .

وقال ٣ / ٣٩٣ : إن أكثر شراح شواهد الكتاب على أن البيت لأمية بن أبي الصلت . وقال بعضهم : إنه لزيد ابن عمرو بن نفيل ، والصواب ما قدمناه .

وأقول : قد وجدت البيت في ديوان أمية مفرداً صفحة ٣٧ .

٢٣٤ - سبحانه ثم سبحاناً نعوذ به وقبلنا سُبْحَ الْجُودِيِّ وَالْجُمُدِ^(١)

فيجوز على هذا أن يُرتكب كون حاشي في جميع المواضع مصدراً ، بمعنى تبرئة وتنزيها ، وأما حذف التنوين في حاشالك فلاستنكارهم التنوين فيما غلب عليه تجريده ، منها لأجل الإضافة ، وهذا كما قال بعضهم^(٢) في قوله^(٣) :

٢٣٥ - سبحان من علقمة الفاخر^(٤)

إن ترك تنوينه لا يدل على عِلْمِيَّتِهِ ؛ لأنه لأجل إبقائه على صورة المضاف ، لما غلب استعماله مضافاً ، كما يجيء في بيان سوي^(٥) .

ويجوز أن يقول : إن حاشا الجارَّ حرف ، وهو في نحو : حاشي لله اسمٌ بُني لمشاہتہ لفظاً ومعنى لحاشا الحرفية .

واستدل المبرد على فعليته بتصرفه نحو : حاشيتُ زيدا أحاشيه^(٦) ، قال النابغة^(٧) :

(١) البيت في ديوان أمية بن أبي الصلت ٣٧ ، وفي الكتاب ١/ ١٦٤ ، وفي المقتضب ٣/ ٢١٧ ، وفي الأمل الشجرية ١/ ٢٤٨ ، وفي ابن يعيش ١/ ٣٧ و ١٢٠ ، وفي معجم ما استعجم ٣٩١ ، وفي الخزانة ٣/ ٣٨٨ .
اللغة : نعوذ به ، نلجأ إليه ليعصمنا من الضلال ، الجودي : جبل بالموصل ، وقيل : بالجزيرة . الجمد جبل تلقاء أسنمة وهي رملة أسفل الدهناء على طريق فلج وأنت مصعد إلى مكة وهو نقا محدد طويل ، كأنه سنام (الخزانة ٣/ ٣٨٩ ، ٣٩٠) .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن حاشا مصدر وقُطِعَ عن الإضافة فتَوَّن كما نون سبحانا في البيت عند قطعه عن الإضافة .

(٢) أراد ابن مالك ، فقد قال في شرحه للكافية الشافية ٩٦٠ - بعد أن ذكر رأي أبي علي الفارسي والزمخشري في ترك التنوين - قال : وليس الأمر كما زعما ، بل ترك التنوين لأنه مضاف إلى محذوف مقدّر الثبوت .

(٣) البيت للأعشى المترجم له صفحة ١١٨ .

(٤) صدره : أقول لما جاءني فخره ، وهو في ديوانه ١٩٣ ، وفي الكتاب ١/ ١٦٣ ، وفي المقتضب ٣/ ٢١٨ ، وفي الخصائص ٢/ ١٩٧ ، وفي شرح الكافية الشافية لابن مالك ٩٥٩ ، وفي الأمل الشجرية ١/ ٢٤٧ ، وفي ابن يعيش ١/ ٣٧ ، وفي معجم مقاييس اللغة ٣/ ١٢٥ ، وفي الخزانة ٣/ ٣٩٧ .

علقمة هو ابن غلثة الصحابي رضي الله عنه ، فقد هجاه الأعشى قبحه الله ، ومدح ابن عمه عامراً عنه الله .
وغلته عليه في الفخر حين تنافرا (وانظر الخزانة ٣/ ٣٩٨) .

الشاهد : ذكره الرضي على أن ترك التنوين فيه ؛ ليس لأنه علم ، بل لأجل بقاءه على صورة المضاف عند بعضهم .

(٥) صفحة ٧٨٦ وما بعدها .

(٦) هامش المقتضب ٤/ ٣٩٢ ، وأسرار العربية ٢٠٨ .

(٧) هو زياد بن معاوية بن ضباب الديلمي أبو أمانة شاعر جاهلي ، كان يُعرضُ عليه الشعر في سوق عكاظ ليقومَه ، كان حَظِيًّا عند النعمان بن المنذر حتى شَبَّ بزوجه فقر ، ووفد على الغساسنة ثم رضي عنه النعمان فعاد إليه . له ديوانٌ مطبوع ، توفي سنة ١٨ ق هـ (الأعلام ٣/ ٩٢) .

وما أحاشي من الأقوام من أحد^(١)

وليس بقاطع ، لأنه يجوز أن يكون (مشتقا)^(٢) من لفظ حاشى حرفاً أو اسماً كقولهم : لَوَيْتُ ، أي قلت : لولا ، ولا ليت ، أي قلت : لا لا ، وسَبَّحت ، أي قلت : سبحان الله ، وليت ، أي قلت : لييك ، وهذا هو الظاهر ، لأن المشتق الذي هذا حاله بمعنى قول تلك اللفظة التي اشتق منها ، فالتسبيح قول سبحان الله ، والتسليم قول سلام عليك ، والبسملة قول بسم الله ، وكذا غيره ، ومعنى حاشيت زيدا قلت : حاشى زيد .

واستدلاً له^(٣) على فعليته بالتصرف فيه والحذف نحو (حاشَ لله)^(٤) ليس بقوي ؛ لأن الحرف الكثير الاستعمال قد يُحذف منه ، نحو سو أفعل في : سوف أفعل . وكثر فيها حاش ، وقَلَّ حشا ، لأن الحذف في الأطراف أكثر . وإذا استعمل حاشى في الاستثناء وفي غيره فمعناه (تبرئة)^(٥) الاسم الذي بعده من سوء ذكر في غيره أو فيه ، فلا يستثنى به إلا في هذا المعنى .

وربما أرادوا (تبرئة)^(٥) شخص من سوء فيبتدئون (بتبرئة)^(٦) الله سبحانه (وتعالى)^(٧) من السوء ، ثم (يبرئون)^(٨) من أرادوا (تبرئته)^(٩) ، على معنى أن الله

(١) صدره : ولا أرى فاعلاً في الناس يشبهه . والبيت في ديوان النابغة ١٣ ، وفي جمل الزجاجي ٢٣٣ ، وفي ابن يعيش ٨٥ / ٢ ، وفي الإنصاف ٢٧٨ ، وفي الفاخر ٢٠٧ ، وفي المغني ١٦٤ ، وفي شرح شواهد ٣٦٨ ، وفي الخزنة ٤٠٣ / ٣ .

اللغة : أحاشي : مأخوذ من لفظ حاشى ، كما يقال : بسمل وهلل .. والمعنى استثنى .
الشاهد : ذكر الرضي أن المبرد استشهد بهذا البيت على فعلية حاشى ، وذلك لتصرفها .

(٢) في ص : مستثنا .

(٣) يعني المبرد .

(٤) يوسف ٣١ و ٥١ .

(٥) في ج و ط : تنزيه .

(٦) في ج و ط : بتنزيه .

(٧) تكملة من ط .

(٨) في ج و ط : ينزهون .

(٩) في ج و ط : تنزيهه .

منزّه عن أن لا يظهر ذلك الشخص مما يصمّه ، فيكون آكد وأبلغ ، قال تعالى : ﴿ قُلْ نَحْشُ اللَّهَ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِنْ سُوءٍ ﴾^(١) .

وقد جاء في كلامهم « إلا » قبل ما خلا وما عدا لا قبل غيرهما ، فيكون تكريرا معنويا لكلمة الاستثناء .

وجوز الكسائي دخول إلا على حاشا الجارة^(٢) .

(وإعراب غير كإعراب المستثنى بإلا على التفصيل)^(٣) .

قوله : و (غير) صفة حُمِلَتْ على إلا في الاستثناء ، كما حملت هي عليها في الصفة إذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور ، لتعذر الاستثناء ، مثل : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهِةَ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾^(٤) وضعف في غيره .

قوله : غير مبتدأ ، وصفة خبره .

اعلم أن أصل (غير) الصفة المفيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها ، إما بالذات نحو : مررت برجال غير زيد ، وإما بالصفات نحو قولك : دخلت بوجه غير الذي خرجت به .

والأصل هو الأول ، والثاني مجاز ، فإن الوجه الذي تبيّن فيه أثر الغضب كأنه غير الوجه الذي لا يكون فيه ذلك بالذات .

وماهية المستثنى - كما ذكرنا في حده^(٥) هو المغاير لما قبل أداة الاستثناء نفيا وإثباتا ، فلما اجتمع ما بعد غير وما بعد أداة الاستثناء في معنى المغايرة لما قبلها ، حملت أم أدوات الاستثناء - أي إلا - في بعض المواضع على غير في الصفة ، وحملت غير على إلا في الاستثناء في بعض المواضع .

(١) يوسف ٥١ .

(٢) نسبته إليه أيضا السيوطي في الجمع ٢٣٣/١ ، وقال : إنه حكى : قام القوم إلا حاشا زيد ، ومنع البصريون ذلك .

(٣) ساقط من ص وط .

(٤) ﴿ فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾ [الأنبياء ٢٢] .

(٥) صفحة ٧١٦ وما بعدها .

ومعنى الحمل أنه صار مابعد إلا مغايرًا لما قبلها (ذاتا أو صفة)^(١) كما بعد غير ،
(ولا تعتبر مغايرته له نفيًا وإثباتًا كما كانت في أصلها ، وصار ما بعد غير مغايرًا لما قبلها
نفيًا وإثباتًا)^(٢) كما بعد إلا . ولا تعتبر مغايرته له ذاتا أو صفة كما كانت في الأصل .
إلا أن حَمَلَ غير على إلا أكثر من العكس ، لأن غيرًا اسم ، والتصرف في الأسماء
أكثر منه في الحروف ، فوقع غير في (جميع)^(٣) مواقع إلا في المفرغ وغيره ، والموجب
وغيره ، والمنقطع وغيره ، مؤخرًا عن المستثنى منه ومقدما عليه ، وبالجمله في جميع
مَحَالِّه ، إلا أنه لا يدخل على الجملة كإلا ، لتعذر الإضافة إليها ، ولم يحمل إلا على غير
إلا بالشرائط التي نذكرها^(٤) .

فإذا دخل إلا على غير ، وإلا في الأصل حرف لا تتحمل الإعراب ، روعي أصلها ،
فجعل إعرابها (الذي)^(٥) (كانت)^(٦) تستحقه لولا المانع المذكور على مابعدا
عارية .

وإذا دخل غير على إلا (وأصل غير من حيث كونه اسمًا جواز تحمّل الإعراب ،
وما بعده الذي صار مستثنى - بتطفل غير على إلا)^(٧) مشغول بالجر ، لكونه مضافا
إليه في الأصل ، فجعل^(٨) إعرابه الذي كان يستحقه لولا المانع المذكور - أي اشتغاله
بالجر - على نفس غير عارية .

فعلى هذا التقدير لا حاجة إلى أن يعتذر لانتصاب غير في الاستثناء بما قال بعضهم -
لما رأى انتصابه من دون واسطة كما كان في المستثنى بإلا - وهو أنه إنما انتصب بلا واسطة
حرف لمشابهته الظروف المبهمة بإيهامه^(٩) .

(١) في ص : نفيًا وإثباتًا .

(٢) ساقط من ص .

(٣) تكملة من ج وص وط .

(٤) صفحة ٧٨١ - ٧٨٢ .

(٥) في ط : التي .

(٦) في ت : كان والأحسن ما أثبتته .

(٧) ساقط من ص .

(٨) جواب إذا في قوله : وإذا دخل غير .. إلخ .

(٩) نسبة الأشموني في شرح الألفية بحاشية الصبان ١٥٧ / ٢ إلى ابن الباذش .

وإنما لم يحتج إلى (مثل هذا)^(١) العذر المذكور لما بيننا أن حركة غير لما بعدها على الحقيقة ، وهي عليها عارية ، فكأن « غير » هي الواسطة لانتصاب ما بعدها في الحقيقة . والدليل على أن الحركة لما بعدها حقيقة جواز العطف على محله نحو : ما جاءني غير زيد وعمرو ، بالرفع عطفا على محل زيد ، لأن المعنى : ما جاءني إلا زيد . وقال الفراء : يجوز أن يبنى غير في الاستثناء مطلقا ، أضيف إلى معرب أو مبني ، لكونه بمعنى الحرف - يعني إلا^(٢) - .

ومنه البصريون ، لأن فيه عارض غير لازم ، فلا اعتبار به^(٣) .
وأما إذا أضيف إلى أن فلا خلاف في جواز بنائه على الفتح ، كما في قوله^(٤) :

٢٣٧- لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت^(٥)

كما يجيء في باب الإضافة^(٦) .

ويجوز أن يكون نحو قوله^(٧) :

٢٣٨- غير أني قد أستعين على الهم إذا خف بالثوي النجاء^(٨)

(١) تكملة من ط .

(٢) قال في معاني القرآن ١/ ٣٨٢ ، ٣٨٣ : وبعض بني أسد وقضاعة إذا كانت غير في معنى إلا نصبوها ، ثم الكلام قبلها أو لم يم ، فيقولون : ما جاءني غيرك ، وما أتاني أحد غيرك ، قال : وأنشدني المفضل :

لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت حمامة من سحق ذات أوقال

فهذا نصب وله الفعل والكلام ناقص . ونسب الأنباري هذا الرأي إلى الكوفيين في الإنصاف ٢٨٧ .

(٣) الإنصاف ٢٨٧ .

(٤) قائله أبو قيس بن الأسلت قال البغدادي نقلا عن الأغاني : لم يقع إلي اسمه ، والأسلت لقب أبيه واسمه عامر بن جشم بن وائل .. وهو شاعر من شعراء الجاهلية ، أسندت إليه الأوس حربها يوم بُعث فكفى وساد .. ثم نقل عن الإصابة الاختلاف في إسلامه (الخزائن ٣/ ٤٠٩) .

(٥) عجزه : حمامة في غصون ذات أوقال ، والبيت في ديوانه ٨٥ ، وفي الكتاب ١/ ٣٦٩ ، وفي الأمالي الشجرية ١/ ٤٦ ، وفي الإنصاف ٢٨٧ ، وفي المغني ٢١١ ، وفي اللسان (وقل) ، وفي الخزائن ٣/ ٤٠٦ . الضمير في (منها) عائد إلى وجناء في قوله قبل :

ثم ارعويث وقد طال الوقوف بنا فيها فصيرت إلى وجناء شيملال

نطقت : صوتت وصدحت ، في بمعنى على ، أو قال : جمع وقل ، وهو الدوم اليابس (الخزائن ٣/ ٤٠٩) .

الشاهد : أنشده الرضي شاهدا على جواز بناء غير بلا خلاف إذا أضيفت إلى أن .

(٦) لم يتحدث الرضي عن ذلك في باب الإضافة ، بل تحدث عنه في الظروف ط ١٠٧/٢ .

(٧) قائله الحارث بن جلزة البشكري ، وتقدمت ترجمته صفحة ٢٣١ .

(٨) البيت في شرح القصائد السبع للأنباري ٤٤٠ ، وفي الخزائن ٣/ ٤١٤ .

من هذا الباب - أي مبنيا على الفتح لإضافته إلى أن - كما في قوله تعالى : ﴿ مِثْلَ مَا أَنْتُمْ تَنْطِقُونَ ﴾^(١) ويجوز أن يكون منصوبا لكونه استثناءً منقطعاً^(٢) .

وقولهم : بيد مثل غير ، ولا يجيء إلا في المنقطع مضافاً إلى أن (وصلتها)^(٣) كما في قول النبي ﷺ : « أَنَا أَفْصَحُ الْعَرَبِ بِيَدِ أُنِي مِنْ قُرَيْشٍ »^(٤) .

ويجوز أن يقال (بينائه ، لإضافته)^(٥) إلى أن ، وأن يقال : (منصوب لكونه)^(٦) في (الاستثناء)^(٧) المنقطع .

قوله : كما حُمِلَتْ (هي)^(٨) عليها في الصفة .

أي : حملت إلا على غير في الصفة .

قوله : لجمع .

أي ما يدل على الجمعية ، جمعاً كان رجال ، أولاً كقوم ورهط .

= اللغة : المهم : ما أُمِّمَ به وأعزم عليه ، خف : تحرك أو مضى وذهب ، الثوي : المقيم النجاء : الماضي والانطلاق .
وبالثوي متعلقان بخف ، أما معمولٌ أَسْتَعِينُ فهو يزفوف في قوله بعده :

يزفوف كأنها هَفْلَةٌ أَمْ رِثَالٌ دَوِيَّةٌ سَفْهَاءُ

الشاهد : ذكره الرضي على أنه يجوز أن يكون (غير) مبنيا على الفتح لإضافته إلى أن ، وأن يكون منصوباً لكونه استثناءً منقطعاً .

(١) من قوله تعالى : ﴿ فَوَرَبُّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلِ مَا أَنْتُمْ تَنْطِقُونَ ﴾ الذاريات ٢٣ .

(٢) قبل هذا البيت قوله :

فَتَنَوَّرَتْ نَارُهَا مِنْ بَعِيدٍ بِخَزَارٍ هِيَاثٍ مِنْكَ الصَّلَاءُ

وقال أبو بكر الأنباري في شرح القصائد ٤٤٠ : غير أني معناه إلا أني .. وذلك أنه ترك ما كان فيه من ذكر الصبأ ، ثم أنشأ شيئاً صارفيه .

(٣) تكملة من جد وص وط .

(٤) ذكر الحديث في المغني ١٥٥ بلفظ : « أَنَا أَفْصَحُ مِنْ نَطْقِ الْبَضَادِ ، بِيَدِ أُنِي مِنْ قُرَيْشٍ ، واسترضعت في بني سعد بن بكر ، ونقل البغدادي في تخريجه لأحاديث شرح الرضي ق ٥٥ : أن السيوطي نقل عن الحافظ ابن كثير أنه لا أصل له ، وبه عليه صاحب المواهب اللدنية ، والحديث بلفظ : « أَنَا أَفْصَحُ مِنْ نَطْقِ الْبَضَادِ » ، في الغماز على اللماز في الأحاديث المشتهرة صفحة ٤١ ونقل عن ابن كثير أنه لا أصل له ، وإن كان معناه صحيحاً ، وذكر ابن الجزري في النشر ١/ ٢٢٠ طبع دار الفكر : أنه لا أصل له ولا يصح . وكره ابن الأثير في النهاية ١/ ١٧١ باللفظ الذي ذكره الرضي ، ثم قال : بيد بمعنى غير .

(٥) في ط : بينائها لإضافتها .

(٦) في ط : هي منصوبة لكونها .

(٧) تكملة من ط .

(٨) في ص : إلا .

وإنما شَرَطَ هذا الشرطَ ليوافق جالها صفةً حالها أداة استثناء ، وذلك لأنه لا بد لها في الاستثناء من مستثنى منه متعدّد ، لفظاً (كان)^(١) أو تقديراً فلا تقول في الصفة : جاءني رجل إلا زيدٌ ، ولا يجوز تقدير الموصوف قبل إلا وصفاً (كما جاز في غير ، وذلك)^(٢) ليكون أظهر في كونها صفةً .

وشَرَطَ كونَ الجمع منكرًا لأنه إذا كان معرّفًا - نحو : جاءني الرجال أو القوم إلا زيدا - احتُمِلَ أن يراد به استغراق الجنس فيصح الاستثناء ، واحتُمِلَ أن يشار به إلى جماعة يعرف المخاطب أن فيهم زيدا ، فلا يتعذر أيضا الاستثناء الذي هو الأصل في إلا ، فالسامع يحمل إلا على أصلها من الاستثناء فاختير كونه منكرًا غير محصور لئلا يتحقق دخول مابعد إلا فيه فيضطر السامعُ (إلى)^(٣) حمل إلا على غير الاستثناء .

واشترط أن يكون المنكر غير محصور ، والمحصور شيان : إما الجنس المستغرق نحو : ما جاءني رجلٌ أو رجال ، وإما بعضٌ منه معلوم العدد نحو : له علي عشرة دراهم أو عشرون ، لأنه إن كان محصورا على أحد الوجهين وجب دخول ما بعد إلا فيه ، فلا يتعذر الاستثناء ، فلا يُعَدَّل عنه ، وذلك نحو : كلُّ رجل إلا زيدا جاءني ، وله علي عشرةٌ إلا درهما .

وربما كان المنكور محصورا ، وتجاوز الصفة لعدم دخوله قطعا فيه (كقولك)^(٤) : عندي عشرة رجال إلا زيدٌ ، ففيه الصفة لا غير .

وكذا في المحصور الآخر نحو : ما جاءني رجلان إلا زيدٌ ، وما جاءني رجال إلا عمرو ، فإن معنى ما جاءني رجلان ما جاءني اثنان من هذا الجنس ، وزيدٌ ليس اثنان منه ، فلا يدخل فيه ، وكذا معنى ما (جاءني رجال : ما)^(٥) جاءني جماعة من هذا الجنس ، وعمرو ليس جماعة فلا يدخل (فيه)^(٦) ، فليس في مثله - إذن - إلا الصفة ، أو الاستثناء المنقطع .

(١) تكملة من ج و ص و ط .

(٢) في ص : كما جاز في غير ذلك .

(٣) في ص و ط : على .

(٤) في ط : كقوله .

(٥) ساقط من ص .

(٦) ساقطة من ص و ط .

هذا كله مبني على أن المستثنى واجبُ الدخول في المستثنى منه - كما هو مذهب جمهور النحاة - .

وأما على مذهب المبرد فيجوز الاستثناء مع هذه الشروط - أيضا - لأنه يكتفى في صحة الاستثناء بصحة الدخول^(١) .

وقال الأندلسي^(٢) ، والمالكي^(٣) : لا بد لـ (إلا) إذا كانت صفة من متبوع ظاهر - كما ذكر المصنف^(٤) - جمع أو شبهه منكر أو معرف باللام الجنسية . قال^(٥) : ٢٣٩- أنيخت فألقت بلدة فوق بلدة قليل بها الأصوات إلا بغامها^(٦) ويجوز في البيت أن تكون إلا (استثناء)^(٧) ، وما بعدها بدلا من الأصوات ، لأن في قليل معنى النفي - كما ذكرنا^(٨) .

ومذهبُ سيبويه جواز وقوع إلا صفة مع صحة الاستثناء ، قال : يجوز في قولك : ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ أن يكون إلا زيدٌ بدلا وصفة^(٩) .

-
- (١) سبق الحديث عنه صفحة ٩٠٩ .
(٢) في المباحث الكاملية ٣/ ٢٦٩ ، ٢٧٠ : ولا يجوز أن تكون غير وإلا وصفين إلا لنكرة أو معرفة باللام الجنسية ، ولا يجوز حذف الموصوف مع إلا كما يجوز مع غير .
(٣) في التسهيل ١٠٤ : تؤوّل إلا بغير ، فيوصف بها وتاليا جمع أو شبهه ، منكر أو معرف بأداة جنسية ، ولا تكون كذلك دون متبوع .
(٤) في متن الكافية ، انظر صفحة ٧٧٨ .
(٥) قائله ذو الرمة وقد تقدمت ترجمته صفحة ٤٧١ .
(٦) البيت في ديوانه ٢/ ١٠٠٤ ، وفي الكتاب ١/ ٣٧٠ ، وفي المقتضب ٤/ ٤٠٩ ، وفي المغني ١٠٠ ، وفي شرح شواهد ٧٨ و ٢٤٨ ، وفي اللمع ١/ ٢٢٩ ، وفي الدرر ١/ ١٩٤ ، وفي اللسان (بغم) ، وفي الخزانة ٣/ ٤١٨ .
اللغة : أنيخت : أبركت ، وأراد بالبلدة الأولى صدر الناقة وبالثانية الأرض ، بغامها : قال في اللسان : بغمت الناقة ثبغيم بغاما : قطعت الحنين ولم تمده . ثم أنشد البيت ... ورفع بغامها إنما هو بطريق النقل من إلا إليه ، ويجوز أن يكون بدلا من الأصوات كما ذكر الشارح (انظر الخزانة) .
الشاهد : أنشده الرضي على أن إلا هنا بمعنى غير فهي صفة للأصوات ، ونقل ما تستحقه من الإعراب إلى ما بعدها .

(٧) في ط : للاستثناء .

(٨) تقدم ذلك في باب المبتدأ أو الخبر صفحة ٢٥٢ وفي بابنا هذا صفحة ٧٣٨ . وما بعدها .

(٩) الكتاب ١/ ٣٧٠ ، ٣٧١ .

وعليه أكثر المتأخرين ، تمسكاً بقوله^(١) :

٢٤٠- وكلُّ أخٍ مُفارقةُ أخوه لَعَمْرُ أَيْبِكَ إِلَّا الْفَرْقَدَانِ^(٢)

وقوله ﷺ : « الناسُ كلُّهم (هالكون)^(٣) إِلَّا الْعَالِمُونَ ، وَالْعَالِمُونَ كُلُّهُمْ (هالكون)^(٣) إِلَّا الْمُخْلِصُونَ ، وَالْمُخْلِصُونَ عَلَى خَطَرٍ عَظِيمٍ »^(٤) .

وقال الكسائي : تقديرُ البيت إلا أن يكون الفرقدان .

وهو مردود ، لأن الحرف الموصول لا يُحذف إلا بعد الحروف التي تذكر في نواصب المضارع^(٥) .

وقال المصنّف : في البيت شدوذان ، وصف كل دون المضاف إليه ، والمشهور وصف المضاف إليه ، إذ هو المقصود ، و (كل) لإفادة الشمول فقط ، (قال : وهذا)^(٦) الوصف ضرورةً للشاعر ، لأنه لو جاز له وصف المضاف إليه ، وهو أن يقول : الفرقدين ، لم يجعل إلا صفةً ، بل كان يجعله استثناءً .

(١) قاله عمرو بن معد يكرب وستأتي ترجمته صفحة ٩٧٩ . وينسب إلى حضرمي بن عامر . انظر الخزانة ٣ / ٤٢٦ .

(٢) البيت في ديوان عمرو ١٦٧ ، وفي الكتاب ١ / ٣٧١ ، وفي المقتضب ٤ / ٤٠٩ ، وفي أمالي المرتضي ٢ / ٨٨ ، وفي الإنصاف ٢٦٨ ، وفي ابن يعيش ٢ / ٨٩ ، وفي المغني ١٠١ ، وفي الهمع ١ / ٢٢٩ ، وفي الخزانة ٣ / ٤٢١ ، وفي مجاز القرآن ١ / ١٣١ ، وفي جمهرة أشعار العرب ١٤ ، وفي البيان والتبيين ١ / ٣٣ ، وفي رصف المباني ٩٢ . اللغة : الفرقدان : نجمان في السماء لا يغربان ، ولكنهما يطوفان بالجدّي ، وقيل : هما كوكبان قريبان من القطب ، وقيل : هما كوكبان في بنات نعش الصغرى . اللسان ٤ / ٣٣١ .

الشاهد : أنشده الرضي على أن إلا هنا صفة لكل مع صحة جعلها أداة استثناء . ذكر البغدادي عدة تخارج للبيت من ٣ / ٤٢٣ ، ٤٢٥ فنقل عن الكوفيين أن إلا هنا بمعنى الواو ، ونقل عن أبي علي كلاماً يؤيد فيه كلام سيبويه حيث منع أن يكون قوله : إلا الفرقدان على تقدير إلا أن يكون الفرقدان ، ونقل عن بعض شراح أبيات المفصل من فضلاء العجم أن إلا هنا بمعنى حتى ، ونقل عن الأنباري في الإنصاف أن إلا هنا للاستثناء المنقطع قال : أراد لكن الفرقدان فإنهما لا يفترقان . قال : وبقي احتمال وجه آخر لم أر من ذكره ، وهو أن تكون إلا للاستثناء والفرقدان منصوب بفتحة مقدرة على الألف .

(٣) في : جد هلكي .

(٤) قال البغدادي في تخرج أحاديث الرضي ق ٥ . نقلاً عن الصاغاني في كتاب الموضوعات : وهذا الحديث مفترى ملحون ، والصواب في الإعراب إلا العالمين والعاملين والمخلصين .

(٥) يعني بعد واو المعية وأو ، والفاء السببية ، وحتى . وانظر ط ٢ / ٢٣٢ وما بعدها .

(٦) في ت وج : وهذا .

والشذوذ الثاني : الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف ، وهو قليل^(١) .
 وقوله تعالى : ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾^(٢) قال سيبويه : لا يجوز
 ههنا إلا الوصف ، لأنك لو قلت : لو كان فيهما إلا الله لفسدتا لم يجوز^(٣) .
 يعني أن البدل لا يجوز إلا في غير الموجب ، وليس الشرط^(٤) - وإن لم يكن موجبا
 صرْفًا - من غير الموجب الذي يجوز معه الإبدال .
 قال المصنف : ولا يجري النفي المعنوي كاللفظي إلا في قلما ، وأقل رجل ، وأبي
 ومتصرفاته - كما مضى^(٥) - قال : وأيضا البدل لا يجوز إلا حيث يجوز الاستثناء ، ولا
 يجوز الاستثناء ههنا لأن (الله) غير واجب الدخول في ﴿آلهة﴾ المنكر ، لأنه غير
 عام ولا محصور^(٦) .

ولو وقع أيضا الجمع المنكر في سياق النفي ، وقصده به الاستغراق لم يجوز استثناء المفرد
 منه . كما تقدم (من أنه لا يقال : ما جاءني رجال إلا زيذا ، على أنه استثناء
 متصل)^(٧) .

وأجاز المبرد رفع (الله) على البدل ، لأن في لو معنى النفي ، إذ هو لامتناع الشيء
 لامتناع غيره ، فكأنه قيل : ما فيهما آلهة إلا الله^(٨) .

(١) إيضاح ابن الحاجب للمفصل ١ / ٣٧١ .

(٢) الأنبياء ٢٢ وتقدمت صفحة ٧٧٨ .

(٣) الكتاب ١ / ٣٧٠ .

(٤) يعني لو في الآية الكريمة .

(٥) صفحة ٧٤٠ ، ٧٤١ .

(٦) في الإيضاح لابن الحاجب ١ / ٣٧٠ وقوله تعالى : ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ﴾ ليس على الوصفية وإنما على
 البدل ، وصح لأنه في معنى النفي ، لأن معنى قولك ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ﴾ ما فيهما آلهة إلا الله .. وهذا
 ضعيف من أوجه : أحدها : أنه لو كان كذلك لجاز أن يقول : لو كان فيها إلا الله ..

والثاني أنه لا يجري النفي المعنوي مجرى اللفظي ، ألا ترى أنك تقول : أبن القوم إلا زيذا بالنصب ليس إلا ،
 ولو كان النفي المعنوي كاللفظي لجاز : أبن القوم إلا زيذا ، وكان المختار ، وههنا أولى لأن النفي محقق غير مقدر فيه
 إثبات .

(٧) صفحة ٧٧٨ ، وقد سقط من ص ما بين القوسين .

(٨) عندما عرض المبرد للآية في المختضب ٤ / ٤٠٨ قال : هذا باب ما تقع فيه إلا وما بعدها نعتا بمنزلة غير وما أضيف
 إليه .. قال الله عز وجل : ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ . المعنى والله أعلم : لو كان فيهما آلهة غير الله
 لفسدتا ..

وهذا كما أُجْرِيَ الزجاجُ التحضيضُ في قوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ ﴾^(١) الآية^(٢) مُجْرِيَ النفي ، فأجاز البدلُ في قوم يونس^(٣) .

والأولى منعُ إجراء الشرطِ والتحضيضِ في جواز الإبدال والتفريغ معهما مُجْرِيَ النفي ، إذ لم يثبت .

وَأما عدمُ وجوب دخول « الله » في آلهة فلا يضر المبرد ، لأنه يكتفي في جواز الاستثناء بصحة الدخول - كما تقدم^(٤) .

قوله : وهو في غيره ضعيف .

يعني جعل إلا صفةً في غير مثل هذا الموضع الجامع للشروط المذكورة كما في قوله :
٢٤٠ - وكلُّ أخٍ مفارقة أخوه^(٥)

ضعيف ، (هذا)^(٦) عند المصنف ، ولا (ضعف)^(٧) عند سيبويه وأتباعه - كما تقدم^(٨) - .

قوله : وإعراب سوي وسواء النصب على الظرف على الأصح .

إنما انتصب (سوي) لأنه في الأصل صفة ظرف مكان ، وهو « مكانا » قال تعالى :

= لكن الشيخ عزيمة ذكر نقد المبرد لكلام سيبويه وأنه قال : لا يجوز أن يكون إلا وما بعدها وصفاً إلا في موضع لو كانت فيه استثناءً لجاز .. إلخ .

وقال : إن ابن ولاد ردّ على المبرد رداً طويلاً في الانتصار ١٨٣ - ١٨٧ . قال : ولو وقف على ما في المقتضب لعرف أن المبرد عدل عن رأيه .

(١) يونس ٩٨ وتقدمت مرات .

(٢) تتمتها ﴿ فَتَقَعَهَا إِيْمَانُهَا إِلَّا قَوْمٌ يُونُسَ لَمَّا آمَنُوا كَشَفْنَا عَنْهُمْ عَذَابَ الْخِزْيِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَتَّعْنَاهُمْ إِلَى حِينٍ ﴾ .

(٣) قد تقدم تخريج رأيه صفحة ٧٣١ .

(٤) صفحة ٧٤٧ وما بعدها .

(٥) سبق تخريجه صفحة ٧٨٤ .

(٦) ساقطة من ص .

(٧) في جـ وصـ وطـ : يضعف .

(٨) صفحة ٧٨٣ .

﴿مَكَائًا سَوَى﴾^(١) أي مستويا ثم حذف الموصوف ، وأقيم (الصفة)^(٢) مقامه ، مع قطع النظر عن معنى الوصف ، أي معنى الاستواء ، الذي كان في سوى ، فصار بمعنى «مكائًا» فقط ، ثم استعمل سوى استعمال لفظ مكان لما قام مقامه في إفادة معنى البديل ، نقول : أنت لي مكان عمرو ، أي بدله ، لأن البديل ساد (مسد)^(٣) المبدل منه ، وكائن مكانه ، ثم استعمل معنى البديل في الاستثناء ، لأنك إذا قلت : جاءني القوم بدل زيد ، أفاد أن زيدا لم يأتك ، فجرد عن معنى البدلية أيضا ، بمطلق معنى الاستثناء . فسوى في الأصل مكان مستو ، (ثم صار بمعنى مكان)^(٤) ثم بمعنى بدل ، ثم بمعنى الاستثناء .

ولا يجوز في سوى القطع عن المضاف إليه - كما يجوز في غير على ما يجيء^(٥) .
والترزم بعضهم وجوب إضافته إلى المعارف ، فلا يجوز : جاءني القوم سوى رجل منهم طويل ، وهو الظاهر في كلامهم^(٦) .
وعند البصريين : هو لازم النصب على الظرفية^(٧) ، لأنه في الأصل صفة ظرف ، والأولى في صفات الظروف إذا حذفت موصوفاتها النصب ، فنصبه على كونه ظرفا في الأصل ، وإلا فليس الآن فيه معنى الظرفية .
والدليل على ظرفيته في الأصل وقوعه صلة ، بخلاف غير ، نحو : جاءني (الذي)^(٨) سوى زيد .

(١) من قوله تعالى : ﴿فَلَنَأْتِيَنَّكَ بِسِحْرٍ مِثْلِهِ فَاجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا لَا نُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلَا أَنْتَ مَكَائًا سَوَى﴾ طه ٥٨ .

(٢) في ت : الوصف .

(٣) في ص : مكان .

(٤) ساقط من ص .

(٥) صفحة ٧٨٩ .

(٦) هذا ما يفعله النحاة عند تمثيلهم لسوى في الاستثناء فإنهم لا يضيفونها إلا إلى معرفة .

(٧) انظر مثلا : الكتاب ١/ ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٧٧ ، والمقتضب ٤/ ٣٤٩ ، والإنصاف المسألة ٣٩ صفحة ٢٩٤ .

(٨) في ص : القوم ، والصواب ما أثبتته .

وعند الكوفيين يجوز (في السعة)^(١) خروجها عن الظرفية ، والتصرف فيها رفعاً ونصباً وجراً كغير^(٢) ، وذلك لخروجها عن معنى الظرفية إلى معنى الاستثناء . قال^(٣) :

٢٤١- ولم يبق سوى العُدوا نِ دَنَاهُمْ كَمَا دَانُوا^(٤)
وقال^(٥) :

٢٤٢- تَجَانَّفُ عَنْ جَوِّ الْإِمَامَةِ نَاقَتِي وَمَا عَدَلْتُ عَنْ أَهْلِهَا لِسِوَايَكَا^(٦)
ومثله عند البصريين شاذ لا يجوز في ضرورة الشعر^(٧) .

وزعم الأخفش أن سِوَاءَ إذا أخرجوه عن الظرفية - أيضاً - نصبوه ، استنكاراً لرفعه فيقولون : جاءني سِوَاءَكَ ، وفي الدار سِوَاءَكَ^(٨) .

(١) تكملة من جد وص .

(٢) انظر مثلاً : شرح ابن عبيش على المفضل ٢ / ٨٤ ، والمسألة التاسعة والثلاثين من الإنصاف صفحة ٢٩٤ .
(٣) قائله : الفند الزماني واسمُه : نهشل بن شيبان بن ربيعة بن زَمَان الحنفي ، والفند : القطعة من الجبل ، ولقب به ، لأن بكر بن وائل بعثوا به إلى بني حنيفة في حرب البسوس وكان مُسِينَا فقالوا : ما يعني هذا العشبة . قال : أو ما ترضون أن أكون لكم قَنْدًا تأوون إليه ، وكان أحد فرسان ربيعة المعدودين (الخزانة ٣ / ٤٣٤ ، ٤٣٥) .
(٤) البيت في أمالي القالي ١ / ٢٦٠ ، وفي شرح الكافية الشافية لابن مالك ٧١٩ ، وفي العيني ٣ / ١٢٢ ، وفي التصريح ١ / ٣٦٢ ، وفي الخزانة ٣ / ٤٣١ .

اللفظة : العدوان : الظلم ، دناهم : جازيناهم .

الشاهد : قوله سوى ، حيث خرجت عن الظرفية فوقعت هنا فاعلاً ، وهذا يؤيد مذهب الكوفيين ، وعده البصريون شاذاً لضرورة الشعر .

(٥) قائله : الأعشى . وقد مرت ترجمته صفحة ١١٨ .

(٦) البيت في ديوانه ١٣٩ ، وفي الكتاب ١ / ٢٠٣ ، وفي المقتضب ٤ / ٣٤٩ ، وفي التصحيح للعسكري ٢٩٨ ، وفي الأضداد للأنباري ٤١ ، وفي مايجوز للشاعر للضرورة ١٧٨ ، وفي المضائر الشعرية ٢٩٢ ، وفي أساس البلاغة (جنف) ، وفي معجم مقاييس اللغة ١ / ٤٨٦ ، وفي المخصص ١٥ / ١٥١ ، وفي الخزانة ٣ / ٤٣٥ .

اللفظة : تجانف : تميل . جو : قال البغدادي ٣ / ٤٤٠ : اسم الإمامة في الجاهلية حتى سماها الجُمَيْرِي لما قَتَلَ المرأة التي تسمى الإمامة باسمها ... ورُوي : عن جُلِّ الإمامة ، وفي الروايتين حذف مضاف ، فالأول : عن أهل جو الإمامة ، والثاني عن جُلِّ أهل الإمامة .

الشاهد : أنشده شاعداً على خروج سواء عن الظرفية إلى الجر باللام ، وهو شاهد للكوفيين ، شاذٌ لضرورة الشعر عند البصريين .

(٧) أورد ابن مالك في شرحه للكافية الشافية من ٧١٧ - ٧٢٠ : شواهد نثرية وشعرية لخروج سوى عن الظرفية اكتفى بذكر النثرية قال : فمن ذلك قول النبي ﷺ : « سألت ربي ألا يسلب على أمتي عُدُوًّا من سوى أنفسهم » . وقوله عليه الصلاة والسلام : « ما أنتم في سواكم إلا كالشجرة البيضاء في جلد الثور الأسود » .

(٨) قال عن قوله تعالى : ﴿ قَلَمًا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ﴾ البقرة ١٧ : أما حوله فانتصب على الظرف ، وذلك أن الظرف منصوب والظرف يكون فيه الشيء كما قال الشاعر :

هذا النهار بَدَاها من هَمِّها ما بالها بالليل زال زوالها

ومثل هذا في استنكار الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية قوله تعالى : ﴿ وَمِنْهُمْ دُونَ ذَلِكَ ﴾^(١) و ﴿ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾^(٢) وتقول : لي فوق السُداسي ودون السباعي .

واعلم أن المستثنى قد يُحذف من إلا وغير الكائنين بعد ليس فقط ، كما يحذف ما أُضيف إليه غير الكائن بعد (لا)^(٣) تقول : جاءني زيد ليس إلا ، وليس غير ، بالضم تشبيها لغير بالغايا حين حذف المضاف إليه - كما يجيء في الظروف المبنية^(٤) - .

وغير خبر ليس ، أي ليس الجائي غيره .

وقال الأخفش : يجوز أن يكون اسمه ، وقد حُذِفَ المضاف إليه وأُبقِيَ المضاف على حاله^(٥) ، كقوله^(٦) :

٢٤٣ - خَالَطَ مِنْ سَلَمَى خِيَاشِيمَ وَفَا^(٧)

= نصب النهار على الظروف ، وإن شاء رفعه وأضر فيه . انظر : معاني القرآن للأخفش صفحة ٤٩ . وقد نسب العكبري ذلك إليه في التبيان ٥٢٢ .

(١) من قوله تعالى : ﴿ وَقَطَعْنَاكُمْ فِي الْأَرْضِ أَمَّا مِنْهُمْ الصَّالِحُونَ وَمِنْهُمْ دُونَ ذَلِكَ وَبَلَوْنَاهُمْ بِالْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾ الأعراف ١٦٨ .

(٢) من قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فَرَادَى كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرَكْتُمْ مَا خَوَّلْنَاكُمْ وَرَاءَ ظُهُورِكُمْ وَمَا نَرَى مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمُ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءَ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنْكُمْ مَا كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾ الأنعام ٩٤ .

وهو ضعيف من وجهين :

أحدهما : أن حذف خبر ليس قليل .

والثاني : أن حذف المضاف إليه ، وإبقاء المضاف على حاله قليل .

وقد يقال : ليس غير - بالنصب - على إبقاء المضاف على حاله بعد حذف المضاف إليه .

وقد ينون غير على ما حكاه الأخفش في الحالين^(١) ، نحو : ليس غير وليس غيرا ، كما ينون كل وبعض عوضاً (عن)^(٢) المضاف إليه .

وحكى الأخفش : ليس غيره وليس غيره^(٣) .

وهذا مما يقوي مذهبه من كون ليس غير - بالضم - على حذف الخبر .

ويجوز أن يقال : حسن حذف خبر ليس ههنا - وإن كان قليلا في غير هذا الموضع - لكثرة استعماله في الاستثناء .

والنصب على إضمار اسم ليس ، أي ليس الجائي غيره .

وإذا أضيف غير ظاهراً - جاز عند الأخفش أن يأتي بعد لم يكن^(٤) ، نحو : جاءني

زيد لم يكن غيره وغيره ، بالرفع والنصب على التفسيرين المذكورين .

قال : وتقول : جئتني ليس غيرك وغيرك ، ولم يكن غيرك وغيرك^(٥) .

(١) لم أجد ذلك في معاني القرآن للأخفش ، ولم ينسبه إليه غير الرضي فيما رأيت .

(٢) في ص وط : من .

(٣) الاستغناء ٢٢٦ ، ٢٢٧ .

(٤،٥) الاستغناء ٢٢٧ .

لاسيما

وأما « لاسيما » فليس من كلمات الاستثناء حقيقةً ، بل المذكور بعده منه على أولويته بالحكم المتقدم ، وإنما عُدَّ من كلماته لأن مابعده مخرج عما قبله من حيث أولويته بالحكم (المتقدم)^(١) .

فإن جرَّ مابعده فبإضافة سيِّ إليه ، وما زائدة ، ويُحتمل أن تكون نكرة غير موصوفة والاسم بعدها بدلٌ منها .

وإن رُفِعَ - وهو أقل من الجر - فخيرٌ مبتدأ محذوف ، و « ما » بمعنى الذي ، أو نكرة موصوفة بجملة اسمية .

وإنما كان أقلُّ لأن حذف أحد جزأي الجملة الاسمية التي هي صلة - كقراءة من قرأ^(٢) ﴿ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ ﴾^(٣) أو صفة^(٤) قليل .

وليس نصبُ الاسم بعد لا سيما بقياس ، لكنه روي بيتُ امرئ القيس^(٥) :
ولا سيما يوماً بدارة جُلجل^(٦) - ٢٤٤

(١) ساقطة من ط .

(٢) نسب ابن جني القراءة إلى ابن يعمر في المحتسب ١ / ٢٣٤ ، واستضعف الرفع .

(٣) الأنعام ١٥٤ .

(٤) عطف على قوله : صلة .

(٥) تقدمت ترجمته صفحة ٣٤ .

(٦) صدره : ألا رُبَّ يوم صالح لك منها ، والبيت في ديوانه ١٠ ، والرواية فيه وفي كثير من المراجع : ألا رُبَّ يوم لك منها صالح ، وفي شرح القصائد لأبي بكر الأنباري ٣٢ ، وفي ابن يعيش ٢ / ٨٦ ، وفي العيني ١٨٦ ، وفي معجم البلدان ٢ / ٤٢٦ ، وفيها جميعها برفع يوم وجره ، وفي الخزائن ٣ / ٤٤٤ ، وفي الهمع ١ / ٢٣٤ : دارة جلجل - كما في معجم البلدان ٢ / ٤٢٦ - مختلف فيها ، فقليل : هي بالجمي ، وقليل : بغير ذي كندة ، وقليل : بين شعبي وحسّلات ووادي المياه والبردان ، وقليل : هي دار الضياف مما يواجه نخيل بني فزارة ، وقليل : من منازل حجر الكندي بنجد . والضمير في (منها) عائد إلى أم الخويرث وأم الرباب المذكورتين في بيت قبله . وفي إعراب الاسم الواقع بعد لاسيما خلاف ذكره الشارح فلا أعيده .

ومعنى لاسيما : سي : مثل ، دخلت عليه لا النافية وضم إليه ما ، وهي إما أن تكون بمنزلة الذي ، وإما أن تكون زائدة .

الشاهد قوله : لاسيما يوماً حيث جاء الاسم بعد لاسيما منصوباً ، قال الشارح : وليس بقياس .

بنصب يوما أيضا ، فتكلفوا لنصبه وجوها :-

قال بعضهم : « ما » نكرة موصوفة ، ونَصَبَ يوما بإضمار فعل ، أي أعني يوما^(١) .

وقيل : على التمييز^(٢) .

قال الأندلسي : لا يتنصب بعد لاسيما إلا النكرة ، ولا وجه لنصب المعرفة^(٣) .
وهذا القول منه مؤذن بجواز نصبه قياسا ، على أنه تمييزه لأن ما بتقدير التنوين ، كما في : كم رجلا ، إذ لو كان بإضمار فعل لاستوى المعرفة والنكرة .
قال الأخفش - في قولهم : إن فلانا كريم لاسيما إن أتيت قاعدا - : ما هنا زائدة ، عوضا من المضاف إليه ، أي ولا مثله إن أتيت قاعدا .

واعلم أن الواو التي تدخل على لاسيما في بعض المواضع كقوله :

(ألا رب يوم صالح لك منهما) ولاسيما يوما بدارة جُلْجُل^(٤) (٢٤٤)
اعتراضية ، كما في قوله^(٥) :

٢٤٥- فأنْتَ طلاقٌ والطلاقُ أليَّةٌ^(٦)

إذ هي مع ما بعدها بتقدير جملة مستقلة .

(١) ذكر صاحب الممع فيه ٢٣٤/١ للنصب وجوها ، منها : أنه تمييز وما : نكرة تامة غير موصوفة في محل خفض بالإضافة ، وقيل : إنه على الظرف وما ، بمعنى الذي وهو صلة لها ، أي ولا مثل الذي اتفق يوما ، وقيل : إن ما ، حرف كافٍ لسي عن الإضافة والمنصوب تمييز . وقيل : إنها كافة وهو ظرف أي : ولا مثل ما بك في يوم . وانظر الأشموني بحاشية الصبان ١٦٧/٢ .

(٢) انظر المباحث الكاملية ٢٦٨/٣ .

(٣) تحدث الأندلسي في المباحث الكاملية ٢٦٨/٣ عن لاسيما ولم يذكر ذلك .

(٤) سبق تخرجه صفحة ٧٩١ .

(٥) لم أهد إلى قائله .

(٦) عجزه : ثلاثا ومن يخرق أعق وأظلم ، والبيت في مجالس العلماء ٣٣٨ ، وفي ابن يعيش ١٢/١ ، وفي المغني ٧٦ ، وفي الخزانة ٤٥٩/٣ .

اللغة : أليَّة : يمين ، يخرق : يخرق خلاف الرفق ، ويخرقَ خرقًا من باب فرح إذا عمل عملا لم يرفق فيه . أعق : أكثر عقوقا والعقوق القطعية .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن الواو في والطلاق اعتراضية .

ويروى البيت برفع ثلاث وعليه يكون خبرا لـ (والطلاق) وانظر ما نقله البغدادي عن أبي علي الفارسي وغيره في الخزانة ٤٦١/٣ - ٤٧١ .

والسِّي بمعنى المِثْل ، فمعنى جاءني القوم ولاسيما زيدٌ أي : ولا مثل زيد موجود بين القوم الذين جاءوني ، أي هو كان أخصَّ بي ، وأشدَّ إخلاصا في المجيء ، وخبرٌ لا محذوف .

وَتُصَرَّفُ في هذه اللفظة تصرفات كثيرة ، لكثرة استعمالها ، فقليل : سَيِّما يحذف لا ، ولا سَيِّما بتخفيف الياء ، مع وجود لا وحذفها^(١) .

وقد يحذف ما بعد لاسيما - على جعله بمعنى خصوصا - فيكون منصوب المحل على أنه مفعول مطلق ، وذلك كما مر في باب الاختصاص^(٢) من نقل نحو : أيها الرجل من باب النداء إلى باب الاختصاص (لجامع)^(٣) بينهما معنوي . فصار في نحو : أنا أفعل كذا أيها الرجل منصوب المحل على الحال ، مع بقاء ظاهره على الحالة التي كان عليها في النداء من ضمَّ أي ورفع الرجل .

كذلك لاسيما ههنا ، يكون باقيا على نصبه الذي كان له في الأصل ، حين كان اسم لا التبرئة ، مع كونه منصوب المحل على المصدر ، لقيامه مقام خصوصا .

فاذا قلت : أُحِبُّ زيدا ولاسيما (راكبا على الفرس)^(٤) فهو بمعنى وخصوصا راكبا ، فراكبا حال من مفعول الفعل المقدر ، أي : وأخصه بزيادة المحبة خصوصا راكبا .

وكذا في نحو : أحبه ولاسيما وهو راكب .

وكذا قولك : أحبه ولاسيما إن ركب أي وخصوصا إن ركب ، (جواب)^(٥) الشرط مدلول خصوصا إن ركب ، أي : إن ركب أخصه بزيادة المحبة .

ويجوز أن يُجعل بمعنى المصدر اللازم ، أي : اختصاصا ، فيكون معنى وخصوصا راكبا : أي ويختص بفضل محبتي راكبا .

(١) ذكر ذلك أيضا أبو بكر بن الأنباري في شرحه للقوائد السبع الطوال صفحة ٣٣ .

(٢) صفحة ٥١٢ .

(٣) ساقطة من ص .

(٤) في ص وط : راكبا أو على الفرس .

(٥) في ط : فجواب .

وعلى هذا ينبغي أن يؤول ما ذكر الأخصش - أعني قوله : إن فلانا لكريم ولاسيما إن أتيت قاعدا - أي : يختص بزيادة الكرم اختصاصاً في حالة قعوده .

ويجوز مجي الواو قبل لاسيما إذا جعلته بمعنى المصدر ، وعدم مجيها ، إلا أن مجيها أكثر ، وهي اعتراضية - كما ذكرنا^(١) - ويجوز أن يكون عطفاً ، والأول أولى (وأعذب)^(٢) .

وقد يقال : لا سواء ما مقام لاسيما .

واعلم أن أصل إلا أن يدخل على الاسم ، وقد يليها في المفرغ فعل مضارع ، إما خبر المبتدأ كقولك : ما الناس إلا يعبرون ، ومازید إلا يقوم ، أو حال نحو ما جاءني زيد إلا يضحك ، أو صفة نحو ما جاءني منهم رجل إلا يقوم ويقعد ، ويجوز أن يكون هذا حالا لعموم ذي الحال .

وإنما شرط التفريع لتكون إلا ملغاة عن العمل - على قول^(٣) - أو عن التوصل بها إلى العمل على قول آخر^(٤) ، فيسهل دفعها عما (تقتضيه)^(٥) من الاسم ، لانكسار شوكتها بالإلغاء .

وشرط كون الفعل مضارعاً لمشابهة الاسم .

وأما الماضي فجوزوا أن يليها في المفرغ بأحد قيدين ، وذلك إما اقترانه بقد ، نحو قولك : ما الناس إلا قد عبروا ، وذلك لتقريبها له من الحال المشبه للاسم .

وإما تقدم ماض منفي نحو قولك : ما أنعمت (عليه إلا)^(٦) شكر ، وما أتيت إلا أتاني ، وعنه عليه السلام « ما أيسر الشيطان من بني آدم إلا أتاهم من قبل النساء »^(٧) ، وذلك إذا قصد لزوم تعقب مضمون ما بعد إلا لمضمون ما قبلها .

(١) صفحة ٧٩٢ .

(٢) في ص : وأعرب ..

(٣) وهذا عند من يقول : إن إلا هي العاملة في المستثنى كما نسب ذلك إلى المبرد والزجاج .

(٤) وهذا عند من يقول : إن العامل في المستثنى هو ما قبل إلا بوساطتها وهم البصريون .

(٥) في ت وص : يقتضيه ، وفي ط : يقتضيه .

(٦) في ط : عليها لا .

(٧) لم أجده في المعجم المفهرس لألفاظ الحديث ، وقال البغدادي في تخريجه لأحاديث الرضي ق ٥ : إنه في =

وإنما جاز أن يليها الماضي مع هذا القصد لأن هذا المعنى هو معنى الشرط والجزاء -
في الأغلب - نحو : إن جئتني أكرمتك .

وإنما قلت : في الأغلب لأنه قد لا يكون مضمونُ الجزاء متعقبا لمضمون الشرط (بل
يكون)^(١) مقارنة له في الزمان نحو : إن كان هناك نارٌ كان احتراق ، وإن كان هناك
احتراق فهناك نار ، وإن كان الإنسان ناطقا فالحمار ناهق ، لكن التعقب المذكور هو
الأغلب .

فلما كان تعقبُ مضمون مابعد إلا لمضمون ماقبلها هو المراد ، وكان معنى حرف
النفي مع إلا يفيدُ معنى الشرط والجزاء - أعني لزوم الثاني للأول - جاز أن يُعتبر معنى
الشرط والجزاء مع حرف النفي ، وإلا فيصاغ ما قبل إلا ومابعدا صوغَ الشرط
والجزاء ، وذلك إما لكونهما ماضيَّين نحو : مازرتني إلا أكرمتك ، أو مضارعين نحو :
ما أزورك إلا تزورني ، ومثل هذا هو الغالب في الشرط والجزاء - أعني كونُهما ماضيَّين
أو مضارعين ، فجاز كونُ الماضي الذي بعد إلا ههنا مجردا عن قد والواو - مع أنه حال
كما ذكرنا في باب الحال^(٢) - وذلك لكونه متضمنا معنى الجزاء ، فيكون مابعد إلا على
هذا المعنى (المذكور)^(٣) إما ماضيا مجردا ، أو مضارعا مجردا كما رأيت .

وجاز أيضا أن ينظر إلى كون مثل هذا الفعل حالا في الحقيقة - وإن كان فيه معنى
الجزاء - فيؤتى به ماضيا أو مضارعا مع الواو ، نحو : مازرته إلا وأكرمني ، ولا أزوره
إلا ويكرمني .

وإنما اطرَد الواو مع هذا النظر لكون هذا الحال غيرَ مقترن مضمونه بمضمون عامله -
كما هو الغالب في الحال - نحو جاءني زيد راكبا ، ولفظه أيضا منفصل عن العامل بإلا ،
فجاز أن يُستظهر^(٤) مطّردا في ربطه مثل هذه الحال بعاملها لفظا بحرف الربط - أي الواو -

= الكشف عن سعيد بن المسيب .. ثم ذكر الحديث ثم قال : قال القطب : هذا استثناء من النفي ، وهو إثبات ،
فيلزم حصول يأسر الشيطان من جهة النساء ، وليس بمراد ، والجواب أنه استثناء مفرغ ، والتقدير : مافعل الشيطان
شيئا عند يأسه من إغواء بني آدم إلا أن أتاهم من قبل النساء .

(١) في ت : بل ويكون ، وفي ص : ويكون .

(٢) صفحة ٦٨١ .

(٣) ساقطة من ط .

(٤) يستظهر أي يقوى .

فمن ثم اطرده نحو : ما أزوره إلا ويكرمني ، وندر : قمبت وأصلك عينه^(١) - كما مر في باب الحال^(٢) - .

ويجيء في الماضي مع الواو قد أيضا نحو : مازرته إلا وقد زارني ، ولا يجوز الاقتصار على قد ، فلا (تقول)^(٣) : مازرته إلا قد زارني ، لأنك إن نظرت إلى معنى الجزاء الذي يستفاد (من)^(٤) مثل هذه الحال ، فالجزاء لا يتجرد عن الفاء إذا كان مع قد - كما يجيء في بابه^(٥) - وإن نظرت إلى الحال الذي هو أصله ، فليس فيه حرف (الربط)^(٦) المذكور .

وإنما قلنا : إن الأغلب في الحال مقارنة مضمونه لمضمون عامله لأنه قد يجيء بخلاف ذلك كقولهم : خرج الأمير معه صقر صائدا به غدا (وهذا أيضا من حيث التأويل)^(٧) أي : عازما على الصيد ، وكذا معنى الخبر أي : ما أيس الشيطان من بني آدم من جهة غير النساء إلا عازما على إتيانهم من قبلهن ، جعلوا المعزوم عليه المجزوم به كالواقع الحاصل .

وقد تدخل إلا ولما - بمعناها - على الماضي إذا تقدمهما قسّم السؤال ، نحو نشدتك بالله إلا فعلت ، وقول عمر (رضي الله عنه)^(٨) في كتابه إلى أبي موسى^(٩) : عزمت

(١) الفرق بينهما أن مابعد إلا في الأولى متعقب لما قبلها ، فكأنها مضمنة معنى الشرط ، وليست الثانية كذلك .

(٢) صفحة ٦٧٧ وما بعدها .

(٣) في ط : يقال .

(٤) في ط : عن .

(٥) ط ٢ / ٢٦٣ .

(٦) في ص : الشرط .

(٧) تكملة من ج .

(٨) تكملة من ج و ط .

(٩) أبو موسى الأشعري عبد الله بن قيس بن سليم ، أبو موسى ، من بني الأشعر من قحطان ، صحابي من الشجعان الولاة الفاتحين ، وأحد الحكّمين بين علي ومعاوية ولد في زبيد باليمن ، وفد مكة فأسلم واستعمله الرسول ﷺ على زبيد وعدن ، وولاه عمر البصرة سنة ١٧ . فافتتح أصبهان والأهواز .. توفي في الكوفة سنة ٤٤ هـ .

عليك لما ضربت كاتبك سوطاً^(١) ، كتبه إليه لما لحن كاتبه في كتابه إلى عمر ، وكتب : من أبو موسى^(٢) .

وقولهم : نشدتك الله من قولهم : نشدته (كذا)^(٣) فنشد ، أي : ذكرته فتذكر^(٤) ، فنشد المتعدي إلى واحد مطاوعاً للأول المتعدي إلى اثنين ، والمعنى : ذكرتك الله بأن أقسمت عليك به ، وقلت بالله لتفعلن ، أو يكون نشدت بمعنى طلبت ، أي : نشدت لك الله ، كقوله تعالى : ﴿ أَبْغِيكُمْ إِلَهَا ﴾^(٥) أي : أبغي لكم ، أي (أطلب)^(٦) لك الله ، من بين جميع ما يقسم به الناس ، لأقسم به تعالى عليك . ومعنى إلا فعلت : إلا فعلك ، (وإلا لنقض معنى النفي الذي تضمنه القسم ، لأنك إذا حلفت غيرك بالله (قسم الطلب)^(٧) فقد ضيق عليه الأمر في فعل مطلوبك ، فكأنك قلت : ما أطلب منك إلا فعلك)^(٨) ، ففعلت بمعنى المصدر مفعولاً به لما أطلب ، الذي دل عليه نشدتك الله .

(١) أورده البغدادي في تخريجه لأحاديث شرح الرضي ق ه أ وقال : إنه ذكره المجاشعي في مَدرج البراعة إلى نهج البلاغة ، وذكره السيوطي في الجامع الكبير ، وذكر أنه فيهما بغير لفظ عزمت عليك ، ثم قال : ولعله جاء من رواية أخرى .

(٢) في جـ وص تخريج لقوله (من أبو موسى) قال : والحق أن هذا ليس بلحن لأن كنيته اشتهرت بلفظ (أبو) بالواو ، والكنية من أقسام العلم ، والأعلام تصان عن التغيير ، فجاز : من أبو موسى أيضاً ، وإن كان الواو في الأسماء الستة كالضمة الإعرابية ، إلا أن الفرق بينهما أن الضمة مجتلية لحض الإعراب فلا يجوز من عبد الله بضم الدال - وإن كان علماً ، وأما الواو في هذه الأسماء فلام الكلمة وعينها ، جُعِلت كالحركة - كما مر في أول الكتاب - فجاز أن يعتبر ذلك العلم المشتهر بالواو ، ولا يجوز من أبا زيد ، مع اشتها العلم بالألف ، ويروى عن علي رضي الله عنه أنه كان يكتب كتبه : علي بن أبو طالب ، كما كان يكتب علي بن أبي طالب ، وإن صح ما ذكره الزمخشري في الكشف : أنه كان لشخص ثلاث بنين اسم واحد منهم عبد الله - بالضم - واسم الآخر عبد الله - بالفتح واسم الآخر عبد الله - بالكسر - جاز : من أبا زيد في العلم المشتهر بالألف ، ورأيت أبي زيد - في المشتهر بالياء - لأنه جاز في العلم حكاية الحركة ، فحكاية الحرف - لكونه أقعد منها - أجوز .

(٣) تكملة من ط .

(٤) في اللسان (نشد ٤ / ٤٣٢) ، وقولهم نشدتك الله وبالرحم معناه : طلبت إليك بالله وبحق الرحم ، برفع نشيدي - أي صوتي - وقال أبو العباس في قولهم : نشدتك الله ، قال : التشيد : الصوت أي : سألتك بالله برّ نشيدي ، أي صوتي .

(٥) من قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَغَيَّرَ اللَّهُ أَبْغِيكُمْ إِلَهَا وَهُوَ فَضَّلَكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴾ الأعراف ١٤٠ .

(٦) في ص وظ : طلبت .

(٧) تكملة من ط .

(٨) ساقط من ص .

وإنما جعلته فعلا ماضيا لقصد المبالغة في الطلب ، حتى كأن المخاطب فعل ما تطلبه ، وصار ماضيا ثم أنت تخبر عنه ، فهو مثل قوله تعالى : ﴿ وَسِيقَ الَّذِينَ ﴾^(١) ، ﴿ وَنَادَى أَصْحَابُ النَّارِ ﴾^(٢) وقولهم : رحمك الله .

ومعنى عزمت عليك: أي أوجبت عليك (من عزمت الأمر أي قطعتة ، قال عليه السلام : « لا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يَعِزْ مِنَ اللَّيْلِ »^(٣) أي : لم يقطعه بالنية ، فضمن معنى عزمت : أوجبت ، فتعذى بعلى ، كما تضمن معنى أقبلت فتعذى بعلى ، نحو : عزمت على الأمر^(٤) وهو من قَسَمَ الملوك .

ولما في الاستثناء لا تجيء إلا بعد النفي ظاهرا أو مقدرا - كما رأيت^(٥) - ولا تجيء إلا في المفرغ نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾^(٦) .

(١) في آيتين كريمتين إحداهما في الزمر برقم ٧١ ﴿ وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا ﴾ والأخرى في سورة الزمر برقم ٧٣ ﴿ وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَىٰ الْجَنَّةِ زُمَرًا ﴾ .

(٢) من قوله تعالى : ﴿ وَنَادَىٰ أَصْحَابُ النَّارِ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ أَنْ أَفِضُوا عَلَيْنَا مِنَ الْمَاءِ أَوْ مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَهُمَا عَلَى الْكَافِرِينَ ﴾ الأعراف ٥٠ .

(٣) في صحيح الترمذي (المطبعة المصرية بالأزهر - ط أولى) ٣ / ٢٦٣ ، ٢٦٤ باب ما جاء لا صيام لمن لم يعزم من الليل ، ثم ذكر حديثا عن حفصة عن النبي ﷺ قال : « من لم يجتمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له » . قال أبو عيسى : حديث حفصة حديث لا نعرفه مرفوعا إلا من هذا الوجه ، وذكر في هامش ٢٦٤ روايات أخرى ليس بينها رواية بلفظ يعزم .

(٤) تكلمة من جـ .

(٥) صفحة ٧٩٧ ، ٧٩٨ .

(٦) يس ٢٢ وانظر في معاملة لما معاملة إلا : الكتاب ١ / ٤٥٥ ، ومعاني القرآن للفراء ٣ / ٢٥٤ ، والمسألة الأربعين من المسائل المشككة للفارسي صفحة ٣٨١ وما بعدها .

خبر كان وأخواتها

قوله : خبر كان وأخواتها هو المسند بعد دخولها ، مثل : كان زيد قائما ، وأمره على نحو خبر المبتدأ ، ويتقدم معرفة .

لما قال : هو المسند دخل فيه خبر المبتدأ وجميع ما كان في الأصل (ذلك)^(١) .
فقوله : بعد دخولها يخرجها كلها .

وقد ذكرنا أنه يدخل في حذّه نحو : قائم في قولك : كان زيد أبوه قائم^(٢) ، مع أنه ليس بخبر كان .

قوله : أمره على نحو خبر المبتدأ .

أي : فيما يجوز له من كونه معرفة ونكرة ، ومفردا وجملة ، ومتقدما على المسند إليه ، ومتأخرا عنه ، وما يجب ممن تقدّمه على الاسم إذا كان ظرفا والاسم نكرة ، نحو : كان في الدار رجل ، واشتماله على الضمير إذا كان جملة أو مشتقا أو ظرفا ، وغير ذلك من الأحكام المذكورة في باب المبتدأ .

وقد يختص خبر كان ببعض من الأحكام نذكر بعضها هنا ، وبعضها في الأفعال الناقصة^(٣) .

فمما قيل : إنه من خصائصه ماذهب إليه ابن دُرستويه وهو : أنه لا يجوز أن يقع الماضي خبر كان ، فلا يقال : كان زيد قام^(٤) .

(١) في ط : كذلك .

(٢) تحدث صفحة : ٣٣٣ عن دخول (حسنا) في قولك : إن رجلا حسنا غلامه ، في حد المصنف لخبر إن وكذا عن دخول غلامه في نحو : ما زيد الظريف غلامه في الدار ، في حد اسم ما ولا المشبهتين بليس .

(٣) ط ٢ / ٢٩٧ وما بعدها .

(٤) ذكر ابن يعيش في شرحه للمفصل ٩٧ / ٧ : أنه لا يحسن وقوع الفعل الماضي في أخبار كان وأخواته ، ولم ينسبه لأحد .

ولعل ذلك لدلالة كان على الماضي ، فيقع الماضي في خبره لغوا ، فينبغي أن يقال :
كان زيد قائما أو يقوم .

وكذا ينبغي أن يَمْنَعَ نحو : يكون زيد يقوم ، لمثل تلك العلة سواء^(١) .

وجُمُهورهم على أنه غير مستحسن ، ولا يحكمون بمطلق المنع ، قالوا : فإن وقع
فلا بد فيه من قد - ظاهرة أو مقدرة - لتفيد التقريب من الحال ، إذ لم يُستفد من مجرد
كان^(٢) .

وكذا قالوا في أصبح وأمسى وأضحى وظل وبات^(٣) .

وكذا ينبغي أن يَمْنَعُوا نحو يُصْبِحُ زيد يقول ، وكذا البواقي^(٤) .

والأولى - كما ذهب إليه ابن مالك - تجويز وقوع خبرها ماضيا بلا قد^(٥) ، فلا
نقدرهما في قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ كَانُوا عَاهَدُوا اللَّهَ ﴾^(٦) ، ﴿ إِنَّ كَانَ قَعِيصُهُ قُدٌّ مِنْ
دُبُرٍ ﴾^(٧) وفي قول الشاعر^(٨) :

٢٤٦- وكان طوى كشحا على مُسْتَكِنَةٍ فلا هو أبداها ولم يتقدم^(٩)

(١) هذا مما سبق إليه الرضي - فيما أرى - .

(٢) ٣ ، ٥ ، انظر : التسهيل ٥٣ ، والجمع ١ / ١١٣ .

(٤) وهذا أيضا مما أراه سبق إليه الرضي .

(٦) الأحزاب ١٥ .

(٧) يوسف ٢٧ .

(٨) قائله زهير بن أبي سلمى وتقدمت ترجمته صفحة ٤٧١ .

(٩) البيت في ديوانه برواية ثعلب ٢٩ ، وبرواية الأعلام ٢٠ ، وفيه : ولم يتجمجم ، وفي شرح القصائد لأبي بكر
الأنباري ٢٧٥ ، وفي إعراب القرآن للنحاس ٢ / ٣٢٥ ، وفي الخزانة ٤ / ٣ . الضمير في قوله : كان وطوى يعود
إلى حصين بن ضمضم المذكور في قوله قبل :

لَعَنَرِي لِنِعْمِ الْحَيِّ جَرَّ عَلَيْهِمْ بما لا يؤاتهم حصين بن ضَمْضَم

طوى : أضمر ، الكشع : الخاصرة ، والمستكنة : المستتررة ، أي : أضمر على غدره مستتررة ، لأنه كان قد أضمر
قتل ورد بن حابس ، فإنه كان قتل أخاه هرم بن ضمضم . أبداها : أظهرها ، يتجمجم : لم يتنه عنما أراد مما كتم
(الخزانة ٤ / ٣ ، ٤) .

الشاهد : أنشده الرضي شاهدا على جواز وقوع خبر كان ماضيا دون تقدير قد ، كما ذهب إليه ابن مالك .

ولا في قوله^(١) :

٢٤٧- أضحت خلأً وأضحى أهلها احتملوا أخنى عليها الذي أخنى على بُد^(٢)

إذلا (منع)^(٣) من قيام شيئين يفيدان معنى المضي .

ومنع ابن مالك - وهو الحق - (من)^(٤) مضي خبر صار وليس ومادام ، وكل ما كان ماضيا من ما زال ولا زال ومرادفاتهما^(٥) .

أما صار فلكونها ظاهرة في الانتقال في الزمن الماضي إلى حالة مستمرة ، وهي مضمون خبرها ، نحو : كنت فقيرا وصرت غنيا ، وإن جاز مع القرينة أن لا يستمر (به)^(٦) الحال المنتقل إليها ، كقول المريض : كنت مريضا فصرت متماثلا ثم نُكسْتُ .

وكذا ما زال وأخواتها موضوعة لاستمرار مضمون أخبارها في الماضي ، إلا أن تمنع قرينة ، وما يصلح للاستمرار هو الاسم الجامد نحو : هذا أسد ، أو الصفة نحو زيد قائم ، أو غني ، أو مضروب ، أو الفعل المضارع نحو : زيد يقدم في الحروب ويسخو بموجوده ، أي : هذه عادته ، لأنه وإن كان في الأصل فعلا دالا على أحد الأزمنة ، إلا أنه لمضارعه اسم الفاعل لفظا ومعنى يُستعمل غير (مفيد لزمان)^(٧) استعماله .

فلذلك إذا قلت : كنت رأيت زيدا ، لا يدُل على الاستمرار ، وإذا قلت : كنت أراه ،

(١) قائله النابغة الذبياني ، وقد مرت ترجمته صفحة ٧٧٦ .

(٢) البيت في ديوانه صفحة ٥ ، وفي الفاخر ٦٨ ، وفي الدرر ٨٤ / ١ ، وفي الأشموني بحاشية الصبان ٢٣٠ / ١ ، وفي الخزنة ٥ / ٤ .

اللغة : الخلاء : المكان الخالي من كل شيء ، احتملوا : حملوا جماعهم وارتحلوا ، أخنى عليها : أهلكها ، ليد : آخر نسور لقمان بن عاد (الخزنة ٨ / ٤) .

الشاهد قوله : أضحى أهلها احتملوا ، حيث جاز وقوع خبر أضحى فعلا ماضيا بدون قد .

(٣) في ت : يمنع .

(٤) تكملة من ط .

(٥) منع ابن مالك في التسهيل ٥٣ وقوع خبر صار فعلا ماضيا ، وقال : وقد تدخل ليس عليه إن كان ضمير الشأن ، ويجوز دخول البواقي عليه مطلقا .

(٦) تكملة من ط .

(٧) في ط : المفيد للزمان .

فظاهره الاستمرار ، فناسبت (الأشياء)^(١) الثلاثة - أي : الجامد والصفة والمضارع - لصلاحيتها للاستمرار - أن تقع أخبارا لصار وما زال وأخواتها ، بخلاف الماضي ، فإنه لا يستعمل في الاستمرار استعمال هذه الثلاثة ، فلم يقع (خبرا)^(٢) لهذه الأفعال .

وأما ما دام فلم يقع خبرها ماضيا ، لأن ما المفيدة للمدة نحو : ماذر شارق تقلب الماضي - في الأغلب - إلى معنى الاستقبال - كما يجيء في قسم الأفعال^(٣) - فلهذا تقول : اجلس مادام زيد جالسا ، وقد يجيء بمعنى الماضي كقوله تعالى : ﴿ مَا دُمْتُ فِيهِمْ ﴾^(٤) .

وأما ليس فهي للنفي مطلقا - كما هو مذهب سيبويه^(٥) - على مانبين في الأفعال الناقصة^(٦) .

والمستعمل للإطلاق - من غير تعرض للزمان - إما جامد أو صفة أو مضارع لمشايبته اسم الفاعل بخلاف الماضي .

وأجاز الأندلسي وقوع أخبار جميعها ماضية^(٧) .

والأولى ما تقدم ، لعدم السماع .

قوله : ويتقدم معرفة .

(١) ساقطة من ج و ص وط .

(٢) في ت : أخبارا .

(٣) ط ٢ / ٢٢٥ .

(٤) من قوله تعالى : ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَلَّيْتَنِي كُنْتُ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴾ المائدة ١١٧ وهي مثبتة في ط : (مادمت حيا) وهي من الآية ٣١ من سورة مريم ، وآية مريم ليس فيها شاهد على ما أراد الشارح من جعل مادام بمعنى الماضي بخلاف آية المائدة ، والله أعلم .

(٥) لم أجد تصريحاً لسيبويه بذلك ، غير أنه قال في الكتاب ١ / ٣٥ في باب الإضمار في ليس وكان كإلضمار في إن .. فمن ذلك قول بعض العرب : ليس خلق الله مثله ، فلولا أن فيه إضماراً لم يجوز أن تذكر الفعل ولم تعمله في اسم .

(٦) ط ٢ / ٢٩٦ .

(٧) في المباحث الكاملية ٢ / ٥٠٩ : منع بعضهم من وقوع الماضي خبرا للكان وأمسى وأخواتها إذا كانت بلفظ الماضي إلا مع قد ظاهرة أو مقدرة .. ثم قال : والحق أن الخبر يجوز أن يقع ماضيا ، وإن ذكرت قد معه كانت للتحقيق .

هذا بخلاف خبر المبتدأ ، لأنه لم يُجْزْ تقدمه على المبتدأ إذا كانا معرفتين ، ولا قرينة ، للإلباس . أما ههنا فلا لبس - وإن كانا معرفتين أو متساويين - لأن تخالف إعرابهما رافع للباس ، ويكفي ظهور إعراب أحدهما نحو : (كان زيدا هذا)^(١) .

وينبغي ههنا أيضا إذا انتفى الإعراب فيهما ولا قرينة أن لا يجوز التقديم (نحو : كان الفتى هذا)^(٢) .

قوله : وقد يحذف عامله في مثل : الناس مجزئون بأعمالهم إن خيرا فخير^(٣) ، ويجوز في مثلها أربعة أوجه ، ويجب الحذف في مثل : أما أنت منطلقا انطلقت ، أي لأن كنت .

قوله : عامله .

أي : عامل خبر كان وأخواتها ، وما كان ينبغي له هذا الإطلاق ، لأنه لا يُحذف من هذه الأفعال إلا كان .

واعلم أنه يجوز حذف كان مع اسمها بعد إن ولو - إن كان اسمها ضمير ما علم من غائب أو حاضر - نحو : اطلبوا العلم ولو بالصين^(٤) ، أي : ولو كان العلم بالصين وادفع الشر ولو أصبعا ، أي : ولو كان الدفع أصبعا ، أي : قليلا ، وقوله^(٥) :

(١) في ت كان زيد هذا ، وفي ص : كان هذا زيدا ، ولعل الأحسن ما أثبتته .

(٢) تكملة من ج و ط ، وفي ص : كان هذا الفتى .

(٣) قال البغدادي في ترجمته لأحاديث شرح الرضوي ق ٥ : رواه ابن جرير في تفسيره عن ابن عباس موقوفا ، ورواه ابن مالك في التوضيح مرفوعا بلفظ : المرء مجزئ .. إلخ وكذا في الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة .

وأقول : مانسبه إلى ابن مالك صحيح ، فقد قال في شواهد التوضيح والتصحيح صفحة ٧١ : وحذف كان مع اسمها وبقاء خبرها كثير في نثر الكلام ونظمه ، فمن النثر قول النبي ﷺ : « المرء مجزئ بعمله إن خيرا فخير وإن شرا فشر » .

وقال محقق الكتاب في الهامش ٥٨ : لم أقف على هذا الحديث .

ولعل الصواب أنه موقوف على ابن عباس .

(٤) سبق الحديث عنه صفحة ٥٥٨ .

(٥) قاله النعمان بن المنذر بن امرئ اللخمي ، أبو قابوس ، من أشهر ملوك الحيرة في الجاهلية ، وهو عمودخ النابغة الذبياني ، وباني مدينة النعمانية ، وصاحب يومي البؤس والنعيم ، ملك الحيرة إرثا عن أبيه نحو سنة ٥٩٢ م ، استمر عليها إلى أن نعم عليه كسرى (أبرويز) أمرا فدناه إلى أختاتين فسجن فيها إلى أن مات نحو ٦٠٨ م وقيل : ألقاه تحت أرجل الفيلة فوطئته فهلك (الأعلام ٩ / ١٠) .

٢٤٨- قد قيل ما قيل إن حقاً وإن كذباً فما اعتذارك من شيء إذا قيلاً^(١)
أي : إن كان حقاً .

وتقول : لأرتحلن إن فارساً وإن راجلاً ، ولو فارساً ولو راجلاً ، أي : إن كنت ولو
كنت .

وكذا الخطاب نحو : ارحل ولو راجلاً ، وإن راجلاً ، أي : إن كنت ولو كنت .
وأما في مثل التركيب الذي في المتن - أعني أن يكون بعد إن اسمٌ ، وجزاؤها الفاء ،
وبعد الفاء اسم مفرد ، نحو : المرء مقتول بما قُتل به إن سيفاً فسيّف ، وإن خنجراً
فخنجرٌ - فنقول :

ننظر فيه ، فإن جاز مع كان المحذوفة بعد إن تقديرٌ « فيه » أو « معه » أو نحو ذلك
كما في قوله : الناس مجزيون بأعمالهم^(٢) - فإنه يصح أن يقال : إن كان معه أو في عمله
خيرٌ - جاز في الأول مع النصب الرفع أيضاً ، ولكن على ضعف معنوي ، إذ معنى إن
كان معه أو في يده سيف ، وإن كان في عمله خير ، معنى غير مقصود ، لأن
(مراد)^(٣) المتكلم : إن كان نفس عمله خيراً ، وإن كان ما قُتل به سيفاً ، لا (أن
له)^(٤) أعمالاً وفي تلك الأعمال خير ، ولا أن في يده أو في صحبته وقت القتل سيفاً .
(وهذا الذي قلنا ضعيفٌ من حيث المعنى)^(٥) ، وأما من حيث اللفظ فضعيف
أيضاً ، لأن حذف كان مع خبره الذي هو في صورة المفعول الفضلة حذف شيء كثير ،
ولاسيماً إذا كان الخبر جاراً ومجروراً ، بخلاف حذفه مع اسمه الذي هو كجزئته ، ولاسيما
إذا كان ضميراً متصلاً .

(١) البيت في الكتاب ١ / ١٣١ ، وفي الأمل الشجرية ١ / ٣٤١ ، وفي ابن يعيش ٢ / ٩٧ ، وفي المغني ٨٦ ، وفي
المنيني ٢ / ٦٦ ، وفي الهمع ١ / ١٢١ ، وفي الدرر ١ / ٩٠ ، وفي الخزائن ٤ / ١٠ . ولا أرى داعياً لذكر سبب قول
النعمان للقصيد لما فيه من ألفاظ سيئة .

الشاهد قوله : إن حقاً وإن كذباً حيث حذفت كان مع اسمها بعد إن الشرطية .

(٢) سبق الحديث عنه صفحة ٨٠٣ .

(٣) في ت : المراد ، والصواب ما أثبتته .

(٤) في ص : إن كان .

(٥) ساقط من ج و ص ، وليس له كبير أهمية .

فإن قلت : فَقَدِّر للرفع كَانَ التامة .

قلت : يضعف لقلة استعمالها ، ولا يحذف إلا كثير الاستعمال للتخفيف ، ولكون الشهرة دالة على المحذوف .

وإن^(١) لم (يجز)^(٢) تقدير مثل ذلك تعين نصب الأول ، نحو : أسير كما تسير إن راكبا فراكب ، وإن راجلا فراجل ، أي : إن كنت راكبا فأنا راكب .

وربما جر مابعد « إن » و « إن لا » مع مابعد فائهما ، إن صح رجوع ضمير كان المقدر إلى مصدر ما عُدِّي بحرف جر ، نحو : المرء مقتول بما قتل به إن سيف فسيف ، أي إن كان قتله بسيف فقتله أيضا بسيف .

وحكي عن يونس ، مررت برجل صالح إن لا صالح فطالح^(٣) .

أي إن لا يكن المور بـ صالح فالمرور بطالح ، ومررت برجل (صالح)^(٤) إن زيد وإن عمرو ، وذلك لقوة الدلالة على الجار بتقديم ذكره .

فتبين بما ذكرنا أن النصب في الأول إما مختار أو واجب ، وأما الاسم الذي بعد الفاء فرفعه (أولى)^(٥) ، لأن رفعه بإضمار مبتدأ بعد الفاء ، وهو شائع كثير ، وأما نصبه فإما بتقدير كان بعد الفاء - أي : فيكون ما يقتل به سيفاً - أو بتقدير فعل لائق - نحو : فيجزي خيرا - وحذف المبتدأ أولى - لأنه مفرد - من حذف الجملة .

وأيضاً حذف المبتدأ أكثر من حذف كان ، وغير ذلك من نحو الفعل الناصب المذكور .

وقيل : (إنما اختير الرفع)^(٦) لأن مجيء الفاء مع الجملة الاسمية أكثر منه مع الفعلية^(٧) .

(١) عطف على قوله : فإن جاز مع كان المحذوفة .. إلخ .

(٢) في جـ و ص وط : يحسن ، ولعل الأحسن ما أثبتته ، لأنه قال قبل : فإن جاز .

(٣) في الكتاب ١ / ١٣٢ ، ١٣٣ ، وزعم يونس أن من العرب من يقول : إن لا صالح فطالح ، على : إن لا أكن مررت بصالح فطالح ، وهذا قبيح ضعيف .. إلخ .

(٤) ساقطة من ص وط .

(٥) في ط : أو ، ولعله خطأ طباعي .

(٦) تكملة من جـ .

(٧) لم أعتد إلى قائله ، وقد ذكره أيضا السيوطي في الجمع ١ / ١٢١ .

ويجوز أن يقال : إن مجيء الفاء في الفعلية إنما يقل إذا كان الفعل ظاهرا ، فأما إذا كان مقدرا فلا بد من الفاء نحو : إن ضربتني فزيذا ضربته .

فإذا ثبت أن نصب الأول ورفع الثاني أصل فعكسه يكون أقبح الوجوه ، لمخالفة الأصل في الموضعين ، ورفعهما ونصبهما متوسطان ، لمخالفة الأصل في موضع واحد . قوله : ويجب الحذف .

أي : يجب حذف كان بعد « أن » معوضا منها « ما » نحو قوله^(١) :

٢٤٩- أبا خراشة أَمَا أَنْتَ ذَا تَقْرِ فَإِنْ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ^(٢)

أي لأن كنت ، فحذف حرف الجر جوازا ، على القياس المذكور في المفعول له^(٣) ، ثم حذف كان وأبدل منه ما ، فوجب الحذف لثلا يجمع بين العوض والمعوّض منه . - وأجاز المبرد ظهور « كان » على أن « ما » زائدة لا عوض^(٤) . ولا يستند ذلك إلى سماع - .

(١) قائله عباس بن مرداس وقد تقدمت ترجمته صفحة ١٠٥ .

(٢) البيت في ديوانه ١٢٨ ، وفي الكتاب ١/ ١٤٨ ، وفي الخصائص ٢/ ٣٨١ ، وفي تكملة الفارسي ١٣٧ ، وفي الأماشي الشجرية ١/ ٣٤ ، وفي ابن يعيش ٢/ ٩٩ ، وفي المقرب ١/ ٢٥٩ ، وفي الإنصاف ٧١ ، وفي رصف المباني ٩٩ ، وفي العيني ٢/ ٥٥ ، وفي الخزانة ٤/ ١٣ .

أبو خراشة : اسمه خفاف بن ثدبة (انظر الخزانة ٤/ ١٥) وذانفر : ذا جماعة ورهط ، لم تأكلهم الضبع : يريد أنهم أقوىاء لم يتفرقوا ولم يضعفوا ، وقيل : المراد بالضبع : السنة الشديدة .

وقد نقل البغدادي في الخزانة عدة توجيهات للبيت من ٤/ ١٣ - ١٥ أحدها عن الأصمعي فيما حكاه أبو علي في البغداديات أنه يجازي بأما المفتوحة ، والثاني عن ابن الحاجب أن دخول الفاء هنا في المعنى ، كدخولها في جواب الشرط ، والثالث عن علي بن عبد الرحمن وهو أن تجعل الفاء جوابا لما دل عليه حرف النداء المقدر ، كأنه قال : تنبه وتيقظ فإن قومي .. إلخ ، والرابع عن بعض فضلاء المعجم من شراح أبيات المفصل : الفاء لتعليل لم أذل المقدر ، والخامس لعلي بن عبد الرحمن أيضا أن في البيت حذف يقوم من بقيته الدلالة عليه ، وهو بطرت وبه يتعلق الجار . الشاهد : أنشد الرضي شاهدا على وجوب حذف كان بعد « أن » معوضا منها « ما » .

(٣) صفحة ٦٠٢ ، ٦٠٣ ، ٦٠٤ .

(٤) قدر المبرد قولهم أما زيد فأعطه درهما : مهما يكن من شيء فأعط زيدا درهما ، ثم قال في المقتضب ٣/ ٢٧ : فلزمت الفاء الجواب لما فيه من معنى الجزاء وهذا هو تقدير النحاة في « أما » ولم أجد في المقتضب ما يؤيد كلام الرضي .

ثم^(١) أدغم النون الساكنة في الميم (وجوبا)^(٢) فبقي الضمير المرفوع المتصل بلا عامل يتصل به ، فجعل منفصلا ، فصار أما أنت .

ونقول أيضا : أما زيدٌ قائما (قمت)^(٣) .

وقال الكوفيون : أنَّ المفتوحة بمعنى (إن)^(٤) المكسورة الشرطية ، ويُجوزون مجيء أنَّ المفتوحة شرطية^(٥) قالوا : القراءتان في قوله تعالى : ﴿ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا ﴾^(٦) أي : فتح الهمزة وكسرها^(٧) - بمعنى واحد - أي : بمعنى الشرط ، وما عندهم أيضا عوض (عن)^(٨) الفعل المحذوف^(٩) .

ولا أرى قولهم بعيدا من الصواب ، لمساعدة اللفظ والمعنى إياه ، أما المعنى فلا أن معنى قوله : أما أنت ذا نفر ... البيت^(١٠) إن كنت ذا عدد فلست بفرد ، وأما اللفظ فلمجيء الفاء في هذا البيت ، وفي قوله^(١١) :

٢٥٠- إِمَّا أَقَمْتُ وَأَمَّا أَنْتَ مَرْتَحِلًا فَاللَّهُ يَكْلَأُ مَا تَأْتِي وَمَا تَذَرُ^(١٢)

(١) عطف على قوله : ثم حذف كان .

(٢) تكملة من ج و ص و ط .

(٣) في ص و ط : أقمت .

(٤) تكملة من ص .

(٥) في معاني القرآن للفراء ١/ ١٨٤ : ﴿ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ ﴾ البقرة ٢٨٢ ، يفتح أن وتكسر ، فمن كسرها نوى بها الابتداء فجعلها منقطعة مما قبلها ، ومن فتحها فهو أيضا على سبيل الجزاء إلا أنه نوى أن يكون فيه تقديم وتأخير .. ومثله في الكلام قولك : إنه ليعجبني أن يسأل السائل فيعطي ، فالذي يعجبك أن يسأل ، ولا يعجبك المسألة والافتقار .

(٦) من الآية ٢٨٢ من سورة البقرة قال تعالى : ﴿ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى ﴾ .

(٨) في ص و ط : من .

(٩) الإنصاف ٧١ .

(١٠) سبق تخريجه صفحة ٨٠٦ .

(١١) قال البغدادي في الخزانة ٤/ ٢١ : وهذا البيت مع استفاضته في كتب النحو لم أظفر بقائله ولا تتمته ، والله أعلم به .

(١٢) البيت في ابن يعيش ٢/ ٩٨ ، وفي المغني ٥٤ ، وفي شرح شواهد ١١٨ ، وفي الخزانة ٤/ ١٩ .
اللغة : يكلأ : يحفظ . تذر : تترك أو تدع .

الشاهد : أنشده الرضي مؤيدا مذهب الكوفيين لقولهم إنَّ (أن) و (إن) بمعنى واحد ، وما عوض عن الفعل المحذوف ويؤيده مجيء الفاء في جواب المفتوحة مع عطف المفتوحة على المكسورة .

مع عطف أما أنت - بفتح الهمزة - على إما أقمت - بكسر الهمزة - وهو حرف شرط بلا خلاف .

والبصريون يقولون : أما أنت منطلقا أنطلق معك - بالرفع^(١) - .

والكوفيون جوزوا جَزَمَهُ بأن المفتوحة الشرطية ، وجوزوا الرفع مع كونه جواب الشرط ، لكون الشرط محذوفا حذفا لازما^(٢) .

ولما كان معنى الشرط ههنا ظاهرا قال سيبويه : دخل في أن معنى إذ ، فأما بمعنى إذ ما ، وإذ ما شرطية بلا خلاف^(٣) .

ولا بد عند البصريين من تقدير فعل ، يعمل في الجار والمجرور^(٤) - أعني في أما أنت ذا نفر الذي هو بمعنى لأن كنت - ولا يصلح أن يكون ذلك « لم يأكلهم » لأن معمول خبر « إن » لا يتقدم عليها .

وأما نحو : أما يوم الجمعة فإن زيدا قائم فسيجيء الكلام عليه في حروف الشرط^(٥) .

وأیضا ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبل الفاء إلا مع أما الشرطية ، إما ظاهرة كما في قوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ﴾^(٦) وإما مقدرة نحو : ﴿ وَرَبُّكَ فَكَبِّرْ ﴾^(٧) - كما يجيء في حروف الشرط^(٨) .

فيقدر البصريون : أما أنت ذا نفر تنكبر وتفتخر^(٩) .

(١) الكتاب ٤٥٣ / ١ قال : وسألته عن قوله أما أنت منطلقا أنطلق معك فرفع وهو قول أبي عمرو ، وحدثننا به يونس لأنه لا يجازى بأن ، كأنه قال : لأن صرت منطلقا أنطلق معك .

(٢) انظر : معاني القرآن للفراء ١ / ١٨٤ ، والتسهيل ٢٣٤ ، وابن يعيش ٢ / ٩٩ ، والجنى الداني ٢٤١ .

(٣) الكتاب ١ / ١٤٨ .

(٤) انظر : الخصائص ٢ / ٢٨١ ، وابن يعيش ٢ / ٩٩ .

(٥) ط ٢ / ٣٩٦ - ٤٠٠ .

(٦) الضحى ١١ .

(٧) المدثر ٣ .

(٨) ط ٢ / ٣٩٨ ، ٣٩٩ .

(٩) انظر : الخصائص ٢ / ٣٨١ ، وابن يعيش ٢ / ٩٩ .

(وينبغي) ^(١) - على هذا - أن يكون قوله : فالله يكلاً جواب إما أقمت ،
والعامل في أما أنت مرتحلاً محذوف ، أي يكلوك الله لأجل ارتحالك .

وكله تكلف ، والأولى أن نقول : إنَّ إن الشرطية كثيرة الاستعمال مع كان الناقصة
فإن حذف شرطها جوازا لم يغيّر حرف الشرط عن (صورته) ^(٢) نحو : إن سيفاً
فسيف ، وإن حقا وإن كذبا ، وكذا إن حذف شرطها وجوباً مع مفسر كما في إن زيد
كان منطلقاً ، وإن حذف شرطها وجوباً بلا مفسر وجب تغيّر صورتها من كسر الهزمة
إلى فتحها ، لأن بقاءها على وضعها الأصلي مع قطعها (وجوباً) ^(٣) عن مقتضاها
الأصلي بلا مفسر ، وهو كالعوض مستكره ^(٤) ، فإذا غيرت عن حالها الوضعي سهّل
حذف شرطها على سبيل الوجوب ، لأنها تصير - كأنها ليست في الظاهر - حرف
الشرط ، ولا بد - إذن - من ما لتكون كالكافية لها عن مقتضاها - أعني الشرط ^(٥) - .
ثم لا يخلو حالها عند ذلك من أن تحذف منها كان مع اسمها وخبرها أو تحذفها
وحدها .

فإن كان الأول وجب في (جوابها) ^(٦) الفاء ، لتؤذن بها أن أما في الأصل حرف
(الشرط) ^(٧) ، لأن الفاء علّم السببية ، فعجىء بها لما تغيّر صورة حرف (الشرط
المفيد) ^(٨) للسببية - أعني إن - وسقط - على سبيل الوجوب - جميع أجزاء
السبب - أعني كان مع اسمها وخبرها - وذلك نحو : أما زيد فمنطلق ، أي إما يكن
في الدنيا شيء فزيد منطلق ، أي : إن يكن شيء موجوداً يوجد انطلاقه ، أي : هو منطلق

(١) في ص : ويجوز .

(٢) في جـ و ص : صورتها .

(٣) ساقطة من ص .

(٤) خبر « أن » في قوله : لأن بقاءها ، والكلمة في ص : مستكره .

(٥) لقد وصف الرضي كلام البصريين في تقديرهم أما أنت ذا نفر بـ لأن كنت ذا نفر فخرت - بالتكلف وكلامه
هنا أكثر تكلفاً .

(٦) في جـ و ص و ط : جزائها .

(٧) في ط : شرط .

(٨) تكملة من جـ .

لا محالة ، فلا بد - إذن - من إقامة جزء من الجزاء مقامَ الشرط ، لأنه لم يبق منه شيء - كما يجيء في حروف الشرط^(١) - .

وإن كان الثاني فالفاء غير (لازم)^(٢) ، بل يجوز حذفها والإتيان بها ، نحو : أما زيد منطلقا انطلقت .

أما أنت ذا نفر فإن قومي^(٣)

وأما فتح همزة إن الشرطية من دون حذف الشرط - كما أثبتته الكوفيون^(٤) - فليس بمشهور .

وقد يحذف كان بعد إما المكسورة قليلا .

وقال سيبويه : لم يجوز حذف الفعل مع إما المكسورة^(٥) .

قال أبو علي : لأن ما التي بعدها أشبهت اللام في تأكيد الفعل ، فمن ثم جاز في ﴿إِذَا تَخَافَنَّ﴾^(٦) .

و^(٧) :

(١) ط ٣٩٦ / ٢ .

(٢) في ط : لازمة .

(٣) سبق تخريجه صفحة ٨٠٦ .

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ١٨٤ .

(٥) منعه سيبويه في الكتاب ١ / ١٤٨ ، ولكنه قال في الكتاب ١ / ١٧٩ : كما حُذِفَ الكلام في إمّا لا زعم الخليل - رحمه الله - أنهم أرادوا : إن كنت لا تفعل غيره فافعل كذا وكذا إمّالا ، ولكنهم حذفوه لكثرتهم في الكلام .

(٦) من قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَاةً فَاتَّبِعْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْخَائِبِينَ ﴾ [الأنفال . ٥٨] .

(٧) بعضهم يورد هذا الكلام في الأمثال وبعضهم يورده على أنه بيت من الشعر ، ونقله البغدادي في الخزانة ٤ / ٢٢ بالصورة المذكورة هنا ، ونقل أيضا عن أبي محمد الأعرابي في كتاب السلة والسرقة أنه قال : ومثل آخر :
ومن عضبة ماينبتن شكرها قديما ويُقْتَطُّ الزنادُ من الرّئد

٢٥١- (إِذَا مَاتَ مِنْهُمْ مَيِّتٌ سَرَقَ ابْنُهُ)^(١) وَمِنْ عِضَّةٍ مَا يَنْبُتُنْ شَكِيرُهَا^(٢)
النونُ ، كما جازت مع اللام في نحو لَتَفْعَلَنَّ - كما يجيء في نون التأكيد^(٣) فلم يحسن
حذف الفعل مع ثبوت ما يؤكّده^(٤) .

وقد جاء كان الناقصة محذوفة بعد لَدُنْ وأخواته (نحو : رأيتك لدن قائما ، أي :
لدن كنت قائما)^(٥) قال^(٦) :

٢٥٢ - من لدشولا فإلى إتلائها^(٧)

أي : من لد كانت شولا ، والإتلاء أن تلد الناقة فتصير ذات تلو .

(١) هذه رواية البغدادي للبيت .
(٢) والبيت أو بعضه في الكتاب ١٥٣/٢ ، وفي ابن يعيش ١٠٣/٧ ، وفي المغني ٤٤٤ ، وفي شرح شواهد ٧٦١ ،
وفي شرح الحماسة للمرزوقي ١٠٩٢ ، وفي الخزانة ٢٢/٤ .
اللغة : العضة : بالتاء والهاء الشجرة . شكيرها : ما ينبت حول الشجرة من أصلها . وفي فعله يقال : شكّرت
الشجرة تشكّر شكرا من باب فرح .
المعنى أن الابن يشبه أباه فمن رأى هذا ظنه هذا فكأن الابن مسروق (الخزانة ٢٢/٤) . قال في اللسان ١٧/
٤١٤ : وهو مثل قولهم العصا من العصية .
الشاهد : أنشد الرضي على أن ما زائدة للتأكيد ، ولأجلها جاز تأكيد الفعل بالنون .

(٣) ط ٤٠٣/٢ .

(٤) المسائل المشككة المعروفة بالبغداديات ٣١٠ - ٣١١ .

(٥) ساقط من ج و ص .

(٦) لم أهدت إلى قائله .

(٧) البيت من مشطور الرجز ، وقد ورد في الكتاب ١٣٤/١ ، وفي الأمالي الشجرية ٢٢٢/١ ، وفي ابن يعيش
١٠١/٤ ، وفي المغني ٥٥١ ، وفي شرح شواهد ٨٣٦ ، وفي الهمع ٢٢٢/١ ، وفي الخزانة ٢٤/٤ .
اللغة : الشول : جمع شائلة وهي الناقة التي ارتفع لبنها وحف ضرعها ، وأق غلبها من نتاجها سبعة أشهر ، وقيل :
شولا مصدر شالت الناقة شولا فليس فيه حذف كان .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن كان قد تحذف بعد لدن كما في البيت وقدره بمن لدن كانت .

اسم إن وأخواتها

قوله : اسم إن وأخواتها هو المسند إليه بعد دخولها مثل : إنَّ زيدًا قائم .
ينتقض بمثل أخوه في قولك : إن زيدًا قائمٌ أخوه^(١) .

(١) نَقَضَ تعريف ابن الحاجب ، ولم يأت بما لا ينتقض ، وهذه الفقرة من أولها ساقطة من ص .

المنصوب بلا التي لنفي الجنس

قوله : المنصوب بلا التي لنفي الجنس هو المسند إليه بعد دخولها ، يليها نكرة ، مضافا ، أو مشبها به ، مثل : لا غلامَ رجل (لك)^(١) ، ولا عشرين درهما لك ، فإن كان مفردا فهو مبني على ما ينصب به ، وإن كان معرفة ، أو مفصولا بينه وبين لا وجب الرفع والتكرير ، ونحو : قضية ولا أبا حسن لها^(٢) متأول .

لم يقل : اسم لا التي لنفي الجنس ، كما قال : اسم إن وأخواتها ، لأن كلامه في المنصوبات ، وجميع ما هو اسم (لا) المذكورة ليس منصوبا ، بل بعضه مبني نحو : لا رجل ، فلما قصد المنصوب احتاج إلى (التمييز بالتقييدات)^(٣) المذكورة ، لأن اسم لا لا يكون منصوبا إلا باجتماعها ، وهي ثلاثة :

كونه نكرة ، وكونه مضافا أو مشبها به ، وأن يليها ، فلو اختل واحد منها لم ينتصب - كما يجيء - .

ولو قصد إلى (حد)^(٤) اسم لا من حيث كونه اسمها لكان يكفيه أن يقول - كما هو عادته - هو المسند إليه بعد دخولها .

(١) تكملة من المتن .

(٢) تحدث عنها سيبويه في الكتاب ٣٥٥ / ١ ، والمبرد في المقتضب ٣٦٣ / ٤ ، وكلام الرضي عنها قريب من كلامهما ، وكذا كلام النحاة عنها متقارب . وقال ابن الأثير في النهاية ٥٤ / ٣ : ومنه حديث معاوية وقد جاءته مشكلة فقال : « معضلة ولا أبا حسن لها » أبو حسن معرفة وضع موضع النكرة كأنه قال : ولا رجل لها كأبي حسن .

(٣) في ت وجد وص : التقييدات .

(٤) ساقطة من ص وط .

قوله : يليها ونكرةً ومضافا .

أحوال مترادفة ، والعامل فيها المسند ، وذو الحال الضميرُ المجرور في إليه .

قوله : لا غلام رجل لك : مضاف .

وقوله : لا عشرين درهما لك مضارع له .

وقد بينا معنى المضارع للمضاف في باب المنادي^(١) .

قوله : فإن كان مفردا .

أي : فإن كان اسمٌ لا مفردا ، ولم يجر ذكرُ اسمٍ لا تصريحاً ، لكنَّ سياقَ الكلام يدل عليه ، ولا يعود الضميرُ إلى قوله : المنصوب بلا ، لأن المنصوب بلا لا يكون مفردا .

قوله : على ما ينصب به .

هذا أولى - كما مر في باب المنادي^(٢) - من قولهم : مبني على الفتح ، (ليدخل)^(٣) فيه نحو : لا غلامين لك ، ولا مسلمين لك .

وعني بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له ، فيدخل فيه المثني والمجموع .
والفتحة في لا رجل عند الزجاج^(٤) والسيرافي^(٥) إعرائية : خلافا للمبرد^(٦) والأخفش^(٧) وغيرهما .

وإنما وقع الاختلاف بينهم لإجمال قول سيبويه ، وذلك أنه قال : و « لا » تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين ، ثم قال : وإنما ترك التنوين في معمولها لأنها : جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسمٍ واحد كخمسة عشر^(٨) .

(١) صفحة ٤١٩ .

(٢) صفحة ٤١٠ .

(٣) في ط : دخل .

(٤) التسهيل ٦٧ .

(٥) هامش كتاب سيبويه ٣٤٥ / ١ .

(٦) المقتضب ٣٥٧ / ٤ .

(٧) معاني القرآن للأخفش ٣٤٦ / ٢ .

(٨) الكتاب ٣٤٥ / ١ .

فأول المبرد قوله : تنصبه بغير تنوين : أنها نصبتة أولا ، لكن يُني بعد ذلك ، فحذف منه التنوينُ للبناء ، كما حذف في خمسة عشر للبناء^(١) - اتفاقا - .

وقال الزجاج : بل مراده أنه معرب ، لكنه - مع كونه معرباً - مركَّب مع عامله لا ينفصل عنه ، كما لا ينفصل عشر من خمسة (عشر)^(٢) ، فحذف التنوين مع كونه معربا لتثاقله بتركيبه مع عامله .

قال أبو سعيد^(٣) : إنما ركب (مع)^(٤) عامله لإفادة لا التبرئة للاستغراق ، كما أفادته « من » الاستغرافية في هل من رجل في الدار . لأن لا رجل في الدار جوابٌ هل من رجل ، فركبوا لا مع النكرة ، كما أن من مركب معها تطبيقا للجواب بالسؤال ، ثم حذف التنوين لتثاقل الكلمة بالتركيب مع كونها (معربة)^(٥) .

والأولى ما ذهب إليه المبرد وأصحابه ، لأن حذف التنوين في حالة الوصل من الاسم المنون لغير الإضافة والبناء غير معهود ، وأيضا التركيب بين لا والمنفي ليس بأشد منه بين المضاف والمضاف إليه ، والجارّ والمجرور ، ولا يحذف التنوين من الثاني في الموضعين .

وقال سيبويه : إنما حذف التنوين من المنفي لأن « لا » لا تعمل إلا في النكرة ، (ولا ومعمولها)^(٦) في موضع الابتداء ، فلما خولف بها عن حال أخواتها خولف بلفظها^(٧) .

يعني أن اختصاصها بالتنكير ، (وكونها)^(٨) مع بعدها مبتدأ سبب بناء معمولها

(١) المقتضب ٤ / ٣٥٧ .

(٢) ساقطة من ص وط .

(٣) يعني السيرافي وانظر هامش الكتاب ١ / ٣٤٥ .

(٤) ساقطة من ص .

(٥) في ص : معرفة .

(٦) في ط : ولا معمولها .

(٧) الكتاب ١ / ٣٤٥ .

(٨) في ص : وكون ما .

(على مذهب من قال بينائه ، أو سبب حذف تنوين معمولها)^(١) عند من قال بإعرابه ، لأنها بمجموع الشئيين خالفت سائر العوامل ، كإن وأخواتها ، فخولف بمعمولها سائر المعمولات .

وهذا ضعيف - أعني بناء الم معمول ، أو حذف التنوين منه لمخالفة العامل أخواته .
والحق أن نقول : إنه مبني لتضمينه لمن الاستغراقية ، وذلك لأن قولك : لا رجل نص في نفى الجنس بمنزلة لا من رجل ، (بخلاف لا رجل في الدار)^(٢) فإنه وإن كان النكرة في سياق النفي تفيد العموم لكن لا نصا ، بل هو الظاهر)^(٣) كما أن ما جاءني من رجل نص في الاستغراق ، بخلاف ما جاءني رجل ، إذ يجوز أن يقال : لا رجل في الدار بل رجلان ، وما جاءني (رجل)^(٤) بل رجلان .

ولا يجوز لا رجل في الدار - بالفتح - بل رجلان ، وما جاءني من رجل بل رجلان (للزوم التناقض)^(٥) .

فلما أرادوا التنصيص على الاستغراق ضمّنوا النكرة معنى من فبنوها .
وإنما بنيت على ما تنصب به ليكون البناء على حركة استحقيقها النكرة في الأصل قبل البناء .

ولم يبن المضاف ولا المضارع له ، لأن الإضافة ترجح جانب الاسمية ، فيصير الاسم بها إلى ما يستحقه في الأصل - أعني الإعراب - ولا يكون (المضاف)^(٦) مبنيا إلا نادرا نحو خمسة عشر ونحوه .

ومن قال : المنفي معرب حذف تنوينه دلالة على كونه مركبا مع لا ، قال : لم يركب

(١) تكملة من جـ وص وط .

(٢) في ت وط : لا رجل في الدار ولا امرأة ، ولعل الأحسن ما أثبتته .

(٣) ساقط من جـ وص .

(٤) في ط : رجلا ، والصواب ما أثبتته .

(٥) تكملة من جـ وط .

(٦) في ص وط : مضاف .

المضاف و (لا)^(١) المضارع له ، لأنه لا يركَّب أكثر من كلمتين ، وأما نحو : لا رجلَ ظريفَ فسيجيء حكمه^(٢) .

ونحو لا مسلمين ولا مسلمين مبني خلافا للمبرد^(٣) .

فإن قال : لأن النون كالتنوين الذي هو دليل الإعراب فمَنْقُوضٌ بنحو : يا زيدان ويازيدون ، وهما مبنيان (مع وجود النون)^(٤) ، إذ لو كانا معربين ل قيل : يا زَيْدَيْنِ ويا زَيْدَيْنِ ، والنون ليس كالتنوين في الدلالة على التمكن - كما مر في أول الكتاب^(٥) .

وَنُقِلَ عنه أنه قال : لأن المثني والمجموع في حكم المعطوف والمعطوف عليه ، والمعطوف عليه مضارعٌ للمضاف ، فيجب النصب^(٦) .

وَرُدُّ بأن المعطوف عليه في باب لا مبني ، نحو : لا رجلَ وامرأة .

وله أن يقول : أردتُ به عطفَ النسق الذي يكون التابع والمتبوع فيه كاسم واحد - كما ذكرنا في النداء في نحو : ثلاثة وثلاثين^(٧) - ولا شك أن المثني والمجموع مثل هذا المنسوق ، لكنه ينتقض بيا زيدان ويا زيدون .

وقيل : إنما قال ذلك لأنه ليس شيء من المركبات يثنى فيه الجزء الثاني ويجمع^(٨) .

(١) تكملة من ص .

(٢) صفحة ٨٣٨ .

(٣) في المقتضب ٣٦٦/٤ : وكان الخليل وسيبويه يزعمان أنك إذا قلت : لا غلامين لك أن غلامين مع لا اسم واحد وثبتت النون .. ثم قال : وليس القولُ عندي كذلك ، لأن الأسماء المثناة والمجموعة بالواو والنون لا تكون مع ما قبلها اسمًا واحدًا ، لم يوجد ذلك كما لم يوجد المضاف ولا الموصول مع ما قبله بمنزلة اسم واحد .

(٤) ساقط من ص .

(٥) صفحة ٣٥ .

(٦) قد ذكرت قبل قليل العلة التي علل بها المبردُ لرأيه .

(٧) صفحة ٤١٩ .

(٨) قد أجاز المبرد تثنية المركبات وجمعها قال في المقتضب ٣١/٤ : وتثنى وتجمع فتقول فيه اسم رجل عمرويهان وعمرويهون .

والجواب : أنه لم يَقم دليل قاطع على أن لا مركَّب مع المنفي^(١) ، ولو سلَّمنا فليس بناؤه للتركيب - كما مر بيانه^(٢) - وإن سلَّمنا فنحن نقول : حضرموتان ، وحضرموتون - في المسمى بحضرموت - كما يجيء في باب المثني^(٣) .

وأما جمعُ سلامة المؤنث فبعضهم^(٤) يبيِّن على الكسر مع التنوين قياساً لا سماعاً ، نظراً إلى أن التنوين للمقابلة لا للتمكن ، بدليل قوله تعالى : ﴿ مِنْ عَرَفَاتٍ ﴾^(٥) .

وهو منقوض بنحو يامسلّمات مجرداً عن التنوين اتفاقاً .

والجمهور يكسرونه بلا تنوين لأنها^(٦) - وإن لم تكن للتمكن - فهي مشبهةٌ لتنوين التمكن .

فيكون على هذين القولين داخلاً في عموم قوله : يبنى على ما ينصب به .

والمازني يفتحه بلا تنوين^(٧) ، نحو قوله^(٨) :

٢٥٣- أودى الشباب الذي مجدّ عواقبه فيه نلذ ولا لذاتٍ للشَّيب^(٩)

(١) في ط : كما يجيء بيانه ، وقد آثرت أن تكون في الهامش لأنها زائدة ، وليس بيان ذلك فيما يجيء بل قد مر بيانه صفحة ٨١٦ .

(٢) صفحة ٨١٦ .

(٣) ذكر ذلك في باب الجمع وليس في باب المثني انظر ط ١٨٦ / ٢ .

(٤) نسبة السيوطي في الهمع ١ / ١٤٦ إلى ابن الدهان وابن خروف .

(٥) الآية ١٩٨ من سورة البقرة ، وتقدمت صفحة ٣١ ، والشاهد فيها تنوين عرفات ولو كان التنوين للتمكن لحذف لمنع الكلمة من الصرف للعلمية والتأنيث .

(٦) يعني التنوين .

(٧) في الخصائص ٣ / ٣٠٥ : ولم يجز أصحابنا فتح هذه التاء في الجماعة إلا شيئاً قاسه أبو عثمان فقال : أقول : لا مسلمات لك بفتح التاء قال : لأن الفتحة ليست لـ (مسلمات) وحدها وإنما هي لها وللا قبلها .

(٨) قائله سلامة بن جندل ، وهو من بني عامر بن عبيد بن الحارث .. جاهلي قديم من فرسان تميم المعدودين وأخوه أحمد بن جندل من الشعراء الفرسان ، وكان سلامة أحد من يصف الخيل فيحسن وأجود شعره قصيدته التي أولها : أودى الشباب حميدا . إلخ . (الشعر والشعراء ٢٧٢ - ٢٧٣) .

(٩) البيت في ديوانه ٩٣ ، وفي المفضليات ٤٢٥ ، وفي شذور الذهب ٨٥ ، وفي العيني ٢ / ٣٢٦ ، وفي الهمع ١ / ١٤٦ ، وفي الدرر ١ / ١٢٦ ، وفي الخزائن ٤ / ٢٧ .

اللغة : أودى : ذهب واضمحَل ، عواقبه : أواخره ، للشَّيب : جمع أشيب .

الشاهد : أنشدَه الرضي على أن جمع المؤنث السالم يبنى على الفتح مع لا عند المازني .

حذرا من مخالفته في الحركة لسائر المبني بعد لا التبرئة ، مما كان معربا بالحركة قبل دخولها .

وهذا أولى مما قبله ، طردا للباب على نسق واحد .

واعلم أن الجار إذا دخل على لا التبرئة منع من بناء المنفي بعدها ، نحو قولك : كنت بلا مال ، وغضبت من لا شيء ، وذلك لتعذر تقدير من بعدها ، إذ لا يجوز بلا من مال ، وأيضا (فإن عمل لا إنما كان لمشابتها إن - كما يجيء^(١)) - وتوسطها يطل الشبه ، لأن إن لا بد لها من التصدر^(٢) . وربما فتح نظرا إلى لفظ لا فقليل : كنت بلا مال (وغضبت من لا شيء)^(٣) وذلك كما بني مع لا الزائدة نظرا إلى لفظها ، كما أنشد الأخفش^(٤) .

٢٥٤- لو لم تكن غطفان لا ذنوب لها إلي لا مت ذوو أحسابها عمرا^(٥)
فلا زائدة ، وقد اعتبرت فبني الاسم بها ، فما ظنك بجواز البناء مع عدم زيادتها ، لكنه مع ذلك قليل .

ونحو قوله تعالى : ﴿ لَا تَثْرِيْبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ ﴾^(٦) عند سيويه^(٧) وجهور النحاة الظرف بعد المنفي لا يتعلق بالمنفي ، وإلا كان مضارعا للمضاف فانتصب كما في لا خيرا

(١) صفحة ٨٢١ ، ٨٢٢ .

(٢) ساقط من ج و ص .

(٣) تكملة من ص .

(٤) في معاني القرآن ١٨٠ و ٣٢٢ . والبيت للفرزدق ، وقد تقدمت ترجمته صفحة ١٦٣ .

(٥) البيت في ديوانه ٢٣٠ ، وفيه إلى لام ، وفي معاني القرآن للأخفش ١٨٠ ، وفي الصحاح غطف ، وفي الخصائص ٣٦ / ٢ ، وفي الجمع ١٤٧ / ١ ، وفي الدرر ١٢٧ / ١ ، وفي الخزانة ٣٠ / ٤ .

غطفان أبو قبيلة ، وهو غطفان بن سعد بن قيس بن عيلان الجد الأعلى لفزارة ، الأحساب : جمع حسب وهو ما بعد من المآثر ، والذنوب هنا : الإساءات . الخزانة ٣٢ / ٤ .

الشاهد قوله : لا ذنوب لها ، فإن لا هنا زائدة ، وقد بنيت النكرة معها على الفتح . ونقل البغدادى في الخزانة ٣٠ - ٣١ عن أبي علي توجها آخر وهو : أنه إنما أراد بقوله : لا ذنوب لها . أن الكلام الأول قد تم وتقضى ، فأتى بالجملة الثانية وهي الجحد فجعلها خبرا للنكرة .

(٦) من قوله تعالى : ﴿ قَالَ لَا تَثْرِيْبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ ﴾ [يوسف ٩٢] .

(٧) الكتاب ٣٥٠ / ١ .

من زيد ، بل الظرف متعلق بمحذوف وهو خبرُ المبتدأ ، كما في قولك : عليك تثريبٌ ، واليوم معمولٌ لعلَّيكم ، ويجوز العكس^(١) .

وكذا قوله تعالى : ﴿ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ ﴾^(٢) اليوم خبرُ المبتدأ وإن كان جُثَّةً ، إذ المعنى لا وجودَ عاصم ، على حذف المضاف^(٣) .

وقوله : ﴿ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ ﴾ متعلق بما دل عليه لا عاصم ، أي : لا يعصم من أمر الله . فلا تظنَّ أن مثل هذا الجارَّ والمجرور متعلق بالمنفي ، وإن أُوهِمْتَ ذلك في الظاهر ، بل مثله متعلق بمحذوف .

وكلُّ مصدر يتعدى بحرفٍ من حروف الجر يجوز جعلُ ذلك الجار خبراً عن ذلك المصدر - مثبِتاً كان أو منفيّاً - كما تقول : الاتكال عليك ، وإليك المصيرُ ، ومنك الخوفُ ، وبك الاستغاثةُ ، وما عليك المعولُ ، وليس بك الالتجاءُ ، ومنه : ﴿ لَا تَثْرِيْبَ عَلَيْكُمْ ﴾^(٤) وذلك لأن الخبر (المقدّر)^(٥) ههنا - أعني ما يتعلق به الجار - فيه معنى المبتدأ لتضمُّنه ضميره ، ولا يجوز ذلك في اسم الفاعل ، فلا تقول : بك مارٌّ ، على أن بك خبرٌ عن مار فلذلك قدرنا مدلولَ لا عاصم لقوله : من (أمر)^(٦) الله .

وتقول : لا مصلياً في الجامع ، إذا نفيت (من)^(٧) الوجود من يوقع صلاته في الجامع ، أي : ليس في الوجود من يصلي في الجامع .

(١) يعني : يجوزُ أن يكون « اليوم » خبر المبتدأ ، وعليكم معمول الظرف . وانظر التبيان ٧٤٥ .

(٢) من قوله تعالى : ﴿ قَالَ سَأَوْى إِلَىٰ جَبَلٍ يَعْصِمُنِي مِنَ الْمَاءِ قَالَ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ وَحَالَ بَيْنَهُمَا الْمَوْجُ فَكَانَ مِنَ الْمُقْرَبِينَ ﴾ [هود ٤٣] .

(٣) هنا في ط زيادة آتت إبتاعها في الهامش ، لاشتغال ما قبلها وما بعدها على ما تضمنته وهي وقوله : من أمر الله خبر لمبتدأ محذوف ، أي : العصمة المنفية من أمر الله وهذه الجملة المبينة لا محل لها كما قلنا في سقيا لك إن التقدير : هو لك ، وإنما لم يكن للجملة المبينة محل لأنها مستأنفة لفظاً . اهـ .

قال أبو البقاء في التبيان ٧٠٠ : فأما خبر لا فلا يجوز أن يكون اليوم ، لأن ظرف الزمان لا يكون خبراً عن الجنة ، بل الخبر من أمر الله ، واليوم معمولٌ من أمر ولا يجوز أن يكون اليوم معمولٌ عاصم ، إذ لو كان كذلك لثوَّن .

(٤) يوسف ٩٢ وتقدمت صفحة ٨١٩ .

(٥) في ص : المقدم .

(٦) ساقطة من ص .

(٧) في ط : في .

ويجوز أن يكون مستقراً في الجامع من يصلي في غيره .

وإذا قلت : لا مصلي في الجامع ، فالمعنى ليس في الجامع (مصل)^(١) سواء صلي في الجامع أو غيره .

هذا وحكى أبو علي عن البغداديين : أنهم يميزون كون الظرف والجار في نحو : لا أمر بالمعروف و ﴿ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ ﴾^(٢) من صلة المنفي المبني^(٣) .

وفيه نظر ، لأن المضارع للمضاف لا يُبنى .

وذهب ابن مالك إلى أن مثل هذا مضارع^(٤) معرب ، لكنه انتزع (منه)^(٥) تنوينه تشبيهاً (له)^(٦) بالمضاف^(٧) .

قوله : وإن كان معرفة أو مفصلاً بينه وبين لا وجب الرفع والتكرير .

أعلم أن لا التبرئة إنما تعمل لمسابتها لأن ، ووجه المشابهة أن إن للمبالغة في الإثبات ، إذ معناها التحقيق لا غير ، ولا التبرئة للمبالغة في النفي ، لأنها لنفي الجنس فلما توغلنا في الطرفين - أعني في النفي والإثبات - تشابها ، فأعملت عملها .

وعملها مع هذه المشابهة (المذكورة)^(٨) ضعيف لوجهين :

أحدهما : أن أصلها التي هي (إن) إنما تعمل لمسابهة الفعل ، لا بالأصالة ، فهي (مشبهة بالمشبهة)^(٩) .

والثاني : أن الظاهر أن بين إن ولا التبرئة تنافياً وتناقضاً ، لا مشابهةً ومقاربةً .

(١) في ط : مصل ، والأولى ما أثبتته خروجاً من الخلاف في إثبات ياء المنقوص غير المقترن بأل وحذفه .

(٢) هود ٤٣ وتقدمت صفحة ٨٢٠ .

(٣) في الحجة ١/ ١٤٢ : والبغداديون - فيما حكى عنهم - يميزون في هذا ونحوه أن يكون الظرف من صلة المنفي المبني غير المنون .

(٤) يعني أنه شبيه بالمضاف .

(٥) ساقطة من ص وط .

(٦) ساقطة من ص وط .

(٧) التسهيل ٦٧ - ٦٨ .

(٨) تكملة من ط .

(٩) في ط : مشبهة بالمشبهة .

فعلى هذا نقول : إنما لم تعمل في المعرفة لأن وجه المشابهة - وهو كونها لنفي الجنس - لم يمكن حصوله فيها مع دخولها على المعرفة ، إذ ليس المعرفة (بلفظ)^(١) جنس ، (حتى)^(٢) ينتفى الجنس بانتفائها .

وكذا لم تعمل في المفصول بينه وبينها لما ذكرنا من ضعف عملها ، فلا تقدّر على العمل في البعيد عنها .

وكما لم يجوز العمل في المفصول لم يجوز بناؤه - أيضا - لأن الموجب للبناء تضمن « من » الاستغراقية ، ودليل تضمنها لا التبرئة ، فلما بعد دليلها ضعف أمر التضمن . ومن قال : إن الفتحة إعرابية^(٣) قال : إنما حذف التنوين بعد التركيب دلالة على التركيب ، وقد انتفى التركيب بالفصل .

وقيل : إنما لم تبين مع الفصل لأنها لما مُزجا تعدى البناء من لا إلى المنفي بسبب التركيب فإذا انتفى التركيب انتفى تعدّي البناء إليه .

ثم نقول : ويجوز - لما ذكرنا من ضعف عملها - أن تلغيها مع كون المنفي نكرة غير مفصولة .

ويجب في المواضع الثلاثة - أي التي ألغيت فيها « لا » إما وجوبا كما في المعرفة والمفصول ، وإما جوازا كما في النكرة المتصلة - تكرير^(٤) لا .

ولا يجب ذلك إذا أعملتها أو بنيت اسمها ، وذلك لأن المقصود قيام القرينة على كونها لنفي الجنس ، وعملها عمل إن ، أو بناء اسمها كاف في هذا الغرض ، إذ لا يكونان إلا مع لا التبرئة ، (وأما)^(٥) إذا ألغيت فإنه يجعل تكريرها منبها على كونها لنفي الجنس في (النكرات)^(٦) لأن نفي الجنس هو تكرير النفي في الحقيقة .

(١) في ص وط : لفظ .

(٢) ساقطة من ص .

(٣) وهما الزجاج والسيرافي ، وانظر صفحة ٨١٤ .

(٤) فاعل يجب في قوله : ويجب في المواضع الثلاثة .

(٥) في ص : وأما العامل .

(٦) في ت : التكرار ، ولعل الصواب ما أثبتته ، لأنه سيتحدث بعد قليل عن المعارف .

وأما في المعارف فالتكرير جُبرانٌ لما فاتهما من نفي الجنس ، الذي لا يمكن أن يحصل
(مع)^(١) المعرفة .

وأجاز أبو العباس^(٢) وابن كيسان^(٣) عدمُ تكرير لا في المواضع الثلاثة ، أما مع
المعرفة (فنحو)^(٤) : لا زيدٌ في الدار ، وقولهم : لا نولك أن تفعل كذا ، وأما مع
المفصول فنحو : لا فيها رجلٌ ، قال^(٥) :

٢٥٥- بَكَتْ جَزَعًا واسترجعتْ ثم آذنت ركاثُها أن لا إلينا رُجوُعُها^(٦)
وأما مع المنكر المتصل فنحو : لا رجلٌ في الدار قال^(٧) :

٢٥٦- وأنت امرؤٌ مِنّا خُلِقْتَ لِغَيْرِنَا حياثك لا نفعٌ وموئتك فاجعُ^(٨)
ومثله قولهم : لا سواء . وقوله :

فأنا ابنُ قيسٍ لا بَراحُ^(٩)

(١) في ط : في .

(٢) في المقتضب ٣٥٩ / ٤ : وكذلك إن جعلتها جوابا لقولك : رجل في الدار أو هل رجل في الدار ؟ قلت : لا رجل في الدار ، وهذا أقلُّ الأقاويل ، لأنها لا تخلص لمعرفة دون نكرة ولا نكرة دون معرفة إذ كان التكرير والبناء أغلب .

(٣) التسهيل ٦٨ .

(٤) في ص : فيجوز .

(٥) قائله مجهول .

(٦) البيت في الكتاب ١ / ٣٥٥ ، وفي المقتضب ٤ / ٣٦١ ، وفي الأمل الشجرية ٢ / ٢٥٥ ، وفي ابن يعيش ٢ / ١١٢ ، وفي المقرب ١ / ١٨٩ ، وفي الهمع ١ / ١٤٨ ، وفي الخزانة ٤ / ٣٤ .

اللغة : استرجعت : قالت : إنا لله وإنا إليه راجعون ، أو طلبت الرجوع عن الرحيل ، آذنت : أعلمت ، ركاثها : جمع ركوبة وهي الراحلة التي تركب .

الشاهد قوله : لا إلينا رجوعها : حيث فصل بين لا واسمها ولم تكرر وهذا ما يراه المبرد وابن كيسان ، ونقل البغدادي في الخزانة ٤ / ٣٤ - ٣٥ عن صدر الأفاضل : أن لا رجوعها فاعل لفعل مضمر .. ثم قال : ولا يخفى أن هذا ليس من المواضع التي يحذف فيها الفعل ويبقى الفاعل .

(٧) نسبه البغدادي في الخزانة ٤ / ٣٧ نقلا عن شراح أبيات الكتاب لرجل من بني سلول ، ونقل عن العسكري وإبراهيم الحصري أنه للضحاك بن همام الرقاشي ، ونقل عن ياقوت الحموي إنه لجنتف بن مالك بن الحارث بن ثعلبة .

(٨) البيت في الكتاب ١ / ٣٥٨ ، وفي المقتضب ٤ / ٣٦٠ ، وفي تصحيح العسكري ٤٠٥ ، وفي ابن يعيش ٢ / ١١٢ ، وفي الهمع ١ / ١٤٨ ، وفي الدرر ١ / ١٢٩ ، وفي الخزانة ٤ / ٣٦ .

المعنى : أنه ينتسب إلينا إلا أن نفعه لغيرنا ، فحياته لا تنفعنا وموته يفجعنا .

الشاهد : استشهد به الرضي على ما يراه المبرد وابن كيسان من جواز إلغاء لا عن العمل وعدم تكرارها .

(٩) تقدم الحديث عنه صفحة ٣٤٠ واستشهد به هنا على عدم تكرار لا مع أنها ألغيت أو أعلمت عمل ليس .

وقوله^(١) :

٢٥٧- تركتني حين لا مال أعيشُ به وحينَ جُنَّ زمانُ الناسِ أوكلباً^(٢)

وأجيب بأن قولهم : لا نولك أن تفعل كذا بمعنى لا ينبغي لك أن تفعله ، فهي في المعنى هي الداخلة على المضارع ، وتلك لا يلزم تكريرها ، والنول مصدرٌ بمعنى التناول ، وهو ههنا بمعنى المفعول ، أي : ليس متناولك ومأخوذك هذا الفعل ، أي : لا ينبغي لك أن تأخذه وتتناوله ، وبشدوذ قوله : أن لا إلينا رجوعها ، ولا نفع ، ولا براح ، ولا مستصرخ^(٣) ، ولا مال ، وقولهم : لا سواء^(٤) .

وقيل : إن لا في لا نفع ومابعده بمعنى ليس ، وقد ذكرنا في المرفوعات أنه لم يثبت إعمال لا عمل ليس^(٥) ، (فالأولى حمل ذلك على الضرورة والشذوذ)^(٦) .

(١) قاله أبو الطفيل عامر بن وائلة بن عبد الله بن عمير بن جابر .. غلبت عليه كنيته ، وولد عام أحد ، وكان محبا لعلي رضي الله عنه ، وكان من أصحابه في مشاهدته ، ثقة مأمونا ، يعترف بفضل الشيخين ، إلا أنه كان يقدم عليا توفي سنة مائة من الهجرة . قيل : أقام بمكة بعد موت علي ، وقيل : بالكوفة حتى مات (الخزائن ٤ / ٤١) .

(٢) البيت في الكتاب ١ / ٣٥٧ ، وفي الأمالي الشجرية ١ / ٢٣٩ ، وفي الجمع ١ / ٢١٨ ، وفي الدرر ١ / ١٨٨ ، وفي الخزائن ٤ / ٣٩ .

اللغة : جن : صار مجنونا ، كلب : الكلب : مصدر كلب من باب تعب وهوداء يشبه الجنون يصيب الكلب فيعقر الناس ، والمراد هنا شدة الزمان (الخزائن ٤ / ٤٠) . حين لا مال : نقل البغدادي عن أبي علي : أنه يجوز في (مال) الحركات الثلاث ، الجر على الإضافة ، والرفع على أن تضيف حين إلى الجمل ، ولا عاملة عمل ليس ، والنصب تجعله كما كان مبنيا ولا تعمل الإضافة .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن لا هنا ألغيت عن العمل ولم تكرر على رأي المبرد وابن كيسان .

(٣) سبق الحديث عنه صفحة ٣٤١ .

(٤) هنا في ج : وعند النحاة أن الثلاثة الأخيرة عاملة عمل ليس وقد ذكرناه في حد المرفوعات ، وفي ط : ويكون لا في لا سواء عوضا من المبتدأ المحذوف ، إذ لا يقال : هما لا سواء ، على ما ذهب إليه سيبويه ، وأما وجوب حذف المبتدأ فلكثرة الاستعمال ، وبأن لا براح ولا مستصرخ ولا مال بمعنى ليس فهو تحكم . وقد أثرت أن تكون هذه الزيادة في الهامش لأن في جزء منها تكرارا وما في ط مضطرب الأسلوب .

(٥) صفحة ٣٤١ ، ٣٤٢ .

(٦) ساقطة من ص .

فعلى (هذا)^(١) نقول : يجبُ (تكرير)^(٢) لا المهملة الداخلة على غير لفظِ الفعل إلا في موضعين :

أحدهما: أن تكون داخلة على الفعل تقديرا، وذلك إذا دخلت على منصوبٍ بفعل مقدر نحو: لا مرحبا. أي: لا لقيت مرحبا، أو لا رَحِبَ موضعك مرحبا، ولا أهلا أي لا أتيت أهلا ، ولا سهلا . أي : لا وطئت سهلا ، ولا نعمةً أي : لا نِعِمْتَ عينك نعمةً ، وكذا لا مسرةً ولا كرامةً (ونحوها)^(٣) .

أو إذا دخلت على اسمية بمعنى الدعاء ، نحو لا سلام عليك ، ولا بك السوء ، لأن الدعاء بالفعل أولى (وأكثر)^(٤) لأنه في الأصل أمر أو نهى ، فكأنه قيل : لا سلِمْتَ سلامًا - كما ذكرناه في باب المبتدأ^(٥) - (ولا أصابك السوء ، وإذا دخلت على نولك : نحو لا نولُك أن تفعل كذا ، أي : لا ينبغي - كما مر -)^(٦) .

وإنما لم تتكرر لا في هذه المواضع لأنها إذا دخلت على الفعل لم يجب تكريرها إلا إذا كان الفعل ماضيا غير دعاء ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى ﴾^(٧) على مايجيء في قسم الحروف^(٨) .

(وثانيهما)^(٩) : أن يكون لا بمعنى غير مع أحد ثلاثة شروط :

(١) ساقطة من ص .

(٢) ساقطة من ص .

(٣) تكملة من ج .

(٤) تكملة من ط .

(٥) صفحة ٢٦٦ ، ٢٦٧ .

(٦) ساقط من ص .

(٧) القيامة ٣١ .

(٨) ط ٢ / ٣٤٠ .

(٩) في ت وص : وثانيها ، والصواب ما أثبتته .

أحدها : أن تدخل على (لفظية)^(١) شيء ، سواء انجرّ بالإضافة نحو هو ابن لا شيء ، أو بحرف الجر أي حرف كان نحو : كنت بلا شيء ، وغضبت من لا شيء ، وما أنت إلا كلا شيء ، وخلقت من لا شيء ، أو انتصب نحو : إنك ولا شيئاً سواء ، أو ارتفع نحو : أنت لا شيء .

ثانيا : أن ينجر ما بعد لا بياء الجر قبلها نحو : كنت بلا مال ، ولا ينجر - إذا لم يكن لفظ شيء - إلا بها ، من بين حروف الجر ، ولم يثبت انجرؤه بالإضافة ، وأما قول جرير^(٢) :

٢٥٨- ما بال جهلك بعد الحلم والدّين وقد علاك مشيب حين لا حين^(٣)
فالأولى أن لا زائدة كما في قوله^(٤) :

٢٥٩- في بئر لا حور سرى وما شعر^(٥)

(١) في ص وط : لفظ .

(٢) جرير بن عطية بن حذيفة ، ولقب حذيفة الخطفي ، وهو من بني كليب بن يربوع ، وكان أبوه مضعوفاً يكنى أبا حرزة ، وله عشرة من الولد ، وهو من فحول شعراء الإسلام ، ويشبه من شعراء الجاهلية بالأعشى ، وهو من أحسن الناس تشبيهاً ، ولكنه كان عفيفاً ، هاجي الفرزدق والأخطل والراعي ، ومدح الحجاج وعبد الملك ، عُمر نيفاً وثمانين ومات باليمامة (الشعر والشعراء ٤٦٤ - ٤٧٠) توفي سنة ١١٠ هـ ، (الأعلام ٢ / ١١١) .

(٣) البيت في ديوانه ٥٥٧ ، وفي الكتاب ٣٥٨ / ١ ، وفي مجاز القرآن ٢١٢ / ١ ، وفي الضرائر الشعرية ٧٦ ، وفي الأمالي الشعرية ٢٣٩ / ١ ، وفي المجمع ١٩٧ / ١ ، وفي الخزانة ٤٧ / ٤ .

المعنى : لم لم يفارقك جهلك مع أنك عالم دين وقد أتاك المشيب في حينه . والبيت من قصيدة يهجو بها الفرزدق ، والخطاب في البيت لنفسه .

الشاهد : قوله : حين لا حين فإن الأولى أن تكون لا هنا زائدة لفظاً ومعنى . وفي الحجة ١٢٢ / ١ لا فيه زائدة ،

والتقدير وقد علاك مشيب حين حين .

(٤) قائله العجاج وتقدمت ترجمته صفحة ٦١٣ .

(٥) البيت من مشطور الرجز وهو في ديوان العجاج ٢٠ / ١ ، وفي معاني القرآن للفراء ٨ / ١ ، وفي الخصائص ٢ / ٤٧٧ ، وفي ابن عيش ٨ / ١٣٦ ، وفي تهذيب اللغة ٥ / ٢٢٨ ، وفي الكشف ٤ / ١٨٩ ، وفي الخزانة ٤ / ٥١ .

حور : السور الهلكة ، والضمير في سرى يعود إلى الحروري أي فديك المذكور في قوله قبله : واختار في الدين الحروري البطر .

وقصة هذه الأبيات ملخصة عن نهاية الأرب في الخزانة ٤ / ٥٥ وبها يتضح المعنى .

الشاهد قوله : لا حور فإن لا فيه زائدة لفظاً ومعنى . ونقل البغدادي أن أول من قال بزيادتها أبو عبيدة وتبعه جماعة منهم ابن دريد والأزهري والجوهري وصاحب العباب والزنجشري . قال : وذهب جماعة إلى أنها نافية أولهم الفراء وتبعه ابن الأعرابي في نوادره ، (الخزانة ٤ / ٥١ - ٥٣) .

أي : علاك المشيب في وقت الشيب ، أي : لم تشب قبل أوانه ، أي : في وقت يكون في أثناؤه وقت الشيب (والوقت الأول)^(١) من الثلاثين إلى مافوقها مثلا ، فأضاف الأول إلى الثاني لاشتغاله عليه .

وقال أبو علي : لا غير زائدة ، على تأويل وقت لا وقت اللهو ، كما فوق الثلاثين^(٢) .
وأما قول الشاعر^(٣) :

٢٦٠ - حنت قلوصي لا حين محن^(٤)

فحين الأولى مضاف إلى الجملة ، أي : حين لا حين حين حاصل .

وثالثها : أن يعطف ما بعد لا على الجرور بغير ، كقوله تعالى : ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾^(٥) وقولك : زيد غير فارس ولا شجاع ، وتقول أيضا : زيد غير الفارس ولا الشجاع .

ولا يجوز : أنت غير زيد ولا عمرو .

قالوا : لأنهم راعوا صورة لا غير (المجمولة)^(٦) بمعنى غير ، فإنها يلزم تكريرها مع العلم .

(١) في ط : والأول أي الوقت الأول .

(٢) بل قال إنها زائدة في الحجة ١٢٢ / ١ قال : وقد دخلت لا زائدة في مواضع كثيرة .. ومن ذلك قول جرير ثم ذكر ما بال جهلك .. البيت ثم قال : لا فيه زائدة ، والتقدير وقد علاك مشيب حين حين ، وإنما كانت زائدة لأنك إذا قلت : علاك مشيب حيناً فقد أثبت حيناً علاه فيه المشيب فلو جعلت لا غير زائدة لوجب أن تكون نافية على حد قولهم : جئت بلا مال .. فنفيت مأثبت . من حيث كان النفي بلا عاماً منتظماً لجميع الجنس .. إلخ .

(٣) قال في الخزانة ٤ / ٤٧ : وهو من أبيات سيبويه الخمسين التي لا يعرف قائلها ولا تنم له . اهـ .

أقول قد نسب البيت للعجاج ، ولعل من نسبه اعتمد على قول العجاج في ديوانه ١ / ٢٨٨ :

حنت قلوصي أمس بالأردن جني فما ظلمت أن تجني

ولم أجده في ديوان العجاج ولا في ملحقاته بالرواية التي ذكرها الرضي ، والله أعلم بحقيقة الحال .

(٤) البيت في الكتاب ١ / ٣٥٨ ، وفي المقضب ٤ / ٣٥٨ ، وفي الأمالي الشجرية ٢ / ١٠٢ ، وفي أسرار العربية ٢٥٠ ، وفي الحجة ١ / ١٢٣ ، وفي رصف المباني ٢٦٠ ، وفي الهمع ١ / ١٤٥ ، وفي الدرر ١ / ١٢٤ ، وفي الخزانة ٤ / ٥٧ .

اللغة : القلوص الناقة الشابة ، بمنزلة الجارية من الأناس ، وحينها : صوتها شوقاً إلى أصحابها ، والمراد أنها حنت في غير وقت الحنين .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن حين الأولى أضيفت إلى الجملة المصدرة بلا النافية .

(٥) من الآية السابعة من سورة الفاتحة .

(٦) في ص : فجعلوه ، وفي ط : بمجولة .

وأما المعرّف باللام فإن التعريف فيه^(١) غير مقصود قصده ، فهو في حكم المنكر ، ويجوز عدم تكريرها مع المنكر قبل جعلها بمعنى غير ، نحو : لا رجل ، ولا غلام رجل ، بخلاف العلم .

وأما المعرف باللام مع لا التبرئة فلا بد من تكريرها نحو : لا الرجل في الدار ولا المرأة . واستضعف هذا التعريف بعد خروج لا إلى معنى غير (لضعفها)^(٢) أيضا بهذا الخروج ، فجوز عدم تكريرها ، نحو : أنت غير الفارس ولا الشجاع (مع أن غير بمعنى لا فكأنها مكررة)^(٣) والزمّت التكرير قبل خروجها لقوتها .

هذا وإن كان لا بمعنى غير مجردا من هذه الشروط لزم تكرارها أيضا ، نحو قوله تعالى : ﴿إِلَى ظِلِّ ذِي ثَلَاثِ شُعَبٍ لَا ظَلِيلٍ وَلَا يُغْنِي مِنَ اللَّهَبِ﴾^(٤) ، وقولك : زيد لا راكب ولا ماش ، وجاءني زيد لا راكبا ولا ماشيا .

وأما قول العوام (نحو)^(٥) : أنا لا راكب ، واللا إنسان أعم من اللا حيوان ، فغير مستند إلى حجة .

وجواز ترك التكرير مع الشرط الأول معلل بكثرة استعمال لا مع شيء ، وهو مع الشرط الثاني معلل ببعد لا عن أصلها - أعني كونها للتبرئة - وذلك بتعذر تقدير من الإستغراقية بعد لا ، لتعذر دخول حرف الجر على حرف الجر ، فلذا جاز : جئت بلا زيد من غير تكرير مع العلم ، وهو مع الشرط الثالث معلل بكونها كالمكررة ، لأن غير بمعناها .

ونعني بكون لا بمعنى غير كونها لنفي الاسم الذي بعدها كغير ، فلا يكون لها صدر الكلام ، وبكونها للتبرئة أنها لنفي مضمون الجملة ، فيلزمها التصدر .

(١) يعني مع لا التي بمعنى غير .

(٢) في ص وط : ولضعفها .

(٣) تكلمة من ج و ص .

(٤) الرسائل ٣٠ / ٣١ ولم يذكر الكلمة الأولى من الآية رقم ٣٠ وهي ﴿انطلقوا﴾ .

(٥) تكلمة من ص وط .

واعلم أنه قد يؤوّل العَلَمُ المشتهر ببعض الخلال بنكرة ، فينتصب ، وينزع منه لأم التعريف إن كان فيه ، نحو لا حسن^(١) في الحسن البصري^(٢) ، وكذا لا صَعَق في الصعق ، أو مما أضيف إليه ، نحو : لا امرأً قيس ولا ابنَ زبير .

ولا تجوز هذه المعاملة في لفظتي عبد الله وعبد الرحمن ، إذ الله والرحمن لا يطلقان على غيره تعالى ، حتى يقدر تنكيرهما ، قال^(٣) :

٢٦١ - لا هيثم الليلة للمطبي^(٤)

وقال^(٥) :

٢٦٢ - أرى الحاجات عند أبي حبيب تكذّن ولا أميّة في البلاد^(٦)

(١) لم لم ينصب (حسن) هنا وكذا قوله : صَعَق مع أنه قال قبل : إنه قد يؤوّل العلم .. فينتصب وينزع منه لأم التعريف .

(٢) الحسن بن يسار البصري أبو سعيد ، تابعي ، كان إمام أهل البصرة ، وهو أحد العلماء الفقهاء الفصحاء الشجعان النساك ، ولد بالمدينة وشب في كنف علي ابن أبي طالب ، واستكنه الربيع بن زياد والي خراسان في عهد معاوية ، له مع الحاجج مواقف وقد سلم من أذاه . توفي سنة ١١٠ هـ ، (الأعلام ٢ / ٢٤٢) .

(٣) البيت من الخمسين التي لم يعرف قائلها ، وبعده :

ولا فتى مثل ابن خيري

(٤) هذا من مشطور الرجز ، وهو في الكتاب ١ / ٣٥٤ ، وفي المقتضب ٤ / ٣٦٢ ، وفي الأمالي الشجرية ١ / ٢٣٩ ، وفي ابن يعيش ٢ / ١٠٢ ، وفي أسرار العربية ٢٥٠ ، وفي رصف المباني ٢٦٠ ، وفي الهمع ١ / ١٤٥ ، وفي الدرر ١ / ١٢٤ ، وفي الخزانة ٤ / ٥٧ .

هيثم : رجل حسن الجداء للإبل ، وقيل حسن الرعاية لها ، والمطي : جمع مطية والمراد الإبل ، وابن خيري : قيل : هو جميل بشية . وقيل : المراد علي بن أبي طالب . وقيل : أراد به مرحبا وهو الذي بارزه علي يوم خيبر وقتله (الخزانة ٤ / ٥٨ - ٥٩) .

الشاهد قوله : لا هيثم ، فإنهم يمنعون دخول لا على العلم ، ولهم في هذا طريقان إما تقدير مثل قبله وإما تأويل العلم باسم الجنس .

(٥) ينسب إلى عبد الله بن الزبير الأسدي ، وهو شاعر كوفي المنشأ والمنزل ، ومن شعراء الدولة الأموية وشيعتهم ، فلما غلب مصعب بن الزبير على الكوفة أتى به أسيرا فمن عليه ووصله فمدحه وانقطع إليه ، مات في خلافة عبد الملك بن مروان . (الخزانة ٢ / ٢٦٤ - ٢٦٥) . ونسبه صاحب الأغاني إلى عبد الله بن فضالة بن شريك بن سليمان ابن خويلد (الخزانة ٤ / ٦٥) .

(٦) البيت في الكتاب ١ / ٣٥٥ ، وفي المقتضب ٤ / ٣٦٢ ، وفي الأمالي الشجرية ١ / ٢٣٩ ، وفي المقرب ١ / ١٨٩ ، وفي الخزانة ٤ / ٦١ .

ولتأويله بالمنكر وجهان ، إما أن يقدر مضاف هو مثل فلا يتعرف بالإضافة لتوغلّه في الإيهام .

وإنما يجعل في صورة النكرة بنزع اللام - وإن كان المنفي في الحقيقة هو المضاف المذكور الذي لا يتعرف بالإضافة إلى أي معرف كان - لرعاية اللفظ وإصلاحه .

ومن ثم قال الأخفش : على هذا التأويل يمتنع وصفه ، لأنه في صورة النكرة ، فيمتنع وصفه بمعرفة ، وهو معرفة في الحقيقة ، فلا يوصف بنكرة .

وإما^(١) أن يجعل العلم لا شتاره بتلك الحلة ، كأنه اسم جنس موضوع لإفادة ذلك المعنى ، لأن معنى قضية ولا أبا حسن لها^(٢) لا فيصل لها . إذ هو (كَرَّمَ اللهُ وَجْهَهُ)^(٣) كان فيصلا في الحكومات ، على ما قال النبي ﷺ : « أَقْضَاكُمْ عَلِيٌّ »^(٤) فصار اسمه (عليه السلام)^(٥) كالجنس المفيد لمعنى الفصل والقطع ، كلفظ الفيصل ، وعلى هذا يمكن وصفه بالمنكر .

وهذا كما قالوا : لكل فرعون موسى ، أي : لكل جبار قهار ، فيصرف فرعون وموسى لتتكيرهما بالمعنى المذكور .

وجوز الفراء إجراء المعرفة مُجرى النكرة بأحد التأويلين في الضمير واسم الإشارة - أيضا - نحو لا إياه ههنا ، أولا هذا^(٦) .

وهو بعيد غير مسموع .

= أبو خبيب المذكور في البيت هو عبد الله بن الزبير بن العوام رضي الله عنه ، وكان يقال : إنه بخيل ، وقد وفد إليه الشاعر يسترفده فلم يعطه فهجاه بأبيات منها هذا البيت . نكدن : تعسرن . وأمية : أبو قبيلة من قريش . الشاهد قوله : ولا أمية حيث دخلت لا على العلم ، وهم يؤولون ذلك فيقدرون مضافا قبل العلم ، أو يؤولون العلم باسم الجنس ، أي : ولا أجواد لا شتارهم بالجوود . والبيت ساقط من ص .

(١) عطف على قوله قبل : إما أن يقدر مضاف .. إلخ .

(٢) قد سبق الحديث عنه صفحة ٨١٣ .

(٣) في ص رضي الله عنه .

(٤) الحديث في سنن ابن ماجه ١/ ٥٥ أن رسول الله ﷺ قال : « أَرْحَمُ أُمَّتِي بِأُمَّتِي أَبُو بَكْرٍ ، وَأَشَدُّهُمْ فِي دِينِ اللَّهِ عَمْرٌ ، وَأَصْدَقُهُمْ حَيَاءُ عَثْمَانُ ، وَأَقْضَاهُمْ عَلِيٌّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ .. » الحديث .

وفي المسند ٥/ ١١٣ عن ابن عباس قال : قال عمر رضي الله عنه : أقضانا علي وأبي أقرؤنا .. الحديث .

(٥) ساقطتان من ج و ص ، وفي ط : رضي الله تعالى عنه .

(٦) نسب إليه ابن السراج في الأصول ١/ ٤٠٦ .

قوله : وفي مثل : لا حول ولا قوة إلا بالله خمسة أوجه ، فتحهما ، ونصب الثاني ، ورفعه ، ورفعهما ، ورفع الأول - على ضعف ، ويكون لا بمعنى ليس - وفتح الثاني .

يعني إذا كررت لا مع أن عقيب كل منهما بلا فصل نكرة جاز في المجموع خمسة أوجه :

الأول فتحهما ، ووجهه أن (نجعل لا)^(١) في الموضعين للتبرئة ، فبني اسميهما ، كما لو انفردت كل (واحدة)^(٢) منهما عن صاحبتها .

ويجوز على مذهب سيبويه أن تقدّر بعدهما خبراً لهما معا ، أي : لا حول ولا قوة لنا : أي : موجودان لنا ، لأن مذهبه أن لا المفتوح اسمها لا يعمل عمل إن في الخبر ، فهما^(٣) في موضع الرفع^(٤) .

فلا قوة مبتدأ معطوف على مبتدأ ، والمقدّر مرفوعٌ بأنه خبرُ المبتدأ لا خبرٌ لا ، فيكون الكلام حينئذ جملة واحدة نحو : زيد وعمرو ضاربان .

ويجوز أيضاً عنده^(٥) أن تقدّر لكل واحد منهما خبراً ، أي : لا حول موجودٌ لنا ، ولا قوة موجودةٌ لنا ، فيكون الكلام جملتين .

وأما على مذهب غيره - وهو أن لا المفتوح اسمها عاملة في الخبر عمل إن كما عملت فيه لا المنصوب اسمها - فيجوز أيضاً أن تقدّر لهما معا خبراً واحداً ، وذلك الخبر يكون مرفوعاً بلا الأولى والثانية معا ، وهما - وإن كانا عاملين - إلا أنهما متماثلان ، فيجوز أن يعمل في اسم واحد عملاً واحداً ، كما في إن زيداً وإن عمراً قائمان ، كأنهما شيء واحد .

(١) في ص : « لا » تُجعل .

(٢) تكملة من ص .

(٣) يعني لا واسمها المفتوح .

(٤) في الكتاب ٣٤٥/١ : واعلم أن لا وما عملت فيه في موضع ابتداء.. والدليل على أن «رجل» في موضع اسم مبتدأ وما من رجل في موضع اسم مبتدأ في لغة بني تميم قول العرب من أهل الحجاز لا رجل أفضل منك .

(٥) يعني عند سيبويه .

وإنما (الممتنع)^(١) أن يعمل عاملان مختلفان في حالة واحدة عملاً واحداً في معنول واحد ، قياساً على امتناع حصول أثرٍ من مؤثرين .

ويجوز أيضاً عندهم أن يقدر لكل واحد منهما خبر على حياله .

والثاني : فتح الأول ونصب الثاني ، على أن تكون لا الثانية زائدة ، لتأكيد نفي الأول ، كما في قولك : ما جاءني زيدٌ ولا عمرو ، كأنك قلت : لا حولٌ وقوةٌ كقوله^(٢) :

٢٦٣- فلا أبَ وابناً مثل مروانَ وابنه^(٣)

على ما يجيء^(٤) .

فلا يجوز عند سيبويه أن تقدر لهما خبراً واحداً بعدهما ، لأن خبر لا حول مرفوعٌ عنده بالابتداء وخبر قوة مرفوعٌ بلا ، لأن الناصبة لا سمهما عاملةٌ عنده في الخبر - وفاقاً لغيره - فيرتفع الخبرُ بعاملين مختلفين ، ولا يجوز ، فيجب أن تقدر لكل منهما خبراً على حياله^(٥) .

(١) في ت وج و ص : امتنع .

(٢) قيل : قاله الفرزدق وتقدمت ترجمته صفحة ١٦٣ ولم أجده في ديوانه ، وفي الخزانة ٦٩ / ٤ ، وهذا البيت من أبيات سيبويه الخمسين التي لا يعرف لها قائلٌ وقال ابن هشام : إنه لرجل من عبد مناة بن كنانة . والله أعلم .
(٣) عجزه : إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا والبيت في الكتاب ٣٤٩ / ١ ، وفي المقنضب ٣٧٢ / ٤ ، وفي شرح القصائد السبع لابن الأنباري ٢٨٨ ، وفي ابن يعيش ١ / ٢ ، وفي اللامات ١٠٦ ، وفي اللمع ١٣٠ ، وفي العيني ٢٥٥ / ٢ ، وفي الهمع ١٤٣ / ٢ ، وفي الخزانة ٦٧ / ٤ .

اللسغة : ارتدى وتأزرا : الرداء ما يستر به النصف الأعلى من الجسم ، والإزار ما يستر به النصف الأسفل من الجسم ، والمجد : العز والشرف . والمدح هو مروان بن الحكم وابنه عبد الملك .. وجعل الخبر عن أحدهما وهو يعينهما اختصاراً لعلم السامع (الخزانة ٦٩ / ٤ نقلاً عن الأعلام) .

الشاهد : استشهد به الرضي على أنه نحو : لا حول ولا قوة بالله فإن لا في الثاني زائدة لتأكيد النفي فكأنك قلت : لا حول وقوةٌ كما قال : فلا أبَ وابناً .

(٤) صفحة ٨٣٨ وما بعدها .

(٥) في الكتاب ٣٥٤ / ١ : هذا باب مالا تُغَيَّرُ فيه (لا) الأسماء عن حالها التي كانت عليها قبل أن تدخل لا ، ولا يجوز ذلك إلا أن تعيد لا الثانية ، من قيل أنه جواب لقوله : أغلامٌ عندك أم جارية ؟ إذا ادعيت أن أحدهما عنده ، فلا يحسن إلا أن تعيد لا .. إلخ .

وعند غيره يجوز تقدير خبر واحد لهما ، لأن العامل فيه عندهم (إذن)^(١) لا وحدها ، ويجوز أن تقدر عندهم لكل خبراً .

والثالث فتح الأول ورفع الثاني ، على أن لا زائدة كما في الوجه الثاني ، إلا أن العطف ههنا على المحل - كما يجيء في لا أب وابن^(٢) .

فعند سيبويه يجوز أن تقدر لهما معا خبرا واحدا (أي : لا حول ولا قوة موجودان)^(٣) لكونه خبرا لمبتدأ .

وعند غيره لابد لكل واحد من خبر منفرد لئلا يجتمع الابتداء ولفظ لا في (رفع)^(٤) الخبر .

ويجوز أن تجعل غير زائدة ، بل لنفي الجنس ، لكن تلغيا عن العمل - لما ذكرنا قبل من جواز إلغائها ، مع كون اسمها نكرة غير مفصولة ، لضعف لا في العمل ، وقد حصل ههنا شرط الإلغاء - كما تقدم^(٥) - وهو تكرير لا ، لأن التكرير حاصل ، سواء ألغيت الأولى والثانية معا ، كما في : لا حول ولا قوة . أو ألغيت الأولى دون الثانية كما في : لا حول ولا قوة - على ما يجيء بعيد - أو ألغيت الثانية دون الأولى كما في مسألتنا ، وهي : لا حول ولا قوة .

وتقدير الخبر مع جعل الثانية لا التبرئة مثله مع جعلها زائدة سواء .
ولا نقول : إن لا الثانية ههنا تعمل عمل ليس (كما قال بعضهم^(٦)) - لما قدمنا أنه لم يثبت في كلامهم عمل لا عمل ليس ، بل لم (يرد)^(٧) إلا كون الاسم بعدها مرفوعا والخبر (محذوفا)^(٨) ، نحو : لا براخ ولا مستصرخ ، فظنوا أنها عاملة عمل ليس ، والحق أنها لا التبرئة ملغاة للضرورة^(٩) .

(١) ساقطة من ص .

(٢) صفحة ٨٣٨ وما بعدها .

(٣) تكملة من ط .

(٤) تكملة من ص و ط .

(٥) صفحة ٨٢٢ ، ٨٢٣ .

(٦) قد سبق الحديث عنه صفحة ٣٤٠ ، ٣٤١ وتبين هناك أنه قد ورد خبر « لا » العاملة عمل ليس منصوبا .

(٧) في ط : يروا ، ولعل الصواب ما أثبتته .

(٨) في ط : محذوف .

(٩) « من قوله كما قال بعضهم إلى للضرورة » ساقط من ج وسقط من ص . من قوله : بل لم يرد .. إلى : للضرورة

والرابع رفعُهما ، على ما ذكرنا أنه (يجوز)^(١) إلغاء لا التبرئة لضعف عملها ، ويلزمُها التكرار - كما تقدم^(٢) - فيكون الاسمان مرفوعين بالابتداء ، ولا الثانية إما زائدة كما في الوجه الثاني وإما ملغاة غير زائدة كلا الأولى .

ومذهبُ سيبويه وغيره في تقدير الخبر في هذا الوجه واحدٌ ، إذ لا عامل ههنا إلا الابتداء فقط ، فإما أن تقدر لكل واحد (منهما)^(٣) خبراً ، والكلام جملتان ، أو تقدر لهما معاً خبراً ، والكلام جملة واحدة .

والخامس رفعُ الأول وفتحُ الثاني ، على أن لا الأولى للتبرئة لكنها ملغاة - لما ذكرنا من جواز ذلك لضعفها ، وقد حصل شرطُ الإلغاء وهو التكرير .

ولا يلزم مع تكرير لا أن يتوافق الاسمان بعدهما في الإعراب ، إذ التكرير هو الشرط فقط وقد حصل - كما ذكرنا .

فإذا تقرر هذا فلا حاجة بنا إلى ما ذكرَ المصنف من قوله : ورفع الأول - على ضعف ، لكونها بمعنى ليس - فإننا لا نضعف هذا الوجه ، بل هو مثلُ الوجه الثالث والرابع سواء ، في حصول التكرير ، وتطابق الاسمين إعراباً ليس بشرط ، ولا في الجميع للتبرئة (أَلغَيْتُ ، فلم يبق فيها النصوصية على الاستغراق)^(٤) وتقدير الخبر في هذا الوجه كما في الثالث سواءً على المذهبين .

قوله : وإذا دخلت الهمزة لم تغيّر العمل ، ومعناها الاستفهام والعرض والتمني . قال الأندلسي : لا أعرف أحداً يقول تلحق ألف الاستفهام أداة النفي فتكون الألف مجرد الاستفهام ، بل لا بدّ إما أن تكون للإنكار أو للتوبيخ أو للتمني أو للعرض^(٥) .

(١) في ط : لا يجوز ، والصواب ما أثبتته .

(٢) صفحة ٨٢٢ ، ٨٢٣ وغيرها .

(٣) تكملة من ط .

(٤) ساقط من ج و ص .

(٥) في الباحث الكاملية ٣ / ٢٨٥ : ولا أعرف أحداً يقول إن ألف الاستفهام تلحق أداة نفي فتكون الألف مجرد الاستفهام كما قال الشلوبيني إلا أن يُساع في التجريد .

وهذا الذي قاله مخالف لظاهر قول سيبويه لأنه قال : اعلم أن لا في الاستفهام^(١)
تعمل فيما بعدها ، كما تعمل فيه إذا كانت في الخبر^(٢) ، فمن ذلك قول حسّان^(٣) :
٢٦٤ - ألا طعانَ ألا فرسانَ عاديةً إلا تَجشُّوْكُمْ وَسَطَ التَّنَانِيرِ^(٤)
وفي المثل : ألا قِمَاصَ بِالْعَيْرِ^(٥) ، يضرب لمن ذل بعد عِزة .
(فمعنى الاستفهام فيما ذكر من الشعر والمثل ظاهر)^(٦) .
ولم يذكر سيبويه أن حالَ ألا في العرض كحاله قبل الهمزة ، بل ذكره السيرافي^(٧) ،

(١) في ط : زيادة وهي (أو العرض) وقد أثرت أن تكون في الهامش لأنها ليست في الكتاب ، ثم إن الرضي سيذكر بعد قليل أن سيبويه لم يذكر ألا في العرض .
(٢) الكتاب ١ / ٣٥٨ .

(٣) تقدمت ترجمته صفحة ١٥٧ .

(٤) البيت في ديوانه ١٧٩ في الهامش نقلا عن الكتاب والعيني . وذكر أن ابن السيرافي والزخشري رواه من قصيدة
لجنداش بن زهير يخاطب بها بعض بني تميم .

وأقول : نقل محقق شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٥٨٨ - ٥٩١ عن الغندجاني كلاما طويلا وضمنه قصيدة
لجنداش بن زهير منها هذا البيت ، وهي ٢١ بيتا منها تسعة أبيات بالراء المضمومة والباقي بالراء المكسورة .
والبيت في الكتاب ١ / ٣٥٨ منسوباً لحسان ، وفي المغني ٩٦ ، وفي رصف المباني ٨٠ ، وفي الجني الداني ١٥٤ ،
وفي شرح شواهد المغني ٢١٠ ، وفي العيني ٢ / ٣٦٢ ، وفي الجمع ١ / ١٤٧ ، وفي الدرر ١ / ١٤٨ ، وفي الخزانة
٦٩ / ٤ .

اللغة : عادية : إما من العدو وهو الجري ، أو من العدوان ، ويروى غادية أي ذاهبة في الغداة ، تجشؤكم التجشؤ
خروج نفس من الفم ينشأ من امتلاء المعدة .

الشاهد : ذكره الرضي على أن سيبويه استشهد به على عمل لا في الاستفهام عملها مجردة .
ونسب البغدادي إلى الزجاجي أنه يقول : إن ألا هنا للتمني (الخزانة ٤ / ٧٠) والذي في الجمل ٢٤٠ أنه من
التحضيض .

(٥) في معجم مقاييس اللغة ٥ / ٢٧ قصص البعير يَقمُصُ قِمَصًا وقِمَاصًا ، وهو أن يرفع يديه ثم يطرحهما معا ويعجن
برجليه . وفي اللسان ٨ / ٣٥١ : وقد ورد المثل المتقدم على غير ذلك فقيل : ما بالبعير من قِمَاص ، وهو الحمار ،
يضرب لمن ذل بعد عز .

(٦) تكملة من ط .

(٧) قال السيرافي في هامش الكتاب ١ / ٣٥٩ : واعلم أن لا إذا كانت مع ألف الاستفهام إلخ . مذهب سيبويه أن
الألف الداخلة على لا إذا كانت استفهاما جاز فيما بعد لا من الرفع والنصب ما جاز فيه قبل دخول الألف ، وأما
إذا كانت بمعنى التثني فمذهبه وجوب النصب ، ومذهب المازني أن الحروف الداخلة على لا لا تغير حكم اللفظ فيما
بعد لا والجملة يراد بها التثني كما يراد بجملة الاستفهام التقرير .

وتبعه الجُزولي^(١) والمصنف^(٢) ، ورد ذلك الأندلسي وقال : هذا خطأ لأنها إذا كانت عَرْضًا كانت من حروف الأفعال ، كإن ولو وحروف التحضيض ، فيجب انتصاب الاسم بعدها في نحو : ألا زيدًا تكرمه^(٣) .

وأما إذا كان ألا بمعنى التني كقوله^(٤) :

٢٦٥- ألا سبيل إلى خمر فأشربها ألا سبيل إلى نصر بن حجاج^(٥)

فالمازني^(٦) والمبرد^(٧) قالوا : حكمها حكم المجردة .

فيجوز عندهما العطف والوصف على الموضع^(٨) نحو : ألا مال (كثير)^(٩) أنفقه ، وألا ماء (وخمر)^(٩) أشربهما .

وخبرها عندهما إما ظاهر أو مقدر كما في المجردة^(١٠) .

(١) في المقدمة الجزولية ق ١٥٠ : وإذا لحقتها همزة الاستفهام لمجردة أو للعرض أو للتمني فحكمها حكمها عارية منها .
(٢) شرحه لكافيته صفحة ٤٩ .

(٣) في المباحث الكاملية ٣ / ٢٨٥ : قوله : أو للعرض خطأ أيضا ، لأنه إذا كانت للعرض لم يكن إلا من حروف الأفعال ، وكان الاسم بعدها منصوبًا بإضمار فعل .

(٤) قائلته التمنية التي ضرب بها المثل فقيل : أصب من التمنية ، وضرب بمن تمتته المثل فقيل : أدنف من التمني . وذكر البغدادي في الخزانة ٤ / ٨١ ، ٨٢ نقلا عن ابن بري : أنها فریعة بنت همام وتعرف بالذلفاء ، وعن حمزة الأصهباني أنها امرأة من أهل المدينة يقال لها : الذلفاء وأنها أم الحجاج بن يوسف وأطال الحديث عن قصتها مع نصر ابن حجاج وأمر عمر بخلق جُمته ونفيه إلى البصرة (الخزانة ٤ / ٨٠ - ٨٨) .

(٥) البيت في ابن يعش ٧ / ٢٧ ، وفي الخزانة ٤ / ٨٠ ، وذكر في البيت روايات (٤ / ٨٨ - ٨٩) ...
الشاهد : أورده الرضي على أن ألا فيه للتمني .

(٦ ، ٧) في المقتضب ٤ / ٣٨٢ - ٣٨٣ : فإن دخلها معنى التني فالنصب لا غير في قول سيبويه والخليل وغيرهما إلا المازني وحده ، تقول : ألا ماء أشربه ، وألا ماء وعسلًا تنون عسلا .. ثم قال : واحتجاج النحويين أنه لما دخله معنى التمني زال عنه الابتداء ، وموضعه نصب ، كقولك : اللهم غلامًا ، أي هب لي غلامًا ، وكان المازني يجري هذا مع التمني مجراه قبل ، ويقول : يكون اللفظ على ما كان عليه وإن دخله خلاف معناه .
أقول : المبرد ذكر الرأيين ولم يختار أحدهما ، وكلام الرضي يدل على أن رأي المبرد والمازني واحد . وانظر التعليقة رقم (١) في المقتضب ٤ / ٣٨٣ .

(٨) في ج و ص زيادة هي : ولا خبر لها ، وقد آثرت أن تكون في الهامش لمناقضتها لما سيقول بعد قليل ، وهو : وخبرها عندهما إما ظاهر أو مقدر .

(٩) هكذا في النسخ التي بين يدي ، وهو الصواب ، لأنه نقل عنهما أن حكم ما تدخل عليه (ألا) التي للتمني كحكم ما جرد منها .

(١٠) في المقتضب ٤ / ٣٨٣ : وتقول : ألا ماء بارد إن شئت ، وإن شئت نونت باردا .

واختار المصنف^(١) والجزولي^(٢) مذهبهما .

وقال سيبويه : لا يجوز حمل التابع على الموضع (ولا خبر لها)^(٣) إذ التمني يغنيها عن الخبر ، ويصير معنى اسمها معنى المفعول ، فمعنى : ألا غلام ، أتمنى غلاما ، فلا تحتاج إلى خبر لا ظاهر ولا مقدر . فهو كقولك : اللهم غلاما ، (أي)^(٤) هب لي غلاما^(٥) .

وأما ما يلي لا أي اسمه فلا (اختلاف)^(٦) بينهم أن لفظه على ما كان عليه قبل الهمزة ، من النصب في المضاف والمضارع له ، والبناء في المفرد المنكر ، وأما قوله :

ألا رجلاً جزاه الله خيرا يدل على محصلة تبيت^(٧)

والبيت مضمّن^(٨) ، فقال يونس : نونه ضرورة^(٩) .

وقال الخليل : ألا حرف تحضيض كهلا - وسيذكر في قسم الحروف^(١٠) - والفعل محذوف ، أي (هلا)^(١١) تروني رجلا^(١٢) .

(١) شرحه لكافيه ٤٩ .

(٢) المقدمة الجزولية ق ٥٠ .

(٣) تكملة من ص وط .

(٤) في ص : أي اللهم .

(٥) الكتاب ١ / ٣٥٩ .

(٦) في ط : خلاف .

(٧) تقدم تخريجه صفحة ٥٥٧ واستشهد به هنا على أن يونس قال : إن التوين في رجلا للضرورة ، وأصله : لا رجل .

(٨) التضمين : تعلق البيت بما بعده ، وبعبده :

تُرْجَلُ لِمَتِي وَتَقُمُ بَيْتِي وَأَعْطِيهَا الْإِنَاوَةَ إِنْ رَضِيتُ

(٩) الكتاب ١ / ٣٥٩ .

(١٠) ط ٢ / ٣٨٧ .

(١١) في ص : ألا .

(١٢) الكتاب ١ / ٣٥٩ .

ويروى الإلغاء في لا التي للتمني ، نحو : ألا رجل جزاه الله خيرا ، وروي : ألا رجل - بالجر - أي : ألا من رجل .

قوله : ونعتُ المبنيَّ الأولُ مفردًا ، يليه ، مبنيٌّ ومعربٌ رفعا ونصبًا ، نحو : لا رجل ظريفٌ وظريفٌ وظريفًا ، وإلا فالإعرابُ ، والعطف على اللفظ وعلى المحل جائزٌ ، مثل : لا أب وابنا .

قوله : نعتٌ مبتدأ ، والأول صفته ، ومبني خبره .

قوله : مفردا يليه .

حالان من الضمير في مبني ، والعامل مبني ، أي يُنتَى النعت إذا ولي مبني لا ، وكان مفردا .

وإنما جاز بناءُ النعت المذكور - مع انفصاله عن لا ، التي هي سببُ البناء ، إذ بها يقوم معنى الاستغراق الموجب لتضمن من - لاجتماع ثلاثة أشياء فيه :

أحدها : كونه في المعنى هو المبني الذي وليها - أعني اسم لا - وفي اللفظ متصلاً

به .

والثاني : كونُ النفي في المعنى داخلا فيه ، لأن المنفي في قولك : لا رجلٌ ظريفٌ هو الظرافة ، لا الرجل ، فكأن لا دخلت عليه ، وكأنك قلت : لا ظريفٌ ، فلذا لم يبين صفة المنادي في يازيدُ الظريفُ ، لأن النداء متعلق بالموصوف .

والثالث : قرُّه من لا التي هي سبب البناء (إذ)^(١) الفاصل بينهما ليس إلا واحدا ،

هو هو .

فلبناء النعت أربع شرائط :

أن يكون (نعتُ المبني بلا لانعت المعرب)^(٢) ، احترازا عن نحو : لا غلام رجل ظريفًا .

وأن يكون النعتُ الأولُ لا الثاني وما بعده ، فلا يبنى كريم في نحو : لا رجل ظريف كريم .

(١) في ط : إذا .

(٢) في ص : النعت لمبني بلا لا النعت لمعرب .

وأن يلي النعتُ المبني ، ولا يفصل بينهما ، فلا يبنى الوصف في نحو : لا غلامَ فيها
ظريف . .

وأن يكون نعتا مفردا ، فلا يبنى في نحو : لا رجلَ حسنَ الوجه .
وإنما لم يبنِ نعتُ المعرب لاتقاء الوجه الأول (والثالث فيه)^(١) من (الأوجه)^(١)
الثلاثة المذكورة (إذ ليس هو المبني بلا ، وأيضا بعدُ منها)^(١) .

ولم يبنِ النعتُ الثاني ومابعده ، لاتقاء الأول والثالث ، ولا تتفاهما لم يبنِ النعتُ
المفصول من المبني بغير النعت - أيضا - .

وإنما لم يبنِ النعتُ المضاف والمضارعُ له لأنهما لا يبنيان إذا وليا لا اسمين لها ، فكيف
يبنيان بجريهما مجرى اسمها .

ولا نقول في هذا النعت المبني : إنه مركَّب مع المنعوت خمسة عشر ، لأنه
يحتاج - إذن - في : دفع الاعتراض الوارد في جعل ثلاث كلمات كلمة واحدة إلى
تكاليف مستهجنة .

وقال ابن برهان^(٢) والسيرافي^(٣) - تفصيلاً^(٤) من هذا - ليست لا في هذا الموضع
خاصةً - مركبة مع المنفي ، بل هي داخلة على الموصوف المركب مع صفته ، تعمل في
محلها ، كما تعمل في خمسة عشر (إذا قلت : لا خمسة عشر)^(٥) .

ولنا مندوحة - على ما ذكرنا - عن ارتكاب تركيب لا مع المنفي في هذا الموضع وفي
غيره ، وعن تركيب المنفي ههنا مع نعته^(٦) .

قوله : ومعرب رفعا ونصبا .

سواء كانت الصفة مفردة ، أو مضافة ، أو مضارعة لها .

(١) تكملة من ط .

(٢) شرح ابن برهان للمع ٩٠ .

(٣) هامش كتاب سيويه ١ / ٣٥١ منسوباً إلى السيرافي .

(٤) يعني فرارا وابتعادا ، وفي ص : تفصيلاً .

(٥) ساقط من ص .

(٦) لأنه يرى أن بناء اسم لا لتضمن معنى من الاستغراقية ، وليس لتركيبه مع لا تركيب خمسة عشر .

وقال يحيى بن معط^(١) : صفة المبني المضافة منصوبة لا غير ، نحو : لا عبد كريم الحسب^(٢) .

ولعله قاسها على صفة المنادى المبني (المضموم)^(٣) مضافة .

ولفارق أن يُفَرَّق بأن يا لو باشرت المضاف لم يكن فيه إلا النصب ، فلزمه النصب لما وقع صفة ما باشرته ، ويجوز في المضاف الذي باشرته لا (الرفع)^(٤) إذا كرر نحو : لا غلام رجل في الدار ولا غلام امرأة ، فلم يلزمه النصب لما وقع صفة ما باشرته .

وأيضاً الضم في المنادى بنائي ، فكان حمل وصفه المضاف - الذي يجب نصبه لو وقع منادى - على النهب الذي هو حركته الإعرابية واجباً ، بخلاف المنفي بلا ، فإن الفتح فيه بنائي على قول^(٥) ، وإعرابي ضعيف على آخر^(٦) ، والرفع إعرابي ، فكان حمل وصفه المضاف - الذي لا يتمتع رفعه لو وقع منفياً - على الرفع الذي هو حركته الإعرابية جائزاً .

وذهب ابن برهان - إلى أن اسم لا إذا انتصب بكونه مضافاً ، أو مضارعاً له لم يجوز رفع وصفه ، بل الواجب نصبه كالموصوف^(٧) . وإلى هذا ذهب المصنف - كما مر في خبر لا التبرئة^(٨) - .

(١) يحيى بن معط بن عبد النور أبو الحسين زين الدين الزواوي المغربي ، كان إماماً مبرزاً في العربية شاعراً محسناً ، قرأ على الجزولي ، أقرأ النحو بدمشق مدة ثم بمصر ، من تصنيفه الألفية في النحو ، العقود والقوانين في النحو ، حواش على أصول ابن السراج ، شرح الجمل ، توفي سنة ٦٢٨ (بغية الوعاة ٢ / ٣٤٤) .

(٢) قال ابن معط في ألفيته بشرح ابن القواس ٢ / ٩٤٥ .

وإن تصفه بالمضاف فانصب تقول لا عبد كريم الحسب

(٣) تكملة من ط .

(٤) في ط : رفعه .

(٥) نسب الرضي ذلك إلى المبرد والأخفش وغيرهما . انظر صفحة : ٨١٤ .

(٦) نسب الرضي ذلك إلى الزجاج والسيراfi انظر صفحة : ٨١٤ .

(٧) في شرح اللمع لابن برهان ٩٠ : إذا قلت لا رجل فاضل عندك فقد ألغيت لا ، وهي ومابني معها في موضع اسم مبتدأ ، وخبرها مرتفع بما ارتفع به خبر المبتدأ ، لأن العامل في الصفة - على قول سيبويه - هو العامل في الموصوف فمن نصب الصفة يعلم انتصاب النكرة ، وأن العامل فيهما واحد .. ولذلك لا أقول : لا رجل فاضلاً وغلام ولا رجل فاضل وغلاماً ، فأعطف صفة على صفة يختلف إعرابهما .

(٨) انظر صفحة ٨٣٦ ، ٨٣٧ .

ومذهب ابن برهان أيضاً أن رفع وصف مبني لا في نحو : لا غلام ظريف دليل على أن لا غير عاملة ، لا في محل الاسم ولا في الخبر ، بل هي ملغاة ، والخبر المقدّر مرفوعٌ بكونه خبر المبتدأ إذ لو عملت النصب في المبتدأ - وهي مغيّرة معنى الكلام - لكانت كليت ولعل وكأن ، ونحوها ، فلم يجوز رفع وصف اسمها ، كما لم يجوز رفع أوصاف أسماء تلك لانتفاء معنى الابتداء معها كلها^(١) .

ولقائل أن يفرق بين لا وبين ليت ولعل ونحوهما ، (بضعف)^(٢) عمل لا ، ألا ترى أنه يبطل بالفصل ، وبدخولها على المعرفة ، ويجوز الإلغاء مع التكرير ، ومن دونه أيضاً على رأي المبرد^(٣) ، فهي عامل ضعيف يعمل لمشابهته (المشبهة)^(٤) (أعني إن - مشابهة ضعيفة ، فلا جزم يجوز اعتبار اسمها الأصلي - أعني الرفع)^(٥) .

فعلى هذا يجوز : لا غلامٌ أو لا غلامٌ رجلٌ ظريفٌ حسنُ الوجه ، فترفع وصف (المنفي)^(٦) مضافاً كان المنفي أو مفرداً ، ومضافاً كان الوصف أو مفرداً .

هذا والإعراب في النعت المذكور أكثر من البناء .

وإنما جاز الرفع - حملاً على المحل ، بل كان هو القياس - لأن التوابع تتبع متبوعاتها في الإعراب لا في الحركة البنائية ، نحو : جاءني هؤلاء الكرام - بالرفع - .

وإنما جاز النصب - حملاً على الحركة البنائية - لمشابهتها للإعرابية بعروضها (مع عروض)^(٧) لا ، وزوالها بزوالها ، فكأنها عاملةٌ محدثة لها ، كما مر في نحو : يا زيدُ الظريفُ^(٨) .

(١) في شرح اللمع لابن برهان ٩٠ : إذا قلت لا رجل فاضلٌ عندك فقد ألغيت لا ، وهي وما بني معها في موضع اسم مبتدأ ، وخبرها مرتفع بما ارتفع به خبر المبتدأ ، لأن العامل في الصفة - على قول سيبويه - هو العامل في الموصوف فمن نصب الصفة يعلم انتصاب النكرة ، وأن العامل فيهما واحد .. ولذلك لا أقول : لا رجل فاضلاً وغلامٌ ولا رجل فاضلٌ وغلاماً ، فأعطف صفةً على صفةٍ يختلف إعرابهما .

(٢) في ص وط : لضعف .

(٣) سبق الحديث عنه صفحة ٨٢٢ ، ٨٢٣ .

(٤) في ت وص : المشبه .

(٥) تكملة من ط .

(٦) في ت : المبني ، والصواب ما أثبتته حتى يشمل الكلام المبني والمنصوب .

(٧) في ت وجو ص : لعروض .

(٨) صفحة ٤٢٩ ، ٤٣٠ .

ويجوز أن تقول : إن النصب في الصفة - حملاً على محل اسمها المنصوب - لأنها تعمل عمل إن ، فمحل اسمها المبني رفع ونصب .

قوله : والعطف على اللفظ وعلى المحل جائز .

لما قلنا في الصفة سواءً ، هذا إذا لم يكن المعطوف معرفةً ، فإن كان معرفة فرفعه واجب ، نحو : لا غلام لك والعباسُ ، وكذا في سائر توابع المنفي المبني .

ومن قال : رب شاةٍ وسَخَلْتُها^(١) لم يمنع نحو : لا غلام وأخاه ، لأن مثل هذا المضاف نكرة - كما يجيء في باب المعرفة^(٢) - .

ولا يجوز البناء في المعطوف - كما جاز في الوصف - لانتفاء مصحح البناء ، وهو ما ذكرنا من اجتماع الأمور الثلاثة^(٣) ، فلا يجوز : لا أَب وابن كما قلت في النداء يازيد وعمرو ، وذلك لضعف لا عن التأثير إلا فيما يليه ، أو كان في حكم ما يليه ، أي النعت المذكور .

على أنه قد نُقِلَ نحو : لا رجل وامرأة بالفتح (بإضمار لا في المعطوف)^(٤) .

وقياس قول من جعل العامل في خبر المبني نفساً لا ، لا (المبتدأ)^(٥) أنه لا يجوز رفع (المعطوف)^(٦) حملاً على المحل إلا بعد الخبر ، كما في إن .

وقال الأندلسي : الذي بقي من التوابع - بعد الوصف والعطف - من البديل وعطف البيان والتوكيد اللفظي فلا نصَّ لهم فيها ، لكن ينبغي أن يكون حكمها مع اسم لا حكمها مع المنادى المضموم ، ففي البديل يجوز البناء إن كان مفرداً نكرة ، نحو : لا رجل صاحب لي^(٧) .

(١) يعني أجاز عطف المضاف إلى ضمير راجع إلى نكرة غير مختصة على مجرور رب على اللفظ .

(٢) انظر صفحة ٥٥٥ تعليقة ٦ .

(٣) صفحة ٨٣٨ .

(٤) في ص وط : في المعطوف .

(٥) في ت : الابتداء ، ولعل الصواب ما أثبتته .

(٦) في ت : العطف .

(٧) في المباحث الكاملية ٢٨٧/٣ أما البديل وعطف البيان والتوكيد اللفظي فلا نص لهم فيه ، لكن ينبغي أن يكون حكمها مع اسم لا حكمها مع المنادى المضموم ففي البديل يجب البناء .

وقال ابن مالك : البدل إن كان نكرة كان مرفوعاً أو منصوباً ، وإن كان معرفة وجب (رفعها)^(١) .

وقول الأندلسي أقرب^(٢) (إن كان نكرة مرفوعاً) إذا لم يفصل البدل المفرد المنكر عن المنفي المبني ، لأنه لا يقصر عن النعت الذي يبنى جوازا ، إذا جمع الشرائط ، بل يُربى عليه من حيث كونه هو المقصود (بالنسبة)^(٣) .

ولعل ابن مالك فرق بين البدل والوصف بأن الوصف (مركب) مع الموصوف^(٤) (فتركيب لا مع الموصوف كتركيبها مع الوصف)^(٥) ، وأما البدل فيجعل المبدل منه في حكم الساقط ، فلا يبقى البدل (مركبا)^(٦) مع المبدل منه ، لكونه في حكم الساقط ، ولا مع لا ، لأنها داخلة على البدل في التقدير ، والتركيب أمر لفظي لا تقديري .

أقول : قد تقدم أنه لم يقم دليل على التركيب بين لا واسمها ، ولا بين الوصف والموصوف^(٧) ، وأما عطف البيان فهو البدل - كما يجيء في بابه^(٨) - ونذكر في باب البدل^(٩) أنه يجوز اعتبار البدل تارة مستقلا ، وأخرى غير مستقل في باب لا التبرئة ، وباب النداء ، كما تقول : لا مثله أحد ، ولا كزيد رجل ولا كعمرو أحد ، قال امرؤ القيس^(١٠) :

(١) في ص : رفعه ، ولكل منهما وجه ، فعلى التذكير يكون الضمير عائدا إلى اسم كان المستتر ، وعلى التأنيث يعود إلى قوله : معرفة .

ورأي ابن مالك هذا في التسهيل ٦٨ - ٦٩ : وللبدل الصالح لعمل لا النصب والرفع ، فإن لم يصلح لعملها تعين رفعه ، وكذا المعطوف نسقا .

(٢) ساقط من ج و ص وط .

(٣) تكملة من ط .

(٤) في ط : متركب كالوصوف .

(٥) تكملة من ط .

(٦) في ت : إلا مركبا وفي ص : مركبا لا .

(٧) صفحة ٨١٥ ، ٨١٦ .

(٨) هذا من تردد الرضي في إثبات عطف البيان ونفيه .

(٩) صفحة ١٠٧٧ ، ١٠٧٨ .

(١٠) تقدمت ترجمته صفحة ٣٤ ، ونسبه في الكتاب ١ / ٣٥٣ إلى امرئ القيس وفي ٢ / ٢٧٢ إلى النعمان بن بشير الأنصاري .

٢٦٦- ويلمها في هواء الجو طالبةً ولا كهذا الذي في الأرض مطلوب^(١)
وهذا يدل على أنه يجوز رفعُ صفة المضاف حملا على المحل ، إذ لا فرق بين عطف
البيان والوصف .

وإذا حملت على اللفظ قلت : لا مثله أحداً ، ولا كزيد رجلا .
ويجوز أن يحمل انتصابٌ مثل هذا على التمييز ، كما في قولك : لي مثله رجلا وملؤه
عسلا ، وأما قول جرير^(٢) :

لا كالعشية زائراً ومزوراً^(٣) - ٢٦٧

فقل انتصاب زائراً بتقدير الفعل ، أي : لا أرى كعشية اليوم ، أي : كزائر عشية
اليوم زائراً ، كما تقول : ما رأيت كاليوم رجلا ، وذلك أن العشية ليست بالزائر ، حتى
تكون عطف بيان لها^(٤) .

وأقول : مع تقدير : كزائر عشية اليوم زائراً صار الآخر (هو الأول)^(٥) كما في
قولك : لا كالعشية عشيةً وعشيةً ، فيجوز أن يكون زائراً تابعا على اللفظ .

(١) البيت في ديوان امرئ القيس ٢٢٧ ، وفي الكتاب ١/ ٣٥٣ و ٢/ ٢٧٢ ، وفي سر الصناعة ١/ ٢٤٠ .. وقال
محققوه إنهم لم يجدوا البيت في النسخة المطبوعة في من ديوان النعمان بن بشير ، وهو في العمدة ١/ ٦٠ ، وفي ابن
يعيش ٢/ ١١٤ ، وفي رصف المباني ٤٣ ، وفي الخزائن ٤/ ٩٠ .

اللغة: ويلمها: هذا في صورة الدعاء والمراد التعجب، وقد سبق الحديث عنه صفحة ٦٩٩، ٧٠٠ اهواء: الشيء
الخالي، الجو: ما بين السماء والأرض، والمطلوب: الذئب، فإنه يصف عُقابا تبع ذئبا لتصيدِه .

الشاهد قوله : ولا كهذا مطلوب ، فإن « مطلوب » عطف بيان للكاف الواقع اسما للا، وقد رفعه على المحل ،
لأن لا مع اسمها في محل رفع على الابتداء ، والخبر محذوف . قال البغدادي ٤/ ٩٠ : وفيه أنهم قالوا : إن البيان يكون
في الجوامد والصفة تكون في المشتقات ، فكيف لا يكون فرقي بين البيان والوصف .

(٢) تقدمت ترجمته صفحة ٨٢٦ .

(٣) صدره : يا صاحبي دنا الصباح فسيرا ، والبيت في ديوانه ٢٢٨ ، وفي الكتاب ١/ ٣٥٣ ، وفي المقتضب ٢/
١٥٢ ، وفي مجالس ثعلب ١/ ٢٦٦ ، وفي ابن يعيش ٢/ ١١٤ ، وفي الخزائن ٤/ ٩٥ . دنا : قرب .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن زائرا منصوب على تقدير فعل أي لا أرى كعشية اليوم زائرا ولم يجعل الكاف
صفة وزائرا عطف بيان ، لأن العشية غير الزائر لذا جعلت « لا » نافية .

ونقل البغدادي توجيهات له عن الأعلام و ثعلب والفارسي . الخزائن ٤/ ٩٦ - ٩٧ .

(٤) قائل هذا القول هو سيبويه في الكتاب ١/ ٣٥٣ ، قال بعد ذكر بيت جرير : فلا يكون إلا نصبا ، من قبل
أن العشية ليست بالزائر ، وإنما أراد لا أرى كالعشية زائرا .. إلخ .

(٥) في ط : هو الأصل الأول .

وأما التأكيد فلا يجوز تأكيد المنفي المبني تأكيداً معنوياً ، لأن المنكر لا يؤكد ذلك التأكيد ، كما يجيء في باب التأكيد^(١) .

وإن كان لفظياً فالأولى - كما ذكرناه في المنادى^(٢) - كونه على لفظ المؤكد مجرداً عن التنوين ، وجاز الرفع والنصب - كما ذكرنا هناك^(٣) .

وإن كررت مبني لا بلا فصل بين الاسم وذلك المكرر ، ثم وصفت الثاني ، (نحو)^(٤) : لا ماء ماء باردا ، فإن شئت بنيت الثاني نظراً إلى كونه تكريراً لفظياً ، وإن شئت أعربتة رفعاً أو نصباً ، وذلك لأنك لما وصفته صار مع وصفه كأنه وصف للأول ، كالحال الموطئة في نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾^(٥) .

فالإعراب في المكرر الموصوف أولى - نظراً إلى كونه كالصفة - من الإعراب في المكرر غير الموصوف .

وأما وصف المكرر أعني بارداً فليس فيه إلا الإعراب .

قوله : ومثل : لا أباله ، ولا غلامي له جائز ، لشبهه بالمضاف ، لمشاركته له في أصل معناه ، ومن ثم لم يجز لا أباً فيها ، وليس بمضاف لفساد المعنى خلافاً لسيبويه .

يعني أن الكثير أن يقال : لا أب له ، ولا غلامين له ، فيكونان مبنيين على ما ذكرنا . وجاء أيضاً - على قلة لكن لا إلى حد الشذوذ - في المثني ، وجمع المذكر السالم ، وفي الأب ، والأخ - من بين الأسماء الستة - إذا وليها لام الجر أن تعطى حكم الإضافة بحذف نوني المثني والمجموع ، وإثبات الألف في الأب والأخ ، فيقال : لا غلامي لك ، ولا مسلمي لك ، ولا أباله ، ولا أخاله ، فتكون معربة اتفاقاً .

(١) صفحة ١٠٦٧ .

(٢) صفحة ٤٢٩ ، ٤٣٠ .

(٣) ساقطة من ط .

(٤) يوسف ٢ .

وأجاز سيبويه (أن يكون نحو)^(١) : لا غلام لك مثله^(٢) .

أعني أن يكون مضافا ، واللام زائدة فيكون معربا .

ثم أعلم أن مذهب الخليل^(٣) وسيبويه^(٤) وجمهور النحاة : أن هذا المذكور مضاف حقيقة ، باعتبار المعنى .

فقليل لهم : اللام لا تظهر بين المضاف والمضاف إليه ، بل تقدّر .

أجابوا بأن اللام ههنا - أيضا - مقدّرة ، وهذه الظاهرة تأكيدٌ لتلك المقدرة ، كتميم

الثاني في :

يأتيهم تيمٌ عديّ^(٥) (لا أبالكم لا يُلَقِّينَكُم في سواةٍ عمر) (١٣٢)

على مذهب من قال : إن تيم الأول مضاف إلى عدي الظاهر^(٦) ، فيكون الفصل بين

المضاف والمضاف إليه كلا فصل .

فقليل لهم : ما الذي حملهم في هذه الإضافة على الفصل بين المضاف والمضاف إليه

باللام المحققة توكيدا دون سائر الإضافات المقدّرة باللام ؟

أجابوا بأنهم قصدوا نصب هذا المضاف المعروف بلا من غير تكريرها تخفيفا ، وحق

المعارف المنفية بلا الرفع مع تكرير لا ، ففصلوا بين المضافين لفظا ، حتى يصير المضاف

بهذا الفصل كأنه ليس بمضاف ، فلا يستنكر نصبه ، وعدم تكرير لا .

والدليل على قصدهم لهذا الغرض أنهم لا يعاملون هذه المعاملة المنفية المضاف إلى

النكرة ، فلا يقولون : لا أبأ لرجل حاله كذا ، ولا غلامي لشخص نعتُه كذا^(٧) .

(١) في ت وج : نحو .

(٢) في الكتاب ١ / ٣٤٥ : أعلم أن التووين يقع من المنفي في هذا الموضع إذا قلت : لا غلام لك كما يقع من المضاف

إلى اسم ، وذلك إذا قلت : لا مثل زيد ، والدليل على ذلك قول العرب : لا أبالك ولا غلامي لك ولا مسلمي لك .

(٣ ، ٤) في الكتاب ١ / ٣٤٥ - ٣٤٦ والدليل على ذلك قول العرب لا أبالك ولا غلامي لك ولا مسلمي لك ،

وزعم الخليل رحمه الله أن النون إنما ذهبت للإضافة ، ولذلك ألحقت الألف التي لا تكون إلا في الإضافة ، وإنما كان ذلك من قبل أن العرب قد تقول : لا أباك في معنى لا أبالك .. إلخ .

(٥) تقدم تحريجه صفحة ٤٦٠ .

(٦) وهو سيبويه ، وانظر صفحة ٤٦١ تعليقة ١ .

(٧) ذكر الرضي لهذا الدليل يدلني على أنه يورد التساؤلات ويوجب عنها من تلقاء نفسه ، وهذه ظاهرة ترد كثيرا في هذا الشرح .

والدليل على أنه مضاف قوله^(١) :

٢٦٨- وَقَدْ مَاتَ شِمَاخٌ وَمَاتَ مُزَرَّدٌ وَأَيُّ كَرِيمٍ لَا أَبَاكَ يَخْلُدُ^(٢)

فصرح بالإضافة ، وهو شاذ لا يقاس عليه ، فلا يقال : لا أخاك ولا يدريك .

وقد جاء الفصل باللام المقحمة بين المضافين لا لهذا الغرض في المنادى ، وهو شاذ ، كقوله :

(قالت بنو عامر خالوا بني أسد) يابؤس للجهل ضرارا لأقوام^(٣) (١٠٤)

قال المصنف : لا يجوز أن يكون مضافا حقيقة ، إذ لو كان كذا لكان معرفة فوجب رفعه وتكرير لا^(٤) .

والجواب (أنه)^(٥) لم يرفع ولم يكرر (لا)^(٦) لكونه في صورة النكرة ، والغرض من الفصل باللام أن لا يرفع ولا يكرر ، فكيف يرفع ويكرر مع الفصل (باللام)^(٧) .

وقال أيضا : لا أبالك ولا أب لك سواء في المعنى - اتفاقا - ولا أب لك

(نكرة)^(٨) بلا خلاف ، فكذا يلزم أن يكون لا (أبالك)^(٩) ، إذ المعرفة لا توافق

النكرة معنى^(١٠) .

(١) قائله مسكين الدارمي ، وتقدمت ترجمته صفحة ٥٧٧ .

(٢) البيت في الكتاب ١/ ٣٤٦ ، وفي المقتضب ٤/ ٣٧٥ ، وفي الكامل للمبرد ٢/ ١٤٢ ، وفي ابن يعيش ٢/ ١٠٥ ، وفي الخزانة ٤/ ١٠٠ .

شماخ ومزرد : أخوان صحابييان شاعران ، واسم شماخ معقل بن ضرار ، واسم مزرد يزيد بن ضرار (الخزانة ٤/ ١٠٢) .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن إضافة (أبا) إلى الكاف بدون اللام شاذ لا يقاس عليها .

وقال البغدادي في الخزانة ٤/ ١٠٠ بعد أن نقل عن ابن السراج وأبي علي والمازني أن اللام لا تحذف إلا ضرورة :

ولا يخفى أن هذا البيت من قصيدة عينية لمسكين الدارمي وليس فيها الضرورة ، والمصراع هكذا :

* وأي كريم لا أبالك يُمنع

(٣) تقدم ترجمته صفحة ٤١٠ .

(٤) شرحه لكافيته ٥٠ ، وإيضاحه للمفصل ١/ ٣٨٨ .

(٥) ساقطة من ص وط .

(٦) تكملة من ص .

(٧) ساقطة من ج .

(٨) تكملة من ج وص وط .

(٩) في ت : أباك .

(١٠) شرحه لكافيته ٥٠ ، وإيضاحه للمفضل ١/ ٣٨٨ .

والجواب : أنهم اتفقوا على أن معنى الجملتين - أعني لا أبالك ولا أب لك - سواء ، ولم يتفقوا أن أبالك وأب لك بمعنى واحد .

وقد يكون المقصود من الجملتين واحدا ، مع أن المسند إليه في إحداهما معرفة ، وفي الأخرى نكرة ، فالمسند - أي خبر لا - في لا أبالك محذوف ، أي لا أبالك موجود ، وأما في لا أب لك فهو لك ، أي لا أب موجود لك ، فالجمله الأولى بمعنى لا كان أبوك موجودا ، والثانية بمعنى لا كان لك أب ، (ولا خلاف في اتحاد فحوى الجملتين)^(١) مع كون المسند إليه في إحداهما معرفة وفي الأخرى نكرة .

ثم قال المصنف : إن الوجه في مثله أن يقال : هو - وإن لم يكن مضافا للفساد المذكور - لكنه مشابه للمضاف فأعطي حكم المضاف من إثبات الألف في أبا وأخا ، وحذف النون في غلامي ومسلمي^(٢) .

(ولا يريد بمشابهته للمضاف أنه مضارع المضاف - بالتفسير الذي مر في المنادي^(٣) - إذ لو كان كذلك لوجب تنوينه ، كما في لاحسنا وجهه ، ولا حافظا كتاب الله ، وأيضا فإن أبالك ، وأب لك - عنده - شيء واحد - من حيث المعنى - و (لك) في : لا أب لك إما خبر لا ، أو صفة لاسمها ، واسم لا لا يصير بالصفة ولا بالخبر مضارعا للمضاف ، بدليل أنك تقول : لا رجل في الدار ولا غلام ظريفا ، ولو كان مضارعا للمضاف لقلت : لا رجلا في الدار ، ولا غلاما ظريفا^(٤) .

قوله : لمشاركته له .

أي لمشاركة نحو : (لا أبالك لا أباك)^(٥) المضاف في أصل معناه - أي في أصل معنى المضاف - وذلك أن أصل معنى المضاف الذي هو أبوك - وأصله أب لك - كان

(١) في ت : وفحوى الجملتين واحد . وفي ص : وفحوى الجملتين واحد .

(٢) في شرحه لكافيته ٥٠ : فقد وضع أن الحق ما قدمناه من أنه إنما أعطى هذا الحكم لشبهه بالمضاف لا بكونه مضافا في التحقيق ، وانظر إيضاحه للمفصل ١/ ٣٨٨ - ٣٨٩ .

(٣) صفحة ٤١٩ .

(٤) تكلمة من ط .

(٥) في ت : أبالك ولأباك .

تخصيص الأب بالمخاطب فقط ، ثم لما حُذِفَ اللام ، وأضيف ، صار المضاف معرفة ، ففي أبوك تخصيص أصلي وتعريف حادث بالإضافة - كما يجيء في باب الإضافة^(١) - وأب لك يشارك (أبوك) في التخصيص الذي هو أصل معناه ، ومن ثم لم يجوز - أي من جهة أن إعطاءه حكم المضاف لمشاركته له في أصل معناه لم يجوز - لا أبا فيها ، ولا رقيب عليها ، لأن المضاف قبل الإضافة لم يكن بمعنى في وعلى .

قوله : لفساد المعنى .

يعني أن (المَعْرِفَ لا يكون)^(٢) بمعنى المنكر ، كما ذكرنا من تقديره^(٣) . ولو كان كما ذكر المصنف لجاز أيضا في المنكر لا أبا لرجل طويل ونحوه تشبيها بالمضاف ، (ولم يختص هذا الحكم بالمعرف)^(٤) .

فاذا قلت : لا غلامين ظريفين لك لم تحذف النون من غلامين اتفاقا . أما على مذهب النحاة فلا متناع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بنعت المضاف . وأما على مذهب المصنف فللفصل بين شبه المضافين بما لا يُفصل به بينهما . وأما إن فصلت بالظرف أو الجار (والمجرور)^(٥) الناقص - دون الظرف المستقر - نحو : لا يدي بها لك ، ولا غلامي اليوم لك فأجازه يونس اختيارا^(٦) ، لأن الفصل به كلا فصل لكثرة ما يتسع في الظروف .

(١) صفحة ٨٧٩ ، ٨٨٠ وما بعدها .

(٢) في ت وج : المعرفة لا تكون .

(٣) صفحة ٨٤٨ ، ٨٤٩ .

(٤) تكملة من ط .

(٥) ساقطة من ص .

(٦) في الكتاب ١/ ٣٤٧ : والجر في كم بها رجل مصاب ، وترك النون في لا يدي بها لك قول يونس ، واحتج بأن الكلام لا يستغني إذا قلت : كم بها رجل .

ولم يجزه سيبويه^(١) والخليل^(٢) ، بل أوجبا إثبات النون ، إلا لضرورة الشعر ، كما في قوله^(٣) :

٢٦٩ - كأن أصوات من إيعالهن بنا أواخر الميسر إنقاض الفراريج^(٤)

قوله : و (قد)^(٥) يحذف في مثل لا عليك ، أي لا بأس (عليك)^(٦) .

أي يحذف اسم لا في لا عليك (أي لا بأس عليك)^(٧) ولا يحذف الاسم إلا مع وجود الخبر ، كما لا يحذف الخبر إلا مع وجود الاسم ، لئلا يكون إجحافاً .

وقولهم : لا كزيد ، إن جعلنا الكاف اسماً جاز أن يكون كزيد اسماً ، والخبر محذوف ، أي لا مثله موجود ، وجاز أن يكون خبراً ، أي لا أحد مثل زيد .

وإن جعلناه (حرفاً)^(٨) فالاسم محذوف ، أي لا أحد كزيد .

(١) قال سيبويه في الكتاب ١/ ٢٤٦ - ٢٤٧ : وتقول : لا يدين بها لك ، ولا يدين اليوم لك . إثبات النون أحسن ، وهو الوجه .. ثم قال : ولو قلت : لا أخا هذين اليومين لك ، وهذا يجوز في الشعر .. ثم ذكر البيت كأن أصوات .. إلخ ثم ذكر رأي يونس ورد عليه قائلا : والذي يستغني به الكلام ومالا يستغني به قبحهما واحد إذا فصلت بكل واحد منهما بين الجار والمجرور .. ألا ترى أن قبح كم رجل مصاب قبح رب فيها رجل .. ثم قال : وإثبات النون قول الخليل .

(٣) قائله ذو الرمة وقد تقدمت ترجمته صفحة ٤٧١ :

(٤) البيت في ديوانه ٩٩٦ ، وفي الكتاب ١/ ٩٢ و ٢٩٥ و ٣٤٧ ، وفي المقتضب ٤/ ٣٧٦ ، وفي الإنصاف ٤٣٣ ، وفي ابن يعيش ١/ ١٠٣ ، وفي أسرار البلاغة ٨١ ، وفي سر الصناعة ١/ ١١ ، وفي اللامات ١٠٩ ، وفي العمدة ٢/ ٤٨ ، وفي الموشح ٢٩٢ ، وفي الخزنة ٤/ ١٠٨ .

اللغة : الإيغال : الإبعاد ، الأواخر : جمع آخرة وأراد هنا العود الذي في آخر الرّحل . الميسر : شجر يتخذ منه الرّحال والأقناب ، الإنقاض : صوت الدجاج ، الفراريج : صغار الدجاج .

المعنى : تشبه أصوات الأعواد التي في مؤخرة الرحل بسبب إبعاد الإبل بنا : أصوات صغار الدجاج .

الشاهد : استشهد به الرضي على الفصل بالظرف بين المتضايقين للضرورة .

(٥) تكلمة من ج .

(٦) هذه الكلمة ليست في مخطوطة المتن صفحة ٣٢ .

(٧) ساقط من ص وط .

(٨) في ط : الكاف حرف جر ، وفي ص : ها حرفاً .

خبر ما ولا المشبهتين بليس

قوله : خبر ما ولا المشبهتين بليس هو المسند بعد دخولهما ، وهي حجازية ، وإذا زيدت إن مع ما أو انتقض النفي بآلا ، أو تقدم الخبر بطل العمل ، وإذا غُطِفَ عليه بموجب فالرفع .

قوله : هو المسند بعد دخولهما .

أي دخول ما في مسألتها ، و (دخول) ^(١) لا في مسألتها ، لا أنهما مجتمعان معا ، والاعتراض عليه كما في خبر كان ^(٢) .

قوله : وهي حجازية .

أي هذه اللغة ، وهي إعمال ما ولا عمل ليس .

وقد ذكرنا أنهم لا ينقلون عن أحد - لا عن الحجازيين ولا عن غيرهم - رفع اسم لا - ونصب خبرها في موضع ^(٣) ، فاللغة الحجازية - إذن - إعمال « ما » وحدها دون « لا » عمل ليس بشروط ستجيء .

وغير الحجازيين وهم بنو تميم ، لا يعملونها مطلقا ^(٤) .

قوله : وإذا زيدت إن مع ما .

هذه شروط عملها عمل ليس :

أحدها : أن لا يليها إن كقوله ^(٥) :

(١) تكملة من ج .

(٢) انظر صفحة ٧٩٩ ، ٨٠٠ .

(٣) سبق الحديث عن ورود مثل ذلك انظر صفحة ٣٤٠ ، ٣٤١ .

(٤) انظر مثلا الكتاب ٢٨ / ١ ، وقال : إن عدم الإعمال هو القياس ، وانظر المقتضب ١٨٨ / ٤ ، والتبصرة ١ /

١٩٨ .

(٥) قائله فروة بن مسيك صحابي أسلم عام الفتح ، قال ابن سعد في الطبقات ١ / ٣٢٧ : قدم فروة بن مسيك المرادي على رسول الله ﷺ مفارقا للملوك كندة ومتابعا للنبي ، وأجازه رسول الله ﷺ واستعمله على مراد وزيد ومذحج .. ولم يزل على الصدقة حتى توفي رسول الله ﷺ .. وينسب البيت إلى الكميث ، وليس في ديوانه .

٢٧٠- وما إن طَبَّنَا جُبْنٌ ولكن منايانا ودولة آخرينا^(١)

اعلم أن الأصل في « ما » أن لا تعمل - كما في لغة بني تميم - إذ قياسُ العوامل أن تختصَّ بالقبيل الذي تعمل فيه من الاسم أو الفعل ، لتكون متمكنةً بثبوتها في مركزها ، و « ما » مُشتركةٌ بين الاسم والفعل .

وأما الحجازيون فإنهم أعملوها - مع عدم الاختصاص - لقوة مشابهتها لليس ، لأن (معنيهما)^(٢) سواءٌ في الحقيقة (وذلك لأن معنى ليس - في الأصل - ما كان ، ثم تجردت عن الدلالة على الزمان ، فبقي مفيداً لنفي الكون ، ومعنى « ما » مجردُ النفي ، ومعلوم أن نفي الشيء بمعنى نفي كونه سواءً من حيث الحقيقة)^(٣) - كما ذكرنا في باب الاستثناء^(٤) - .

وعند النحاة أن ما وليس كلاهما لنفي الحال .

والحق أنهما لمطلق النفي - كما يجيء في الأفعال الناقصة^(٥) .

فلما كان قياسُ إعمالها ضعيفاً انعزلت لأدنى عارض .

فمن ذلك مجيء إن بعدها ، وإنما عزلتها - لأنها وإن كانت زائدة - لكنها تشابه إن النافية لفظاً ، فكأن ما النافية دخلت على نفي ، والنفي إذا دخل على النفي أفاد الإيجاب ، فصارت « إن » كإلا الناقضة لنفي ما في نحو : ما زيد إلا منطلق .

ويجوز أن يقال : إنما انعزلت للفصل بينها وبين معمولها (بغير الظرف)^(٦) .

(١) البيت في الكتاب ٤٧٥/١ ، وفي المقتضب ٥١/١ ، وفي الخصائص ١٠٨/٣ ، وفي المحتسب ٩٢/١ ، وفي المغني ٣٨ ، وفي شرح شواهد ٨١ ، وفي رصف المباني ١١٠ ، وفي الجمع ١٢٣/١ ، وفي الخزانة ١١٢/٤ .
اللغة : طَبَّنَا : شَأَّنَا وحالنا . منايانا : جمع منية ، والمراد الموت ، الدولة : الغلبة في الحرب .
الشاهد : استشهد به الرضي على إهمال مالمَّا زيدت إن بعدها .

(٢) في ت وص و ط : معناهما .

(٣) تكملة من ط .

(٤) صفحة ٧٦٠ .

(٥) ط ٢/٢٩٦ .

(٦) تكملة من ج و ط .

وقد جاءت إن بعدها غير كافة شذوذا ، وهو عند المبرد قياس^(١) أنشد أبو علي^(٢) :
 ٢٧١ - بني غدانة ما إن أنتم ذهباً ولا صريفاً ولكن أنتم الخزف^(٣)
 وإن العازلة عند الكوفيين نافية لا زائدة^(٤) .

ولعلمهم يقولون : هي نافية زيدت لتأكيد نفي ما ، وإلا فإن النفي إذا دخل على النفي أفاد الإيجاب .

ورُدَّ عليهم بأنه لا يجوز الجمع بين (حرفين)^(٥) متفقّي المعنى^(٦) إلا مفصولا بينهما ، كما في إن زيدا لقائم ، وأما الجمع بين اللام وقد في نحو ﴿ لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ ﴾^(٧) مع أن في كليهما معنى التحقيق (والتأكيد)^(٨) فلأن قَدْ يشوبها معنيان آخران (هما)^(٩) التقريب والتوقع ، فلم تكن (بحثا للتحقيق)^(١٠) (وكذا في ألا إن مع أن في ألا معنى

(١) يرى المبرد أن دخول « إن » على « ما » تكفها عن العمل قال في المقتضب ١ / ٥١ : وتكون إن زائدة في قولك : ما إن زيد منطلق ، فيمتنع بها ما من النصب الذي كان في قولك : ما زيد منطلقا . وقال في ج ٢ / ٣٦٠ : والموضع الرابع أن تدخل زائدة مع « ما » فردها إلى الابتداء .
 وأعجب بعد هذا لقول الرضي إن إعمال ما مع إن قياس عند المبرد .
 (٢) البيت مجهول النسبة .

(٣) البيت في ملحقات مجالس ثعلب ٧٤١ نقلا عن الخزنة ، وفي العيني ٢ / ٩١ ، وفي الهمع ١ / ١٢٣ ، وفي الدرر ١ / ٩٥ ، وفي الخزنة ٤ / ١١٩ ، وفي التصريح ٤ / ١١٩ . غدانة : حي من يربوع من بني نعيم ، الصريف : الفضة ، الخزف : ما عمل من الطين وشوي بالنار حتى يكون فخارا .
 الشاهد : أنشده الرضي على أن (إن) جاءت بعد ما ولم تكفها عن العمل .

(٤) قال الفراء في معاني القرآن ٣ / ٨٤ - ٨٥ عند قوله تعالى : ﴿ قَوْرَبُ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ ﴾ الذاريات ٢٣ : وقد يقول القائل : كيف اجتمعت ما وأن وقد يكتفى بإحدهما ؟ وفيه وجهان : أحدهما أن العرب تجمع بين الشيعين من الأسماء والأدوات إذا اختلف لفظهما .. ومن الأدوات :
 ما إن رأيت ولا سمعتُ به كالـيوم طالـي أيـنـقـي جـرب
 فجمع بين ما وبين إن ، وهما جحدان أحدهما يجزي من الآخر . (وانظر التسهيل ٥٦) .

(٥) في ت : الحرفين .

(٦) في ت : كلمتان زائدتان هما : حتى يفصل .

(٧) من قوله تعالى : ﴿ لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ ﴾ [المجادلة ١] .

(٨) تكملة من ط .

(٩) في ت وص : وهو .

(١٠) في ت وص : لبحث التحقيق .

التحقيق لأن فيها معنى التنبيه أيضا^(١) وأنشد الفراء^(٢) :

٢٧٢- إِلَّا أَوَارِي مَا إِنْ لَا أُبَيِّنْهَا^(٣)

بالجمع بين ثلاثة أحرف نافية ، والرواية لأيا ما أُبَيِّنْهَا .

ومما يعزلها عن العمل انتقاض نفيها ، لأن عملها إنما كان لأجل النفي ، الذي به شابهت ليس ، فكيف تعمل مع زوال المشابهة .

وَقِيلَ عَنْ يُونُسَ أَنَّهُ يَجِيزُ إِعْمَالَهَا مَعَ انْتِقَاضِ نَفْيِهَا بِالْأَلَا^(٤) وَأَنْشَدَ فِي ذَلِكَ^(٥) :

٢٧٣- وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا مَنْجُونًا بِأَهْلِهِ وَمَا طَالِبُ الْحَاجَاتِ إِلَّا مُعَذِّبًا^(٦)

(١) ما بين القوسين جاء في مكانين من ت وج : فجاء قوله (وفي ألا إن مع أن في ألا معنى التحقيق) بعد قوله : (مع أن في كليهما معنى التحقيق ، وجاء قوله (وكذا في ألا معنى التنبيه أيضا) بعد قوله : بحثا للتحقيق ، وفي ص : وكذا في « ألا » معنى التنبيه أيضا .

(٢) أنشده الفراء في معاني القرآن ١ / ٤٨٠ ثم قال : جمع في هذا البيت بين ثلاثة أحرف من حروف الجحد ، لا وإن وما .

وأنشده الفراء على الرواية التي اختارها الرضي في معاني القرآن ١ / ٢٨٨ . وقائله النابغة الذبياني وقد مرت ترجمته صفحة ٧٧٦ .

(٣) عجزه : والنووي كالحوض بالظلمة الجَلَد والبيت في ديوان النابغة ٣ ، وفي معاني القرآن للفراء ١ / ٢٨٨ و ١ / ٤٨٠ ، وفي التبصرة ٣٨١ ، وفي الإنصاف ٢٦٩ ، وفي إعراب القرآن للنحاس ٥ / ٢٤٦ ، وفي الخزانة ٤ / ١٢١ .

وفيما عدا معاني القرآن ١ / ٤٨٠ والخزانة ٤ / ١٢١ : لأيا ما - على ما اختار الرضي - وقبل البيت : يادارميسة بالعلياء فالسنند أقوت وطال عليها سالف الأمد وقفت فيها أصيلا أسائلها عيئت جوابا وما بالربع من أحد اللغة : الأواري : محابس الخيل ومربطها ، واحدها آري ، والنوي : حاجز من تراب حول الخباء لئلا يدخل السيل ، والمظلومة : الأرض التي لم تُمَطَّر فجاءها السيل فملاها . الجَلَد : الأرض الصلبة . يقول : ليس في الدارشيء إلا محابس الخيل قد خفي أثرها ، فلا أتبينها إلا بعد بطف ، وليس بها إلا النوي الذي يشبه الحوض (انظر ديوان النابغة بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ط دار المعارف صفحة ١٥) .

الشاهد : أنشده الرضي على أن الفراء رواه بالجمع بين ثلاثة أحرف نافية (ما إن لا) . (٤) نسبه إليه ابن مالك في التسهيل ٥٧ .

(٥) نسبه محقق المقرب ١ / ١٠٣ إلى بعض بني أسد .

(٦) البيت في شرح ابن يعش ٨ / ٧٥ ، وفي المختص ١ / ٣٢٨ ، وفيهما : أرى الدهر ، وفي المغني ١٠٢ ، وفيه : أرى الدهر ، ثم قال : وإنما المحفوظ : وما الدهر ، وفي شرح شواهد المغني ٧٩ ، وفي رصف المباني ٣١١ ، وفي الخزانة ٤ / ١٣٠ .

اللغة : المنجون : الدولاب الذي يستقى عليه .

الشاهد : أنشده الرضي على أن منجوننا خير ما الحجازية عند يونس ، مع انتقاض نفيها بالآ .

وأجيب^(١) بأن المضاف محذوف من الأول ، أي دوران منجنون ، وكذا معذباً مصدر ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَزَقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ ﴾^(٢) فيكون مثل قولك : ما زيد إلا سيرا - على ماضى في المفعول المطلق^(٣) - .

ومن ذلك أن يتقدم نفس الخبر - ظرفاً كان أو غيره - نحو ما قائم زيد ، وما في الدار زيد ، وذلك لضعفها في العمل ، فلا تتصرف (في العمل)^(٤) بأن تعمل النصب قبل الرفع كالفعل .

وقال ابن عصفور^(٥) و (منه)^(٦) العبدى : لا يبطل عملها إذا كان الخبر المتقدم ظرفاً (أو جاراً ومجروراً الكثرة التوسع فيه)^(٧) كما تعمل إن وأخواتها^(٨) .
قال أبو علي : زعموا أن قوماً جاوزوا إعمالها متقدمة الخبر - ظرفاً كان أو غيره^(٩) - .

وقال الرِّعْيُ : الإعمال عندي هو القياس لبقاء معنى النفي .
وأما قول الفرزدق^(١٠) :

(١) هذا الجواب في المقرب قال بعد ذكر البيت : يتخرج على أن يكون معذبٌ مصدراً كممزق ، وكذلك منجنون التقدير : وما الدهر إلا دورانٌ منجنون ، وما صاحب الحاجات إلا تعذيباً . (المقرب ١ / ١٠٣) .

(٢) من الآية ١٧ من سورة سبأ .

(٣) صفحة ٣٦٦ .

(٤) تكملة من ط .

(٥) علي بن مؤمن بن محمد ... الحضرمي الإشبيلي ، حاملٌ لواء العربية في زمانه بالأندلس ، كان أصبَرَ الناس على المطالعة ، من كتبه المقرب والمتبع وثلاثة شروح على الجمل وشرح الجزولية وغيرها . توفي سنة ثلاث وقيل تسع وستين وستائة هجرية (بغية الوعاة ٢ / ٢١٠) .

(٦) في ج و ط : تبعه ، والصواب ما أثبتته لأن العبدى توفي قبل ابن عصفور بما يربو على القرنين ، فإنه توفي سنة ٤٠٦ هـ .

(٧) تكملة من ط .

(٨) المقرب ١ / ١٠٢ .

(٩) الإيضاح بشرح عبد القاهر (المقتصد ١ / ٤٣٢) .

(١٠) تقدمت ترجمته صفحة ١٦٣ .

٢٧٤- فأصبحوا قد أعادَ الله دولتهم إذ هم قريشٌ وإذ ما مثلهم بشر^(١)
 فإن سيبويه حكى أن بعض الناس ينصبون مثلهم ، وقال : هذا لا يكاد يعرف^(٢) .
 وقيل إن خبر ما محذوف ، أي ما في الدنيا بشر ، ومثلهم حال من بشر (تقدم)^(٣)
 عليه^(٤) .
 وجوز الكوفيون انتصابه على الظرف ، أي في مثل جاهلهم ، وفي مثل مكانهم من
 الرفعة .

ويروى : مأمُسيئاً من أعتب^(٥) .
 قالوا : ونحو قوله^(٦) :

٢٧٥- لَوَأَنَّكَ يَا حَسِينُ خَلَقْتَ حُرّاً وَمَا بِالْحُرِّ أَنْتَ وَلَا الْخَلِيقُ^(٧)

-
- (١) البيت في ديوانه ١/ ١٨٥ ، وفي الكتاب ١/ ٢٩ ، وفي المقتضب ٤/ ١٩١ ، وفي المقرب ١/ ١٠٢ ، وفي
 المغني ١١٤ ، وفي شرح شواهد ٧٨٢ ، وفي رصف المباني ٣١٢ ، وفي الهمع ١/ ٢١٩ ، وفي العين ٢/ ٩٦ ،
 وفي الخزانة ٤/ ١٣٣ .
 الشاهد : أنشده الرضي شاهداً على جواز نصب خبر ما المتقدم ، وقال سيبويه إن بعض العرب ينصب مثلهم ،
 وإنه لا يكاد يعرف .
 وذكر البغدادي تحريماً لم يذكره الرضي ، فقال ٤/ ١٣٦ : مثلهم خبر ما التيمية ، لكن بُني « مثل » على الفتح
 لإضافته إلى مبني . وهذا التخرج مذكور في المقرب ١/ ١٠٢ .
 (٢) الكتاب ١/ ٢٩ .
 (٣) في ط : مقدم .
 (٤) قاله المبرد في المقتضب ٤/ ١٩١ - ١٩٢ ، ونسبه إلى المازني أيضاً ، وانظر ما نقله الشيخ عزيمة في الحاشية
 رقم ١ من المقتضب ٤/ ١٩١ .
 (٥) مسيئاً خبر ما مقدم واسمها (مَن) ويكون على هذه الرواية قد أعمل ما مع تقدم خبرها والمعنى أن من أرضى
 من أساء إليه فلا يعدّ مسيئاً . وورد في مجمع الأمثال ما أساء من أعتب ثم قال : يضرب لمن يعتذر إلى صاحبه ويخبر
 أنه سيُعتب .
 (٦) البيت مجهول القائل .
 (٧) وهو في معاني القرآن ٣/ ١٩٢ مع تغيير في بعض الألفاظ ، وفي الإنصاف ٢٠٠ ، وفي المقرب ١/ ٢٠٥ ، وفي
 الخزانة ٤/ ١٤٠ ، وفي التصريح ٢٤/ ٢٣٣ .
 اللغة : الحر : الكريم الأصل الذي خلّص من الرق مطلقاً ، الخلق : الجدير .
 الشاهد قوله : وما بالحر أنت فإن فيه دليلاً على جواز تقدّم الخبر المنصوب ، إذ الباء لا تدخل إلا على الخبر
 المنصوب .
 وقد نسب البغدادي في الخزانة ٤/ ١٤١ هذا الكلام إلى أبي علي الفارسي في إيضاح الشعر . وقال : من يدفع
 ذلك يقول : إن الباء زيدت في خبر ما التيمية ، ولا يذهب أن مدخولها مبتدأ ، والصحيح أنها تزداد في خبر ما على
 اللغتين ، وهو ظاهر كلام سيبويه في باب الاستثناء في مسألة : ما زيد بشيء إلا شيء لا يعاب به .

دليل على جواز تقديم الخبر المنصوب ، إذ الباء لا تدخل إلا على الخبر المنصوب (دون المرفوع)^(١) .

وعلى هذا بنى أبو علي^(٢) والزحشرئي^(٣) امتناع دخولها على خبر ما التيمية ، وأجازه الأخفش^(٤) .

وهو الوجه ، لأنها تدخل بعد « ما » (المكفوفة)^(٥) بأن اتفاقاً ، نحو ما إن زيد بقائم قال^(٦) :

٢٧٦- لعمرك ما إن أبو مالك بوان ولا بضعيف قواه^(٧)

ومنع أبو علي^(٨) والأخفش دخولها على خبر ما المتقدم ، خلافاً للرَّبَعي ، والبيت المذكور شاهد له .

(١) ساقط من ص .

(٢) في المسائل المشكلة (البغداديات ٢٨٤) قال أبو علي بعد أن تحدث عن مذهب الحجازيين والتيميين : فمن نصب الخبر تشبيهاً بليس أدخل الباء عليه لتحقيق النفي فقال : ما زيد بذاهب ومن رفع الخبر لم يجر دخول الباء فيه ، لأنه مرتفع بأنه خير المبتدأ .

(٣) في الفصل بشرح ابن عيش ١١٤ / ٢ ودخول الباء في الخبر نحو قولك : ما زيد بمنطلق إنما يصح على لغة أهل الحجاز ، لأنك لا تقول زيد بمنطلق .

(٤) في معاني القرآن للأخفش ١٢٩ / ١ وقال : ﴿ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ ﴾ [البقرة ٨٥] .. رُفِعَ لأن كل ما لا تحسن فيه الباء من خير ما فهو رفع .. وإنما تشبه بالفعل في الموضع الذي تحسن فيه الباء ، وتميم ترفعه لأنه ليس من لغتهم أن يشبهوا ما بالفعل .

(٥) في ط : المكوفة .

(٦) قائله المتخجل الهذلي ، وهو مالك بن عمرو بن عثم بن سويد بن حنش بن خناعة من لحيان . قال الأصمعي : لم تُقَلْ كلمة على الطاء أجود من قصيدته التي يقول فيها :

وماءٍ قد وردت - أميم - طامٍ على أرجائه زجل القطاط

(الشعر والشعراء ٦٥٩ - ٦٦٢) .

(٧) البيت في الشعر والشعراء ٦٦٠ ، وفي أمالي المرتضى ٣٠٦ / ١ ، وفي ديوان الهذليين ٢٩ / ٢ ، وفي الهمع ١ / ١٢٧ ، وفي الدرر ١ / ١٠٠ ، وفي الخزانة ٣ / ١٤٦ .

اللغة : لعمرك : يقسم بحياته ، أبو مالك أراد والده لأن المتخجل اسمه مالك . وان : اسم فاعل من وى إذا ضعف . وقر .

الشاهد : دخول الباء في خبر ما ، وفيه دليل على أن دخولها غير مختص بالحجازية ، لأن ما هنا مكفوفة بأن .

(٨) في المسائل المشكلة البغداديات ٢٨٤ أجاز تقدم خبرها على المبتدأ ثم قال : ولو أدخلت الباء في هذه المسألة لم يجر .. إلخ .

ولا يمنع دخول الباء في خبر ليس غير (نقض) ^(١) النفي بإلا ، وذلك لأن الباء لتأكيد النفي ، فلا تدخل بعد انتقاضه .

وقد تدخل هذه الباء على خبر المبتدأ بعد هل ، نحو : هل زيد بخارج ، وفي الخبر المنفي في باب ظن نحو : ما ظنته بخارج ، وقد تزداد في خبر لا التبرئة نحو : لا خير بخير بعده النار ^(٢) . وقيل : (هي) ^(٣) بمعنى في .

وربما زيدت في الحال المنفية نحو ما جاءني زيد براكب ، وفي خبر أن الآتية بعد باب رأيت منفياً ، كقوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْ يَخْلُقْهُنَّ بِقَادِرٍ ﴾ ^(٤) وقد تزداد بعد ليت قال ^(٥) :

٢٧٧ - ندمت على لسانٍ كان مني فليت بأته في جوف عكم ^(٦)

ومما يبطل عمل « ما » أن يتقدم ما ليس بظرف على الاسم المتقدم على الخبر ، فلا يجوز : ما زيداً عمرو ضارباً ، بخلاف ما إذا كان ظرفاً كقوله تعالى : ﴿ فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ ﴾ ^(٧) .

(١) في ط : انتقاض .

(٢) من الحكم والمواعظ ، نهج البلاغة ٢ / ٣٩٥ وفيه : ما خير بخير بعده النار وما شر بشر بعده الجنة .

(٣) في ج : هو .

(٤) الأحقاف ٣٣ وتتمتها ﴿ عَلَى أَنْ يُخَيِّبَ الْمُؤْتَى بَلَى إِنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ .

(٥) قائله الخطيئة وقد مرت ترجمته صفحة ٥١١ .

(٦) البيت في ديوانه ٣٤٧ ، وفيه : بيانه مكان بأنه ولا شاهد فيه على هذه الرواية ، وهو أيضاً في نوادر أبي زيد

٣٣ ، وفي المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ٢٩٥ و ٢٩٧ ، وفي التكملة للفارسي ١٤٤ ، وفي الحجة ٢ / ١٣٨ ،

وفي المخصص ١٧ / ١٢ ، وفي اللسان (عكم) ، وفي الخزنة ٤ / ٢٥٢ .

اللغة : أراد باللسان هنا : الكلام ، جوف : داخل أو باطن ، عكم : قال في اللسان : العكم المحط يجعله المرأة كالوعاء تدخر فيه متاعها .

وهذا البيت ثالث أربعة أبيات قالها الخطيئة لأبي سهم عوذ بن مالك بن غالب .

الشاهد : أنشده الرضي على أن الباء قد تزداد في خبر ليت كما هنا . ووجهه أبو علي في الحجة ٢ / ٣٨ . بما يلي :

يحمل أمرين : أن تكون الباء زائدة ويكون أن مع الجار في موضع نصب ، ويكون ما جرى من صلة أن قد سد مسد خبر ليت ، ويحمل أن تكون الهاء مرادة ، ودخلت الباء على المبتدأ كما دخلت في قولك : بحسبك أن تفعل ذلك .

(٧) الحاقة ٤٧ .

(وأما الخبر إذا تقدم وكان ظرفاً فقد ذكرنا حاله)^(١) .

وقال الكوفيون : الاسمان بعد ما مبتدأ وخبر ، وانتصاب الثاني بنزع الخافض - أعني الباء^(٢) - .

وليس بشيء ، لأن الباء زائدة ، فإذا لم تثبت لم يحكم بكونها محذوفة ، وأيضا ليس المجرور بها مفعولا حتى ينتصب بالمفعولية مع حذف الجار ووصول الفعل إليه ، كما في استغفرت الله ذنباً^(٣) ، وذلك لأن الناصب ليس نزع الخافض ، بل الناصب هو الفعل وشبهه ، ينصب المجرور محلاً ، لكونه مفعولا ، إذ لا يمكن نصبه - لفظاً - بسبب الجار ، فإذا عدم الجار ظهر (عمله)^(٤) المقدّر ، هذا مع أن حذف الجار ، ونصب المفعول بعده - أيضا - ليس بقياس إلا مع أن وأن .

وأجاز الأخفش حذف اسم ما استغناءً ببديل موجب ، نحو : ما قائما إلا زيد ، أي ما أحد قائما إلا زيد^(٥) .

وليس بشيء ، لما ذكرنا أن المستثنى في المفرغ قائم مقام المتعدد المقدّر^(٦) فيكون قد (عمل)^(٧) (ما) على هذا في الاسم مع تأخره عن الخبر وانتقاض النفي ، وأحدهما مبطل لعملها ، فكيف إذا اجتمعا ؟

ولا يجوز (أن يقال)^(٨) : ما إلا زيد قائما ، لتقدم المستثنى المفرغ على الحكم

(١) تكملة من ط .

(٢) المسألة التاسعة عشرة من الإنصاف ١٦٥ - ١٧٢ .

(٣) سبق تخرج قول الشاعر :

أستغفر الله ذنبا لست مُخصّيه ربّ العباد إليه الوجه والعمل

صفحة ٣٤٥ .

(٤) في ت : عليه .

(٥) التسهيل ٥٦ - ٥٧ .

(٦) صفحة ٧٤٧ ، ٧٤٨ .

(٧) في ط : عملا ، والصواب ما أثبتته .

(٨) ساقطتان من ج و ص .

(وأيضاً لا تعمل)^(١) ما مع الفصل بينها وبين معمولها بغير (الظرف)^(٢) ، ومع انتقاض النفي .

قوله : وإذا عطف عليه .

أي على خبر ما ، سواء كان منصوباً أو مجروراً بالباء الزائدة .

قوله : بموجب .

وذلك إذا عطف عليه ببل أو لكن لأنهما للإثبات بعد النفي - كما يجيء في باب حروف العطف^(٣) - .

قوله : فالرفع .

أي الرفع واجب ، وذلك لزوال علة العمل ، وهي النفي ، وقد ذكرنا وجه الرفع فيه في باب الاستثناء^(٤) فلا نعيده .

وقال عبد القاهر : هو خبر لمبتدأ محذوف ، أي ما زيد بقاءم لكن هو قاعدة^(٥) .

فعلى هذا ليس هذا عنده مما نحن فيه - أي من باب عطف المفرد على المفرد - ولا يمكن أن يكون منه ، لامتناع عطفه عنده على الخبر وحده إذ يلزمه النصب (ولا يجوز عنده)^(٦) .

فهو على هذا من باب القطع - كما يجيء في باب العطف - .

وقال ابن جعفر : هو عطف على التوهم ، لأنه كثيراً ما يقع خبر ما مرفوعاً عند ما

(١) في ط : ولا يجوز أيضاً أن تعمل .

(٢) في ط : الظروف .

(٣) ط ٣٧٨ / ٢ .

(٤) صفحة ٧٦٢ .

(٥) في المقتصد ٤٣٢ : فالأصل في قولك : ما زيد قائماً بل قاعد : بل هو قاعدة ، على أن يكون هو معطوفاً على زيد ، و « قاعدة » على قائم ، إلا أن العمل بطل فلم يعمل بل كما عمل الواو لما ذكرنا ، فلا تظن أن قولك بل قاعد لا يشبه تمثيلنا بقولك : ما هو إلا قاعد .

(٦) في ج و ص و ط : عنده ، ولعل الصواب ما أثبتته .

تعزل عن العمل ، فتوهوا أن الأول مرفوع^(١) ، وهذا كتوهم الجر في نحو قوله^(٢) :
 ٢٧٨- مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا (ناعب)^(٣) إلا بين غرائبها^(٤)
 وليس مذهب إليه بشيء ، لأن مثل ذلك ليس بمطرد ، ولا في سعة الكلام .
 وإذا عطف على خبر ما أو خبر ليس المجرور بالباء منفياً^(٥) نحو : مازيد بقائم ولا
 قاعد ، جاز في المعطوف الجرّ حملاً على اللفظ ، والنصب حملاً على المحل قال :
 معاوي إننا بشر فأسجج فلسنا بالجبال ولا الحديد^(٦)
 ويجوز الرفع على أن يكون من باب عطف الجملة على الجملة ، والمبتدأ محذوف ،
 أي ولا هو قاعد .

وقد يجز المعطوف على خبرهما المنصوب - أيضاً - مع الرفع والنصب . نحو مازيد قائماً
 ولا قاعداً ولا قاعداً (ولا قاعداً)^(٧) وذلك بتوهم الباء فيه لكثرة دخولها على خبرهما ،
 وذلك كما في قوله :

(١) لم أجد هذا الكلام في باب عطف النسق من شرح ابن جعفر لمقدمة الجزولي .
 (٢) قائله الأخوص - كما قال صاحب الخزنة ١٥٩ / ٤ نقلاً عن البيان والتبيين وهو زيد بن عمرو بن قيس بن عتاب
 ابن هرمي الرياحي البربوعي التميمي شاعر فارس ، قال البغدادي : له في كتاب بني يربوع أشعار جياذ ، وقال إنه
 رأى في ضالة الأديب شعراً له يتعلق بإبل الصدقة فعلم أنه إسلامي توفي نحو ٥٠ هـ (انظر الخزنة ١٦٤ / ٤ - ١٦٥ ،
 والأعلام ١٠٠ / ٣) .

وينسب البيت إلى الفرزدق وهو في ديوانه ١٢٣ .

(٣) في ط : نائب .

(٤) البيت في الكتاب ٨٣ / ١ منسوباً إلى الأخوص ، وكذا في ١٥٤ / ١ ، ونسبه في ٤١٨ / ١ إلى الفرزدق ، وفي
 البيان والتبيين ٢ / ٢٦١ ، وفي الخصائص ٢ / ٣٥٤ ، وفي الإنصاف ١٩٣ ، وفي درة الغواص ٦٣ ، وفي المغني ٦٢٢ ،
 وفي شرح شواهد ٨٧١ ، وقال : قال الجاحظ وابن يسعون : للرياحي يهجو قوماً ، ووقع في شرح أبيات الإيضاح
 عزوة لأبي ذؤيب اهـ . وفي الخزنة ١٥٨ / ٤ .

اللغة : مشائيم : جمع مشؤوم إذا صار شؤماً على أهله . عشيرة الرجل : بنو أبيه الأدنون ، ناعب : النعيب :
 صوت الغراب .

الشاهد قوله : ولا ناعب فإنه عطفه مجروراً على مصلحين المنصوب خبراً لليس ، لتوهم دخول الباء في خبر ليس .
 وللغرض نفسه أنشدته سيبويه في كتابه ٤١٨ / ١ .

(٥) مفعول به لـ (عطف) .

(٦) تقدم الحديث عنه صفحة ٤٥٢ ، ٤٥٣ وأنشدته هنا شاهداً على جواز العطف على خبر ليس المجرور بالباء الزائدة
 بالنصب عطفاً على المحل .

(٧) تكملة من ص وط : واكتفي في ت وج بذكر : ولا قاعد ولا قاعداً ، لصلاحية قاعد الأولى للضبط رفعاً وجراً .

مشائيم ليسوا مصلحين البيت^(١) (٢٧٨)

وأما في غير خبرهما نحو : هل زيدٌ خارجٌ أو داخلٌ - بالجر - فضعيف نادر ، لأنه لا يكثر الباء في مثله ، حتى يكون المعدوم كالثابت .

وقد يعامل هذه المعاملة المعطوف على منصوب اسم الفاعل ، بشرط اتصال المنصوب باسم الفاعل ، على توهم إضافته إليه ، نحو : زيد ضاربٌ عمرا وبكرٍ .

فإن (عطف)^(٢) على خبر ليس أو ما المنصوب وصفاً منفياً مرتفعاً به (بعده)^(٣) ما هو من سبب (اسم ما)^(٤) نحو : مازيد قائماً ولا قاعداً غلامه جاز لك في ذلك الوصف وجه آخر ، وهو أن ترفعه (على أن يكون عطف)^(٥) جملة ابتدائية متقدمة الخبر على الجملة (الأخرى)^(٦) التي هي : مازيد قائماً (لا على زيد قائماً ، فيكون عطف اسمية على اسمية)^(٧) .

ويجوز مثل ذلك في نحو : ما كان زيد قائماً ولا قاعداً غلامه ، فيكون عطف اسمية على فعلية .

ويكون مضمون المعطوف عليه ههنا ماضياً ، لأن ما كان لنفي الماضي ، ومضمون المعطوف حال ، لأنه ليس مبنياً على (ما كان) ، بل هو كقولك : غلامه قاعد ، فظاهره الحال ، وأما في « ما وليس » فمضمون المعطوف والمعطوف عليه حال - رفعت الوصف الذي بعد حرف العطف أو نصبته - لأن ما وليس للنفي المطلق ، فظاهرهما الحال .

ونقول - على هذا - ما كان زيد قائماً ولا عمرو قاعداً أو قاعداً ، فإذا نصبت فالقيام والقعود منتفیان في الماضي ، وإذا رفعت فالقيام منتف في الماضي والقعود في الحال .

(١) آخره: ولا ناعب إلا بين غرابها، وقد تقدم الحديث عنه صفحة ٨٦٠، ٨٦١... والشاهد هنا هو الشاهد هناك.

(٢) في ط : عطف .

(٣) تكلمة من ط وفي ص : لا على زيد قائماً .

(٤) في ط : اسمها .

(٥) في ص وط : على عطف .

(٦) في ت : في الأخرى ، وهي ساقطة من ط .

(٧) تكلمة من ط .

وأما في (مازيد أو ليس زيد ولا عمرو قاعداً أو قاعدٌ)^(١) فالجملتان حالتان^(٢) -
رفعت قاعداً أو نصبته - لما ذكرنا^(٣) .

فَنَصَّبُ « قاعداً » في المواضع الثلاثة - أعني ما كان وليس وما - على عطِفِ الاسم
والخبر على الاسم والخبر ، ورفعهُ على عطِفِ الجملة على ما كان زيد قائماً ، وليس زيد
قائماً ، وما زيد قائماً .

ويجوز في مازيد قائماً ولا قاعدٌ أبوه - (برفع)^(٤) قاعد - أن يكون على عطِفِ
الاسم والخبر على الاسم والخبر ، إلا أنه لما تقدم الخبر في المعطوف بطل عملُ ما^(٥) .
ولا يجوز ذلك في ما كان زيد قائماً ولا قاعدٌ أبوه ، ولا في ليس ، إذ لا يبطل عملُها
بتقدم خبرها على اسمها ، بل يجب أن يكون ذلك فيهما على عطِفِ الاسمية على الفعلية .
ويجوز في نصبِ قاعداً في ليس زيد قائماً ولا قاعداً أبوه أن يكون لأجل عطِفِ الخبر
على الخبر ، وأبوه فاعله ، و (يجوز هذا الوجه في ما)^(٦) زيد قائماً ولا قاعدٌ أبوه ، وأن
يكون لكونه خبراً مقدّماً على الاسم ، ولا يجوز هذا الوجه في ما .

ويجوز في هذه المسألة جرُّ المعطوف على توهُمِ الجر في المعطوف عليه ، ويكون عطفاً
للمفرد على المفرد ، ولو جعلناه على (عطِفِ)^(٧) الاسم والخبر ، على الاسم والخبر ،
جاز في ليس ، على تقدير جوازِ العطف على عاملين مختلفين - على ماسيجيء من مذهب
الأخفش^(٨) - وجاز في « ما » على تقدير جوازِ دخول الباء على خبر ما المتقدم .

وكذا إن أظهرت الباء في هذه المسألة في « قائماً » نحو : ليس زيدٌ أو مازيدٌ بقائم
ولا قاعدٌ أبوه ، جاز لك في قاعد الرفع والنصب والجر على الوجه المذكور سواء .

(١) في ص : مازيد ، أو ليس زيد ، قائماً ، ولا عمرو قاعداً أو قاعدٌ .

(٢) يريد بالحال هنا زمن الحال ، لا الحال الإعرابية .

(٣) انظر صفحة ٨٦٢ .

(٤) في ط : يرفع ولعله خطأ طباعي .

(٥) يعني في : « مازيد قائماً » .

(٦) في ت وج : ويجوز على هذا الوجه ما . ولعل الأصوب ما أثبتته .

(٧) في ط : عاطف .

(٨) صفحة ١٠٣٤ .

ولو جعلت مكان (السبب)^(١) المذكور - أعني أبوه - اسم ما مكررا فقلت :
مازيد بقائم ولا قاعدٌ زيد فالرفع أجود من النصب (والجر)^(٢) لأن الكلام مع الرفع
جملتان ومع النصب (والجر)^(٣) جملة واحدة ، وتكرير الاسم في الجملة الواحدة
ضعيفٌ غير كثير ، نحو : زيدٌ ضربت زيدا - على إقامة الظاهر مقام الضمير ، لأن
الضمير أخف ، إلا أن يكون في موضع التفعيم نحو قوله تعالى : ﴿ الْقَارِعَةُ مَا
الْقَارِعَةُ ﴾^(٤) وأما في الجملتين فكثير - وإن اتصلتا - كقوله تعالى : ﴿ لَنْ تُؤْمِنَ حَتَّى
تُؤْتَى مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ اللَّهُ أَعْلَمُ ﴾^(٥) .

وإن جعلت موضع (السبب)^(١) اسمه بلا ضمير يرجع إلى الاسم نحو : مازيد
قائما عمرو ، وعمرو أبو زيد لم يجوز ، لأنك لم تجعله في اللفظ مربوطا به ، بخلاف تكرير
الاسم في نحو : مازيد ضاربا زيدا ، فإن فيه (ربطا)^(٥) بتكرار الاسم لفظا ، فلذا جاز
مع ضعفه على ما ذكرنا .

ولو قلت: ما أبو زينب ذاهبا ولا مقيمة أمها، لم يجوز نصب مقيمة (لخلوه)^(٦) مع
المرفوع (بعده)^(٧) (من)^(٨) العائد إلى الاسم ، أي أبو زينب .

وإن جعلت موضع (السبب)^(٩) أجنبيا ، نحو : مازيد بقائم أو قائما ولا قاعدٌ
عمرو ، فليس مع مانصب قاعد ؛ لأن عمرا لا يصلح أن يكون فاعلا لقاعد - على
عطف الخبر على الخبر - لأن المعطوف حكمه حكم المعطوف عليه فيما يجب له ، وقد
وجب في المعطوف عليه أن يكون فيه أو في معموله ضمير يرجع إلى اسم ما لكونه

(١) في ص : السببي .

(٢) ساقطة من ص .

(٣) سورة القارعة ١ و ٢ .

(٤) من قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا جَاءَهُمْ آيَةٌ قَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ حَتَّى نُؤْتَى مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ
سَيُصِيبُ الَّذِينَ أَجْرَمُوا صَغَارٌ عِنْدَ اللَّهِ وَعَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا كَانُوا يَمْكُرُونَ ﴾ [الأنعام ١٢٤] .

(٥) في ط : ربط ، والصواب ما أثبتته .

(٦) في ط : لخلوها ، وعليه فالضمير عائد إلى الكلمة ، وعلى ما أثبت يعود الضمير إلى اللفظ .

(٧) في ط : بعدها .

(٨) في ط : عن .

(٩) في ص وط : السببي .

مشتقا ، فكذا يجب في المعطوف الذي هو قاعد ، ولا ضمير فيه لو رفع « عمرو » ولا في معموله ، فإذا لم يجوز عطف الخبر (على الخبر)^(١) لم يبق إلا عطف الجملة على الجملة ، فوجب إما رفع قاعد لتقدمه على الاسم ، أو جرّه إن جَوَزْنَا دخولَ الباء على خبر ما المتقدم على الاسم - على ما هو مذهب الرّبيعي^(٢) - هذا في « ما » .

وأما في ليس ، فيجوز نصبُ قاعد على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر ، ويجوز الرفعُ على عطف الاسمية على الفعلية ، ويجوز الجر على ما ذهب إليه الأخفش من تجويز العطف على عاملين مختلفين^(٣) ؛ لأنه لا يشترط في المعطوف عليهما ما يشترط المصنّف من كون الأول مجرورًا ، والثاني منصوبًا أو مرفوعًا - كما يجيء في باب العطف^(٤) - . وبعضُ القدماء^(٥) منع من نحو : مازيد قائما ولا عمرو ذاهبا ، وكذا في ليس ، بناءً على أن العطف لا يجوز إلا بتقدير العامل بعد العاطف ، ولا يجوز (مازيد منطلقا)^(٦) وما لا عمرو ذاهبا .

ونقض سيبويه عليهم ذلك بجواز مازيد ولا أبوه ذاهبين - إجماعا - والعامل في المعطوف - عنده - هو العامل في المعطوف عليه ، لا المقدّر^(٧) - كما يجيء في التوابع^(٨) - .

(١) تكملة من ص وط .

(٢) انظر صفحة ٨٥٥ ، ٨٥٦ .

(٣) سيأتي الحديث عنه صفحة ١٠٣٤ .

(٤) لا يميز ابن الحاجب العطف على عاملين إلا في نحو : في الدار زيد والحجرة عمرو انظر صفحة ١٠٣٣ .

(٥) أجاز سيبويه في الكتاب ٢٩ / ١ أن تقول : ليس زيد ذاهبا ولا أخوك منطلقا ، وكذلك : ما زيد ذاهبا ولا معن خارجا ، ثم قال : وليس قولهم : لا يكون في ما إلا الرفع بشيء ؛ لأنهم يحتجون بأنك لا تستطيع أن تقول : ولا ليس ولا ما .

(٦) ساقط من ج و ط وص .

(٧) قال في الكتاب ٢٩ / ١ بعد أن ذكر رأيهم : فأنت تقول : ليس زيد ولا أخوه ذاهبين ، وما عمرو ولا خالد منطلقين ، فثبته مع الأول في ليس وفي ما ، ف « ما » يجوز فيها الوجهان كما يجوز في كان .

(٨) سيذكر في باب العطف صفحة ١٠٣٦ ، ١٠٣٧ أن سيبويه يمنع العطف على عاملين مطلقا ، وأنه يضمّر الجار في كل صورة توهم العطف على عاملين .

وأجاز المبردُ إعمال إن النافية عمل ليس^(١) مستشهدا بقوله^(٢) :

٢٧٩ - إن هو مستولياً على أحد إلا على أضعف المجانين^(٣)
وليس بمشهور .

وجميع النحاة جوزوا إعمال ليس على الشذوذ . وفيه النظر الذي تكرر ذكره^(٤) .
قال الأندلسي : ينبغي في لا العاملة عمل ليس مراعاة الشروط المعتبرة لإعمال ما ،
بل هي فيها أولى ، فإنها أضعف من ما . قال : لكن النحاة لا يذكرون في كتبهم
(للا)^(٥) إلا شرطاً واحداً وهو كون معمولها نكرة - اسماً كان أو خبراً^(٦) .
قال : ومن رأى إعمال إن عمل ليس يعتبر - أيضاً - هذه الشروط^(٧) .
وقد تلحق (« لا » التاء)^(٨) نحو لآت ، فتختص بلفظ (الحين)^(٩) مضافاً إلى
نكرة ، نحو : ﴿ وَلَآت حِينَ مَنَاصِر ﴾^(١٠) .

-
- (١) في المقتضب ٢ / ٣٥٩ ، ذكر المبرد أن سيبويه لا يميز في خبرها إلا الرفع .. ثم قال : وغيره يميز نصب الخبر على التشبيه بليس ، كما فعل ذلك في ما ، وهذا هو القول ؛ لأنه لا فصل بينها وبين ما في المعنى .
(٢) لم أهد إلى قائله ، وقال البغدادي في الخزانة ٤ / ١٦٨ : وهذا الشاهد مع كثرة دورانه في كتب النحو لم يعلم له قائل والله أعلم .
(٣) البيت في المقرب ١ / ١٠٥ ، وفي الأزهية ٣٣ ، وفي رصف المباني ١٠٨ ، وفي شرح ابن عقيل ١ / ١٨٤ ، وفي العيني ٢ / ١١٣ ، وفي التصريح ١ / ٢٠١ ، وفي الدرر ١ / ٩٦ ، وفي الخزانة ٤ / ١٦٦ .
الشاهد : إعمال « إن » النافية عمل ليس كما يرى المبرد .
ونقل البغدادي في الخزانة عن ابن الشجري في أماليه أن الكسائي والمبرد يميزان إعمال « إن » .
(٤) ذكر الرضي في أماكن من شرحه هذا أن لا تعمل عمل ليس لا شذوذاً ولا قياساً بل لم يرد ذكر خبرها منصراً ، وقد تقدم الرد عليه صفحة ٣٤٠ ، ٣٤١ .
(٥) ساقطة من ط .
(٦) هذا الكلام ينصه في المباحث الكاملية ٣ / ١٠٥ .
(٧) المباحث الكاملية ٣ / ١٠٥ - ١٠٦ .
(٨) في ص : التاء بلا .
(٩) في ت : الخبر ، والصواب ما أثبتته .
(١٠) من قوله تعالى : ﴿ كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ فَنَادَوا وَلَآت حِينَ مَنَاصِر ﴾ سورة ص ٣ .

وقد تدخل على لفظة « أوان » ولفظة « هَنَّا » أيضا .

وقال الفراء : تكون مع الأوقات كلها^(١) وأنشد^(٢) :

٢٨٠ - (ولتعرفنَّ خلاثقا مشمولَةً ولتندمنَّ) ولات ساعة مندم^(٣)

والتاء في لات للتأنيث ، كما في رُبَّتْ وَثُمَّتْ .

قالوا : إما لتأنيث الكلمة - أي لا - (أو لمبالغة)^(٤) النفي ، كما في علامة .

فإذا وليها « حين » فنصبه أكثر من رفعه ، ويكون اسمها محذوفاً و « حين » خبرها ،
(أي لات الحين حين مناص)^(٥) .

(١) أنشده الفراء في معاني القرآن ٣٩٧/٢ لغير ما ذكر الرضي ، قال : ومن العرب من يضيف لات فيخفض أنشدوني .. لات ساعة مندم .

ولا أحفظ صدره ، والكلام أن ينصب بها ؛ لأنها في معنى ليس ، ثم ذكر شاهدين أحدهما ينصب ما بعد لات والآخر بخفضه .

أقول : لعل الرضي اعتد بهذه الشواهد ؛ لأن في الأول : لات ساعة مندم ، وفي الثاني : لات حيناً ، وفي الثالث : لات أوان، فنسب إليه ما نسبته .

(٢) نسبته ابن عقيل في شرحه للألفية إلى رجل من طيء ورقمه فيه ٧٣ ولكنه رواه هكذا

ندم البغاة ولات ساعة مندم والبغى مرتع مبتغيه وخيم
ونسبه العيني في المقاصد النحوية ١٤٦/٢ إلى محمد بن عيسى بن طلحة بن عبيد الله ، قال : ويقال : إن قائله مهلهل ابن مالك الكتاني .

(٣) نقلت هذه التكملة من الخزانة ١٧٤/٤ نقلا عن ابن السكيت في كتاب الأضداد ، وقد ذكر البغدادي أيضا أن الرواية المشهورة في كتب النحاة ، هي التي نقلتها قبل قليل عن ابن عقيل . وانظر البيت أو بعضه في العيني ٢/١٤٦ ، وفي الهمع ١/١٢٦ ، وفي الدرر ١/٩٩ ، وفي الخزانة ٤/١٦٨ .

اللغة : لات اختلف فيها ف قيل : هي كلمة واحدة وفي معناها حيثذ قولان أحدهما أنها بمعنى نقص ، والثاني أن أصلها ليس أبدلت سينها تاء ثم قلبت ياءؤها ألفا لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها .

وقيل : إنها كلمتان لا النافية والتاء لتأنيث اللفظ والثالث أنها حرف مستقل والرابع أنها كلمة وبعض كلمة (الخزانة ملخصا ٤/١٧٢ - ١٧٣) .

البغي : الطغيان وتجاوز الحد الوخيم : السيء ، خلاثقا : جمع خليقة بمعنى الطبع مشمولة : مشثومة .

الشاهد : أنشده الرضي على أن الفراء يجيز أن تكون « لات » مع الأوقات كلها .

(٤) في ص : لمبالغة ، والصحيح ما أثبتته .

(٥) ساقط من ص .

وتعمل عمل ليس لمشابتها له ، (بكسع)^(١) التاء ، إذ تصير على عدد حروفه ، ساكنة الوسط .

ولا يجوز أن يقال بإضمار اسمها (كما في)^(٢) نحو : عبدُ الله ليس منطلقاً^(٣) ؛ لأن الحرف لا يضم (فيه)^(٤) - وإن شابه الفعل - .

وإذا رفعت حين - على قلته - فهو اسمٌ لات ، والخبرٌ محذوف ، أي لات حينٍ مناصٍ حاصلًا .

ولا تستعمل إلا محذوفةً أحد الجزأين ، هذا قولُ سيويه^(٥) .

وعند الأخفش أن « لات » غيرُ عاملة ، والمنصوبُ بعدها بتقدير فعلٍ ، (فلات)^(٦) حينٍ مناصٍ أي لا أرى حينٍ مناصٍ ، والمرفوعُ بعدها مبتدأٌ محذوف الخبر^(٧) .

وفيه ضعف ؛ لأن وجوب حذف الفعل الناصبِ (أو خبر)^(٨) المبتدأ له مواضع متعينة .

ولا يمتنع دعوى كون لات هي لا التبرئة ، ويقويه لزومُ تنكير ما أضيف حينٌ إليه ، فإذا انتصب « حين » بعدها فالخبر محذوف ، كما في لا حول^(٩) .

وإذا ارتفع فالاسمُ محذوف ، أي لات حينٌ حينٍ مناصٍ ، كما في لا عليك .

(١) في ت : لكن بكسع . والمراد بالكسع اللحاق .

(٢) في ط : كما يجيء في .

(٣) منع ذلك سيويه في الكتاب ٢٨ / ١ ، قال : لا تقول : عبد الله لات منطلقاً ، ولا قومك لا توا منطلقين .

(٤) في ت : فيها .

(٥) في الكتاب ٢٨ / ١ : ولا تكون لات إلا مع الحين ، تضر فيها مرفوعاً ، وتنصب الحين ، لأنه مفعول به ، ولم تُمكنْ تَمَكَّنْها ، ولم تستعمل إلا مضمرًا فيها ..

(٦) في ط : فمعنى لات .

(٧) في معاني القرآن للأخفش ٤٥٣ عند تفسير قوله تعالى ﴿ وَلَا تَجِدْ حِينَ مَنَاصِرَ ﴾ : فشبها « لات » بـ « ليس » وأضمروا فيها اسمَ الفاعل ، ولا تكون لات إلا مع حين .

(٨) في ت وص : وخبر .

(٩) لعل هذا مما انفرد به الرضي .

ونُقِلَ عن أبي عبيد^(١) أن التاء من تمام حين^(٢) كما جاء^(٣) :

٢٨١ - العاطفون تحين ما من عاطف والمطعمون زمان^(٤)

وفيه ضعف ، لعدم شهرة تحين في اللغات ، واشتهار (لات حين)^(٥) ، وأيضا فإنهم يقولون : لات أوآن ، ولات هنا ، ولا يقال : تأوآن ، ولا تنها .

وأما (لات)^(٦) أوآن - بكسر النون - فعند الكوفيين لات حرف^(٧) جر - كما ذكر السيرافي عنهم - .

وليس بشيء ؛ إذ لو كان لَجَرَّ غير أوآن ، واختصاصُ الجار ببعض المجرورات نادرٌ ،

(١) هو القاسم بن سلام ، كان إمام أهل عصره في كل فن من العلم ، أخذ عن أبي زيد وأبي عبيدة وغيرهما ، له من التصنيفات : الغرب ، المصنف ، غريب القرآن ، غريب الحديث ، وغيرها ، مات بمكة سنة ثلاث أو أربع وعشرين ومائتين . البغية ٢ / ٢٥٣ - ٢٥٤ .

(٢) قال أبو عبيد في غريب الحديث ٤ / ٢٥٠ قال الأموي : تالآن . يريد الآن ، وهي لغة معروفة ، يزيدون التاء في الآن وفي حين ، فيقولون : تالآن وتحين ، قال : ومنه قول الله تبارك وتعالى : ﴿ وَلَاتِ حِينَ مَنَاصِرٍ ﴾ قال : إنما هي ولا حين مناص . ثم ذكر بيت أبي وجزة : العاطفون .. إلخ ثم قال : وكان الكسائي والأحمر وغيرهما يذهبون إلى أن الرواية : العاطفون فيقولون : جعل الهاء صلةً ، وهو في وسط الكلام ، وهذا ليس يوجد إلا على السكت ، وحدثت به الأموي فأنكره ، وهو عندي على ما قال الأموي .

(٣) في قول أبي وجزة السعدي وهو يزيد بن عبيد من بني سعد بن بكر بن هوازن أظاّر رسول الله ﷺ ، كان شاعرا مجيدا ، راوية للحديث ، وهو أحد من شُيِّب بعجوز ، توفي بالمدينة سنة ١٣٠ هـ (الشعر والشعراء ٧٠٢) .
(٤) آخره : أين المَطْعَمُ والبيت في مجالس ثعلب ٣٧٤ ، وفي الإنصاف ١٠٨ ، وفي المخصص ١٦ / ١١٩ ، وفي حروف المعاني والصفات ٧٣ ، وفي اللسان ليت وحين ، وفي الجنى الداني ٤٨٧ ، وفي الأزهية ٢٧٣ ، وفي الخزانة ١٧٥ / ٤ .

اللغة : العاطفون : المشفقون المتحنون .

تحين : قال البغدادي في الخزانة ٤ / ١٧٧ - ١٧٨ بعد ذكر رأي الأموي الذي نقله أبو عبيد : وقد رده الشارح المحقق ، ولم يبين موقعَ التاء في هذا البيت ، وقد رأيت في تحريجه وجهين :
أحدهما : أنها هاء السكت لاحقة لقوله العاطفون اضطر الشاعر إلى تحريكها فأبدلها تاء وفتحها (نسب الرأي إلى ابن جني وابن السرياني وأبي علي) وأقول : خرج به بذلك ثعلب في مجالسه ٣٧٤ .
قال : والوجه الثاني : ذكره ابن مالك في التسهيل : وهو أن التاء بقية لات ، فحذفت لا وبقيت التاء . أقول هذا الكلام في التسهيل ٥٧ .

الشاهد : أنشدته على أنه نقل عن أبي عبيد أن التاء في لات من تمام حين .

(٥) في ص : لاحقين .

(٦) في ط : لا لات .

(٧) معاني القرآن للفراء ٢ / ٣٩٨ ، ومنثور الفوائد ٣٧ ونسبه إلى بعض الكوفيين .

ولم يسمع لات حين مناص - بجر حين - إلا شاذاً^(١) ، وأيضاً لو كان جار الكان لا بد له من فعل أو معناه ، يتعلق به .

وأوان عند السيرافي والمبرد^(٢) مبني ؛ لكونه مضافاً في الأصل إلى جملة ، فمعنى قوله^(٣) :

٢٨٢- طلبوا صلحنا ولات أوان فأجبنا أن ليس حين بقاء^(٤)

أي : لات أوان طلبوا ، ثم حذفت الجملة ، وبني أوان على السكون ، ثم أبدل التنوين من المضاف إليه ، كما في : يومئذ فكسر النون لثلاثة سواكن^(٥) ، كما كسر ذال إذ .

أو نقول : حذفت الجملة فيه وبني على الكسر (للساكنين)^(٦) لا على السكون ؛ لثلا يلزم اجتماع ساكنين ، ثم أتى بتنوين العوض ، ولا يعوض التنوين في المبنيات من المضاف إليه إلا إذا كان جملة ، فلا يبدل في نحو من قبل ونحوه .

وقيل : إن أوان مجرور بمن مقدرة بعد لات^(٧) ، أي لات من أوان ، فكذا يكون ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾^(٨) على القراءة الشاذة ، كما قالوا : ألا رجل في ألا من رجل^(٩) .

(١) هي قراءة عيسى بن عمر ، انظر المختصر في شواذ القراءات لابن خالويه ١٢٩ .

(٢) في الخصائص ٢/ ٣٧٧ وتأول أبو العباس قول الشاعر . ثم ذكر البيت على أنه على حذف المضاف إليه أوان فعوض التنوين منه ، على حد قول الجماعة في تنوين إذ . وهذا ليس بالسهل ، وذلك أن التنوين في نحو هذا إنما دخل فيما لا يضاف إلى الواحد وهو إذ ، فأما أوان فمعرب ، ويضاف إلى الواحد وقد نسبته إليه أيضاً ابن يعيش في شرحه للمفصل ٩/ ٣٢ .

(٣) قائله أبو زيد الطائي ، واسمه المنذر بن حرملة ، عاش مائة وخمسين سنة وهو نصراني ، كان أعور آدم طوالاً ، من زوار الملوك ، استعمله عمر بن الخطاب على صدقات قومه لم يستعمل نصرانياً غيره . ذكر الطبري أنه أسلم وحسن إسلامه وهو خلاف ما قال العلماء ، بقي إلى أيام معاوية (الخزنة ٤/ ١٩٢ - ١٩٥) .

(٤) البيت في الخصائص ٢/ ٣٧٧ ، وفي الإنصاف ١٠٩ ، وفي المخصص ١٦/ ١١٩ ، وفي ابن يعيش ٩/ ٣٢ ، وفي الأزمنة والأمكنة ١/ ٢٤٠ ، وفي المغني ٣٣٦ ، وفي شرح شواهد ٦٤٠ ، وفي الهمع ١/ ١٢٦ ، وفي الخزنة ٤/ ١٨٣ .

الشاهد : أنشدته الرضي على أن أصل لات أوان عند السيرافي والمبرد لات أوان طلبوا فحذف المضاف إليه وعوض عنه التنوين .

(٥) يعني الألف التي قبلها والنون الساكنة والتنوين المعوض عن الجملة .

(٦) تكملة من ط .

(٧) ذكر ابن هشام في المغني ٣٣٦ هذا التوجيه ولم ينسبه أيضاً .

(٨) سورة ص ٣ .

(٩) جملة البغدادي في الخزنة ٤/ ١٩٥ إشارة إلى قول الشاعر :

ألا رجل جزاه الله خيراً يدل على محصلة تبيت

وقد سبق تخريجه صفحة ٥٥٧ .

وأما (لات هنا)^(١) فهنا في الأصل للمكان استعير للزمان ، قال^(٢) :

٢٨٣- حنث نوار ولات هُنا حنث وبدا الذي كانت نوار أجنت^(٣)
(فهنا)^(٤) مضاف إلى الجملة الفعلية .

وقد تقطع عن الإضافة ، قال^(٥) :

٢٨٤- أفي أثر الأظعان عينك تلمح نعم لات هُنا إن قلبك متيح^(٦)
أي ليس هنا تلمح .

ورفع ما بعد إلا في نحو ليس الطيب إلا المسك لغة تميم^(٧) . (وذلك)^(٨) حملهم
ليس على ما .

(١) في ت : لات هنا حنث .

(٢) قائله شبيب بن جُحيل التغلبي ، وهو جاهلي ، وكان بنو قنينه الباهليون أسروه في حرب كانت بينهم وبين بني تغلب ، فقال شبيب هذا البيت . وينسب لجُحيل بن فضلة وهو جاهلي أيضا . (الخزانة ٤ / ١٩٩ - ٢٠٠) .
(٣) البيت في الشعر والشعراء ٩٦ ، وفي ابن يعيش ٣ / ١٥ ، وفي المغني ٧٧١ ، وفي شرح شواهد ٩١٩ ، وفي العيني ١ / ٤١٨ ، وفي المص ١ / ٧٨ ، وفي الدرر ١ / ٥٢ ، وفي الخزانة ٤ / ١٩٥ .
اللغة : حنث : اشتاقت ، نوار اسم امرأة ، أجنت : أخفت وستر .

الشاهد : قوله (هُنا) فإنه في الأصل للمكان ، واستعمل هُنا في الزمان ، وهو مضاف إلى الجملة : حنث .
قال البغدادي في الخزانة ٤ / ١٩٥ - ١٩٦ هُنا بفتح الهاء وكسرهما حكاهما السيرافي وقال : الكسر رديء . وهي عند أهل اللغة : قاطبة اسم إشارة للقريب وعند ابن مالك للبعيد ... وقد ورد في الشعر كثيرا لات هُنا فالترم أبو علي وابن مالك إمالا لات ، لأنها لا يصح إعمالها في معرفة ومكان . وقال : إن الرضي أخذ كلامه هذا من الإيضاح لابن الحاجب . اهـ . وانظر الإيضاح ١ / ٤٢٠ ، ففيه تفصيل حسن لسبب حمل هُنا على الزمان .

(٤) في ص وط : وهو .

(٥) قائله الراعي التميمي ، وقد تقدمت ترجمته صفحة ٦٢٩ .

(٦) البيت في ديوانه ٩١ ، وفي معجم البلدان ٣ / ٣٣٦ ، وفي اللسان (تيح) ٣ / ٢٤١ ، وفي الخزانة ٤ / ٢٠٣ .
اللغة : الأظعان : جمع ظعينة ، وهي المرأة ، وفي الأصل الراحلة ، تلمح : للمح الإبصار الخفيف ، المتيح : الذي يعرض في كل شيء ويدخل فيما لا يعنيه (اللسان تيح) .

الشاهد قوله : لات هنا ، حيث قطعت فيه هنا الدالة على الزمان عن الإضافة . وتساءل البغدادي في الخزانة ٤ / ٢٠٤ لِمَ لَمْ يُعَوَّضَ عن الجملة المحذوفة التوين هُنا كما يعوض في إذ وأوان . وأجاب بأن الألف هنا للتأنيث فهو مقدر فيها .

(٧) انظر هذه المسألة في الكتاب ١ / ٧٣ وفي ذيل أمالي القالي ٣٩ .

(٨) ساقطة من ص .

وقال أبو علي : في ليس ضميرُ الشأن ، والجملةُ بعدها خبرُها^(١) .
ولا يطرد ذلك العذرُ (لوروده)^(٢) - في كلامهم - نحو : الطيب ليس إلا المسكُ
بالرفع .
وجوَّزَ أن يكون « إلا المسك » إما بدلا من الطيب ، أو صفةً له ، والخبر محذوف ،
أي ليس إلا المسكُ في الدنيا .
(ويشكل)^(٣) ذلك بلزوم حذف خبرها بلا سادٍّ مسدِّه - إذن - ولم يثبت .

(١) في المسائل المشككة البغداديات ٣٨٣ - ٣٨٤ : وذكر أن قوما يجرون ليس مُجرى ما ، كما أجروا ما مجراها .
فقولهم : ليس الطيب إلا المسك كقولهم : ما الطيب إلا المسك ، ألا ترى أنهم رفعوا المسك كما رفعوا خبرها ، ولم
يتأول سببويه « ليس » على أن فيه ضميرَ القصة والحديث لما كان يلزم من هذا التأويل من إدخال إلا بين المبتدأ والخبر .
أقول : هذا الكلام عكس ما نسب إليه الرضي . لكن أبا علي قال في الإيضاح بشرح عبد القاهر (المقتصد ١/
٤٣٥ و ٤٣٦) : فإن أضمرت في ليس جازت المسألة ولا يجوز مع ما ؛ لأنها ليست بفعل فيضمَر فيها ، ألا ترى
أنك تقول : زيد ليس منطلقا ، ولا تقول : عمرو ما منطلقا .

وقال عبد القاهر ٤٣٥ : أعلم أنه أراد بالإضمار ضميرَ القصة نحو ما تقدم من قولك : ليس زيد منطلق .

(٢) في جـ وص : لورود .

(٣) ساقطة من ص .

المجرورات

قوله : المجرورات : هو ما اشتمل على علم المضاف إليه .
تبين شرحه بما مضى في حد المرفوعات^(١) .
وعلم المضاف إليه - كما مضى^(٢) - ثلاثة : الكسر والفتح والياء .

(١) لم يشرحه في حد المرفوعات بل في أنواع الإعراب . انظر صفحة ٦١ ، ٦٢ .

(٢) صفحة ٦٢ .

المضاف إليه

قوله : والمضاف إليه كل اسم نسب إلى شيء بواسطة حرف جرّ لفظاً أو تقديرًا مرادًا .

بنى الأمر أولاً على أن المجرور بحرف جر ظاهر مضاف إليه ، وقد سماه سيبويه - أيضاً - مضافاً إليه^(١) ، لكنه خلاف ما هو المشهور الآن من اصطلاح القوم ، فإنه إذا أطلق لفظ المضاف إليه أريد به ما انجرّ بإضافة اسم إليه ، بحذف التنوين من الأول للإضافة ، وأما من حيث اللغة فلا شك أن زيدا في مررت بزيد مضاف إليه ، إذ أضيف إليه المرور بواسطة حرف الجر .

قوله : لفظاً .

نحو : زيد في مررت بزيد .

قوله : (أو تقديرًا) .

كما في غلام زيد وخاتم فضة .

والظاهر أن انتصاب لفظاً^(٢) وتقديرًا على الحال ، وذو الحال حرف جر - وإن كان نكرة - لاختصاصه بالإضافة ، والعامل معنى واسطة ، أي يتوصل بالحرف ظاهرًا أو مقدراً .

وقوله : مراداً .

(١) في الكتاب ٢٠٩/١ : والجر إنما يكون في كل اسم مضاف إليه ، وأعلم أن المضاف إليه ينجر بثلاثة أشياء بشيء ليس باسم ولا ظرف ، وبشيء يكون ظرفاً ، وباسم لا يكون ظرفاً ، فأما الذي ليس باسم ولا ظرف فقولك : مررت بعبد الله .. إلخ .

(٢) ساقط من ج .

حالٌ بعد حال ، أي (مقدرا)^(١) (مرادا)^(٢) .

قال^(٣) : احتزرت بمرادا عن المفعول فيه ، والمفعول له ؛ لأن حرف الجرِّ مقدر فيهما ، لكنه غير مراد^(٤) .

ولقائل أن يقول : إن أردت أنه غير مراد معنى (لم يجز إذ معنى)^(٥) الظرفية والتعليل فيهما ظاهر ، وأيضا أنت مُقَرَّرٌ بتقدير الحرف فيهما ، وكلُّ مقدَّر مرادٌ معنى ، إذ لا معنى له إلا هذا .

وإن أردت أنه غير مراد لفظا - أي ليس في حكم الملفوظ به - حيث لم يجز ، والمقدر في الإضافة مراد ، أي عمله - وهو الجر - باقي ، كان كأنك قلت : المضاف إليه كل اسم صفته كذا مجرورٌ بحرف جرٍ مقدر ، فيكون على نحو ما أنكرت من حدّهم العربُ بأنه ما يختلف آخره^(٦) ويُفْضِي إلى الدور - كما ألزمتهم - إذ كونُ المضاف إليه مجرورا يحتاج إلى معرفة حقيقة المضاف إليه ، حتى إذا عرفت حقيقته جرٌّ بعد ذلك - كما قلت في الفاعل : إنما نَحْدُهُ ليعرف فيرفع^(٧) - ثم جعلت في حدك معرفة حقيقته (محتاجة)^(٨) إلى كونه مجرورا ، إذ معنى مرادا - على ما ذكرنا - باقيا^(٩) عمله ، أي الجر .

(١) في ط : مقدر .

(٢) في ص : حالا .

(٣) يعني ابن الحاجب .

(٤) في شرح ابن الحاجب لكافيته ٥١ : وقوله مرادا احترازا من مثل : قمت يوم الجمعة ، فإنه نسب إليه القيام بواسطة حرف جرٍ تقديرا ، ولكنه محذوفٌ غير مراد .

ولم يذكر ابن الحاجب المفعول له .

(٥) تكملة من ج و ص و ط .

(٦) انظر حد المصنف للمعرب صفحة ٣٩ وقد جعل المصنف اختلاف الآخر حكما من أحكام المعرب غير داخل في الحد ، وقال : إنه يلزم منه الدور وأيده الشارحُ في رأيه هذا ، انظر صفحة ٤٢ .

(٧) لم يذكر ذلك ابنُ الحاجب في حده للفاعل في متن الكافية ولا في شرحها .

(٨) في ت : محتاجا ، ولعل الصواب ما أثبتته .

(٩) كان الأولى أن يقول : باقي ، لأنه خير قوله : إذ معنى مرادا ، لكنه راعى لفظ مرادا فنصب .

وأعلم أن المضاف إليه إضافة لفظية خارج عن هذا الحد ، إذ ليس « الوجه » في قولنا « زيدٌ حسنُ الوجه » مضافا إليه حسن بتقدير حرف الجر ، بل هو هو . وكذا في ضارب زيد ، لأن ضارب - وإن كان مضافا إلى زيد - (لكن)^(١) بنفسه لا بحرف الجر ، كما كان مضافا إليه من حيث المعنى حين نصبه أيضا ، ولم يحتج في إضافته إليه - لا في حال الإضافة ولا قبلها - إلى حرف جر ، بل قد يُدْعَمُ اسمُ الفاعل بحرف جر في بعض المواضع ، وإن كان من فعل (متعد)^(٢) بنفسه نحو أنا ضاربٌ لزيد ، لكونه أضعف عملا من الفعل^(٣) .

هذا وفي العامل في المضاف إليه خلاف بينهم - كما مر في أول الكتاب^(٤) .

وفي العامل في المضاف إليه اللفظي إشكال ، إن قلنا : (إن)^(٥) العامل هو الحرفُ المقدّر ، إذ لا حرف فيه مقدرا . وكذا إن قلنا : العاملُ معنى الإضافة ، لأننا لا نريد بها مطلق الإضافة ، إذ لو أردنا ذلك لوجب انجرارُ الفاعل والمفعول والحال ، وكل معمول للفعل ، بل نريد الإضافة التي تكون بسبب حرف الجر .

وكذا إن قلنا : إن العامل هو المضاف ، لأن الاسم - على ما قال أبو علي - في هذا الباب لا يعمل الجر إلا لنيابته عن الحرفِ العامل^(٦) ، فإذا لم يكن حرفٌ فكيف ينوب الاسمُ عنه .

ويجوز أن يقال : عملُ الجرِّ لمشابهته للمضاف الحقيقي بتجرده عن التنوين أو النون لأجل الإضافة .

قال جار الله : الإضافة مقتضية للجر ، والفاعلية للرفع ، والمفعولية للنصب ، وهي غيرُ العوامل^(٧) .

(١) في ط : لكنه .

(٢) في ط : متعدد .

(٣) في ص و ط : زيادة هي : ويخرج المضاف إليه اللفظي من حده ، إلا أن يزيد عليه « أو مشبهة به » .

(٤) صفحة ٦٤ ، ٦٥ وما بعدها .

(٥) تكملة من ط .

(٦) انظر الإيضاح بشرح عبد القاهر (المقتصد ٨٧٠) .

(٧) في الفصل بشرح ابن يعيش ١١٧/٢ : لا يكون الاسمُ مجرورا إلا بالإضافة ، وهي المقتضية للجر ، كما أن الفاعلية والمفعولية هما المقتضيان للرفع والنصب ، والعامل هنا غيرُ المقتضى .

يعنى أن العامل ما به تقوم هذه المعاني المقتضية - كما تقدّم في أول الكتاب^(١) .
وإنما نُسِبَ العملُ إلى ما يقوم به المقتضى ، لا إلى المقتضى فقيل : الرفعُ هو الفعل ،
ولم يقل هو الفاعليةُ ، لكون المقتضى أمراً خفياً معنوياً ، وما يقوم به المقتضى أمراً ظاهراً
جلياً في الأغلب .

قوله : فالتقدير شرطه أن يكون المضاف اسماً مجرداً تنوينه لأجلها .

قال في الشرح : الغرض أن يندرج فيه اللفظي والمعنوي ، ثم ينفصل اللفظي عن
المعنوي بقوله بعد : فالمعنوية أن يكون المضاف غيرَ صفةٍ مضافةٍ إلى معمولها^(٢) .

وفيه نظر ، لأن اللفظي - كما ذكرنا - كالحسن الوجه ، ومؤدب الخدام ، وضارب
زيد ، ليس الحرف فيه مقدّراً ، فكيف يندرج في التقديري .

وإنما قال : اسماً ليخرج المضاف بالحرف الظاهر نحو مرتت بزيد فإن المضاف فيه
يكون فعلاً أو بمعنى الفعل .

قوله : مجرداً تنوينه .

أي التنوين أو ما قام مقامه من نوني الثنية والجمع ، وكذا ما ليس فيه التنوين والنون ،
يقدر أنه لو كان فيه تنوين لحذف (لأجل)^(٣) الإضافة ، كما (يجيء)^(٤) في كم رجل ،
وهنّ حواج بيت الله ، والضارب الرجل .

وإنما حُذِفَ التنوينُ أو النون ؛ لأنها دليلُ تمام ما هي فيه - كما ذكرنا في إعراب المثني
والمجموع^(٥) - فلما أرادوا أن يمزجوا الكلمتين مزجاً تكتسب به الأولى من الثانية
التعريف أو التخصيص ، حذفوا من الأول علامة تمام الكلمة .

(١) صفحة ٦٤ .

(٢) في شرحه لكافيته ٥١ : والغرض أن يندرج فيه المعنوي واللفظي ، ولا يمتن التشريك بينهما إلا بذلك ، وإذا
فُصِّل ، فُصِّل بأخص من ذلك .

(٣) ساقطة من ط .

(٤) ساقطة من ص وط .

(٥) صفحة ٨٢ .

وقد يُحذف من المضاف هاء التانيث - إذا أُمنَ اللبس - كقوله تعالى ﴿وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ﴾^(١) وقولهم : أبو عُذْرٍهَا^(٢) ، ولا يقاس على ذلك ، وقالوا : إن الفراء يقيسُ عليه^(٣) .

(١) من قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَاهُمْ أُمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ وَكَانُوا لَنَا غَابِذِينَ ﴾ الأنبياء ٧٣ .

(٢) العذرة البكارة .. وعذرة الجارية افتضاها ، ويقال فلان أبو عذر فلانة إذا كان قد افترعها وافتضاها (اللسان ٢٢٧ / ٦) .

(٣) في معاني القرآن للفراء ٢ / ٢٥٤ : وإنما استجيز سقوطُ الهاء من قوله : ﴿وَإِقَامِ الصَّلَاةِ﴾ لإضافتهم إياه ، وقالوا : الخافضُ وما خَفَضَ بمنزلة الحرف الواحد ، فلذلك أسقطوها في الإضافة ، وقال الشاعر :
إن الخليط أجدوا البينَ فأنجَرَدُوا وأخلفوك عِدَّ الأمرِ الذي وَعَدُوا

الإضافة المعنوية

قوله : وهي معنوية ولفظية ، فالمعنوية أن يكون المضاف غير صفة مضافة إلى معمولها ، وهي بمعنى اللام فيما عدا جنس المضاف وظرفه ، أو بمعنى من في جنس المضاف ، أو بمعنى في : في ظرفه ، وهو قليل ، نحو غلامٌ زيد ، وخاتمُ فضةٍ وضربُ اليوم ، ويفيد تعريفاً مع المعرفة ، وتخصيصاً مع النكرة ، وشرطها تجريدُ المضاف من التعريف ، وما أجازته الكوفيون من الثلاثة الأثواب وشبهه من العدد ضعيفٌ^(١) .

أعلم أنه لا تلتبس المعنوية إلا باللفظية ، ففسر المعنوية بمضادتها اللفظية ، التي هي كونُ المضاف صفةً مضافةً إلى معمولها ، فقال : المعنوية أن لا يكون المضاف صفةً مضافةً إلى معمولها ، أي هي على ضربين :

إما أن لا يكون المضاف صفةً نحو غلامٌ زيد .

أو أن يكون صفة لكن لا تكون الصفة مضافةً إلى معمولها نحو مصارعُ مصرٍ ، واللهُ خالقُ السمواتِ ، لأن اسم الفاعل بمعنى الماضي لا يعمل ، فلا يكون له معمولٌ حتى يضاف إليه^(٢) .

ثم قسم المعنوية ثلاثة أقسام ، إما بمعنى اللام أو بمعنى من أو بمعنى في .
قوله : فيما عدا جنس المضاف .

« ما » كناية عن المضاف إليه ، أي في مضاف إليه هو غير جنس المضاف ، وغير ظرفه .

(١) سيأتي تخرج رأيهم صفحة ٨٩٠ ، ٨٩١ .

(٢) ذكر ابن مالك في شرحه للكافية الشافية ١٠٤٣ أن الكسائي أجاز إعمال اسم الفاعل إذا قصد به الماضي واحتج بقوله تعالى ﴿ وَكَلَّبْنَاهُمْ بِأَسْفَلَ بَاسِطٍ ذِرَاعِيهِ بِالْوَصِيدِ ﴾ الكهف ١٨ ، وحمل على حكاية الحال . وسيدكر الرضي صفحة ٨٩٨ . رأي الكسائي هذا .

وعني بكون المضاف إليه جنس المضاف أن يصح إطلاقه على المضاف ، ويصح على غيره - أيضا - فيكون نحو : بعضُ القوم ، ونصفُ القوم وثلثُهم بمعنى اللام ؛ لأنك تريد بالقوم الكل ، والكل لا يطلق على بعضه ، وكذا يد زيد ووجهه بمعنى اللام ، وإن كان يقال : بعضُ منه ، ونصفُ منه ، ويدُ منه ؛ لأن « من » التي تتضمنها الإضافة هي التبيينية ، كما في خاتم حديد ، وأربعة دراهم ، وشرطُ من المبينة أن يصح إطلاق اسم المجرور بها على المبين ، كما في قوله تعالى : ﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ ﴾ ^(١) . وأما قولك : ثلاثة دراهم ، وراقود ^(٢) حل فإنما كُنت فيه عن المقدار بالمقدر - كما يجيء في باب العدد ^(٣) - فالثلاثة هي الدراهم ، والراقود هو الحل ، ومن ثم نقول : دراهمُ ثلاثة ، وحلُّ راقود ، وثوبُ ذراعان - وإن كان المقدّر في أصل الوضع غير المقدّر به - .

وبقولنا : يصح إطلاقه على غير المضاف - أيضا - خرج نحو جميع القوم وعينُ زيد ، وطور سيناء ، ويوم الأحد ، فجميعها - إذن - بمعنى اللام . وكذا سعيدُ كرزٍ ومسجدُ الجامع - على ما يجيء من التأويل ^(٤) - (لأن الجامع ^(٥) غلبَ وتخصّص ، حتى إذا أطلق لم يتناول إلا الأول ، فالجامع في العرف هو المسجد لا غير .

(ولنا أن نقول : إن نحو جميع القوم ويوم الأحد بمعنى من ، لأن « من » التبيينية لا يُشترط وقوعه على غير المبين ، كما في قوله تعالى : ﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ ﴾ ^(٦) فنقول : إن ما يصح إطلاق اسم المضاف فيه على المضاف إليه فهو بمعنى من ، ولا يعتبر الجنس ، كما اعتبره المصنف ^(٧) .

(١) الحج ٣٠ .

(٢) سبق شرحه صفحة ٦٩٨ .

(٣) انظر ط ١٥٣ / ٢ .

(٤) صفحة ٩١٨ .

(٥) في ط : لأن الثاني أعني الجامع ، ولعل الأفضل ما أثبتته .

(٦) الحج ٣٠ .

(٧) تكملة من ص .

ولا يلزم فيما هو بمعنى اللام أن يجوز التصريح بها ، بل يكفي إفادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام ، فقولك : طور سيناء ، ويوم الأحد بمعنى اللام ، ولا يصح إظهار اللام في مثله .

فالأولى - إذن - أن نقول : نحو ضربُ اليوم وقتيلُ كربلاء^(١) بمعنى اللام ، كما قاله باقي النحاة ، ولا نقول : إن إضافة المظروف إلى الظرف بمعنى « في » فإن أدنى ملاسمة واختصاص يكفي في الإضافة بمعنى اللام ، كقول أحد حاملي الخشبة خذ طَرَفَكَ^(٢) ، ونحو كوكب الخرقاء^(٣) لسهيل ، وهي التي يقال لها : إضافة لأدنى ملاسمة .

فنقول : كلُّ ما لم يكن فيه المضاف إليه جنسَ المضاف (بالتفسير الذي مر)^(٤) من الإضافة المحضة ، (فهو)^(٥) بمعنى اللام ، وكلُّ إضافة كان المضاف إليه فيها جنسَ المضاف فهو بتقديرٍ منْ ، ولا ثالث لهما .

قوله : وتفيد تعريفا مع المعرفة ، وتخصيصا مع النكرة .

يعني الإضافة المعنوية بخلاف اللفظية .

وإنما أفادت تعريفا مع المعرفة لأن وضعها لتفيد أن لواحدٍ ممَّا دل عليه المضاف مع المضاف إليه خصوصيةٌ ليست للباقي معه ، مثلا إذا قلت : غلام زيد راكب - ولزيد غلمان كثيرة - فلا بد أن تشير به إلى غلام من بين غلمانه له مزيدٌ خصوصيةٌ بزيد ، إما بكونه أعظمَ غلمانه ، أو (اشتهر)^(٦) بكونه غلاما له (دون غيره)^(٧) ، أو يكون غلاما معهودا بينك وبين المخاطب ، وبالجملة ، بحيث يرجع إطلاقُ اللفظ (إليه)^(٨) دون سائر الغلمان ، وكذا نحو ابن الزبير وابن عباس قبل العلمية .

(١) يعني الحسين بن علي رضي الله عنه .

(٢) أي الطرف الذي ستحمل به الخشبة .

(٣) تقدم ترجمته صفحة ٦٠٥ وهو الشاهد ذي الرقم ١٧٦ ، وذكره هناليان أن الإضافة تصح لأدنى ملاسمة .

(٤) تكملة من ط .

(٥) في ت وص : فهي .

(٦) في ط : أشهر .

(٧) تكملة من ط .

(٨) في ت : عليه .

هذا أصل وضعها ، ثم قد يقال : جاءني غلام زيد من غير إشارة إلى واحد معين ، وذلك كما أن ذا اللام في أصل الوضع لواحد معين ، ثم قد يستعمل بلا إشارة إلى معين كما في قوله :

ولقد أمرُ على اللّيم يسُبني^(١)
وذلك على خلاف وضعه .

فلا تظنّ من إطلاق قولهم في مثل غلام زيد : إنه بمعنى اللام أن معناه ومعنى غلام لزيد سواء ، بل معنى غلام لزيد واحد من غلمانه غير معين ، ومعنى غلام زيد الغلام المعين من غلمانه - إن كان له غلمان جماعة - أو ذلك الغلام المعلوم لزيد - إن لم يكن له إلا واحد - .

قوله : وتخصيصا مع النكرة .

نحو قولك : غلام رجل (إذ)^(٢) تخصّص من غلام امرأة .

قوله : وشرطها .

أي شرط الإضافة الحقيقة تجريد المضاف من التعريف ، فإن كان ذا لام حُذِفَ لامه ، وإن كان علما نُكِّرَ ، بأن يُجْعَلَ واحدا من جملة من سمي بذلك اللفظ ، نحو قوله :

علا زيدنا يوم الثّقا رأسَ زيد كم بأبيضَ ماضي الشّفرتين يمان^(٣)

ولا يجوز إضافة سائر المعارف من المضمرات والمبهمات ، لتعذر تنكيرها .

وعندي أنه يجوز إضافة العلم مع بقاء تعريفه ، إذ لا منع من اجتماع التعريفين إذا اختلفا^(٤) - كما ذكرنا في باب النداء^(٥) - وذلك إذا أضيف العلم إلى ما هو متصف

(١) سبق تخريجه صفحة ٢٦٩ واستشهد به هنا على أن ال قد تستعمل من غير إشارة إلى معين .

(٢) ساقطة من ص وط .

(٣) سبق تخريجه تحت رقم ١١٨ صفحة ٤٣٥ ، واستشهد به هنا على أنه يجب تجريد المضاف من التعريف عند إضافته ، كما جُرد العلم هنا عن التعريف لأنه جُعِلَ واحدا من جملة من سُمي بذلك اللفظ .

(٤) لعل هذا مما سبق إليه الرضي .

(٥) صفحة ٤٤٤ .

به معنى نحو زيد (الصدق) ^(١) ويجوز ذلك وإن لم يكن في الدنيا إلا زيد واحد ، ومثله قولهم : مضرُ الحمراء ^(٢) ، وأثمار الشاء ^(٣) ، وزيد الخيل ^(٤) ، فإن الإضافة فيها ليست للاشتراك (المتفق) ^(٥) .

هذا وإنما يجرّد المضاف - في الأغلب - عن التعريف ، لأن الأهم من الإضافة إلى المعرفة ، تعريف المضاف ، وهو حاصل للمعرفة فيكون تحصيلًا للحاصل . والغرض من الإضافة إلى المنكر تخصيص المضاف ، وفي المضاف المعرف التخصيص مع (زيادة) ^(٦) وهي التعيين .

واعلم أن بعض الأسماء قد يوغل في التنكير بحيث لا يتعرّف بالإضافة إلى المعرفة إضافة حقيقية ، نحو غيرك ومثلك ، وكل ما هو بمعناها من نظيرك وشبهك وسواك وشبهها . وإنما لم يتعرف لأن مغايرة المخاطب ليست صفة تخص ذاتا دون أخرى وإذ كل ما في الوجود إلا ذاته (موصوف) ^(٧) بهذه الصفة ، وكذا مماثلة زيد لا تخص ذاتا .

بلى ، مثلك أخص من غيرك ، لكن المثلية أيضا يمكن أن تكون من وجوه من الطول والقصر والشباب والشيب ، والسواد والعلم وغير ذلك مما لا يحصى .

قال ابن (السري) ^(٨) : إذا أضفت غيرًا إلى معرف له ضدّ واحد فقط تعرف غير ، لانحصار الغيرية ، كقولك : عليك بالحركة غير السكون ، فلذلك كان قوله

(١) في ت وص : صدق ، والصواب ما أثبتته .

(٢) مضر اسم قبيلة وقد أضافه إلى الحمراء .

(٣) أثمار أيضا اسم قبيلة ، وقد أضافه إلى الشاء .

(٤) هو زيد بن مهلهل بن منهب بن عبد رضاء من طيء لقب بذلك لكثرة خيله ، أو لكثرة طرده بها ، كان بطلا من أبطال الجاهلية طويلا جسيما من أجل الناس شاعرا محسنا ، وفد على النبي ﷺ مع وفد طيء فأسلم وسماه زيد الخير . توفي سنة ٩ هـ (الأعلام ٣ / ١٠١ - ١٠٢) .

(٥) في جـ : المتصف .

(٦) في ط : الزيادة .

(٧) في ص : موصوفة .

(٨) في ص : السراج ، والصحيح ما أثبتته ، لأن الشارح سيذكر بعد قليل أن ابن السراج قدح في رأي ابن السري هذا ، ويقصد بابن السري : إبراهيم بن السري (الزجاج) وقد مرت ترجمته صفحة ٣٣ .

تعالى : ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ ^(١) صفة ﴿ الَّذِينَ أُنْعِمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ ^(٢) إذ ليس لمن رضي الله عنهم ضدٌ غيرُ المغضوب عليهم (فتعرّف غيرُ المغضوب عليهم لتخصّصه بالمرضيّ عنهم) ^(٣) ، وكذا إذا اشتهر شخص بمثالتك في شيء من الأشياء كالعلم أو الشجاعة ونحو ذلك ، فقليل : جاء مثلك كان معرفةً ، إذا قصِدَ الذي يماثلك في الشيء الفلاني ، والمعرفة والنكرة بمعانيهما ، فكل شيء (خَلَصَ) ^(٤) لك بعينه من سائر أمته فهو معرفة ^(٥) .

وقدح ابنُ السّراج في قوله هذا بقوله تعالى : ﴿ نَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ ﴾ ^(٦) مع أن معنى غير الذي كنا نعمل أي الصّلاح ، لأن عملهم كان فسادا ^(٧) ، ويقول الشاعر ^(٨) :

٢٨٥- إن قلتَ خيرا قال شرا غيره ^(٩)

(١) من قوله تعالى : ﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ آخر آية في الفاتحة .

(٢) ساقط من ص .

(٣) في ج : تخلص .

(٤) كلام الزجاج في معاني القرآن وإعرابه ١٦ / ١ عند تفسير قوله تعالى : ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ لا يدل على ذلك ، قال : وإنما وقع غيرُ ههنا صفةً للذين لأن الذين ههنا ليس بمقصودٍ قصدهم فهو بمنزلة إني لأمر بالرجل مثلك فأكرمه . فلم يجعل (غير) هنا معرفة كما نسب إليه الرضى .

(٥) من قوله تعالى : ﴿ وَهُمْ يَصْطَرِخُونَ فِيهَا رَبَّنَا أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ .. ﴾ الآية ٣٧ من سورة فاطر .

(٦) في الأصول ١٥٣ / ١ : واعلم أن من الأسماء مضافات إلى معارف ، ولكنها لا تتعرف بها ، لأنها لا تخص شيئا بعينه فمن ذلك : مثلك وشبهك وغيرك تقول : مررت برجل مثلك ، وبرجل شبهك وبرجل غيرك ، فلو لم يكن نكرات ما وصف بهن نكرة ، وإنما نكرهن معانين .. ثم قال : فإن أردت بمثلك وشبهك المعروف بشبهك فهو معرفة ، وانظر الأصول ٢ / ٥ والموجز له ٦٠ .

(٧) قاله الأسود بن يعفر ، وقد تقدمت ترجمته صفحة ٢٨٠ .

(٨) عجزه : أو قلت شرامده بمداد والبيت مع أبيات ثلاثة نقل البغدادي في الخزنة ٤ / ٢٠٩ أن ابن الأعرابي أوردتها في نوادره وقبله :

إن امرأ مولاہ أدنی ذارہ فيما ألمّ وشرّهُ لك بادى

وانظر تخریج البغدادي للبيت في الخزنة ٤ / ٢٠٧ - ٢١٠ .

اللغة : مده : زاده .

الشاهد : أنشد الشارح على أن ابن السراج ردّ به على ابن السري لأن « غير » هنا أضيف إلى ضمير الخبر ، وليس له ضد غير الشر ، ومع ذلك لم يتعرف بدليل وصف النكرة به . ولم أجد البيت ولا الآية في الأصول . وإنما ذكر ما سقته عند تخريج رأيه .

والجواب أنه على البدل لا الصفة ، أو حُملَ غيرٌ على الأكثر مع كونه صفةً ، لأن الأغلب فيه عدمُ التخصيص بالمضاف إليه .

وقد جاء قبل « غير » معمولٌ لما أضيف إليه « غير » نحو أنا زيدا غيرُ ضارب ، مع أنه لا يجوز إعمالُ المضاف إليه فيما قبل المضاف ، فلا تقول : أنا زيدا مثلُ ضارب .

وإنما جاز هذا حملهم « غير » على لا ، فكأنك قلت : أنا زيدا لا ضاربٌ ، وما بعد لا يعمل فيما قبلها - كما تقدم في باب المنصوب بلا التبرئة من حمل لا على غير^(١) - .

والدليل على تأخيرهما العطفُ على غيرٍ بتكرير لا ، كما في قوله تعالى : ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾^(٢) ؛ كأنه قال : لا المغضوب عليهم ولا الضالين .

وسمع سيبويه : لي عشرون مثله^(٣) .

وقاس عليه يونس وغيره من البصريين - من غير سماع - عشرون غيره^(٤) .

ومنعهما الفراء^(٥) .

والسماع لا يرد ، ولا سيما إذا عَضَدَه القياس .

وكلهم منعوا عشرون أيما رجل ، وأي رجل ، لعدم السماع ، وإن لم يمنعهُ القياسُ .

قالوا : ولفظ شبيهه يتعرف بالإضافة ، لا لنحصر الشَّبه في جميع الوجوه ، وذلك لأجل المبالغة التي في هذا التركيب ، كما في عليم وسميع ، فمعنى مررت بالرجل شبيهك أي من يشبهك في جميع الوجوه^(٦) .

(١) صفحة ٨٢٧ ، ٨٢٨ .

(٢) آخر آية في سورة الفاتحة .

(٣) (٤٣) في الكتاب ١/ ٢١٣ : ومن ذلك قولُ العرب : لي عشرون مثله ، فأَجْرُوا ذلك بمنزلة عشرين درهماً ومائة

درهم .. وزعم يونس أنه يقول : عشرون غيرك ، على قوله : عشرون مثلك .

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ١/ ١٢٩ - ١٣٠ .

(٦) انظر الأصول لابن السراج ١/ ١٥٣ .

وقال أبو سعيد^(١) - في مثلك وغيرك وما في معناهما - إنها لم تتعرف لكونها بمعنى اسم فاعل مضاف إلى مفعوله ، أي مماثلك ومشابهك ومغايرك^(٢) .

فإن قيل : غير وشبه مطلق ، وإضافة اسم الفاعل ، إنما تكون لفظية إذا أردت الحال أو الاستقبال ؟!

(فالجواب أنها تكون لفظية إذا كان اسمُ الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال أو الاستمرار - كما يجيء بُعيد^(٣) - والإطلاق يفيد الاستمرار)^(٤) .

وقالوا في حسبك وشرعك (وكافيك وناهيك)^(٥) وكفّيك ونهّيك ونهّاك : إنها لم تتعرف لكونها بمعنى الفعل ، لأن معنى حسبك زيد : يكفّيك زيد ، وكذا أخواته .
ولما بنى قدك^(٦) وقطك^(٦) وبجلك^(٧) دون حسبك وأخواته لأنها صارت أسماء أفعال - كما يجيء في باب اسم الفعل^(٨) - بخلاف حسبك وأخواته .

ويدخل عليها من نواسخ الابتداء إن فقط ، كقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ حَسِبَكَ اللَّهُ ﴾^(٩) لأنها لا تغيّر معنى الكلام ، ولا تقع إذا جاوزت هذا الوضع إلا موقعاً يصح وقوع الفعل فيه ، لأدائها معنى الفعل .

(١) يعني السيرا في .

(٢) انظر هامش الكتاب ١ / ٢٢٤ .

(٣) صفحة ٨٩٥ .

(٤) في ط : فالجواب أنه لما فات موازنة المضارع لم يُشترط فيه أحدُ الزمانين ، أو نقول : شرط كون إضافة اسم الفاعل والمفعول لفظية أن لا يكونا بمعنى الماضي ، لا أن يكونا بمعنى الحال والاستقبال - كما يجيء في هذا الباب - والاستمرار - كما يجيء بعد - والإطلاق يفيد الاستمرار .
وذكر في هامش ط ١ / ٢٧٥ تعليقة رقم ٣ ما أثبتته .

(٥) تكلمة من ط .

(٦) في اللسان ٤ / ٣٤٦ : وتكون قد مثل قط بمنزلة حسب .. قال الجوهري : وأما قولهم قدك بمعنى حسبك فهو اسم تقول قدي وقدي على غير قياس .. وذكر رد ابن بري عليه في جعله نون الوقاية لا تدخل إلا على الأفعال ، وقال : إنما تزداد وقاية لحركة أو سكون في فعل أو حرف .. إلخ .

(٧) في اللسان ١٣ / ٤٨ : أبو عبيد : يقال بجلك درهم وبجلك درهم ، وفي الحديث : فألقى نمرات في يده وقال : بجلي من الدنيا ، أي حسبي .

(٨) ط ٢ / ٧١ .

(٩) من قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ يُرِيدُوا أَنْ يَخْدَعُوكَ فَإِنْ حَسِبَكَ اللَّهُ هُوَ الَّذِي أَيَّدَكَ بِنَصْرِهِ وَبِالْمُؤْمِنِينَ ﴾ الأنفال ٦٢ .

وتكون صفةً للنكرة نحو مررت برجل حسبك وكفّيك ، وحالا من المعرفة نحو هذا عبد الله حسبك وشرعك منصوبين .

ولم يُتصرّف في هذه الأسماء إلا في الإعراب ، فلم تُثنَّ ولم تجمع ، لمشابهة قدك وقطك غير المتصرفين ، وعلى هذا قالوا : مررت برجل كافيك من رجل ، وبرجلين كافيك من رجلين (وبرجل كافيك من رجال)^(١) وبامرأة كافيك من امرأة ، لإجراء له في عدم التصرف مُجرى قدك وقطك .

وقد استعمل ناهيك على أصله من التصرف ، فقل برجلين ناهيك من رجلين وبامرأة ناهيك (من امرأة)^(٢) ، وكذا سائر تصرفاته .

وقالوا : مررت برجل هذك من رجل (وبرجلية هذك من رجلين)^(٣) وبرجل هذك من رجال ، وبامرأة هذك .

ومعنى هذك ، أي أثقلك وصف محاسنه ، فأجروه مُجرى قدك في عدم التصرف ، لإفادته فائدته .

وربما جاء فعلاً متصرفاً نحو برجلين هذاك ، وبرجل هذوك ، وبامرأة هذئك ، وبامرأتين هذئاك ، وبنسوة هذئلك .

ويجوز أن يقال في حسبك وهذك ونهيك ونهأك وشرعك : إنها لم تتصرّف لكونها في الأصل مصادراً .

وبعض العرب يجعل واحداً أمه ، وعبد بطنه نكرتين ، قال حاتم^(٤) :

٢٨٦- أَمَاوِيَّ إِنِّي رُبُّ وَاحِدٍ أُمِّهِ أَخَذْتُ فَلَا قَتْلَ عَلَيْهِ وَلَا أَسْرُ^(٥)

(١) ساقط من ص ومثبت في هامش رقم ٤ ط ١ / ٢٧٦ .

(٢) تكملة من جـ .

(٣) ساقط من ص .

(٤) تقدمت ترجمته صفحة ٦١٥ .

(٥) البيت في ديوانه ٥١ وفي اللسان (واحد) ٤٦٣ / ٤ وفي الجمع ٤٧ / ٢ وفي الدرر ٥٦ / ٢ وفي الخزنة ٤ / ٢١٠ ، وفي نسخ الشرح : أخذت ، وفي الدرر تركت ، وفي الخزنة : أجزت . ماوي : مرخم ماوية ، زوجة حاتم الطائي .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن بعض العرب يجعل (واحد أمه) نكرة ، كما فعل حاتم حيث أدخل عليه حرف الجر رب ، وهو مختص بالدخول على النكرات .

وليس العلة في تنكيرهما ما قال بعضهم^(١): إن «واحد» مضاف إلى أم، «وأم» مضاف إلى ضمير واحد، فلو تعرف بضميره لكان كتعرف الشيء بنفسه، وذلك لأن الضمير في مثله لا يعود إلى المضاف الأول، بل إلى ما تقدم عليه من صاحب ذلك المضاف، نحو رب رجل واحد أمه، فاهاء عائد إلى رجل، وكذا في قوله (رب واحد أمه، أي رب رجل واحد أمه)^(٢).

وسيجيء في باب المعرفة^(٣) أن الضمير الراجع إلى نكرة غير مختصة نكرة، كقولك: رُب شاةٍ وسخلتها.

فإن كان ذلك صاحبُ المتقدم معرفةً تعرف المضاف، لكون الضمير معرفةً، نحو زيدٌ واحدٌ أمه. وكذا إن كان نكرةً مختصةً بشيءٍ نحو: رأيت رجلاً هو واحدٌ أمه، وكذا ينبغي أن يكون قولك صدرٌ (بلدته)^(٤)، ورئيسٌ قبيلته، وابنٌ أمه، ونادرةٌ دهره ونحو ذلك.

وأجاز ابنُ كيسان تنكير المضاف الذي لا مانع فيه من التعريف لنية الانفصال، نحو ما جاءني غلامٌ زيدٌ ظريفٌ، أي غلامٌ لزيد، كما يجوز مثل ذلك في المعرف باللام^(٥) كقوله:

ولقد أمرُ على اللّيمِ يسُبني^(٦) (فمضيتُ ثُمّت قلت لا يعينني)
وقد يكتسي المضافُ التانيثَ من المضاف إليه، إن حَسُنَ الاستغناء في الكلام الذي

(١) نسبه البغدادي في الخزانة ٤ / ٢١١ إلى عبد القاهر الجرجاني، وهو كما قال، فقد وجدت نص الكلام الذي نقله عنه في المقتصد ٨٧٧.

(٢) هذا كلامٌ يغني عنه ما قبله، ولكنه موجود في النسخ جميعها، ولعل الصواب: وكذا رب عبد بطنه أي رب رجل عبد بطنه والله أعلم.

(٣) ط ٢ / ١٢٨.

(٤) في ط: بلده.

(٥) لم أر من نسبه إليه غير الرضي.

(٦) تقدم تخريجه تحت رقم ٥٥ صفحة ٢٦٩ وذكره هنا لبيان أن المضاف إلى معرفة يجوز تنكيره عند ابن كيسان كما يصح ذلك في المعرف بأل كهذا البيت.

هو فيه بالمضاف إليه، يقال: سقطت بعضُ أصابعه^(١)، إذ يصح أن يقال: سقطتُ أصابعه، بمعناه قال^(٢) :

٢٨٧ - لما أتى خبرُ الزبيرِ تواضعتُ سورُ المدينةِ والجبالُ الخُشْعُ^(٣)
إذ يصح أن يقال : تواضعت المدينةُ ، قال^(٤) :

٢٨٨ - إذا بعضُ السنينِ تعرقتني كفى الأيتامُ فقدُ أوى اليتيمِ^(٥)
وقال^(٦) :

٢٨٩ - مرُّ الليالي أسرعُ في نقضي أخذنَ بعضي وتركَنَ بعضي^(٧)

(١) في ج : أنامله .

(٢) قائله جرير ، وقد تقدمت ترجمته صفحة ٨٢٦ .

(٣) البيت في ديوانه ٩١٣ وفي الكتاب ٢٥ / ١ وفي مجاز القرآن ١٩٧ / ١ ، وفي المقتضب ١٩٧ / ٤ وفي الخصائص ٤١٨ / ٢ وفي المذكر والمؤنت لأبي بكر الأنباري ٥٩٥ وفي معاني القرآن للفراء ٣٨ / ٣ وفي الخزانة ٢١٨ / ٤ . أراد بالزبير الزبير بن العوام ، وقد قتله - غيلةً - ابنُ جرموز المُجاشعي ، وهو من رهط الفرزدق .
تواضعت : تضاعلت ، ونقل البغدادي في الخزانة ٢١٩ / ٤ عن السيرافي أن المراد ، صارت الجبال خاشعة متضائلة ، لكنه وصف الجبال الشاخعة بما آلت إليه .

الشاهد قوله : تواضعت سور المدينة حيث اكتسب المضاف التأنيث من المضاف إليه فأثَّت الفعلُ له .

(٤) قائله جرير ، ومرت ترجمته صفحة ٨٢٦ .

(٥) البيت في ديوانه ٢١٩ وفي الكتاب ٢٥ / ١ وفي المقتضب ١٩٨ / ٤ وفي ابن يعيش ٩٦ / ٥ وفي الخزانة ٢٢٠ / ٤ .
ورد « تعرقتني » في بعض المراجع كالمقتضب والخزانة : تعرقتنا ، وفي : ط تعرقتني . ومعنى تعرقتني : يقال : تعرقت العظمُ إذا أكلتُ ما عليه من اللحم ، يريد أنها أذهبت أموالنا ومواشيتنا . و (إذا) ظرف متعلق بيري في قوله قبل - يعني هشامُ بن عبد الملك :

يرى للمسلمين عليه حقاً كفعل الوالد السُّوف الرحيم

الشاهد قوله : بعض السنين تعرقتني حيث اكتسب « بعضٌ » التأنيث من السنين فأثَّت له : تعرقتني .

(٦) البيت منسوب في الكتاب ٢٦ / ١ إلى العجاج وقد مرت ترجمته صفحة ٦١٣ ، ونسبه البغدادي في الخزانة ٤ / ٢٢٦ إلى الأغلب العجلي نقلاً عن أبي حاتم في كتاب المعمرين ثم قال : زعم أبو محمد الأعرابي في فرحة الأديب أن هذا الرجز ليس للأغلب وإنما هو من شوارد الرجز لا يعرف قائله ثم قال : ومن حفظ حجة على من لم يحفظ . وينسب الرجز إلى معاوية .

(٧) البيت في ملحقات ديوان العجاج ٢ / ٣٠٠ وفي الكتاب ٢٦ / ١ وفي البيان والتبيين ٤ / ٦٠ وفي المقتضب ٤ / ١٩٩ وفي الخصائص ٢ / ٤١٨ وفي المغني ٦٦٦ وفي شرح شواهد ٨٨١ وفي الخزانة ٤ / ٢٢٤ .

اللفظة : نقضي : النقض هدم البناء حجراً حجراً .

الشاهد قوله : مر الليالي أسرعُ حيث أنت الفعلُ مع أن فاعله ضمير يعود إلى مذكَّر وهو (مرُّ) ولكنه اكتسب

التأنيث من المضاف إليه .

إذ يقال : السنون تعرقن ، والليالي أخذن ، ومنه قوله^(١) :

٢٩٠- فما حُبُّ الديار شَغَفَنَ قلبي ولكن حُبُّ من سكن الديارا^(٢)
فاكتسى التأنيثَ والجمعَ .

وقد يكتسي المضاف البناء من المضاف إليه - كما يجيء في الظروف المبنيّة^(٣) - .
قوله : وشرطها تجريدُ المضاف من التعريف .
قد مر وجهه^(٤) .

قوله : وما أجازه الكوفيون .

نقل الكوفيون تعريفَ الاسمين في كلِّ عدد مضاف إلى معدوده نحو الثلاثة الأثواب
إلى العشرة ، والمائة الدرهم ، والألف الرجل^(٥) .
وهو ضعيف قياساً واستعمالاً .

أما القياسُ ، فلأن تعريف المضاف يحصل بالمضاف إليه ، فيكون اللام في المضاف
ضائعا .

وأما الاستعمالُ ، فإنهم نقلوه عن قوم غير فصحاء^(٦) ، والفصحاء على غيره .

(١) قائله المجنون : قيس بن الملوح من بني جعدة بن كعب بن ربيعة بن عامر ، شاعر غزل من المتيمين ، لقب بالمجنون
لهيامه في حب ليلي بنت سعد ، وكان الأصمعي ينكر وجوده ، ويقول الجاحظ ما ترك الناس شعراً مجهول القائل
فيه ذكرٌ لليلي إلا نسبوه إلى المجنون . توفي سنة ٦٨ (الأعلام ٦ / ٦٠) .

(٢) البيت في ديوانه ١٧٠ وفي المغني ٦٦٦ وفي رصف المباني ١٦٩ وفي الخزنة ٤ / ٢٢٧ .

اللغة : الديار : المنازل ، شغفن : بلغن شغاف القلب ، وهو غشاؤه .

الشاهد قوله : حب الديار شغفن فإن « حُبُّ » لفظٌ مذكر مفرد ولكنه اكتسب التأنيث والجمعية من المضاف
إليه « الديار » .

(٣) انظر ط ١٠٧ / ٢ وقد مثل له الشارح بقول الشاعر :

على حينٍ عاتبْتُ المشيب على الصبا فقلت أَلَمَّا تصحُ والشيْبُ وازعُ

(٤) صفحة ٨٨٢ ، ٨٨٣ .

(٥) في مجالس نعلب ٥٧٢ / ٢ قال : والألف الدينار والمائة الدينار ، وإنما أضيفا لأنه ليس فيهما نونٌ مثل
الثلاثين والعشرين .

ونقل ابن السراج في الأصول ١ / ٣٢٥ عن الكسائي أن القياس على مذهبه : عندي الخمسة الألف الدرهم ،
فيجعل الخمسة مضافة إلى الألف والألف مضافة إلى الدرهم ، قال : وإذا عدنا لا يجوز .

(٦) انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٦٧٧ ولم أعرف من نقل الكوفيون ذلك عنهم ، وقد وصفهم الشارح
بأنهم غير فصحاء ولم يذكر مَنْ هُم ، والله أعلم بالصواب .

قيل : وجهه - على ضعفه - أن المضاف من حيث المعنى هو المضاف إليه ،
 والمضاف هو المقصود بالنسبة ، وإنما جيء بالمضاف إليه لغرض بيان أن المضاف من أي
 جنس هو ، فعرف المقصود بالنسبة تعريفاً من حيث ذاته ، لا تعريفاً مستعاراً من غيره ،
 ثم أضيف بعد التعريف لغرض تبين أن هذا المرف من أي نوع هو : كأنك كنت
 ذكرت أولاً أن عندي ثلاثة - مثلاً - ولم تذكر من أي نوع هي ، ثم رجعت إلى ذكرها
 فقلت : بعث الثلاثة ، أي تلك الثلاثة ، ثم بينت نوعها فقلت : الثلاثة الأثواب ، وهذا
 هو الوجه لمن قال الثلاثة أثواب وإن كان أقبح من الأول (لإضافته)^(١) إلى النكرة ،
 ولا نظير له ، لا في المعنوية ولا في اللفظية ، كأنهم لما عرفوا الأول استغنوا عن تعريف
 الثاني ، لأنه هو : ولأن الإضافة لبيان نوعه لا للتعريف .

وفي هذا الاعتذار نظر ، أما أولاً ، فلأن المقصود بالنسبة في العدد المضاف هو المميز ،
 وإنما جيء بالعدد لنصوصية كمية المميز ، ألا ترى أن المفرد والمثنى نحو رجل ورجلان
 لما دلّا على النصوصية لم يأت^(٢) بالعددين ، و (أيضاً)^(٣) الأغلب وصف المضاف
 إليه لا المضاف كقوله تعالى : ﴿ سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ ﴾^(٤) .

وأما ثانياً ، فلأن كل ما ذكر حاصل في خاتم فضة ، ولم يسمع الخاتم الفضة ، ولا
 الخاتم فضة .

(١) في ص : لإضافة المعرفة .

(٢) يعني التكلم .

(٣) تكملة من ص وط .

(٤) من قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ .. ﴾ الآية ٤٣ يوسف .

الإضافة اللفظية

قوله : واللفظية أن يكونَ صفةً مضافةً إلى معمولها ، مثل « ضاربُ زيدٍ وحسن الوجه » ، ولا تفيد إلا تخفيفاً في اللفظ ، ومن ثم جاز مررت برجل حسن الوجه ، وامتنع بزيدٍ حسن الوجه ، وجاز الضارباً زيد ، وامتنع الضاربُ زيدٍ خلافاً للفرأ ، وضَعَفَ الواهبُ المائة الهجان وعبيدها ، وإنما جاز الضاربُ الرجل حملاً على اختار في الحسن الوجه ، والضاربُك وشبهه - فيمن قال : إنه مضافٌ ، حملاً على ضاربك .

قوله : أن يكون صفة .

أي يكون المضافُ صفةً ، احترازٌ عن نحو غلام زيد وباب ساج .

قوله : مضافة إلى معمولها .

أي إلى مرفوعها أو منصوبها ، وهو احترازٌ عن الصفة المضافة لا إلى معمولها ، نحو مصارع مصر ، وخالق السموات ، وزيد مضروبٌ عمرو ، فإن جميعها صفاتٌ مضافة لا إلى معمولها فإضافتها محضة .

قال المصنف : ومن ذلك ﴿ مَالِكٌ يَوْمَ الدِّينِ ﴾^(١) على الأصح^(٢) .

وهذا منه عجيب ، وذلك أن يوم الدين إما أن يكون بمعنى في - كما يدعي المصنف في « ضَرْبُ اليومِ »^(٣) - فيكون المضافُ إليه مفعولاً فيه (من)^(٤) حيثُ المعنى ،

(١) الآية ٣ أو ٤ من سورة الفاتحة .

(٢) في شرحه لكافيته ٥٢ : وقوله مضافة إلى معمولها لتخرج الصفة المضافة إلى غير معمولها كقولك : مصارع مصر وشبهه ، فإنها صفة مضافة إضافة حقيقية ، لأنها أضيفت إلى غير معمولها ، ونحوه ﴿ مَالِكٌ يَوْمَ الدِّينِ ﴾ على الأصح .

(٣) في متن الكافية انظر صفحة ٨٧٩ .

(٤) ساقطة من ط .

فيكون معمول اسم الفاعل ، فهو صفة مضافة إلى معمولها .
 وليس كضرب اليوم ، لأنه^(١) - وإن كان مضافا إلى معموله - لكنه ليس بصفة ،
 فإضافته حقيقية .
 وإما^(٢) أن يكون مما كان مفعولا فيه ، فأتسع فيه ، فالحق بالمفعول به - كما يدعيه
 النحاة - في نحو :

يا سارق الليلة أهل الدار^(٣) (١٧٤)

فهو أيضا معمول الصفة ، فتكون الإضافة غير محضة قال^(٤) :
 ٢٩١ - ربّ ابن عم لسليمي مُشمعل طباخ ساعات الكرى زاد الكسل^(٥)
 ولعل المصنف جعل ﴿ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾^(٦) بتقدير اللام كمصارع مصر ، فلذا
 قال :

ومن ذلك ﴿ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾^(٦) لكن ذلك مخالف لإطلاق قوله قبل : أو بمعنى
 في في ظرفه^(٧) .

والوجه في تعرف ﴿ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾^(٦) حتى وقع صفة لله أنه بمعنى اللام نحو
 « قَتِيلَ كَرْبَلَاءَ » (صلوات الله على نبينا وعليه)^(٨) . أو أنه بمعنى الماضي ، كأنه قال :

(١) يعني نحو ضرب اليوم .

(٢) معطوف على قوله قبل : إما أن يكون بمعنى في .. إلخ .

(٣) سبق تخريجه رقم ١٧٤ صفحة ٦٠٢ .

(٤) قاله جبار بن جزء ، ونسبه المبرد في الكامل - كما نقل البغدادي - إلى الشماخ ، وهو لابن أخيه يتعلق بعمه
 الشماخ ، وهذا مدح فيه .

والبيت ذكر في ديوان الشماخ ١٠٩ منسوبا إلى جبار .

(٥) البيت في الكتاب ٩٠ / ١ وفي الخزنة ٢٣٣ / ٤ .

اللغة : المشمعل : الجاد في الأمر ، الخفيف في جميع ما أخذ فيه من العمل ، الكرى : النعاس ، الكسل : المتأفل
 المتواني . يقول : إذا كسل أصحابه عن طبخ الزاد عند نزولهم آخر الليل وغلبة النعاس عليهم ، كفاهم ذلك وشمر
 في خدمتهم (الخزنة ٢٤٦ / ٤ - ٢٤٧) .

الشاهد قوله : طباخ ساعات الكرى ، فإن ساعات في الأصل ظرف ، ولكنه توسّع فيه ، فألحق بالمفعول به ،
 وأضيف إليه « طباخ » .

(٦) الآية ٣ أو ٤ من سورة الفاتحة .

(٧) في متن الكافية انظر صفحة ٨٧٩ .

(٨) في ج : صلوات الله عليه ، وفي ص وط : رضي الله عنه .

مالك يوم الدين أي : أمر يوم الدين ، فيكون كخالق السموات ، وإيراده ماضيا على طرر قوله : ﴿ وَسَيَقَ الَّذِينَ ﴾ ^(١) ﴿ وَنَادَى أَصْحَابُ النَّارِ ﴾ ^(٢) لكونه من الأمر المحتوم ، فكأنه وقع ومضى .

وقيل : ﴿ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾ ^(٣) نكرة جَرَتْ على الله تعالى على (وجه) ^(٤) البدل ^(٥) .

والأول أولى .

والمتفق عليه من اللفظية ثلاثة أشياء :

- اسمُ الفاعل المضاف إلى فاعله أو مفعوله - كما يجيء ^(٦) - .

- واسمُ المفعول المضاف إلى مفعول مالم يُسمَّ فاعله ، أو إلى (المنصوب المفعول) ^(٧) .

- والصفة المشبهة المضافة إلى ماهو فاعلها معنى ، بعد جعله في صورة المفعول لفظا - على ما يجيء في بابها إن شاء الله تعالى ^(٨) - .

والمختلف فيه هل هو لفظي أو معنوي ثلاثة أشياء :

إضافة ما ظاهره أنه موصوف مضاف إلى صفته ، أو ما ظاهره أنه صفة مضافة إلى موصوفها ، وإضافة أفعل التفضيل ، بمعنى من ، وسيجيئك بيانها بعون الله .

(١) قال تعالى : ﴿ وَسَيَقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا ﴾ الآية ٧١ الزمر ، وقال تعالى : ﴿ وَسَيَقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَىٰ الْجَنَّةِ زُمَرًا ﴾ الآية ٧٣ الزمر .

(٢) من قوله تعالى : ﴿ وَنَادَى أَصْحَابُ النَّارِ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ أَنْ أَفِيضُوا عَلَيْنَا مِنَ الْمَاءِ أَوْ مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ خَرَّمَهُمَا عَلَى الْكَافِرِينَ ﴾ الأعراف ٥٠ .

(٣) الآية ٣ أو ٤ من سورة الفاتحة .

(٤) في ص : طريق .

(٥) في البيان ٦ : ويُقرأ - يعني « مَالِك » - بالألف والجر ، وهو على هذا نكرة ، لأن اسم الفاعل إذا أريد به الحال أو الاستقبال لا يتعرف بالإضافة فعلى هذا يكون جرّه على البدل لا على الصفة ، لأن المعرفة لا توصف بالنكرة .

(٦) صفحة ٨٩٥ .

(٧) في ت وص : المفعول المنصوب .

(٨) ط ٢ / ٢١٠ .

أما إضافة اسم الفاعل والمفعول إضافة لفظية (فنقول :

كون إضافة الصفة إضافة لفظية^(١) مبني على كونها عاملة في محل المضاف إليه إما رفعا أو نصبا ، وذلك أنه إذا كان كذا فالذي هو مجرور في (الظاهر)^(٢) ليس مجرورا في الحقيقة ، والتنوين المحذوف في اللفظ مقدّر منوي ، فتكون الإضافة كلا إضافة ، وهو المراد بالإضافة اللفظية .

فالصفة إما أن تكون صفة مشبهة ، أو اسم فاعل ، أو اسم مفعول أو أفعل تفضيل .

أما أفعل التفضيل فسيجيء حكمه بعد^(٣) .

وأما الصفة المشبهة فهي أبدا جائزة العمل ، فإضافتها أبدا لفظية .

وأما (اسم)^(٤) الفاعل والمفعول فعملهما في مرفوع هو سبب جائز مطلقا ، سواء (كانا)^(٥) بمعنى الماضي أو بمعنى الحال ، أو الاستقبال ، أو لم يكونا لأحد الأزمنة الثلاثة ، بل كانا للإطلاق المستفاد منه الاستمرار ، نحو زيد ضامر بطئه ، ومُسَوِّد وجهه ومؤدب خدامه ، وذلك لأن أدنى مشابهة للفعل تكفي في عمل الرفع ، لشدة اختصاص المرفوع بالفعل ، وخاصة إذا كان سببا ، ألا ترى إلى رفع الظرف والمنسوب في نحو زيد في الدار أبوه - على مذهب أبي علي - ونحو مررت برجل مصري جماره ، وكذا برجل (خز)^(٦) صفة سرجه .

(وإذا كان الصفة المشبهة تعمل الرفع لمشابتها لاسم الفاعل - وإن لم توازنه - فكيف باسم الفاعل - بمعنى الماضي - مع كونه عين اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال ؟ فكيف يقصر عنهما في عمل الرفع)^(٧) .

(١) ساقط من ص .

(٢) في ت : اللفظ .

(٣) صفحة ٩٢٥ وما بعدها .

(٤) في ص : اسم .

(٥) في ت : كان .

(٦) في ت : خزي .

(٧) تكملة من ص .

وإذا كان كذا فإضافتهما إلى سبب هو فاعلهما معنى لفظية دائما .

هذا من حيث اللفظ ، وأما من حيث المعنى فإن المضاف في الحقيقة نعتُ المضاف إليه ، ألا ترى أنك إذا قلت : زيدٌ قائمُ الغلامِ فالمعنى له غلامٌ قائم ، وكذا مؤدَّبُ الخدام ، وحسنُ الوجه ، والنعتُ هو المعينُ للموصوفِ المخصصُ له ، لا المتعينُ منه التخصصُ ، فلم يمكن تعيينُ هذه الثلاثة مما أضيفت إليه ، ولا تخصصُها منه ، بخلاف خاتم فضة ، وغلام زيد ، فإن المضاف إليه - في الحقيقة ههنا - صفةٌ للمضاف ، لأن المعنى : خاتمٌ من فضة ، وغلامٌ لزيد .

ويعمل - أيضا - اسما الفاعل والمفعول الرفع في غير السبب - بمعنى الإطلاق كانا أو بمعنى أحد الأزمنة الثلاثة - نحو مررت برجل قائم في داره عمرو ، ومضروب على بابه بكر ، ولكن لا يضافان إلى مثل هذا المرفوع ، إذ لا ضمير فيه يصح انتقاله إلى الصفة ، وارتفاعه بها ، فيبقى بلا مرفوع - في الظاهر - ولا يجوزُ ذلك ، لقوة (شَبَّهِيهِمَا)^(١) بالفعل - كما يجيء^(٢) .

وكذا يعملان في الظرف والجار والمجرور مطلقا ، لأن الظرف يكفيهِ رائحةُ الفعل نحو مررت برجل ضاربٍ أمس في الدار ، ومضروب (أمس)^(٣) بالسوط .

وكذا ينبغي أن يكون الحالُ لمشابهته للظرف .

وكذا المفعولُ المطلق ، لأنه ليس بأجنبي .

وأما عملُ اسمِ الفاعل (والمفعول)^(٤) في المفعول به وغيره من المعمولات الفعلية فمحتاجٌ إلى شرط ، - لكونها أجنبية - وهو مشابهتهما للفعل معنى ووزنا ، ويحصلُ هذا الشرطُ لهما إذا كانا بمعنى الحال أو الاستقبال ، أو الإطلاق المفيد للاستمرار ، لأنهما - إذن - يشابهان المضارعَ الصالحَ لهذه المعاني الثلاثة ، الموازنُ - على الاطراد - لاسمِ الفاعل والمفعول - بخلاف الماضي .

(١) في ت : شَبَّهِيهَا .

(٢) صفحة ٨٩٧ وما بعدها .

(٣) في ط : أول من أمس .

(٤) ساقط من ص .

أما صلاحيتُهُ للحال والاستقبال فظاهرةٌ ، وأما صلاحيته للإطلاق المفيد للاستمرار فلأن العادةَ جاريةً منهم إذا قَصَدُوا معنى الاستمرار أن يعبروا عنه بلفظ المضارع ، لمشابهته للاسم الذي أصلُ وضعه للإطلاق ، كقولك : زيدٌ يؤمن بالله ، وعمرُو يسخو بموجوده ، أي هذه عادته .

فإذا ثبت أن (اسمي)^(١) الفاعل والمفعول يعملان في الأجنبي إذا كانا بأحد هذه المعاني الثلاثة فإضافتهما - إذن - إلى ذلك الأجنبي لفظيةٌ ، لأن هذا مبنيٌّ على العمل - كما تقدم .

وأبنيةُ المبالغة لما كانت للاستمرار لا لأحد الأزمنة (الثلاثة)^(٢) عملتُ نحو : إنه لمنحارٌ بوائِكها^(٣) و^(٤) .

٢٩٢- ضروبٌ بنصل السيف سوقَ سِمَانِها^(٥)

واسم الفاعل واسم المفعول لا يضافان - من مطلوباتهما - إلا إلى الفاعل والمفعول به ، والمفعول فيه ، لشدة طلبهما لها ، دون سائر معمولاتهما .

وقد جاء بعضُ الأسماء مؤؤلاً باسم الفاعل المستمر ، فكانَ إضافته لفظيةً كقوله :
بمنجردٍ قيدِ الأوابِدِ هَيْكَلٌ^(٦)

(١) في ط: اسم .

(٢) ساقطة من ج و ص و ط .

(٣) في اللسان (بوك) ٢٨٤ / ١٢ : سمينه خِيَارٌ قَيَّةٌ حسنةٌ ، والجمع البوائك ، ومن كلامهم : إنه لمنحارٌ بوائِكها .

(٤) من قول أبي طالب ، وقد تقدمت ترجمته صفحة ٣٧٨ وهو من قصيدة رثى بها أبا أمية بن المغيرة .

(٥) عجزه : إذا عدموا إذاً فإنك عاقرٌ والبيت في الكتاب ١ / ٥٧ وفي الجمل ٩٢ وفي الأمالي الشجرية ٢ / ١٠٦ وفي ابن يعيش ٦ / ٧٠ وفي العيني ٣ / ٥٣٩ وفي الخزانة ٤ / ٢٤٢ .

اللغة : ضروب : مبالغة ضارب ، أي كثير الضرب ، نصل السيف : حذّه ، عاقر : من عَقَرَ الناقة إذا نَحَرَهَا .
الشاهد : استشهد به الرضي على إعمال صيغة المبالغة (ضروب) ونصب « سوق » بها ، لأن صيغَ المبالغة ، دالة على الاستمرار .

(٦) سبق تخريجُه صفحة ٦٣٣ ، والشاهد فيه هنا قوله : قيدِ الأوابد ، فإن (قيد) مؤول بمُقَيَّد ، ولذا صارت الإضافة لفظية بدليل وصف التكرة (منجرد) بقوله : قيدِ الأوابد .

أي مقيد الأوابد ، ومنه قولهم : هذه ناقّةٌ عبُرَ الهواجر^(١) أي عابرةٌ فيها كقوله :

يا سارقَ الليلةِ أهلَ الدار^(٢) (١٧٤)

وأما إذا كانا بمعنى الماضي فإضافتهما محضةٌ ، لأنهما لم يوازنا الماضي فلم يعملّا عمله ، إلا عند الكسائي ، فإنه عنده يعمل^(٣) ، فتكون إضافته عنده لفظيةٌ .

والدليل على (كونها)^(٤) بمعنى الماضي محضةٌ قوله تعالى : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ جَاعِلِ الْمَلَائِكَةَ رُسُلًا ﴾^(٥) جعل « فاطرٍ وجاعلٍ » صفتين للمعرف .

هذا من حيث اللفظ ، أما من حيث المعنى فإن ملابسةَ المضاف للمضاف إليه قد حصلت في الماضي واشتهرت ، في نحو ضاربٍ زيدٍ أمس ، فيصح أن تخصص المضاف به ، كتخصيص الغلام بزيد ، في غلام زيد ، حين اشتهر بمملوكيته ، وأما الحال فلم يتم بعد حصوله ، والمستقبل مترقّب ، فلم يشتهر فيهما ملابسةُ المضاف للمضاف (إليه)^(٦) ، بحيث يتعين المضاف بها أو يتخصص .

واسم الفاعل أو المفعول المستمر يصح أن تكون إضافته محضةً ، كما يصح أن لا تكون كذلك ، وذلك لأنه - وإن كان بمعنى المضارع - إلا أن استمرار ملابسةِ المضاف للمضاف إليه يصحح تعيينه به أو تخصصه (ولا سيما إذا كان بمعنى الاستمرار في الفعل غير وضعي ، فإن وضعه على الحدث)^(٧) .

(١) الهواجر : جمع هاجرة ، والهاجرة نصف النهار عند زوال الشمس إلى العصر ، وقيل شدة الحر (اللسان ٧ / ١١٥) وأورده الرضي على أن « عبُر » هنا مؤولٌ بعبارةٍ لذا كانت الإضافة لفظيةً ، فوصف بها النكرة .

(٢) سبق تخريجه صفحة ٧٣١ ، واستشهد به هنا على أن « سارق » مضاف إلى الليلة إضافة لفظية ، والتقدير يا سارقاً في الليلة .

(٣) قد سبق ذكر رأي الكسائي صفحة ٨٧٩ تعليقة ٢ .

(٤) في ط : أن كونها .

(٥) فاطر ١ . وقد استدلل الرضي بالآية على أن الإضافة محضةٌ في فاطر السموات وجاعل الملائكة وإلا لما وصف بهما « الله » ، أقول : ما المانع من أن يكون اسمُ الفاعل بمعنى الماضي عاملاً وتكون الإضافة محضةً في الوقت نفسه عند الكسائي ؟ .

(٦) في ت : إليه محضة .

(٧) تكملة من ط .

قال سيويه : تقول : مررت بعبد الله ضاربك ، كما تقول : مررت بعبد الله صاحبك ، أي المعروف بضربك ، كما تقول : (يزيد)^(١) شبيهك ، أي المعروف بشبهك ، فإذا قصدت هذا المعنى لم يعمل (اسم)^(٢) الفاعل في محل المجرور به نصبا ، كما في صاحبك^(٣) - وإن كان أصله اسم فاعل من صَحِبَ يصحب - بل تقديره كأنه جامد ، قال الله تعالى : ﴿ حَمَّ تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ غَافِرِ الذُّنُوبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ ﴾^(٤) .

ومثال اسم المفعول المضاف إلى الأجنبي : - أي المنصوب - قولك : زيد معطى الدار أي يُعْطَى الدار ، وعمرو مكسُو الجُبَّة ، أي يُكْسَى الجُبَّة ، وحاله كحال اسم الفاعل المضاف إلى المنصوب - كما مر^(٥) .

واعلم أن حال المصدر بخلاف الصفة ، فإن إضافته إلى معموله محضة ، وذلك لنقصان مشابهته للفعل لفظا ومعنى ، أما لفظا فلعدم موازنته ، وأما معنى فلأنه لا يقع موقع الفعل ، ولا يفيد فائدته إلا مع ضميمته ، وهي « أن » بخلاف الصفة ، فإنها تؤدي (مؤدًى)^(٦) الفعل بلا ضميمته ، تقول : أعجبنى ضَرْبُ زيد عمرا ، أي أن ضَرْبَ ، وتقول زيد ضاربٌ عمرا أي يضرب عمرا ، فليقوَّة شبه الصفة لم يكن لها بد من مرفوع ، إما ظاهر أو مضمَّر ، بخلاف المصدر كقوله تعالى : ﴿ أَوْ إِطْعَمَ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْعِيَةٍ يَتِيمًا ﴾^(٧) فإنه مجرد عن المرفوع^(٨) ، وكقولك أعجبنى ضرب ، فإنه مجرد عن المرفوع والمنصوب ، فلما (كانت)^(٩) الصفة أقوى شَبَّها بالفعل كانت أولى بعملها

(١) في جـ - وص : برجل ، والصواب ما أثبتته ، لأنه يمثل للمعرفة لا للنكرة .

(٢) تكملة من ص .

(٣) في الكتاب ١ / ٢١٣ : وزعم يونس والخليل أن هذه الصفات المضافة إلى المعرفة التي صارت صفة للنكرة قد يجوز فيها كلهن أن يكنَّ معرفة ، وذلك معروف في كلام العرب ، يدلُّك على ذلك أنه يجوز أن تقول : مررت بعبد الله ضاربك فجعلت « ضاربك » بمنزلة « صاحبك » .

(٤) غافر ١ - ٣ .

(٥) صفحة ٨٩٦ وما بعدها .

(٦) في ت ، وص : معنى .

(٧) البلد ١٤ و ١٥ وتنمة الآية الخامسة عشرة : (ذا مقربة) .

(٨) في هذا ردُّ على الرضي ، فقد قال في مواضع من شرحه : إنه لا يجوز حذف الفاعل .

(٩) في ت ، وجـ وص : كان .

عملَ الفعل ، فكان تقدير الانفصال فيها أظهر ، فمن ثم كان إضافتها إلى معمولها لفظيةً ، وإضافة المصدر إلى معموله محضةً ، فيختصُّ المصدرُ أو يتعرَّفُ بنسبته^(١) إلى فاعله أو مفعوله ، لاشتهاره به ، كاختصاص الغلام برجل ، وتعرّفه بزيد .

فإن قلت : فمقتضى ما ذكرت أن يكون عملُ الصفة عملَ الفعل أولى من عملِ المصدر عمله ، والأمر بالعكس ، وذلك أن المصدرَ في عمله لا يحتاج إلى شرط ، بخلاف الصفة ، فإنها تحتاج إلى الاعتماد ، واسم الفاعل (واسم)^(٢) المفعول يحتاجان إلى كونهما بمعنى المضارع مع الاعتماد - كما سيأتي في أبوابها^(٣) .

قلت : إن الأمر كذلك ، إلا أن المصدر المتعدي أُطْلِبَ لما هو فاعلٌ له ومفعولٌ من الصفة ، لأنه يطلُبُهُما لكونهما من ضرورياته ، عقلاً لا وضعاً ، فبعد حصولهما له يكفيهِ للعمل فيهما أدنى مشابهة للفعل ، واسما الفاعل والمفعول يطلُبَانِهما لتضمُّنِهما معنى المصدر الطالب لهما ، فبعد حصولهما لهما يحتاجان إلى مشابهة قوية مع الفعل ، وبشروط حتى يعمل عمل الفعل .

فالحصولُ أن طَلَبَ المصدرُ للفاعل والمفعول قوِّي لكونه لذاته ، وعمله فيهما ضعيف لكونه لمُشابهةً ضعيفة مع الفعل - لفظاً ومعنى - فهذا كان المصدرُ المضافُ إلى أحدهما أكثر استعمالاً من المصدرِ المُعْمَلِ فيهما ، وطلب الصفة للفاعل والمفعول ضعيفٌ لكونه بتضمُّنِ المصدر ، وعملُهُما فيهما قوِّي لكونه لمُشابهةً قوية مع الفعل لفظاً ومعنى ، فهذا إذا جررت - في اللفظ - فاعلها فلا بد من ضميرٍ فيها قائم مقامَ الفاعل مرفوع - وإن لم يكن في الحقيقة فاعلاً - كقائم الغلام وحسن الوجه .

فإذا كانت أقوى - في العمل - من المصدر كان إضافتها بتقدير الانفصال أولى من إضافة المصدر لأن انفصال الإضافة مبني على العمل - كما ذكرنا^(٤) - لا على طلب الفاعل والمفعول .

(١) يعني بإضافته .

(٢) تكملة من ص .

(٣) ط ٢ / ١٩٩ - ٢٠٠ .

(٤) صفحة ٨٩٢ وما بعدها .

قوله : ولا تفيد إلا تخفيفا في اللفظ .

وذلك لما قلنا : إن مشابقتها للفعل قوية ، فكان إعمالها عمل الفعل أولى ، إلا أنه يُطلَبُ التخفيفُ اللفظي .

والتخفيف في اسمي الفاعل والمفعول المضافين إلى الأجنبي لا يكون إلا في المضاف ، وذلك بحذف التنوين أو النونين ، نحو ضاربُ زيد ، ومعطى الأجرة ، وضارباً عمرو (ومكسو) ^(١) الفراء .

وأما في اسمي الفاعل والمفعول المضافين إلى السببين ، والصفة المشبهة فقد يكون ^(٢) في المضاف والمضاف إليه معا ، نحو زيد قائمُ الغلامِ ومؤدبُ الخدامِ ، وحسنُ الوجهِ ، فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين ، وفي المضاف إليه بحذف الضمير ، واستتاره في الصفة ، وقد يكون في (المضاف وحده) ^(٣) كقائمِ غلامِهِ ، ومؤدبِ خدامِ ، وحسنِ وجهِهِ ، عند من جوز ذلك - كما سيجيء في أبوابها ^(٤) - .

وقد يكون في المضاف إليه وحده كالقائمِ الغلامِ ، والمؤدبِ الخدامِ ، والحسن الوجهِ .

فإن قلت : كيف ادعيت أنها لم تفد إلا التخفيف ، وقد علمنا بالضرورة أن التخصيصَ الذي في ضارب زيد لا ينقص عما في غلام رجل ، إن لم يزد عليه ؟ .

قلنا : التخصيص لم يحصل بإضافة ضارب إلى زيد ، بل كان حاصلًا لضارب من زيد حين كان منصوبًا به - أيضا - بلا تفاوت في التخصيص بين نصبه وجره ، ومقصودنا أن الإضافة غير مخصصة ولا معرفة .

قوله : ومن ثم جاز مررت برجل حسن الوجه .

أي من جهة أنها لم تفد تعريفا بل أفادت تخفيفا ، فمن جهة أنها لم تفد تعريفا جازت

(١) في ت وص : ومكسو ، وفي ج و ط : ومكسوا ، ولعل الأصوب ما أثبتته .

(٢) يعني التخفيف .

(٣) في ص : في الصفات وحدها .

(٤) فصل الرضي ذلك في باب الصفة المشبهة ط ٢٠٧ / ٢ .

هذه المسألة ، وامتنع بزيد حسن الوجه ، فلو أفادت تعريفا لم تجز الأولى ، للزوم كون المعرفة صفةً للنكرة ، ولجازت الثانية ، لكون المعرفة - إذن صفةً للمعرفة .

ومن جهة أنها تفيد تخفيفا جاز الضارب بـزيد ، لحصول التخفيف بحذف النون ، وامتنع الضاربُ زيدُ لعدم التخفيف ، لأن التنوين في الأول سقط للألف واللام لا للإضافة .

قال المصنف : أجاز الفراء^(١) نحو « الضاربُ زيد » ، إما لأنه توهم أن لام التعريف (دخلها)^(٢) بعد الحكم بإضافتها ، فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الإضافة ، ثم عُرف باللام ، وإما لأنه قاسه على الضاربِ الرجلِ والضاربك ، فإنه جاز الإضافةُ فيهما مع عدم التخفيف ، فليجز فيه أيضا^(٣) .

قال^(٤) : وكلا الأمرين غير مستقيم ، أما قوله : لأن لام التعريف (دخلها)^(٥) بعد الحكم بإضافتها فإنه رجمٌ بالغيب ، ومن أين له ذلك ؟ ونحن لا نحكم إلا بالظاهر ، فإنه - وإن أمكن ما قال - إلا أنا نرى اللامَ سابقةً حساً على الإضافة ، والإضافةُ في الظاهر إنما أتت بعد الحكم بذهاب التنوين بسبب اللام ، فكيف ينسبُ حذف (التنوين)^(٦) إلى الإضافة بلا دليل قاطع ، ولا ظاهر مرجح^(٧) .

وأما قياسه على الضارب الرجلِ فليس بوجه ، وذلك أن الضارب الرجل - وإن لم يحصل فيه تخفيف بالإضافة - إلا أنه محمولٌ على ما حصل فيه التخفيف (مشبهٌ)^(٨) به ، وذلك هو الحسنُ الوجهِ والجُرُّ فيه هو المختار ، وذلك لأنك لو رفعت الوجهَ لخلت الصفةُ من الضمير ، وهو قبيح - كما يأتي في باب الصفة المشبهة^(٩) - وأما النصبُ في مثله فتوطئةٌ للجر ، وذلك أنهم لما أرادوا الإضافة في الحسن وجهه - بالرفع - لقصْد

(١) ونسبه إليه ابن السراج في الأصول ١٤ / ٢ .

(٢) في ط : دخلتها .

(٣) انظر شرحه لكافيته ٥٢ .

(٤) يعني ابن الحاجب .

(٥) في ج : اللام .

(٦) انظر شرحه لكافيته ٥٢ .

(٧) في ص : مشبه .

(٨) ط ٢٠٧ / ٢ .

التخفيف حذفوا الضمير ، واستتر في الصفة ، وجيء باللام في المضاف إليه ليتعرف الوجه باللام ، كما كان متعرفا بالضمير المضاف إليه ، واللام بدل من الضمير في مثل هذا المقام مطرداً^(١) ، وفي غيره أيضا عند الكوفيين^(٢) ، كما في قوله^(٣) :

٢٩٣- لحافي لحاف الضيف والبُردُ برده^(٤)

والأولى أنه يقوم مقامه فيما لم يُشترط فيه الضمير ، كما في البيت المذكور ، أما في الصلة أو الصفة إذا كانت جملة - وغير ذلك مما يشترط فيه ضمير - فلا ، فلما جيء باللام مع قصد الإضافة نصبوا - أولاً - ما قصد واجعله مضافا إليه ، تشبيها للفاعل بالمفعول ، فقيل الحسن الوجه ، كما يقال : الضارب الرجل لتصح الإضافة إليه ، لأنهم لو أضافوا إلى المرفوع لكان إضافة الوصف إلى موصوفه ، إذ الرفع من (الصفات)^(٥) نعت المرفوع ، بخلاف الناصب مع المنصوب ، ألا ترى أن (قولك)^(٦) زيد ضارب غلامه عمرا ، الضارب هو الغلام دون عمرو ، وهم يراعون في الإضافة اللفظية حال الإضافة المحضة ، فكما لا يجوز في المحضة إضافة الصفة إلى موصوفها - على الأصح كما يجيء^(٧) - لم يجوزوا في اللفظية - أيضا - مثل ذلك ، لكونها فرعها فجعلوا المرفوع

(١) قال ابن الخاجب في شرحه لكافيته ٥٣ : وإنما جاز الضارب الرجل حملا على المختار في الحسن الوجه ، لأنهم لما شبهوا الحسن الوجه في النصب وصحة الإضافة بالضارب الرجل ، شبهوا الضارب الرجل في صحة الإضافة بالحسن الوجه ، وذلك إنما كان في الحسن الوجه نجوى الألف واللام في الثاني ، فينبغي أن يشبه به ما كان موافقا له في ذلك .
(٢) الكوفيون يرون أن (ال) تنوب عن الضمير في ربط المبتدأ بالخبر إذا وقع جملة ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى ﴾ انظر المغني ٦٥٢ .

(٣) قائله مسكين الدارمي وقد مرت ترجمته صفحة ٥٧٧ وينسب إلى ولده عتبه وإلى عروة بن الورد وإلى العجير السلولي .

(٤) عجزه : ولم يلهمني عنه غزال مقنع والبيت في ديوان مسكين ٥١ وفي ديوان عروة ١٠٠ وفي البيان والتبيين ١ / ١٠ وفي شرح حماسة أبي تمام للمرزوقي ١٧١٩ وفي الأمل الشجرية ٢ / ٢٠٥ وفي الخزائن ٤ / ٢٥١ .

يروى البيت في بعض المراجع : لحافي لحاف الضيف والبيت يته .. إلخ .

اللغة : يلهمني : يشغلني ، غزال مقنع : أراد المرأة الحسناء .

الشاهد : استشهد به الرضي على رأي الكوفيين في أن (ال) في البُرد عوض عن الضمير المضاف إليه ، والتقدير :

وبردي برده .

(٥) في ص : المضاف .

(٦) في ت : في ذلك ، وفي ص : في قولك .

(٧) صفحة ٩١٦ وما بعدها .

في صورة المنصوب ، حتى لا تكون كأنك أضفت الوصف إلى (موصوفه)^(١) .
فتبين من هذا التطويل^(٢) أن المختار في الحسن الوجه جر الوجه ، وأن نصبه تشبيه له
بالمفعول في نحو الضارب الرجل ، وأن التخفيف فيه حاصل بحذف الضمير واستتاره .
ثم نقول : كما شبه الحسن الوجه في النصب بالضارب الرجل - مع أن حقه الرفع
ليصح إضافة الصفة إليه على ما تقدم^(٣) - شبه الضارب الرجل - على سبيل التقاص -
في الجر بالحسن الوجه ، مع أن حقه النصب .

وليس للفراء أن يقول : فليشبه الضارب زيد بالحسن (وجه)^(٤) وذلك لأن
الحسن وجه لا يجوز ، لما ذكرنا أن اللفظية مجرة مجرى المحضة ، فكما لا يجوز في المحضة
إضافة المعرفة إلى النكرة ، فكذلك لم يجوز ذلك في اللفظية .
ونسب ابن مالك إلى الفراء أنه يميز إضافة نحو الضارب إلى المعرف من العلم وغيره ،
أما إلى المنكر فلا^(٥) .

فعلى هذا له أن يقول : الضارب زيد يشابه الحسن الوجه - أيضا - من حيث كون
المضاف إليه معرّفا ، وإن اختلف التعريفان .

والظاهر أن الفراء لا يفرق بين المعرف والمنكر - كما نقل عنه السيرافي - فإنه قال :
إن الفراء يميز هذا الضارب زيد ، وهذا الضارب رجل ، ويزعم أن تأويله : هذا الهو
ضارب زيد ، وهذا الهو ضارب رجل ، أي هذا الذي هو ضارب زيد ، وضارب
رجل ، فيجعل ما بعد الألف واللام جملة اسمية في التقدير ، ولا يوجب كون صلة الألف
واللام فعلية - كما هو المشهور عند النحاة - .

(١) في ط : موصوفها .

(٢) ليس الكلام الذي مر جميعه كلام ابن الحاجب ، ولكن بعضه كلام الرضي وبعضه كلام ابن الحاجب .

(٣) صفحة ٩٠٢ وما بعدها .

(٤) في ت : الوجه ، والصواب ما أثبتته بدليل الكلام الذي بعده .

(٥) في التسهيل ١٣٧ - ١٣٨ : ولا يضاف المقرون بالألف واللام إلا إذا كان مثنى أو مجموعا على حدة ، أو كان
المفعول معرّفا بهما ، أو مضافا إلى معرف بهما أو إلى ضميره ، ولا يعني كون المفعول به معرّفا بغير ذلك خلافا للفراء .

قال السيرافي : هذا قول فاسد : قال : ويلزمه هذا الحسن وجهه ، على تقدير هذا الذي هو حسن وجهه ، وهذا الغلام زيد ، أي هذا الذي هو غلام زيد^(١) .

قال المصنف : وأما قياسه على الضاربك فلا يجوز^(٢) ، وذلك لأن في الضاربك قولين - كما يجيء عن قريب^(٣) - أحدهما أنه ليس بمضاف ، بل الكاف منصوب على أنه مفعول ، فقياس الفراء حيثئذ عليه مندفع من أصله ، والثاني أنه مضاف إلا أنه حمل في صحة الإضافة - وإن لم يحصل بها تخفيف - على ضاربك فإنه أضيف بلا نظر إلى التخفيف .

ولما قلنا : إن إضافة ضاربك ليست للتخفيف ، لأنها لو كانت لأجله لم تلزم ، لأن الإضافة المقصود بها التخفيف لا تلزم الكلمة ، كما في ضارب زيد وضارب زيداً .

ولما (لزم)^(٤) نحو ضاربك الإضافة لأن في آخره إما تنوينا أونونا ، وهما مشعران بتمام الكلمة ، والضمير المتصل في حكم تنمة الأول ، فلو لم يحدفا ، ولم تضاف الكلمة ، لزم كون الضمير متصلاً منفصلاً في حالة واحدة ، فلما التزموا الإضافة في ضاربك - من غير نظر إلى تخفيف - حمل الضاربك عليه ، فأضيف أيضاً بلا تخفيف ، لأنهما باب واحد ولا فرق بينهما إلا اللام^(٥) .

هذا زبدة كلام المصنف ، وفيه نظر ، وذلك لأن للفراء أن يقول : إذا جاز لك حمل ذي اللام في الضاربك - في وجوب الإضافة - على المجرد منها ، لعله في المجرد دون ذي اللام ، وهي اجتماع النقيضين لو لم يُضَفْ ، لما ذكرت أنهما من باب واحد ، فهلا جازلي حمل ذي اللام في الضارب زيد على المجرد منها ، وهو ضارب زيد ، في صحة الإضافة

(١) قال السيرافي في هامش الكتاب ١/ ١٠٣ : فإن قيل : لم لا تجوز إضافة الصفة إلى نكرة في اللفظ ، وليست الإضافة صحيحة ، فيقال : الحسن وجهه ؟ يقال : من قيل أنا إذا أعطيناها لفظ الإضافة وإن لم يكن معناها معنى الإضافة لم يجوز أن يكون خارجاً لفظها عن لفظ الإضافة الصحيحة .

(٢) في شرح ابن الحاجب لكافيته ٥٣ : وأما الضاربك وشبهه - فيمن قال : إنه مضاف - فلأنهم حملوه في صحة الإضافة على ضاربك ، ولما التزموا الإضافة من غير تحقيق تخفيف في ضاربك ، حملوا الضاربك عليه لأنه باب واحد ... فحصل من ذلك أنه لا يلزم من صحة إضافة الضاربك صحة إضافة الضارب زيد .

(٣) صفحة ٩٠٩ .

(٤) في ت : التزم .

(٥) يعني اللام في : الضاربك . وانظر شرح ابن الحاجب لكافيته ٥٣ . والشارح في نقله هذا لم يكتف بإيجاز كلام ابن الحاجب بل أضاف إليه شواهد وإحالات لم يذكرها ابن الحاجب .

لعلة حاصلة في المجرد ، دون ذي اللام ، وهي حصول التخفيف ، بناءً على أنهما من باب واحد ؟

هذا وينبغي أن يُعرَف حال إضافة اسم الفاعل والمفعول مجردا عن اللام ، ومعها ، وكذا حال الصفة المشبهة .

فاعلم أولاً أن اسمي الفاعل والمفعول المضافين إلى ما هو من (سبيهما)^(١) في حكم الصفة المشبهة - كما يجيء - وأما اسما الفاعل والمفعول المضافان إلى الأجنبي المنصوب بهما فنقول :

إما أن يكون كل واحد منهما مجردا عن اللام أو معها ، وكل واحد منهما إما أن يليه مفعول ظاهر أو مضمّر .

فالظاهر إن ولي المجرد جاز إضافته إليه ولم تجب ، نحو ضارب زيد .

وإن ولي المقرون باللام جازت الإضافة إذا كان المقرون بها مثنى أو مجموعا بالواو والنون لحصول التخفيف ، بحذف (التوئين)^(٢) نحو الضاربا زيد والضاربو زيد .

وكذا يجوز إذا كان المفعول به معرفا (باللام)^(٣) - وإن كان الوصف (المقترن بها)^(٤) خاليا من نون المثنى والمجموع - نحو الضارب الرجل والضاربات الرجل ، والضوارب الرجل ، لمشابهته للحسن الوجه ، كما تقدم^(٥) ، أو مضافا إلى المعرف بها وهلم جرا ، نحو الضارب وجه فرس غلام أخى الرجل .

قال ابن مالك : أو مضافا إلى ضمير المعرف بها ، نحو الرجل الضارب غلامه ، وذلك لجري ضمير المعرف باللام عنده مجرى المعرف باللام .

(١) في ت : سبيهما .

(٢) في ت : التوئين ، وفي ص : النون .

(٣) في ص : بالآلف واللام .

(٤) في ت وص : المقرون .

(٥) التسهيل ١٣٧ .

وكان على قياس قوله ، أن يجوز الضاربه - على الإضافة - إذا عاد الضمير على ذي اللام ، ومذهبه أن الضاربه ليس بمضاف^(١) .

بلى ، قد يُجْعَلُ ضميرُ المَعْرِفِ باللام في التابع مثل المَعْرِفِ باللام ، كما في قوله^(٢) :
٢٩٤- الواهبُ المائِةُ الهجانَ وعبيدها^(٣)

لأنه يُحْتَمَلُ في التابع مالا يحتمل في المتبوع - كما يجيء عن قريب^(٤) - .
وإن ولي المَقْتَرَنَ باللام المجردَ عن (التنوين)^(٥) غيرُ ما ذكرنا من المظهرات لم يجوز إضافته إليه ، خلافاً للقراء - كما مر^(٦) - .

وإن ولي المجردَ عن اللام أو المقرونَ بها مضمراً فحذفُ النون والتنوين فيهما واجب ، على الصحيح المشهور .

وحكى بعضهم^(٧) جوازَ « ضاربتك وضاربتني » في الشعر وأنشد^(٨) :
٢٩٥ - وليس حامِلَني إلا ابنُ حَمَلٍ^(٩)

(١) منع ابنُ مالك إضافة اسم الفاعل المقرون بال إلى الضمير خلافاً للرمانى والمبرد (التسهيل ١٣٨) .
(٢) قائله الأعشى ميمون بن قيس ، وقد تقدمت ترجمته صفحة ١١٨ .
(٣) عجزه : عوداً ترجي خلفها أطفالها والبيت في ديوانه ٧٩ وفي الكتاب ٩٤ / ١ وفي المقتضب ١٦٣ / ٤ وفي المقرب ١٢٦ / ١ وفي الهمع ٤٨ / ٢ وفي الدرر ٥٧ / ٢ وفي الخزنة ٢٥٦ / ٤ .
اللغة : الهجان : الإبل البيض . عوداً : جمع عائذ ، وهي حديثات التاج قبل أن توفي خمس عشرة ليلة ، ترجي : تسوق .

الشاهد : استشهد به الرضوي على أن ضمير المَعْرِفِ باللام في التابع مثل المَعْرِفِ لأنه يجوز في التابع مالا يجوز في المتبوع ، فإن « عبيدها » بالجر معطوف على المائِة ، وهو غير مقترن بال ، ولو كان مكان المعطوف عليه لما جاز أن يكون مضافاً إليه .

(٤) صفحة ٩١٠ .

(٥) في ص : التنوين .

(٦) فإنه أجاز إضافة نحو الضارب زيد - كما نقل عنه ابن مالك ، انظر صفحة ٩٠٤ .
(٧) في معاني القرآن للقراء ٣٨٦ / ٢ : وربما غلط الشاعر فيذهب إلى المعنى فيقول : أنت ضاربتني ؟ يتوهم أنه أراد هل تضربني فيكون ذلك على غير صحة ، قال الشاعر :

هل الله من سَرَوِ العَلَّاقِ مريحتي ولما تقسمني النَّبَارُ الكوانسُ

(٨) البيت مجهول القائل ، قال البغدادى في الخزنة ٢٦٥ / ٤ وهو من أبيات لم أرها إلا في الكامل للمبرد .
(٩) صدره : ألا فتى من بنى ذبيان يحملني وهذا البيت في الكامل للمبرد ٣٦٣ / ١ وقال قبله : أنشدنا أبو محمَّد =

وقيل : بل النون للوقاية ، تشبيها (يحميلني)^(١) وإن كان شاذاً أيضاً .

وقيل الرواية يحملني لا حاملني^(٢) . وأنشد أيضاً^(٣) :

٢٩٦- هم الفاعلون الخير والآمرونه إذا ماخشوا من محدث الأمر مُعْظَماً^(٤)

قال سيبويه : البيت مصنوع^(٥) .

وأنشد أيضاً^(٦) :

٢٩٧- ولم يرتفق والناس محتضرونه جميعاً وأيدي المعتفين رواهقه^(٧)

= السعدي ، وفي الإنصاف ١٢٩ وفي الخزانة ٤ / ٢٦٥ و ٥ / ٣٩٦ .

أراد بنني ذبيان : ذبيان بن بغيض بن ريث بن غطفان .

ألا فتى : ألا للعرض والتحضيض ، قال البغدادي في الخزانة ٤ / ٢٦٨ - ٢٦٩ ولا يجوز أن تكون للتمني فيكون

فتى مبنياً معها على الفتح لوجود الخير ، وهو يحملني ، فإن التي للتمني لا خبر لها لا لفظاً ولا تقديراً .

الشاهد : استشهد به الرضي على ما أجازاه بعضهم من إبقاء النون الناتجة عن التثنية في اسم الفاعل المضاف إلى

ياء المتكلم ، قال : وقيل هي للوقاية وقيل الرواية يحملني .

(١) في ط : ييحمني .

(٢) رواه المبرد في الكامل ١ / ٣٦٣ يحملني ، ثم قال : وأنشد بعضهم : وليس حاملني إلا ابنُ حمال وهذا لا يجوز

في الكلام ، لأنه إذا نون الاسم لم يتصل به المضمر ، لأن المضمر لا يقوم بنفسه ، فإنما يقع معاقباً للتثنية .. ولا

يقع التثنية هاهنا .

(٣) هذا أيضاً مجهول القائل . وسيأتي أن سيبويه يقول إنه مصنوع .

(٤) البيت في الكتاب ١ / ٩٦ وفي معاني القرآن للفراء ٢ / ٣٨٦ وفي الموشح ١٤٩. وفي الضرائر الشعرية لابن عصفور

٧ وفي ابن عيش ٢ / ١٢٥ وفي الصحاح ٦ / ٢٥٥٩ بقافية مفضلاً وفي الخزانة ٤ / ٢٦٩ .

اللغة : معظماً : المعظم الأمر الذي يعظم دفعه .

الشاهد قوله : الآمرونه ، حيث أبقي نون الجمع مع إضافته إلى الضمير ، والصواب الآمروه .

(٥) قال سيبويه ١ / ٩٦ : وقد جاء في الشعر وزعموا أنه مصنوع ، ثم ذكر البيت وقال ابن عصفور بعد ذكر البيت

في الضرائر الشعرية ٢٨ : وزعم بعضهم أن الهاء للسكت وذلك ضعيف ، لما يلزم من إدخالها على معرب ، وبابه

أن لا يدخل إلا على مبني ، ومن تحريكها وحكمها أن تكون ساكنة ومن إثباتها في الوصل وبابها ألا تلحق إلا في

الوقف .

(٦) وقائل هذا البيت مجهول أيضاً ، وقال عنه البغدادي في الخزانة ٤ / ٢٧٢ إنه مصنوع .

(٧) البيت في الكتاب ١ / ٩٦ وفي ما يجوز للشاعر للضرورة ٩٨ وفي المقرب ١ / ١٢٥ وفي الضرائر الشعرية لابن

عصفور ٢٨ وفي الخزانة ٤ / ٢٧١ .

قال سيبويه : هذا لضرورة الشعر ، وجعل الهاء كناية^(١) .
وقال المبرد : الهاء في الأمرونة ومحتضرونة للسكت ، (أجرى الوصل)^(٢) مجرى الوقف ، حركها تشبيها لها بهاء الضمير ، لما ثبتت وصلا^(٣) .
ثم إن الضمير بعد المجرد في موضع الجر بالإضافة إلا عند الأخفش^(٤) وهشام^(٥) ، فإنه عندهما في موضع النصب ، لكونه مفعولا ، وحذف التنوين والنون ليس عندهما للإضافة بل للتضاد بينهما وبين الضمير المتصل - على ما مر^(٦) - .
وأما الضمير بعد ذي اللام فقال سيبويه : إن لم يكن ذو اللام مثني أو مجموعا بالواو والنون فهو منصوب لا غير نحو الضاربه^(٧) .
لاعتباره المضمر بالمظهر ، فالضاربه عنده كالضارب زيذا ، لا يجوز فيه إلا النصب .
ويُحتمل عنده بعد المثني والمجموع بالواو والنون أن يكون مجرورا على الإضافة ومنصوبا^(٨) كما في قوله^(٩) :

= اللغة : يرتفق : الاتفاق الاتكاء على اليرفَق ، أي لم يشتغل عن قضاء حوائج الناس ، ويُحتمل أن تكون بمعنى لم يرفق بماله بل أنفقه ، محتضرونة : شهود عنده أو حاضرون ، المعتفين : الذين يطلبون المعروف والإحسان ، رواهقه : جمع راهقه من رقه إذا غشيه وأناه .

الشاهد قوله : محتضرونة حيث جمع الشاعر بين النون والضمير ضرورة .

(١) الذي في الكتاب ٩٦ / ١ هو : وقد جاء في الشعر وزعموا أنه مصنوع ، ثم ذكر البيتين ، ولم يقل غير ذلك .
(٢) في ط : لم يحذفها إجراء للوصل .

(٣) قال المبرد في الكامل ٢٦٤ / ١ : وقد روى سيبويه بيتين محمولين على الضرورة ، وكلاهما مصنوع ، وليس أحد من النحويين المنتشين يميز مثل هذا ، ثم ذكر البيتين ، ثم قال : وإنما جاز أن تُبين الحركة إذا وقفت في نون الاثنين والجميع لأنه لا يلتبس بالمضمر ، تقول : هما رجلان ، وهم ضاربون ، إذا وقفت ، ولا يجوز أن تقول : ضربته وأنت تريد ضربت ، والهاء لبيان الحركة ، لأن المفعول يقع في هذا الموضع ، فأما قولهم : ارمه واغزه فتلحق الهاء لبيان الحركة فإنما جاز ذلك لما حذف من أصل الفعل ، ولا يكون في غير المحذوف .

(٤) في التبصرة ٢٢٣ / ١ : فأما الأخفش فإن المضمر عنده في موضع نصب ، لأن اتصال الكناية عاقب التنوين والنون ، فصار بمنزلة مالا ينصرف ، إذ لا يمكنك أن تنون ولا أن تأتي بالنون مع المضمر . وانظر ابن يعيش ١٢٤ / ٢ .
(٥) التسهيل ١٣٧ .

(٦) صفحة ٩٠٧ وما بعدها .

(٧) الذي في الكتاب ٩٦ / ١ : وإذا قلت : هم الضاربون وهما الضارباك فالوجه فيه الجر ، لأنك إذا كفت النون من هذه الأسماء في المظهر كان الوجه الجر ، إلا في قول من قال : الحافظو عورة العشيرة .
أقول : لم أجد ما ذكره الرضي في الكتاب .

(٨) الكتاب ٩٦ / ١ .

(٩) اختلف في قائله فقيل : عمرو بن امرئ القيس الخزرجي وقيل : شريح بن عمران ، وقيل : قيس بن الخطيم (الخزنة ٢٨٣ / ٤) .

بالنصب .

وقال الرماني^(٢) ، والمبردُ - في أحد قوليه^(٣) - وجار الله^(٤) : إن الضمير بعد ذي اللام مفردًا كان أو مثنى أو مجموعًا مجرورٌ بالإضافة .
هذا كله فيما أضيف إليه اسمُ الفاعلِ والمفعول .

وأما في تابع المضاف إليه فسيبويه يميز فيه مالا يُجَوِّزُ في المتبوع ، فأجاز الضارب الرجلَ وزيدَ ، وهذا الضاربُ الرجلَ زيدَ^(٥) ، على أن يكون زيد عطف بيان ، وهو في الحقيقة البدلُ على ما يأتي في بابهِ^(٦) .

فإن قدرتَ البدلَ قائماً مقامَ المبدلِ منه لم يجر ذلك ، وإن لم تقدره كذلك جاز - كما ذكرنا في باب المنادى^(٧) - في نحو يا عالمُ زيدُ ، ويا عالمُ زيدَ وزيدا .

(١) تمامه : لا .: يأتيهم من ورائنا وكف والبيت في الكتاب ١/ ٩٥ وفي المقتضب ٤/ ١٤٥ وفي الجمل ٨٩ وفي المحتسب ٢/ ٨٠ وفي اللسان (وكف) وفي الخزانة ٤/ ٢٧٢ و ٥/ ١٢٢ .

اللغة : العورة : المكان الذي يُخَافُ منه العدو - العشيرة : القبيلة وكف : جور وعدول عن الحق .
الشاهد قوله : الحافظو عورة فإنه يحتمل عند سيبويه أن يكون الضميرُ بعد المثنى والمجموع بالواو والتون في محل نصب أو محل جر ، كما وقع الاسم الظاهر هنا منصوباً .

(٢) هو أبو الحسن على بن عيسى بن عبد الله الرماني ، كان من كبار النحويين ، أخذ عن أبي بكر بن السراج وابن دريد ، كان متفناً في علوم النحو واللغة والفقه والكلام على مذهب المعتزلة ، صنف كتباً كثيرة منها كتابه المشهور في التفسير والممدود الأكبر والممدود الأصغر ومعاني الحروف . توفي سنة ٣٨٤هـ (نزلة الألباء ٣١٨ - ٣١٩) .
وانظر رأيه هذا في شرح الكافية الشافية ٩١٤ ونقل ابن يعيش في شرحه للمفصل ٢/ ٣١٤ أن الرماني حكى هذا الرأي عن سيبويه في شرحه للأصول .

(٣) ذكر المبرد في المقتضب أن الياء في (الضاري) في محل نصب . انظر ١/ ٥٧ و ٢٤٨ و ٢٦٣ .

(٤) انظر المفصل بشرح ابن يعيش ٢/ ١٢٣ .

(٥) في الكتاب ١/ ٩٣ : ومثل ذلك في الإجراء على ما قبله : وهو الضارب زيدًا والرجلُ ، لا يكون فيه إلا النصبُ ، لأنه عَمِلَ فيهما عَمَلُ التَّوْنِ ، ولا يكون : هو الضاربُ عمرو ، كما لا يكون هو الحسنُ وجو ومن قال : هذا الضاربُ الرجلُ قال : هو الضاربُ الرجلُ وعبد الله .

(٦) صفحة ١٠٧٣ وما بعدها .

(٧) صفحة ٤٥١ .

وقال المبرد : لا يَتَّبِعُ مجرورَ ذي اللام إلا ما يمكن وقوعه موقعَ متبوعه^(١) فينشد^(٢) :

٢٩٩- أنا ابنُ التاركِ البكريِّ بشرًا^(٣)

بنصب بشرًا لا غير ، حملًا على محل البكري^(٤) .

وقال : قد يعطَفُ على مجرور ذي اللام ما يكونُ في قوة ما يمكن وقوعه موقعه^(٥) -
يعني المضاف إلى ضمير ما فيه الألف واللام - لأنه في قوة المضاف إلى ما فيه الألف
واللام ، كقوله :

الواهبُ المائةِ الهجانِ وعبيدها^(٦)

وتقديره : وعبدِ المائة ، قال : وأما إذا (عطفت)^(٧) عليه نحو زيد ، أو غلام

(١) الأصول ١/ ١٣٥ - ١٣٦ وابن يعيش في شرح المفصل ٣/ ٧٣ .

(٢) قائله المرأَر بن سعيد بن حبيب بن خالد بن فضلة .. بن فقعس بن طريف ، ينسب تارة إلى فقعس وتارة إلى
جدّه الأعلى أسد خزيمه وهو من شعراء الدولة الأموية وقد أدرك العباسية (الخزانة ٤/ ٢٨٨ - ٢٨٩) وقال ابن
قتيبة في الشعر والشعراء ٦٩٩ : كان قصيرا مفرط القصر ضئيلا ، وكان يهاجي المُساوَر بنَ هند .

(٣) عجزه : عليه الطير ترقبه وقوعًا والبيت في الكتاب ٩٣٨ وفي ابن يعيش ٣/ ٧٢ وفي المقرب ١/ ٢٤٨ وفي العيني
٤/ ١٢١ وفي الهمع ٢/ ١٢٢ وفي الدرر ٢/ ١٥٣ وفي الخزانة ٤/ ٢٨٤ .

اللسنة : التارك : إما من الترك بمعنى الجعل والتصيير أو بمعنى التخلية . ترقبه : تنتظر انزهاقَ روحه ، لأن الطير
لا يقع على القتيل وبه رَمَقٌ ، وبشر هو بشر بن عمرو بن مَرْثَد . (الخزانة ٤/ ٢٨٥ - ٢٨٦) .
الشاهد : أنشدته الرضي على أن المبرد يرويه بنصب (بشر) لأنه لا يتبع مجرور ذي اللام - عنده إلا ما يمكن
وقوعه موقعَ متبوعه .

(٤) لم أجد البيت في المقتضب ولا في الكامل ، وانظر الأصول ١/ ١٣٥ - ١٣٦ وابن يعيش في شرح المفصل ٣/
٧٣ فقد نسبنا ذلك إليه أيضا .

(٥) قال في المقتضب ٤/ ١٦٤ بعد ذكر البيت : الواهب المائة .. إلخ .

فإن قال قائل : ما بالك جررت « عبيدها » وإنما يضاف في هذا الباب إلى ما فيه الألف واللام تشبيهاً بالحسن
الوجه ، وأنت لا يجوز لك أن تقول : الواهب المائة والواهب عبيدها ؟
فإنما جاز هذا في المخطوف على تقدير : واهب عبيدها ، كما جاز رب رجل وأخيه وأنت لا تقول : رب أخيه لكنه
على تقدير : وأخ له .

(٦) تقدم تخريجه صفحة ٩٠٧ واستشهد به هنا على أن المضاف إلى ضمير ما فيه الألف واللام في قوة المضاف إلى
ما فيه الألف واللام .

(٧) في ط : عُطِفَ .

زيد ، فليس فيه إلا النصب ، حملا على (محل)^(١) المجرور^(٢) .

ومذهب سيبويه قوي ، إذ قد يحتمل في التابع مالا يحتمل في المتبوع ، لأن الفتح فيه ليس بظاهر بل يظهر بالتقدير ، ألا ترى إلى جواز قولهم : يازيد والحارث وغير ذلك .
وأما الصفة المشبهة ، واسما الفاعل والمفعول اللزمان ، فإما أن تكون مجردة من اللام ، أو مقرونة بها .

فإن ولي المجردة منها ظاهرٌ سببي مرفوعٌ بها جاز إضافتها إليه بعد نصه - كما ذكرنا^(٣) - وجاز تركها ، سواء كان (ذلك)^(٤) الظاهر (محلي)^(٥) باللام بدرجة أو بدرجات ، أو منكرا كذلك ، نحو قولك : حسن الوجه ، وحسن وجه أبي الغلام ، وحسن وجه ، وحسن وجه أبي غلام ، أو مضافا إلى ضمير ذي اللام كذلك ، إذا لم يكن ذو اللام صاحب الصفة ، نحو « حسن وجه الأخ جميل فعليه » .

وقد يضاف إلى ظاهر مضاف إلى ضمير صاحبها ، نحو زيد حسن وجهه ، وهو قبيح عند سيبويه إلا للضرورة^(٦) . قال^(٧) :

٣٠٠ - أقامت على رُبْعَيْهِمَا جارتا صفا كميّتا الأعالي جوتتا مصطلاهما^(٨)

(١) ساقطة من ص .

(٢) انظر رأيه هذا في الأصول لابن السراج ١٤ / ٢ .

(٣) صفحة ٩٠٦ .

(٤) تكملة من ص وط .

(٥) ساقطة من ص .

(٦) في الكتاب ١ / ١٠٢ وقد جاء في الشعر حسنة وجهها ، شبهوه بحسنة الوجه ، وذلك رديء .

(٧) قائله الشماخ بن ضرار وقد مرت ترجمته صفحة ٦٤٥ .

(٨) البيت في ديوانه ٣٠٨ وفي الكتاب ١ / ١٠٢ وفي الصاحبي ١٧٩ وفي أمالي المرتضي ٢ / ٣٠ وفي المقرب ١ / ١٤١ وفي الخصائص ٢ / ٤٢٠ وفي العيني ٣ / ٥٨٧ وفي الخزائنة ٤ / ٢٩٣ .

اللغة : ربيعها : الربع الدار والمنزل ، والضمير يعود إلى اللّٰمَتَيْنِ في قوله قبل :

أمن ديمتني عرّس الركب فيها بحقل الرّخامي قد أنى لبلّاهما

جارتا : فاعل أقامت ، الصفا : الصخر الأملس ، والمقصود الانثيتان ، كميّتا : مثني كميّتا وهي الحمرة الشديدة المائلة إلى السواد ، والأعالي : أعالي الجارتين ، جوتتا : ثنية جوتة ، وهي السوداء ، مصطلاهما : مكان الصلاء أي الاحتراق بالنار .

الشاهد قوله : جوتتا مصطلاهما ، فإن سيبويه استشهد به على أنه مثل زيد حسن وجهه حيث أضاف (جوتتا) إلى اسم ظاهر مضاف إلى ضميرها .

وكذا ما هو في حكم المضاف إلى ذلك الضمير كقوله^(١) :

٣٠١- رَحِيبٌ قَطَابُ الْجِيبِ مِنْهَا رَفِيقَةٌ بِجَسِّ النَّدَامَى بَضَةٌ الْمُتَجَرِّدِ^(٢)

إذا حذفت التنوين من رحيب ، ومثل هذا جائز مطلقاً عند الكوفيين^(٣) .

وقال المبرد : الضمير (الذي)^(٤) في مصطلاهما للأعالي ، لأن المعنى كميتا الأعلى^(٥) .

فيكون مثل « حسنٌ وجه الأخ جميلٌ فعله » .

وقد يجيء في باب الصفة المشبهة علة استقباحهم لمثل زيدٌ حسنٌ وجهه بالإضافة^(٦) .

والرواية الصحيحة في بيت طرفة رحيبٌ بالتنوين .

(١) هو طرفة بن العبد بن سفيان بن سعد البكري الوائلي ، شاعر جاهلي من الطبقة الأولى ، اتخذ عمرو بن هند في ندمائه ، ثم أرسله إلى عامله على البحرين بكتاب يأمره فيه بقتله ، لأبيات بلغ الملك أن طرفة هجاه بها فقتله شاباً عام ٦٠ ق هـ وعمره ٢٠ أو ٢٦ سنة (الأعلام ٣ / ٣٢٤) .

(٢) البيت في ديوان طرفة ٣٠ وفي شرح القصائد السبع الطوال ١٨٩ وفي المحاسب ١ / ١٨٣ وفي اللسان (قطب) وفي الخزانة ٤ / ٣٠٣ .

اللغة : رحيب : من الرحب وهو السعة ، قطابُ الجيب : مجتمعهُ وهو مخرج الرأس من الثوب ، والمراد أن القينة المذكورة في قوله قبله :

نداماي بيضٌ كالنجوم وقينةٌ تروح علينا بين بُردٍ ومُجسَدٍ
كانت توسع قطاب جيبها ، ليبدو صدرها فيُنظرَ إليه ويتلذذ به ، بجس الندامي : بتلمسهم الجارية . بضة : بيضاء ناعمة البدن رقيقة الجلد ، المتجرد : ما سُر من جسمها عند تجريد الثياب عنه . (الخزانة ٤ / ٣٠٥ ، ٣٠٦) .
الشاهد قوله : رحيبٌ قطابٍ ، حيث روي بإضافة رحيب إلى قطاب ، وهي إضافة قبيحة بمنزلة الإضافة في نحو حسنةٌ وجهها ، وروي بتنوين رحيب وهو الصحيح .

(٣) تكملة من ص وط .

(٤) تكملة من ط .

(٥) لم أجد رأي المبرد هذا ولا البيت الشاهد في المقتضب ولا في الكامل . وذكره أبو علي الفارسي في المسائل المشككة (البغداديات) ١٣٨ ، ١٣٩ ثم قال : ولست أعرف من قائل هذا القول .

ونقل البغدادي في الخزانة ٤ / ٣٠٢ ، ٣٠٣ عن ابن السراج في الأصول أنه قال : وقال غيره - يعني غير سيبويه ، ثم ذكر هذا الرأي ، ثم قال البغدادي : فقد بان لك مما نقلنا عنهم ، وهم أربابُ النقد في هذا العلم أن الرادُّ على سيبويه ليس المبرد .. والشارح المحقق قال هو المبرد ، وفوق كل ذي علم عليم . والله أعلم .

(٦) انظر ط ٢ / ٢٠٧ ، ٢٠٨ .

وإن ولي المجردة ضميرٌ بارزٌ هو فاعلُها وجب إضافتها إليه نحو زيد حسنُ الغلامِ كريمُهُ ، خلافاً للكسائي^(١) - على ما نقل عنه ابنُ مالك^(٢) - .

ولعله يجوزُ النصبُ فيه تشبيهاً بالمفعول ، كما في حسن الوجه ، ويحذفُ التنوينُ والتنوينُ للمعاقبة لا للإضافة - كما ذكرنا من مذهب الأخفش وهشام^(٣) (في اسم الفاعل المجرد)^(٤) .

وإن ولي ذات اللام ظاهر سببي مرفوعٌ بها ، فإن أضفتها إليه وجب أن يكون ذا (لام)^(٥) بدرجة أو درجات ، نحو الحسن وجه أبي الغلام ، إذ لا يجوز الحسنُ وجهه ، ولا الحسنُ وجهه - لما يجيء في باب الصفة المشبهة^(٦) - .

وجوز ابنُ مالك أن يكون مضافاً إلى ضمير المعرف باللام نحو الحسن الأخ والجميل وجه غلامه^(٦) .

وليس بوجه ، إذ ليس في الإضافة - إذن - تخفيفٌ ، وأيضاً يلزم تجويزُ الحسنِ الغلامِ والجميلِ ، ولا يجوز - اتفاقاً - .

بلى ، القياسُ جوازُ إضافة ذات اللام التي فيها نون المثني أو المجموع إلى أي ضمير كان ، وإلى المضاف إلى الضمير ، لحصول التخفيف بحذف النون ، كقولك : مررت بالرجلين الحسنين غلاميهما والجميليه ، وكذا بالرجال الحسنين الغلام والجميلين وجهه .

(١) في التسهيل ١٣٩ - ١٤٠ وعملها - يعني عمل الصفة المشبهة - في الضمير جرُّ بالإضافة إن باشرته وختل من ال ، ونصبٌ على التشبيه بالمفعول به إن فصلت أو قرنت بال ، ويجوز النصب مع المباشرة والخلو وفقاً للكسائي .

(٢) التسهيل ١٣٧ .

(٣) تكملة من ط .

(٤) في ت : اللام .

(٥) ذكر الرضي في سبب امتناعها في الجزء الثاني صفحة ٢٠٧ أنها في الحسن الوجه لم تفد الإضافة فيه حَقَّةً ، والمطلوب من الإضافة اللفظية ذلك ، أما في الحسن وجه فإنها وإن أفادت التخفيف بحذف الضمير لكنها فرع المحضة فلا أقل من أن لا تكون على ضد ما هي عليه وهو تعريف المضاف وتكثير لمضاف إليه .

(٦) شرح ابن مالك للكافية الشافية ١٠٦٠ .

ويجيء في باب الصفة المشبهة لهذه الوجوه مزيدٌ شرح^(١) - إن شاء الله تعالى - .
ولا تضاف الصفة إلى مرفوع بها غير سببي نحو قولك: مررت برجل طيب في داره
نومك ، لئلا تبقى الصفةُ بغير مرفوع بها في الظاهر - كما ذكرنا في اسمي الفاعل
والمفعول^(٢) - .

قوله : المائة الهجان .

أي مائة الناقة ، والهجان : البيض ، يستوي فيه الواحد والجمع كالفلك - على ما
يجيء في باب الجمع^(٣) - .

قوله : وعبيدها .

أي العبد الذي يربعاها ، وتمام البيت : عودًا تُزجى خَلْفَهَا أطفالها .
العود جمع عائذة ، وهي الحديثة التتاج ، وزجى أي ساق .

(١) انظر ط ٢ / ٢٠٥ - ٢١٠ .

(٢) صفحة ٨٩٦ .

(٣) شرح الرضي للشافية ٢ / ١٣٥ - ١٣٦ .

إضافة الصفة إلى الموصوف

قوله : ولا يضاف موصوفٌ إلى صفته ، ولا صفةٌ إلى موصوفها ، ونحوُ مسجد الجامع ، وجانب الغربي ، وصلاة الأولى ، وبقلة الحمقاء متأوّل ، ومثُلُ جرد قطيفة ، وأخلاق ثياب متأوّل ، ولا يضاف اسمٌ مماثل للمضاف إليه في العموم والخصوص ، كليث وأسد ، وحَسْ ومنع ، لعدم الفائدة ، بخلاف كلّ الدراهم ، وعين الشيء ، فإنه يختص وقولهم سعيد كرز ونحوه متأوّل .

اعلم أن الاسمين الجائزَ إطلاقهما على شيء واحد على ضربين : إما أن يكون في أحدهما زيادةٌ فائدة ، كالصفة والموصوف ، والاسم والمسمى والعام والخاص ، أو لا يكون . والأول على ضربين : إما أن تجوز إضافة أحدهما إلى الآخر - اتفاقاً - كالسمي إلى الاسم ، والعام إلى الخاص ، أو يجوز على الخلاف كالصفة إلى الموصوف ، وعلى العكس .

والمتفق على جواز إضافة أحدهما إلى الآخر إما أن يحتاج (١) إلى التأويل أولاً يحتاج .

فالذي (لا) (٢) يحتاج إلى التأويل العام - غير لفظي الحي والاسم - إذا أضيف إلى الخاص ، نحو كل الدراهم ، وعين زيد ، وطور سيناء ، ويوم الأحد ، وكتاب (المفصل) (٣) ، وبلد بغداد ، ونحو ذلك .

(١) تكملة من ط .

(٢) ساقطة من ج .

(٣) في ص : سيبويه .

وإنما جاز ذلك لحصول (التخصيص)^(١) في ذلك العام من ذلك الخاص .
ولا ينعكس الأمر أي لا يضاف الخاص إلى العام المبهم لتحصيل الإبهام ، فلا يقال -
مثلا - زيد نفس ، لأن المعلوم بعد ذكر لفظه وتعيينه لا يكتسي من غيره الإبهام .
والذي يحتاج إلى التأويل المسمى المضاف إلى الاسم ، كالاسم المضاف إلى لقبه^(٢) ،
نحو سعيد كُرزي ، ونحو ذا وذات مضافين إلى المقصود بالنسبة ، نحو ذا صباح وذات يوم ،
وكذا لفظ الاسم المضاف إلى المقصود بالنسبة ، كاسم السلام واسم الشيب ، ولفظ
الحي مضافاً إلى ماهو المقصود بالنسبة نحو قالهن حي رباح^(٣) .

وأما الاسم المضاف إلى اللقب فنقول :

إذا اجتمع الاسم مع اللقب وجب تأخير اللقب ، لأنه أئبن وأشهر من الاسم - كما
يجيء في باب العلم^(٤) - ويجيء هناك أنه يجوز نصب اللقب المؤخر ورفعهُ على القطع -
سواء كانا مفردين أو مضافين أو أحدهما مفردا دون الآخر - وأنه إن كانا مفردين أو أولهما
جاز إضافة الاسم إلى اللقب - أيضا - وهو الأكثر^(٥) .

وظاهر كلام البصريين أنك إذا لم تقطع الثاني - رفعا أو نصبا - وجب إضافة الأول
إليه^(٥) .

وقد أجاز الزجاج والفراء^(٦) الإتيان أيضا على أنه عطْف بيان ، وهو الظاهر ،
نحو جاءني قيس قفة .

وإن كانا مضافين أو أولهما لم تجز الإضافة ، بل يجب إما القطع لتضمين اللقب مدحا
أو ذما ، أو الإتيان على أن الثاني عطْف بيان لأنه أشهر .

(١) في ت : التخفيف .

(٢) لعل الصواب : والاسم المضاف إلى لقبه .

(٣) نقل البغدادي في الخزانة ٤ / ٣٢٣ عن أبي علي في الإيضاح الشعري أنه قال : حكى أبو الحسن الأخفش في
أبيات أنه سمع من يقول فيها : قالهن حي رباح .

(٤) ط ١٣٩ / ٢ .

(٥) قال سيويه في الكتاب ٢ / ٤٩ إذا لقبت مفردا بمفرد أضفته إلى الألقاب وهو قول أبي عمر ويونس والخليل ،
وذلك قولك : هذا سعيد كُرزي .. إلخ .

(٦) نسبة ابن مالك في شرح الكافية الشافية إلى الكوفيين صفحة ٢٥٠ .

فإذا تقرر هذا قلنا : إن تأويل نحو سعيد كرز أن يقال : المراد بالمضاف الذات ، وبالمضاف إليه اللفظ ، وذلك أنه كما يطلق اللفظ ، ويراد به مدلوله ، يطلق أيضا مع القرينة ويراد به ذلك اللفظ الدال ، تقول مثلا جاءني زيد والمراد المدلول ، وتكلمت بزيد والمراد اللفظ . فمعنى جاءني سعيد كرز أي ملقب هذا اللقب ، ولا ينعكس التأويل ، أي لا يقال : إن الأول دال والثاني مدلول ، حتى يكون معنى سعيد كرز اسم هذا المسمى ، لأنهم ينسبون إلى الأول مالا يصح نسبته إلى الألفاظ ، نحو ضربت سعيد كرز وقال سعيد كرز .

فإن قلت : فلم لم تقدّموا اللقب مضافا إلى الاسم أو غير مضاف ؟ قلت : قد تقدم أن المقصود ذكرهما معاً ، ولو قدم اللقب لأغنى عن الاسم ، إذ اللقب يفيد تعيين الذات الذي يفيد الاسم مع زيادة وصف يمدح به الذات أو يذم ، فالذات باللقب أشهر منها بالاسم .

وأما ذا وذات وما تصرف منهما إذا أضيفت إلى المقصود بالنسبة فتأويلها قريب من التأويل المذكور ، إذ معنى جئت ذا صباح ، أي وقتاً صاحب هذا الاسم ، فذا من الأسماء الستة ، وهو صفة موصوف محذوف ، وكذا جئت ذات يوم أي مدة صاحبة هذا الاسم .

واختصاص ذا بالبعض ، وذات بالبعض الآخر يحتاج إلى سماع . وأما ذا صبح وذا غبوق فليس من هذا الباب ، لأن الصبح والغبوق ليسا زمانين ، بل ما يشرب فيهما ، فالمعنى جئت زماناً صاحب هذا الشراب ، فلم يصف المسمى إلى اسمه وقوله^(١) :

٣٠٢- إليكم ذوي آل النبي تطلعت نوازغ من قلبي ظمأء وألب^(٢) أي أصحاب هذا الاسم .

(١) قائله الكميت بن زيد الأسدي ، وقد مرت ترجمته صفحة ١١٥ .
(٢) البيت في ديوان الكميت ١٠٢/١ وفي الخصائص ٢٧/٣ وفي المحتسب ٣٤٧/١ وفي ابن يعيش ١٢/٣ وفي اللسان (لب) وفي الخصائص ٣٠٧/٤ .
اللغة : نوازغ : جمع نزعة وهي الرغبة الملية ، ألب : جمع لب ، وهو العقل .
الشاهد قوله : ذوي آل النبي فإن الإضافة فيه من إضافة المسمى إلى الاسم ، وليس قوله : ذوي زائدا . وقد قدره الرضي بـ (أصحاب هذا الاسم) .

وجاءني ذوا سيبويه أي صاحباً هذا الاسم - كما يجيء في باب الجمع^(١) - .
وأما قولهم آل حَمَّ آل (مَرَامِر)^(٢) في السور فليس من هذا الباب ، إذ معناه السورُ
المنسوبةُ إلى هذا اللفظ ، كما أن آل موسى بمعنى الجماعة المنسوبة إلى موسى .
وأما « حي » في نحو قولهم : هذا حيُّ زيد فتأويله شخصه الحي ، فكأنك قلت :
« شخصُ زيد » ، فهذا من باب إضافة العام إلى الخاص ، (وإنما ذكروا لفظ حيّ مبالغةً
وتأكيداً)^(٣) فمعنى هذا حيُّ زيد أي (المشارُ إليه)^(٤) عينه وذاته لا غيره ، وإنما
ذكروا الذات بلفظ الحي توغلاً في باب المبالغة ، فإذا قلت : فعله حيُّ زيد فكأنك
قلت : فعله هو بنفسه وهو حيٌّ موجود ، لا أنه نُسِبَ إليه الفعل وهو معدوم . وهذا
حيُّ زيد أي هو هو بعينه حياً قائماً لا ريب فيه ، ثم صار يستعمل في التأكيد بمعنى ذاته
وعينه ، وإن كان (المشارُ إليه)^(٥) ميتاً قال^(٦) :

٣٠٣- أَلَا قَبَحَ الْإِلَهُ بَنِي زِيَادٍ وَحَيَّ أَبِيهِمْ قَبَحَ الْحِمَارِ^(٧)
وقال^(٨) :

-
- (١) ط ١٨٦ / ٢ .
(٢) في ج وهامش رقم ٣ من ط ٣٨٦ / ١ : الر ، والمقصود بآل مرامر آل المر ، والله أعلم .
(٣) ساقط من ص .
(٤) ساقطتان من ص .
(٥) تكلمة من ط .
(٦) قائله يزيد بن ربيعة بن مفرغ الحميري أبو عثمان ، شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية ، وهو شاعر غَزَل ،
وفد على عبد الملك بن مروان فأكرمه ، وصحب عبادَ بن زياد بن أبيه زمناً ولم يظفر بخيره فهجاه ، فسجنه ثم رق
له وأخرجه ، توفي سنة ٦٩ هـ (الأعلام ٩ / ٢٣٥) .
(٧) البيت في ديوان يزيد ١٤٣ وفي المحتسب ١ / ٣٤٧ وفي الخصائص ٣ / ٢٨ . وفي اللسان (حي) وفي الخزنة
٣٢٠ / ٤ .
اللغة : قبح الإله : في الخزنة ٤ / ٣٢٣ دعائية يقال : قبحه الله يقبحه ، أي نحاه عن الخير .
الشاهد قوله : حي أبيهم ، حيث استعمل حي هنا بمعنى عين أو ذات للتأكيد مع أن لفظ حي ضد الميت ، وأبوهم
هنا ميتٌ .
قال البغدادي في الخزنة ٤ / ٣٢٠ ، ٣٢١ ما ملخصه : إن الشارح فهم أن أباهم ميت فبنى كلامه عليه ، وإلا
فلم يقل به أحد ، ثم نقل عن ابن السكيت في كتاب المذكر والمؤنث بأن مثل هذا لا يقال إلا والمضاف إليه حيٌّ
موجود ، ونقل ذلك أيضاً عن ابن جني في المحتسب والخصائص .
(٨) قائله جبار بن سلمى بن مالك من بني عامر بن صعصعة وهو جاهلي ، (الخزنة ٤ / ٣٣٥ ، ٣٣٦) .

٣٠٤- يَاقُرْ إِنَّ أَبَاكَ حَيٌّ خَوِيلِدٍ قد كنت خائفه على الإحمَاق^(١)
وقد حكم بعضُ النحاة بإلغاء كلمة حَيٍّ وزيادته ، في مثل (هذا)^(٢) الموضع
المذكور^(٣) ، كما حكموا بزيادة لفظ الاسم في قوله^(٤) :

٣٠٥- إلى الحول ثم اسمُ السلامِ عليكما ومن يئِكَ حولًا كاملاً فقد اعتذر^(٥)
وفي قوله :

٣٠٦- تداعينَ باسمِ الشَّيبِ في مثَلَمَ جَوَائِبِهِ مِنْ بَصْرَةٍ وَسَلَامٍ^(٦)
وفي قوله^(٧) :

٣٠٧- لا ينعشُ الطرفُ إلا ما تَحَوَّنَه داعٍ يناديه باسمِ الماءِ مِغْوَمٌ^(٨)

(١) البيت في نوادر أبي زيد ١٦١ وفي الخصائص ٢٨/٣ وفي ابن عيش ١٣/٣ وفي المقرب ٢١٣/١ وفي الخزانة ٣٣٤/٤ .

اللغة : قُرْ : مرخم قرة ، الإحماق مصدر أحمق الرجل ، إذا وُلِدَ له وَلَدٌ أحمق .
الشاهد : استشهد به الرضي على أن حَيٍّ هنا مستعمل للتأكيد بمعنى عين أو ذات ، وقد بناه على ما فهمه من أن أباه ميت .

نقل البغدادي في الخزانة ٣٣٤/٤ عن أبي علي في الإيضاح الشعري أن لفظ حي في هذه الشواهد زائد .

(٢) ساقط من ص .

(٣) نسب البغدادي في الخزانة ٣٢٢/٤ و ٣٣٤ هذا القول إلى أبي علي وصاحب اللب والزنجشري والمظفري .
(٤) قائله ليبد بن ربيعة العامري ، وقد مرت ترجمته صفحة ٦٤٤ .

(٥) البيت في ديوان ليبد ٧٩ وفي مجاز القرآن ١٦/١ وفي الخصائص ٢٩/٣ وفي النصف ١٣٥/٣ وفي ابن عيش ١٤/٣ وفي المقرب ٢١٣/١ وفي العيني ٣٧٥/٣ والخزانة ٣٣٧/٤ . قال البغدادي ٣٣٩/٤ : المراد من قوله :
ثم اسم السلام عليكما : الكناية عن الأمر بترك ما كان أمره ما به .. وقيل المعنى : ثم حفظ الله عليكما . كما يقال للشيء المعجب : اسم الله عليك .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن لفظ اسم زائد عند بعض النحاة . وفي مجاز القرآن لأبي عبيدة ١٦/١ :
بسم الله ، إنما هو بالله ، لأن اسم الشيء هو الشيء بعينه قال ليبد ، ثم ذكر الشاهد هذا .

(٦) سبق تخريجه تحت رقم ٨ صفحة ٥٩ ، وأعاده البغدادي هنا برقم ٣٠٦ واستشهد به الشارح هنا على أن لفظ اسم زائد ، قال البغدادي ٣٤٣/٤ ما ملخصه : قال الشلوين في حاشيته على المفصل : ردّ هذا بعض التأخرين بسبب وجود (ال) في الشيب ، ورد عليه البغدادي بأنها زيدت للحكاية ، وأن الصاغاني قال : الشيب حكاية أصوات مشافر الإبل .

(٧) قائله ذو الرمة وقد مرت ترجمته صفحة ٤٧١ .

(٨) البيت في ديوان ذي الرمة ٣٩٠ وفي الخصائص ٢٩/٣ وفي ابن عيش ١٤/٣ وفي إصلاح النطق ٢٧٣ وفي الضرائر الشعرية ٨٢ وفي الخزانة ٣٤٤/٤ .

وبالإلغاء لفظ المقام في قول الشماخ^(١) :

٣٠٨- ذَعَرْتُ بِهِ الْقَطَا وَنَفَيْتُ عَنْهُ مَقَامَ الذُّبِّ كَالرُّجُلِ اللَّعِينِ^(٢)

والحق أن الاسم في المواضع المذكورة له معنى ، فقوله اسم السلام أي لفظه الدال عليه وكلمته ، يعني سلامٌ عليكم ، واسم الماء واسم الشيب أي صوتُ الماء وصوتُ الشيب ، إذ الاسم هو اللفظ والصوت ، والمسْمَى هو مدلول اللفظ والصوت .
والدليل على أن زيادة الاسم في مثله للتخصيص على أن المراد هو اللفظ لا المدلول أنهم لا يقولون : (جاءني)^(٣) اسم زيد بزيادة (اسم)^(٤) ، بل لا يكون لفظُ الاسم المحكوم بزيادته إلا مع ما يتعلق باللفظ ، نحو تداعين ويناديه ، فاسم السلام من باب عين زيد ، لأن السلامَ لفظٌ ، وكذا اسم الماء واسم الشيب ، أي صوت الماء الشيب ، فإن الماءَ والشيبَ صوتان .

= اللغة : ينعش : يرفع وزنا ومعنى ، وفاعله يعود على ساجي الطرف في قوله قبل :
كَأَنَّمَا أُمُّ سَاجِي الطَّرَفِ أَخَذَلَهَا مَسْتَوْدَعٌ خَمَرَ الْوَعَسَاءِ مَرْخُومٌ
ومعنى هذا البيت كأن خرقاء أم غزال ساج طرفه ، الطرف : النظر يصفه بكثرة النوم ، نخونه : تعهده ، مغموم : بغام الناقة صوت لا تفصح به ، قال الأصمعي : مغموم مردود إلى الصوت .. أشار بهذا إلى أنه صفة داع ، بمعنى أنه يجبيه ولده بماء ماء أيضا .

الشاهد : أنشدته الرضي على أن لفظ اسم هنا مقحم .
قال البغدادي ٣٤٤/٤ : وزيادة الاسم هنا لا تنجيه ، لأن الداعي هنا هو الظبية وإنما دعت ولدها بقولها ماء ماء ، فلو كان على إقحام الاسم لقاتل باسم ماء ماء ، والماء بالالف واللام ليس إلا الماء المشروب ، فكيف يريد حكاية صوتها .
ثم ذكر أن الشاعر العزّ في إيقاع الاشتراك اللفظي بين لفظ الماء وصوتها وذكر أن هذا الكلام أخذه الشلوين عن أبي علي الفارسي .

(١) تقدمت ترجمته صفحة ٦٤٥ .
(٢) البيت في ديوانه ٣٢١ وفي المحتسب ١/١٠٩ وفي الفاخر ٧ وفي تفسير الطبري ١/٣٠٨ وفي تفسير القرطبي ٢/٢٥ وفي ابن يعيش ٣/١٣ وفي جمهرة أشعار العرب ٢٨ وفي الخزانة ٤/٣٤٧ .
اللغة : ذعرت : خوفت ونفرت ، القطا : جمع قطاة وهي أهدى الطير ، اللعين : المطرود المنفي ، والباء في به تعود إلى الماء المذكور في قوله قبله :

وماء قد وردت لوصول أروى عليه الطير كالورق اللجين
الشاهد : أنشدته الرضي على أن لفظ مقام في البيت ملغى ، وأن المراد نفي الذب .

(٣) تكملة في ط .

(٤) في ت : الاسم . والأحسن ما أثبتته .

وأما قوله : مقام الذئب ، فهو من باب الكنايات ، تقول : مكائنك مني بعيد ، أنت مني بعيد ، لأن من بعد مكانه فقد بُعد هو ، وإذا بُعدت الذئب فقد بعدت مكانه الذي هو فيه .

والمختلف في جواز إضافة أحدهما إلى الآخر الموصوف وصفته .

فالكوفيون جؤزوا إضافة الموصوف إلى صفته وبالعكس ، استشهاداً للأول بنحو مسجد الجامع وجانب الغربي ، وللثاني ، بنحو جرد قطيفة وأخلاق ثياب ، وقالوا : إن الإضافة فيه لتخفيف المضاف بحذف التنوين ، كما في جرد قطيفة ، أو بحذف اللام كمسجد الجامع ، إذ أصلهما قطيفة جردً والمسجد الجامع^(١) .

وهذه الإضافة ليست كإضافة الصفة إلى معمولها عندهم ، إذ ذاك (لا)^(٢) (يخصص ولا يعرف بخلاف هذا)^(٣) ، فإن الأول ههنا هو الثاني من حيث المعنى ، لأنهما موصوف وصفة ، فتخصص الثاني وتعرفه (يخصص الأول ويُعرفه)^(٤) .

وأما نحو حسن الوجه ، فالحسن - وإن كان هو الوجه معنى - إلا أنك جعلته لغيره في الظاهر ، بسبب الضمير المستتر فيه الراجع إلى غيره ، فبُعِدَتْه في اللفظ عن المجرور به غاية التبعيد .

فعلى هذا تقول : هذا مسجد الجامع الطيب ، برفع الصفة .

والبصريون قالوا : لا يجوز إضافة الصفة إلى الموصوف ولا العكس^(٥) .

ولهذا ينصبون المرفوع بالصفة إذا أريد الإضافة إليه نحو حسن الوجه - كما مر^(٦) - وذلك لأن الصفة والموصوف واقعان على شيء واحد ، فهو إضافة الشيء إلى نفسه .

(١) المسألة الحادية والستون من الإنصاف صفحة ٤٣٦ - ٤٣٨ .

(٢) ساقطة من ج .

(٣) في ط : تخصص وتعرف بخلاف هذه ، وقال في الهامش تعلية ٢ : وفي بعض النسخ : إذ تلك لا تخصص ولا تعرف بخلاف هذه .

(٤) في ص : بتخصص الأول وتعرفه .

(٥) انظر الإنصاف ٤٣٦ - ٤٣٨ .

(٦) صفحة ٩١٢ .

ولا يتم لهم هذا مع الكوفيين ، لأنهم يجوزون إضافة الشيء إلى نفسه مع اختلاف اللفظين - كما يجيء من مذهب الفراء^(١) - .

(ولو لم يجوزوه أيضا لجاز هذا ؛ لأن في أحدهما زيادة فائدة ، كما في نفس زيد)^(٢) .

وقال المصنف : لا يجوز ذلك ؛ لأن توافق الصفة والموصوف في الإعراب واجب^(٣) .

وليس بشيء ، لأن ذلك إنما يكون إذا بقيا على حالهما ، فأما مع طلب التخفيف بالإضافة فلا نُسلم له ، وهو موضع النزاع .

فعند البصريين نحو بقلّة الحمقاء كسيف شجاع ، أي المضاف إليه في الحقيقة هو موصوف هذا المجرور ، (إلا أنه)^(٤) حذف وأقيم صفته مقامه ، أي بقلّة الحبة الحمقاء .

وإنما نسبوها إلى الحمق لأنها تنبت في مجاري السيول ومواطئ الأقدام .
ومسجد الوقت الجامع ، وذلك الوقت يوم الجمعة ، كأن هذا اليوم جامع للناس في (مسجده للصلاة)^(٥) .

وجانب المكان الغربي ، وصلاة الساعة الأولى ، أي أول ساعة بعد زوال الشمس .
ويجعلون نحو جرد قطيفة بالتأويل كخاتم فضة ، لأن المعنى شيء جرد ، أي بال ،
ثم حذف الموصوف ، وأضيفت صفته إلى جنسها للتبيين ، إذ الجرد يُحتمل أن يكون

(١) صفحة ٩٢٤ .

(٢) تكملة من ط .

(٣) شرحه لكافيته ٥٣ ، وقد علل المنع بثلاث علل قال : لتعذر ذلك لفظا ومعنى ، أما الأول فلو ذهبت تضيف الموصوف إلى صفته لكانت معرّفا للشيء بغير ما لم تقصد به الذات .. وأيضا فإن كونه صفة يقتضي له حكم التبعية ، وكونه مضافا إليه يقتضي له حكم المقصود بالنسبة ، فكيف يكون الشيء تبعا غير تبع ، وأيضا فإن الصفة تقتضي بأن تكون بإعراب الموصوف .. إلخ .

(٤) في ط : لأنه ، والعبارة ساقطة من ص .

(٥) في ص : مسجد للصلاة .

من القطيفة ومن غيرها ، كما كان خاتم محتملاً أن يكون من الفضة ، ومن (غيرها)^(١) فالإضافة بمعنى من .

ويجوز عندي أن تكون أمثلة إضافة الموصوف إلى صفته من باب طور سيناء ، وذلك بأن يُجعل الجامع مسجداً مخصوصاً ، والغربي جانباً مخصوصاً ، والأولى صلاة مخصوصة ، والحمقاء بقلّة مخصوصة ، فهي من الصفات الغالبة ، ثم يضاف المسجد والجانب والصلاة والبقلة المحتملة إلى هذه المختصة ، لفائدة التخصيص ، فتكون صلاة الأولى كصلاة الـ (الوتر)^(٢) ، وبقلة الحمقاء كبقلة الكُزْبَرَة ، وجانب الغربي كجانب اليمين^(٣) .

أما الاسمان اللذان ليس في أحدهما زيادة فائدة كشحط^(٤) النوى ، وليث أسد ، فالفراء يجوز إضافة أحدهما إلى الآخر للتخفيف ، قال : إن العرب تجيز إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان^(٥) كقوله^(٦) :

٣٠٩ - فقلتُ انجُوا عنها نَجَا الجِلْدِ إنه سيرضيكما منها سنّامٌ وغاريبه^(٧)

(١) في ط : غير .

(٢) في ج و ط : الوترية .

(٣) لعل هذا مما انفرد به الرضي .

(٤) الشحط والشحط : البعد .

(٥) في معاني القرآن للفراء ١ / ٣٣٠ وقوله : ﴿ وَلَلْدَارُ الْآخِرَةُ ﴾ الأنعام ٣٢ ... جعلت الدار ههنا اسماً وجعلت الآخرة من صفتها ، ومثله مما يضاف إلى مثله في المعنى قوله ﴿ إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ ﴾ والحق هو اليقين . وانظر ٢ / ٥٥ ، ٥٦ و ٢٨٦ و ٣ / ٤١ و ٧٦ و ١٠٩ .

(٦) ينسب البيت إلى أبي العَمر الكلابي ، وإلى عبد الرحمن بن حسان بن ثابت (الخزاعة ٤ / ٣٦٠) .

(٧) البيت في المقصور والممدود لابن دريد ٢٩ وفي العيني ٣ / ٣٧٣ وفي شرح الأشموني بحاشية الصبان ٢ / ٢٤٣ وفي الخزاعة ٤ / ٣٥٨ .

اللغة : النَّجَا : قبل مقصور من قولك : نجوت جلد البعير ، وأنجيتّه ، إذا سلخته ، وعن القالي : النَّجَا : ما سلخته عن الشاة والبعير . غاريه : الغارب ما بين السنام والعنق .

الشاهد : أنشده الرضي شاهداً على ما يراه الفراء من جواز إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان .. ونقل البغدادي عن ابن السرياني أنه قال : يريد قشراً عنها لحمها وشحمها كما يُقَشَّرُ الجلد .. ثم قال : ويؤخذ من هذا التفسير أن النجا هنا اسم مصدر بمعنى التَّجْوِ منصوب على أنه مفعول مطلق وليس اسماً للجلد ، فلا يكون كما قاله الفراء .

والنجا هو الجلد .

والإنصاف أن مثله كثير لا يمكن دفعه ، كما في نهج البلاغة (لَسَخَ الرجاء منهم شَفَقَاتٍ وَجِلِهِمْ)^(١) وقوله : (وسكائك الهواء ورخاء الدعة)^(٢) .

ولو قلنا : إن بين الاسمين في كل موضع فرقاً لاحتجنا إلى تعسفات كثيرة .
وما اختلف فيه هل إضافته محضة (أو)^(٣) لا على ما تقدم أفعل التفضيل فنقول :
هو في حال الإضافة على ضربين ، أحدهما يراد به تفضيل صاحبه على كل واحد من أمثاله التي دل عليها لفظ المضاف إليه ، وثانيهما لا يراد به ذلك - وقد يجيء ذكر أحكامه في بابه^(٤) - .

والمقصود ههنا ، أن إضافته بالمعنى الأول فيها الخلاف .

فعند ابن السراج^(٥) وعبد القاهر^(٦) وأبي علي^(٧) والجزولي^(٨) هي غير محضة ، لكونها بمعنى (من) والجار والمجرور في محل النصب بأنه مفعول أفعل ، كما لو ظهر من فإن الجار في قولك : أفضل من (القوم)^(٩) لابتداء الغاية ، والجار والمجرور مفعول أفضل ، فأفضل في أفضل القوم صفة مضافة إلى معمولها ، الذي هو المجرور بعده (سواء انجر بمن ظاهرة أو مقدرة)^(١٠) فهو كاسم فاعل مضاف إلى مفعوله نحو ضارب زيد .

(١) من كلام له في صفة الملائكة ، نهج البلاغة ١ / ١٩٥ قال : لم يستعظموا ما مضى من أعمالهم ولو استعظموا ذلك لنسخ الرجاء منهم شَفَقَاتٍ وَجِلِهِمْ .

(٢) في ط : ورخاء الدعة ، وسكائك الهواء . وسكائك الهواء مذكورة في نهج البلاغة ١ / ١٧ من خطبة له يذكر فيها ابتداء خلق السماء والأرض وخلق آدم . قال : ثم أنشأ سبحانه فَتَقَّ الأجواءِ وَشَقَّ الأرجاءِ ، وسكائك الهواء . قال المحقق : السكائك جمع سكاكة ، وهي أعلى الفضاء ، كما قالوا : ذُو وذوائب .

(٣) في ط : أم ، ولا يميز البلاغيون مجيء أم بعد هل .

(٤) ط ٢ / ٢١٤ وما بعدها .

(٥) عندما تحدث ابن السراج عن ذلك في الأصول ٧ / ٨ قال : فقولك : زيد أفضل منك ، وزيد أفضلكما في المعنى سواء ، إلا أنك إذا أثبت بمنك فزيد منفصل من فضله عليه ، وإذا أضفت فزيد بعض من فضله عليه . (٦) المقتصد ٨٨٤ .

(٧) الإيضاح بشرح عبد القاهر (المقتصد ٨٨٤) .

(٨) جعل الجزولي مما إضافته غير محضة إضافة أفعل إلى جنسه مراداً فيه معنى من (المقدمة الجزولية ق ٢٩) .

(٩) ساقطة من ط .

(١٠) تكملة من ط .

ومعنى من الابتدائية في أفضل من القوم أنه ابتداءً زيد في الارتقاء والزيادة في الفضل ، من مبدأ هو القوم ، بعد مشاركتهم له في أصل الفضل ، إلا أنه لنقصان درجته في مشابهة اسم الفاعل عن الصفات المشبهة - كما يجيء في باب^(١) - لا يرفع فاعلا مظهرا إلا بشرائط - تأتي في باب^(٢) - ولا ينصب مفعولا صريحا ، ولا شيبة مفعول ، فلا يقال : أحسن الوجه ، بل يرفع مضمرًا ، ويعمل نصبًا في محل الجار والمجرور لضعفه ، وينصب التمييز الذي تنصبه الجوامد أيضا ، كما في عشرون درهماً ، نحو (أحسن)^(٣) وجهاً .

ودليل تنكيره قول الشاعر^(٤) :

٣١٠ - مَلِكٌ أَضْلَعُ البريةَ لا يو جُدُ فيها لما لَدَيْهِ كِفَاءٌ^(٥)

(وقوله^(٦) :

٣١١ - وَلَمْ أَرِ قَوْمًا مِثْلَنَا خَيْرَ قَوْمِهِمْ أَقْلٌ بِهِ منا على قومهم فَخْرًا)^(٧) ومذهب سيبويه ، أن إضافة أفعل التفضيل حقيقية مطلقا^(٨) .

(٢٠١) ط ٢ / ٢١٩ - ٢٢٠ .

(٣) في ج : الحسن .

(٤) قائله الحارث بن حلزة الشكري ، وقد مرت ترجمته صفحة ٢٣١ .

(٥) البيت في شرح القصائد السبع الطوال ٤٧٦ وفي الخزانة ٤ / ٣٦١ .

اللغة : أضلع : أقوى وأشدُّ تحملا ، كفاء : مثل .

الشاهد : أنشده الرضي على أن أفعل إذا أضيف إلى ما هو بعض منه فإن إضافته لفظيةً بدليل هذا البيت . فإن « ملك » نكرة ، وقد وصف بأضلع البرية . قال البغدادي ٤ / ٣٦٣ - ٣٦٤ : وروي ملكٌ أضْرَعُ البريةَ ، على أنه فعل ماض ، أي أذل البريةَ وقهرها .. وحينئذ لا شاهد فيه .

(٦) قائله زيادة بن زيد الحارثي ، من بني الحارث بن سعد أخو عُذرة ، قال أبو رياش : هو زيادة بن زيد من سعد هذيم بن ليث ، وزيادة شاعرٌ إسلامي في الدولة الأموية ، قتله ابن عمه هُذَيْبُ بن حَشْرَم (الخزانة ٤ / ٣٦٦) .

(٧) البيت في شرح الحماسة للمرزوقي ٢٤٤ وفي الخزانة ٤ / ٣٦٤ .

المعنى : قال البغدادي ٤ / ٣٦٥ : لا نبغي على قومنا ولا نتكبر عليهم ، بل نعدهم أمثالنا ونظراءنا ، فنباسطهم ونوازنهم قولا بقول وفعلًا بفعل .

الشاهد قوله : خير قومهم فإنه أضاف (خير) إلى قومهم ، ولم يستفد تعريفا ، لذا وصَفَ بها النكرة « قوما » ، ونقل البغدادي في الخزانة ٤ / ٣٦٤ عن الشلوين في حاشية المفصل أنك إن جعلت خيرا من الخير الذي هو ضد الشر لم يكن من هذا الباب ، قال : وجوز شراح الحماسة أن يكون خير قومهم بدلا من قوما . اهـ . وهذا الشاهد تكملة من ج و ط .

(٨) الكتاب ١ / ١٠٥ .

وذلك أنه في حال الإضافة على ضريين :

أحدهما : أن يكون بعض المضاف إليه كأي ، فيدخل فيه دخول أي فيما أضيف إليه ، والمعنى : أن صاحبه مفضل في المعنى الذي وضع له المصدر ، المشتق هو منه ، على كل واحد واحد مما بقي بعده ، من أجزاء المضاف إليه ، فإن زيدا في قولك : زيد أظرف الناس مفضل في الظرافة على كل واحد من بقي بعد زيد من أفراد الناس ، فالمعنى (زيد)^(١) بعضهم الزائد في الظرافة على كل واحد من بقي منهم بعده .

ولا يلزم منه تفضيل الشيء على نفسه ، لأنك لم تفضله على جميع أجزاء المضاف إليه بل على ما بقي من المضاف إليه بعد خروج هذا المفضل منه ، فالإضافة في هذا المعنى بتقدير اللام ، كما في قولك بعض القوم وثلثهم وجزؤهم ، وأحدهم ، ولو كان بتقدير من الابتدائية لجاز زيد أفضل عمرو ، كما يجوز زيد أفضل من عمرو ، ولو كان بتقدير من الميئة - كما في خاتم فضة لوقع اسم المضاف إليه مطردا على المضاف - كما ذكرنا في صدر هذا الباب^(٢) - ولا يقع (كما في نحو)^(٣) هذا أفضل القوم .

فإذا كان إضافته بهذا المعنى كإضافة بعض القوم ، فهو بتقدير اللام مثله ، فتكون محضة ، بدليل قوله تعالى : ﴿ قَبَّارِكُ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ﴾^(٤) .

وقوله : أضلع البرية^(٥) خير مبتدأ محذوف ، أي هو أضلع البرية (وخير قومهم^(٦) نصيب على المدح)^(٧) .

وثانيهما : (أن يكون أفعل)^(٨) مفضلا على جميع أفراداه مطلقا ، ثم نضيفه إلى شيء للتخصيص ، سواء كان ذلك الشيء مشتملا على أمثال المفضل ، نحو زيد أفضل

(١) ساقطة من ط ومثبتة في هامشه .

(٢) صفحة ٨٨٠ .

(٣) في ت : نحو .

(٤) المؤمنون ١٤ ، واستشهد بها على اكتساب المضاف التعريف من المضاف إليه ، لوقوعه نعتا للمعرفة .

(٥) في البيت المذكور صفحة ٩٢٦ وهو : مَلِكُ أَضْلُعِ الْبَرِيَّةِ لَا يَوْجَدُ فِيهَا لِمَا لَدَيْهِ كِفَاءٌ .

(٦) في قول الشاعر :

وَلَمْ أَرْقُوتَا مِثْلَنَا خَيْرَ قَوْمِهِمْ أَقْلُ بِهِ مِنَّا عَلَى قَوْمِهِمْ فَخْرًا

(٧) تكملة من ط .

(٨) في ط : أن أفعل يكون ، وفي ص : أن يكون مفضلا .

إخوته ، أو لم يكن نحو زيد أفضل بغداد ، أي أفضل أفراد نوع الإنسان ، وله اختصاص
ببغداد ، فالإضافة فيه لأجل التخصيص ، كما في غلام زيد ومصارع مصر ، لا لتفضيله
على أجزاء المضاف إليه .

فهذه الإضافة محضة اتفاقا بمعنى اللام .

ثم نقول : (أفعل)^(١) بالمعنى الأول إما أن تضيفه إلى المعرفة (أو النكرة ، فإن
أضفته إلى المعرفة)^(٢) لم يجز أن تكون مفردة ، نحو « أفضل الرجل ، وأفضل زيد ، إذ
لا يمكن كونه بعض المضاف إليه ، بلى ، إذا كان ذلك الواحد من أسماء الأجناس التي
يقع مفردُها على القليل والكثير ، نحو البرني^(٣) أطيب التمر جاز ، والرجل ليس جنسا
بهذا المعنى ، فنقول : زيد أفضل الرجلين أي أحدهما المفضل على الآخر ، وأفضل
الرجال ، أي أحدهم المفضل على كل واحد من الباقيين .

وأما إذا أضفته إلى النكرة فيجوز إضافته إلى الواحد والمثنى والمجموع ، نحو زيد أفضل
رجل ، والزيدان أفضل رجلين ، والزيدون أفضل رجال ، فيتطابق صاحب أفعل
والمضاف إليه إفراداً وتثنية وجمعا ، ويجوز إفراد المضاف إليه ، وإن كان صاحب أفعل
مثنى أو مجموعا قال تعالى : ﴿ وَلَا تَكُونُوا أُولَٰ كَافِرٍ بِهِ ﴾^(٤) .

وحكم أي في الإضافة حكم أفعل ، يعني أنك إذا أضفت أيًا إلى المعرفة فلا بد أن
يكون المضاف إليه مثنى أو مجموعا ، وإذا أضفت إلى النكرة جاز كون المضاف إليه مفردا
أو مثنى ومجموعا .

والعلة في ذلك أن أيًا - استفهاما كان أو شرطا أو موصولا - موضوع ليكون جزءا
من جملة معينة بعده ، مجتمعة منه (ومن مثله ومن مثليه)^(٥) ومن أمثاله ، وكذا أفعل
المضاف بالمعنى الأول .

(١) في ج و ط : أفضل .

(٢) ساقط من ص .

(٣) البرني : ضرب من التمر أصفر مدور ، وهو أجود التمر ، واحدته بُرْنِيَّة (اللسان ١٦ / ١٩٤) .

(٤) البقرة ٤١ .

(٥) تكملة من ج و ص .

فقولنا : جزء من جملة يخرج نحو : الفرس أفره^(١) البغال ، ويوسف أحسن إخوته ، فإنه لا يجوز مثله بالمعنى الأول ، إذ ليس جزءاً من جملة بعده .

وقولنا : معينة ليخرج نحو زيد أفضل رجلين أو رجال ، فإنه لا يجوز ، إذ لا فائدة في كونه أفضل من بين جملة غير معينة من عرض الرجال ، وكذا يخرج نحو أي رجلين زيد وأي رجال هو ، فإنه لا يجوز ، إذ وَضَعَ أَيُّ للتعين ، وكيف يتعين واحد من جملة غير متعينة ؟

وقولنا : مجتمعة منه ومن أمثاله يخرج نحو وجه زيد أحسنه ، ونحو قولك : أي زيد أحسن أوجهه أم يده أم رجله ؟ فإنه لا يجوز ؛ لأن زيدا لم يجتمع من الوجه وأمثاله ، وكذا لا يجوز أي بغداد أطيب ؟ أي ، أي دورها ؟ إلا أن يقدر المضاف ، أي أحسن أعضائه ، وأي أعضاء زيد ، وأي دور بغداد .

فأي ؛ موضوع لتعيين بعض من كل معين ، وأفعل - بالمعنى الأول - لتفضيل بعض من كل معين بعده على سائر أبعاضه .

فإذا تقرر هذا قلنا : لم يجوز زيد أفضل الرجل ، وأي الرجل هذا ؟ لأن الرجل ليس كلاً يشمل زيداً وغيره ، بخلاف قولك : البرني أطيب التمر ، وقولك : أي التمر هذا ، لكون التمر جنساً يقع على القليل والكثير .

وجاز أفضل الرجلين وأي الرجلين لكون المضاف فيهما (بعضاً)^(٢) من الجملة المعينة بعده ، وهي المثني . وكذا أفضل الرجال وأي الرجال ، سواء أردت بهذا الجمع معهودين معينين أو جنس الرجال ، إذ هو على كلا التقديرين جملة معينة .

ولما جاز أي رجل هو ، وأي رجلين هما ، وأي رجال هم ، مع أن المجرور في جميعها ليس - في الظاهر - جملة معينة كما شرطنا ؛ لأن المراد بكل واحد من هذه المجرورات الجنس مستغرقاً مجتمعاً من المسؤول ومن أمثاله ، فتكون في الحقيقة (جملة معينة)^(٣)

(١) تقدم بيان معناه صفحة ٧١٤ .

(٢) في ط : بعضها ، والصواب ما أثبتته .

(٣) ساقطتان من ط .

منقسمة إلى المسؤول وأمثاله ، كما شرطنا - فمعنى أي رجل ، أي قسم من أقسام الرجال ، إذا قُسِّموا رجلا رجلا ، وأي رجلين ، أي أي قسم من أقسام هذا الجنس إذا قُسِّم رجلين رجلين ، وأي رجال ، أي أي قسم من أقسام هذا الجنس إذا صُنِّفوا رجلا رجلا .

وكذا في أفعال نحو زيد أفضل رجل ، أي أفضل أقسام هذا الجنس ، إذا كان كل قسم منه رجلا ، والزيدان أفضل رجلين ، أي أفضل أقسام هذا الجنس ، إذا كان كل قسم رجلين ، والزيدون أفضل رجال ، أي أفضل أقسام هذا الجنس إذا كان كل قسم رجلا .

فأفعل سواء أضفته إلى المعرفة أو إلى النكرة لتفضيل صاحبه على كل ما هو مثله من أجزاء ما بعده أفرادا أو ثنية أو جمعا ، فلهذا لم يجر الزيدان أفضل الرجلين ، لأن الرجلين ليس لهما أجزاء مثل الزيدين ثنية ، بل هو جزء واحد مثل الزيدين ، وجاز زيد أفضل الرجال أو الزيدان أو الزيدون أفضل الرجال ، لأن الرجال يصح تجزئتها رجلا رجلا كزيد ، ورجلين رجلين كالزيدين ، ورجالا رجلا كالزيدين .

ولا تظن أن صاحب أفعال التفضيل مفضل على مجموع أقسام المضاف إليه ، فتقول في زيد أفضل الرجال ، إنه أفضل من مجموع الرجال ، من حيث كونه مجموعا ، فإنه غلط ، بل معناه أنه أفضل من كل رجل (رجل)^(١) هو قسم من أقسام الرجال ، كما كان في النكرة سواء .

وكذا « أي » لتعيين قسم من أقسام المضاف إليه - معرفة كان أو نكرة - فلا يجوز أي الرجلين هذان ، إذ ليس للرجلين أقسام كل واحد منها مثنى حتى يُعَيَّن أحد تلك الأقسام .

ويجوز أي الرجال هذا ، وأي الرجال هذان ، أو هؤلاء ؛ لأن الرجال - كما قلنا - يصح تجزئتها أفرادا أو مثنيات أو جموعا .

(١) تكملة من ص وط .

فإن قيل : فكيف جاز التعبير عن استغراق الجنس بأحد أجزائه في النكرة حتى قلت : أفضل رجل وأفضل رجلين ، وأفضل رجال ، ولم يجوز مثل ذلك في المعرفة . قلت : لأن المنكر لا يختص في أصل وصفه بواحد بعينه ، فصح أن (يعبر)^(١) به عن كل واحد واحد على البدل ، إلى أن يفنى الجنس تحقيقاً ، بخلاف المعرفة ، فإنها لتخصيص بعض الأجزاء وتعيينه ، فلا يطلق مع ذلك التعيين على غيره ، وأُيِّ وأفعل لا يضافان إلا إلى جملة ذات أجزاء - كما قلنا^(٢) - ولا يضافان إلى ما يكون تجزؤه بالسطف ، نحو أي زيد وعمرو ، ولا زيد أفضل زيد وعمرو .

فإن تكرر الجرور بالعطف فيهما فلاجل تكرر المسؤول عنه في أي ، والمفضل في أفعل ، نحو زيد وهند أفضل رجل وامرأة ، وأُيِّ رجل وامرأة هذا وهذه . وأما قولهم : أيي وأيئك ، فالمراد به أينا (لكنهم)^(٣) قصدوا التنصيص على أن المراد المتكلم والمخاطب ، إذ كان لا يدل عليه الضمير في أينا ، فصرحوا بالضميرين ، فوجب إعادة « أي » رعاية لحق المعطوف والمعطوف عليه ، إذ لا يعطف على الضمير الجرور ، ولا يعطف الضمير الجرور على شيء إلا بإعادة الجار ، فتكرير « أي » للمحافظة على اللفظ لا المعنى ، كما في قولك : بيني وبينك ، مع أن مثل هذا لا يكون إلا في ضرورة الشعر قال^(٤) :

٣١٢- فأني ما وأيئك كان شراً فقيد إلى المقامة لا يرأها^(٥)

(١) في ط : يعتبر .

(٢) صفحة ٩٢٩ .

(٣) في ص : إلا أنهم .

(٤) قاله العباس بن مرداس وقد مرت ترجمته صفحة ١٠٥ .

(٥) البيت في الكتاب ١/ ٣٩٩ وفي مجاز القرآن ٢/ ٨١ و ١٠٢ وفي تفسير الطبري ١٩/ ٢١ وفي ابن عيش ٢/ ١٣١ وفي المقرب ١/ ٢١٢ وفيه فإني ما وأيئك ، ولعله خطأ طباعي ، فإنه استشهد به لما ذكره الشارح وفي اللسان (أي) ١٨/ ٥٩ وفي الخزائن ٤/ ٣٦٧ .

المخاطب في وأيئك هو خُفَافُ بن ثُدْبَةَ الصَّحَابِي المذكور في قوله قبل :

ألا من مبلغ عني خُفَافاً أَلَوْكَ بَيْتُ أَهْلِكَ مُنْتَاهَا

المقامة : المجلس ، أراد الدعاء على من كان منهما شراً من الآخر بالقَمَى في الدنيا حتى يقاد إلى مجلسه .
لشاهد : قوله : فأني ما وأيئك فإن القياس أن يقول فأني ، ولكنه قال هذا ضرورة .

وجاء مثله في الضرورة^(١) :

٣١٣ - ... أَظْلَمِي وَأَظْلَمُهُ^(٢)

وَأَيُّ مَعْرَبٍ ، مع أن فيه إما معنى الشرط أو الاستفهام ، أو هو موصول للزومه
للإضافة المرجحة لجانب الاسمية المقتضية للإعراب .

ولا يحذف المضاف إليه إلا مع قيام قرينة تدل عليه ، نحو قوله تعالى : ﴿ أَيَّامًا تَدْعُوا
فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾^(٣) أَيُّ أَيِّ اسْمٍ .

وتجريدُها من التاء مضافةً إلى مؤنث أفصح من لحاق التاء - كما يجيء في
الموصول^(٤) - قال تعالى : ﴿ بَأَى أَرْضٍ تُمُوتُ ﴾^(٥) .

قوله : ولا يضاف اسم مماثل للمضاف إليه في العموم .

أي لا يقال نحو : كُلُّ الْجَمِيعِ ولا جَمِيعُ الْكُلِّ ، فإنهما متاثلان في العموم .

قوله : لَيْثُ أَسَدٍ وَحَبْسٌ مَنَعٍ .

مثالان للخصوص : الأول^(٦) عين والثاني^(٧) معنى .

قوله : عين الشيء .

يريد بالشيء شيئاً معيناً ، كزيد وعمر ، كما تقول : عين زيد ، وإلا فالشيء أعمُّ
من العين .

(١) لم أعتد إلى قائله .

(٢) البيت يتأمله :

يَارَبُّ مُوسَى أَظْلَمِي وَأَظْلَمُهُ فَاصْبِرْ عَلَيْهِ مَلَكًا لَا يَرْحَمُهُ

وهو في المقرب ٢١٢/١ وفي الجمع ١١٠/١ وفي الدرر ٨٠/١ وفي التصريح ٢٩٩/١ وفي الخزانة ٣٦٩/٤
يقول : يَارَبُّ مُوسَى أَيْنَا كَانَ أَظْلَمَ لِصَاحِبِهِ فَسَلَطَ عَلَيْهِ مَلَكًا لَا يَرْحَمُهُ .

الشاهد قوله : أَظْلَمِي وَأَظْلَمُهُ ، فإن قياسه أن يقول : أَظْلَمْنَا وَلَكِنَّهُ أَنْشَدَهُ ، هكذا ضرورة .

(٣) الإسراء ١١٠ .

(٤) ط ٤١/٢ ونقل هناك عن الأندلسي أن التانيث شاذ .

(٥) من قوله تعالى : ﴿ .. وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ .. ﴾ الآية . لقمان ٣٤ .

(٦) يعني نحو : لَيْثُ أَسَدٍ .

(٧) يعني نحو : حَبْسٌ مَنَعٍ .

وقد أخل المصنف ببعض أحكام الإضافة ، فلا بأس أن نذكرها .
أحدها : حذف المضاف إذا أُمن اللبس ، وجاء أيضا في الشعر مع اللبس قال^(١) :
٣١٤ - فهل لَكُمْ (فيها)^(٢) إِلَيَّ فَإِنِّي طيبٌ بما أَعْبَى النّطاسِيَّ حَذِيْمًا^(٣)
أي ابن حذيم^(٤) .

فإذا حذف فالأولى والأشهر قيام المضاف إليه (مَقَام المضاف)^(٥) في الإعراب ،
كقوله تعالى : ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾^(٦) .

وقد يُترك - عند سيبويه^(٧) - على إعرابه ، إن كان المضاف معطوفا على مثله ،
مضافا إلى شيء كما يقال في المثل : ما كُلُّ سوداءَ تمرّة ولا بيضاءَ شحمة^(٨) ، أي ولا كُلُّ

(١) قاله أوس بن حجر بن عتّاب ، قيل كان فحل مضر حتى نشأ النابغة وزهير فأخلاه ، قال أبو ذؤيب : كان
أوس عاقلا في شعره ، كثير الوصف لمكارم الأخلاق ، وهو من أوصفهم للحمر والسلاح .. وسبق إلى دقيق المعاني
وللى أمثال كثيرة ، وهو من تميم أسدي (الشعر والشعراء ٢٠٢ - ٢٠٩) وفي الأعلام أنه توفي نحو ٢ ق هـ .
(٢) في ص وط : فيما .

(٣) البيت في ديوانه ١١١ وفي جمهرة اللغة ٥٠٣ / ٣ وفي الخصائص ٤٥٣ / ٢ ، وفي الضرائر الشعرية لابن عصفور
١٦٧ وفي المخصص ٣٢٧ / ١٢ وفي الفاخر ٩٣ وفي ابن يعيش ٢٥ / ٣ وفي الخزانة ٣٧٠ / ٤ وفي شرح شواهد الشافية
١١٦ .

اللغة : أعبى أعجز وأتعب . النطاسي : التنطس المبالغة في التطهر ، وكل من أدق النظر في الأمور واستقصى علمها
فهو منتطس ، ومنه قيل للمتطبب : نطيس ، حذيم : أراد به ابن حذيم الذي يضرب به المثل : أطب من ابن حذيم .
الشاهد قوله : حذيم فإنه حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ، مع وجود اللبس ، والمقصود ابن حذيم ،
وهذا لضرورة الشعر .

(٤) هو طبيب جاهلي من بني تيم الرّباب ، يُقِل عن ابن الأثير في المرصع قوله : ابن حذيم شاعر في قديم الدهر ،
كان طبييا حاذقا ، يضرب به المثل في الطب فيقال : أطب بالكّي من ابن حذيم (الأعلام ١٨١ / ٢) وانظر مجمع
الأمثال ١ / ٤٤١ .

(٥) في ص : مقامه .

(٦) من قوله تعالى : ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا وَإِنَّا لَصَادِقُونَ ﴾ يوسف ٨٢ .
(٧) الكتاب ١ / ٣٣ .

(٨) في المستقصى ٣٢٨ / ٢ : أول من قاله عامر بن ذهل .. وذلك أن أباه ذهلا هلك ، وترك عند أخيه قيس بن
ثعلبة مالا ، فلما أدرك عامر وأخوه شيبان أتيا عمهما فوجداه قد أثرى المال ، أي أهلكه ، فوثب عامر عليه يحقّقه ،
فقال : يا ابن أخي دعني فإن الشخ متواة - يعني إن لم أعطك مالك قتلتي ، فدعني أعطك مالك ولا أثوي نفسي ،
فكف عنه ، وقال ذلك .. يضرب في اختلاف أخلاق الناس وطباعهم ، وفي مجمع الأمثال ١٨١ / ٢ - ٢٨٢ يضرب
في موضع التهمة ، وانظر جمهرة الأمثال ٢ / ٢٨٧ .

بيضاء ، قال (١) : ولو لم يقدر هنا مضاف معطوف على المضاف الأول لكان عطفاً على عاملين مختلفين (٢) . ولا يجوز عنده .

وعند غيره يجوز ذلك ، فلا يقدر مضافا .

وتقول : ما مثل عبد الله يقول ذلك ولا أخيه ، وما مثل أخيك ولا أهلك ، يقولان ذلك ، أي ولا مثل أخيك ، ولا مثل أهلك .

قالوا : يجب إضمار المضاف ههنا ، فيكون مما حذف المضاف فيه ، وأبقى المضاف إليه على إعرابه ، وذلك لأن « أخيه » لو كان معطوفاً على عبد الله لكان المعنى ما رجل هو مثلهما يقول ذلك وليس هو المراد ، بل المعنى ما مثل هذا ولا مثل هذا يقولان ذلك ، (وأيضاً لو كان معطوفاً عليه لكان قد فصل بين المعطوف والمعطوف عليه المجرور بأجنبي ، وذلك لا يجوز - كما يجيء في باب العطف -) (٣) .

ولو كان « أهلك » في المسألة الثانية عطفاً على أخيك لم تقل يقولان ، بل يقول . وأيضاً لو لم يقدر المضاف في المسألتين لكان الداخل عليه « لا » المزيده (لتأكيد النفي) (٤) معطوفاً على غير ما نسب إليه الحكم المنفي ، ولا يجوز ، لأنك تقول : ما جاءني زيد ولا عمرو ، ولا يجوز نحو : ما جاءني غلام زيد ولا عمرو - بجر عمرو - (إذ) (٥) المجيء منفياً عن زيد بل عن غلامه .

وأجاب المصنف عن الاستدلالات كلها بأن « مثل » ههنا كناية ، وليس بمقصود ، فكأنه معدوم ، يقال : مثلك لا يفعل هذا ، أي أنت ينبغي أن لا تفعل ، وذكر « المثل » كناية ، ولو كان مقصوداً لم يكن المخاطب مراداً ، وعند ذلك يفسد المعنى ، لأنه لا يمتنع حينئذ أن يكون المعنى مثلك لا يفعله وأنت تفعله ، كما تقول : أخوزيد لا يفعل هذا

(١) يعني سيبويه .

(٢) الكتاب ٣٣ / ١ .

(٣) تكملة من ط .

(٤) ساقطتان من ج و ص .

(٥) في ط : وفي ص : فإذن ، ولعل الصواب ما أثبتته .

ولكن زيدٌ يفعلُه ، لما كان الأُخُ مقصودا ، فكأنهم قالوا : ما عبدُ الله ولا أخوه ، وما أخوك ولا أبوك ، فلا تحي الفساداتُ المذكورة^(١) .

قال بعضهم : إن في هذا الجواب نظرا ، وذلك لأنه - وإن كان المثل مقحما من حيث المعنى والمقصود هو المضافُ إليه - لكن المعاملة - لفظا - مع هذا المضاف ، ألا ترى أنك لا تقول : مثلي لا أقول ، ومثلك لا تقول - بالتاء - ومثلكما لا تقولان ، ومثلكم لا تقولون .

أقول : أداء لفظِ المفرد معنى الثننى والمجموع غيرُ عزيز في كلامهم كأسماء الأجناس ، فإنه يصح إطلاقها على الثننى والمجموع ، وكذلك استعمالُ المجرد من علامة التأنيث مجرى المؤنث كثير .

فعلى هذا لا منع من (اكتساء)^(٢) المضافِ معنى التأنيثِ والثنية والجمع من المضاف إليه (إن حسن)^(٣) الاستغناء في الكلام الذي هو فيه عن المضاف بالمضاف إليه .

أما التأنيث فكما مر من قوله :

مرُّ الليالي أسرع^(٤) (٢٨٩)

وأما الثنية فكقولك : ما مثل أخيك ولا أهلك يقولان (ذاك)^(٥) .

وأما الجمع فكقوله :

فماحبُّ الديار شغفنَ قلبي^(٦) (ولكن حبُّ من سكنَ الديارا)

(١) في الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٤٢٧/١ : وأما استدلال سيبويه بقوله : ما مثل عبد الله يقول ذلك ولا أخيه ، وأختها ، فعنه جوابان : أحدهما أنه قليل شاذ ، فلا وجه لحمل غيره عليه مما كثر وظهر ، والثاني أن قول العرب : مثلك لا يقول كذا إنما يعنون في الحقيقة المخاطب فكأنهم أرادوا أنت لا ينبغي لك أن تقول .. ثم ذكر كلاما قريبا مما نقله عنه الشارح .

(٢) في ص : اكتساب .

(٣) تكملة من جـ وص وط .

(٤) سبق تخريجه صفحة ٨٨٩ والشاهد هنا هو الشاهد هناك .

(٥) تكملة من ط .

(٦) سبق تخريجه صفحة ٨٩٠ واستشهد به هنا وهناك للغرض نفسه .

وأما أداء ألفاظ الغيبة معنى الخطاب فلم يجيء إلا مع حرف الخطاب ، نحو : يازيد ، فمن ثم لم يجز ما مثلك تقول - بالخطاب - كما جاز في المثني ، مثل أخيك وأبيك يقولان ، وفي التأنيث ، كقوله عليه الصلاة والسلام ، « مَا رَأَيْتُ مِثْلَ الْجَنَةِ نَامَ طَالِبُهَا »^(١) .

وقد يقوم المضاف إليه مقام المضاف في التذكير ، قال^(٢) :

٣١٥- يسقون من ورد البريص عليهم بردى يُصَفَّقُ بالرحيق السلسل^(٣)
أي ماء بردى ، وهي نهر ، فقال : يصفق بالتذكير .

ويقوم مقامه في التأنيث أيضا ، نحو قُطِعَت السارق فاندملت . أي قطعت يده . وفي العقل ، كقوله تعالى : ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا ، فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ ﴾^(٤) فقال : هم .

وقال الخليل : يقوم مقامه في التنكير إن كان معرفة أضيف إليها ، مثل (كما ذكرنا في المفعول المطلق في قوله : فإذا له صوتٌ صوتٌ حمار^(٥)) ، برفع صوت الثاني ، أي مثل صوت حمار ، فأجاز أن تقول : (هذا)^(٦) رجل أخو زيد أي مثل أخي زيد^(٨) .

(١) في صحيح الترمذي ٦٥ / ١٠ « ما رأيت مثل النار نام هاربها ولا مثل الجنة دام طالبا » ثم قال : هذا حديث إنما نعرفه من حديث يحيى بن عبيد الله ، ويحيى بن عبيد الله ضعيف عند أهل الحديث ، تكلم فيه شعبة . وفي تخریج أحاديث الرضي للبغدادی ق ٦ : كذا أخرجه الذهلي في مسند الفردوس عن أبي هريرة وكذا أخرجه عنه الترمذي وضعفه ، وإبراهيم البيهقي .. وقد أدرجه علي رضي الله عنه في بعض خطبه .

(٢) قائله حسان بن ثابت رضي الله عنه وقد مرت ترجمته صفحة ١٥٧ وقد مدح بالقصيدة آل جفنة ملوك الشام .

(٣) البيت في ديوانه ١٢٢ وفي طبقات فحول الشعراء ٢١٨ وفي ابن يعيش ٢٥ / ٣ وفي الكشف ٢١٦ / ١ وفي الهمع ٥١ / ٢ وفي الدرر ٦٤ / ٢ وفي الخزانة ٣٨١ / ٤ .

اللفظ : البريص : موضع بالشام ، بردى : نهر بالشام ، يصفق : يحول من إناء إلى إناء ليتصفي والرحيق : الصافي من الخمر ، السلسل : السهل الانحدار السائق الشراب .

الشاهد : استشهد به الرضي على أنه قد يقوم المضاف إليه مقام المضاف في التذكير ، فإن بردى من صيغ المؤنث ، وقد قال يصفق ولم يقل تصفق ، لأن المضاف المقدر « ماء » مذكر .

(٤) الأعراف ٤ .

(٥) صفحة ٣٧٣ .

(٦) تكملة من ط .

(٧) في ت وج و ص : نحو هذا .

(٨) في الكتاب ١ / ١٨١ : وزعم الخليل رحمه الله أنه يجوز أن يقول الرجل : هذا رجل أخو زيد ، إذا أردت أن تشبهه بأخي زيد .

واستضعفه سيويه ، وقال : لو جاز هذا لجاز هذا قصير الطويل ، أي مثل الطويل ، وهو قبيحٌ جداً^(١) .

(أما)^(٢) قولهم : قضيةٌ ولا أباً حسنٍ لها فلجعل العلمَ المشتهرَ بمعنى كالجنس الموضوع لذلك المعنى نحو لكل فرعونٍ موسى - كما ذكرنا في لا التبرئة^(٣) - .
وقد يُحذف مضافٌ بعد مضافٍ - وهَلُمَّ جرا - لقيام المضاف إليه الأخير مقامه كقوله^(٤) :

وَقَدْ جَعَلْتَنِي مِنْ حَزِيمَةٍ أَصْبَعًا^(٥)

- ٣١٦ -

أي ذا مقدارٍ مسافةٍ أصبَع .

وثانيها^(٦) : حذفُ المضاف إليه ، فإن كان المضاف ظرفاً فيه معنى النسبة ، كقبُلٍ وبعدُ في الزمان ، وأمامٍ وخلفٍ في المكان ، أو مشبهاً به في الإبهام بغيرٍ وحسبٍ ، ولم يعطف على ذلك المضاف مضافٌ (آخر)^(٧) إلى مثل ذلك المحذوف فالبناء^(٨) على

(١) قال سيويه ، بعد ذكر رأي الخليل السابق : وهذا قبيحٌ ضعيف لا يجوز إلا في موضع الاضطرار ولو جاز هذا لقلت : هذا قصيرُ الطويل ، تريد مثل الطويل .

(٢) في ط : وإن ، والصحيح ما أثبتته .

(٣) سبق الحديث عن ذلك صفحة ٨٣ .

(٤) قاله الكلجة العربي ، وقد مرت ترجمته صفحة ٢٧٤ .

(٥) صدره : فأدرك إبقاء العرادة ظلماً والبيت في نوادر أبي زيد ١٥٣ وفي شرح المفصلية للتبريزي ٥٧ وفي ابن يعيش ٣١ / ٣ وفي المغني ٨١٤ وفي العيني ٤٤٢ / ٣ وفي الخزانة ٤٠١ / ٤ .

اللفظة : إبقاء : ماتبقية الفرس الأصيلة من العدو لوقت الحاجة ، وهو مفعول مقدم . العرادة : اسم فرس الكلجة . ظلماً : عرجها ، قال البغدادي : ولا يكون في ذي الحافر إلا استعارة فهو خاص بالإبل . جعلتني : صيرتني ، حزيمة : رئيس بني تغلب ، وذلك أنهم أغاروا على بني مالك بن حنظلة ، ولكنهم استنقذوا ما أخذ منهم وأسروا حزيمة ثم قر . وسبب ظلع الفرس هو أنها شربت ملء الحوض ماءً .

والمعنى : تبعت حزيمة في هربه فلما قربت منه أصاب فرسي عرج فتخلف عنه . (الخزانة ٤٠٢ / ٤ - ٤٠٣) .
الشاهد قوله : من حزيمة أصبعا ، فإن فيه حذف ثلاث كلمات متضائفات ، والتقدير : ذا مقدار مسافة أصبَع ، وقدره البغدادي نقلاً عن أبي علي وابن هشام : ذا مسافةٍ أصبَع .

(٦) يعني ثاني ما أهل ابن الحاجب .

(٧) ساقطة من ص .

(٨) جواب الشرط في قوله : فإن كان المضاف ظرفاً .. إلخ .

الضم ، وتسمى الظروف غاياتٍ ، ومنها قَطُ (وَعَوْضُ)^(١) ، ومنذُ ، وحيثُ - كما يجيء في الظروف المبنية جميعُ أحكامها^(٢) - .

وإن كان عُطِفَ على ذلك المضاف مضافٌ إلى مثل ذلك المَنَوِي - سواءً كان المضافُ الأولُ من الظروف المذكورة كقَبْلَ وبعدَ زيدٍ ، أو من غيرها كقوله :
يا مَنْ رأى عارضاً أُسِرَّ به بين ذراعَيَّ وجهية الأسد^(٣) (١٣٦)
وقوله : (لا نقاتل بالعِصِيَّ ولا نرامي بالحِجَارَةِ)^(٤) .

(إلا عِلَالَةً)^(٥) أو بداهةً سابحٍ نهْدِ الجُزَارَةِ^(٦) .

لم يبدل^(٧) من المضاف إليه تنوينٌ ولم يبن المضافُ ، لأن المضاف إليه كالباقي بما يفسره الثاني .

هذا على قول المبرد^(٨) .

ومذهب سيبويه ، أن الأول مضاف إلى المجرور الظاهر ، والثاني مضاف في الحقيقة إلى ضميره ، والتقدير ، إلا عِلَالَةً سابحٍ أوبداهته ، ثم حذف الضميرُ ، وجعل المضافُ الثاني بين المضافِ الأول والمضاف إليه ، ليكون الظاهرُ كالعَوْضِ من الضمير المحذوف^(٩) - على ما ذكرنا في باب النداء في ياتيمَ تيمَ عدي^(١٠) - ومذهب سيبويه في زيدٌ وعمرو قائمٌ أن خبر المبتدأ الأول محذوف^(١١) .

(١) ساقطة من ص .

(٢) ط ١٢٤ / ٢ .

(٣) سبق تخريجه صفحة ٥٦٢ ، ٥٦٣ واستشهد به هنا على أنه إذا عُطِفَ على المضاف مضافٌ إلى مثل المنوي لم ينون المضافُ ولم يبن .

(٤) ساقط من ج و ط .

(٥) في ط : اعلالة ، ولعله خطأ طباعي .

(٦) سبق تخريجه صفحة ١٤١ وأنشده هنا لما أنشد البيت الذي قبله .

(٧) جواب الشرط في قوله : وإن كان عُطِفَ .

(٨) انظر تفصيل رأي المبرد صفحة ٥٦٣ تعليقة ١ ، فقد ذكر رأي سيبويه وأجاز وجهها آخر .

(٩) جعل سيبويه نحو : إلا عِلَالَةً أو بداهة سابح . مما فصل فيه بين المضاف والمضاف إليه ، ثم قال : فهذا قبيح .

(١٠) صفحة ٤٦٠ وما بعدها .

(١١) لم أجد رأيَه في الكتاب .

وهو مغاير لمذهبه ههنا .

ومذهب المبرد أقرب ، لما يلزم سيبويه من الفصل بين المضاف والمضاف إليه (في السعة)^(١) .

وأما نحو ياتيم تيم عدي^(٢) فربما يغتفر ذلك فيه لأن الفاصل بلفظ المضاف ومعناه ، فكأنه لا فصل .

وإن لم يكن المضاف من الظروف المذكورة ، ولم يعطف عليه ما ذكرنا وجب إبدال التنوين من المضاف إليه ، وذلك في كل ، وبعض ، وإذا ، (وأوان)^(٣) كقوله تعالى : ﴿ وَكَلَّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأُمْتَالَ ﴾^(٤) ﴿ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ ﴾^(٥) .

وإذا قطع كل وبعض عن الإضافة فالأكثر إبدال التنوين ، وامتناع دخول اللام فيهما ، وبعضهم جَوَّزَه^(٦) .

وقد يُنصَّبُ كلا^(٧) على الحال ، نحو أُخِذَ الْمَالُ كُلًّا ، وذلك (لكونه)^(٨) في صورة المنكر ، وإن كان (معرِّفاً)^(٩) حقيقة ، لكونه بتقدير كله .

وقد حكى الخليل في المؤنث كلَّتِهْنِ^(١٠) ، وليس بمشهور .

وثالثها ، الفصل بين المضافين .

(١) تكملة من ط .

(٢) سبق تخرجه صفحة ٤٦٠ .

(٣) في ط : وان .

(٤) من قوله تعالى : ﴿ وَكَلَّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأُمْتَالَ وَكَلَّا ثَبَرْنَا تَثْبِيرًا ﴾ الفرقان ٣٩ .

(٥) الزخرف ٣٢ .

(٦) ما أكثر ما يُدخل الرضي (ال) على كل وبعض ، مع أنه يقول الأكثر إبدال التنوين وامتناع دخول اللام . ومن أجاز دخول (ال) أبو البركات الأنباري في منشور الفوائد ٧١ وادعى أنه لم يمنعه إلا الأصمعي .

(٧) كان حقه أن يكون مرفوعاً ، لأنه نائب فاعل لـ (ينصب) وقد يصح النصب على الحكاية .

(٨) في ت : لأنه .

(٩) في ط : معرفة .

(١٠) في الكتاب ١ / ٤٠١ : فإذا قلت : أيتن فإنك أردت أن تؤنث الاسم ، كما أن بعض العرب فيما زعم الخليل رحمه الله يقول : كلتن .. إلخ .

اعلم أن الفصل بينهما في الشعر بالظرف والجار والمجرور (غير عزيز)^(١)
كقوله^(٢) :

٣١٧- لما رأيت سائيدَ ما استعبرتُ لله درُّ اليومَ منَ لامِها^(٣)

(وقوله :

كأنَّ أصواتَ من إِيغالِهِنَّ بنا أواخرِ الميسِ إنقاضُ الفَرَارِجِ^(٤) (٢٦٩)
وبغيرهما عزيز جدا نحو)^(٥) قوله^(٦) :

٣١٨- تمرُّ على ما تستمر وقد شَفَتْ غلائلَ عبدِ القيسِ منها صدورُها^(٧)

(١) في ص : غير عزيز جدا .

(٢) قائله عمرو بن قميئة ، وهو من قيس بن ثعلبة ، من بني سعد بن مالك ، رهط طرفة بن العبد ، وهو قديم جاهلي ، كان مع حُجْر أبي امرئ القيس ، فلما خرج امرؤ القيس إلى بلاد الروم صَحَّبه . وهو ممن أنصف في شعره وصدق (الشعر والشعراء ٣٧٦ - ٣٧٧) .

(٣) البيت في ديوانه ١٨٢ وفي الكتاب ٩١ / ١ وفي المقتضب ٣٧٧ / ٤ وفي الموشح ١١٥ وفي الصحاح ٢٣٤١ وفي الضرائر الشعرية ١٩٣ وفي معجم البلدان (ساتيدما) ١٦٨ / ٣ وفي ابن عيش ٤٦ / ٢ و ١٩ / ٣ وفي الخزانة ٤٠٦ / ٤ .

اللغة : ساتيدما : نقل ياقوت في معجم البلدان عدة أقوال ، وكلها تفيد بأنه جبل ، فقيل : جبل بالهند لا يُعَدُّمُ ثَلْجُه ، وقيل : هو الجبل المحيط بالأرض ، منه جبل بارمًا ، وهو الجبل المعروف بجبل حُمرين ، (معجم البلدان ٣ / ١٦٨ ، ١٦٩) ونقل عن أبي بكر الصولي أنه نهر قرب أرزن .. ثم قال : وقول عمرو بن قميئة يدل على ذلك لأنه قاله في طريقه إلى ملك الروم . استعبرت : بكت ، والضمير في رأيت يعود على بنت عمرو المذكورة في قوله قبل : قد سألتني بنتُ عمرو عن الـ أرض التي لا تنكر أعلامها

وقيل كَتَّى بها عن نفسه .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف في الشعر غير عزيز .

والبيت ساقط من ص .

(٤) تقدم تخريجه صفحة ٨٥٠ .

(٥) ساقط من ص .

(٦) لم أهتم إلى قائله .

(٧) البيت في الإنصاف ٤٢٨ وفي الضرائر الشعرية لابن عصفور ٢٠٠ وفي الخزانة ٤١٣ / ٤ .

اللغة : تمر : من المرور ، تستمر : من الاستمرار ، شفت : مجاز من شفى الله المريض ، غلائل : أحقاد ، عبد القيس : اسم قبيلة .

الشاهد : استشهد به الرضي على الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف ضرورة ، قال : وهو عزيز جدا .. وفي الإنصاف ٤٣٥ : أما ما أنشدوه فهو مع قلته لا يعرف قائله ، فلا يجوز الاحتجاج به .. ونقل البغدادي في الخزانة ٤ / ٤١٤ عن ابن السِّدِّ في أبيات المعاني .. قال أبو الحسن الأخفش : إن كان الشعر لم يوثق بعربيته ، فيجوز أن يكون أخرَجَ غلائل غير مضافة ، وقدر فيها التنوين لأنها لا تنصرف ، ثم جاء بالصدور مجرورة على نية إعادتها ... نريد غلائل عبد القيس منها غلائل صدورها .

وحكى ابن الأعرابي^(١) : هو غلامٌ إن شاء الله ابن أخيك^(٢) .

وقد يفصل في السعة بينهما قليلا بالقسم ، نحو هذا غلامٌ والله زِيد ، وذلك لكثرة (وروده)^(٣) في الكلام .

وقد جاء في السعة الفصلُ بالمفعول - إن كان المضاف مصدرًا والمضاف إليه فاعلاً
لَهُ - كقراءة ابن عامر^(٤) : (قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ)^(٥) وهو مثل قوله^(٦) :

٣١٩ - فَرَجَجْتُهَا بِمِرْجَةٍ زَجَّ الْقُلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ^(٧)

وقوله^(٨) :

(١) هو أبو عبد الله محمد بن زياد المعروف بابن الأعرابي ، كان من أكابر أئمة اللغة ويقال : لم يكن للكوفيين أشبه برواية البصريين من ابن الأعرابي ، وكان عالماً ثقة سمع من الضبي الدواوين وصحبها وأخذ عن الكسائي وأبي معاوية الضمير ، توفي سنة ٢٣١ هـ (نزهة الألباء ١٥٠ - ١٥٣) .

(٢) نسبه البغدادي في الخزانة ٤ / ٤٢٢ نقلاً عن الجعفي عن ابن الأباري في كتاب الإنصاف إلى الكسائي . ثم قال البغدادي : وأنت ترى أن هذا النقل لا أصل له . وهو كما قال .

(٣) في ط : دوره .

(٤) عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة البحصي ، إمام أهل الشام في القراءة ، أخذ القراءة عرضاً عن أبي الدرداء والمغيرة بن أبي شهاب ، وقيل على عثمان بن عفان ، قيل كان إماماً عالماً ثقة فيما أتاه حافظاً لما رواه متقناً لما وعاه ، عارفاً فهماً ، قِيماً فيما جاء به .. ولي القضاء في دمشق . توفي سنة ١١٨ هـ (غاية النهاية ١ / ٤٢٣) .

(٥) من قوله تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ يُتْرَدُوهُمْ وَيَلْبِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ .. ﴾ الآية ١٣٧ الأنعام . قال مكِّي في الكشف ١ / ٤٥٣ : قرأ ابن عامر زَيْنَ بضم الزاي على ما لم يسم فاعله

قتل بالرفع على أنه مفعول ما لم يسم فاعله ، أَوْلَادَهُم بالنصب أعمل فيه القتل ، شركائهم بالخفض على إضافة القتل إليهم لأنهم الفاعلون ، فأضاف الفعل إلى فاعله على ما يجب في الأصل ، لكنه فرق بين المضاف والمضاف إليه ، فقدم

المفعول ، وتركه منصوباً على حاله ، إذ كان متأخراً في المعنى ، وأخر المضاف ، وتركه مخفوضاً على حاله ، إذ كان متقدماً بعد القتل ، ثم ذكر ضعف القراءة بسبب الفصل بين المضاف والمضاف إليه ثم قال : وقرأ الباقر بفتح الزاي ..

ونصبوا قتلَ بَزَيْنٍ وخفضوا الأولادَ لإضافة قتل إليهم ، أضافوه إلى المفعول ، ورفعوا الشركاء بفعلهم التزيين . وقد أطال النحاة الحديث عن هذه القراءة بين مؤيد وراذٍ ، والقراءة سنة متبعة ، وكان الحق أن تخضع القواعد

للقراءة وليس العكس .

(٦) ينسب لبعض المدنيين المولدين . الخزانة ٤ / ٤١٩ نقلاً عن الأباري في الإنصاف ولم أجد ذلك في الإنصاف .

(٧) البيت في معاني القرآن للفراء ١ / ٥٨ وفي مجالس ثعلب ١٢٥ وفي الحصاص ٢ / ٤٠٦ وفي الإنصاف ٤٢٧ وفي ابن عيسى ٣ / ١٩ وفي المقرب ١ / ٥٤ وفي الضرائر الشعرية ١٩٦ وفي - نزاة ٤ / ٤١٥ .

اللغة : زججته زجا : يقال إذا طعنته بالزُجج ، وهي الحديدية في أسفل الرمح . القُلُوص : الناقة الشابة ، أبو مزادة كنية رجل .

الشاهد : استشهد به الرضي على الفصل بين المضاف (زج) والمضاف إليه (أبي مزادة) بالمفعول (القُلُوص) .

(٨) قائله الفرزدق ، وتقدمت ترجمته صفحة ١٦٣ .

٣٢٠- تنفي يذاهَا الحَصَى في كل هاجِرَة نفَى الدراهِم تنقَادِ الصيارِفِ^(١)

عند من روى بنصب الدراهم وجر تنقاد .

وأنكر أكثر النحاة الفصل بالمفعول وغيره في السعة ، ولاشك أن الفصل بينهما في الضرورة بالظرف ثابت مع قَلْتِهِ وَقُبْحِهِ^(٢) ، والفصل بغير الظرف (في الشعر أقبح منه بالظرف ، وكذا الفصل بالظرف)^(٣) في غير الشعر أقبح منه في الشعر ، وهو عند يونس قياس^(٤) ، كما مر في باب لا التبرئة^(٥) .

والفصل بغير الظرف في غير الشعر أقبح من (كل)^(٦) - مفعولا كان الفاصل أو يمينا أو غيرهما - فقراءة ابن عامر ليست بذاك^(٧) ، ولا نسلم تواتر القراءات السبع ، وإن ذهب إليه بعض الأصوليين^(٨) .

(١) البيت في ديوان الفرزدق ٥٧٠ / ٢ طبع مصر وفي الكتاب ١٠ / ١ وفي الموشح ١٥١ وفي الخصائص ٣١٥ / ٢ وفي سر الصناعة ٢٨ / ١ وفي الأمالي الشجرية ١٤٢ / ١ وفي الإنصاف ٢٧ وفي رصف المباني ١٢ و ٤٤٦ وفي العيني ٥٢١ / ٣ وفي الخزانة ٤ / ٤٢٦ .

اللغة : النفي في الأصل الإزالة ، ونفيت الدراهم أثرَها للانتقاد ، الهاجرة : وقت اشتداد الحرارة في وقت الظُّهر .
التنقاد : تمييز الجيد من الرديء ، الصيارف : الصرافون .

الشاهد : فصله بالمفعول به (الدراهم) بين المضاف (نفى) والمضاف إليه (تنقاد) .

(٢) لقد قال الرضي صفحة ٩٤٠ : اعلم أن الفصل بينهما في الشعر بالظرف والجار والمجرور غير عزيز ثم استشهد له : وهو هنا يقول إنه قليل قبيح .

(٣) ساقط من ص .

(٤) الكتاب ١ / ٣٤٧ .

(٥) صفحة ٨٤٩ .

(٦) في ص وط : الكل .

(٧) القراءة سنة متبعة ، والرضي لا يرى تواتر القراءات السبع ، فبنى على ذلك قوله هذا ، وقد رد على ابن عامر كثير من النحاة ، ولعل من أولهم الفراء الذي قال في معاني القرآن ١ / ٣٥٨ : وليس قول من قال : إنما أرادوا مثل قول الشاعر .. زج القلوّص أبي مزادة بشيء ، وهذا مما كان يقوله نحويو أهل الحجاز ، ولم نجد مثله في العربية .

(٨) يطول الحديث عن تواتر القراءات السبع ولكننا نكتفي ببيان ما اشترطه ابن الجزري لقبول القراءة وعدم جواز ردها ، حيث قال - كما نقله عنه السيوطي في الإتقان ١ / ٩٩ : كلُّ قراءة وافقت العربية ولو بوجه ، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا وصحَّ سنّها ، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها سواء كانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين ، ومتى اختلَّ ركنٌ من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة ، سواء أكانت عن السبعة أم عن من هو أكبر منهم .. وانظر كلام ابن الجزري في النشر ١ / ٩ طبع دار الفكر .

قوله : وإذا أضيف الاسم الصحيح والملحق به إلى ياء المتكلم كسِرَ آخره ، والياء مفتوحة أو ساكنة ، فإن كان آخره ألفا ثبتت ، وهذيلٌ قلبها لغير الشية ياء ، وإن كان ياء أدغمت ، وإن كان واوا قلبت ياءً ، وأدغمت ، وفتحت الياء للساكين .

(الاسم الصحيح)^(١) في اصطلاح النحاة ما حرف إعرابه صحيح كعمرو ودعد وزيد ، ويعني بالملحق به ، ما آخره ياءً أو واو قبلها ساكن كظني ودلّو ، ومدعّو وكرسی وآيّي .

ومعنى إلحاقه بالصحيح ، إعرابه بالحركات الثلاث كالصحيح ، وإنما احتملها لأن حرف العلة يخفّ النطق به - وإن كان متحركا - إذا سكن ما قبله ، كما يخفّ النطق به إذا سكن هو نفسه .
قوله : كسِرَ آخره .

إنما لزم ما قبل ياء المتكلم الكسر دون الضم والفتح ليناسبه ، ولهذا جوز هذيل^(٢) قلب ألف المقصور ياء - وإن كان الألف أخف من الياء - فقالوا : قَفَّي^(٣) ، ولهذا قالوا في الأفصح : فَيَّ بقلب الواو ياءً - كما يجيء^(٤) - .

= ونقل ابن الجزري عن أبي شامة في كتابه المرشد الوجيز قوله : فلا ينبغي أن يغتر بكل قراءة تُعزى إلى واحد من هؤلاء الأئمة السبعة ، ويطلق عليها لفظ الصحة .. إلا إذا دخلت في ذلك الضابط ونقل أيضا عن أبي شامة ١٣/١ أنه قد شاع على ألسنة جماعة من المقرئين المتأخرين وغيرهم من المقلدين أن القراءات السبع كلها متواترة .. قالوا : والقطع بأنها منزلة من عند الله واجب ، ونحن بهذا نقول : ولكن فيما اجتمعت على نقله عنهم الطرق ، واتفقت عليه الفرق ، من غير تكبر له ، مع أنه شاع واشتهر واستفاض ، فلا أقل من اشتراط ذلك ، إذا لم يتفق التواتر في بعضها .

(١) في ط : قوله : الاسم الصحيح ، الصحيح (في ص : الصحيح .
(٢) من قبائل الحجاز المهمة تنقسم قسمين : شمالي وجنوبي وتقع ديار هذيل الشمالي في أطراف مكة من جهة الشرق والجنوب .. والقسم الثاني يدعى هذيل اليمن . (معجم قبائل العرب ٣/١٢١٣) .
(٣) ممن نسب إليهم هذه اللغة التبريزي في شرحه للمفضليات صفحة ١٤٠٣ عند شرح قول أبي ذؤيب الهذلي : سبقوا هَوَيَّ واعنقوا هواهم فثخروا ولكل جنب مصرع
قال : أراد هواي وهذه لغتهم ، كأنه لما كان ياء الإضافة يُكسر لها الحرف الذي قبلها ، وكانت الألف لا تتحرك فتكسر أبدلوا منها الياء ، ونسبها ابن الشجري في أماليه ١/ ٢٨١ وابن عيين في شرحه للمفصل ٣/ ٣٣ إلى بعض العرب .

(٤) صفحة ٩٥١ .

قوله : والياء مفتوحة أو ساكنة .

يعني الياء اللاحقة للصحيح والملحق به ، وأما الياء اللاحقة لغيرهما فمفتوحة
للساكنين - كما يجيء^(١) - وقد تقدم في باب المنادى الخلاف في أن أصلها السكون أو
الفتح^(٢) .

ويجوز حذف الياء قليلا في غير المنادى أيضا ، كما تقدم هناك^(٣) .

قوله : فإن كان آخره ألفا .

يعني إن لم يكن الاسم صحيحا ولا ملحقا به ، فلا يخلو آخره من أن يكون ألفا أو
واو أو ياء .

والألف تثبت في اللغة المشهورة الفصيحة ، للتثنية كانت كمسلماي أولا ، كفتاي
وحُبلاي ومغزاي ، وهذيل تميز قلب الألف التي ليست للتثنية ياءً ، كأنهم لما رأوا أن
الكسر يلزم ما قبل الياء للتناسب في الصحيح والملحق به ، ورأوا أن حرف المد من
جنس الحركة (على ما ذكرنا في أول الكتاب)^(٤) ومن ثم نابت عن الحركة في
الإعراب ، جعلوا الألف قبل الياء كالفتحة قبله ، فغيروها إلى الياء ، ليكون كالكسر
قبله .

أما ألف التثنية فلم يغيروها ، لثلاثي يلبس الرفع بغيره ، بسبب قلب الألف (ياء)^(٥)
وأما في المقصور فالرفع والنصب والجر ملتبس بعضها ببعض ، لكن لا بسبب قلب الألف
ياء ، بل لو أبقيت الألف أيضا لكان الالتباس حاصلا .

فإن قيل : فكان الواجب - على هذا - أن لا يُقلب واو الجمع في جاءني مسلموي
ياء لثلاثي يلبس الرفع بغيره !

(١) صفحة ٩٤٦ .

(٢) صفحة ٤٦٣ وما بعدها .

(٣) في نحو يا ابن أمّ ويا ابن عمّ ، وانظر صفحة ٤٦٦ .

(٤) تكملة من ط . وقد ذكر لزوم الكسر لما قبل الياء صفحة ٩٢ .

(٥) ساقطة من ص وط .

قلت : بينهما فرق ، وذلك أن أصل الألف عدم القلب قبل الياء ، لحفتها - كما هو اللغة المشهورة الفصيحة - وإنما جَوَزَ هذيل قلبها لأمر استحساني ، لا موجب عندهم أيضا ، فالأولى تركه إذا أدّى إلى اللبس ، بخلاف قلب الواو في مسلموي ، فإنه لأمر موجب للقلب عند الجميع ، وهو اجتماع الواو والياء ، وسكون أولهما ، ولا يترك هذا الأمر المطرّد اللازم لالتباس يعرض في بعض المواضع ، ألا ترى أنك تقول : مختار ومضطرّ في الفاعل والمفعول معا .

وقد جاء في الشعر قلب الألف ياءً مع الإضافة إلى كاف الضمير قال^(١) :

٣٢١- يا ابن الزبير طالما عصيكاً وطالما عניתنا إليك
لنضربن بسيفنا قفّيكاً^(٢)

قوله : وإن كان ياءً .

أي إن كان آخر الاسم ياءً ، وذلك في المنقوص نحو قاضي ، وفي المثني والمجموع - نصبا وجرا - نحو مسلمي ومسلمي .

قوله : وإن كان واوا .

وذلك في المجموع بالواو والنون رفعا .

وإنما قلبت الواو ياء لأن قياس لغتهم - كما يجيء في التصريف^(٣) - إذا اجتمعت الواو والياء ، وسكنت أولاهما قلب الواو ياءً ، وإدغام أولاهما في الثانية .

وإنما لم تبق كراهة لاجتماع المتقاربي في الصفة - أي اللين - فحُفِّفَ بالإدغام ، فُقلِبَ أثقلها - أي الواو - إلى الأخف - أي الياء - وسَهِّلَ أمر الإدغام تعرضهما له بسكون الأول .

(١) الأبيات الثلاثة من مشطور الرجز ، وهي لراجز من جنير ، وقال البغدادي في الخزانة ٤ / ٤٣٠ إنها من مشطور السريع .

(٢) بيت الشاهد هو الثالث ، وهو مع أحد البيتين أو كليهما في نوادر أبي زيد ١٠٥ وفي سر الصناعة ١ / ٢٨١ وفي العيني ٤ / ٥٩١ وفي الخزانة ٤ / ٤٢٨ وفي شرح شواهد شرح الشافية ٤٢٥ .

اللغة : عصيكا : أصله عصيت . وأراد بابن الزبير عبد الله بن الزبير حواري رسول الله ﷺ .
الشاهد : قلب الألف ياء عند إضافتها إلى كاف الضمير في قفيكا ، والأصل قفاك .

(٣) شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٣ / ١٣٩ .

ويقلب الواو ياءً سواء (كان)^(١) أو لا كطَيَّ أو ثانيا كسيّد ، وأصلهما طوي ،
وسنود .

فإذا حصل الإدغام ، فإن كان قبل الياء الأولى فتحةً بقيت على حالها تخفتها ، نحو
مصطفَيٍّ وأعلَيٍّ في مصطفون وأعلون .

وإن كان قبلها ضمة فإن لم تؤدَّ إلى لبس وزن بوزن وجب قلبها كسرةً للياء كما في
منسليمي .

وسهّل ذلك قربها من (الآخر)^(٢) الذي هو محلّ التغيير ، فلهذا لم تقلب في سَيَّل
ومُئِل ، (وأيضاً فإنهم لما شرعوا في التخفيف في نحو مسلمي - بالإدغام - تَمَّموه بقلب
الضمة كسرةً ، بخلاف مُيِّل)^(٣) .

وإن أدى إلى اللبس فأنت مخير في قلبها كسرة وإبقائها نحو لي في (جمع)^(٤) ألوى ،
إذ يشته فعل بفعل .

قوله : وفتحت الياء للسكاكين .

يعني إذا كان قبل ياء الضمير ألف أو ياءً أو واو ساكنةً ، فلا يجوز فيها السكون ، كما
جاز مع الصحيح والملاحق به ، وذلك لاجتماع الساكنين .

(وإذا كان آخر الاسم ياءً مشددةً مكسورة ما قبلها كما في نحو حوارِيَّ وكرسيَّ جاز
عند إضافته إلى ياء المتكلم حذف الياء الثانية ، وإدغام الياء الأولى في ياء الضمير ، ومنه
الحديث : « لِكُلِّ نَبِيٍّ حِوَارِيٍّ وَحِوَارِيٍّ الزُّبَيْرُ »^(٥) بفتح الياء على ما اختار

(١) ساقطة من ط .

(٢) في ط : الأخير .

(٣) ساقط من ص .

(٤) في ط : جميع .

(٥) جزء من حديث رواه البخاري عن جابر ٤٩ / ٥ وهو في صحيح مسلم ١٨٧٩ / ٤ وسنن ابن ماجه ٤٥ / ١
والمسند ٨٩ / ١ و ١٠٢ ومواضع آخر .

وفي اللسان ٢٩٩ / ٥ قال الزجاج : الحواريون خالصان الأنبياء عليهم السلام وصفوتهم ثم ذكر هذا الحديث ثم
قال : أي خاصتي من أصحابي وناصري

الْوَضَاحُ^(١) ، وإن انفتح ما قبل الياء المشددة جاز حذف المدغم فيها قبل ياء الإضافة في النداء خاصة ومنه القراءة^(٢) (يَأْتِي)^(٣) وذلك لأن المتأدى لكثرتة قد يَنْفُف - وإن لم يكن ثقله في الغاية - ألا ترى إلى ترجييمه ؟^(٤) .

وقد جاء (الياء)^(٥) ساكنة مع الألف في قراءة نافع^(٦) ﴿ مَحْيَا وَمَمَاتِي ﴾^(٧) وذلك إما لأن الألف أكثر مدًا من أخويه ، فهو يقوم مقام الحركة من جهة صحة الاعتماد عليه ، وإما لإجراء الوصل مُجرى الوقف .
ومع هذا فهو عند النحاة ضعيف .

وجاء في لغة بني يربوع^(٨) فيها الكسر مع الياء قبلها ، وذلك لتشبيه الياء بالهاء بعد الياء ، كما في نحو : فيه ولديه ، ومنه قراءة حمزة^(٩) ﴿ وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِي ﴾^(١٠) وهو

(١) لعله : الوضاح بن خالد الشكري بالولاء ، الواسطي البزاز ، من حفاظ الحديث الثقات ، من سني جرجان ، كان مع سعة علمه شبة أمي يقرأ ويستعين بمن يكتب له . مات بالبصرة سنة ١٧٦ هـ (الأعلام ٩ / ١٣٣) .

(٢) في الكشف ١ / ٥٢٩ : قوله : يابني اركب قرأ عاصم بفتح الياء والتشديد هنا وفي يوسف والصفات وثلاثة مواضع في لقمان ، ووافقه أبو بكر على الفتح هنا خاصة ، وقرأ ابن كثير بإسكان الياء والتخفيف في لقمان في قوله : يابني لا تشرك ، وقرأ في رواية قبل عن يابني أقم الصلاة بإسكان الياء والتخفيف . وفي رواية البري بفتح الياء والتشديد كقراءة حفص ، وقرأ جميع ذلك الباكون بكسر الياء والتشديد .

(٣) في عدد من الآيات منها قوله تعالى : ﴿ وَهِيَ تَجْرِي بِهِمْ فِي مَوْجٍ كَالْجِبَالِ وَكَأَنِّي تَوَحُّبًا بَيْنَهُمْ وَكَانَ فِي مَعْرِلٍ يَأْتِي أَرْكَبُ مَعْنًا وَلَا تُكُنْ مَعَ الْكَافِرِينَ ﴾ هود ٤٢ .

(٤) تكملة من جـ وص .

(٥) تكملة من ط .

(٦) في الكشف ١ / ٤٥٩ قوله محياي : أسكنها قالون ، وعن ورش الوجهان . ونسبت القراءة بإسكان الياء في معجم القراءات القرآنية ٢ / ٣٤٠ إلى نافع وورش وقالون وأبي جعفر .

(٧) من قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنْ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ الأنعام ١٦٢ .

(٨) ذكر في معجم القبائل العربية ٣ / ١٢٦٢ - ١٢٦٣ أربعة بطون يقال لكل منهم يربوع ، قال : يربوع بن حنظلة بطن من حنظلة بن مالك من نعيم من العدنانية .. ويربوع بن النول بطن من حنيفة من العدنانية .. ويربوع بن سمال ، بطن ينتسب إلى يربوع بن سمال بن عوف ، ويربوع بن غيظ بطن من ذبيان من العدنانية .

(٩) في النشر ٣ / ١٣٤ قرأ حمزة بكسر الياء ، وهي لغة بني يربوع ، نص على ذلك قطرب ، وأجازها هو والقراء وإمام اللغة والنحو والقراءة أبو عمرو بن العلاء .. وقرأ بها أيضا يحيى بن وثاب وسليمان بن مهران الأعمش وحران ابن أعين وجماعة من التابعين .. ثم وجهها صاحب النشر توجيهًا نحويًا ولغويًا ولم يذكر قراءة الباقيين . وفي سراج القارئ ٢٦٥ : فتعين للباقيين القراءة بفتحها .

أقول : لم يجز القراء هذه القراءة بل جعلها من وهم القراء طبقة يحيى قال ٢ / ٧٥ : فإنه قل من سلم منهم من الوهم ، ولعله ظن أن الياء في بمصري خافضة للحرف كله ، والياء من المتكلم خارجة من ذلك .

(١٠) من قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ الشَّيْطَانُ لَمَّا قُضِيَ الْأَمْرُ إِنَّ اللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعْدَ الْحَقِّ وَوَعَدْتُكُمْ فَأَخْلَفْتُكُمْ وَمَا كَانَ لِي عَلَيْكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ إِلَّا أَنْ دَعَوْتُكُمْ فَاسْتَجَبْتُمْ لِي فَلَا تَلُمُونِي وَلَوْلَا أَنْفُسُكُمْ مَا آتَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِي .. ﴾ الآية ٢٢ إبراهيم .

عند النحاة ضعيف . قال^(١) :

٣٢٢- قَالَ لَهَا هَلْ لَكَ يَأْتَا فَيُّ^(٢)

قوله : وأما الأسماء الستة فأبي وأخي ، وأجاز المبرد أبي وأخي ، وتقول : حمي وهني ويقال : فَيُّ - في الأكثر - وفَمِي .

هذا حكم الأسماء الستة عند إضافتها إلى ياء المتكلم .

وهي باعتبار الإضافة على ضريين ، ضرب لا يقطع عن الإضافة ، ولا يضاف إلى مضمر ، وهو « ذو » وحده ، فلا كلام فيه في هذا الباب ، إذ نحن نتكلم (على)^(٣) المضاف إلى ياء المتكلم ، وهو ضمير .

وضرب يقطع ويضاف إلى مضمر ، وهو الخمسة الباقية .

وهي على (ضريين)^(٤) ضرب إعرابه عين الكلمة ، ولامها محذوف وهو فوك .

وضرب إعرابه لام الكلمة ، وهو الأربعة الباقية - أعني : أبوك وأخوك وحموك وهنوك .

أما فوك فحالاته ثلاث : قطع الإضافة ، وإضافته إلى ياء المتكلم ، وإضافته إلى غيره . أما في حال القطع فيجب إبدال الواو ميما ، لامتناع حذفه وإبقائه ، أما الحذف فلبقاء الاسم المتمكن على حرف واحد ، ولا يجوز ، لأن الإعراب إنما يدور على آخر

(١) قائله الأغلب العجلي ، وقد مرت ترجمته صفحة ٤٤٢ .

(٢) عجزه : قالت له ما أنت بالمرضي والبيت في معاني القرآن للفراء ٧٦ ، وفي المختص ٤٩/٢ ، وفي حاشية ياسين ٦٠/٢ ، وفي الخزانة ٤٣٠/٤ .

اللغة : تا : اسم إشارة للمفردة المؤنثة .

الشاهد : أنشده الرضي شاهداً للغة بني يربوع الذين يكسرون ياء المتكلم مع الياء قبلها تشبيهاً للياء بالهاء في نحو فيه وعليه . وضعفه النحاة .

وقد ذكر البغدادي لقراءة حمزة ثلاثة توجيهات أحدها التوجيه الذي ذكره الرضي ، وقال إنه التوجيه الذي اعتمد عليه أبو علي في الحجة . والثاني : أن الكسر إنما هو لا لتقاء الساكنين ، وقد نبه عليه الفراء أولاً ، والثالث : أن الكسر فيها إتابع للكسرة التي بعدها وهي كسرة حمزة إني .

أقول : التوجيهان ، الأول والثاني صالحان للبيت أيضاً .

(٣) في ت : عن .

(٤) ساقطة من ص .

الكلمة ، فلا يدور على كلمةٍ آخرها أوَّلها ، وأما الإبقاء فلاذائه (منوَّناً إلى)^(١) اجتماع الساكنين ، فيؤول أمره إلى البقاء على حرف ، وذلك لأن (أصله)^(٢) فَوْه - بفتح الفاء وسكون العين - أما فتح الفاء فلأن « نَم » بفتح الفاء أكثر وأفصح من الضم والكسر ، وأما سكون العين فلأنه لا دليل على الحركة ، والأصل السكون ، فَحُذِفَ لامُه نسيا منسيا ، فلو لم تُقلب الواو ميمًا لدار الإعرابُ على العين كما في يد ودم ، فوجب قلبُها ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فيلتقي ساكنان (الألف والتنوين)^(٣) فتحذف الألف .

فلما امتنع حذفها وإبقاؤها قلبت إلى حرفٍ صحيح ، قريبٍ منها في المخرج وهي الميم لكونهما شفويَّين ، وأما قوله :

خَالَطَ مِنْ سَلَمَى حَيَّاشِيمَ وَفَا^(٤) (٢٤٣)

ف قيل : حُذِفَ المضاف إليه ضرورةً ، وأصله فاهًا^(٥) .

قال أبو علي : يجوزُ أن يكون على لغةٍ من لم يبدل من التنوين ألفًا في النصب ، كما في الرفع والجر^(٦) .
(قال^(٧)) :

(١) في جـ وص : منونا إلى الساكنين فيؤول إلى .

(٢) تكلمة من ص وط .

(٣) ساقط من ص .

(٤) سبق تحريجه صفحة ٧٨٩ .

(٥) نسبه الرضي إلى الأخفش انظر صفحة ٧٩٠ تعلية ١ .

(٦) تحدث أبو علي عن هذا البيت في المسائل العسكرية ١٦٩ - ١٧٤ ومما قال : « وكان القياس في من أفرد أن يبدل من العين الميم .. فلما ترك هذا القائل الإبدال صار حرفُ العين حرفَ إعراب ، فانقلبت ألفًا ، ولحق التنوين فانخذف الساكنُ الأول ، فبقي الاسم على حرف واحد ، فكان خارجًا عن جملة الأمر الأكثر عما عليه الأسماء المظهرة . وقريبٌ من هذا الكلام ذكره في البغداديات ١٥٦ .

(٧) في ط : كما قال : وقائل البيت بشر بن أبي خازم من قصيدة مدح بها أوس بن حارثة بن لأم لما خلى سبيله من الأسر والقتل ، وبشر بن بني أسد ، جاهلي قديم ، شهد حرب أسد وطيئ قال عنه أبو عمرو : إنه من فحول الجاهلية ، وكان يُقوي ، هجا أوسًا بخمس قصائد ثم مدحه بخمس أخرى (انظر الخزانة ٤ / ٤٤١ - ٤٤٥) توفي قتيلا في غزوة أغارها على بني صعصعة نحو ٩٢ ق هـ (الأعلام ٢ / ٢٧) .

٣٢٣- كفى بالنأي من أسماء كافي^(١)

كما قال^(٢) :

٣٢٤- وَأَخْذُ مِنْ كُلِّ حَيٍّ عَصَمَ^(٣)

وهذه لغة حكاها الأخفش^(٤) .

فالألف عين الكلمة ، فلا يبقى المعرب على حرف .

وأما إضافته^(٥) إلى ياء المتكلم فهو فيها على لغتين : أشهرهما في في الأحوال الثلاث ، وقياس أصله فَوَي (كَعْدِي)^(٦) ثم فَاي ، لتحرك الواو وانفتاح ما قبلها ، إلا أنه لما جرى العادة فيما أعرب بالحركات إذا أضيف إلى الياء أن يُقْتَصَر من جملة الحركات (الثلاث)^(٧) على الكسر للتناسب ، وكان العين ههنا كالحركة الإعرابية ، الواو كالضمة والياء كالكسرة والألف كالفتحة (التزمت)^(٨) الياء في الأحوال الثلاث قبل

(١) عجزه : وليس لنأيها إذ طال شافي والبيت في المقتضب ٢٢ / ٤ ، وفي الخصائص ٢٦٨ / ٢ ، وفي المنصف ٢ / ٢٦٨ ، وفي الأمالي الشجرية ١ / ١٨٣ ، وفي المسائل العسكرية ١٤٩ ، وفي الخزانة ٤ / ٤٣٩ .
اللغة والمعنى : النأي : البعد . يقول : يكفيني بعدها بلاء ، فإنه إذا طال لاشفاء له .
الشاهد قوله : كافي فإنه منصوب على أنه مفعول مطلق ، وقد وقف عليه بالسكون وهي لغة ، وكان القياس أن يقول : كافيا .

وهذا البيت ساقط من ص .

(٢) في ط : قال . وقائله الأعشى ، وقد مرت ترجمته صفحة ١٤١ .

(٣) صدره : إلى المرء قيس أطيل السرى والبيت في ديوانه ٨٧ ، وفي المسائل العسكرية ٢٠٠ ، وفي الخصائص ٢ / ٩٧ ، وفي ابن يعيش ٩ / ٧٠ ، وفي رصف المباني ٣٥ ، وفي الخزانة ٤ / ٤٤٥ .

قيس المذكور هو قيس بن معد يكرب ، فإن القصيدة في مدحه ، السرى : جمع سرية وسرية ، وهي السير في الليل ، عصم : أراد أنه يأخذ من كل حي يمر به عهداً إلى الحي الذي يليه ، لأن له في كل حي أعداء ممن هجأهم .
الشاهد قوله : عصم فإنه منصوب على أنه مفعول آخذ ، وقد وقف عليه بالسكون موافقةً للغة التي حكاها الأخفش .

(٤) قال أبو الفتح في الخصائص ٩٧ / ٢ . بعد ذكر البيت .. وعليه قال أهل هذه اللغة في الوقف : رأيت فرخ ولم يحك سيوبه هذه اللغة ، لكن حكاها الجماعة : أبو الحسن وأبو عبيدة وقطرب وأكثر الكوفيين .

(٥) يقصد : (فو) .

(٦) في ج : كَعْدِي ، وفي ص : كَعْدِي .

(٧) تكملة من ج و ص و ط .

(٨) في ص و ط : الزمت .

ياء المتكلم مكان الكسرة ، وإن لم تكن الكسرة إعرابية ، تشبها للكسرة التي ليست بإعراب ولا بناء عند المصنف^(١) ، أو للكسرة البنائية عند النحاة^(٢) بالكسرة الإعرابية لغروضاها ، وذلك كما شبهت الضمة البنائية في يازيد بالإعرابية ، فجاء بدلها بالواو والألف في يازيدان ويازيدون ، وشبهت الفتحة البنائية في لا رجل بالإعرابية (فجاء بدلها بالياء)^(٣) (في)^(٤) لا رجلين ولا مسلمين ، (كل ذلك للعروض ، (فلما)^(٥) صارت الياء التي هي عين في في مشبهة بالإعرابية^(٦)) وما قبل الياء الإعرابية في الأسماء الستة مكسورة ، فكسرت^(٧) الفاء في في .

(أونقول : لما بقي الواو مع ياء المتكلم ، وقد لزم الواو ضم ما قبلها - وإن كان ذلك لإعراب الكلمة بالحروف - ضم ، فصار فوي ، واللام محذوف نسيا منسيا ، فصار مثل الأذلو في جمع الذلو ، فقلب الواو ياء ، والضمة كسرة ، فقليل : في)^(٨) .
وقد يقال : في وفيه وفم زيد في جميع حالات الإضافة ، قال^(٩) :
٣٢٥ - كالحوت لا يرويه شيء يلقمه يصبح ظمان وفي البحر فمه^(١٠)

-
- (١) قال ابن الحاجب في إيضاحه للمفصل ٤٣١/١ : والكسرة في قولك : مررت بغلامي في أصح القولين أنها كسرة لأجل البناء لا كسرة إعراب .. وقال قبل ذلك : وهذا الاسم - يعني المضاف إلى ياء المتكلم - عند المحققين معرب ، لأن الإضافة إلى المبني لا توجب بناء ولا تجوزة إلا في الظروف وفيما أجري مجراها .
(٢) انظر رأي النحاة في المضاف إلى ياء المتكلم صفحة ٩٥ تعليقه ٤ .
(٣) ساقطة من ج و ص .
(٤) في ج و ص وط : فقليل .
(٥) في ت : فكما .
(٦) سقط من ج و ص من قوله : كل ذلك إلى بالإعرابية ، وفي ت زيادة هنا ، وهي فقليل : لا رجل ولا مسلمين .
(٧) كان الأولى أن يقول : كسرت .
(٨) تكملة من ج و ص .
(٩) قائله رؤية وقد مرت ترجمته صفحة ٦٥ .

(١٠) البيتان من مشطور الرجز وهما في ديوان رؤية ١٥٩ ، وبعضها أو كلاهما في الحيوان ٢٦٥/٣ ، وفي المسائل العسكرية ١٧٣ ، وفي المخصص ١٣٦/١ ، وفي المقرب ٢١٦/١ ، وفي العيني ١٣٩/١ ، وفي الخزانة ٤٥١/٤ .
الشاهد : أنشدته الرضي شاهدا على إثبات الميم عند إضافة (فو) قال : والأول - يعني الحذف - أصح وأفصح .
وأنكر عليه البغدادي ذلك فقال ٤٥١/٤ ، فإثبات الميم عند الإضافة فصيح ، ويدل عليه الحديث لخلوف فم الصائم ، ثم رد على أبي علي الذي ذكر في البغداديات أن إندال الميم من عين (فو) ضرورة .

والأول أصحُّ وأفصحُ ، لأن علة الحاجة إلى إبدال الواو ميما - عند القطع من الإضافة - هي خوف سقوط العين للساكنين ، (ولا ساكنين)^(١) في حال الإضافة ، إذ لا تنوين في المضاف ، فالأولى تركُّ إبدالها ميما ، وقد جمع الشاعر بين الميم والواو ، قال^(٢) :

٣٢٦- هما نفثا في فمي من فمَوَيْهِمَا على النابحِ العاوي أشدَّ رِجَامِ^(٣)

وهو جمع بين البَدَل والمُبْدَل منه .

وتكلف بعضهم معتذرا بأن قال : الميمُ بدلٌ من الهاء التي هي اللام قدمت على العين^(٤) .

وأما إضافته إلى غير ياء المتكلم فالأعرُف فيها إعرابه بالحروف - كما ذكرنا^(٥) - وجاء فم زيد كما مر^(٦) .

وأما الأربعة الباقية فلها أيضا ثلاثة أحوال :

(أحدها)^(٧) : القطعُ عن الإضافة ، والأعرُف فيها حذفُ لاماتها ، وقد ثبت في بعضها - كما يجيء في ذكر لغاتها^(٨) -

(١) ساقط من ص .

(٢) قاله الفرزدق وقد مرت ترجمته صفحة ١٦٣ .

(٣) البيت في ديوانه ٢/ ٢١٥ ، وفي الكتاب ٢/ ٨٣ ، وفي المقتضب ٣/ ١٥٨ ، وفي مجالس العلماء ٣٢٧ ، وفي المسائل العسكرية ١٨٢ ، وفي الخصائص ١/ ١٧٠ ، وفي المقرب ٢/ ١٢٨ ، وفي الإنصاف ٣٤٥ ، وفي الخزنة ٤/ ٤٦٠ .

الضمير في (هما) يعود على إبليس وابنه في قوله :

وإن ابنَ إبليسِ وإبليسَ أَلْبَسَا لهم بعذابِ الناسِ كلَّ غُلام

نفثا : أَلْقَيَا ، النابح : أراد به من يتعرض للهجو والسب ، الرجام : مصدر راجمه بالحجارة ، أي راماه .

الشاهد : قوله فمويهما حيث جمع بين البَدَل والمُبْدَل منه وهما الميم والواو . وقد ذكر هذا الاحتمال أبو علي في البغداديات ١٥٩ .

(٤) قال البغدادي في الخزنة ٤/ ٤٦٠ : وأما القول الثاني - يعني كلام الرضي هذا - فهو يشبه أن يكون مذهب سيبويه .. ثم نقل نصا عن سيبويه هو في الكتاب ٢/ ٨٣ وهو قوله : وأما فم فقد ذهب من أصله حرفان ، لأنه كان أصله فَوْه ، فأبدلوا الميم مكان الواو .. فهذه الميم بمنزلة العين نحو ميم دم .. فمن ترك « دم » على حاله إذا أضف ترك « فم » على حاله ، ومن رد إلى فم العين فجعلها مكان اللام كما جعلوا اللام مكان العين في فم .. ثم ذكر البيت .

(٥) ٦٠٥ ، صفحة ٩٥١ .

(٧) في ط : لإحديها .. وثانيتها .. وثالثتها . وقد أعاد الضمير مؤنثا لأن الحال يجوز تذكيره وتأنيثه ، ولكني آثرت أن أثبت صيغة المذكر لأنه قال قبل تعددها ثلاثة أحوال فالمعذور مذكر .

(٨) صفحة ٩٥٤ - ٩٥٥ .

وثانيها : الإضافة إلى غير ياء المتكلم ، فالأعرُف - إذن - في « أبوك وأخوك » جعل
 لأمثهما إعراباً ، وفي حَمٍ وهَنٍ حذف اللام - كما يجيء في لغاتها^(١) - .
 وثالثها : الإضافة إلى ياء المتكلم .

قال الجمهور يجب حذف اللامات ، إذ رُدُّها في حال الإضافة إلى غير ياء المتكلم
 إنما كان لغرض جعلها إعراباً ، والإعراب لا يظهر في المضاف إلى ياء المتكلم فلا معنى
 لردّها معها .

وأجاز المبرد - قياساً على الإضافة إلى غير ياء المتكلم - ردَّ اللام في أربعتها^(٢) - كما
 نقل عنه ابنُ يعيش^(٣) - وابنُ مالك^(٤) ، وفي أخٍ وأبٍ فقط كما نقل (عنه)^(٥) جارُّ
 الله^(٦) والمصنف^(٧) .

ولما رُدُّها ألزَمَ الياء لما قلنا في فَيَّ على الأفصح ، وشبهته قولُ الشاعر^(٨) :
 وأبيَّ مالِكٌ ذو المجازِ بدار^(٩)

- ٣٢٧

(١) صفحة ٩٥٤ - ٩٥٥ .

(٢) لم أجد في المختضب ما يؤيد ذلك .

(٣) لم ينقل عنه ابن يعيش إجازة الرد في غير الأب والأخ ، انظر شرح ابن يعيش للمفصل ٣/ ٣٦ .

(٤) نقل ابن مالك عن المبرد إجازته في الأب والأخ فقط ، انظر التسهيل ١٦٢ ، وقال في شرحه للكافية الشافية
 ١٠٠٨ - ١٠١٠ : وأما أب وأخ وحَمٍ وهَنٍ فالمستعمل في إضافتها إلى الياء أبي وأخي وخمي وهني ، وأجاز أبو
 العباس المبرد أبيَّ برد اللام ، وليس في قول الشاعر : وأبيَّ مالِكٌ ذو المجازِ بدار حجة على ذلك لاحتمال إرادة الجمع
 وسقوط النون للإضافة .. إلخ .

(٥) ساقطة من ط .

(٦) المفصل بشرح ابن يعيش ٣/ ٣٦ .

(٧) شرحه لكافيته ٥٥ .

(٨) قائله مؤرج السِّلَبي - كما قال أبو عبيد في المعجم - وهو شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية .. منسوب إلى
 سُلَيم بن منصور وهو أبو قبيلة (الخزاعة / ٤ / ٤٧٢) .

(٩) صدره : قَدَّرَ أحلَكَ ذا المجاز وقد أرى والبيت في مجالس ثعلب ٤٧٦ ، ونَسَبَ إلى الفراء أنه يقول القياس
 قول العرب هذا أبوك وهذا أبي - فاعلم ثقيل وهو الاختيار ، وأنشد البيت وهو أيضاً في الأمالي الشجرية ٢/ ٣٧ ،
 وفي ابن يعيش ٣/ ٣٦ ، وفي الخزاعة ٤/ ٤٦٧ ، وفي المغني ٦٠٩ ، وفي شرح شواهد ٨٦٣ ، وفي الخزاعة ٤/ ٤٦٧ .
 ذو المجاز : سوق كانت للعرب في الجاهلية ، يقول : ما بلغ ذا المجاز إلا قدر ، ويقسم بأبيه أن ذا المجاز ليس بداره .
 الشاهد قوله : وأبي فإنيهم نسبوا إلى المبرد أنه عنده مفردٌ رَدُّ لا مُه في الإضافة إلى الياء كما تُرَدُّ في الإضافة إلى غيرها .
 أقول كلام ثعلب يدل على أنه يختار الرَدَّ ولولا أن الزمخشري وابن يعيش وابن مالك والمصنف قالوا : المبرد نصا واكتفوا
 بقول أبي العباس لقلت : أن المقصود ثعلب ، والله أعلم .

وأجيب بأنه يُحْتَمَل أن يكون أبيّ جمع الأب مضافاً إلى الياء ، إذ يقال في أب أبون^(١) قال^(٢) :

٣٢٨ - فلما تبيّن أصواتنا بكينَ وفديّتنا بالأينّا^(٣)
كما قيل في أخ أخون قال^(٤) :

٣٢٩ - وكنتُ لهم كشرُّ بني الأخينا^(٥)

والمذهب لا يثبت بالاحتّمالات .

قوله : وإذا قُطِعَتْ قيل : وأبّ وحمّ وهنّ وفمّ ، وفتح الفاء أفصح منهما ، وجاء « حم » مثل : يَدٌ وحبّء ودلّو وعصا مطلقا ، وجاء هنّ مثل يد مطلقا ، وذو لا يضاف إلى مضمّر ولا يقطع .

اعلم أن في أب وأخ أربع لغات ، وفي أخ خامسة ، فاللغات المشتركة : أن يكونا محذوفَي اللام مطلقا - أي مضافين ومقطوعين - فيكونان كيد ، فتشبيهما أبان وأخان ، والجمع أبون وأخون - كما مر^(٦) - .

(١) انظر المفصل بشرح ابن يعيش ٣/ ٣٦ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١٠٠٨ - ١٠١٠ ، والتسهيل ١٦٢ .

(٢) قائله زياد بن واصل من شعراء بني سليم وهو جاهلي (الخزّانة ٤/ ٤٧٨) .

(٣) البيت في الكتاب ٢/ ١٠١ ، وفي المقتضب ٢/ ١٧٢ ، وفي الخصائص ١/ ٣٤٦ ، وفي الأمالي الشجرية ٢/ ٣٧ ، وفي ابن يعيش ٣/ ٣٧ ، وفي الخزّانة ٤/ ٤٧٤ . يقول لما عدنا إلى ملكنا بعد البلاء في الحروب وعرف النساء أصواتنا فديّتنا بالأباء .

الشاهد قوله : بالأين حيث جُمِعَ الأب على الأين كما يجمّع جمعُ المذكر السالم .

(٤) قائله عقيل بن عُلمة بن الحارث بن معاوية شاعرٌ فصيح مجيد من شعراء الدولة الأموية . قال عنه صاحب الأغاني كان جافيا أهوج شديدا الغيرة ، وهو في بيت شرف وكانت قريش ترغب في مصاهرته ، وذكر له البغدادي قصصا عجيبة (الخزّانة ٤/ ٤٨١ - ٤٨٣) .

(٥) صدره وكان لنا فزارة عمّ سوءٍ والبيت في نوادر أبي زيد ١١١ ، وفي البيان والتبيين ١/ ١٨٦ ، وفي المقتضب ٢/ ١٧٢ ، وفي الخزّانة ٤/ ٤٧٨ .

قال البغدادي بعد أن أورد الأبيات التي ذكرها الجاحظ قبل البيت الشاهد وشرحها .. الصواب : وكنت له ، وأن الضمير بالتكلم لا بالخطاب ، ثم قال : والظاهر أن هذا البيت وحده لعقيل وهو غير مرتبط بالأبيات التي قبله . الشاهد قوله : الأخينا حيث جُمِعَ الأخ جمع مذكر سالما .

(٦) الحديث عنه قبل بداية هذا الفصل .

والثانية أن يكونا مقصورين مطلقا ، كعصا .
والثالثة أن يكونا مشدّدي العين (مقطوعين)^(١) مطلقا مع حذف اللام .
والرابعة - وهي أشهرها - حذف اللام والإعرابُ على العين - مقطوعين -
وإعرابهما بالحروف - مضافين - .
واللغة المختصةُ بأخٍ أخوٌ كذَلِو مطلقا .
وفي حَمٍ ستُ لغات ، أبتدىء منها بالأفصح فالأفصح على الترتيب :
أولاها : (إعرابه)^(٢) بالحروف في الإضافة إلى غير الياء ، ونقصه حال القطع عنها
وإعرابه على العين .
وثانيها : أن يكونَ كذَلِو مطلقا - أي في الإضافة والقطع - .
والثالثة : أن يكون كعَصًا مطلقا .
والرابعة : أن يكون كَيِّدٍ مطلقا .
والخامسة : أن يكون كحَبٍ^(٣) مطلقا .
والسادسة : أن يكون كِرِشَاءٍ مطلقا .
وأما هنّ ففيه ثلاث لغات ، أشهرها النقصُ - مطلقا - كَيِّدٍ ، وبعدها الإعرابُ
بالحروف في الإضافة إلى غير الياء والنقصُ في غيرها .
ولما لم (تكن)^(٤) هي المشهورة زعم صدرُ الأفاضل^(٥) أنه ليس من الأسماء
الستة^(٦) .

(١) تكلمة من جـ وص .
(٢) في ت : إعرابها ، ولكل منهما وجه ، فبالذكور يكون عائدا على اللفظ وبالتأنيث يعود على الكلمة ، ولكن
« الحَمَو » يقصد به المذكر فلذا اخترت التذكير .
(٣) الفرق بين اللغة الثانية والخامسة أن اللام في الثانية واو وفي الخامسة همزة ، وإلا فوزنهما واحد .
(٤) في ط : يكن .
(٥) القاسم بن الحسين بن محمد الخوارزمي النحوي ، قال ياقوت : صدرُ الأفاضل حقًا ، وأوحدُ الدهر في علم العربية
صِدقًا ، ذو الخاطر الوقاد ، والطبع المُتفاد . برع في علم الأدب وفاق في نظم الشعر ، صنف التخمير في شرح
المفصل ، السبيكة في شرحه ، المجمرة في شرحه ، توفي سنة ٦١٧ (بغية الوعاة ٢ / ٢٥٢) .
(٦) قال في التخمير ٩٢ / ١ : فإن سألت ما بالكَ جعلت هذه الأسماء خمسةً وهي باتفاق النحويين ستةً ، معدودة
فيها هُتُوهُ ؟ أجبتُ الهن ليس من هذه الأسماء . ثم احتج لما ذهب إليه بشواهد ذكرها في التخمير من ٩٢ / ١ - ٩٤ .

ولم يذكرها - أيضا - الزجاجي فيها^(١) .

(وثالثها)^(٢) تشديد نونه مطلقا .

وأما إسكان النون في الإضافة في قوله^(٣) :

٣٣٠- رُحِتْ فِي رَجْلَيْكَ مَا فِيهِمَا وَقَدْ بَدَأَ هُنَاكَ مِنَ الْمِثْرِ^(٤)

فللضرورة ، وليس لغة رابعة .

وفي فم لغات : أشهرها وأفصحها إعرابه بالحروف في الإضافة إلى غير الياء ، وفتحُ

الفاء مع خفة الميم حال القطع ، وإبدال الواو ياء عند الإضافة إلى الياء .

والثانية والثالثة والرابعة فَمِ مثلث الفاء محذوف اللام نسيا مطلقا ، مع إبدال الواو ميمًا ،

بتثليث الفاء بناءً على أن الواو التي أبدل منها الميم تُقَلَّبُ في حالة الإضافة أَلْفًا وَيَاءً . فتكون

الفاء في الحالات الثلاث - إذن - مثلثًا لا للإعراب ، فجوز تثليثها في الأفراد لغير

الإعراب أيضا .

(١) حيث قال في الجمل صفحة ٣ ، والواو علامة الرفع في خمسة أسماء معتلة مضافة ، وهي : أخوك وأبوك وحموك وفوك وذو مال ، وفي جمع المذكر السالم .. إلخ .

(٢) في ت : وثالثها .

(٣) قائله : الأقيشر ، وينسب إلى الفرزدق ، وليس في ديوانه وينسب إلى ابن قيس الرقيات أيضا ، والأقيشر هو المغيرة بن عبد الله بن مُعْرِض بن عمرو بن أسد بن خزيمه . قال صاحب الأغاني : عُمر طويلا .. وكان كوفيا خليعا ماجنا فاسقا مدمنا الخمر قبيح المنظر . أحرقه غلمان عبد الله بن إسحاق نحو سنة ٨٠ هـ (الخزائن ٤ / ٤٨٧ - ٤٩٢) .

(٤) البيت في الكتاب ٢ / ٢٩٧ ، وفي الخصائص ١ / ٧٤ ، وفي العمدة ٢ / ١١١ ، وفي الأُمالي الشجرية ٢ / ٣٧ ، وفي ابن يعيش ١ / ٤٨ ، وفي العيني ٤ / ٥١٦ (عرض) ، وفي الضرائر الشعرية لابن عصفور ٩٥ ، منسوبا إلى ابن قيس الرقيات وفي رصف المباني ٣٢٧ ، وفي الخزائن ٤ / ٤٨٤ .

اللغة : ما فيهما : اضطراب واختلاف شديد . بَدَأَ : ظهر ، اهن : يكنى به عن كل ما يقيح ذكره ، وأراد هنا الفرج ، المثرز : الإزار .

ذكر البغدادي - نقلا عن الأغاني - في الخزائن ٤ / ٤٨٥ أن سبب قول هذا البيت أن الأقيشر سكر يوما فسقط ، فبدت عورته وامرأته تنظر إليه فضحكت منه وأقبلت عليه تلومُه فقال لها :

تقول يا شيخُ أما تستحي من شربك الخمر على المكبر

فقلت لو باكرت مشمولة صهبا كلون القرس الأشقر

رحت وفي رجلك عقالة وقد بدا هنيك من المثرز

الشاهد : استشهد به الرضي على أن تسكين النون في (هُنَاكَ) للضرورة وليس لغة فيها .

والخامسة والسادسة والسابعة فَمَا مثلث الفاء مقصوراً مطلقاً ، وكأنه جمع بين البدل والمبدل منه أو الميمُ بدلٌ من اللام قدمت على العين - كما مر^(١) - فيكون قوله فمويهما^(٢) مثني فما .

والثامنة والتاسعة فَمَ مشدد الميم مطلقاً ، ومضموم الفاء ومفتوحها قال^(٣) :

٣٣١ - حتى إذا ماخرجت من فَمَّه^(٤)

قال ابن جنى : هو للضرورة ، وليست ببلغة ، وكأنَّ الميمين بدلان من العين واللام ، والجمع أَفَمَامٌ^(٥) .

والعاشرة : إِتْبَاعُ الفاء للميم في حركات الإعراب نحو : هذا فَمَ ورأيت فَمًا ونظرت إلى فَمٍ ، وكأنه نظر فيها إلى جالة الإضافة بلاميم ، أعني فُوكَ وفَاكَ وفِيكَ . وقد يتبع فاء « مَرَّءٍ » (أيضاً)^(٦) إعرابه ، فيقال : مُرَّءٌ ومَرَّءٌ ومَرِيءٌ .

(١) صفحة ٩٥٢ ، ٩٥٣ .

(٢) يعني في قول الشاعر :

هما نفثا في فَيٍّ من فمويهما على النابح الغاوي أشد رجاء وانظر صفحة ٩٥٢ .

(٣) قائله العجاج وقد مرت ترجمته صفحة ٦١٣ .

(٤) البيت في ملحقات ديوان العجاج ٣٢٧/٢ وفيه : ياليتها ... وبعده :

حتى يعود المُلْكُ في أُسْطُمَه

وفي إصلاح المنطق ٥٦ ، وفي الخصائص ٢١١/٣ ، وفي الأمالي الشجرية ٣٥/٢ ، وفي ابن يعيش ٣٣/١٠ ، وفي المقرب ١٧٦/٢ ، وفي الهمع ٣٩/١ ، وفي الدرر ١٣/١ ، وفي الخزانة ٤٩٣/٤ .

الشاهد : أنشده الرضي على أن من اللغات الواردة في (فو) إبدال الواو ميما مشددة ونسب إلى ابن جنى أنه يراه ضرورة وليس ببلغة .

(٥) قال ابن جنى في سر الصناعة ١/٤١٥ و ٤١٦ تحقيق هنداي بعد أن ذكر البيت يروى بضم الفاء من فمه وفتحها ، فالقول في تشديد الميم عندي أنه ليس ذلك في هذه الكلمة ، ألا ترى أنك لا تجد هذه (المشددة الميم) تصرّفاً ، وإنما التصرف كله في (ف و ه) . ثم قال عن سبب التشديد : أصل ذلك أنهم ثقلوا الميم في الوقف .. ثم إنهم أجزوا الوصل مُجْرَى الوقف .

ومما قاله : ولم نسمعهم قالوا أفمام ولا تغممت ، ولا رجل أفم .

وفي هذا رد على الرضي في قوله : إن الجمع أفمام .

(٦) تكلمة من ط . وحديث الرضي عن مرء وامرؤ وابنم ودم استطراداً ، ولا علاقة له بما نحن فيه .

وعين « امرؤ » و « ابْنَم » تابع لحرف الإعراب - اتفاقا - .

وفي دم ثلاث لغات : القصرُ كعصا ، والتضعيف كمد ، وحذف اللام مع تخفيف العين وهو المشهور كيذ .

قوله : وذو لا يضاف إلى مضمَر ولا يقطع .

إنما لم يقطع لأنه ليس مقصودا بذاته ، وإنما هو وَصلةٌ إلى جعل أسماء الأجناس صفةً ، وذلك أنهم أرادوا أن يصفوا شخصا بالذهب - (مثلا)^(١) - فلم يتأت أن يقولوا : جاءني رجلٌ ذهبٌ ، فجاءوا بذو ، وأضافوا إليه ، فقالوا : ذو ذهب .

ولما كان جنسُ المضمَراتِ والأعلام (مما)^(٢) لا يقع صفة - كما يجيء^(٣) - لم يتوصَّل بذو إلى الوصف بهما ، وإن كان بعد التوصل يصيرُ الوصفُ هو المضافُ دون المضافِ إليه ، وأما أسماء الأجناس التي هي نحو الضرب والقتل ، فإنها - وإن لم تكن مما يوصف به - إلا أنها من جنس ما يقع صفةً ، أي اسم الجنس كضارب وقاتل ، وأيضا لو حذف المضاف الموصوفُ به ، والمضافُ إليه ضميرٌ أو علمٌ لم يجز قيامهما مقامه ، لا متناع الوصف بهما ، وأما قولهم : صلَّ على محمد وذويه فشاذٌ .

كما أن قطعه عن الإضافة ، وإدخال اللام عليه في قوله :

فلا أعني بذلك أسفليكم ولكني أريدُ به الذوينا^(٤)

شاذان ، وذلك لإجرائه مُجرى صاحبٍ .

وأما قولهم ذو زيد ، وذوي آل النبي ، فإنما جاز لتأويل العلم بالجنس ، أي صاحبُ هذا الاسم ، وأصحابُ هذا الاسم .

قالوا : وأصل هذه الأسماء الستة كُلُّها فَعَلَ بفتح الفاء والعين - إلا فُوك^(٥) - كما

(١) هذه الكلمة مقدمة في ط قبل قوله : أن يصفوا .

(٢) ساقطة من ص .

(٣) صفحة ٩٩٥ وما بعدها .

(٤) سبق تخريجه صفحة ١٠٨ وذكره الرضي هنا ليبين أن قطع (ذو) عن الإضافة وإدخال اللام عليه شاذان ، وسوغَهُما إجراء (ذو) مُجرى صاحبٍ .

(٥) انظر ما نقله ابن منظور في اللسان ١٨/٦ ، و ٢٠ و ٢١٥ و ٢٠/٢٤١ - ٢٤٢ و ١٧/٤٢١ وما بعدها .

ذكرنا^(١) - فكان قياسها أن تكون في الأفراد مقصورةً ، لكن (لما كُثرت)^(٢) الإضافة فيها ، وصار إعرابها معها بالحروف - كما مر في أول الكتاب^(٣) - ولم تكن فيها مقصورةً ، حَمَلُوها في ترك القصر - مفرداتٍ - على حال الإضافة .

أما كونُ أخ وأب وحم مفتوحة العين فلجمعها على أفعال ، كأباء وآخاء وأحماء ، لأن قياس فعل صحيح العين أفعال كَجَبَلٍ وأَجبال .

وأما ذو فلا دليل في أدواء على فتح عينه ، لأن قياسَ فعلٍ - ساكنَ العين معتلِّها - أفعال - أيضا - كَحَوْضٍ وأَحواضٍ وبيت وأبيات .

ودليلُ تحريكِ عينه مؤنثه - أعني ذات - وأصله (ذوأة)^(٤) كنواة ، لقولهم في مثناها : ذواتا^(٥) ، فحذفت العين في ذات لكثرة الاستعمال ، ولو كانت (ذوأة)^(٦) ساكنة العين لقلت في المؤنث : ذِيَّةٌ كطيَّة .

وقال الخليل وزن ذُو فعل بالسكون ، واللام محذوفة في جميع متصرفات ذو إلا في (ذوات)^(٧) وذواتا^(٨) .

وقال الفراء : الأخُ ساكنُ العين في الأصل^(٩) .

ولعله قال ذلك لقلة آخاء .

وأما هن فإنه لم يسمع فيه أهناء حتى يستدل - على تحريك عينه ، ومؤنثه وهو هَنَّةٌ بالتحريك لا يدلُّ على تحريك عينه ، لأنه يمكن أن يكون ساكنها ، لكن لما حُذِف اللام فُتِحَ العينُ ، لأن ما قبل تاء التأنيث لابدُّ من (فتحها)^(١٠) ، وكذا لا دليل (على

(١) صفحة ٩٤٩ .

(٢) في ص : لما قصر كثرت .

(٣) صفحة ٦٩ وما بعدها .

(٤) فيما عدا ط : ذوات ، والصحيح ما أثبتته ، لأن « ذوات » جمع وليس مفردة مؤنثة .

(٥) من ذلك قوله تعالى : ﴿ وَلَمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٍ فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ذَوَاتَا أَفْنَانٍ ﴾ [الرحمن ٤٦ - ٤٨] .

(٦) ساقطة من ط .

(٧) في جـ و ط : ذات ، والصحيح ما أثبتته .

(٨) في الكتاب ٣٣ / ٢ وكان الخليل يقول : هذا ذُو يفتح الذال ، لأن أصلها الفتح ، تقول : ذَوَا وتقول : ذُوو .

(٩) لم ينسبه إليه أحد قبل الرضي فيما رأيت .

(١٠) في ص : فتحه .

حركتها^(١) في هَنَوَات ، لأنه يمكن أن يكون كَتَمَرَات .
وأما فوك فأصله فَوَه بسكون الواو - كما ذكرنا^(٢) - إذ لا دليل على حركتها ،
وأفواه لا يدل عليها كما لا يدل أَذَوَاء ، ولام فوك هاء ، لقولهم : أَفَوَاءٌ وَفُؤِيَّةٌ .
ولام ذو ياء ، لأن عينه واو بدليل ذَوَاتًا وَذَوَاتٍ وَأَذَوَاء ، وباب طويت^(٣) أَكْثَرُ من
باب القوة^(٤) ، والحملُ على الأكثرِ أولى ، (إذا اشتبه الأمر)^(٥) .
ولام أَبٍ وأخٍ وحمٍ وهنٍ واوٌ ، لقولهم : أَبَوَانِ وَأَخَوَانِ وَحَمَوَانِ وَهَنَوَانِ وَإِخْوَةٌ
وَأَخَوَاتٌ .
وأما هُنَيْيَةٌ في هُنَيْيَةً فَلَأَن لَامَهُ ذَاتٌ وَجْهَيْنِ^(٦) .
وكذا لام حَمٍ قد يكون هَمْزًا - كما تبين^(٧) - .

(١) تكلمة من ص .

(٢) صفحة ٩٤٩ .

(٣) يعني أن تكون العين واوا واللام ياء .

(٤) يعني أن يكون كل من العين واللام واوا .

(٥) تكلمة من ط : وَجَعَلُ لَامٍ ذُو يَاءٍ هو رأي ابن بَرِّي كما نقل عنه الجوهري في الصحاح ٦ / ٢٥٥١ .

(٦) القياس في تصغير هناة هنيه ، والأصل هنيوة ، وقال العرب : هنيهة بإبدال الهاء من الياء سماعا للقرب الذي بين الهاء وحرف اللين .

فالوجهان : أنها تكون مرة ياء وهو القياس ومرة هاء . انظر اللسان ٢٠ / ٢٤٢ - ٢٤٣ .

(٧) وذلك في جعله كخشب ، انظر صفحة ٩٥٥ .

التوابع

قوله : التوابع كلُّ ثانٍ بإعراب سابقه من جهة واحدة .

قوله : كلُّ ثانٍ .

يَشْمَلُ التوابعَ وخبرَ المبتدأ ، وكلُّ ما أصله خبرُ المبتدأ كخَبَرِي كَانَ وَإِنَّ وأخواتهما ، ويشمل الحال ، وثاني مفعولي (ظننت و)^(١) أعطيت .

قوله : بإعراب سابقه .

أي مع إعراب سابقه (يُخرج)^(٢) الكل إلا خبرَ المبتدأ ، وثاني مفعولي ظننت وأعطيت . والحال عن المنصوب نحو . ضربت زيدا مجردا ، والتمييز عن المنصوب ﴿ فَجَرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ﴾^(٣) .

قوله : من جهة واحدة .

قال (المصنف)^(٤) يُخْرِجُ هذه الأشياء ، لأن ارتفاع المبتدأ من جهة كونه مبتدأ ، وارتفاع الخبر من جهة أخرى وهي كونه خبرَ المبتدأ ، وكذا انتصاب أول المفعولين من جهة كونه أولهما ، وانتصاب الثاني من جهة كونه ثانيهما ، وانتصاب الأول في ضربت زيدا قائما من جهة كونه مفعولا به ، وانتصاب الثاني من جهة كونه حالا ، وكذا في ﴿ فَجَرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ انتصاب الأول من جهة كونه مفعولا به ، وانتصاب الثاني من جهة كونه تمييزا^(٥) .

(١) تكملة من ص .

(٢) في ت : يشمل .

(٣) من قوله تعالى : ﴿ وَفَجَرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا فَالْتَقَى الْمَاءُ عَلَى أَمْرٍ قَدْ قُدِرَ ﴾ [القمر ١٢] .

(٤) تكملة من ج و ط .

(٥) ليس هذا التفصيل موجودا في شرح ابن الحاجب لكافيته ولا في إيضاحه للمفصل ، وإنما قال في شرحه لكافيته ٥٦ : وقوله من جهة واحدة : يخرج عنه خبر المبتدأ ، والثاني والثالث من باب علمت وأعلمت ، لأنها ثوان بإعراب سوابقها ، ولكن من غير جهة واحدة .

وفيه نظر ، لأن ارتفاع المبتدأ والخبر من جهة واحدة ، وهي كونهما عمديّ الكلام - كما تقرر في أول الكتاب^(١) - وانتصاب الأسماء المذكورة من جهة واحدة ، وهي كونها فضلات .

وإن قلنا بتغير الجهات بسبب تغير اسم كل واحد من الأول والثاني (فلنا)^(٢) أن نقول : إن ارتفاع زيد في جاء زيد الظريف من جهة كونه فاعلا ، وارتفاع الظريف من جهة كونه صفته ، وكذا باقي التوابع .

ثم نقول : الأخبار المتعددة لمبتدأ نحو : ﴿ وَهُوَ الْعَفْوَورُ الْوُدُودُ ﴾^(٣) الآية^(٤) ، وكذا المسندات نحو : علمت زيدا عالما عاقلا ظريفا ، وكذا الأحوال المتعددة نحو : ﴿ فَتَقَعْدَ مَذْمُومًا مَخْذُولًا ﴾^(٥) وكذا المستثنى بعد المستثنى نحو : جاءني القوم إلا زيدا إلا عمرا ، لا تتغير أسماؤها ، ولا جهات إعرابها فينبغي أن تدخل في التوابع .

ولو قال : كل ثان بإعراب سابقه لأجله - أي إعراب الثاني لأجل إعراب الأول - لم يرد عليه ما ذكرنا .

وقوله : كل ثان ، فيه نظر - أيضا - لأن المطلوب في الحد بيان ماهية الشيء ، لا قصد حصر جميع مفرداته ، ويدخل في قوله : ثان ، التعت الثاني فما فوقه ، وكذا التأكيد المتكرر ، وعطف النسق المتكرر لأن كلا منها ثان للمتبوع كالتابع الأول . وأما الكلام في عوامل التوابع ففيه تفصيل .

أما الصفة والتوكيد وعطف البيان ففيها ثلاثة أقوال :

(١) صفحة ٥٢ وابن الحاجب يرى أن الرفع علامة الفاعلية والنصب علامة المفعولية والجر علامة الإضافة وانظر صفحة ٦١ .

(٢) في ط : قلنا ، ولعله خطأ طباعي .

(٣) البروج ١٤ .

(٤) بعدها ﴿ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ فَعَالَ لِمَا يُرِيدُ ﴾ [البروج ١٥ ، ١٦] .

(٥) من قوله تعالى : ﴿ لَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَتَقَعْدَ مَذْمُومًا مَخْذُولًا ﴾ [الإسراء ٢٢] .

قال سيويوه : العاملُ فيها هو العاملُ في المتبوع^(١) .

وقال الأخفش : العاملُ فيها معنوي ، كما في المبتدأ أو الخبر ، وهو كونها تابعة^(٢) .

وقال بعضهم : إن عامل الثاني مقدّر من جنس الأول .

ومذهب سيويوه أولى ، لأن المنسوب إلى المتبوع في قصد المتكلم منسوب إليه مع تابعه ، فإن الجيء في : جاءني زيدٌ الظريف ليس في قصده منسوباً إلى زيد مطلقاً ، بل إلى زيدٍ المقيّد بقيد الظرافة ، وكذا في : جاءني العالمُ زيدٌ ، وجاءني زيدٌ نفسه ، فلما انسحب على التابع حكمُ العامل المنسوب معني ، حتى صار التابع والمتبوع - معاً - كمفردٍ منسوبٍ إليه ، وكأن الثاني هو الأول في المعنى ، كان^(٣) (الأولى) انسحابُ عملِ المنسوبِ عليهما ، معاً تطبيقاً لللفظ بالمعنى .

أما إذا قلت : جاءني غلامٌ زيد فالمنسوب إليه - وإن كان الغلام مع زيد - إلا أن الثاني ليس هو الأول معني ، فلم يعمل العاملُ فيهما معاً .

وجعله معنوياً كما ذهب إليه الأخفشُ خلاف الظاهر ، إذ العامل المعنوي في كلام العرب بالنسبة إلى (العامل)^(٤) اللفظي كالشاذ النادر ، فلا يُحمّل عليه المتنازع فيه . وتقديرُ العامل خلاف الأصل أيضاً ، فلا يصار إلى الأمر الخفي إذا أمكن العمل بالظاهر الجلي .

وأما البدل فالأخفش^(٥) و (الرّمائي)^(٦) والفراسي^(٧) ، وأكثر المتأخرين على أن العامل فيه مقدّر من جنس الأول ، استدلالاً بالقياس والسماع ، أما السماعُ فنحو قوله

(٢، ١) في المجمع ١١٥/٢ : تُسبب ذلك إلى المبرد وابن السراج وابن كيسان ، ثم قال : وقال الخليل وسيويوه والأخفش والجرمي العاملُ فيها التابعة ثم اختلف فقيل ، المراد بالتبعية من حيث المعنى ، وقيل : من حيث الإعراب ولو اختلفت جهته ، وقيل : بشرط اتحاد جهته . وانظر الكتاب ٢٠٩/١ ومابعدا .

(٣) في ط : الأول .

(٤) تكملة من ص .

(٥) شرح ابن يعيش للمفصل ٦٧/٣ .

(٦) في ت : المازني ، وقد أثبتته هكذا لكون الكلام جميعه منقولاً عن ابن يعيش في شرحه للمفصل ٦٧/٣ .

(٧) شرح ابن يعيش للمفصل ٦٧/٣ .

تعالى : ﴿لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرْ بِالرَّحْمَنِ لِيُوتِيَهُمْ﴾^(١) وغير ذلك من الآي والأشعار ، وأما القياسُ فلكونه مستقلاً ومقصوداً (بالذكر)^(٢) ، ولذا لم تُشترط مطابقتها للمبدل منه تعريفاً وتنكيراً .

والجواب (عن الأول)^(٣) أن (ليوتيه)^(٤) الجار والمجرور (بدل من الجار والمجرور)^(٥) والعامل وهو (لجعلنا)^(٦) غير مكرر ، وكذا في غيره .

فإن قيل : لو لم يكن المجرور وحده بدلاً من المجرور لم يسم هذا بدلاً الاشتغال ، لأن الجار والمجرور ليس بمشتمل على الجار ، بل البيت مشتمل على الكافر (وكذا قوله)^(٧) : ﴿لِلَّذِينَ اسْتَضَعُّوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾^(٨) من آمن بعض الذين استضعفوا)^(٩) .

قلنا : لما لم يحصل من اللام فائدة إلا التأكيد جاز لهم أن يجعلوه كالعدم ، (ويسمونه بدل اشتغال نظراً إلى المجرور)^(١٠) ولا يكرّر في اللفظ في البدل من العوامل إلا حرف الجر ، لكونه كبعض حروف المجرور .

والجواب عن القياس أن استقلال الثاني وكونه مقصوداً يؤيدان بأن العامل هو الأول لا مقدر آخر ، لأن المتبوع - إذن - كالساقط ، فكأن العامل (الظاهر)^(١١) لم يعمل

(١،٤) من قوله تعالى : ﴿وَلَوْلَا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرْ بِالرَّحْمَنِ لِيُوتِيَهُمْ سُقُفًا مِنْ فِضَّةٍ وَمَعَارِجَ عَلَيْهَا يَظْهَرُونَ﴾ [الزخرف ٣٣] ووجه الدلالة في الآية أنه أعاد الجار في البدل فدل على أنه إذا لم يعد فهو مقدر .

(٢) في ج : بالذات .

(٣) ساقطتان من ص .

(٥) ساقط من ص .

(٦) في ط : في قوله .

(٧) من قوله تعالى : ﴿قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتَضَعُّوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ أَتَقْلَمُونَ أَنْ صَالِحًا مَرْسَلٌ مِنْ رَبِّهِ﴾ الآية ٧٥ من سورة الأعراف .

(٨) في ت : لأن من .

(٩) ساقط من ص من قوله وكذا إلى هنا .

(١٠) تكملة من ج و ط .

(١١) ساقطة من ص و ط .

في الأول ، ولم يباشره ، بل عَمِلَ في الثاني .

ومذهبُ سيبويه^(١) ، والمبرد^(٢) ، والسيرافي^(٣) ، والزنجشيري^(٤) ، والمصنف^(٥) : أن العاملَ في البَدَل هو العامل في المبدل منه ، إذ المتبوع في حكم الطرح ، فكأنَّ عامل الأول باشر الثاني .

هذا وستعرف في باب عطِفِ البيان أنه في الحقيقة هو البَدَل ، فحكمه فيما ذكرنا حكمُ البَدَل^(٦) .

وأما عطِفِ النسق ففيه ثلاثة أقوال :

قال سيبويه : العاملُ في المعطوف هو الأول بواسطة الحرف^(٧) .

وقال الفارسي في الإيضاح الشعري : وابن جني في سر الصناعة^(٨) : إن العامل في الثاني مقدَّرٌ من جنس الأول ، كقولك : يازيدُ (وعمرُو)^(٩) .

وأقول : لا دليلَ فيه ، إذ علَّةُ البناء في الثاني وقوعُه موقعَ الكاف ، كالمعطوف عليه ، مع عدم المانع من البناء ، كما كان في يازيد والحارث - أعني اللام - .

ولمَّا كان اللامُ مانعا لامتناع مجامعته لحرف النداء المقتضي للبناء ، فلما ارتفع المانع صار كأنَّ حرفَ النداءِ باشرَ التابع ، لا أن تقدر له حرفا آخرَ .

(١) في الكتاب ٣٦٩/١ : فالمبدل إنما يجميء أبداً كأنه لم يذكر قبله شيء ، لأنك تخلي له الفعل وتجعله مكان الأول .

(٢) قال في المنتضب ٢٩٥/٤ عن البَدَل : وإنما هو تبين ، ولكن قيل : بدل لأن الذي عمل في الذي قبله قد صار يعمل فيه بأن قُرِغَ له .

(٣) شرح ابن يعيش ٦٧/٣ .

(٤) يرى الزنجشيري في المفصل بشرح ابن يعيش ٦٧/٣ أن البَدَل في نية تكرير العامل ، قال : والذي يدل على كونه مستقلاً بنفسه أنه في حكم تكرير العامل بدليل مجيء ذلك صريحاً في قوله عز وجل : ﴿ لِلَّذِينَ اسْتَضَعُّوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ ﴾ .

(٥) إيضاح ابن الحاجب للمفصل ٤٣٥/١ .

(٦) تحدث عن ذلك في باب البَدَل صفحة ١٠٧٣ وأشار إليه في باب عطِفِ البيان صفحة ١٠٩٣ .

(٧) لم أجد ذلك في الكتاب ، ونسبه إليه ابنُ يعيش في شرحه للمفصل ٧٥/٣ .

(٨) في سر الصناعة تحقيق هنداي ٦٣٨ : ويدل على أن العامل فيما بعد حرف العطف إنما هو لما ناب الحرف عنه ودل عليه من العوامل إظهارهم العامل بعده في نحو : ضربت زيدا وضربت بكرا ، ونظرت إلى جعفر . وإلى خالد ، فالعمل - إذن - هو للعامل المراد لا الحرف العاطف .

(٩) في ص : يازيد ويا عمرو ، ولعل الصواب ما أثبتته .

واستدل^(١) أيضا بقولهم : قيامُ زيد وعمرُو ، و (قال)^(٢) : العرض الواحد لا يقوم بمحلين .

والجواب أن القيام ههنا ليس بعرض واحد ، بل هو مصدر ، والمصدر يصلح للقليل والكثير بلفظة الواحد ، والمراد ههنا القيامان ، بقرينة قولك : وعمرُو .

وكذا لا حجة في : قام زيد وعمرُو ، إذ هو متضمن للقيام الصالح للقليل والكثير (فقام الزيدان . كقيام الزيدين في كون القيام بمعنى القيامين)^(٣) .

ولو كان العاملُ مقدراً لوجب تعدُّ الغلام في : جاءني غلامُ زيد وعمرُو ، وهو متحدٌ ، ولكان معنى : كلُّ شاةٍ وسخلتها بدرهم : كلُّ شاةٍ بدرهم وكلُّ سخلتها بدرهم ، والمراد هما معا بدرهم .

وأيضاً لم يجوز : يازيدُ والحارثُ ، ولم يجوز : ما زيدٌ قائماً ولا عمرو قاعداً ، وليس زيد ولا عمرو ذاهبين ، إذ لا يجوز تقدير « ما » و « ليس » بعد « لا » .

وأيضاً لم يجوز : زيدٌ ضربت عمرًا وأخاه ، إذ يبقى خبر المبتدأ بلا ضمير ، مع كونه جملةً .

وقال بعضهم : العاملُ حرفُ العطف بالنيابة^(٤) .

وهو بعيد ، لعدم لزومه لأحد القبيلين ، كما هو حق العامل .

وفائدة^(٥) الخلاف في هذا كله جوازُ الوقف على المتبوع دون التابع عند من قال : العاملُ في الثاني غيرُ الأول ، وامتناعه عند من قال : العاملُ فيهما هو الأول .

هذا وإنما قدم المصنّف النعتَ على سائر التوابع لكون استعماله أكثر .

(١) قريب من كلامه هذا وما بعده في إيضاح ابن الحاجب للمفصل ١ / ٤٣٥ ، ٤٣٦ .

(٢) في ت وجد وط : قيل .

(٣) ساقط من ج و ص وط .

(٤) نسبة ابن يعيش في شرحه للمفصل ٣ / ٧٥ إلى أبي علي ، وفي الإيضاح بشرح عبد القاهر (المقتصد ٩٣٧) : وصفةُ حرف العطف أن يشرك الاسمُ أو الفعلُ في إعراب ما قبله .

(٥) هذه الفائدة ذكرها ابنُ الحاجب في إيضاحه للمفصل ١ / ٤٣٥ . ولم يشر إليه الرضوي .

النعت

قوله : النعت تابع يدل على معنى في متبوعه (مطلقاً)^(١) .

قال في شرح المفصل : الصفة تطلق باعتبارين عام وخاص^(٢) .

والمراد بالعام : كل لفظ فيه معنى الوصفية جرى تابعا أولا ، فيدخل فيه خبر المبتدأ والحال في نحو : زيد قائم ، وجاءني زيد راكباً إذ يقال : إنهما وصفان ، ونعني بالخاص ؛ ما فيه معنى الوصفية إذا جرى تابعا نحو : جاءني رجل ضارب .

قال : حد العام ما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود^(٣) .

ويستقضى حده بأسماء الآلة والمكان والزمان ، إذ المقتل - مثلا - دالاً على ذات (وهو الموضع)^(٤) باعتبار معنى وهو القتل - هو المقصود من وضع هذا اللفظ - على ما فسر - .

ثم سأل نفسه وقال : إن أسماء الأجناس كلها تدل على ذات باعتبار معنى ، وليست بصفات ، فإن رجلاً موضوع لذات باعتبار الذكورة والإنسانية ، قال : والجواب أنا احترزنا عن مثله بقولنا : هو المقصود ، فإن أسماء الأجناس المقصود بها الذات ، والصفات المقصود بها المعنى لا الذات^(٥) .

ولقائل أن يمنع في الموضعين - أي في الأسماء والصفات - ويقول : إذا أردت بقولك : في أسماء الأجناس أن المقصود بها الذات وحدها من دون المعنى فلا نسلم ،

(١) تكلمة من ط : وهي موجودة في مخطوطة متن الكافية صفحة ٣٦ .

(٢) إيضاحاً للمفصل ١ / ٤٤١ .

(٣) المصدر السابق ١ / ٤٤١ .

(٤) ساقطتان من ج .

(٥) إيضاح ابن الحاجب للمفصل ١ / ٤٤١ .

إذ قصد الواضع بوضع رجل ذات فيها معنى الرجولية - بلا خلاف - وإن أردت أن المقصود الذات سواء كان المعنى - أيضا - مقصودا معها أولا فلا ينفك ، لأن الصفات أيضا إذا ذكرتها مجردة من متبوعاتها فلا بد فيها من الدلالة على الذات ، مع المعنى المتعلق بها ، وكذا إذا ذكرتها مع متبوعاتها ، لأن معنى ضارب ذو ضرب ، ولا شك أن معنى ذو ذات ، ومعنى ضرب معنى في تلك الذات (وكذا مضروب وحسن)^(١) .

ولو لم يدل إلا على المعنى لكان الصفة هو الحدث كالضرب والحسن .

ثم نقول : قولك في الصفات : إن المقصود بها المعنى لا الذات مناقض لقولك في حد الصفة العامة : مادّل على ذات باعتبار معنى ، وكيف تدل بالوضع على الذات ، مع أن المقصود بها ليس ذاتا ؟ وهل دلالة اللفظ على شيء إلا مع القصد بذلك اللفظ إلى ذلك الشيء ؟

وإن قال : المراد بالقصد القصد الأهم ، فإن نحو : ضارب - وإن دل على الذات - إلا أن المقصود الأهم به الحدث القائم بالذات المطلقة التي دل عليها هذا اللفظ ، فلما منع^(٢) أن يمنع أن المقصود الأهم من هذا اللفظ بيان المعنى ، بل المعنى كان يدل عليه تركيب ض رب ، فلم تصغ منه هذه الصيغة المختصة إلا للدلالة على ذات تقوم بها ذلك المعنى .

وكذا نحو المضروب والمحبوس (فإنه موضوع لذات مطلقة يقع عليها الضرب)^(٣) و (الحبس)^(٤) .

قال : والوصف الخاص تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا^(٥) .

قال : (تابع)^(٦) يدخل في تابع جميع التوابع ، ويخرج منه خبر المبتدأ والمفعول الثاني لما ذكرنا في حد التابع .

(١) ساقط من ج و ص و ط .

(٢) جواب الشرط في قوله : وإن قال : المراد .. إلخ .

(٣) ساقط من ص .

(٤) تكملة من ط .

(٥) إيضاحه للمفصل ١ / ٤٤١ إلا أن مكان مطلقا : من غير تقييد ، وانظر ش : لكافيته ٥٦ .

(٦) تكملة من ط .

وقولنا : يدل على معنى في متبوعه يخرج عنه ماسواه^(١) .
قلت : يدخل فيه البدل في نحو قولك : أعجبنى زيد علمه .
ولو قال : يدل على معنى في متبوعه أو متعلقه لكان أعظم ، لدخول نحو : برجلي قائم أبوه فيه .

ثم نقول : أما خروج البدل وعطف البيان وعطف النسق ، والتأكيد - الذي هو تكرير لفظي أو معنوي فظاهر ، وأما التأكيد المفيد للإحاطة فداخل في هذا الحد ، إذ كلهم في : جاءني القوم كلهم يدل على الشمول الذي في القوم .
فإن قال : شرط هذا المعنى الذي يدل عليه الوصف أن لا يفهم من المتبوع ، والشمول يفهم من القوم ، وكذا في : جاءني الزيدان كلاهما .
فالجواب : أن ذكر هذا الشرط ليس في حدك ، مع أنه يلزم منه أن لا يكون « واحدة » و « اثنين » في قوله تعالى : ﴿ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾^(٢) و ﴿ إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ ﴾^(٣) .
نعتا .

قوله : مطلقا .
قصد به إخراج الحال في نحو قولك : ضربت زيدا مجردا ، فإن مجردا دال على معنى في « زيدا » لكن لا مطلقا ، بل (مقيد)^(٤) بحال الضرب .
أقول : قد خرج الحال عن الحد بقوله : تابع - برع - لأنه ليس بإعراب سابقه من جهة واحدة .

هذا ولا يبعد لو حددنا الوصف العام ، أي ما وضع من الأسماء وصفا - سواء استعمل تابعا أولا - بأن نقول : هو اسم وضع دالا على معنى غير الشمول ، وصاحبه صحيح التبعية لكل ما يختص صاحبه .

(١) شرحه لكافيته ٥٦ .
(٢) من قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ [الحاقة ١٣] .
(٣) من قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَخَدَّوْا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ فَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ ﴾ [النحل ٥١] .
(٤) في ت وص : مقيدا . وقد أشار ابن الحاجب إلى قصده هذا في إيضاحه للمفصل ٤٤١ / ١ .

فقولنا : اسم ، يخرج الجمل الاسمية والفعلية - وإن صح وقوعها نعتا تابعا في نحو :
جاءني رجل ضرب أبوه ، أو أبوه ضارب - .

وقولنا : وُضِع ، يخرج ألفاظ العدد في : جاءني رجال ثلاثة ، لأن وضعها مجرد
العدد ، وكذا سائر المقادير ، نحو : عندي زيت رطل ، ويخرج أسماء الأجناس (المؤولة
بالمشتق)^(١) سواء وقعت صفات نحو (برجل أسد أولا نحو)^(٢) زيد أسد فإنها - وإن
دلت على معان - لكنها ليست كذلك بحسب الوضع ، وكذا يخرج نحو صوم وعدل
(في نحو : رجل صوم وعدل)^(٣) ، لأنه ليس بالوضع (فلا يدخل في الصفات
العامة)^(٤) (بل)^(٥) يدخل في حد الصفة الخاصة - كما يجيء^(٥) - فيقال : إن
« أسد ، وصوم » في برجل أسد ورجل صوم صفة ، وكذا^(٦) نحو أي رجل ، لأنه في
الأصل للاستفهام .

وقولنا : على معنى ، يخرج ألفاظ التوكيد إلا التي للشمول ، فإن نحو نفسه لا يدل
على معنى في شيء ، بل مدلوله نفس متبوعه .

وقولنا : غير الشمول يخرج ألفاظ الشمول في التوكيد ، نحو : كلاهما وكله ، وأجمع
ومراد فاته ، وجاءني القوم ثلاثتهم عند التميميين - كما مر في الحال^(٧) - إذ كل ذلك
يدل على الشمول وصاحبه ، أي جميعها أو جميعهم .

وقولنا : صاحبه يخرج المصادر ويدخل أسماء (المكان)^(٨) والزمان والآلة .

(١) تكملة من ج .

(٢) ساقط من ص .

(٣) تكملة من ط .

(٤) في ط : بلى .

(٥) صفحة ٩٧١ .

(٦) يعني يخرج أيضا .

(٧) صفحة ٦٤٨ .

(٨) في ص : المعاني .

وقولنا صحيحُ التبعية يخرج هذه الأسماء ، لأنها لم توضع صحيحة التبعية لغيرها ، بل لو جرت صفات في بعض المواضع نحو : رجل مُثَقَّب ، فليس ذلك من حيث الوضع ، كحمار^(١) في : مررت برجل حمار .

قولنا : لكل ما يخص صاحبَه يخرج أسماء الأجناس ، فإنها لا يصح أن تتبع بالوضع إلا المبهَم فقط ، دالة على معنى فيه ، نحو : هذا الرجل ، وأياها الرجل ، ومع هذا فهي أسماء لا صفات عامة ، وكذا يخرج (أسماء)^(٢) الإشارة (ونحو : أي رجل ، لأنهما لا يُنعت بهما كُلُّ ما يوافقهما تعريفا وتنكيراً - كما يجيء)^(٣) لخصوصه - كما يجيء^(٤) - ببعض الموصوفات .

ويدخل في قولنا : صحيحُ التبعية الحال وخبر المبتدأ وغير ذلك في نحو : جاءني زيدٌ راكباً ، وزيد عالمٌ والعالم زيدٌ ، فإنها صفات - وإن لم تتبع شيئاً - لكنه يصح تبعها وضعاً .

ونقول في حد الوصف الخاص - أي التابع - هو تابعٌ دالٌّ على ذات ومعنى (غير الشمول في متبوعه أو متعلقه مطلقاً)^(٥) .

فيدخل فيه التابع في نحو هذا الرجل ، وبرجل أي رجل ، وبرجل تميمي ، وبرجل حسن وجهه وبرجل حمار ، وغير ذلك ، ويخرج البدل في نحو : أعجبنى زيدٌ علمه .
قوله : وفائدته تخصيصٌ أو توضيحٌ ، وقد يكون مجرد التشاء ، أو الذم ، أو التأكيد نحو : ﴿ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾^(٦) .

معنى التخصيص في اصطلاحهم تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات ، وذلك أن

(١) يعني فهي كـ « حمار » في هذا المثال فإنه وقع تابعا ، مع أنه لم يوضع في الأصل تابعا .

(٢) في ص وط : اسم .

(٣) ساقط من ج و ط .

(٤) صفحة ٩٧٤ وما بعدها . والضمير في لخصوصه يعود إلى النعت المفهوم من قوله : لا ينعت بهما ، أما ما في ج و ط - أعني سقوط ونحو أي رجل إلخ - فهو عائد إلى اسم الإشارة .

(٥) في ت : غير الشمول فيها ، وفي ص وج : فيها غير الشمول .

(٦) الحاقة ١٣ .

« رَجُلٌ » في قولك : جاءني (رَجُلٌ)^(١) صالحٌ ، كان - بوضع الواضع - محتملاً لكل فردٍ من أفراد هذا النوع ، فلما قلت : صالحٌ قلتُ الاشتراك والاحتمال .

ومعنى التوضيح - عندهم - رفع الاشتراك الحاصل في المعارف - أعلاماً كانت أولاً - نحو زيّد العالمُ ، والرجلُ الفاضلُ .

قوله : وقد يكون لمجرد الثناء .

لفظة « قد » التي هي للتقليل في المضارع مؤذنةٌ بأن مجيئه لمجرد الثناء أو الذم أو التوكيد قليل .

ولمّا يكون لمجرد الثناء أو الذم إذا كان الموصوفُ معلوماً عند المخاطب ، سواءً كان مما لا شريك له في ذلك الاسم نحو ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾^(٢) إذ لا شريك له - تعالى - في اسم الله ، ونحو : أعوذُ بالله من الشيطانِ الرجيم ، أو كان مما له شريك فيه نحو : أتاني زيّد الفاضل العالم ، أو الفاسقُ الخبيثُ ، إذا عَرَفَ المخاطبُ زيّداً الآتي قبل وصفه ، وإن كان له شركاء في هذا الاسم .

ولمّا يكون الوصفُ للتأكيد إذا أفادَ الموصوفُ معنى ذلك الوصفِ مصرّحاً بالتضمن نحو : ﴿ نَفْحَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾^(٣) و ﴿ إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ ﴾^(٤) .

فإن كان ذلك المعنى المصرّحُ به في المتبوع شمولاً وإحاطةً فالتابع تأكيدٌ لا صفةٌ ، نحو : الرجلان كلاهما ، والرجالُ كلهم .

وإن لم يكن فهو صفةٌ ، كما في قوله تعالى : ﴿ إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾^(٥) .

وإن كان معنى التابع معنى المتبوع سواءً بالمطابقة فالتابع (تأكيدٌ تكريري)^(٦) نحو : الرجلُ نفسه وزيّد زيّد .

وقد يجيء لمجرد الترحم نحو : أنا زيّد البائسُ الفقيرُ .

(١) في ط : برجل .

(٢) الآية الأولى من سور القرآن الكريم ماعدا التوبة ، وجزء من الآية ٣٠ من سورة النمل .

(٣) من الآية ١٣ من سورة الحاقة .

(٤) من الآية ٥١ من سورة النحل .

(٥) تقدمت صفحة ٩٦٩ تعليقة ٣ .

(٦) في ص : تأكيد أو تكرير .

قوله : ولا (فرق)^(١) بين أن يكون مشتقاً وغيره إذا كان وضعه لغرض المعنى
عموماً مثل : تيمى ، وذى مال ، أو خصوصاً مثل : مررت برجل ، أي
رجل ، ومررت بهذا الرجل ، وبزيد هذا .

قال في الشرح : يعني أن معنى النعت أن يكون تابعاً يدل على معنى في متبوعه ،
فإذا كانت دلالاته كذلك صح وقوعه نعتاً ، ولا فرق بين أن يكون مشتقاً أو غيره ،
لكن لما كان الأكثر في الدلالة على المعنى في المتبوع هو المشتق توهّم أكثر النحويين
أن الاشتقاق شرط ، حتى تأولوا غير المشتق بالمشتق^(٢) .

هذا كلامه ..

اعلم أن جمهور النحاة شرطوا في الوصف الاشتقاق^(٣) ، فلذلك استضعف سيبويه
نحو : مررت برجل أسدٍ وصفاً ، ولم يستضعف بزيدٍ أسداً حالاً^(٤) ، فكأنه يشترط في
الوصف لا في الحال الاشتقاق .

وفي الفرق نظر ، والنحاة يشترطون ذلك فيهما معا ، والمصنف لا يشترطه فيهما ،
ويكتفى بكون الوصف دالاً على معنى في متبوعه - مشتقاً كان أولاً - وبكون الحال
هيئةً للفاعل أو المفعول .

قوله : إذا كان وضعه لغرض المعنى عموماً .

أي وُضِعَ للدلالة على معنى في متبوعه ، في (جميع)^(٥) استعمالاته كالمنسوب ، و
« ذو » المضاف إلى اسم الجنس ، فإن لهما موصوفاً في جميع المواضع إما ظاهراً أو
مقدراً .

(١) في مخطوطة متن الكافية ٣٦ وفي شرح ابن الحاجب لكافيته ٥٧ : فصل .

(٢) الكلام بنصبه في شرح ابن الحاجب لكافيته ٥٧ .

(٣) انظر مثلاً شرح اللمع لابن برهان ٢٠٤ / ١ ، والمقرب ٢٢٠ / ١ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١١٥٦
ومابعدهما ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٩ / ٣ .

(٤) في الكتاب ٢١٦ / ١ وتقول : مررت برجل أسد شدةً وجراً ، إنما تريد ثل الأسد ، وهذا ضعيف قبيح ،
لأنه اسمٌ لم يجعل صفة ، وإنما قاله النحويون ، شبه بقولهم : مررت بزيد أمداً شدةً ، وقد يكون خبراً مالا يكون
صفة . اهـ .

(٥) في ط : جمع .

فالمراد بالموضوع لغرض المعنى عموما الوصف العام ، وقد حددناه^(١) ، ومن الجامد الموضوع كذلك كل موصول فيه الألف واللام ، كالذي والتي وفروعهما ، وذو الطائية ، لأن (الذي قام) بمعنى (القائم) .

قوله : أو خصوصا .

يعني به أن يوضع للدلالة على معنى في متبوعه في بعض استعمالاته ، (وهو)^(٢) كاسم الجنس الجامد بالنظر إلى اسم الإشارة ، فإنه - إذن - موضوع للدلالة على معنى فيه - أي في اسم الإشارة - نحو : هذا الرجل ، كما ذكرنا في باب النداء^(٣) .

أما لو جعلته صفة لغير اسم الإشارة نحو : مررت بزيد الرجل - أي الكامل في الرجولية - فليس الجنس موضوعا لمعنى في متبوعه ، لأن استعمال الرجل بمعنى الكامل في الرجولية ليس وضعياً ، كما أن استعمال أسد بمعنى شجاع في قولك : مررت برجل أسد ليس وضعياً .

فإن قيل : لِمَ لَمْ يَجْزْ أَنْ يوصفَ بأسماء الأجناس باقيا معناها على ما وضعت له سائر المبهمات التي هي غير أسماء الإشارة ، كما جاز وصفها بها ، فيقال : مررت بشخص رجل ، وبسبع أسد كما يقال : بهذا الرجل ، وبذاك الأسد ، فإن شخصا وسبعاً مبهمان كاسم الإشارة ؟

قلت : لتجرد الموصوف في مثله عن فائدة زائدة على ما كان يحصل من أسماء الأجناس لو لم تقع صفات ، إذ قولك : مررت برجل يفيد الشخصية ، وأسد يفيد السبعية ، بخلاف رجل طويل ورجل عالم ، فإن العلم والطول (يكونان)^(٤) في غير الرجل أيضا ، ولهذا يحذف الموصوف في الأغلب مع قرينة دالة عليه نحو قوله^(٥) :

(١) صفحة ٩٦٩ .

(٢) في ت وص : وهي .

(٣) صفحة ٤٤٨ .

(٤) في ص : يكون .

(٥) قائله المتخلل الهذلي ، وقد مرت ترجمته صفحة ٨٥٧ .

٣٣٢- رباءُ شماء لا يأوي لقلتها إلا السحابُ وإلا الأوبُ والسبلُ^(١)

وكالأورق في الحمام ، والأطلس في الذئب ، والغبراء والخضراء في الأرض والسماء ، أما قولك : هذا الرجل فللموصوف فائدة جعل (الوصف)^(٢) حاضراً معينا ، وفي يائها الرجل للموصوف فائدة منع حرف النداء من مباشرة ذي اللام . ومن الموضوع للدلالة على معنى في متبوعه خصوصا - على ما قال المصنف^(٣) - أي واسم الإشارة في نحو : مررت برجل أي رجل ، وبزيد هذا ، فأني إنما يقع صفة للنكرة فقط ، بشرط قصدك للمدح .

واسم الإشارة يقع وصفا للعلم ، والمضاف إلى المضمرة وإلى العلم وإلى اسم الإشارة ، لأن الموصوف أخص أو مساو ، وأما في غير هذه المواضع فلا يقع صفة .

والذي يقوى عندي أن أي رجل لا يدل بالوضع على معنى في متبوعه ، بل هو منقول عن أي الاستفهامية ، وذلك أن الاستفهامية موضوعة للسؤال عن التعيين وذلك لا يكون إلا عند جهالة المسؤول عنه ، فاستعيرت لوصف الشيء بالكمال في معنى من المعاني ، والتعجب (من)^(٤) حاله ، والجامع بينهما أن الكامل البالغ غاية الكمال (بحيث يتعجب منه يكون مجهول الحال)^(٥) بحيث يحتاج إلى السؤال عنه .

(١) البيت في ديوان المهذلين ٣٣ / ٢ ، وفي التكملة للفارسي ٧٣ ، وفي الأمالي الشجرية ٣٣ / ٢ ، وفي ابن يعيش ٥٨ / ٣ ، وفي الخزنة ٣ / ٥ .

اللغة : رباء : وزنها فعال من قولهم : ربأ يربأ من باب منع إذا صار ربيئة لهم أي ديدباناً ، ويجوز أن تكون بمعنى طلاع ، وعليه تكون شماء مضافا إليها ، ورباء نعت لخدوف والتقدير هو رجل رباء . لا يأوي : لا يصل ، قلتها : أعلاها .

الأوب : النحل حين تؤوب ، السبل : المطر .

الشاهد : أنشدته الرضي شاهدا على أنه قد يحذف المنعوت ويبقى النعت مع قرينة دالة عليه والقرينة هنا : قوله

الرجل في بيت قبله ..

أقول لما أتاني الناعيان به لا يبعد الرمح ذو التصلين والرجل

(٢) في ت : الموصوف .

(٣) في المتن انظر صفحة ٩٧٣ .

(٤) في ط : في .

(٥) تكملة من جوص وط .

ومن ثم قال الفراء في ما أحسن زيّداً : إن ما استفهامية^(١) .

ولهذا المعنى شُرِطَ في أيّ الواقعة صفةً أن تكون صفةً للنكرة حتى تضاف إلى النكرة ، لأن المضافة إلى المعرفة ليس فيها إبهامٌ كاملٌ ، إذ معنى أيّ الرجلين هو ؟ من هو من بين هذين الرجلين ، وكذا أي الرجال هو ؟ بخلاف أيّ رجلٍ هو ، فمعناه أي فرد هو من أفراد هذا الجنس - كما مرّ في باب الإضافة^(٢) - .

وإذا جاءت بعد المعرفة (نصبتّها)^(٣) على الحال ، نحو هذا زيّد ، أيّ رجل . ويجوز المخالفة بين الموصوف والمضاف إليه - لفظاً - إذا توافقا معنى ، نحو مررت بجارية أيما أمة ، وأيما أمة .

(وأما اسم الإشارة فإنما يقع وصفاً للعلم ، والمضاف إلى المضمر ، وإلى العلم وإلى اسم الإشارة لأن الموصوف أخصّ أو مساوٍ ، وأما في غير هذه المواضع فلا يقع صفةً ، فلذا عُذّ من الموضوع للدلالة على المعنى خصوصاً)^(٤) .

وجميع ما ذُكِرَ من الجوامد قياسي - عموماً كان كالمنسوب و « ذو » والموصول ذي اللام ، وذو الطائية ، أو خصوصاً كأَيّ التابع للنكرة ، واسم الجنس التابع لاسم الإشارة ، واسم الإشارة التابع لما ذكرنا .

وقد بقي من الجوامد الواقعة صفةً أشياء لم يذكرها المصنف ، وهي على ضربين : قياسي وسماعي ، فمن القياسي كلّ ، وجُدّ ، وحقّ ، تابعة للجنس ، مضافةً إلى مثل متبوعها لفظاً ومعنى ، نحو أنت الرجل كلّ الرجل ، وجُدّ الرجل وحقّ الرجل ، هذا هو الأغلب الأحسن .

ويجوز على ضعف أنت المرء كلّ الرُّجُل ، وجد الرجل ، وحق الرجل . ولا تتبع غير الجنس ، فلا يقال : أنت زيد كلّ الرجل ، وذلك لأن الوصف بهذه

(١) نسبه إليه ابن يعيش في شرحه للمفصل ٧ / ١٤٩ وإلى ابن درستويه أيضاً .

(٢) صفحة ٩٢٩ .

(٣) في ط : فانصبها .

(٤) تكملة من ط ، وقد سبق ذكر جميعه ماعدا قوله ، فلذا عد من الموضوع للدلالة على المعنى خصوصاً وانظر صفحة ٩٧٥ .

(الألفاظ)^(١) الثلاثة كالتأكيد اللفظي ، فلهذا لم يحسن أنت المرء كل الرجل ، وليس في زيد معنى الرجولية حتى يؤكد (بكل الرجل)^(٢) .

ويوصف بها النكرات أيضاً نحو أنت رجل كل (رجل)^(٣) وحق رجل ، وجد رجل .

ومعنى كل الرجل أنه اجتمع فيه من خلال الخير ما تفرق في جميع الرجال .

ومعنى جد الرجل (أي)^(٤) كأن ماسواك هزل .

وحق الرجل أي من سواك باطل .

وهما من باب جرد قطيفة^(٥) .

ويقال أيضاً في الذم: أنت اللئيم جد اللئيم ، وحق اللئيم ، وأنت لئيم جد لئيم ، وحق لئيم .

ومنه قولك ماشئت من كذا - مقصوراً على نكرة ، نحو قولك : جاءني رجل ماشئت من رجل .

و « ما » إما نكرة موصوفة بالجملة بعدها ، أو موصولة ، وهي خبر مبتدأ محذوف على الحاليين ، والجملة صفة للنكرة ، أي هو الذي شئت ، أو شيء شئت ، ويجوز أن تكون موصوفة بالجملة بعدها ، وهي صفة للنكرة قبلها .

وإنما استعمل « ما » دون « من » (لأن)^(٦) « ما » للتمييز أمره ، وإن كان من أولي العلم ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾^(٧) وقوله تعالى : ﴿ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا ﴾^(٨) وما نحن فيه موضع الإبهام .

(١) في ط : ألفاظ .

(٢) ساقط من ص .

(٣) في ط : الرجل ، والصواب ما أثبتته .

(٤) في ط : أو .

(٥) أي أن المعنى رجل جد ، ورجل حق ، فهو - إذن - من إضافة الصفة إلى الموصوف .

(٦) ساقطة من ص .

(٧) من قوله تعالى : ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ الشعراء ٢٣ .

(٨) من قوله تعالى : ﴿ إِذْ قَالَتِ امْرَأَةُ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلَ مِنِّي إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ

الْعَلِيمُ ﴾ آل عمران ٣٥ .

وفي معنى قولك : رجلٌ ماشئت من رجلٍ/عندي رجل شرعك من رجل ، ورجلان حسبك من رجلين ، ورجال تهيك أو نهاك ، أو كفيك من رجال ، ورجل همك من رجل ، (وهذك من رجل - (كما مر)^(١) في باب الإضافة)^(٢) »^(٣) - .

والجار والمجرور في جميع ذلك يفيد أن المذكور هو المخصوص بالمدح من بين أقسام هذا الجنس إذا صُنِّفوا رجلا رجلا ، ورجلين رجلين ، ورجالا رجالا ، كما قلنا في أفضل رجل ، وأفضل رجلين وأفضل رجال^(٤) .

ويجيء مثل ذلك بعد كثيرا مما يقصد به المدح والتعجب نحو يالك من ليل ، والله در زيد من رجل ، وقاتله الله من شاعر ، وقال عز من قائل ، والمعنى في الجميع واحد ، أي هو الممدوح والمتعجب منه خاصة من جملة هذا الجنس ، إذا فُصِّلوا وقُسِّموا هذا التقسيم .

وقولهم : همك من رجل مصدرٌ بمعنى المفعول ، أي مهمومك أي مقصودك ، أو من همه أي أذابه ، أي يذيك وصف محاسنه ، كقولهم : هذك ، أي يثقل عليك عدو مناقبه ، من (هذته)^(٥) المصيبة أي أوهنته وكسرتة .

ومن المقيس أيضا أن تكرر الموصوف وتضيفه إلى نحو صديق وسوء ، نحو عندي رجل رجل صديق ، وحمار حمار سوء .

والمراد بالصدق في مثل هذا المقام مطلق الجودة ، لا الصدق في الحديث ، وذلك لأن الصدق في الحديث مستحسنٌ جيّدٌ عندهم ، حتى صاروا يستعملونه في مطلق الجودة ، فيقال : ثوبٌ صدق ، ونخلٌ صادق الحموضة ، كما أن الكذب مستهجنٌ عندهم بحيث إذا قصدوا الإغراء بشيء قالوا : كذّب عليك .

(١) في ط : كما ذكرنا .

(٢) صفحة ٨٨٦ .

(٣) ساقط من ص .

(٤) صفحة ٩٢٩ .

(٥) في ط : هذه .

قال عمرو بن معد يكرب^(١) لمن شكا إليه المَعَصُ: كَذَبَ عَلَيْكَ الْعَسَلُ ، أي العَسَلَان^(٢) بمعنى عليك به والزمه . ويجوز أن يريد بالعسل المعروف ، قال^(٣) :
 ٣٣٣- وَذِيَانِيَّةٌ أَوْصَتْ بَيْنَهَا بِأَنْ كَذَبَ الْقَرَاطِفُ وَالْقُرُوفُ^(٤)
 أي عليكم بهما .

والإضافة في نحو رجلٌ صديقٌ ، و ﴿ دَائِرَةُ السَّوِّ ﴾^(٥) للملابسة ، وهم كثيرًا ما يضيفون الموصوف إلى مصدر الصفة ، نحو خبرُ السَّوِّ ، أي الخبر السيئ ، بمعنى رجل صديق رجل صادق ، أي (رجل)^(٦) جيد ، فكأنك قلت : عندى رجل رجل صادق ، فلما كان المراد من ذكر رجل الثاني صفته صار رجل مع صفته صفةً للأول - كما مر في باب لا التبرئة في نحو لا ماءً ماءً بارداً^(٧) - ويجوز أن يكون الثاني بدلًا من الأول ، كما قيل في قوله تعالى: ﴿ بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ﴾^(٨) إلا أن وجوب تطابقهما تعريفاً وتنكيراً يرجح كونه صفة .

(١) هو عمرو بن معد يكرب بن ربيعة بن عبد الله الزبيدي ، فارس اليمن ، وصاحب الغارات المذكورة ، وفد على المدينة سنة ٩هـ وأسلم ، ولما توفي النبي ﷺ ارتد عمرو في اليمن ثم رجع إلى الإسلام فبعثه أبو بكر إلى الشام فشهد اليرموك ، وكان عصي النفس أيها ، له شعر جيد ، توفي سنة ٢٦هـ (الأعلام ٥ / ٢٦٠) .

(٢) المَعَصُ والمَعَصُ تقطيعٌ في أسفل البطن والمعنى ووجع فيه (اللسان ٨ / ٣٦٢) وفي ط : المَعَصُ .

(٣) العسل والعسلان : أن يضطرم الفرس في عدوه ، فيخفق برأسه ويطرده متته ، وعسل الذئب والثعلب يعسل غسلاً وعسلانا مضى مسرعاً واضطرب في عدوه وهز رأسه (اللسان ١٣ / ٤٧٣) . ونسبه ابن الأثير في النهاية إلى عمر بن الخطاب قال ٣ / ٣٢٧ : وفي حديث عمر أنه قال لعمرو بن معد يكرب كذب عليك العسل ، هو من العسلان مشي الذئب واهتزاز الرمح .. أي عليك بسرعة المشي .

(٤) قائله معقر بن أوس بن حمار .. بن كنانة بن بارق ، وبارق أبو قبيلة من اليمن . كُفَّ بصره وكان قبل ذلك من فرسان قومه وشعرائهم المشهورين يوم جَبَلَة ، وكان اليوم قبل البعثة بتسع وخمسين سنة (الخزائن ٥ / ١٧ - ١٨) .

(٥) البيت في الأمالي الشجرية ١ / ٢٦٠ وفي اللسان ١١ / ١٨٩ وفي الخزائن ٥ / ١٥ .

اللغة : القراطيف جمع قَرَطَف كجعفر ، وهو القطيفة ، والقرووف جمع قَرْف ، وهو وعاء من جلد يدبغ بالقرفة وهي قشور الرمان ، قال البغدادي في الخزائن ٥ / ١٥ . والمراد بالكذب الترغيب والبعث ، ثم قال : ومضر تنصب بكذب ، وأهل اليمن ترفع به ، قال ابن السكيت : يرفعون المُعَرَّى به ، ومن نصب فعلى الأمر والإغراء .

ونقل عن الفائق للرمحشري أن هذه كلمة أخرجت مجرى المثل في كلامهم ولذلك لم تُصَرَّف ، ونقل عن أبيات المعاني أن المعنى رب امرأة ذيبانية أمرت بنينا أن يستكفروا من هذين الشيئين إن ظفروا بعدوهم .
 الشاهد قوله : كذب القراطيف ، فإنه مراد به هنا الإغراء والترغيب فيه .

(٦) من الآية السادسة من سورة الفتح .

(٧) تكلمة من جدوص .

(٨) صفحة ٨٤٥ .

(٩) العلق ١٥ - ١٦ قال تعالى : ﴿ كَلَّا لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ﴾ .

ومن القياس الوصف بالمقادير نحو عندي رجالٌ ثلاثة ، قال ﷺ « الناس كإبل مائة لا تجد فيها راحلة »^(١) وتقول : عندي بُرٌّ قفيزان ، وكذا الوصف بالذراع والشبر والباع . وغير ذلك من المقادير الدالة على الطول والقصر ، والقلة والكثرة ، ونحو ذلك . والسماعي على ضربين ، إما شائع كثير ، وهو الوصف بالمصدر ، والأغلب أن يكون بمعنى الفاعل ، نحو رجلٌ صومٌ وعدلٌ ، وقد يكون بمعنى المفعول نحو رجلٌ رضى أي مرضى .

→ قال بعضهم : هو على حذف مضاف أي ذو صوم (وذو عدل)^(٢) .
والأولى أن يقال : أطلق اسم الحدث على الفاعل والمفعول مبالغة ، كأنهما من كثرة الفعل تجسما منه .

وإما غير شائع ، وهو ضروب :
أحدها : جنس مشهور بمعنى من المعاني يوصف به جنس آخر ، كقولك : مررت برجلٍ أسدٍ .

قال المبرد : هو بتقدير مثل ، أي مثل أسدٍ^(٣) .
ويقوي (تأويله)^(٤) قولهم : مررت برجلٍ أسدٍ شدةً ، أي يشابه الأسد شدة ، فانتصاب شدةً على التمييز من نسبة مثل إلى ضمير المذكور ، كما في قولك : الكوز ممتلئ ماءً - على ما ذكرنا في الحال في قولهم : هو زهيرٌ شعراً^(٥) - .

(١) حديث في صحيح البخاري ١٨٩/٧ وفيه : إنما الناس كإبل المائة لا تكاد تجد فيها راحلةً ، رواه عن ابن عمر ، وهو أيضاً في المسند ٧/٢ و ٤٤ وفيه : إنما الناس كإبل المائة لا يوجد فيها راحلة ، وفي غيرهما من كتب الحديث . قال البغدادي في تخریج أحاديث شرح الرضي ق ٦ : الراحلة : المختارة القوية على الحمل والأسفار ، يريد أن الخير في الناس الذي تُرضى حاله وطريقته قليل .

(٢) ممن قال به ابن مالك في شرحه للكافية الشافية ١١٦٠ قال : فالترموها فيه - يعني في المصدر المنعوت به - الأفراد والتذكير ، كأنهم قصدوا بذلك التنبيه على أن أصله ذو رضى وذات رضى .. فلما حذفوا المضاف تركوا المضاف إليه على ما كان عليه . وقد سقط من ص قوله : وذو عدل .

(٣) في المقتضب ٢٥٩/٣ فإن هذا - يعني نحو : مررت برجلٍ فضةً خاتمته - غير جائز إلا أن تريد : شبيه بالفضة ، ويكون الخاتم غير فضة ، وانظر المقتضب ٢٧٢/٣ و ٣٤٢ .

(٤) في ط : وتأويله .

(٥) صفحة ٦٧١ .

وقد يقال : برجل الأسد شدةً ، وهو بدل عند سيبويه^(١) . ويجوز عند الخليل أن يكون صفةً بتأويل مثل الأسد^(٢) - كما ذكرنا في قولهم : له صوتٌ صوتٌ حماري^(٣) . ويقولون : مررت برجل نارٍ حمرةً ، أي مثل نارٍ حمرة . ويجوز أن يكون أسدٌ شدةً ، ونارٌ حمرة بمعنى كامل شدة وكامل حمرة ، فلا يكون بتقدير حذف المضاف ، بل يكون كقولهم : أنت الرجل علما - كما ذكرنا في باب الحال^(٤) - .

والمنصوب في هذا الوجه أيضا تمييز من نسبة الكامل إلى ضمير المذكور . وقال غير المبرد : بل بتأويل الجوهر في مثل هذا بما يليق به من الأوصاف ، فمعنى برجل أسد أي جريء ، وبرجل حمار أي بليد ، ولا معنى للتمييز في نحو برجل أسد شدة على هذا التأويل . قال الشاعر^(٥) :

٣٣٤ - وليل يقول الناس من ظلماته سواءً صحيحات العيون وعورها
كأن لنا منه يوتنا حصينة مسوَّحا أعاليها وساجا ستورها^(٦)
أي سودا أعاليها ، وكثيفا ستورها .

(١) في الكتاب ٢٢٦ / ١ : وتقول : مررت برجل الأسد شدةً ، كأنك قلت مررت برجل كامل ، لأنك أردت أن ترفع شأنه ، وإن شئت استأنفت .. ولا يكون صفةً كقولك مررت برجل أسد شدة ، لأن المعرفة لا توصف بها النكرة .

(٢) وذلك أنه يميز أن يقوم المضاف إليه المعرفة مقام المضاف النكرة بتقدير إضافة « مثل » نحو هذا رجل أخو زيد ، أي مثل أخي زيد (الكتاب ١ / ١٨١) .

(٣) صفحة ٩٣٦ .

(٤) صفحة ٦٧١ .

(٥) قائلهما مضر بن ربيعة بن لقيط بن خالد .. بن أسد بن خزيمه ، شاعر محسن متمكن ، وهو جاهلي (انظر الخزاعة ٢٢ / ٤ والأعلام ٨ / ١٥٣) .

(٦) البيتان في الخزاعة ١٨ / ٥ .

اللغة : المسوح : جمع مسح وهو البلاس ، فارسي معرب ، وينسج من الشعر الأسود . الساج : ضرب من الشجر لا ينبت إلا بالهند والبرنج ولونه أسود (الخزاعة ١٩ / ٥) ثم قال البغدادي .. يقال : إن أشعر ما قيل في الظلمة قول مضر بن هذا .

ورواه البغدادي : وساجا كسورها ثم قال ٢٠ / ٥ والكسور جمع كسر وهو أسفل شقة البيت التي تلي الأرض من حيث يكسر جانباه ، من يمينك ويسارك ، وفي جميع نسخ الشرح ستورها بدل كسورها .

أقول : الظاهر أنه صحيح أيضا وتكون ستور جمع ستر بمعنى سائر ، ويريد بها جوانب البيت والله أعلم . الشاهد قوله : مسوحا وساجا ، فانهما نعتان لقوله : يوتنا ، وصح ذلك مع أنهما جامدان لأنهما مؤولان بمشتق ، أي سودا وكثيفا .

وثانيها : جنسٌ يوصف به ذلك الجنس فيكون اللفظ بمعنى الكامل نحو مررت برجل رجل ، أي كامل في الرجولية ، ورأيت أسداً أسداً أي كاملاً .

وثالثها : جنسٌ مصنوعٌ منه الشيءُ يوصف به ذلك الشيء ، نحو هذا خاتمٌ حديدٌ . قال سيبويه : يستكره نحو خاتمٌ طينٌ ، وصفةٌ خزٌ ، وخاتمٌ حديدٌ ، وبابٍ ساجٌ في الشعر أيضاً^(١) .

قال السيرافي : إذا قلت : مررتُ بسرجٍ خزٌ صفتهُ ، وبصحيفةٍ طينٌ خاتمها ، وبرجلٍ فضةٍ حليةٌ سيفه وبدوارٍ ساجٌ بابها ، وأردت حقيقة هذه الأشياء لم يجز فيها غيرُ الرفع ، فيكون (كقولك)^(٢) بدايةً أسدٌ أبوها ، وأنت تريد بالأسد السبعَ بعينه ، لأن هذه جواهرٌ فلا يجوز أن ينعتَ بها ، قال : وإن أردت المماثلةَ والحملَ على المعنى جاز^(٣) .

(هذا كلامه)^(٤) .

قلت : وما ذكره خلافُ الظاهر ؛ لأن معنى فضةٍ حليةٌ سيفه أنها فضةٌ حقيقيةٌ ، وكذا في طينٍ خاتمها ، لكنه جوز على قبج - الوصف بالجواهرِ على المعنى ، بتأويل معمولٍ من طينٍ ، ومعمول من فضةٍ .

وقريب منه قولهم : مررت بقاعٍ عرفجٍ^(٥) كله ، أي كائن من عرفج ، ومررت بقومٍ عربٍ أجمعون أي (كائنين)^(٦) عرباً أجمعون .

(١) قال سيبويه في الكتاب ٢٢٨ / ١ : هذا بابُ الرفعِ فيه وجهُ الكلام وهو قول العامة . وذلك قولك : مررت بسرجٍ خزٌ صفته ، ومررت بصحيفةٍ طينٍ خاتمها .. وإنما كان الرفع في هذا أحسنَ من قِيلَ أنه ليس بصفة ، لو قلت : له خاتم حديدٌ ، أو هذا خاتمٌ طينٌ كان قبجاً . ولم يذكر قبجه في الشعر أيضاً .

(٢) في ط : قولك .

(٣) في هامش الكتاب ٢٢٨ / ١ قال أبو سعيد : أما قولك : مررت بسرجٍ خزٌ صفته إلى آخر ما مثل به ، فإنك إن أردت حقيقة هذه الأشياء لم يجز غيرُ الرفع ؛ لأن هذه جواهر ولا يجوز النعتُ بها وإن أردت المماثلةَ والحملَ على المعنى اختر فيها ما حكى عن العرب .

(٤) تكملة من ط .

(٥) العرفج ضرب من النبات سهلي سريعُ الانقياد ، واحدته عرفجة (اللسان ٣ / ١٤٧) .

(٦) في ص : كائنون ، وله وجه وهو أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف التقدير هم كائنون .

وإن أريد التشبيه كان معنى بسرج خز صفته أي بسرج لين صفته كالخز ، وليس بخز ، وكذا فضة حلية سيفه ، أي مشرقة وإن لم تكن فضة ، وأمطين خاتمها فالتشبيه فيه بعيد .

ومن غير الشائع قولهم : (مررت)^(١) برجل أبي عشرة ، وأخ لك ، وأب لك .
قوله : وتوصف النكرة بالجملة الخبرية ، ويلزم الضمير .

اعلم أن الجملة ليست لا نكرة ولا معرفة ، لأن التنكير والتعريف من عوارض الذات ، إذ التعريف جعل الذات مشاراً بها إلى خارج إشارة وضعية ، والتنكير أن لا يشار بها إلى خارج في الوضع - كما يجيء في باب المعرفة والنكرة^(٢) - وإذا لم تكن الجملة ذاتاً فكيف (يعرضان لها)^(٣) .

فَيَحْصُ قولهم : نعتٌ يوافق المنعوت في التعريف والتنكير بالنعت المفرد .
فإن قيل : فإذا لم تكن الجملة (لا)^(٤) معرفة ولا نكرة فلم جاز نعت النكرة بها دون المعرفة ؟

قلت لمناسبتها للنكرة من حيث يصح تأويلها بالنكرة ، كما تقول في قام رجل ذهب أبوه أو أبوه ذاهب : قام رجل ذاهب أبوه ، وكذا تقول في مررت برجل أبوه زيد : إنه بمعنى كائن أبوه زيدا .

وكل جملة يصح وقوع المفرد مقامها فلتلك الجملة موضع من الإعراب ، كخبر المبتدأ والحال والصفة والمضاف إليه ، ولا نقول : إن الأصل في هذه المواضع هو المفرد - كما يقول بعضهم^(٥) - وإن الجملة إنما كان لها محل فيها لكونها فيها فرعاً للمفرد ؛ لأن ذلك دعوى بلا برهان ، بل يكفي في كون الجملة ذات محل وقوعها موقعاً يصح وقوع المفرد هناك ، كما في المواضع المذكورة .

(١) تكملة من جـ وص وط .

(٢) ط ١٢٨ / ٢ .

(٣) في ط : يعرض لها التعريف والتنكير .

(٤) تكملة من ص وط .

(٥) كابن يعش في شرحه للمفصل ١ / ٨٨ وابن مالك في شرحه للكافية الشافية ٣٣٤ ، وقد استدلل ابن يعش على =

قال بعضهم : الجملة نكرة لأنها حُكِّمَتْ ، والأحكام نكرات ^(١) .

أشار إلى أن الحكم بشيء على شيء يجب أن يكون مجهولاً عند المخاطب ، إذ لو كان معلوماً لوقع الكلام لغوا ، نحو السماء فوقنا والأرض تحتنا .

وليس بشيء ، لأن معنى التنكير ليس كون الشيء مجهولاً ، بل معناه في اصطلاحهم ما ذكرناه الآن (أعني كون الذات غيرَ مشارٍ بها إلى خارج إشارةً وضعية) ^(٢) .

ولو سلمنا أيضاً أن كون الشيء مجهولاً وكونه نكرةً بمعنى واحد قلنا : إن ذلك المجهول المنكر ليس نفس الخبر والصفة ، حتى يجب كونُهُما نكرتين ، بل المجهول انتسابٌ ما تضمنته الخبر والصفة إلى المحكوم عليه ، (فإن المجهول في جاءني زيد العالم ، وزيد هو العالم انتسابٌ العلم إلى زيد ، ولو وجب تنكيرهما لم يجز جاءني زيد العالم ، وأنا زيد وجوازه مقطوع به) ^(٣) .

وإنما وجب في الجملة التي هي صفة أو صلة كونها خبريةً لأنك إنما تنجيء بالصفة والصلة لتُعرِّفَ المخاطبَ الموصوفَ والموصولَ المبهمين ، بما كان المخاطب يعرفه قل ذكرك الموصوفَ والموصولَ من اتصافهما بمضمون الصفة والصلة ، فلا يجوز - إذن - إلا أن تكون الصفة والصلة جملتين متضمنتين للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة ، وهذه هي الجملة الخبرية ، لأن غير الخبرية إما إنشائية نحو بعث (واشترت) ^(٤) وطلقت وأنت حرٌّ ونحوها ، أو طلبية كالأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض ، ولا يعرف المخاطب حصول مضمونهما إلا بعد ذكرهما .

= ذلك بأمرين أحدهما أن المفرد بسيط والجملة مركب ، والبسيط أول المركب ثان ، والثاني أن المبتدأ نظير الفاعل في الإخبار عنهما ، والخبر فيهما هو الجزء المستفاد فكما أن الفعل مفرد فكذلك خبر المبتدأ مفرد ... وسيناقض الشارح نفسه في هذه المسألة .. فيختار عطف المفرد على الجملة على عكسه لكون الجملة فرعاً على المفرد في كونها ذات محل من الإعراب . انظر صفحة ١٠٤٧ .

(١) قال ابن يعيش في شرحه للمفصل ٥٤ / ٣ : واعلم أنه لا ينعت بالجملة معرفة .. وإنما لم توصف المعرفة بالجملة لأن الجملة نكرة ، فلا تقع صفة للمعرفة ، لأنها حديث ، ألا ترى أنها تقع خبراً ، نحو زيد أبوه قائم .. وإنما تحدث بما لا يُعرف فنفيد السامع ما لم يكن عنده .

(٢) ساقط من ص .

(٣) في ط : كعلم زيد في : جاءني زيد العالم ، وزيد هو العالم ، وكذا زيدة المتكلم هي المجهولة في أنا زيد ، فلا يلزم من تنكير المضمون تنكير المتضمن الذي هو نفس الخبر والصفة ، ولو لزم ذلك للزم تنكير كل خبر ، وكل نعت ، لأنهما حكمان ، فكان يلزم بطلان نحو جاءني زيد العالم ، وأنا زيد ، وجواز هذا مقطوع به .

(٤) ساقطة من ص .

ولما لم يكن خبرُ المبتدأ معرفًا للمبتدأ ولا مخصصًا له جاز كونه إنشائيًّا - كما مرَّ في بابهِ^(١) - .

ويتبين بهذا وجوبُ كونِ الجملةِ إذا كانت صفةً أو صلة معلومة المضمون للمخاطب قبل ذكر الموصوف والموصول .

وقد يوصف بالجملة معرفٌ بلامٍ لا تشير بها إلى واحدٍ بعينه كقوله :

ولقد أمرُّ على اللئيمِ يسبنى^(٢) (فمضيتُ ثمَّتْ قلت لا يعنيني) (٥٥)
لأن تعريفه لفظي - على ما يجيء في باب المعارف^(٣) - ولا تقدُّرُ على إدخال الألف واللام في الوصف ليطابق الموصوف لفظًا (في التعريف)^(٤) .

وهذا كما قال الخليل في (النعت)^(٥) المفرد نحو ما يحسن بالرجل مثلك أن يفعل (ذلك)^(٦) ، وما يحسن بالرجل خير منك أن يفعل (ذلك)^(٧) : إن « مثلك وخير » نعتان على نية الألف واللام^(٨) .

وإنما جرَّاهُم على ذلك اجتماعُ شيئين : كونُ التعريف في الموصوف لفظيًّا لا معنى تحته ، فلا (يجوز)^(٩) في العَلَم : ما يحسنُ بعبدِ الله مثلك ، وكونُ الوصف مما يمتنع جعلُهُ مطابقًا للموصوف بإدخال اللام عليه ، فلا يجوز (أن تقول)^(١٠) : ما يحسن بالرجل شبيه بك ، لأنك تقدِّرُ فيه على إدخال (الألف)^(١١) واللام نحو بالرجل الشبيه بك .

(١) صفحة ٢٦٧ .

(٢) تقدم تخريجه صفحة ٢٦٩ ، وأورده هنا شاهدًا على أنه قد يوصف المعروف باللام التي لا يشار بها إلى واحد بعينه بالجملة .

(٣) ط ٢ / ١٣٠ .

(٤) تكملة من ط .

(٥) ساقطة من ص .

(٦) في ص : كذا .

(٧) في ص : كذا .

(٨) في الكتاب ٢٢٤ / ١ : ومن الصفة قولك : ما يحسن بالرجل مثلك أن يفعل ذاك .. وزعم الخليل رحمه الله أنه جرَّ هذا على نية الألف واللام ، لكنه موضعٌ لا تدخله الألف واللام .

(٩) في ص : يحسن .

(١٠) ساقطتان من ص وط .

(١١) ساقطة من ص .

ولا يكون ذلك في كل جملة ، بل في الجملة المصدرة بالمضارع ، فلا نقول : بالرجل قام ، ولا بالرجل أبوه قائم ، وذلك لأن اللام في الوصف مقدرة لتطابق الموصوف تقديرًا ، وإنما تقدر اللام إما في الاسم (نحو خير منك ، ومثلك)^(١) ، أو في الفعل المضارع للاسم نحو (يقول)^(٢) ونحوه .

وقال ابن مالك : « خير منك ومثلك » بدل لا صفة^(٣) .

قوله : ويلزم الضمير .

إنما اشترط الضمير في الصفة والصلة ليحصل به ربط بين الموصول وصلته ، والموصوف وصفته ، فيحصل بذلك الربط اتصاف الموصوف والموصول بمضمون الصلة والصفة ، فيحصل لهما بهذا الاتصاف تخصُّص وتعرُّف ، فلو قلت : مررت برجل قام عمرو - ولم يكن الرجل يتصف بقيام عمرو بوجه - فلا يتخصص به ، فإذا قلت قام عمرو في داره (صار الرجل متصفًا بقيام عمرو في داره)^(٤) .

وقد يحذف الضمير - كما مر في المبتدأ^(٥) .

وقد تقع الطلبية صفة لكونها محكية بقول محذوف هو النعت في الحقيقة كقوله :

جاءوا بمدق هل رأيت الذئب قط^(٦)

أي بمدق مقول عنده هذا القول ، كما تقع حالا نحو لقيت زيدا اضربه واقتله ، أي مقولًا في حقه هذا القول ، ومفعولًا ثانيًا في باب ظن نحو وجدت الناس أخبر ثقله^(٧) .

(١) ساقط من ص وط .

(٢) في ط : يقول ويفوه .

(٣) لم أجد نصاعلي ذلك في التسهيل ولا في شرحه للكافية الشافية ، غير أنه أوجب تطابق النعت والمنعوت في التعريف والتكثير ، انظر شرحه للكافية الشافية ١١٥٥ وأورد المثال في شرحه للكافية الشافية ١١٧٦ ولم يذكر إلا أن الخليل يراه على نية الألف واللام .

(٤) ساقط من ص .

(٥) صفحة ٢٦٧ وما بعدها ، ومثال حذف العائد في الصفة : جاءني رجل ضربت .

(٦) قد مر تخريج صفة ٣٨٦ واستشهد به هنا على جواز وقوع الجملة الطلبية صفة لكن بتقدير القول .

(٧) نسبه ابن يعيش في شرحه للمفصل ٥٣/٣ إلى أبي الدرداء وقال البغدادي في تخريج أحاديث شرح الرضي ق ٦ : قال الصاغاني حديث موضوع ، وخالفه السيوطي ، وذكر الشريف الرضي في نهج البلاغة أنه من كلام علي ، والمشهور أنه من حديث أبي الدرداء .

قوله : ويوصف بحال الموصوف وحال متعلقه ، نحو مررت برجل حسن غلامه ، فالأول يتبعه في الإعراب ، والتعريف والتكثير ، والإفراد والشيئية والجمع ، والتذكير والتأنيث . والثاني يتبعه في الخمسة الأول ، وفي البواقي كالفعل .

قوله : بُحَال الموصوف .

الجار والمجرور في محل الرفع فاعل^(١) يوصف ، أي يُجعل حال الموصوف أي هيأته وصفاً له ، وهو الكثير ، كما في رجل قائم ومضروب وحسن ، وقد يجعل حال متعلق الشيء وصفاً لذلك الشيء ، لتنزيله منزلة حاله ، نحو برجل مصري حماره في حصول الفائدة بذلك .

وهذا السببيُّ إن كان منوَّنًا فهو يجري على الأول رفعًا ونصبًا وجرًّا - بلا خلاف فيه بينهم - نحو مررت برجل ضاربٍ أبوه زيدًا ، وضاربٍ أباه زيدٌ ، ولا يكون - إذن - اسما الفاعل والمفعول (الناصبين) ^(٢) للمفعول به ماضيين - لما تقدم من أنهما لا ينصبان مفعولا به بمعنى الماضي ^(٣) .

وإن كان مضافاً فلا يخلو من أن يكون صفةً مشبهةً أو غيرها ، والصفة تجبُ إضافتها إلى فاعلها (إن أضيفت)^(٤) نحو برجل حسن الوجه إذ لا مفعول لها .

وغيرُ الصفة إما أن يكون ماضياً أو غيره ، فالماضي اللازم مضافٌ إلى الفاعل ، نحو
برجل قائم الغلام ، ولا يتعرَّف ، لإضافته إلى معموله .

ولا يجوز إضافة الماضي المتعدي إلى الفاعل ، لأنك إن أضفته إلى الفاعل بلا ذكر المفعول به نحو برجل ضارب الغلام التبس الفاعل بالمفعول ، فلا يعلم أن اسم الفاعل سببي ، وإن ذكرت المفعول به لم يجز أيضاً ، لأن اسم الفاعل الماضي لا ينصب مفعولاً به .

1/19
1297
و = ورواه السيوطي في الجامع الصغير عن أبي الدرداء بلفظ أخبر ثقله ، قال : أخرجه أبو يعلى والطبراني في معجمه الكبير ، وابن عدي وأبو نعم في الحلية .

قال ابن يعيش ٥٣/٣ وقوله: أخبر نقله أمر لا يقع خبراً للمبتدأ، وكذلك لا يقع مفعولاً ثانياً لوجدت، وإنما ذلك على معنى وجدت الناس مقولاً فيهم ذلك. وقال في اللسان ٦/٢٠ بعد ذكر الأثر: يقول: جرب الناس فإنك إذا جربتهم قليتهم وتركتهم لما يظهر لك من بواطن سرائهم، لفظه لفظ الأمر ومعناه الخبر أي من جربهم وخبرهم أبغضهم وتركهم.

(١) الصحيح أنه نائب فاعل ، لأنَّ « يوصف » مبني للمفعول .
(٢) في ت : الناصبان ، ووجهه أنه نعت لقوله : اسما الفاعل .. وأما الناصبين فهو نعت ولكنه مقطوع .

(٣) صفحة ١٧٩ .

(٤) تكملة من ص وط .

وإن أضفته إلى المفعول به فلا بد من ذكر الفاعل بعده مرفوعا ، نحو بزيد ضارب عمرو غلامه أمس ، وبزيد ضارب غلامه عمرو ، إذ لو لم تذكر لكان اسم الفاعل غير سببي .
ويتعرف بالإضافة ، لأنه مضاف إلى غير معموله^(١) .

وإن لم يكن السببي ماضيا جاز عند سبويه أن ينعت به مطلقا ، كما في المبثون ، سواء كان حالا أو مستقبلا ، نحو برجل ضارب غلامه زيدا الآن أو غدا ، وسواء كان علاجاً - وهو ما كان محسوسا يرى - كالقاتل والضارب ، أو غير علاج كالعالم والعارف ، والمخالط والملازم^(٢) .

وقال يونس : لا يخلو من أن يكون حالا أو مستقبلا ، فالحال يجب نصبه على الحال - وإن كان (عن)^(٣) نكرة - سواء كان علاجاً أو لا ، نحو مررت برجل ضاربه عمرو ، وبزيد مخالطه داء^(٤) .

وألزمه سبويه تجويز نصبه على الحال مع كونه معرفة ، لأن المانع عنده من إجرائه على الأول بالإضافة ، فينبغي أن يجوز بزيد الضارب الرجل غلامه ، بنصب الضارب على الحال^(٥) .

وأما نصبه في نحو بزيد (المخالطه)^(٦) داء فربما لا يلزمه لارتكابه أنه ليس بمضاف إلى الضمير ، وكلامنا في المضاف ، بل نقول : الضمير في محل النصب على أنه مفعول - كما مر في الإضافة (من)^(٧) مذهب بعضهم^(٨) .

(١) لأن اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي لا يعمل إلا عند الكسائي ، انظر صفحة ٨٩٨ .

(٢) في الكتاب ٢٢٦ / ١ : هذا باب ما يجري عليه صفة ما كان سببه ...

وذلك قولك : مررت برجل ضارب أبوه رجلا ، ومن ذلك أيضا مررت برجل ملازم أباه رجل .. فالمنعنى فيه على وجهين : إن شئت جعلته يلازمه ويخالطه فيما يستقبل ، وإن شئت جعلته عملا كائنا في حال مرورك .
(٣) في ص : غير .

(٤) في الكتاب ٢٢٨ / ١ وإنما ذكرنا هذا لأن أناسا من النحويين يفرقون بين التنوين وغير التنوين .. ثم قال : وبعضهم يجعله نصبا إذا كان واقعا ، ويجعله على كل حال رفعا إذا كان غير واقع ، وهذا قول يونس .

(٥) في الكتاب ٢٢٨ / ١ : فإن زعموا أن ناسا من العرب ينصبون هذا - يعني قول الشاعر :

حمين العراقيب العصا وتركه به نفس عال مخالطه بهر

قال : فهم ينصبون به داء مخالطه ، وهو صفة للأول ، وتقول : هذا غلام لك ذاهبا ولو قال مررت برجل قائما جاز ، فالنصب على هذا .

(٦) في ط : مخالطه .

(٧) في ط : على .

(٨) نسبه في باب الإضافة صفحة ٩٠٦ إلى ابن مالك ، وانظر التسهيل ١٣٨ .

والمستقبل عند يونس يجب رفعه - علاجا كان أو لا - على أن يكون هو والمرفوع بعده جملة اسمية صفة للنكرة ، نحو مررت برجل ضاربهُ عمرو^(١) .

وسيبيوه يوافقه في جواز النصب في الأول والرفع في الثاني ، ويخالفه في وجوبهما^(٢) ، مستشهدا بقول ابن ميادة^(٣) :

٣٣٥- ونظرن من خلل الستور بأعين مرضى مخالطها السقام صحاح^(٤)
واسم الفاعل ههنا للإطلاق ، وحكمه حكم الحال والمستقبل - كما مر في باب الإضافة^(٥) . قال^(٦) : والرواية مخالطها بالجر^(٧) .. وأنشد غيره^(٨) :

٣٣٦- حَمِينَ العَرَاقِبِ العَصَا وتركنه به نَفْسٌ عَالٍ مَخَالطُهُ بُهْرُ^(٩)
برفع مخالطه .

وليونس أن يحمل رفعه على (الابتداء)^(١٠) .

(١) الكتاب ١ / ٢٢٨ .

(٢) الكتاب ١ / ٢٢٧ .

(٣) تقدمت ترجمته صفحة ١٠٩ .

(٤) البيت في ديوانه ١٠٠ وفي الكتاب ١ / ٢٢٧ وفي الخزنة ٥ / ٢٤ .

أراد بمرض العيون فتورهن ، ثم استدرك فبين أن ذلك من غير علة .

الشاهد : أنشده الرضي مينا أن سبيوه استشهد به على أن النصب والإبتاع في نحو مخالطها في البيت جائزان .

(٥) صفحة ٨٩٦ .

(٦) يعنى سبيوه .

(٧) الكتاب ١ / ٢٢٧ .

(٨) في الكتاب ١ / ٢٢٧ : وأنشد غيره من العرب بيتا آخر .. الضمير في غيره يعود على منشد البيت مخالطها السقام بالجر .

وقائل هذا البيت هو الأخطل ، وقد مر ترجمته صفحة ٣٠٩ .

(٩) البيت في ديوانه ١٩٨ وفي الكتاب ١ / ٢٢٧ وفي الخزنة ٥ / ٢٦ .

حمين جواب الشرط في قوله قبل :

إذا أترز الحادي الكميشُ وقومتُ سواَلَهَا الركبَانُ والحلقُ الصفرُ

والمعنى أنهم حمين عراقيين أن تناهن العصا ، لسرعتن ، فلم تنلن عصاه فوقع عليه البُهر والإعياء من شدة العدو .

الشاهد قوله : مخالطه بهر فإن مخالطه مرفوع على أنه نعت لنفس وبهر فاعله ، وفيه رد على يونس الذي أوجب نصب مثله على الحال ، وذلك إذا كانت الصفة دالة على الحال .

(١٠) في ت : المبتدأ ، وعلى هذا التخريج يكون (بُهْرُ) خبرا لا فاعل « مخالطه » ، والجملة حال .

وقال عيسى بن عمر : إن كان علاجاً وجب رفعه على الابتداء - حالا كان أو مستقبلاً - وأما غير العلاج فإن كان حالا وجب نصبه على الحال ، وإن كان مستقبلاً وجب إتباعه^(١) (للاول)^(٢) .

وسيبيويه ينازعه أيضاً في الوجوب لا في الجواز ، وألزمهما سيبويه مالا محيص لهما عنه ، وذلك أنه قال : المضاف إضافةً لفظية كالمنون عند العرب وعند النحاة ، والمنون - سبباً كان أو غيره - يجوز جزؤه على الأول - علاجاً كان أو لا ، حالا كان أو مستقبلاً - فكذا ينبغي أن يكون المضاف المنون تقديرًا ، ولا سبب في (الإضافة)^(٣) عارضٌ لإيجاب الرفع أو النصب ، فإيجاب أحدهما بلا موجب تحكّم^(٤) .

هذا كله إذا أردت إعمال اسم الفاعل عمل الفعل ، أما إذا لم ترد ذلك وجعلته اسماً فليس (فيه)^(٥) إلا الرفع على كل حال ، نحو مررت برجل ملازمه رجل ، أي صاحب ملازمته رجل ، جعلت (ملازمه)^(٦) بمنزلة مالم يؤخذ من الفعل ، كما تجعل صاحبه كذا .

ص
١٤/٤
١٤٢٣
٩
سنة ١٤٢٣

فعلى هذا نقول في المثني والمجموع : برجل ملازمه الزيدان ، وملازموه بنو فلان . ومما يقع سبباً قياساً - من غير اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة - (الاسم)^(٧) المنسوب ، نحو برجل مصرّي حمّاره ، لكونه بمعنى منسوب ، فيعمل عمله .

ومما جاء من ذلك سماعاً - على قبح - « سواء » نحو برجل سواء هو والعدم ، وسواء أبوه وأمه ، (أي مستو)^(٨) والفصيح المشهور رفع سواء على (الابتداء)^(٩) . فعلى

(١) الكتاب ١ / ٢٢٨ .

(٢) في ط : للأولى .

(٣) في ط : إضافته .

(٤) الكتاب ١ / ٢٢٧ .

(٥) ساقطة من ط .

(٦) في ت : ملازمته ، وفي ط : ملازمة .

(٧) في ط : والاسم ، والصحيح ما أثبتته ؛ لأنه مبتدأ مؤخر خبره قوله ؛ مما يقع سبباً .. الخ .

(٨) ساقطتان من ص .

(٩) في ط : الابتداء والخبر .

هذا يقبح كون ﴿الَّذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾^(١) في محل الرفع بأنه فاعل سواء في قوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾^(٢) على أن يكون سواء - وحده - مرفوعاً على أنه خبر إن ، (بل الوجه ارتفاعه وما بعده على الابتداء والخبر)^(٣) .

وقد جاء مررت برجل سواء درهمه ، أي تام ، فيطلبُ فاعلاً واحداً ، بخلاف الأول ، لأنه بمعنى مستوٍ ، فهو (بين)^(٤) اثنين فصاعداً .

ومن السماعي القبيح قولك : برجل حسبك فضله ، و (مررت)^(٥) برجل رجل أبوه ، أي كامل .

وكذا المقادير نحو برجل عشرة غلمائه ، وبحية ذراعٍ طولها .
وكذا الجنسُ المصنوعُ منه الشيء نحو بسرجٍ خزرٍ صفته ، وبكتاب طينٍ خاتمته .
وكذا الجنس المشهور بمعنى من المعاني ، نحو برجل أسدٍ غلامه ، أي جريء .
وكذا قولك : برجلٍ مثلك أبوه ، وبرجلٍ أبي عشرة أبوه .
هذه كلها من الجوامد التي تقع صفاتٍ لا على القياس - كما تقدم ذكرها^(٦) - .
قوله : فالأول يتبعه .

أي الوصف بحال الموصوف يتبع الموصوف في أربعة (أشياء)^(٧) من جملة العشرة الأشياء المذكورة .

أحد تلك الأربعة واحدٌ من الثلاثة التي هي الأفرادُ والثنية والجمع ، وأما برمة أعشارٍ وأكسارٍ ، وثوب أسمالٍ ، و ﴿نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ﴾^(٨) فلأن البرمة مجتمعة من الأكسار

(١) البقرة ٦ والآية بتامها ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ .

(٢) تكملة من ط .

(٣) في ط : من .

(٤) تكملة من ط .

(٥) سبق أن ذكر أن الذي استضعفه سيبويه (انظر صفحة ٩٨٢ تعليقة ١) .

(٦) تكملة من ط .

(٧) من الآية الثانية من سورة الدهر .

والأعشار وهي قِطْعُهَا ، و الثوب مؤلف من قطع كل (واحدة)^(١) منها سَمَلُ أي خَلَقَ ، والنطفة مركبة من أشياء كل واحد منها (مَشَج)^(٢) ، فلما كان مجموع الأجزاء ذلك الشيء المركب منها جازَ وصفه بها .

وجَرَّأَهُمْ على ذلك كونُ أفعالٍ جمع قلة ، فحكمه حكم الواحد ، قال تعالى : ﴿ تُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ ﴾^(٣) والضمير للأنعام .

وقال سيبويه أفعالاً واحداً لا جمع^(٤) .

وجاء قميصُ شَرَاذِمٍ^(٥) ، ولحمُ خَرَادِيلٍ^(٦) .

وثانيها واحدٌ من التعريف والتنكير ، وأجاز بعضُ الكوفيين وصفَ النكرة بالمعرفة فيما فيه مدحٌ أو ذم^(٧) ، استشهاداً بقوله تعالى : ﴿ وَنِيلَ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ * الَّذِي جَمَعَ مَالًا ﴾^(٨) .

والجمهور على أنه بدل و نعتٌ مقطوعٌ رفعا أو نصبا - كما يجيء في موضعه^(٩) - .

وأجاز الأخفش وصفَ النكرة الموصوفة بالمعرفة^(١٠) قال : ﴿ الْأَوَّلِيَّانِ ﴾^(١١) صفة

(١) في ص وط : واحد .

(٢) في ط : مشيج ، وهي لغة فيه ، قال في اللسان ١٩١ / ٣ المَشَجُ والمَشَجُ والمَشِيجُ كل لونين اختلطا .. وقيل هو كل شيئين مختلطين .. إلخ .

(٣) من الآية ٦٦ من سورة النحل ، وتقدمت صفحة ١١٠ .

(٤) الكتاب ١٧ / ٢ .

(٥) الشردمة : القطعة من الشيء والجمع : شرادم .

(٦) الخُرْدُولَةُ : العضو الوافر من اللحم .. وقيل تجرَّدَل اللحمُ قطعاً صغيراً .. والذال فيه لغة ولحم خراديل ومخردل إذا كان مقطوعاً . (اللسان ٢١٥ / ١٣) .

(٧) انظر الجمع ١١٦ / ٢ وقد تتبع بعضُ كتب إعراب القرآن فأجازوا في آيتي الهُمَزَةِ ، الجرُّ على البدل ، والنصب على إضمار أعني والرفع على أنها خبر مبتدأ محذوف . انظر إعراب القرآن للنحاس ٢٨٢ / ٥ ومشكل إعراب القرآن ٢ / ٤٩٩ ، والتبيان ١٣٠٣ .

(٨) الهُمَزَةُ ١ و ٢ .

(٩) صفحة ١٠٩ وما بعدها .

(١٠) الآية التي ذكر الشارح أن الأخفش قال إنها صفةٌ والأولى أنها بدلٌ ، لم يقل عنها الأخفش إلا أنها بدل ؛ في معاني القرآن للأخفش ٢٦٦ / ١ وقال : (مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوَّلِينَ) أي من الأولين الذين استحق عليهم ، وقال بعضهم : الأوليان ، وبها نقراً ، لأنه حين قال : يقومان مقامهما من الذين استحق عليهم كأنه قد حذفهما حتى صارا للمعرفة في المعنى ، فقال الأوليان فأجرى المعرفة عليهما بدلاً ، ومثل هذا مما يجري على المعنى كثير .

(١١) من قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ غَيْرَ عَلَىٰ أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّا إِثْمًا فَأَخْرَجْنَا يَقَوْمَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوَّلِيَّانِ ﴾ .. الآية ١٠٧ المائدة .

﴿ آخِرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا ﴾^(١) .

والأولى أنه (بدل)^(٢) ، أو خبرٌ مبتدأٌ محذوفٌ .

وثالثها : واحد من التذكير والتأنيث .

ورابعها : واحدٌ من ثلاثة أنواع الإعراب التي هي الرفعُ والنصبُ والجرُّ .

وإنما (تبعه في هذه)^(٣) العشرة لكونه إياه في المعنى .

قوله : والثاني يتبعه في الخمسة الأول .

أي الوصف بحال المتعلق يتبع الموصوف في اثنين من جملة الخمسة الأول ، أعني واحدًا من ثلاثة أنواع الإعراب ، وواحدًا من التعريف والتنكير .

قوله : وفي البواقي كالفعل .

أي هذا السببي في الخمسة البواقي - أي الأفراد والتثنية والجمع ، والتذكير والتأنيث - كالفعل ، أي يُنظر إلى فاعله ، فإن كان الفاعل مفردًا أو مثنى أو مجموعًا أُفردَ السببي كما يفردُ الفعلُ ، وإن كان الفاعل مذكرًا أو مؤنثًا طابقه السببي كما يطابقُ الفعلُ فاعله في التذكير والتأنيث ، أو يذكر إذا كان الفاعل غير حقيقي التأنيث ، أو حقيقيا مفصولا ، كالفعل .

ولو نظرت حقَّ النظر لوجدت الأول - وهو الوصف بحال الموصوف - أيضا في الخمسة البواقي ، منظورا إلى فاعله ، وكائنا كالفعل ، لأن فاعله - حيثذ - (الضمير)^(٤) المستكن فيه ، الراجع إلى موصوفه ، والفعل إذا أسند إلى الضمير يلحقه الألف في التثنية ، والواو في جمع المذكر العاقل ، والنون في جمع المؤنث ، ويؤنث في الواحد المؤنث .

(١) من قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ غَيْرَ عَلَىٰ أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّا إِثْمًا فَآخِرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأُولَانِ ﴾ .. الآية ١٠٧ المائدة .

(٢) في ص : مبتدأ ، والصواب ما أثبتته .

(٣) في ج : تبعه الجر في هذه .

(٤) ساقطة من ص .

فلذلك (قلنا)^(١) برجل ضارب ، وبرجلين ضاربين ، وبرجال ضاربين ، وبامرأة ضاربة وبامرأتين ضاربتين ، وبنسوة ضاربات ، كما تقول في الفعل : يضرب ويضربان ويضربون ، ونضرب وتضربان ويضربن .

قوله : ومن ثم حسنَ قام رجلٌ قاعدٌ غلمانهُ ، وضعف قاعدون ، ويجوز قعودُ غلمانهِ .

أي ومن جهة أن السببي في هذه الخمسة كالفعل ، حسن قاعد غلمانهِ ، كما حسن يقعدُ غلمانهُ ، وحسن أيضا قاعدةً غلمانهُ - لأن الفاعل مؤنثٌ غيرٌ حقيقي - كما حسن تقعدُ غلمانهِ .

وضَعُفَ جاء في رجلٌ قاعدون غلمانهُ ، لأنه بمنزلة يقعدون غلمانهِ ، ولحاق علامتي التثنية والجمع في الفعل المسند إلى (ظاهرِ المثني والجمع)^(٢) ضعيفٌ - كما يجيء في آخر الكتاب^(٣) - لكنَّ ضَعَفَ قاعدون غلمانهِ أقلُّ من ضعف يقعدون غلمانهِ ، لأن الألف والواو في الفعل فاعلٌ - في الأغلب الأكثر - وتجريدهما علامتين للتثنية والجمع ضعيفٌ - كما يجيء^(٤) - بخلاف الألف والواو في مثني الاسم ومجموعه ، فإنهما حرفان وضعفا علامتين للمثنى والجمع - كما مضى في أول الكتاب^(٥) - ولو كانا فاعلين لم ينقلبا في حالتي النصب والجر ، نحو رأيت قاعدَيْن وقاعدَيْن ، بل هما في المشتق مثلهما في غير المشتق الذي لا فاعلَ له نحو الزيدان والزيدون .

وإنما جاز قام رجل قعودٌ غلمانهُ - وإن كان قعودٌ أيضا جمعا كقاعدون - لأنك إذا كسرتَ الاسمَ المشابهة للفعل خَرَجَ لفظًا عن موازنة الفعل ومناسبته ، لأن الفعل لا يكسر ، فلم يكن في قعودِ غلمانهِ شبه اجتماع فاعلين ، كما كان في قاعدون غلمانهِ ، لمشابهته ليقعدون (غلمانهِ)^(٥) الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر ، إلا أن تُخْرِجَ الواو

(١) في ص وط : قلت .

(٢) في ت : الظاهر ، والصواب ما أثبتته .

(٣) ط ٢ / ١٧٠ - ١٧١ .

(٤) صفحة ٧٧ وما بعدها .

(٥) تكملة من ط .

عن الاسمية إلى الحرفية ، أو تجعل المظهر بدلا من المضمّر ، أو تجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدأ .

فعلى هذا يضعف مررت برجل قاعدین أبواه ؛ لأنه كيقعدان أبواه ، بل الوجه برجل قاعد أبواه ، أو برجل قاعدان أبواه .

قوله : والمضمّر لا يوصف (ولا يوصف به)^(١) .

اعلم أن المضمّر لا يوصف ولا يوصف به ، أما أنه لا يوصف فلأن المتكلم والمخاطب منه أعرف المعارف ، والأصل في وصف المعارف أن يكون للتوضيح ، وتوضيح الواضح تحصيلُ الحاصل ، وأما الوصف (المفيد)^(٢) للمدح والذم فلم يستعمل فيه ، لأنه امتنع فيه ما هو الأصل في وصف المعارف .

ولم يوصف الغائبُ إما لأن مفسّره - في الأغلب - لفظي ، فصار بسببه واضحا غير محتاج إلى التوضيح المطلوب في وصف المعارف - في الأغلب - وإما لحملة على المتكلم والمخاطب ؛ لأنه من جنسهما .

وأما أنه لا يوصف به فلما يجيء^(٣) من أن الموصوف في المعارف ينبغي أن يكون أخصّ أو مساويا ، ولا أخص من المضمّر ، ولا مساوي له حتى يقع صفة له .

✱ وقول بعضهم : لم يقع صفة لأنه لا يدل على معنى^(٤) .

فيه نظرٌ ، إذ هو يدل على ما يدل عليه مفسّره ، فلو رجع إلى دالّ على معنى (كاسمي)^(٥) الفاعل والمفعول ، والصفة المشبهة لدل أيضا عليه ، كقولك : زيد كريم وأنت هو .

(١) تكملة من المتن المخطوط ، صفحة ٣٧ ومن ط ، وسيأتي صفحة ٩٩٦ أن ابن الحاجب لم يذكر أنه لا يوصف بالمضمّر .

(٢) في ت : المستعمل .

(٣) صفحة ٩٩٦ .

(٤) قال ابن الحاجب في إيضاحه للمفصل ١/ ٤٤٥ - ٤٤٦ : ولا يقع صفة لفقدان معنى الوصفية ، وهو الدلالة على معنى ، فإن المضمّرات لم توضع للدلالة على المعنى ، وإنما وضعت للنوات .

(٥) في : ص وط كاسم .

وأجاز الكسائي وصفَ ضمير الغائب في نحو قوله تعالى : ﴿ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾^(١) وقولك : مررت به المسكين^(٢) .

والجمهور يحملون مثله على البدل .

ولم يذكر المصنف أنه لا يوصف بالضمير^(٣) . لأنه يتبين ذلك بقوله بعد :
والموصوفُ أخصُّ أو مساوٍ ، فإنه لا شيء أخصُّ من المضمَر ولا مساوٍ له .

قوله : والموصوفُ أخصُّ أو مساوٍ ، ومن ثم لم يوصف ذو اللام إلا بمثله ، أو بالمضاف إلى مثله .

ينبغي أولاً أن نعرف أنه ليس مرادهم بهذا أنه ينبغي أن يكون ما يطلق عليه لفظُ الموصوف من الأفراد أقلُّ مما يطلق عليه لفظ الصفة أو مساوياً له ، فإن هذا لا يطرد لا في المعارف ولا في النكرات ، أما في المعارف فأنت تقول : جاءني الرجلُ العاقلُ ، وهذا الرجلُ ، ولقيت الشيءَ العجيب .

وأما في النكرات فأنت تقول : رأيت شيئاً أبيضَ ، (وهذه)^(٤) ذات قديمةٌ ، أو واجبةُ الوجود .

بل مرادهم أن المعارفَ الخمسَ - أعني المضمراتِ والأعلامَ والمبهماتِ (وذا)^(٥) اللام والمضاف إلى أحدها - لا يوصف ما يصح وصفه منها بما يصح الوصف به منها إلا أن يكون الموصوفُ أخصَّ - أي أعرف من صفته - أو مثلها في التعريف ، فقولك : الرجلُ العاقلُ الثاني فيه - وإن كان أخص من الأول من جهة مدلول اللفظ - إلا أنهما من جهة التعريف الطارئ على (مدلوليهما)^(٦) الوضعيين متساويان .

(١) من قوله تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ آل عمران ٦ .
(٢) نسبه إليه ابن مالك في التسهيل ١٧٠ وابن هشام في المغني ٥٩٣ ، ووجدت في بعض كتب إعراب القرآن أنه يجوز في لفظ ﴿ الْحَيُّ ﴾ من قوله تعالى : ﴿ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ ﴾ البقرة ٢٥٥ أن يكون نعتاً لله ، أو خبراً بعد خبر ، أو بدلاً من « هو » أو رفعا على إضمار مبتدأ . انظر إعراب القرآن للنحاس ٣٣٠ / ١ ومشكل إعراب القرآن ١ / ١٠٧ والبيان ٢٠٣ .

(٣) لم يتعرض ابن الحاجب لشرحه في شرح كافيته ، مع أنه مذكور في المتن المثبت فيها ٥٨ .

(٤) في ط : وهذا .

(٥) في ط : وذو ، والأفضل ما أثبتته لأنه معطوف على منصوب ، ووجه الرفع الحكاية .

(٦) في ط : مدليهما .

وفي قولك : هذا الرجل لفظ هذا أعمُّ من الرجل من حيث إنه يصح أن يشارَ به بوضع واحد إلى أي مشار إليه كان ، لكن التعريفَ الإشاريَّ أقوى من تعريف ذي اللام - كما يجيء^(١) .-

فعلى هذا يختص قولهم: الموصوفُ أخصُّ أو مساوٍ بالمعرفة ، فينبغي أن تعرف مراتب المعارف في كون بعضها أقوى من بعض حتى تبني عليه الأمر ، في قولهم : الموصوفُ أخصُّ أو مساوٍ .

فالمنقول عن سيبويه - وعليه جمهور النحاة - أن أعرفها المضمرات ثم الأعلام ، ثم اسم الإشارة ، ثم المعرفة باللام والموصولات^(٢) .

وكون المتكليم والمخاطب أعرف المعارف ظاهرٌ ، وأما الغائب فلأن احتياجه إلى لفظ يفسره (جعله)^(٣) بمنزلة وضع اليد .

وإنما كان العلم أخصَّ وأعرف من اسم الإشارة لأن مدلول العلم ذاتٌ معينة مخصوصة عند الواضع ، كما عند المستعمل ، بخلاف اسم الإشارة ، فإن مدلوله عند الواضع أي ذاتٌ معينة كانت ، وتعيينها إلى المستعمل ، بأن (يقرن)^(٤) به الإشارة الحسية ، فكثيراً ما يقع اللبس في المشار إليه إشارة حسية ، فلذلك كان أكثر أسماء الإشارة موصوفاً في كلامهم ، ولذا لم يفصل بين اسم الإشارة ووصفه لشدة احتياجه إليه .

وإنما كان اسم الإشارة أخصَّ وأعرف من المعرفة باللام لأن المخاطب يعرف مدلول اسم الإشارة بالعين والقلب معا ، ومدلول ذي اللام بالقلب دون العين (فما اجتمع فيه معرفة (بالعين والقلب)^(٥) أخصُّ مما يعرف بأحدهما)^(٦) .

(١) صفحة ٩٩٨ .

(٢) نسب ذلك إليه ابنُ عيش في شرحه للمفصل ٥٦ / ٣ . وهذا هو الظاهر من كلام سيبويه في الكتاب ٢٢٠ / ١ وما بعدها فإنه قال ما ملخصه : وإنما صار الإضمار معرفةً لأنك إنما تضمن اسماً بعدما تعلم أن من يحدث قد عرف من تعني وما تعني ، ثم قال : وأعلم أن العلم الخاص يوصف بالمضاف إلى مثله بالألف واللام بالأسماء المبهمة . والمضاف إلى الضمير يوصف بما أضيف كإضافته بالألف واللام والأسماء ، والألف واللام توصف بالألف واللام وبما أضيف إليه الألف واللام .

(٣) في ت : فكأنه جعله .

(٤) في ط . يقرن .

(٥) في ط : بالقلب والعين .

(٦) ساقط من ص .

ولضعف تعرّف ذي اللام يستعمل بمعنى النكرة نحو قوله تعالى : ﴿ لَئِنْ أَكَلَهُ الذُّئْبُ ﴾^(١) كما يجيء في باب المعرفة والنكرة^(٢) .

والموصول كذى اللام .

وأما المضاف إلى أحد الأربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف إليه سواء ؛ لأنه يكتسب التعريف منه .

هذا عند سيبويه^(٣) .

وأما عند المبرد فإن تعريف المضاف أنقص من تعريف المضاف إليه ، لأنه يكتسي منه ، ولذا يوصف المضاف إلى المضمّر ، ولا يوصف المضمّر ، فعنده نحو الظريف في قولك : رأيت غلام الرجل الظريف بدل لا صفة^(٤) .

وعند سيبويه هو صفة لغلام^(٥) .

ومذهب الكوفيين أن الأعرّف العلم ثم المضمّر ثم المبهّم ثم ذو اللام^(٦) .

ولعلمهم نظروا إلى أن العلم حين وُضع لم يقصد به إلا مدلول واحد معين ، بحيث لا يشاركه في اسمه ما يماثله ، وإن اتفق مشاركة فبوضع ثانٍ ، بخلاف سائر المعارف^(٧) - كما يجيء في باب المعارف^(٨) - .

(١) من قوله تعالى : ﴿ قَالُوا لَئِنْ أَكَلَهُ الذُّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّا إِذَا لَخَاسِرُونَ ﴾ يوسف ١٤ .

(٢) ط ٢ / ١٣٠ .

(٣) الكتاب ١ / ٢٢٠ .

(٤) قال المبرد في المقتضب ٤ / ٢٨٣ : وتقول مررت بهذا الظريف ، إذا جعلت الظريف كالاسم له .. ولا يجوز أن تنعتها بما أضيف إلى الألف واللام ، لأن النعت فيها بمنزلة شيء واحد معها ، فلما كانت هي لا تضاف لأنها معرفة بالإشارة لا يفارقها التعريف لم يجر أن تضاف ، لأن المضاف إنما يقدر نكرة حتى يعرفه أو ينكره ما بعده .

(٥) في الكتاب ١ / ٢٢٠ فأما الألف واللام فتوصف بالألف واللام ، وبما أضيف إلى الألف واللام ، لأن ما أضيف إلى الألف واللام بمنزلة الألف واللام فصار نعتا .

(٦) مذهب الكوفيين كما نقله عنهم أبو البركات الأنباري في الإنصاف ٧٠٧ وابن مالك في التسهيل ٢١ أن اسم الإشارة مقدّم على العلم ، وقد اعتد الأنباري برأيهم ونصره على غير عاداته .

(٧) هذا التعليل ذكره الأنباري في الإنصاف ٧٠٨ حجة للبصريين .

(٨) ط ٢ / ١٣١ - ١٣٢ .

وعند ابن كيسان الأول المضمر ثم العلم ثم اسم الإشارة ثم ذو اللام ثم الموصول^(١) .
وعند ابن السراج أعرفها اسم الإشارة لأن تعريفه بالعين والقلب ثم المضمر ثم العلم
ثم ذو اللام^(٢) .

وقال ابن مالك : أعرفها ضمير المتكلم ، ثم العلم الخاص الذي لم يتفق له مشارك
و ضمير المخاطب - جعلهما في درجة - ثم ضمير الغائب السالم من إبهام - أي الذي
لا يشته مفسره - ثم المشار به والمنادى ، ثم الموصول وذو الأداة ، والمضاف بحسب
المضاف إليه^(٣) .

أقول : المشهور الذي عليه (الجمهور)^(٤) ، فإذا تقرر ذلك فإن وجدت الأخص
في مذهب تابعا لغير الأخص فهو بدل عند صاحب ذلك المذهب لا صفة ، (فاسم
الإشارة في قولك بزيد هذا)^(٥) بدل عند ابن السراج صفة عند غيره ، وعليه فقس .
وإنما لم يجوز أن يكون النعت أخص من المنعوت لأن الحكمة تقتضي أن يبدأ المتكلم
بما هو أخص فإن اكتفى به المخاطب فذاك - ولم يحتج إلى نعت ، وإلا زاد عليه من النعت
ما يزداد به المخاطب معرفة .

(١) التسهيل ٢١ .

(٢) نسه إليه أيضا ابن يعيش في شرحه للمفصل ٥٦ / ٣ إلا أنه قدم العلم على المضمر ولم أجد في الأصول ولا
في الموجز لابن السراج ذكرا لهذا الترتيب ، إلا أنه لما تحدث عن المعرفة في الأصول ١ / ١٤٩ قال : والمعرفة خمسة
أشياء : الاسم المكتنى والمبهم والعلم وما فيه الألف واللام وما أضيف إليهن ، ثم تحدث عنها بناء على هذا الترتيب ولما
تحدث عن وصف المعرفة ٢ / ٣١ قال : ذكر وصف المعرفة ، وهو ينقسم بأقسام المعارف إلا المضمر فإنه لا يوصف
به ، وأقسام الأسماء المعارف خمسة : العلم الخاص ، والمضاف إلى المعرفة ، والألف واللام ، والأسماء المهمة
والإضممار ، فالموصوف منها أربع ، ثم ذكر ما قبل الإضممار وجعل الأسماء المهمة لا توصف إلا بالأسماء التي فيها الألف
واللام والصفات التي فيها الألف واللام .

(٣) في التسهيل ٢١ : وأعرفها ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب ، ثم العلم (الخاص) « نسخة » ثم ضمير الغائب
السالم عن إبهام ثم المشار به والمنادى ، ثم ذو الموصول وذو الأداة .

وهذا موافق لما نقل عنه الرضي إلا أن ابن مالك قدم ضمير المخاطب على العلم الخاص والرضي يقول إنه جعلهما
في درجة .

(٤) في ص : الجمهور مذهب سيويه .

(٥) في ت وص : فقولك بزيد هذا .

فإذا ثبت ذلك رجعنا إلى التفصيل ، وبنينا على مذهب سيويه في ترتيب المعارف
إذ هو أولى وأشهر .

فنقول : المضمّر (لا يوصف و)^(١) لا يوصف به - كما تقدم^(٢) - .

والعلم لا يوصف به ، لأنه لم يوضع إلا للذات المعيّنة ، لا لمعنى في ذات ، ولذلك
إذا نُقِلَ إلى العلمية عن الجنسية اسمٌ دال على معنى اتّحى ذلك المعنى بالتسمية ، نحو أحمر
وأشقر إذا سميت بهما .

ولا يقع من الموصولات وصفا إلا ما في أوله اللام نحو الذي والتي واللاقي وبأبها ،
لمشابهته لفظا للصفة المشبهة في كونه على ثلاثة فصاعدا^(٣) ، بخلاف من وما .

وأما أيّ (الموصول)^(٤) فلم يقع وصفا ، لأن الأغلب فيه الشرط والاستفهام ،
ووقوعه موصولا قليلا ، فروعى ذلك الأكثر .

ولما يوصف بذو الطائفة - وإن كانت على جرفين - كما في قوله^(٥) :

٣٣٧- قولا لهذا المرء ذو جاء ساعيا هَلُمَّ فَإِنَّ الْمَشْرِفَى الْفَرَائِضُ^(٦)

لمشابهته لذو الموضوع للوصف بأسماء الأجناس ، نحو « رجل ذو مال » .

(١) تكملة من جـ وص وط .

(٢) صفحة ٩٩٥ .

(٣) لعمر الله إن هذه الحجة أو هن من بيت العنكبوت .

(٤) في ص : الموصولة .

(٥) قاله : قوال الطائي ، نقل د/ عبد الله عسيلان في تحقيقه لحماسة أبي تمام ١/ ٣٢٢ عن معجم الشعراء للمرزباني
٣٣٥ تحقيق عبد الستار فراج طبع عيسى الحلبي سنة ١٣٧٩ هـ أنه معدان بن عبيد بن عدي بن عبد الله بن خيرى
ابن أفلت الطائي وقال : لعل معدان كان يقال له قوال .. وفي الخزائن ٥/ ٣٠ أنه شاعر إسلامي في آخر الدولة الأموية
وقد أدرك العباسية . وقال هذه الأبيات في مصدق جاء يطلب منهم إبل الصدقة .

(٦) البيت في شرح الحماسة للمرزوقي ٦٤٠ وفي الإنصاف ٣٨٣ وفي الخزائن ٥/ ٢٨ وفي شرح الأشموني بحاشية
الصبيان ١/ ١٥٧ .

اللغة : الساعي : الجاني للزكاة ، المشرفي : السيف ، الفرائض : جمع فريضة وهي الأسنان التي تصلح أن تؤخذ
في الزكاة ، والشاعر يتكلم من الجاني ، وكان قومه قد امتنعوا عن أداء فريضة الزكاة في أمواهم ، وقصة ذلك في
الخزائن ٥/ ٣٠ - ٣٣ .

الشاهد : أنشد الرضي شاهدا على مجيء ذو الموصولة نعتا لمشابهتها لذو الموضوع للوصف بأسماء الأجناس .

وأما وقوع الموصول موصوفا فلم أعرف له مثالا قطعيا ، بلى قال الزجاج : إن « الموفون »^(١) صفة لـ « من آمن »^(٢) كما يجيء^(٣) ، والظاهر أنه مستغن بالصلة عن الصفة .

فالعلم ينعت بالمبهمين ، وذو اللام ، وبالمضاف إلى العلم ، وإلى أحد المبهمين ، وإلى ذي اللام ، ولا ينعت بالمضاف إلى المضمر ، لأنه أعرف من العلم ، إذ اعتبار المضاف في التعريف بالمضاف إليه .

وأما اسم الإشارة فلا يوصف إلا بذوي اللام والموصول - لما يجيء^(٣) - وكان القياس أن يوصف بكل واحد من المبهمين وبذوي اللام وبالمضاف إلى أحد هذه الثلاثة . وذو اللام لا يوصف إلا بمثله أو بالمضاف إلى مثله ، أو بالموصول لأنه مثله - على ما بينا^(٤) - .

وزعم بعضهم أنه يوصف بجميع المضافات ، فأجاز بالرجل صاحبك وصاحب زيد ، قال : والمنع منه تعسف^(٥) .

وعلى مذهب سيويه لو جاء مثل ذلك فهو بدل لا صفة .

فإن جعلنا المضاف موصوفا قلنا : المضاف إلى المضمر ينعت بكل واحد من المبهمين وبذوي اللام وبالمضاف إلى المضمر وإلى العلم وإلى كل واحد من المبهمين وإلى ذي اللام . (وأما المضاف إلى العلم فينعت بكل واحد من المبهمين ، وبذوي اللام ، وبالمضاف إلى العلم ، وإلى كل واحد من المبهمين وإلى ذي اللام)^(٦) .

وأما المضاف إلى اسم الإشارة فينعت بكل من المبهمين ، وبذوي اللام ، وبالمضاف إلى أحد هذه الثلاثة .

(١) من قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ قَبْلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾ إلى أن قال سبحانه ﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ يَعْهَدُهُمْ إِذَا عَاهَدُوا ﴾ البقرة ١٧٧ .

(٢) صفحة ١٠١١ ويخرج رأيه هناك إن شاء الله .

(٣) صفحة ١٠٠٣ .

(٤) صفحة ٩٩٧ - ٩٩٨ .

(٥) لم أهتم إلى قائله .

(٦) ساقط من ط ، ولكنه مثبت في هامش ٣١٣/١ منها تعليقة ٤ .

وأما المضاف إلى ذي اللام فينعت بذی اللام وبالمضاف إليه .
وكذا المضاف إلى الموصول ينعت بهما .

هذا كله على مذهب سيبويه الذي عليه الجمهور ، ولك بعد أن عرفت مذهب غيره
أن تصف المعارف بعضها ببعض على وفق مذاهيمهم (وإن جاء على غير ما يقتضيه مذهب
بعضهم فهو عنده بدل لا وصف - على ما مر -)^(١) .

وقد تبين مما ذكرنا معنى قوله : ومن ثم لم يوصف ذو اللام إلا بمثله أو المضاف إلى
مثله .

ويوصف بالموصول أيضا كقوله :

(قولاً) لهذا المرء ذو جاء ساعياً^(٢) (هلم فإن المشرفي الفرائض) (٣٣٧)

قوله : وإنما التزم وصف باب « هذا » بذی اللام للإبهام ، ومن ثم ضعف
(مررت)^(٣) بهذا الأيض ، وحسن بهذا العالم .

كأنه سئل فقيل : كان الواجب - بناءً على قولك - (الموصوف)^(٤) أخص أو
مساوٍ أن يوصف اسم الإشارة بكل واحد من المبهمين وبذی اللام وبالمضاف إلى أحد
الثلاثة ، وهذا لا يوصف إلا بذی اللام والموصول ، نحو بهذا الرجل ، وبهذا الذي قال
كذا ، وبهذا ذو قال كذا - على اللغة الطائية - .

فأجاب بقوله : للإبهام ، أي اسم الإشارة مبهم الذات ، وإنما تتعين الذات المشار إليها
إما بالإشارة الحسية أو بالصفة ، فلما قصد تعيينه بالصفة لم يمكن تعيينه بمبهم آخر (مثله)^(٥)
لأن المبهم (مثله)^(٦) لا يرفع الإبهام ، فلم يبق إلا الموصول أو ذو اللام ، أو المضاف إلى أحدهما ،

(١) ساقط من ص .

(٢) سبق تخريجه صفحة ١٠٠٠ والشاهد هنا أن ذا اللام يجوز وصفه بالموصول أيضاً .

(٣) تكملة : من ط ، وهي موجودة في مخطوطة متن الكافية ٣٧ وفي متن الكافية المثبت بشرح ابن الحاجب ٥٨ .

(٤) في ط : بأن الموصوف .

(٥) في ت : منه .

(٦) ساقطة من ص .

وتعريفُ المضاف بالمضاف إليه ، والأليقُّ بالحكمة أن يُرفعَ إبهامُ المبهَم بما هو متعين في نفسه كذي اللام ، لا بالشئ الذي يكتسب التعريف من معرفٍ غيره ، ثم يكتسب المبهَم منه تعريفه المستعار ، فاقْتَصِرَ على ذي اللام لتعينه في نفسه ، وحمل الموصول عليه ، لأنه مع صلته بمعنى ذي اللام ، فالذي ضَرَبَ بمعنى الضارب ، وأيضا الموصول الذي يقع صفة ذو لامٍ - وإن كانت زائدة - إلا ذو الطائية .

وقد ذكرنا طرفاً من حال المبهَم الموصوف بذي اللام في باب المناذى ، فليرجع إليه ، وقد ذكرنا هناك أن بعضهم يقول : إن ذا اللام عطْفٌ بيان لاسم الإشارة^(١) .
قوله : ومن ثم ضعف .

أي من جهة أن المراد من وصف المبهَم تبين حقيقة الذات المشار إليها ضعف بهذا الأبيض . لأن الأبيض عام لا يخص نوعاً دون آخر ، كالإنسان والفرس والبقرة وغيرها ، بخلاف هذا العالم فإن العالم مخصصٌ بنوع من الحيوان ، فكأنك قلت : بهذا الرجل العالم .

أحكام النعت

ولا بأس أن نذكر بعض ما أغفله المصنف من أحكام النعت ، وهي أقسام :

١- أحدها جمعُ الأوصاف مع تفرق الموصوفات .

اعلم أنه إذا كان العامل واحداً وله معمولان متفقان في الإعراب بسبب عطف أحدهما على الآخر ، فإن اتفقا تعريفاً وتنكيراً جاز إفراد كل واحد منهما بوصفٍ ، وجاز جمعُهما في وصف واحد ، فالأول نحو جاءني زيد الظريف وعمرو الظريف ، والثاني نحو جاءني زيد وعمرو الظريفان ، ورأيت رجلاً وامرأةً ظريفيين .

وإذا جمعتُهما في النعت غلبت التذكير على التأنيث - كما رأيت - والعقل على غيره نحو مررت بالزبدنين وفرسيهما المقيلين ، وكذا في خبر المبتدأ والحال ونحوهما ، نحو الزبدان والحُمُرُ مقبلون ، وجاءني زيد وهند والحمار مسرعين .

وإن اختلفا تعريفاً وتنكيراً لم يمكن جمعُهما في وصف واحد ، فلا تقول : هذه ناقةٌ

(١) في فصل نداء المعرفة باللام صفحة ٤٤٣ .

وفصيلُهما الراتعان ، ولا راتعان ، لامتناع تخالف النعت والمنعوت تعريفا وتنكيراً ، فإِما أن تفرد كل واحد منهما بنعت ، أو تجمعهما في نعت مقطوع نحو (جاءني) ^(١) رجل وزيد الظريفين .

وإن اتفقا إعراباً لا بسبب العطف نحو أعطيت زيداً أباه فلا يجوز جمعُهما في وصف واحد ، بل (تفرد كلّا) ^(٢) منهما بوصف ، أو تجمعهما في نعت مقطوع ، لأن التابع في حكم المتبوع إعراباً ، فلا يكون اسمٌ واحد مفعولاً أول وثانياً .

فإن كان العاملُ واحداً ومعمولاه (مختلفي الإعراب) ^(٣) ، فإن اختلفا معنى أيضاً لم يجوز جمعُهما في وصف فإِما أن تفرد كلّا منهما بوصف ، أو تجمعهما في نعت مقطوع ، فإن أفردت فالأولى أن يكون نعت كل واحد (منهما) ^(٤) إلى جنبه نحو لقي زيدُ الظريفُ عمراً الظريفَ ، ويجوز جمعُهما نحو لقي زيدُ عمراً الظريفَ الظريفَ ، نعت الثاني بجنبه ، ونعت الأول بعد نعت الثاني ، لأنه إذا كان لابد من الفصل بين النعت ومنعوته ففصل أحدهما من صاحبه أولى من فصلهما معاً ، كما مضى مثله في الحال ^(٥) .

وكذا حالُهما عند البصريين إذا اتفقا معنى نحو ضاربُ زيدَ عمراً .

وأجاز هشام ^(٦) وثعلب ^(٧) جمعُهما في نعت (مع اتفاقهما تعريفاً وتنكيراً) ^(٨) نظراً إلى المعنى إذ كل واحدٍ منهما فاعلٌ ومفعول من حيث المعنى ، إلا أن هشاماً يغلبُ مراعاةً جانب الفاعل ، لأنه مُعتمدُ الكلام ، فيرفعُ الوصفَ نحو ضاربُ زيدَ عمراً الظريفان .

(١) تكلمة من ط .

(٢) في ص : يفرد كلٌّ .

(٣) في ص : مختلفين في الإعراب .

(٤) ساقطة من ج و ص و ط .

(٥) صفحة ٦٣٧ .

(٦، ٧) لم أجد من نسب ذلك إليهما غير الرضي ، ونسب ذلك السيوطي في الجمع ١١٩/٢ إلى الفراء وابن سعدان ، قال : إن كان العامل واحدًا جاز الإتيان والقطع إن لم يختلف العمل نحو قام زيد وعمرو العاقلان ، بخلاف ما إذا اختلف فيتعين القطع ، سواء اختلفت النسبة إليهما من حيث المعنى نحو ضرب زيد عمراً العاقلان أم اتحدت ، وقال الفراء وابن سعدان : يجوز الإتيان في الأخيرة ، ثم قال الفراء يجب إتيان المرفوع تغليبا له ، وقال ابن سعدان : يجوز إتيان كل منهما نحو خاصم زيد عمراً الكريمان .. وردّه أبو حيان لعدم جواز نحو ضارب زيدَ هنذا العاقلَ إجماعاً . أهـ . والله أعلم بحقيقة الحال .

(٨) تكلمة من ص .

وثلعب يسوي بين الرفع والنصب لتساويهما في المعنى .
 وإن لم يكن العامل واحدا ، فإما أن يكون العمل واحدا أولا ، وفي الأول إن كان العامل مكررا للتأكيد جاز جمعهما في وصف ، نحو قام زيد وقام عمرو الظريفان .
 وإن لم يكن مكررا للتأكيد فإن كان العاملان من نوع واحد - أي (كانا اسمين أو فعلين أو حرفين رافعين أو ناصبين أو كانا اسمين أو حرفين جارّين)^(١) ، أو مبتدئين أو خبرين ، وكان أحدهما معطوفا على الآخر ، والمعمولان (مشتركان)^(٢) في اسم واحد ، كأن يكونا فاعلين أو مفعولين أو خبرين أو مبتدئين ، (جاز عند)^(٣) سيبويه ، والخليل^(٤) جمعهما في وصف إذا اتفقا تعريفا وتنكيرا ، نحو قام زيد وقعد عمرو الظريفان ، وضربت زيدا وأكرمت بكرا الطويلين ، وجاءني غلام زيد وأبو عمرو الظرفين ، وأخوك زيد وأبوك عمرو الظريفان ، سواء كان الظريفان صفة للمبتدئين أو للخبرين .

والمبرد والزجاج وكثير من المتأخرين يأبون جواز ذلك^(٥) ، إلا إذا اتفق العاملان معنى مع الشروط المذكورة ، نحو جلس أخوك وقعد أبوك الكريمان .
 والمبرد يمنع نحو هذا رجل و (تلك)^(٦) امرأة منطلقان ، لاختلاف اسمي الإشارة قرّبا وبعدا^(٧) .

(١) في ت : كالفعلين كانا رافعين أو ناصبين أو كانا اسمين جارّين . وفي ص : كانا اسمين أو فعلين أو حرفين رافعين أو ماضيين أو كانا اسمين جارّين ، وفي ط : كانا رافعين أو ناصبين أو كانا اسمين جارّين .
 (٢) في ت وجد وص : مشتركين .

(٣) في ص : جاز فإن المبتدأ والخبر رافعان على الصحيح عند ..

(٤) في الكتاب ٢٤٧ / ١ : وتقول هذا رجل وامرأته منطلقان .. لأنهما ارتفعا من جهة واحدة ، وانطلق عبد الله ومضى أخوك الصالحان لأنهما ارتفعا بفعلين أه - وكان سيبويه قد ذكر قبلها أنه سأل الخليل عن مررت بزيد وأتاني أخوه أنفسهما .. إلخ . ثم ذكر قوله : وتقول .. إلخ .

(٥) قال المبرد في المقتضب ٣١٥ / ٤ ، بعد ذكر إجازة سيبويه لنحو : جاء عب . الله وذهب زيد العاقلان ، قال : وليس القول عندي كما قال . وعلل ذلك بأن النعت يرتفع بما ارتفع به المنعوت ولا يجوز أن يرتفع بفعلين ، ولا بأحدهما دون الآخر .

(٦) في ت : وذلك وفي ص : وذلك .

(٧) في المقتضب ٣١٥ / ٤ : وإذا قلت : هذا زيد فإنما يرتفع ومعناه الإشارة إلى ما قرب منك ، وذلك لما بُعد ، فقد اختلفا في المعنى .

خلافاً لسيبويه فإنه جعل خبريهما كفاعلي الفعلين المختلفين^(١) .

فإن لم يعطف أحدهما على الآخر ، أو لم يشترك الممولان في اسم خاص أو لم يتفقا تعريفاً وتنكيراً ، لم يجر جمعهما في وصف ، فلا تقول : هذه جارية أخوي ابنين لفلان كرام ، على أن « كرام » وصف لأخوي ولابنين - معا - بل تقول : كراماً على القطع . وكذا تقطع نحو هذا فرس أخوي ابنيك العقلاء (الحكماء)^(٢) وذلك لأن أحدهما ليس معطوفاً على الآخر .

وكذا لا تقول : هذا رجل وفي الدار آخر كريمان ، لأن الممولين لم يشتركا في اسم خاص ، لأن أحدهما مبتدأ والآخر خبر .

وكذا لا تقول : جاءني زيد وذهب رجل كريمان ، بل تقطع لاختلاف الممولين تعريفاً وتنكيراً .

وذهب بعض المتأخرين إلى وجوب القطع عند اختلاف العاملين مطلقاً ، لأن العامل في النعت والمنعوت شيء واحد - على الصحيح - فيلزم كون الصفة معمولاً لعاملين^(٣) .

وإن لم يكن العاملان من نوع واحد نحو ضربت زيدا وإن عمراً قائم ، ونحو هذا لغلām زيد فالجمهور منعوا جمعهما في وصف ، وأجاز بعضهم نحو لغلām زيد الظرفين (على الوصف)^(٤) .

(١) كلام سيبويه في الكتاب ٢٤٧/١ يدل أن النعتين إذا ارتفعا من جهة واحدة فإنه يجوز جمعهما في نعت واحد ، ونحو هذا رجل وتلك امرأة ارتفعا المنعوتين فيهما من جهة واحدة ، ومثال سيبويه هو : هذا عبد الله وذاك أخوك الصالحان .

(٢) تكملة من ط .

(٣) نسبه السيوطي في الهمع ١١٩/١ إلى ابن السراج ، وفي الأصول ٤٢/٢ بعد ذكر إجازة سيبويه لنحو هذا رجل وامرأة منطلقان ، وهذا عبد الله وذاك أخوك الصالحان ، وانطلق عبد الله ومضى أخوك الصالحان . قال : والقياس عندي أن يرتفعا على « هما » ، لأن الذي ارتفع به الأول غير الذي ارتفع به الثاني ، ولكن إن قدرت في معنى التأكيد ورفعت عبد الله بالعطف من الفعل جازت عندي الصفة .

(٤) تكملة من ج .

وإن اختلف العاملان والعمل معا - فالجمهور على إيجاب قطع النعت المشترك فيه ، إلا الكسائي فإنه أجاز جمعهما في وصف عند تقارب المعنى ، نحو ضربت زيدا والمهان عمرو الظريفان ، لأن زيدا وعمرا مهاتان معا^(١) .

واعلم أنه لا يجوز : مَنْ عبد الله ؟ وهذا زيد الرجلين الصالحين - على القطع - لأنك لا تُثني (إلا على من)^(٢) أثبتته وعلمته^(٣) ، ولا يجوز أن تخط من تعلم بمن لا تعلم ، فتجعلهما بنزلة واحدة^(٤) .

تفسير الصفا ٢

وثانيها : تفريق الصفات مع جمع الموصوفات :

اعلم أن الموصوف إذا كان مجموعا متغايرا الصفات فيما أن تجيء بالصفات على وفق عدده أو أقل ، ففي الأول يجوز الإتيان والقطع إلى الرفع - على أنه خبر مبتدأ محذوف ، أو مبتدأ محذوف الخبر - تقول : مررت بثلاثة رجال شاعر وكاتب وبزاز ، وإذا رفعت فالتقدير بعضهم شاعر وبعضهم كاتب وبعضهم بزاز (وهم شاعر وكاتب وبزاز)^(٥) (ومنهم شاعر ومنهم كاتب ومنهم بزاز)^(٥) .

ولو تخالفا تعريفا وتنكيرا فقطع الوصف إلى الرفع (فقط)^(٦) أولى - إن لم يكن هناك للحال معنى - نحو بالرجلين قصير وطويل ، ويجوز قطعه إلى النصب - أيضا - على الحال - إن كان لها معنى - نحو بالرجلين ضاحكا وباكيا ، ولا يمتنع في الوجهين الإتيان على البديل .

ويجوز القطع أيضا إلى الرفع في خبر نواسخ الابتداء نحو قوله^(٧) :

(١) في الجمع ١١٨ / ٢ : وجوز الكسائي والفراء الإتيان إذا تقارب المعنى وإن اختلفا في العمل ، نحو رأيت زيدا ومررت بعمرو الظريفين .

(٢) في ت : إلا ما .

(٣) هذا بنصه في الكتاب ٢٤٧ / ١ ، والأصول ٤٢ / ٢ .

(٤) تكملة من ج وط .

(٥) ساقط من ص .

(٦) تكملة من ط .

(٧) قائله العجير السلوي ، وهو العجير بن عبد الله بن غيبة بن كعب ، واسمه عمير من بني سلول بن مرة بن صعصعة .. ويكنى أبا الفرزدق ، شاعر من شعراء الدولة الأموية مُقِلٌ إسلامي . (الخزائن ٣٥ / ٥) كان جوادا كريما . توفي نحو سنة ٩٠ هـ (الأعلام ٥ / ٥) .

٣٣٨- فلا تجعلِي ضَيْفِي ضَيْفٌ مُقَرَّبٌ وَآخِرُ مَعزُولٍ عَنِ الْبَيْتِ جَانِبٌ^(١)

أَيُّ مِنْهُمَا ضَيْفٌ مُقَرَّبٌ ، وَمِنْهُمَا آخِرُ مَعزُولٍ ، وَقَوْلُهُ^(٢) :

٣٣٩- فَأَصْبَحَ فِي حَيْثُ التَّقِينَا شَرِيدَهُم طَلِيقٌ وَمَكْتُوفٌ الْيَدَيْنِ وَمُزْعِفٌ^(٣)

أَيُّ مِنْهُمْ طَلِيقٌ ، وَقَوْلُهُ مُزْعِفٌ ، أَيُّ أَزْعَفَهُ الْمَوْتَ أَيُّ قَازَبَهُ .

وَفِي الثَّانِي - أَيُّ فِيمَا كَانَ الصِّفَاتُ فِيهِ أَقَلُّ - الرِّفْعُ لَا غَيْرَ عَلَى الْقَطْعِ ، نَحْوُ : رَأَيْتُ ثَلَاثَةَ رِجَالٍ كَاتِبٌ وَشَاعِرٌ .

وَقَدْ أَجَازَ بَعْضُهُمْ وَصَفَ الْبَعْضَ دُونَ الْبَعْضِ^(٤) مُحْتَجًّا بِقَوْلِهِ^(٥) :

٣٤٠- كَأَنَّ حَمُولَهُمْ لَمَّا اسْتَقَلْتُ ثَلَاثَةً أَكْلِبُ يَتَطَارِدَانِ^(٦)

وَأَمَّا إِنْ كَانَ الْمَوْصُوفُ مُتَّحِدًا وَالصِّفَاتُ مُتَعَدَّةٌ نَحْوُ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ شَاعِرٍ كَاتِبٍ بَزَازَ فَالْأَوَّلَى الْإِتْبَاعُ ، وَيَجُوزُ الْقَطْعُ عَلَى تَقْدِيرِهِ هُوَ (كَاتِبٌ)^(٧) ، وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيرُهُمْ كَاتِبٌ وَلَا بَعْضُهُمْ كَاتِبٌ .

(١) الْبَيْتُ فِي الْكِتَابِ ٢٢٢/١ وَفِيهِ : أَنَّهُ لِرَجُلٍ مِنْ بَنِي قَشِيرٍ ، وَفِي الْخَزَانَةِ ٣٤/٥ . وَالشَّاعِرُ يُخَاطَبُ زَوْجَتَهُ طَالِبًا مِنْهَا الْمَسَاوَاةَ بَيْنَ ضَيْفِهِ وَعَدَمِ تَفْضِيلِ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ .

الشَّاهِدُ : أَنَشَدَهُ الرُّضِّيُّ شَاهِدًا عَلَى جَوَازِ الْقَطْعِ إِلَى الرِّفْعِ فِي خَبَرِ نَوَاسِخِ الْإِبْتِدَاءِ ، وَالشَّاعِرُ قَدْ قَطَعَ قَوْلَهُ (ضَيْفٌ) وَهُوَ الْمَفْعُولُ الثَّانِي لِتَجْعَلِي إِلَى الرِّفْعِ .

(٢) قَاتِلُهُ الْفَرَزْدَقُ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَرْجُمَتُهُ صَفْحَةَ ١٦٣ .

(٣) الْبَيْتُ فِي دِيوَانِ الْفَرَزْدَقِ ٥٦٢ وَفِي الْكِتَابِ ٢٢٢/١ وَفِيهِ (مِنْ) بِدَلِّ (فِي) وَفِي الْخَزَانَةِ ٣٦/٥ .
اللُّغَةُ : شَرِيدَهُمْ أَرَادَ مِنْ شَرْدَتْهُمْ فِي الْحَرْبِ ، وَالْمَزْعَفُ : مَنْ أُجْهِزَ عَلَيْهِ وَقَتْلٌ ، وَالْمَعْنَى أَنَّ الْمَشْرُودِينَ ثَلَاثَةَ أَقْسَامٍ فَمَا سِوَا غَيْرِ مَكْتُوفٍ ، وَمَا سِوَا مَكْتُوفٍ ، وَبِجِهَةِ عَلَيْهِ .

الشَّاهِدُ قَوْلُهُ : فَأَصْبَحَ شَرِيدَهُمْ طَلِيقٌ .. فَإِنَّ الشَّاعِرَ قَدْ قَطَعَ خَبَرَ أَصْبَحَ عَنِ النَّصْبِ إِلَى الرِّفْعِ .

(٤) قَالَ الْبَغْدَادِيُّ فِي الْخَزَانَةِ ٣٩/٥ : لَمْ أَرْ هَذَا الْبَيْتَ - يَعْنِي كَانَ حَمُولَهُمْ .. إلخ إلَّا فِي كِتَابِ الْمَعَايَا لِلْأَخْفَشِ ..
ثُمَّ قَالَ : قَالَ بَعْضُهُمْ : إِنَّ هَذَا شِعْرٌ وَضَعَ عَلَى الْخَطَا لِيَعْلَمَ الَّذِي يَسْأَلُ عَنْهُ كَيْفَ فَهَمُّ مِنْ يَسْأَلُهُ ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ :

لَا وَلَكِنَّهُ وَصَفَ اثْنَيْنِ مِنْهُمَا وَأَخْبَرَ عَنْهُمَا .. إلخ ؛

(٥) لَمْ أَهْتَدِ إِلَى قَاتِلِهِ .

(٦) الْبَيْتُ فِي الضَّرَائِرِ الشَّعْرِيَةِ لِابْنِ عَصْفُورٍ ٢٥٥ وَفِي الْخَزَانَةِ ٣٩/٥ .

قَالَ الْبَغْدَادِيُّ ٤٠/٥ وَفِي هَذَا الْبَيْتِ مِبَالِغَةٌ مِنَ الْمَجْوَازِ الْإِبْرَافِ الَّذِي يَعْتَدُونَهَا عَنْدهُمْ كَثِيرَةً عِدَّتُهَا ثَلَاثَةٌ لَا غَيْرَ ، وَإِنَّمَا صَغِيرَةٌ فِي الْحُجَّةِ جِدًّا حَتَّى إِنَّمَا مَعَ مَا عَلَيْهَا فِي مَقْدَارِ جُرْمِ الْكَلَابِ وَإِنَّمَا لَيْسَ عَلَيْهَا مَا يَنْقُلُهَا ، وَلِذَلِكَ تَطَارَدَتْ .

الشَّاهِدُ : أَنَشَدَهُ الرُّضِّيُّ شَاهِدًا عَلَى مَا أَجَازَهُ بَعْضُهُمْ مِنْ وَصْفِ الْبَعْضِ دُونَ الْبَعْضِ ، فَالْوَصْفُ هُنَا لِاثْنَيْنِ وَالْمَوْصُوفُ ثَلَاثَةٌ أَكْلِبُ .

(٧) فِي جَدْوَلٍ : شَاعِرٌ .

وثالثا : قطع الصفة ورفعا أو نصبا .

اعلم أن جوازَ القطع مشروط بأن لا يكون النعتُ للتأكيد نحو أمس الدابر ﴿ تَفْحَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾^(١) لأنه يكون قطعاً للشيء عما هو متصل به معنى ، لأن الموصوف في مثل ذلك نصٌّ في معنى الصفة دال عليه ، فلهذا لم يقطع التأكيد في نحو جاءني القوم أجمعون أكتعون .

والشرط الآخر أن يَعْلَمَ السامع من اتصاف المنعوت بذلك النعت ما يعلمه المتكلم ، لأنه إن لم يعلم فالمنعوت محتاج إلى ذلك النعت لِيُبَيِّنَهُ ويميزه ، ولا قطع مع الحاجة . وكذا إذا وصفت الموصوف بوصف لا يعرفه المخاطبُ ، لكن ذلك الوصف يستلزم وصفاً آخر ، فلك^(٢) القطع في ذلك الثاني اللازم نحو مررت بالرجل العالم المَبْجَل ، فإن العلم - في الأغلب - مستلزمُ التبجيل .

ومع اجتماع الشرطين جاز القطع وإن كان نعتاً أول كقوله تعالى : ﴿ وَأَمْرُهُ خَمَالَةٌ الْحَطَبِ ﴾^(٣) وقولك : الحمد لله الحميد .

وشرط الزجاجي في القطع تكرّر النعت^(٤) .

(والآية ردّ عليه)^(٥) .

فنقول : إن كان النعتُ المرادُ قطعُه معرفةً وجب أن لا يكون المنعوت اسمَ الإشارة لما ذكرنا^(٦) أن اسم الإشارة محتاجٌ إلى نعته (لِيُبَيِّنَ)^(٧) ذاته .

(١) الحاقة ١٣ .

(٢) جواب إذا في قوله : وكذا إذا وصفت .

(٣) المسد ٤ .

(٤) قال في الجمل ١٥ : وإذا تكررت النعوت فإن شئت أتبعتهما الأول ، وإن شئت قطعتها منه ، ونصبها بإضمار أعني ، أو رفعتها بإضمار المبتدأ ، كقولك : مررت بإخوتك الظرفاء الكرام العقلاء ، بالخفض على النعت ، وإن شئت نصبته بإضمار أعني ، وإن شئت رفعتها بإضمارهم العقلاء وإن شئت أتبعته بعضاً وقطعت بعضاً وإن شئت عطفت بعض النعوت على بعض .

(٥) تكملة من ط .

(٦) صفحة ١٠٠٣ .

(٧) في ط : ليتبين .

وإن كان نكرة فالشرط سبقه بنعتٍ آخرٍ مبينٍ ، وأن لا يكون النعت الثاني - أيضا - مجرد التخصيص ، لأنه إذا احتاجت النكرة إلى ألف نعت لتخصيصها لم يجز القطع ، إذ لا قطع مع الحاجة .

والأعراف مجيء نعت النكرة المقطوع بالواو الدالة على القطع والفصل ، إذ ظاهرُ النكرة محتاجٌ إلى الوصف ، فأكد القطع بحرف هو نص في القطع - أعني الواو - قال :

وياؤي إلى نسوةٍ عَطَّلٍ وشُعْثًا مراضيعَ مثل السعالِي^(١)

ويجوز في المعرفة أيضا القطع مع الواو كقول الخرنق^(٢) .

٣٤١ - لا يبعدن قومي الذين هُم سُمَّ العُداءِ وآفة الجُزر

النازلين بكلِّ معتركٍ والطيبون معاقد الأُزر^(٣)

والواو في النعت المقطوع اعتراضية - نصبته أو رفَعته - .

ويجوز مخالفة النعت المقطوع للمنعوت - تعريفا وتنكيرا - كقوله تعالى : ﴿ وَلِكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ الَّذِي جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُ ﴾^(٤) .

(١) سبق تخريجه صفحة ٥١٦ وأنشده هنا على أنه إذا قطع نعتُ النكرة فإن الأعراف مجيئه بالواو الدالة على القطع والفصل ، كما حصل في قوله : وشُعْثًا .

(٢) هي الخرنق بنتُ بدر بن هَفَّان بن مالك من بني ضبيعة البكرية العدنانية ، شاعرة من الشهيرات في الجاهلية ، وهي أخت طرفة بن العبد لأمه ، كان أكثرُ شعرها في رثاء زوجها بشر بن عمرو بن مرثد ، توفيت نحو ٥٠ ق هـ (الأعلام ٢ / ٣٤٧) .

(٣) البيتان في ديوانها ٢٩ وفي الكتاب ١ / ٢٤٦ وفي المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ٣٨٥ وفي مجاز القرآن ١ / ٦٥ وفي معاني القرآن للفراء ١ / ١٠٥ وفي الإنصاف ٤٦٨ وفي رصف المباني ٤١٦ وفي العيني ٣ / ٦٠٢ وفي الخزانة ٥ / ٤١ وغيرها من كتب النحو والشواهد .

اللغة : لا يبعدن : لا يهلكن ، العداة : الأعداء ، آفة : علة ، الجزر جمع جزور وهي الناقة التي تنحر ، معترك : مكان المعركة ، معاقد : جمع معقد وهو موضع العقد .. يروى البيت : النازلون والطيبون والنازلين والطيبون والنازلون الطيبين والرفع على هم والنصب على أعني ، فلما اختلفت الجمل كان الكلام أفانين وضروبا (الخزانة ٥ / ٤٤ نقلا عن المحتسب ٢ / ١٩٨) .

الشاهد : أنشده الرضي شاهدا على أنه يجوز في نعت المعرفة المقطوع أن يكون مقترنا بالواو كما في قوله : والطيبون هنا .

(٤) الهزرة ١ و ٢ .

وإذا كثرت نعوت شيء معلوم أثبتت أو قطعت ، أو أتبع بعض دون بعض بشرط تقديم الإتياع ، إذ الإتياع بعد القطع قبيح .

والأكثر في كل نعت مقطوع أن يكون مدحا أو ذما أو ترهما ، نحو الحمد لله الحميد ، ومررت بزيد الفاسق ، وبعمرو المسكين ، وقد يكون تشنيعا نحو بزيد الغاصب حقي . وقد ذكرنا في النداء حال هذه المنصوبات والمرفوعات^(١) .

ويونس أوجب الإتياع في الترحم ، إما على النعت فيما أمكن ، وإما على البدل فيما لم يمكن نحو رأيته البائس ، ومررت به المسكين^(٢) .

والخليل أجاز قطعه رفعا ونصبا كما في المدح والذم^(٣) .

ولو لم يتضمن النعت شيئا من المعاني المذكورة لم يجوز قطعه كقولك : بزيد البزاز ، أو صاحب الثياب ، إلا بعد بل ولكن ، فإنه يجوز قطع ما بعدهما على الرفع - قصدت المعاني المذكورة أولا ، سواء كان المعطوف عليه نعتا أولا - لأنهما حرفان للإضراب والاستدراك ، فهما مؤذنان بالقطع ، تقول : مررت برجل قائم بل قاعد ، وفي غير النعت ما زيد قائما بل قاعد ، ولكن قاعد .

وربما قطع النعت الأول بالواو (والإتياع باقي بحاله)^(٤) إذا طال ذيل المنعوت كما قال الزجاج في (قوله تعالى)^(٥) : ﴿ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ ﴾^(٦) إلى قوله : ﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ بِعَهْدِهِمْ ﴾^(٧) : إن ﴿ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ صفة من آمن .

(١) صفحة ٥١٥ وما بعدها .

(٢) في الكتاب ٢٥٦ / ١ وأما يونس فزعم أنه ليس يرفع شيئا من الترحم على إضمار شيء يرفع ، ولكنه إن قال ضربته لم يقل أبدا إلا المسكين يحمله على الفعل ، وإن قال ضرباني قال المسكينان حمله أيضا على الفعل وكذلك مررت به المسكين ، يجعل الرفع على الرفع والجرح على الجرح والنصب على النصب .

(٣) في الكتاب ٢٥٥ / ١ وزعم الخليل أنه يقول مررت به المسكين على البدل وفيه معنى الترحم .. وكان الخليل يقول إن شئت رفعت .. وإن شاء قال : مررت به المسكين .

(٤) تكملة من ط .

(٥) تكملة من ص .

(٦) من الآية ١٧٧ من سورة البقرة .

(٧) لم يجعله الزجاج صفة بل جعله معطوفا على قوله من آمن ، قال في معاني القرآن وإعرابه ٢٣٢ / ١ : وقوله عز وجل : ﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا ﴾ في رفعها قولان : الأجود أن يكون مرفوعا على المدح وجائز أن يكون معطوفا على (من) والمعنى ، ولكن البر وذوي البر المؤمنون والمؤمنون بعهدهم .

وهذا الذي ذكرنا من شروط النعت المقطوع إنما يعتبر إذا جاز الإتيان على النعت - أيضا - فأما إذا لم يجوز كما في الأمثلة المذكورة في القسم الأول - أي في جَمْع الأوصاف مع تفرق الموصوفات ^(١) - فلا .

ورابعها : حذف الموصوف

اعلم أن الموصوف يحذف كثيرا إن عُلِمَ ، ولم يوصف بظرف (أو) ^(٢) جملة ، كقوله تعالى : ﴿ وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطُّرُفِ عَيْنٌ ﴾ ^(٣) فَإِنْ وَصَفَ بِأَحَدِهِمَا جاز كثيرا - أيضا - بالشرط المذكور بعد ^(٤) ، لكن لا كالأول في الكثرة ، لأن القائم مقام الشيء ينبغي أن يكون مثله ، والجملة مخالفة للمفرد الذي هو الموصوف ، وكذا الظرف والجائر ، لكونهما مقدَّرين بالجملة - على الأصح

وإنما يكثر حذف موصوفهما بشرط أن يكون الموصوف بعض ما قبله من المجرور بمن أو بفي ، قال تعالى : ﴿ وَمِنْهُمْ دُونَ ذَلِكَ ﴾ ^(٥) وقال : ﴿ وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ ﴾ ^(٦) أي مامن ملائكتنا إلا ملك له مقام معلوم . قال الشاعر ^(٧) :

٣٤٢- وما الدهر إلا تارتانِ فمِنْهُمَا أموتُ (وأخرى أبتغي) ^(٨) العيش أكْذَحُ ^(٩)

(١) صفحة ١٠٠٣ وما بعدها .

(٢) في ج : ولا .

(٣) الصفات ٤٨ ، والتقدير - والله أعلم - نساء قاصرات الطرف .

(٤) وهو أن يكون الموصوف بعض ما قبله ، كما سيأتي قريبا جدا .

(٥) من قوله تعالى : ﴿ وَقَطَعْنَا فِي الْأَرْضِ أَمْمًا مِنْهُمْ الصَّالِحُونَ وَمِنْهُمْ دُونَ ذَلِكَ وَبَلَوْنَاهُمْ بِالْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ نَعْلَمُ مَنْ يَرْجِعُونَ ﴾ ١٦٨ الأعراف .

(٦) الصفات ١٦٤ قال الطبري في تفسيرها ١١١/٢٣ : هذا خبر من الله عن قبل الملائكة أنهم قالوا : وما منا معشر الملائكة إلا من له مقام في السماء معلوم .

(٧) قائله تميم بن أبي بن مقبل ، وقد مرت ترجمته صفحة ١٥٩ .

(٨) في ت : أبتغي وأخرى ، والصواب ما أثبتته .

(٩) البيت في ديوانه ٢٤ وفي الكتاب ٣٧٦/١ وفي المقتضب ١٣٧/٢ وفي الكامل ١٧٩/٣ وفي الحيوان ٤٨/٣ وفي معاني القرآن للفراء ٣٢٣/٢ وفي حماسة البحتري ١٢٣ وفي الخزانة ٥٥/٥ .

اللسان : أكذح : الكسب والسعي ، المعنى نقلا عن هامش الديوان ٢٤ : لا راحة في الدنيا لأن وقتها قسمان إما موت وهو مكروه عند النفس ، وإما حياة وكلها سعي في المعيشة .

الشاهد : أنشدته الرضي شاهدا على حذف الموصوف وبقاء الصفة ، وقدره بـ : منها تارة أموت فيها .

أي منهما تارة أموت فيها ، وحكى سيبويه : ما منهم مات إلا رأيته في حال كذا^(١) .

وقال^(٢) :

٣٤٣- فَكَلَّمْتُهَا ثِنْتَيْنِ كَالْمَاءِ مِنْهُمَا وَأُخْرَى عَلَى لَوْحٍ آخَرَ مِنَ الْجَمْرِ^(٣)

وقال^(٤) :

٣٤٤- لَوْ قُلْتُ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تَيْشَمِ يَفْضُلُهَا فِي حَسَبٍ وَمِيسَمِ^(٥)

فإن لم يكن كذا لم يقم الجملة والظرف مقامه إلا في الشعر قال :
أنا ابنُ جلاّ وطلاع الثنايا متى أضع العمامة تعرفوني^(٦) (٣٨)
وقال^(٧) :

(١) في الكتاب ١/ ٣٧٥ : وسمعت بعض العرب الموثوق بهم يقول : ما منهم مات حتى رأيته في حال كذا وإنما يريد ما منهم واحد مات .

(٢) قتله أبو العَمَيْكِل عبد الله بن خليل ، مولى جعفر بن سليمان بن علي بن عبد الله بن العباس بن عبد المطلب ، يقال : أصله من الري ، وكان يفحّم الكلام ويفرّبه ، وكان كاتب عبد الله بن طاهر وشاعره ومنقطعا إليه ، مكثرا من نقل اللغة عارفا بها شاعرا مجيدا ، توفي سنة ٢٤٠ هـ (وفيات الأعيان ٣/ ٨٩ - ٩٠) .

(٣) البيت في البيان والتبيين ١/ ٢٨٠ وفي أمالي القاضي ١/ ٩٨ وفي درة الغواص ١٥٩ وفي الخزانة ٥/ ٥٩ ... الضمير في كلمتها يعود إلى زينب المذكورة في بيت قبله ، ويروى كالثلج مكان كالماء .

وقال الحريري في درة الغواص ١٥٩ : أراد بالكلمة الأولى تحية القُدوم وبالأخرى سلام الوداع .
الشاهد : استشهد به الرضّي على جواز حذف الموصوف إذا كان بعضا من مجرور بمن ، والمجرور هنا جاء بعد الصفة ، والتقدير منهما كلمة كالماء وكلمة أخرى آخَر .

(٤) قتلهما حكيم بن معية الرّبعي من بني ربيعة بن مالك... وهو راجز إسلامي كان في زمن الحجاج وحيد الأرقط ، ونسبه ابن يعيش في شرحه للمفصل ٣/ ٦١ إلى الأسود الحماني (الخزانة ٥/ ٦٤) .

(٥) البيتان من مشطور الرجز ، وهما في الكتاب ١/ ٣٧٥ وفي الخصائص ٢/ ٣٧٠ وفي ابن يعيش ٣/ ٥٩ وفي العيني ٤/ ٧١ وفي الخزانة ٥/ ٦٢ .

اللغة : تيشم : تأثم ، أي لم تقل ما يكون سببا في إثمك لأنه صدق ، حَسَبَ : مايعده الإنسان من مفاخره ، ميسَم : جمال .

الشاهد قوله : يفضلها فإنه صفة لموصوف محذوف ، هو بعض المجرور بفي ، والتقدير ما في قومها أحد يفضلها .
(٦) تقدم ترجمه صفحة ١٨٢ وأنشده هنا شاهدا على أنه لا يحذف الموصوف بالجملة أو الظرف بدون من أو في إلا في ضرورة الشعر كقوله : جلاّ هنا ، فإنه بتقدير أنا ابنُ رجلٍ جلاّ ، وله تقدير آخر لا شاهد فيه ، وهو أن يكون جلاّ مع ضميره المستتر جملة محكية فجعلت علما وهو تقدير سيبويه .

(٧) من مشطور الرجز ، ولم أهدأ إلى قتلهما .

٣٤٥- مَالَكْ عِنْدِي غَيْرُ سَهْمٍ وَحَجَرٍ وَغَيْرُ كَبْدَاءٍ شَدِيدَةٍ الْوَتَرِ
كَانَتْ بِكَفِّي كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشْرِ^(١)

وقال^(٢) :

٣٤٦- كَأَنَّكَ مِنْ جِمَالِ بَنِي أَقْيَشٍ يَقَعَّقُ خَلْفَ رِجْلَيْهِ بِشْنٍ^(٣)
وإنما كثر بالشرط المذكور لقوة الدلالة عليه بذكر ما اشتمل عليه قبله ، فكيون كَأَنَّهُ
مذكور .

ثم اعلم أنه إن صلح النعت لمباشرة العامل إياه جاز تقديمه وإبدال المنعوت منه نحو
مرت بظريف رجل ، قال^(٤) :

٣٤٧- وَالْمُؤْمِنِ الْعَائِذَاتِ الطَّيْرِ يَمْسُحُهَا رِكَبَانُ مَكَّةَ بَيْنَ الْغَيْلِ وَالسَّنَدِ^(٥)

(١) الأبيات في المقتضب ١٣٧ / ٢ وفي الخصائص ٣٦٧ / ٢ وفي الأمل الشجرية ١٤٩ / ٢ وفي الإنصاف ١١٤
وفي الضرائر الشعرية ١٧٠ وفي المقرب ٢٢٧ / ١ وفي العيني ٦٦ / ٤ (الثالث) وفي الخزانة ٦٥ / ٥ .
اللفظة : كبداء : القوس الكبداء هي التي يملأ الكف يقبضها .

الشاهد : حذف الموصوف وبقاء الصفة وهي جملة كان مع أنه ليس بعض المجرور بمن أو بفي وهذا ضرورة .
والتقدير بكفي رام كان من أرمى البشر .

قال ابن جني في الخصائص ٣٦٧ / ٢ : روي بكفي كان من أرمى البشر .. أي بكفي من هو أرمى البشر ..
قال البغدادي في الخزانة ٦٦ / ٥ : جعل من على هذه الرواية نكرة موصوفة أولى .

(٢) قائله النابتة الذيباني وقد مرت ترجمته صفحة ٧٧٦ .

(٣) البيت في ديوانه ١٩٨ ، وفي الكتاب ٣٧٥ / ١ ، وفي المقتضب ١٣٦ / ٢ ، وفي تفسير الطبري ٧٠ / ٥ ، وفي
سر الصناعة ٢٨٤ / ١ ، وفي العيني ٦٧ / ٤ ، وفي الخزانة ٦٧ / ٥ .

بنو أقيش : حي من عكل لهم جمال ضعاف تنفر من كل شيء تراه ، يققع : القعقة ، تحريك الشيء اليابس
الصلب ، الشن : القرية البالية .

الشاهد : أنشده الرضي شاهدا على حذف الموصوف بالجاء والمجرور دون أن يكون بعض المجرور بمن أو بفي
للضرورة ، والتقدير كأنك جمل من جمال بني أقيش .

وقال البغدادي في الخزانة ٦٧ / ٥ : إن الموصوف هنا من القسم الأول - يعني مما الموصوف المحذوف منه بعض
المجرور بمن ، ولكن الصفة قوله : يققع ، والتقدير كأنك جمل يققع .. ويكون من جمال حالا من ضمير يققع .

(٤) قائله النابتة الذيباني وقد مرت ترجمته صفحة ٧٧٦ .

(٥) البيت في ديوانه ٢٠ وفي ابن يعيش ١١ / ٣ وفي الخزانة ٧١ / ٥ .

اللفظة : العائذات : معاذ بالبيت من الطير ، الغيل والسند : أجمتان كانتا بين مكة وميى ، ولينضح المعنى أورد
البيت الذي قبله والذي بعده :

وقريب منه قوله تعالى : ﴿ وَغَرَابِيبُ سُودٍ ﴾^(١) لأن حق غريب أن يتبع أسود ،
لكونه تأكيداً له نحو أحمر قاني .

وإن لم يصلح لمباشرة العامل إياه لم يقدم إلا ضرورة ، والنية التأخر ، كما تقول في
إن رجلاً ضربك في الدار : إن ضربك رجلاً .

وإذا وصفت النكرة بمفرد وظرف أو جملة قدم المفرد ، وآخر أحد الباقيين - في
الأغلب - كقوله تعالى : ﴿ هَذَا ذِكْرٌ مُبَارَكٌ أَنْزَلْنَاهُ ﴾^(٢) وليس ذلك بواجب خلافاً
لبعضهم^(٣) ، والدليل عليه قوله تعالى : ﴿ وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ ﴾^(٤) وقوله
تعالى : ﴿ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٌ ﴾^(٥) وقال الشاعر :
(وليلى)^(٦) أقاسيه بطيء الكواكب^(٧) (١٣٧)

◌◌◌ (وقد يفصل بين الصفة والموصوف بأجنبي كقوله^(٨) :

فلا لعمر الذي قد زرتَه حَجَجًا وما هُرِيقَ على الأنصاب من جسد
والمؤمن العائذات الطيرَ يمسحها ركبان مكة بين الغيل والسند
ما إن أتيت بشيء أنت تكرهه إذن فلا رفعت سوطي إلي يدي

والآيات من قصائد النابغة التي مدح فيها النعمان واعتذر فيها عما نسب إليه ، الشاهد قوله : العائذات الطير ،
فإن العائذات في الأصل نعت للطير ، وهو صالح لمباشرة العامل له فلما تقدم أعرب بما يستحقه العامل ، وصار المنعوت
بدلاً منه ... قال البغدادي في الخزانة ٥ / ٧٢ : إن هذا محصل كلام أبي علي في الإيضاح الشعري .. ونقل عن
الزمخشري أنه ليس من تقديم الصفة على الموصوف ، بل الموصوف محذوف والعائذات اسم لا صفة ثم يثبت بالطير .
(١) من الآية ٢٧ من سورة فاطر ، قال تعالى : ﴿ وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٍ ﴾ .
(٢) من قوله تعالى : ﴿ وَهَذَا ذِكْرٌ مُبَارَكٌ أَنْزَلْنَاهُ أَفَأَنْتُمْ لَهُ مُنْكَرُونَ ﴾ الأنبياء ٥٠ .
(٣) وهو ابن عصفور ، قال في المقرب ١ / ٢٢٦ : وإذا اجتمع في هذا الباب صفتان ، إحداهما اسم والأخرى في
تقديره ، قدمت الاسم ثم الظرف أو المجرور ثم الجملة ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ
إِيمَانَهُ ﴾ غافر ٢٨ ولا يجوز خلاف ذلك إلا في نادر الكلام أو في ضرورة كقوله :

وفرع يُغشي الثن أسود فاحم أثيث كَقِنُو النخلة المتعكِل

(٤) من الآية ٩٢ من سورة الأنعام .
(٥) من قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٌ عَلَى
الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ ﴾ . الآية ٥٤ المائدة .
(٦) ساقطة من ط وهي وما بعدها محل الشاهد .

(٧) سبق تخريجه صفحة ٤٦٨ واستشهد به هنا على جواز تقديم الوصف بالجملة على الوصف بالمفرد .

(٨) قاله الكمي بن زيد الأسدي ، وقد مرت ترجمته صفحة ١١٥ .

سَتَقَرُّعُ مِنْهَا سِنَّ خَزْيَانَ نَادِمٍ إِذَا الْيَوْمَ - ضَمَّ النَّاكِثِينَ - الْعَصْبُصَبُ^(١) ^(٢)
وربما تُوَيِّت الصِّفَةُ وَلَمْ تَذَكَّرْ لِلْعِلْمِ بِهَا ، قَالَ ^(٣) :

٣٤٨ - أَلَا أَيُّهَا الطَّيْرُ الْمَرْبُوءَةُ بِالضُّحَى عَلَى خَالِدٍ لَقَدْ وَقَعْتَ عَلَى لَحْمٍ^(٤)
أَي لَحْمِ أَيِّ لَحْمٍ .

وإذا ولي النعتُ لا أو إمّا وجب تكريره - كما ذكرنا في الحال^(٥) - قال تعالى :
﴿ لَا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ ﴾^(٦) وتقول : لقيت رجلا إما عالما وإما جاهلا .

وقد يوصف المضاف إليه لفظا والنعت للمضاف إذا لم يُلبس ، ويقال له : الجرُّ
بالجوار ، وذلك للاتصال الحاصل بين المضاف والمضاف إليه ، فَجُعِلَ ما هو نعت الأول
معنى نعت الثاني لفظا ، وذلك كما يضاف لفظُ المضاف إليه إلى ما ينبغي أن يضاف إليه
المضاف ، نحو هذا جُحْرٌ ضَبِيٌّ وهذا حب رمانِي ، والذي هو لك الجحر والحب ، لا
الضبُّ والرمان .

(١) البيت في شرح هاشميات الكميّ ٥٠ وفي المستقصى ١٩٦/٢ ولم يخرج صاحب الخزانة لكونه غير موجود
في النسخة التي اعتمدها .

والبيت هو الخامس عشر من قصيدة الكميّ التي أولها :

طربت وما شوقاً إلى البيض أطرب ولا لعباً مني وذو الشيب يلعب
أَسْلَمْتُ ما تأتي به من عداوة وبغض لهم لا جَيْرَ بل هو أشجُبُ

اللغة : ستقرع : قرعت رأسه بالعصا مثل فرعت ، وقرع فلان سنه ندما (اللسان ١٠ / ١٣٦) خزيان : رجل
خزيان ، وامرأة خزيا : هو الذي عمل أمراً قبيحاً فاشتد حياؤه وخزيته (اللسان ١٨ / ٢٤٨) الناكثون : الناقضون
للعهود ، العصيب : الشديد وقيل : المقصود به يوم القيامة .

الشاهد قوله : اليوم ضم الناكثين العصيب حيث فصل بين الموصوف وصفته بأجنبي .

(٢) الحديث عن الفصل بين الصفة والموصوف تكملة من ج وص ، وقد اتفقت النسختان على رواية
(عصبص) ، والصواب ما أثبتته عن شرح الهاشميات والمستقصى .

(٣) قائله أبو خراش الهذلي ، وقد مرت ترجمته صفحة ٢٩١ .

(٤) البيت في ديوان الهذليين ١٥٤/٢ وفي الضرائر الشعرية ٧١ والرواية فيها لعمر أبي الطير .. إلخ وهو أيضاً في
الخزانة ٥ / ٧٥ وفي شرح شواهد شرح الشافية ١٨ .

اللغة : المربة : اسم فاعل من أَرَبَ بالمكان إذا أقام به ، وأنته لكونه صفة للجمع « الطير » وهو مؤنث مجازي .
الشاهد : أنشده الرضي شاهداً على أنه قد تحذف الصفة للعلم بها ويبقى الموصوف ، وقدّرَه بقوله : لحم أي لحم .

(٥) صفحة ٦٣٩ .

(٦) من قوله تعالى : ﴿ قَالُوا اذْعُ لَنَا رَبِّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا هِيَ قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ
فَاعْمَلُوا مَأْثُورُونَ ﴾ البقرة ٦٨ .

والخليل شَرَطَ في الجر بالجوار توافق المضاف والمضاف إليه ، أفرادا وتثنية وجمعا
وتذكيرا وتأنثا^(١) ، فلا يجيز إلا : هذان جحرا ضب خربان ، ولا يجيز خربين ، خلافا
لسيبويه^(٢) .

واستشهد سيبويه بقوله^(٣) :

٣٤٩- فايأكم وحية بطن وادِ هموزِ النابِ ليس لكم بسِي^(٤)

بجر هموز .

وقال بعضُ البصريين : إن التقدير : هذا جحرُ ضب خربِ جحره^(٥) ، بحذف
المضاف إلى الضمير فاستتر الضمير المرفوع في خرب ، لكونه مرفوعا لقيامه مقامَ المضاف
المرفوع .

(١) في الكتاب ٢١٧/١ : وقال الخليل رحمه الله : لا يقولون إلا هذان جحرا ضب خربان ، من قبل أن الضبُّ
واحدٌ والجحر جحران ، وإنما يغلطون إذا كان الآخرُ بعدة الأول ، وكان مذكرا مثله أو مؤنثا ،... ثم قال سيبويه :
وهذا قول الخليل رحمه الله : ولا نرى هذا والأول إلا سواء ؛ لأنه إذا قال هذا جحر ضب متهدم ، ففيه من البيان
أنه ليس بالضبِّ مثل ما في التثنية من البيان أنه ليس بالضب .

(٢) قائله الخطيئة ، وقد مرت ترجمته صفحة ٥١١ ، والرضي يقول : إن سيبويه استشهد به وليس في الكتاب .
(٣) البيت في ديوانه ٣٨ وفيه حديد الناب وهو أيضا في الخصائص ٢٥٠/٣ وفي الأمل الشجرية ١/٣٤٢ وفي
ابن يعيش ٢/٨٥ وفي شرح الحماسة للمرزوقي ٤١٧ وفي الخزنة ٨٦/٥ .

اللغة : هموز : من اهمز بمعنى الغمز والضغط ، السي : المثل .

الشاهد : أنشده الرضي وقال : إن سيبويه استشهد به لجواز الجر على الجوار إذا لم يتوافق المضاف والمضاف إليه
في الأفراد وفرعيه والتذكير وفرعه . فهموز هنا صفة لحية وهو مجرور وهي منصوبة .

قال في الخزنة ٨٦/٥ - ٨٧ : إن كلا من الحية وما بعدها مذكر ، ونقل عن الصحاح أن الحية للذكر والأنثى

وأن البطن مذكر وحكي فيه التأنيث والوادي مذكر لا غير فللخليل أن يدعي التوافق بين المضاف والمضاف إليه .

(٤) هذا التقدير ذكره ابن جني في الخصائص ١/١٩٢ وهو يرى أن هذا ليس جرا على الجوار وإنما هو على حذف

المضاف ، وأن في القرآن مثل هذا الموضع نيفا على ألف ، ثم قال : وتلخيص هذا : أن أصله هذا جحرُ ضب خربِ

جحره ، فيجرى خربُ وصفا على ضب ، وإن كان في الحقيقة للجحر فلما كان أصله كذلك حذف الجحر المضاف

إلى الماء ، وأقيمت الماء مقامه فارتفعت ؛ لأن المضاف المحذوف كان مرفوعا ، فلما ارتفعت استتر الضمير المرفوع

في نفس خرب ، فجري وصفا على ضب .. على تقدير حذف المضاف .

فيكون أصل هموز الناب : « هموز نابٌ حيثه ، ثم حذف المضاف - أي حيثه -
فبقي هموز نابه ، ثم لما أضيف هموز إلى الناب استتر الضمير فيه ، كما في حسن الوجه .
(وفي قوله ^(١)) :

٣٥٠- كأن ثبيراً في عرانيين وبيله كبير أناس في بيجاد مزمّل ^(٢)
انجر مزمّل لمجاورته لأناس تقديرا لا بيجاد ، وذلك لأن الجار والمجرور متعلق بمزمّل ،
والتقدير كبير أناس مزمّل في بيجاد ^(٣) .

(١) قائله امرؤ القيس ، وقد مرت ترجمته صفحة ٣٤ .
(٢) البيت في ديوانه ٢٥ وفيه كأن أباناً ، وفي الخصائص ١/ ١٩٢ ، و ٣/ ٢٢١ وفي شرح القصائد السبع الطوال
١٠٦ وفي الأمالي الشجرية ١/ ٩٠ وفي المغني ٦٦٩ وفي الخزانة ٥/ ٩٨ .
اللغة : ثبير : جبل بمكة ، أبان : قال ياقوت في معجم البلدان ١/ ٦٢ : أبان الأبيض شرقي الحاجر وأبان الأسود :
جبل لبني فزارة . عرانيين : أوائل ، الوبل : معظم من القطر ، بيجاد : كساء مخطط من أكسية العرب مزمّل :
ملفّف .

الشاهد قوله : مزمّل فإنه مجرور لمجاورته لأناس تقديرا ، لا لبيجاد لتأخره عن مزمّل رتبة .
ونقل ابن جني في الخصائص ١/ ١٩٢ - ١٩٣ عن أبي علي أنه لم يحمله على الغلط بل جعل (مزمّل) صفة
لبيجاد ، قال لأنه أراد : مزمّل فيه ثم حذف حرف الجر فارتفع الضمير فاستتر في المفعول .
(٣) تكملة من جد وص .

عطف النسق

قوله : العطف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه ، يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة وستأتي نحو قام زيد وعمرو .

قوله : مقصود بالنسبة .

يخرج الوصف وعطف البيان والتأكيد على ما قال^(١) : لأن المقصود في هذه الثلاثة هو المتبوع ، وذلك لأنك تُبين بالوصف المتبوع بذكر معنى فيه ، وتوضح بعطف البيان المتبوع بذكر أشهر اسميه ، ولا شك أنك إذا بينت شيئا بشيء فالمقصود هو المبين والبيان فرعه .

وكذا إنما تحيء بالتأكيد إما لبيان أن المنسوب إليه - مقدما - هو المنسوب إليه في الحقيقة ، لا غيره ، (ولم يقع غلط ولا مجاز في نسبة الفعل إليه)^(٢) ، (نحو جاء زيد نفسه)^(٣) وإما لبيان أن المذكور بلفظ العموم باق على عمومته غير خاص . ويعني بالنسبة نسبة الفعل إليه - فاعلا كان أو مفعولا ، أو غيرهما ، ونسبة الاسم إليه إذا كان مضافا .

قوله : مع متبوعه .

يخرج البديل ، لأنه هو المقصود عندهم دون متبوعه ، وسنذكر الكلام عليه في بابه ، ونذكر أن عطف البيان هو البديل^(٤) .

ويخرج بقوله : مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن ، وأم ، وإما ، وأو ، لأن المقصود بالنسبة معها أحد الأمرين (المعطوف)^(٥) أو المعطوف عليه .

(١) قال في شرحه لكافيته ٥٨ : لأنها ليست مقصودة بالنسبة ، ألا ترى أنك إذا قلت : جاء زيد العاقل ، فالمقصود بالنسبة إنما هو زيد .. إلخ .

(٢) تكملة من ط .

(٣) تكملة من ص .

(٤) صفحة ١٠٧٣ وما بعدها .

(٥) في ط : من المعطوف .

قوله : يتوسط بينه .. إلى آخره .

ليس من تمام الحد ، بل هو شرط عطف النسق ، ذَكَرُهُ بعد تمام حده .
(وقال)^(١) : لم أستغن في الحد بقولي : العطف تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة ، لأن الصفات يعطف بعضها على بعض^(٢) كقوله :
إلى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم^(٣) (٧٥)
وقوله^(٤) :

٣٥١ - يا لهف زِيَابَةَ للحارث الصابح فالغانم فالآيب^(٥)

ويجوز أن يُعْتَرَضَ على حده بمثل هذه الأوصاف ، فإنه يطلق عليها أنها معطوفة ، إلا أن يدعي أنها في صورة العطف ، وليست بمعطوفة ، وإطلاقهم العطف عليها مجاز .
قوله : وإذا عطف على المرفوع المتصل أكد بمنفصل ، مثل ضربت أنا وزيد ، إلا أن يقع فصل فيجوز تركه ، مثل ضربت اليوم وزيد ، وإذا عطف على المضمحل المحرور أعيد الخافض ، مثل : مررت بك وبزيد .

إنما أكد بالمنفصل في الأول لأن المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به - لفظا - من حيث إنه متصل لا يجوز انفصاله ، كما جاء في الظاهر والضمير المنفصل - ومعنى - من حيث إنه فاعل ، والفاعل كالجزء من الفعل - فلو عطف عليه بلا تأكيد كان كما لو عطف على بعض حروف كلمة ، فأكد أولا بمنفصل ؛ لأنه بذلك يُظْهِرُ أن ذلك المتصل -

(١) في ط : و .

(٢) شرحه لكافيته ٥٨ .

(٣) سبق تخريجه صفحة ٣٠٣ والشاهد هنا هو الشاهد هناك .

(٤) قائله ابن زِيَابَةَ واختلف في اسمه فقيل عمرو بن لأي وقيل سلمة بن دُهَل وقيل غير ذلك ، وهو شاعر من شعراء الجاهلية ، من بني تميم اللات بن ثعلبة ، وهو فارسٌ مجلّز . وهذا اسم فرسه ، وله شعر جيد . (الخزائن ١١٢/٥) .

(٥) البيت في شرح الحماسة للبربري ١٤٢/١ وفي سمط اللآلي ٥٠٤ وفي الأملالي الشجرية ٢١٠/٢ وفي المغني ٢١٦ وفي شرح شواهد ٤٦٥ وفي الهمع ١١٩/٢ وفي الدرر ١٥٠/٢ وفي الخزائن ١٠٧/٥ .

اللغة : يا لهف : يا حسرة ، زِيَابَةَ : اسم أم الشاعر ، وقيل : اسم أبيه ، الآيب : الراجع . الصابح : الذي يُصْبِحُ العدو بالغارة .

الشاهد : أنشده الرضي شاهدا على أنه يجوز عطف بعض الصفات على بعض . وقال التبريزي في شرحه للحماسة : لما كانت هذه الصفات متراخية حسن إدخال فاء العطف ، لأن الصابح قبل الغانم والغانم أمام الآيب .

(وإن كان كالجُزء)^(١) منفصل من حيث الحقيقة ، بدليل جواز إفراده مما اتصل بتأكيده ، فيحصل له نوع استقلال .

ولا يجوز أن يكون العطف على هذا التأكيد (الظاهر)^(٢) ، لأن المعطوف في حكم المعطوف عليه ، فكان يلزم - إذن - (كون)^(٣) هذا المعطوف - أيضا - تأكيداً للمتصل ، وهو محال .

فإن كان الضمير منفصلاً نحو : ما ضرب إلا أنت (وزيد)^(٤) لم يكن كالجُزء لفظاً ، وكذا إن كان متصلاً منصوباً ، نحو : ضربتك وزيدا لم يكن كالجُزء معنى . ويجوز تأكيد المتصل المرفوع لا لغرض العطف نحو : (أَضْرَبْتَ)^(٥) أنت ، وضربت أنا .

قوله : إلا أن يقع فصل فيجوز تركه .

سواء كان الفصل قبل حرف العطف كقوله^(٦) :

٣٥٢ - فلست بنازل إلا ألت برحلي أو خيالتي الكذوب^(٧)

أو بعدها كقوله تعالى : ﴿ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا ﴾^(٨) فإن المعطوف هو آبائنا ، ولا زائدة لتأكيد النفي .

(١) ساقط من ج و ص و ط .

(٢) تكلمة من ط .

(٣) في ط : أن يكون .

(٤) ساقطة من ص .

(٥) في ط : اضرب .

(٦) قال البغدادي في الخزانة ١٢٢/٥ : لم أر من شراح الحماسة من نسبها إلى قائلها ، قال : ورأيت الصغاني نسبها في مادة الخيال من العباب إلى رجل من بني بُحْتَر بن عَتُود .

(٧) البيت في شرح الحماسة للرمزوقي ٣١٠ وفي المجمع ١٤١/٢ وفي الدرر ١٩٤/٢ وفي الخزانة ١١٩/٥ .
اللغة : ألت : نزلت ، برحلي : الرحل ما يعد للرحيل من وعاء للمتاع ، الخيالة : الطيف .. المعنى نقلا عن شرح الحماسة ٣١٠ : إني لا يُخَلِّينِي منها لا النوم ولا اليقظة ولا يلفتنِي عنها لا الرخاء ولا الشدة .

الشاهد : قوله : ألت برحلي أو خيالتي ، حيث عطف قوله خيالتي على الضمير المستتر في ألت دون تأكيده لوجود الفاصل قبل حرف العطف وهو برحلي .

(٨) من قوله تعالى : ﴿ سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ شَيْءٍ ﴾ الآية ١٤٨ الأنعام .

ومع الفصل قد يؤكد بالمتفصل ، كقوله تعالى : ﴿ فَكَبَّوْا فِيهَا هُمْ وَالْعَاوُونَ ﴾^(١) و ﴿ مَا عَبَدْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ نَحْنُ وَلَا آبَاؤُنَا ﴾^(٢) ، وقد لا يؤكد ، والأمران متساويان ، فلذا قال^(٣) : ويجوز تركه ، وإنما جاز الترك لأن طول الكلام قد يغني عما هو الواجب فيحذف طلبا للاختصار ، نحو قولك : حضر القاضي امرأة^(٤) ، و :

الحافظو عورة^(٥) (٢٩٨)

بالنصب ، فكيف لا يغني عما ليس بواجب ، بل هو الأولى ؟ وذلك أن مذهب البصريين أن التأكيد بالمتفصل هو الأولى ، ويجوزون العطف بلا تأكيد ولا فصل ، لكن على قبح ، لا أنهم حظروه أصلا ، بحيث لا يجوز أن يرتكب^(٦) .

وأما الكوفيون فيجوزون العطف المذكور بلا تأكيد بالمتفصل ولا فصل من غير استقباح^(٧) .

قوله : وإذا عطف على المضمر المجرور أعيد الحافض .

إنما (شرط)^(٨) ذلك لأن اتصال (المضمر)^(٩) المجرور بجارّه أشد من اتصال الفاعل المتصل ، لأن الفاعل إن لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله ، والمجرور لا ينفصل من جارّه ، سواء كان ضميرا أو ظاهرا ، فكّرِه العطف عليه ، إذ يكون كالعطف على

(١) الشعراء ٩٤ .

(٢) النحل ٣٥ قال تعالى : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ نَحْنُ وَلَا آبَاؤُنَا ﴾ الآية . وقد سقط من ص من قوله : ما أشركنا إلى قوله : ومع الفصل قد يؤكد بالمتفصل كقوله تعالى .

(٣) يعني ابن الحاجب انظر متن الكافية صفحة ١٠٢٠ .

(٤) يعني أن الأصل أن يقول : حضرت القاضي امرأة .

(٥) سبق تخريجه صفحة ٩١٠ وذكره هنا لبيان أن الأصل أن يقال : الحافظون عورة - عند نصب عورة - حتى يعمل اسم الفاعل النصب فيما بعده ، ولكنه حذف النون تخفيفا لطول الصلة .

(٦) و (٧) بحث أبو البركات الأنباري ذلك في المسألة السادسة والستين من الإنصاف صفحة ٤٧٤ - ٤٧٨ وما قاله : ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام نحو قمت وزيد ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إلا على قبح في ضرورة الشعر .

وأجمعوا على أنه إذا كان هناك تأكيد أو فصل فإنه يجوز معه العطف من غير قبح .

(٨) تكملة من ص ، وفي ط : لزم .

(٩) في ط : الضمير .

بعض حروف الكلمة ، فمن ثم لم يجر إذا عطفت المضمرة على المجرور إلا (إعادة)^(١) الجار - أيضا - نحو مررت بزيد وبك ، والمال بين زيد وبينك^(٢) .

وليس للمجرور ضمير منفصل - كما يجيء في المضمرات^(٣) - حتى يؤكد به أولا ثم يعطف عليه ، كما عُمل في المرفوع المتصل ، فلم يبق إلا إعادة العامل الأول ، سواء كان اسما نحو : المال بيني وبين وزيد ، أو حرفا نحو مررت بك وبزيد .

ولا يعاد العامل الاسمي إلا إذا لم يُشكَّ أنه لم يجلب إلا لهذا الغرض ، وأنه لا معنى له ، كما في قولنا : بينك وبين زيد ، إذ لا يمكن أن يكون هناك بينان ، بين بالنسبة إلى زيد وحده وبين آخر بالنسبة إلى المخاطب وحده ، لأن البينية أمر يقتضي طرفين ، فعرفنا أن تكرير الثاني لهذا الغرض فقط .

فإن ألبس نحو جاءني غلامك وغلام زيد ، وأنت تريد غلاما (واحدا)^(٤) مشتركا بينهما لم يجر ، بلى يجوز لو قامت قرينة دالة على المقصود .

فإن قلت : فما تقول بعد إعادة الخافض ، أتقول : الجار والمجرور (عطف على الجار والمجرور ، أم تقول المجرور)^(٥) عطف على المجرور ؟ .

قلت : النظر المستقيم يقتضي أن القول بالثاني أولى ، وذلك لأن القول به في نحو : المال بيني وبينك متعين ، إذ لا معنى للمضاف الثاني - كما مر^(٦) - فلا يمكن عطف المضاف على المضاف لفساد المعنى .

وفي نحو : مررت بك وبزيد - وإن أمكن أن يكون للباء الثاني فيه معنى (إذ لا يقتضي الباء الأولى من حيث المعنى اسمين ينجران به ، كما اقتضى معنى « بين » ذلك)^(٧) إذ يمكن أن يكون استؤنف معنى الجار والمجرور . (فيكون بسبب الاستئناف

(١) في ص : بإعادة .

(٢) سيذكر بعد قليل أن وجوب إعادة الجار خاص بالحرف أما الجار الاسمي فإنه إذا لم يليس نحو : بيني وبين زيد فيعاد وإلا فلا ، نحو : جاء غلامك وغلام زيد ، إذا أردت غلاما واحدا مشتركا ما لم تقم قرينة .

(٣) ط ٦/٢ .

(٤) في ط : واحد ، وهذا خطأ لأنه صفة لمنسوب ، وقد يكون الخطأ طباعيا .

(٥) ساقط من ص .

(٦) قبل قليل في نحو بيني وبين زيد .

(٧) تكملة من ط .

للباء الثانية معنى (١). ولم يمكن ذلك في بين الثانية - إلا أنا لما عرفنا أن الباء الثانية مجتنبَةٌ لمثل هذا الغرض الذي اجتلب له « بين الثانية » بعينه ، وجب الحكم بكون المجرور عطفاً على المجرور ههنا ، كما في مسألة يَبْن .

فإذا تقرر هذا قلنا أن نقول : المعطوف مجرور مع تكرر العامل بما كان مجروراً به قبل تكرّره - أعني (بالعامل) (٢) الأول - لأن وجود الثاني (لأمر لفظي ، وهو من حيث المعنى) (٣) كالعدم ، كما قال سيبويه في نحو لا أبا لزيد : إن جره بالإضافة لا باللام الظاهرة (٤) .

والأولى أن نحيل جرّه على العامل المكرر ، إذ ليس بأقل من الحروف الزائدة نحو : كفى بزيد ، فإنها لا تُلغى مع زيادتها .

وهذا الذي ذكرنا - أعني لزوم إعادة الجار - في حال السعة والاختيار - مذهبُ البصريين (٥) ، ويجوز عندهم تركها اضطراراً كقوله (٦) :

٣٥٣ - فالْيَوْمَ قَرَّبْتُ تَهْجُونَا وَتَشْتُمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامِ مِنْ عَجَبٍ (٧)
وأجاز الكوفيون ترك إعادة في حال السعة مستدلين بالأشعار (٨) ، ولا دليل فيها ، إذ الضرورةُ حاملةٌ عليه ، وَلَا خِلافَ معها ، ويقولون تعالى : (تَسَاءَلُونَ بِهِ

(١) تكملة من ط .

(٢) في ط : العامل .

(٣) تكملة من ط .

(٤) سبق تخريج رأيه في باب لا النافية للجنس صفحة ٨٤٦ تعليقة ٣ و ٤ .

(٥) المسألة الخامسة والستون من الإنصاف صفحة ٤٦٣ وما بعدها .

(٦) لم أعثر له على نسبة ، وقال البغدادى في الخزنة ١٢٩/٥ : إنه من الخمسين .

(٧) البيت في الكتاب ٣٩٢/١ وفي الكامل ٣٩/٣ وفي الإنصاف ٤٦٤ وفي اللمع ١٨٥ وفي ابن يعيش ٧٨/٣ وفي المقرب ٢٣٤/١ وفي الضرائر لابن عصفور ١٤٧ وفي العيني ١٦٣/٤ وفي الجمع ١ / ١٢٠ وفي الدرر ٩٠/١ وفي الخزنة ١٢٣/٥ .

اللغة : قربت : أخذت أو شرعت .

الشاهد : أنشدته الرضي شاهداً على أن البصريين يجيزون عدم إعادة الجار إذا عُطِفَ على الضمير المتصل للضرورة كما في البيت في قوله : فما بك والأيام .

(٨) قد سبق بيان مذهبهم صفحة ٦٢٥ تعليقة ٨ .

وَالْأَرْحَامِ (١) بالجر في قراءة حمزة (٢) .

وأجيب بأن الباء مقدرة والجر بها (٣) .

وهو ضعيف ، لأن حرف الجر لا يعمل مقدراً في الاختيار إلا في نحو الله لأفعلن (وأيضاً لو ظهر الجار فالعمل للأول كما ذكرنا) (٤) ، ولا يجوز أن يكون الواو في (وَالْأَرْحَامِ) (١) للقسم ، لأنه يكون - إذن - قَسَمَ السؤال ، لأن قبله ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ ﴾ (١) وَقَسَمَ السؤال لا يكون إلا مع الباء - كما يجيء (٥) - والظاهر أن حمزة جَوَزَ ذلك بناء على مذهب الكوفيين (٦) ، لأنه كوفي ، ولا نسلم تواتر القراءات السبع (٧) .

وذهب الجرمي - وحده - إلى جواز العطف على المجرور المتصل بلا إعادة الجار بعد تأكيده بالضمير المنفصل المرفوع نحو مررت بك أنت وزيد ، قياساً على العطف على الضمير المتصل المرفوع .

(١) من الآية الأولى من سورة النساء .

(٢) سبق تخريج قراءة حمزة صفحة ٦٢٦ تعليقة ٤ .

(٣) من إجابة أبي البركات على الكوفيين قال في صفحة ٤٦٧ من الإنصاف : أما احتجاجهم بقوله تعالى : (وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ) فلا حجة لهم فيه من وجهين ؛ أحدهما : أن (وَالْأَرْحَامِ) .. مجرور بالقسم ، وجواب القسم : (إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا) والثاني : أنه مجرور بباء مقدرة غير الملفوظ بها . (٤) تكملة من ط .

(٥) قال في الجزء الثاني من ط صفحة ٣٣٨ : واعلم أن القسم على ضربين ، إما قسم السؤال وهو نشدتك الله وعمرتك الله وقعدك الله ، وبالله لتفعلن .. إلخ .

(٦) لا أظن ذلك ، لأن القراءة سنة متبعة ، ولا يتبع القاري فيها مذهبه النحوي . يقول الإمام الزركشي في البرهان ٤/٤٤٤ ، في قوله عز وجل (ويكأنه) : وأما الوقف فأبو عمرو ويعقوب يقفان على الكاف على موافقة مذهب الكوفيين ، والكسائي يقف على الياء وهو مذهب البصريين ، وهذا يدل على أنهم لم يأخذوا قراءتهم من نحوهم ، وإنما أخذوها نقلاً وإن خالف مذهبهم في النحو .

ويقول الإمام أبو بكر الباقلاني في نكت الانتصار لنقل القرآن ٤١٦ : وروي أن أبا عمرو بن العلاء قال : ما قرأت حرفاً من القرآن إلا سماعاً أو إجماعاً من الفقهاء وما قلت فيه برأياً إلا حرفاً واحداً فوجدت الناس قد سبقوني إليه .

وأضيف إلى هذا أن قراءة الجر نسبت إلى ابن مسعود وابن عباس ويحيى بن وثاب وإبراهيم النخعي وطلحة اليامي والأعمش وأبان بن تغلب والحسن البصري وقتادة ومجاهد وأبي إياس (هارون بن الكسائي) .

(٧) سبق الحديث عن هذا . انظر صفحة ٩٤٢ تعليقة ٨ .

وليس بشيء ، لأنه لم يُسمع ذلك ، مع أن تأكيد الجرور بالمرفوع خلاف القياس ، وإعادة الجار أقرب وأخف .

فإن قيل : كيف جاز تأكيد المرفوع المتصل في نحو : جاءني كلهم ، والإبدال منه نحو أعجبتني جمالك ، من غير شرط تقدم التأكيد بالمنفصل ؟ وجاز أيضا تأكيد الضمير الجرور في نحو : بك نفسك ، والإبدال منه في نحو : أعجبت بك جمالك من غير إعادة الجار ، ولم يجز العطف في الأول إلا بعد التأكيد بالمنفصل ، وفي الثاني إلا مع إعادة الجار ؟

فالجواب : أن التأكيد والبذل ليسا بأجنبيين منفصلين عن متبوعهما لا لفظا ولا معنى (أما معنى) ^(١) فلأن البذل - في الأغلب - إما كُلُّ المتبوع أو بعضه أو متعلقه ، والغلط قليل نادر ، والتأكيد عين المؤكّد ، وأما اللفظ فلأنه لا يفصل بينهما وبين متبوعهما بحرف - كما في عطف النسق - فلم ينكر جري ما هو كالجزء من متبوعه على ما هو كالجزء من عامله ، لتوافق التابع والمتبوع من حيث كون كل واحد منهما كالجزء مما قبله ، (-ومتصل به) ^(٢) ، وأما عطف النسق فمنفصل عن متبوعه لفظا بحرف العطف ، ومعنى من حيث إن المعطوف - في الأغلب - غير المعطوف عليه ، فأنكر جري ما هو مستقل كالأجنبي من متبوعه على ما هو كالجزء (مما قبله) ^(٣) لتخالف التابع والمتبوع .

فإن قلت : فهلا طردوا الحكم - على هذا الوجه - في جميع التواكيد ، إذ كلها متصل بمتبوعاتها ، كما قلت ؟ ولم أفردوا النفس والعين بتأكيد متبوعهما الذي هو مرفوع متصل أولا بالمنفصل قبل التأكيد ؟ .

قلت : ذلك (لعلة أخرى) ^(٤) ، (وذلك) ^(٥) لأن النفس والعين كثيرا ما تليان العامل ، ويقعان غير توكيد ، نحو طابت نفس فلان ، ولقيت ^(٦) عينه ، فلو لم

(١) ساقطتان من ص .

(٢) تكملة من ط .

(٣) تكملة من ج و ص و ط .

(٤) ساقطتان من ص .

(٥) تكملة من ط .

(٦) اللقوة : داء يكون في الوجه يعوج منها الشدق ، وقد لقي فهو ملقو . اللسان ١١٩/٢٠ .

تؤكد معهما أولاً بالمنفصل لالتبس الفاعل - إذا كان غائباً أو غائبةً - بالتأكيد نحو :
زيدٌ جاءني نفسه ، وهند جاءتني نفسها ، ثم طردَ الحكمُ في البواقي ، مع أن ضمائرها
بارزةٌ ، نحو ضربتني أنتَ نفسك ، وإن لم يلتبس .

وأما كلٌّ وأجمعُ فلا يلتبسان بالفاعل في نحو الكتاب قرئ كله ، لأن كلا لا يلي
العوامل الظاهرة أصلاً ، فلا تقول : جاءني كلُّكم ، (ولا قتلت كلُّكم)^(١) ولا
مررت بكلِّكم^(٢) .

بلى ، قد استعمل مبتدأ لا غير^(٣) ، إما لأن العامل معنوي - كما هو مذهب
الجمهور - أو لأن مرتبته^(٤) (التأخر)^(٥) - أعني خبر المبتدأ - كما اخترنا في أول
الكتاب^(٦) - .

هذا وقد علَّل المصنّف اختصاصَ النفس والعين بتقدّم تأكيد مؤكّدهما بالمنفصل بأنهم
كرهوا أن يؤكّدوا الجزء بما هو كالمستقل ، قال : لأن النفس تستعمل غير تأكيد ، ولفظُ
كلٌّ لا يستعمل إلا تأكيداً^(٧) .

وهذه العلة تبطل عليه في قولهم : مررت بك نفسك^(٨) ، فالأولى ما قدّمناه .
قوله : والمعطوف في حكم المعطوف عليه ، ومن ثم لم يجر في ما زيد بقايم أو
قائماً ولا ذاهبٌ عمرو إلا الرفع ، وإنما جاز الذي يطير فيغضب زيدٌ
الذباب لأنها فاء السببية .

(١) ساقط من ص .

(٢) يجوز أن يقال - مثلاً - حضر كلُّ الطلاب ، ولكن كلاً هذه ليست المؤكدة لأنهم يشترطون في كل المؤكدة
أن تكون مضافة إلى ضمير يعود إلى المؤكّد .

(٣) منه قوله تعالى : ﴿ كلُّ نفسٍ بما كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ﴾ المذثر ٣٨ .

(٤) يعني العامل .

(٥) في ط : المتأخر ، والصواب ما أثبتته .

(٦) إذ هو يرى أن العامل في المبتدأ هو الخبر والعامل في الخبر هو المبتدأ . انظر صفحة ٥٢ .

(٧) شرحه لكافيته ٦١ .

(٨) وجه البطلان هو أنه أكّد الضمير المتصل بالمرور بنفسك دون الفصل بالضمير ، مع أن الضمير في كل من بك
وضربت متصل ، وكل منهما - على رأيه - كالجزء ، فكان يلزم أن يؤكّد أولاً . والله أعلم .

لا يريدون بقولهم : إن المعطوف في حكم المعطوف عليه أن كل حكم يثبت للمعطوف عليه - مطلقا - يجب ثبوته للمعطوف ، حتى لا يجوز عطف المعرفة على النكرة وبالعكس ، وعطف المبني على المعرب وبالعكس ، وعطف المفرد على المثنى (أو المجموع)^(١) وبالعكس .

بل المراد أن كل حكم يجب للمعطوف عليه بالنظر إلى ما قبله - (لا بالنظر إلى نفسه - يجب ثبوته للمعطوف ، كما إذا لزم في المعطوف عليه بالنظر إلى ما قبله)^(٢) كونه جملة ذات ضمير عائد إليه لكونه صلة له ، لزم مثله في المعطوف ، وكما إذا اقتضى ما قبله كونه نكرة كمجرور رب أو المجرور بكم وجب كون المعطوف كذلك ، فلذا ضَعُفَ : -

الواهبُ المائة الهجان وعبيدها^(٣)

ونقول في رب شاة وسخلتها إن المعطوف نكرة - كما يجيء في باب المضمرات^(٤) .

(وكان يجب - على الأصل المتقدم - أن لا يجوز نحو قوله :

علفتها تَبَنًا وماءً باردا^(٥) (١٨١)

وقوله^(٦) :

متقلدا سيفاً ورمحا^(٧)

(١) في ص : أو المجموع على غيره .

(٢) ساقط من ص .

(٣) تقدم تخريجه صفحة ٩٠٧ . وأنشده هنا مبينا ضعف عطف عبيدها بالجر على المائة وذلك لأن اسم الفاعل المقترن بأل إذا أضيف لزم أن يكون المضاف إليه مقرونا بأل ، وكذا إذا عطف عليه شيء لزم أن يكون معرّفا بها .

(٤) ط ٥/٢ .

(٥) سبق تخريجه صفحة ٦٢٢ وذكره الرضي هنا ليبين أنه كان يجب أن لا يجوز عطف ماءً على تَبَنًا ، لأن كل حكم يجب للمعطوف عليه بالنظر إلى ما قبله يجب ثبوته للمعطوف ، والماء لا يعلف ، ثم وجهه بأن المنصوب معمول لعامل مقدر . أقول : التوجيه الذي ذكره الرضي هو قول الفارسي والفراء ومن تبعهما وقيل ينصب على أنه مفعول معه ، وقيل يؤول علفتها بفعل صالح للعمل فيها نحو أنلتها أو أعطيتها .

(٦) قاله عبد الله بن الزُبَيْر بن قيس السهمي القرشي أبو سعد ، شاعرُ قریش في الجاهلية كان شديداً على المسلمين إلى أن فتحت مكة فهرب إلى نجران ، فقال فيه حسان أبياتا ، فلما بلغته عاد إلى مكة وأسلم واعتذر ومدح النبي ﷺ ، توفي نحو سنة ١٥ هـ (الأعلام ٢١٨/٤) .

(٧) صدره :

لكنه إنما جاز لأن المنصوب بعد العاطف ههنا معمولٌ لعاملٍ مقدر معطوفٍ على العامل الأول ، حُذِفَ اعتماداً على فهم المراد ، أي علفتها تبناً وسقيتها ماء بارداً ، ومتقلداً سيفاً وحاملاً ربحاً^(١) .

(وكذا يجب)^(٢) (بناءً)^(٣) على الأصل المتقدم (أيضاً)^(٤) أن لا يجوز يا زيد والحارث ، لوجوب تجرد المعطوف عن اللام بالنظر إلى « يا » ، لكن لما كان المكروه هو اجتماع اللام وحرف النداء ، ولم يجتمعا حال كون اللام في المعطوف جاز ، كما في يا أيها الرجل :

وإن وجب للمعطوف عليه حكمٌ بالنظر إلى نفسه وإلى غيره معا وجب مثله للمعطوف إن كان في نفسه مثل المعطوف عليه ، فلذا وجب بناء المعطوف في يا زيد وعمرو ، لأن ضم المنادى بالنظر إلى حرف النداء ، وإلى كونه مفرداً معرفة .
وكان يجب بناء المعطوف - على هذا الأصل - في لا رجل وامرأة - كما في النداء - لكن العلة قد تقدمت في المنصوب بلا التبرئة^(٥) .

وإن لم يكن حال المعطوف في نفسه كحال المعطوف عليه لم يجب فيه ما وجب في المعطوف عليه ، فلذا لم يُضَمَّ المعطوفُ في يا زيد وعبد الله ، لأن ضم المنادى ليس لحرف النداء فقط ، بل لذلك ولكونه مفرداً معرفة - كما قلنا^(٦) - وكذا لم ينصب المعطوفُ

= والبيت في مجاز القرآن ٦٨/٢ وفي المقتضب ٥٠/٢ وفي الخصائص ٤٣١/٢ وفي ابن يعيش ٥٠/٢ وفي أمالي المرتضى ٥٤/١ وفي الهمع ٥١/٢ وفي الدرر ٦٤/٢ ولم يخرج به صاحب الخزائن ، ولذا لم أجعل له رقماً .

اللغة : متقلداً : يقال تقلد الأمر احتمله ، وكذا تقلد السيف (اللسان ٣٦٩/٤) .

الشاهد قوله : متقلداً سيفاً ورحماً فإنه بناءٌ على الأصل الذي ذكره الرضي لا يجوز أن يكون ربحاً معطوفاً على سيفاً لأنه لا يقال تقلد الرمح بل حمله ، وقد وجهه الرضي بأنه على تقدير عاملٍ أي حاملاً .
(١) تكلمة من ج و ص و ط .

(٢) في ت : وكان يجب ، وفي ص و ط : وكذا وجب .

(٣) تكلمة من ط .

(٤) تكلمة من ج و ط .

(٥) تقدم صفحة ٨٤٢ أنه لا يجوز البناء لعدم حصول الشروط التي اشترطها في النعت في نحو لا رجل ظريف ، فإن ظريف في المعنى هو الرجل وفي اللفظ متصل به ، والثاني أن النفي في الحقيقة للنعت لا للرجل والثالث قرُّبه - يعني النعت - من لا التي هي سبب البناء .

(٦) قبل قليل .

في لا رجل ولا زيدٌ عندي ، لأن نصب اسم لا بالنظر إلى لا ، وإلى قابل النصب ، وهو المنكر المضاف . والمضارع له ، لا بالنظر إلى لا وحدها .

فنقول : يجوز عطف الخبر الجامد على المشتق نحو زيد أحمرٌ ورجلٌ شجاعٌ ، وذلك لأن الضمير في المشتق الواقع خبراً لم يجب لكونه خبراً فقط ، إذ خبرُ المبتدأ يتجرد - أيضاً - عن الضمير إذا كان جامداً ، بل بالنظر إلى نفسه - أيضاً - وهو كونه مشتقاً ، إذ الخبر المشتق لا بد له من ضمير فيه أو في معموله .

فالمقصود أن المعطوف يجب أن يكون بحيث لو حُذِفَ المعطوف عليه جاز قيامه مقامه .

(قوله)^(١) ومن ثم لم يجز في ما زيدٌ بقائمه ولا قائماً ولا ذاهبٌ عمرو إلا الرفع . وذلك لأنه لما وجب لقولك : بقائم أو قائماً الضمير لكونه خبراً مع كونه مشتقاً ، فوجب أن يثبت مثله في المعطوف مع اشتقاقه ، وهو قولك ذاهب عمرو ، (لأن الضمير وجب للمعطوف عليه بالنظر إلى كونه خبراً ، وكونه مشتقاً ، والمعطوف مشتقٌ مثله)^(٢) ولا ضمير في ذاهب عمرو - بالجر - ولا في ذاهباً عمرو .

فإن قلت : فجوز ولا ذاهباً عمرو ، على عطف الاسم والخبر ، على الاسم والخبر . قلت : ليس حاله في نفسه كحال المعطوف عليه حتى يكون مثله في حكم الإعراب ، لأن الاسم في الأول مقدّم على الخبر ، فجاز عمل ما فيهما ، بخلاف الثاني ، فصار في عطف الجملة على الجملة مثل لا غلام رجل ولا زيدٌ عندي في عطف المفرد على المفرد (فيجب الرفع في ذاهب على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر ، إذ لا يجوز عطف الخبر وحده على الخبر ، لما تقدم من عدم الضمير)^(٣) .

وقد ذكرنا وجوه هذه المسألة مستوفاةً قبل^(٤) فليُرْجَع إليه .

(١) ساقطة من ص .

(٢) في ت : لما بينا من أنه إذا ثبت للمعطوف عليه بالنظر إلى نفسه وغيره معا ، وكان المعطوف في نفسه مثله وجب ثبوت ذلك الحكم فيه أيضاً .

وقد أثرت إثبات ما في ج و ط لما فيه من جديد بخلاف ما في ت و ص فإنه إعادة لما سبق .

(٣) ساقط من ج و ص .

(٤) صفحة ٨٦١ وما بعدها .

وإنما جاز مررتُ برجل قائم أبواه لا قاعدَيْن - وإن لم يكن في قاعدَيْن ضميرٌ راجع إلى الموصوف - حملا على المعنى ، لأن المعنى لا قاعد أبواه ، فهو في حكم ما ثَبَتَ فيه الضميرُ ، وذلك لأن الضمير المستكنَّ الثني في قاعدَيْن راجعٌ إلى المضاف مع المضاف إليه - أعني أبواه - والمضافُ إليه ضميرٌ راجع إلى الموصوف ، وكذا قولك برجل حسنةٌ جاريته لا قبيحةٌ ، لأنه بتقدير : لا قبيحةٌ جاريته . (لأن الضمير المستكن في قبيحة راجع إلى جاريته ، فكأنك قلت : لا قبيحةٌ جاريته)^(١) .

قوله : وإنما جاز الذي يطيرُ فيغضبُ زيدَ الذبابِ .

جوابٌ عن سؤالٍ مقدر ، وهو أن يقال : إنك إذا أخبرت عن الذباب في قولك : يطير (الذباب)^(٢) فيغضب زيد ، تقول : الذي يطير فيغضب زيد الذباب ، فقولك يغضب زيد عطْفٌ على يطير ، الذي هو صلة ، فوجب أن يكون فيه ضميرٌ كما في المعطوف عليه ، وهو خالٍ منه ، فوجب أن لا يجوز وقد جاز بالاتفاق . وأجاب بأن هذه الفاء للسببية لا للعطف ، وكلامنا في المعطوف^(٣) .

هذا الذي قاله المصنف .

والذي يقوى عندي أن الجملة التي يلزمها الضميرُ - كخبر المبتدأ والصفة والصلة - إذا عُطِفَتْ عليها جملةٌ أخرى متعلقةٌ بالمعطوف عليها معنى - بكون مضمونها بعد مضمون الأول متراخيا ، أو لا ، أو بغير ذلك - جاز تجرُدُ إحدى الجملتين عن الضمير الرابط ، اكتفاءً بما في أختها التي هي (قرينتها و)^(٤) كجزئها ، سواء كان مضمون الأولى سبباً لمضمون الثانية - كما في مسألة الذباب - أو لا - كما تقول مخبراً عن زيد في جاءني زيد فغربت الشمس ، الذي جاء فغربت الشمس زيدٌ ، لأن المعنى الذي تعقب مجيئه غروبُ الشمس زيد ، وتقول مخبراً عن الشمس : التي جاء زيدٌ فغربت الشمس ، وليس مجيء زيد سبباً للغروب .

(١) ساقط من ج و ص و ط ، ومثبت في هامش ط ٣٢٢/١ تعليقة ٣ .

(٢) ساقط من ص .

(٣) متن الكافية صفحة ١٠٢٧ وشرحه لكافيته صفحة ٥٩ .

(٤) تكملة من ط .

وكذا يجوز مع « ثم » إذ مضمون معطوفها بعد مضمون الأولى ، وإن كان متراخيا
تقول : الذي جاء ثم غربت الشمس زيدٌ ، إذ المعنى الذي تراخى عن مجيئه غروبُ
الشمس زيدٌ ، وكذا التي جاء زيد ثم غربت الشمس .

وكذا تقول في خبر المبتدأ : زيدٌ قام فغربت الشمس ، وزيد غربت الشمس فقام ،
لا منع من جميع هذا^(١) .

وهذا كما تعطف على الضمير الرابط في الجملة التي يلزمها الضمير اسما ظاهرا ، نحو
زيد ضربته وعمرا ، أو تعطف ضميرا على بعض أجزاء الجملة اللازمة للضمير ، الخالية
منه نحو زيد ضربت عمرا وإياه .

وإنما جاز ذلك لأن في أجزاء الجملة المذكورة ضميرا (لأن ذلك المفرد صار من جملة
أجزائها بسبب العطف ، إذ لا يستقل المفرد^(٢)) فلما لم تستقل الجملة المعطوفة بالفاء
وتم ، وتعلقت من حيث المعنى بالجملة المتقدمة ، بتعقب مضمونها صارت كأحد
أجزائها ، فاكْتَفِي بالضمير في إحداها .

وأما إن لم يكن للجملة المعطوفة تعلقٌ معنويٌّ با (جملة ا)^(٣) لمعطوف عليها نحو
الذي قام وقعدت هندٌ زيدٌ لم يجز إلا أن يتعلق المضمون بالمضمون معنًى ، فتقول : الذي
قام وقعدت هند في تلك الحال زيد ، والذي تزولُ الجبالُ ولا يزولُ أنا^(٤) ، والذي تقوم
القيامة ولا ينتبه أنت ، لأن الاقتران معلومٌ من قرينة الحال .

(وإذا لم يكن مع الواو قرينةُ الاقتران لم يجز ، لأن الواو لمطلق الجمع ، لا دلالة فيه
على الاقتران وغيره ، كما كان في الفاء و تم تعلقٌ معنوي بين المضمونين)^(٥) .

هذا وقولك : هند لقيت زيدا وأباها جائز اتفاقا بالواو ، وفي المسألة إذا ذكرت مقام الواو

(١) هذا كلام جيد ، ولم أر تفصيله هذا عند غير الرضي .

(٢) في ت وج و ص : إذ المعطوف المفرد كجزء المعطوف عليه لأجل عدم الاستقلال .

(٣) تكملة من ج .

(٤) لا ينبغي للمسلم أن يقول هذا .

(٥) تكملة من ج و ص و ط .

الفاء أو ثم أو أو خلاف (لا)^(١) يميزها قوم^(٢) ، لأن الاجتماع ليس بحاصل مع الفاء
و ثم أو ، فيحتاج إلى تقدير فعل آخر للمعطوف ، فتبقى الجملة الأولى بلا ضمير عائِد
(إلى)^(٣) المبتدأ ، بخلاف الواو فإنها للجمع ، فلا تحتاج إلى تقدير فعل .

وليس بشيء ، لأن العامل ليس بمقدر في المعطوف - كما تبين في حد التوابع^(٤) -
ولو سلّمنا - أيضا - جازت على ما ذكرنا ، لأن للجملة الثانية مع الفاء و ثم أو تعلُّقا
معنويا بالأولى .

وأما إن صرحنا بالفعل في الثاني مع الواو نحو زيد أكرمت عمرا وأكرمت أباه ،
فإن قصدت بالتكرير التأكيد جازت المسألة ، وإن قصدت الاستئناف امتنعت الأولى
لخلو الجملة الخبرية عن الضمير .

قوله : وإذا عطِف على عاملين مختلفين لم يجز خلافا للفراء إلا في نحو في الدار زيد
والحجرة عمرو ، خلافا لسيبويه .

معنى قولهم العطِف على عاملين : أن تعطف بحرف واحد (معمولين)^(٥) -
مختلفين كانا في الإعراب كالمصوب والمرفوع ، أو متفقين كالمصوبين (أو
المرفوعين)^(٦) - على معمولي عاملين مختلفين ، نحو إن زيدا ضرب عمرا وبكرا
خالداً ، فهذا عطِف متفقي الإعراب على معمولي عاملين مختلفين .

وقولك : إن زيدا ضربَ غلامه وبكرا أخوه عطِف مختلفي الإعراب .

ولا يعطف معمولان على عاملين بل على معموليهما ، فهذا القول منهم على حذف
المضاف .

(١) في ط : فلا .

(٢) في الأصول ٧٨/٢ : وتقول : ضربت عمرا وأخاه ، وزيد ضربت عمرا ثم أخاه ، وزيد ضربت عمرا فأخاه ،
وهم لا يميزون من هذه الحروف إلا الواو فقط ، ويقولون : لأن الواو بمعنى الاجتماع ، فلا يميزون ذلك مع ثم أو ،
لأن مع ثم أو عندهم فعلاً مضمرًا .

(٣) في ط : على .

(٤) صفحة ٩٦٥ .

(٥) في ص : على معمولين .

(٦) تكملة من ج و ط .

وأما عطف المعمولين - متفقين كانا أو مختلفين - على معمولي عامل واحد فلا بأس به ، نحو ضرب زيدٌ عمرا وبكرٌ خالدا ، وظننت زيدا قائما وعمرا قاعدا ، وأعلم زيد عمرا بكرا فاضلا ، وبشتر خالدا محمدا كريما ، وذلك لأن حرف العطف كالعامل ، ولا يقوى أن يكون حرف واحد كالعاملين ، ويجوز أن يكون كعامل يعمل عاملين أو ثلاثة أو أكثر .

واعلم أن الأخفش يميز العطف على عاملين مختلفين - مطلقا - إلا إذا وقع فصل بين العاطف والمعطوف المجرور ، نحو دخل زيدٌ إلى عمرو وبكرٌ خالد^(١) ، فهذا لا يجوز إجماعا منهم ممن جَوَزَ العطف على عاملين ومن لم يجوز .

أما عند من جَوَزَ (العطف)^(٢) فللفصل بين العاطف الذي هو كالجار وبين المجرور .

وأما عند من لم يجوز فلهذا وللعطف على عاملين .

وليس الأمر كما زعم المصنف من قوله : يميزه بعض الكوفيين مطلقا^(٣) ، فإن كلهم أطبقوا على المنع مما ذكر لما ذكرنا .

فإن ولي المجرور في المسألة المذكورة حرف العطف نحو زيد في الدار والحجرة عمرو أجزاه الأخفش - على ما نقله عنه الجزولي وغيره^(٤) - لأن المانع عنده إنما كان هو الفصل بين العاطف الذي هو كالجار ، وبين المجرور ، ولا يجوز ، كما لا يجوز الفصل بين الجار والمجرور ، وقد زال المانع بإيلاء المجرور للعاطف فلهذا جَوَزَ الأخفش ما زيد بقائم ولا قاعد عمرو .

(١) نسبته إلى الأخفش كثير من النحاة كالبريد في المقتضب ١٩٥/٤ وابن السراج في الأصول ٦٩/٢ وذكر أبياتا احتج بها الأخفش ومن تبعه ، ولم أجدها في معاني القرآن للأخفش ، والآيات التي نقل ابن السراج عن أبي العباس أن الأخفش استدلل بها ، لم أجدها تحدث عنها في معانيه ، والله أعلم .

(٢) تكملة من ص .

(٣) قال ابن الحاجب في شرحه لكافيته ٥٩ العطف على عاملين ممتنع عند البصريين .. جائز عند الفراء وبعض الكوفيين مطلقا .

(٤) لم أجده هذه النسبة في مخطوطة مقدمة الجزولي ، وانظر التسهيل ١٧٨ .

ومنع سيبويه العطف على عاملين مطلقاً^(١).

وذلك لما ذكرنا من ضعفِ حرفِ العطف عن كونه بمنزلة عاملين (مختلفين)^(٢) ،
فنحو قولهم مررت إلى الغزو بجيشٍ والحج (ركب)^(٣) لا يجوز إجماعاً ، أيّ الاسمين
أو ليث حرفِ العطف ، إذ الآخرُ يبقى مفصولاً بينه وبين العاطف الذي هو كالجار ،
ولا يجوز ذلك ، سواءً كان الفاصل ظرفاً نحو : مررت اليوم بزيد وأمس عمرو ، أو
غيره ، بل يجب أن تقول : وأمس بعمرو .

وأما الفصل بالظرف أو غيره بين العاطف والمرفوع أو المنصوب فمختلف فيه ، منع
منه الكسائي^(٤) والفراء^(٥) وأبو علي^(٦) في السعة . وذلك إذا لم يكن الفاصل معطوفاً ،
بل يكون معمولاً من غير عطفٍ لعامل المعطوف المرفوع أو المنصوب الذي بعده ، نحو
ضرب زيدٌ وعمراً بكرٌ ، وجاءني زيد واليومَ عمرو ، وقد فصل الشاعرُ بالظرف
قال^(٧) :

(١) قال سيبويه في الكتاب ٢٩/١ : وتقول ما عبد الله خارجاً ولا معنٌ ذاهبٌ ، ترفعه على أن لا تشرك الاسم الآخر
في ما ولكن تبدئه .. وإن شئت جعلتها لا التي يكون فيها الاشتراك فتصب كما تقول في كان : ما كان زيد ذاهباً
ولا عمر و منطلقاً .

وقال ٣١/١ : وتقول : ما أبو زينب ذاهباً ولا مقيمةٌ أمها ، ترفع ، لأنك لو قلت : ما أبو زينب مقيمةٌ أمها
لم يجوز لأنها ليست من سببه .

وقال ٣١/١ : وتقول : ما كلٌ سوداءَ تمرّةٍ ولا بيضاءَ شحمةٍ ، وإن شئت نصبت (شحمة) وبيضاءَ في موضع
جر ، كأنك أظهرت كل فقلت ولا كل بيضاء .
وحديثه عن ذلك طويل ، واخترت منه هذا .

(٢) ساقطة من ص .

(٣) في ص : راكب .

(٤) ، (٥) ، (٦) لم ينسبه أحد فيما رأيت لغير أبي علي الفارسي نصاً ، قال أبو علي في الإيضاح بشرح عبد القاهر
المقتصد ٥١٩ : ولو قلت هذا ضاربُ زيد اليوم وغداً عمراً لكان قبيحاً نصبت عمراً أو جررته ، لفصلك بين حرف
العطف وما عطف به بالظرف ، وقد جاء ذلك في الشعر قال الأعشى :

يوماً تراه كشه أودية الـ — مُعْصِبٍ ويوماً أدبها نَقَلَا

وانظر الضرائر الشعرية ٢٠٦ ونسبه إلى الفارسي والمحققين من النحويين ، وأجازه ابنُ عصفور في المقرب ٢٣٤/١
بشرط أن يكون حرفُ العطف على أكثر من حرفٍ وردّه ابنُ مالك في شرحه للكافية الشافية ١٢٣٨ - ١٢٣٩
فقال بعد ذكر رأيه ، وليس الأمر كما زعم ، بل الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف والجار والمجرور جائز في
الاختيار إن لم يكن المعطوف فعلاً ولا اسماً مجروراً وهو في القرآن الكريم كثير ، كقوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا
حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً ﴾ ففصل بفي الآخرة بين الواو وحسنة .

(٧) قائلهما: القحيف بن خمير بن سليم العقيلي شاعر عدّه الجُمَحِيُّ من الطبقة العاشرة من الإسلاميين، وكان =

٣٥٤ - أتعرف أم لا رسم دار معطلًا من العام نغشاه ومن عام أولًا وقطارات خريق كأنها مضلة بو في رعييل فعجلا^(١)

فإن كان الفاصل أيضا معطوفا على مثله لم يختلف في جوازه في المرفوع والمنصوب ، وفي عدم جوازه في المجرور ، نحو جاءني أمس عمرو واليوم زيد ، وضرب زيد عمرا وبكر خالد ، ولا يجوز مررت اليوم بزيد وأمس عمرو ، كما لا يجوز مررت بزيد وأمس خالد .

قال أبو علي : إنما قبح الفصل بين العاطف والمرفوع أو المنصوب بما ليس بمعطوف ، لأن العاطف كالنائب عن العامل ، فلا يتسع فيه بالفصل بينه وبين معطوفه ، كما يفصل بين العامل ومعموله .

وأجاز ذلك غيرهم في السعة ، لجواز الفصل بين الرفع والناصب ومعموليهما ، وامتناع ذلك بين الجار (ومعموله)^(٢) .

ويجوز الفصل بين العاطف والمعطوف غير المجرور بالقسم ، نحو قام زيد ثم والله عمرو ، إذا لم يكن المعطوف جملة ، فلا تقول : ثم والله قعد عمرو ؛ لأنه تكون الجملة - إذن - جوابا للقسم ، فيلزمها حرف الجواب ، فلا يكون ما بعد القسم عطفا على ما قبله ، بل الجملة (القسمية)^(٣) - إذن - معطوفة على ما قبلها . ويجوز الفصل بالشرط أيضا ، نحو أكرم زيدا ثم إن أكرمتي عمرا .

= معاصرا لذي الرمة ، له تشبيب بمحبوبته خرقاء توفي نحو سنة ١٣٠ هـ (الأعلام ٦/٣٠ ، ٣١) .

(١) البيتان في نوادر أبي زيد ٢٠٨ وفي حاشية ياسين ١٣٦/٢ وفي الخزانة ١٣١/٥ .
اللغة : رسم : أثر ، وهو مفعول لقوله : تعرف ، معطلا : خاليا من السكان ، يغشاه : يحويه والرواية في النوادر : يحاه : قطار : جمع قَطْر وهو المطر ، خريق : رياح باردة شديدة الهبوب ، مضلة اسم فاعل من أضلته بمعنى فقدته أو ضيعته ، البو : جلد ولد الناقة يحشى إذا مات فتعطف عليه الناقة فتدبر ، الرعييل الجماعة من الخيل ، فعجلا : أسرع .

الشاهد : أنشده الرضي شاهدا على الفصل بين العاطف وهو الواو والمعطوف المرفوع ، وهو خريق بالظرف وهو تارات ، وذلك للضرورة عند الكسائي والفراء وأبي علي .

(٢) في ص : والمجرور .

(٣) في ط : القسمية .

وبالظن نحو خرج محمد أو أَظُنُّ عمرو ، بشرط أن لا يكون العاطف الفاء أو الواو ،
لكونهما على حرف واحد ، فلا ينفصلان عن معطوفيهما ، ولا أم ، لأن أم العاطفة -
أي المتصلة - يليها مثل ما يلي همزة الاستفهام (التي قبلها)^(١) في الأغلب ، كما يجيء في
حروف العطف^(٢) .

ولنرجع إلى العطف على عاملين فنقول :
الأخفش لا يمنع من صور العطف على عاملين إلا ما فيه الفصل بين العاطف والمجرور
(لا غير)^(٣) - كما ذكرنا^(٤) - .
وسيويوه يمنعه مطلقا^(٥) .

والفراء - كما نسب إليه ابن مالك^(٦) يوافق سيويوه ، ويخالف الأخفش .
وهما - أي سيويوه والفراء - يُضْمِرَانِ الجارَّ في كل صورة توهم العطف على عاملين
نحو قولهم : ما كُلُّ سوداءَ تمرَّة ولا بيضاءَ شحمة^(٧) ، أي ولا كل بيضاء ، وقوله
تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ ﴾^(٨) أي وللذين .

(١) ساقطتان من ص .

(٢) ط ٣٧٣/٢ .

(٣) تكملة من ط .

(٤) صفحة ١٠٣٤ .

(٥) تقدم تخریج رأيه صفحة ١٠٣٥ .

(٦) لم أجد هذه النسبة في التسهيل ولا في شرح ابن مالك للكافية الشافية ، والغريب أن الرضوي سيذكر - عند
شرحه لقول ابن الحاجب خلافا للفراء - أن الفراء يميزه مطلقا ، فهل هذا تناقض ؟ لا أظنه إلا ذاك ، لأنه لم يرد
على ابن مالك نسبته هذه ، والله أعلم .

أما رأي الفراء في ذلك فهو جواز العطف كما ذكر في معاني القرآن ٤٥/٣ حيث قال : قوله عز وجل : ﴿ وَفِي
خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ ذَابَّةٍ آيَاتٍ ﴾ ٤ الجاثية .. تقرأ الآيات بالخفض على تأويل النصب يرد على قوله تعالى : ﴿ إِنَّ
فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ ﴾ ويقوي الخفض فيها أنها في قراءة عبد الله لآيات .. والرفع قراءة الناس على
الاستئناف فيما بعد إن ، والعرب تقول : إن لي عليك مالا ، وعلى أخيك مال كثير ، فينصبون الثاني ويرفعونه ..
الخ .

(٧) سبق الحديث عنه صفحة ٩٣٣ .

(٨) أذكر هنا هذه الآية والتي قبلها حتى يتبين العطف . قال تعالى : ﴿ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى وَزِيَادَةٌ وَلَا يَرْهَقُ
وُجُوهَهُمْ قَتَرٌ وَلَا ذِلَّةٌ أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ . والَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ يَمْثِلُهَا وَتَرْهَقُهُمْ
ذِلَّةٌ .. الآيتان ٢٦ ، ٢٧ يونس .

واعتذر ابنُ السراج لهما في قوله تعالى : ﴿ وَاختِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾^(١) إلى قوله ﴿ آيَاتِ ﴾^(٢) و ﴿ آيَاتِ ﴾^(٣) على القراءتين^(٤) ، بأن آياتٍ أعيدت توكيدا للأولى ، لما طال الكلام ، وليس بمعطوف^(٥) .

(فمذهب المتقدمين الجواز - مطلقا - كما هو مذهب الأخفش^(٦) ، أو المنع مطلقا إلا بإضمار الجار - كما هو مذهب سيبويه والفراء^(٧)) .

أما المتأخرون فإن الأعلم الشنتمري^(٨) منع نحو زيد في الدار والحجرة عمرو - مع تقديم المجرور إلى جانب العاطف - قال : لأنه ليس يستوي آخر الكلام وأوله ، قال : إذا قدمت في المعطوف عليه الخبر على الخبر عنه نحو في الدار زيد والحجرة عمرو جاز ، لاستواء آخر الكلام وأوله في تقديم الخبرين على الخبر عنهما^(٩) .

قلت : يلزمه تجويز مثل قولنا : زيد خرج غلامه وعمرو أخوه ، وكذا إن زيدا خرج غلامه وبكرًا أخوه ، لاستواء أول الكلام وآخره ، وهو لا يبيحه^(١٠) .

(١) وحتى يتبين العطف هنا أذكر الآيتين أيضا قال تعالى : ﴿ وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُتُّ مِنْ دَانِيَةِ آيَاتِ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾ واختلاف الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزقي فأحيا به الأرض بعد موتها وتصريف الرياح آياتٍ لقوم يعقلون ﴿ ٤ ، ٥ من سورة الجاثية .

(٢) في البشر ٣/٣٠٠ قرأ حمزة والكسائي ويعقوب بكسر التاء .. وقرأ الباقون بالرفع .

(٣) في الأصول ٧٤/٢ : فأما من ظن أن من جر آيات في الآية فقد عطف على عاملين فغلط منه ، وإنما نظير ذلك قولك : إن في الدار علامة للمسلمين والبيت علامة للمؤمنين ، فإعادة علامة تأكيد ، وإنما حسنت الإعادة للتأكيد لما طال الكلام .

(٤) هذا الكلام فيه بعض التجوز لأن الأخفش لم يجر مطلقا بل منع العطف على المجرور إذا فصل بين العاطف والمعطوف ، كما نقل الرضي عنه ذلك قبل .

(٥) تكلمة من ط .

(٦) هو يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي الشنتمري المعروف بالأعلم ، كان عالما بالعربية واللغة ومعاني الأشعار حافظا لها حسن الضبط لها ، مشهورا بإتقانها ، رحل إلى قرطبة وأخذ عن إبراهيم الإفريقي ، وصارت إليه الرحلة في زمانه ولد عام ٤١٠ وتوفي عام ٤٧٦ هـ (بغية الوعاة ٣٥٦/٢) .

(٧) قال في تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب في علم مجازات العرب ٣٢/١ : العرب تميز في الدار زيد والحجرة عمرو ، وإن في الدار زيدا والحجرة عمرا ، وليس بقائم زيد ولا خارج عمرو ، ولا تميز زيد في الدار والحجرة عمرو ولا إن زيدا في الدار والحجرة عمرا ولا ليس زيد بقائم ولا خارج عمرو .. ثم بين الفرق بين الاستعمالين ، إلى أن قال : فإذا قلت زيد في الدار والحجرة عمرو لم يجر لأن خبر الأول وقع مؤخرا ، فيجب في خبر الآخر أن يقدر مؤخرا طلبا للاستواء ، وأنت إذا أخرته فقلت : زيد في الدار وعمرو الحجرة لحذف حرف الجر ، مع التفريق بين المجرور وحرف العطف ، وكل ما لم يجر حذفه في التأخر لم يجر مع التقدم .. إلخ .

والمصنّف جَوَزَ بالقيّد الذي ذكره الأعلَمُ - أيضا - وهو أن يتقدم المجرور (في) ^(١) المعطوف عليه ، ويتأخّر المنصوب أو المرفوع ، ثم يأتي المعطوف على ذلك الترتيب ، نحو في الدار زيدٌ والحجرة عمرو ، وإن في الدار زيدا والحجرة عمرا ، لكن لا للعلة التي ذكرها الأعلَمُ ، بل (قال) ^(٢) لأن الذي ثبت في كلامهم ، (ووجد) ^(٣) بالاستقراء من العطف على عاملين هو المضبوط بالضابط المذكور ، فوجب أن يُقتصر عليه ، ولا يقاس (عليه غيره) ^(٤) إذ العطف على عاملين مختلفين مطلقا خلافا للأصل ، فإن اطرّد في صورة معينة دون غيرها لم يُقس عليها ^(٥) .

فلم يلزم المصنّف ما لزم الأعلَمُ من تجويز الصورتين المذكورتين ، لكنه يبقى الإشكال عليه في علة تخصيصهم للصورة المعينة بالجواز دون غيرها ^(٦) .

وإذا كان العطف على عاملين مخالفا للأصل فهلا اعتذر بإضمار الخافض ، كما (فعل) ^(٧) سيبويه والفراء ، حتى لا يكون تحكما ؟ .

قوله : خلافا للفراء .

يعني أن الفراء يجيزه مطلقا ^(٨) ، وفي هذه الإحالة نظر (كما مر) ^(٩) .

قوله : إلا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو .

أي يجوز مطلقا ، ويقاس عليه ، إذا كان مع الضابط المذكور .

قوله : خلافا لسيبويه .

(١) في ج و ص : على ، والصواب ما أثبتته .

(٢) تكملة من ط .

(٣) ساقطة من ص .

(٤) في شرحه لكافيته ٦٠ .. فوجب تقييد الجواز بالباب الذي ثبت جوازه ، والبقاء على الامتناع فيما لم يثبت ، تمسكا بما ذكره المانعون في التعميم . فثبت أن الوجه في العطف على عاملين ما اختاره المتأخرون .

(٥) التزامه بما سمع عن العرب سير على القاعدة التي اتبعها علماء النحو في تقعيه قواعدهم ، وهذا أمر حسن ، ولا إشكال فيه ، ولا يجب أن يوجب لكل شيء علة .

(٦) في هـ : اعتذر .

(٧) سبق تخريج رأيه صفحة ١٠٣٧ .

(٨) قد ذكر الرضي أن جميع النحاة أطبقوا على منع العطف على عاملين إذا فصل بين العاطف والمعطوف بالمجرور صفحة

أي لا يجوز عنده مطلقا ، وإن كان بالضابط المذكور .

ولنذكر بقية أحكام العطف :

فمنها أنه قد يُحذف واو العطف مع معطوفه مع القرينة ، كما إذا قيل : من الذي اشترك هو وزيد ؟ قلت : اشترك عمرو ، أي اشترك عمرو وزيد ، قال الله تعالى : ﴿ لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتِلٌ ﴾ ^(١) الآية ^(٢) : (أي لا يستوي منكم من أنفق من قبل الفتح ومن أنفق من بعد) ^(٣) ، وكذا أم مع معطوفها ، كقولك لمن قال : أنا أصلي ليلا ونهارا ، أي الليل تصلي أكثر ؟ يعني أم في النهار .

وقد يحذف الواو من دون المعطوف ، قال أبو علي في قوله تعالى : ﴿ وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ ﴾ ^(٤) أي وقلت .

وحكى أبو زيد : أكلت سمكا ، لبنا ، تمرا ^(٥) .

وقد يحذف أو كما تقول لمن قال : آكل اللبن والسمك ؟ كل سمكا لبنا ، أي أو لبنا ، وذلك لقيام قرينة دالة على أن المراد أحدهما .

وقد يحذف المعطوف عليه بعد بلى وأخواتها ، تقول لمن قال : ما قام زيد : بلى وعمرو ، أي بلى قام زيد وعمرو ؛ لأنها حرف تصديق ، فيدل على المعطوف عليه ، الذي هو المصدق المثبت كما يجيء في بابها ^(٦) - وكذا تقول ، بلى فزيّد ، وبلى ثم زيد ، وبلى أو زيد ، وبلى لا زيّد ^(٧) ، لأن بلى للإيجاب بعد النفي ، فيكون التقدير بلى قام زيّد لا عمرو .

وتقول لمن قال : ما قام بكر : نعم لكن زيد ، أي نعم ما قام بكر لكن زيد ، أي

(١) الحديد ١٠ وتمتها : ﴿ أُولَئِكَ أَعْطَمَ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدِ وَقَاتِلُوا وَكَلَّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾ .

(٢) تكملة من ط .

(٣) من الآية ٩٢ من سورة التوبة .

(٤) نقله ابن جني في الخصائص ٢٨٠/٢ عن أبي عثمان عن أبي زيد ، ومثاله : أكلت لحما ، سمكا ، تمرا ..

(٥) ط ٣٨٢/٢ .

(٦) كان الأولى - تبعا للمثال المذكور وهو ما قام زيد - أن يقول في الجواب : بلى فعمرو وبلى ثم عمرو .. إلخ . لأنه يثبت القيام لزيد ، ويدل على ذلك تقديره بقوله : بلى قام زيّد لا عمرو .

لكن قام زيد ؛ لأن نعم مقررٌ لما سبقها - نفياً كان أو إثباتاً - ولكن للإثبات بعد النفي في عطف المفرد - كما يجيء في حروف العطف^(١) - .

وتقول ، لمن قال : مات الناسُ : بلى حتى الأنبياء .

وتقول لمن قال : ما قام زيد : بلى بل عمرو ، أو نعم بل عمرو ، أي بلى قام زيد بل عمرو ، ونعم ما قام زيد بل عمرو .

ولا يحذف المعطوف عليه بعد حروف التصديق إذا كان العاطف أم وإما ؛ وذلك لأن أم المتصلة - وهي العاطفة - تقتضي سبقَ الهمزة ، وإما تقتضي سبقَ إما أخرى - كما يجيء في حروف العطف^(٢) - .

وقد يحذف المعطوف عليه بأَم قال تعالى : ﴿ أَمَّنْ هُوَ قَانَتْ آثَاءُ اللَّيْلِ ﴾^(٣) أي الكافرُ خيرٌ أم مَنْ هو قانت .

ويجوز تقديم المعطوف بالواو ، والفاء ، وثم وأو ، ولا في ضرورة الشعر على المعطوف عليه نحو ضربتُ وعمرا ، أو فعمرًا ، أو ثم عمرا ، أو أو عمرا ، أو لا عمرا زيدًا ، بشرط أن لا يتقدم المعطوف على العامل ، فلا يجوز : وزيدٌ قام عمرو ، ولا مررت وزيدٍ بعمرٍ ؛ وذلك لأن العامل يعمل في المعطوف بواسطة العاطف ، فهو كالآلة للعمل ، ومرتبة الآلة بعد المستعمل لها ، ولاستبشاع كون التابع مقدّمًا على متبوعه وعلى مبتوع متبوعه - أي العامل في المتبوع - فمن ثم لم يتقدّم على معطوفٍ عليه التزم إضمارُ عامله ، فلا يقال : والأسدُ إياك ، لأنه يكون - إذن - متقدمًا على العامل ، وكذا لم يتقدم على معطوفٍ عليه لزم اتصالُ عامله به ، فلا يقال : وزيدٌ ضربت أنت ، (بالعطف على التاء)^(٤) .

ولم يتقدم على المعطوف عليه إذا كان مبتدأ مؤخر الخبر - دَخَلَهُ حرفٌ ناسخٌ أو لا -

(١) ط ٣٧٩/٢ .

(٢) ط ٣٧٢/٢ .

(٣) من الآية التاسعة من سورة الزمر ، وقال النحاس في إعراب القرآن ٦/٤ : تقديره : أم الذي هو قانت أفضل ممن ذكروا ، بمعنى : أبلى .

(٤) تكملة من ط .

فلا يجوز : إن (وعمراً زيدا)^(١) قائمان ، وما (وزيد)^(٢) عمرو قائمين : لضعف الحرفين فلا يعملان مع الفصل بغير الظرف .

وكذا لا تقول : أمّا وعمرو زيد فمنطلقان ، والذي وأبوه زيد ضاريان أنا ، وهل وزيد عمرو قائمان ، وكيف وعمرو زيد قائمان ، (وذلك)^(٣) لأنه يتقدم على العامل - أيضاً - وهو^(٤) إما الابتداء أو الخبر على المذهبين .

فإذا تقدم الخبر نحو قائمان وزيد عمرو ، وكيف وزيد عمرو جاز اضطرارا للتأخره عن العامل على المذهبين .

ويشترط أيضاً في تقديم المعطوف اضطرارا أن لا يكون المعطوف عليه مقروئاً بإلا أو بمعناها ، فلا تقول : ما جاءني وزيد إلا عمرو ، وإنما جاءني وزيد عمرو ، وذلك (لكون ما بعد إلا)^(٥) في حيز غير حيز ما قبلها ، لتخالفهما نفياً وإثباتاً - كما مر في باب الفاعل^(٦) - فلا يقع قبلها المعطوف الذي هو في حيز ما بعدها .

ومنها^(٧) أن كل ضمير راجع إلى المعطوف بالواو وحتى مع المعطوف عليه يطابقهما - مطلقاً - نحو زيد وعمرو جاءني ، ومات الناس حتى الأنبياء (وفنوا)^(٨) ، والضمير للمعطوف والمعطوف عليه .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا ﴾^(٩) فالمعنى ولا ينفقون الكنوز ؛ لدلالة يكتزون على الكنوز .

(١) في ط : وعمرو زيدا ، والصواب ما أثبتته .

(٢) في ط : زيد ، والصواب ما أثبتته .

(٣) ساقطة من ج و ص .

(٤) يعني العامل .

(٥) في ط : لما تقدم في باب الفاعل أن ما بعد إلا ؛ وقد آثرت ما أثبت لأنه سيقول بعد قليل - كما مر في باب الفاعل - ، وفي ص : لكون إلا .

(٦) صفحة ٢٠٩ .

(٧) أي من أحكام العطف التي يريد استيفاءها .

(٨) في ص : فنوا .

(٩) من الآية ٣٤ من سورة التوبة وتتمتها : ﴿ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَبْخَسُوهُمْ بَعْدَ أَلَيْمٍ ﴾ .

وقوله : ﴿ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ ﴾ ^(١) أي يرضوا أحدهما لأن إرضاء أحدهما مستلزم إرضاء الآخر .

ويجوز زيد وعمرو قام ، على حذف الخبر من الأول ، اكتفاءً بخبر الثاني . وكذا يجوز زيد قام وعمرو ، على حذف الخبر من الثاني ، اكتفاءً بخبر الأول ، أي وعمرو كذلك .

وفي الموضعين ليس المبتدأ وحده عطفا على المبتدأ ، إذ لو كان كذلك لقلت قاما . وأما الفاء وثُمَّ فَإِنْ كان الضميرُ في (ما هو في مقام) ^(٢) الخبر عن المعطوف بهما مع المعطوف عليه ففي مطابقتها لهما خلاف .

قال بعضهم يجبُ حذفُ الخبر من أحدهما ، إما من الأول نحو زيد فعمرو قام ، وزيد ثم عمرو قام ، أي زيد قام فعمرو قام ، وإما من الثاني نحو زيد قام فعمرو ، أي فعمرو قام أو فعمرو كذلك .

قالوا : ولا تجوزُ المطابقة ؛ لأن تفاوتَهُما في الترتيب يمنع اشتراكَهُما في الإضمار . وأجاز الباقون مطابقةَ الضمير - وهو الحق - نحو زيد ثم عمرو قاما ، إذا الاشتراك في الضمير لا يدل على انتفاء الترتيب حتى يَناقِضَ الفاءَ وثُمَّ ، إذ قد يقال : قام الرجلان مع ترتيب قيامهما ، والإضمار والإظهارُ في هذا سواء ، فقاما وقام الرجلان مثلاً في احتمال اجتماع القيامين وترتُبُهُما ^(٣) .

وإن لم يكن الضميرُ في الخبر المذكور وجبَ المطابقةُ - اتفاقاً - نحو جاء زيد فعمرو فقلت لهُما ، وجاءني زيد ثم بكر وهما صديقا .

وأما لا ولكن وبل وأم وأو وإما فمطابقةُ الضمير معها وتركها موكولان إلى (قصد المتكلم) ^(٤) ، فإن قصدت أحدهما - وذلك واجب في الإخبار عن المعطوف بها مع

(١) من قوله تعالى : ﴿ يَخْلُقُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ يُرِضُوكُمْ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ إِنْ كَانُوا مُؤْمِنِينَ ﴾ التوبة ٦٢ .

(٢) تكملة من ج و ص .

(٣) في الأصول ٧٦/٢ - ٧٧ : وتقول : زيد ثم عمرو قام ، وزيد فعمرو قام ، وقد أجازوا التثنية فتقول : زيد فعمرو قاما .

(٤) في ط : قصدك .

المعطوف عليه (مبتدأين)^(١) - وجب إفراد الضمير ، نحو زيد لا عمرو جاءني ،
وزيد بل عمرو قام ، وزيد أو عمرو أتاك .

وكذا تقول : زيد أو هند جاءني ، ولا تقول جاءتني ، إذ المعنى أحدهما جاءني ،
والغلبة للتذكير .

وتقول في غير الخبر (عن المبتدأ)^(٢) جاءني إما زيد وإما عمرو فأكرمته ، وأزيدا أم
عمرا ضربت فأوجعته ؟ وما جاءني زيد لكن عمرو فأكرمته .

وإن قصدت بالضمير كليهما وجبت المطابقة ، نحو زيد لا عمرو جاءني ، مع أي
دعوتهما ، وزيد أو عمرو جاءني وقد جئتهما وأكرمتهما .

وتقول في أو التي للإباحة : جالس الحسن أو ابن سيرين وباحثه ، ويجوز :
وباحثهما .

وكذا تقول : هذا إما جوهر أو عرض ، أو إمّا عرض ، ثم تقول : وهما محدثان ،
قال الله تعالى : ﴿ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أُولَىٰ بِهِمَا ﴾^(٣) وليس أو بمعنى الواو ،
كما قال بعضهم^(٤) : (بل نقول جواب الشرط محذوف)^(٥) والمعنى (إن يكن)^(٦) غنيا
أو فقيرا فلا بأس ، فإن الله تعالى أولى بالغني والفقير معاً^(٧) .

(١) تكملة من ج و ص و ط .

(٢) تكملة من ج .

(٣) من الآية ١٣٥ من سورة النساء .

(٤) قال الأخفش في معاني القرآن ٢٤٧ : لأن أو ههنا في معنى الواو ، أو يكون جمعهما في قوله : بهما لأنهما قد
ذكرنا نحو قوله عز وجل : ﴿ وَلَهُ أُنْخِ أَوْ أُنْخِتْ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ﴾ النساء ١٢ . أو يكون أضمر من كانه : إن
يكن من يُخاصِم غنيا أو فقيرا ، يريد غنيين أو فقيرين ، يجعل من في ذلك المعنى ، ويُخرج غنيا أو فقيرا على لفظ
من ... ورده أبو جعفر النحاس في إعراب القرآن ٤٩٥/١ فقال : والقولان خطأ ، لا تكون أو بمعنى الواو ولا تضمير
من كما لا يضمير بعض الاسم .

ولم يرد على القول الثالث فلعله أقره .

(٥) تكملة من ط .

(٦) في ت : إن لم يكن .

(٧) ذكر الطبري في تفسيره ٣٢٢/٥ توجيهين حسنين قال : أريد فالله أولى بغني والغني وفقير الفقير ؛ لأن ذلك منه
لا من غيره ، فلذلك قال أولى بهما ولم يقل : به ... وقال آخرون إنما قيل بهما : لأنه قال : إن يكن غنيا أو فقيرا ، =

وإنما قال تعالى : ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انْفَضُّوا إِلَيْهَا ﴾ ^(١) بإفراد الضمير مع أن الانفضاض إليهما كان معا ؛ لأن الضمير راجع إلى الرؤية ، المدلول عليها بقوله : رأوا . ولا يستنكر عودُ ضمير الاثنين إلى المعطوف بأو مع المعطوف عليه - وإن كان المراد أحدهما - لأنه لما استعمل أو كثيرا في الإباحة ، فجاز الجمع بين الأمرين ، نحو جالس الحسن أو ابن سيرين صار كالواو ^(٢) ، ولهذا جاز قوله ^(٣) :

٣٥٥- وكان سيان أن لا يسرحوا (نعمًا) ^(٤) أو يسرحوه بها واغبرت (السوح) ^(٥)

فقال مع سيان : أو يسرحوه ، والحق ويسرحوه .
وتقول : أزيذا ضربت أم عمرا (أو عمرا) ^(٦) وهما مستحقان للضرب ، وما

= فلم يقصد فقيرا بعينه ، ولا غنيا بعينه وهو مجهول ، وإذا كان مجهولا جاز الرد عليه بالتوحيد والتثنية والجمع ، ذكر قائلو هذا القول أنه في قراءة أبي (فالله أولى بهم) .
وجعل ابن برهان في شرحه للمع ٢٥١ جواب الشرط قوله تعالى : ﴿ فلا تَتَّبِعُوا الْهَوَى ﴾ وأما قوله : ﴿ فالله أولى بهما ﴾ فجملة فاصلة مسددة .
(١) من الآية ١١ من سورة الجمعة .
(٢) نقل البغدادي في الخزانة ١٣٥/٥ هذا التعليل عن أبي علي في الإيضاح الشعري ، وذكر قريبا منه ابن جني في الخصائص ٣٤٧/١ - ٣٤٨ وابن عيش في شرحه للمفصل ٩٢/٨ .
(٣) قائله أبو ذؤيب الهذلي وقد مرت ترجمته صفحة ٢٨٥ وقال البغدادي في الخزانة ١٣٧/٥ البيت ملفق من بيتين لأبي ذؤيب الهذلي وهما :

وقال راعهم سيان سيركم وأن تقيموا به واغبرت السوح
وكان مثلين أن لا يسرحوا نعمًا حيث استردت مواشيهم وتسريح

(٤) في ت : غنا .

(٥) في ط : السرح ، والبيت في ديوان الهذليين ١٠٧/١ وفيه : وقال ماشيهم وفي الخصائص ٣٤٨/١ و ٤٦٥/٢
وفي الأمالي الشجرية ٦١/١ وفي ابن عيش ٨٦/٢ وفي المغني ٨٩ وفي شرح شواهد ١٩٨ وفيه :
وقال رائدهم سيان سيركم وأن تقيموا به واغبرت السوح
ولا شاهد فيه على هذه الرواية وفي رصف المباني ١٣٢ وفي الخزانة ١٣٤/٥ .

اللغة : سيان مثني سي وهو المثل ، يسرحوا : يرعوا ، نعمًا : مال الراعي ، السوح : جمع ساحة .. معنى البيت
نقلا عن ديوان الهذليين ١٠٧/١ : يقول : مقامكم وسيركم سواء والأرض كلها جذب ، إن شتم فأقيموا وإن شتم فسيروا .

الشاهد قوله : أو يسرحوه فإن أو هنا بمعنى الواو ؛ لأن (سيان) يطلب شيئين للتسوية بينهما ، وأو لأحد الشيئين فقط .

(٦) تكملة من ط .

جاءني زيد (لكن)^(١) عمرو أو بل عمرو ، وقد دعوتهما .

ومنها : أنه (قد)^(٢) يعطف الفعل على الاسم وبالعكس ، إذا كان في الاسم معنى الفعل ، قال تعالى : ﴿ فَالِقَ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا ﴾^(٣) على قراءة عاصم^(٤) ، أي فَلَقَ الْإِصْبَاحَ ، وكذا قوله تعالى : ﴿ صَافَاتٍ وَيَقْبِضَنَ ﴾^(٥) أن يصففن ويقبضن قال^(٦) :

٣٥٦ - بات يغشيها بعضبٍ باترٍ يقصدُ في أسوقها وجائرٍ^(٧)
أي (ويجوز)^(٨) .

ولا يجوز مررت برجل طويل ويضربُ على العطف ، إذ ليس الاسمُ بتقدير الفعل .
ويعطف الماضي على المضارع ، وبالعكس - خلافاً لبعضهم^(٩) - قال تعالى :

(١) في ط : ولكن .

(٢) تكملة من ص .

(٣) من الآية ٩٦ من سورة الأنعام .

(٤) قرأ الكوفيون بفتح العين واللام من غير ألف ، ونصب اللام من ﴿ الليل ﴾ وقرأ الباقون بالالف وكسر العين ورفع اللام وخفض الليل (النشر ٥٧/٣) ، وعاصم هو عاصم بن أبي النجود ، بهذلة ، مولى بني جذيمة ، كان أحدَ القراء السبعة ، والمشار إليه في القراءات ، أخذ القراءات عن أبي عبد الرحمن السلمي ، وزر بن حبيش وأخذ عنه أبو بكر بن عياش وأبو عمرو البزار ، واختلفوا اختلافا شديداً في حروف كثيرة ، توفي سنة ١٢٧ هـ بالكوفة (وفيات الأعيان ٩/٣) .

(٥) من قوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَاتٍ وَيَقْبِضْنَ مَا يُنْسِكُهنَّ إِلَّا الرَّحْمَنُ إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ بَصِيرٌ ﴾ . الملك ١٩ .

(٦) لم أهد إلى قائلهما .

(٧) البيتان من مشطور الرجز وهما في الأمالي الشجرية ١٦٧/٢ وفي شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٢٧٢ وفي العيني ١٧٤/٤ وفي الخزانة ١٤٠/٥ .

اللغة : بعضب : بسيف ، باتر : قاطع ، جائر : قاطع أيضاً ، يغشيها : يشملها ويعمها ، والضمير فيها عائد إلى الإبل التي بادر هذا الكريم بعقرها لضيوفه ، يقصد : مضارع قصد في الأمر أي توسط ولم يجاوز الحد (الخزانة ١٤٢/٥) .

الشاهد : عطف الاسم الذي في معنى الفعل وهو جائر على الفعل وهو يقصد .

(٨) في ط : يجوز ، والصواب ما أثبتته .

(٩) كابن مالك الذي قال في شرحه للكافية الشافية ١٢٧٠ ثم نبهت على أن الفعلين المعطوف أحدهما على الآخر لا يكونان إلا متفقين في الزمان ، فلا يعطف ماضٍ على مستقبل ولا مستقبل على ماضٍ ، فإن اختلفا في اللفظ دون الزمان جاز كقوله تعالى : ﴿ يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ ﴾ هود ٩٨ .

﴿وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ﴾^(١) و (نحو)^(٢) ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ﴾^(٣) و ﴿أَرْسَلَ الرِّيَّاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا﴾^(٤) وكذا يجوز لم يقعد زيد ولا يقعد زيد غداً ، وبالعكس .

وكذا يجوز عطف المفرد على الجملة وبالعكس إذا تجانسا بالتأويل ، نحو زيد أبوه كريم وعالم إخوته ، لكن عطف الجملة على المفرد أولى من العكس ، لكونها فرعاً عليه في كونها ذات محل من الإعراب ، فالأولى كونها تابعة له في الإعراب ، فنحو مررت برجل (شريف)^(٥) وأبوه كريم أولى من (نحو)^(٦) برجل أبوه كريم وشريف ، ولا سيما إذا كانت الجملة والمفرد صفتين ؛ لأن تطابق الصفة والموصوف أكثر من تطابق المبتدأ والخبر ، والحال وصاحبها ، ألا ترى أن الأولين يتطابقان تعريفاً وتنكيراً دون البواقي ، فقولك : جئتكم أخاف وراجيا ، وهند أبوها كريم وشريفة ليس في القبح ، نحو برجل أبوه كريم وشريف^(٧) .

ويجوز عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس .

قال ابن جنى : وذلك بالواو دون الفاء وأخواتها ؛ لأصالة الواو في العطف^(٨) .
وعلم أنه يجوز المخالفة في الإعراب إذا عرف المراد ، نحو مررت بزيد وعمرو ، أي وعمرو كذلك ، ولقيت زيداً وعمرو ، أي وعمرو كذلك ، قال^(٩) :

(١) من قوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نَضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ﴾ الأعراف ١٧٠ .
(٢) تكملة من ط .

(٣) من قوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ وَمَنْ يَرْذِ فِيهِ بِالْجَدِ يَظْلِمُ نَذْفُهُ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ﴾ الحج ٢٥ .

(٤) من قوله تعالى : ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَّاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فُسْفَنَاهُ إِلَى بَلَدٍ مَيِّتٍ فَأَخْيَيْنَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا كَذَلِكَ التَّشْوِيرُ﴾ فاطر ٩ .

(٥) في ت و ص : ظريف .

(٦) في ص : تجويز .

(٧) سبقت الإشارة صفحة ٩٨٣ إلى أن الرضي سيناقض نفسه في جعل الجملة فرعاً على المفرد في كونها ذات محل من الإعراب ، فقد نفى القول به هناك وأقره هنا .

(٨) لم أجده في سر الصناعة ولا في الخصائص ولا في اللمع .

(٩) قاله الفرزدق وقد تقدمت ترجمته صفحة ١٦٣ .

٣٥٧ - وَعُضُّ زَمَانٍ يَابِسٍ مَرَوَانٍ لَمْ يَدْعُ مِنْ الْمَالِ إِلَّا مُسْحَتًا أَوْ 'مُجْلَفٌ' (١)

المسحت المذهب (٢) ، والمجلف المأخوذ الجوانب ، الذي بقيت منه بقية ، فقوله مجلف حُمِلَ على المعنى ، إذ معنى لم يدع إلا مسحتًا لم يبق من جوره إلا مسحت ، ويجوز أن يكون المعنى أو هو مجلف . وأو منقطعة ، أي بل هو مجلف - كما يجيء في حروف العطف (٣) - أو يكون مجلف مصدرًا عُطِفَ على « عُضُّ » كما في قوله تعالى : ﴿ وَمَرْفَقَاهُمْ كُلٌّ مُمَزَّقٍ ﴾ (٤) .

(١) البيت في ديوانه ٥٥٦ وفيه مجرف مكان مجلف وفي الجمل ٢٠٤ وفي الخصائص ٩٩/١ وفي المحتسب ١٨٠/١ وفي الإنصاف ١٨٨ وفي ابن يعيش ٣١/١ و ١٠٣/١٠ وفي الخزانة ١٤٤/٥ .

وعض زمان معطوف على هوم في قوله قبله :

إليك أمير المؤمنين رمت بنا هومُ المُنَى والهوجلُ المُعَسَّفُ
لم يدع : لم يترك ، مسحتا : المسحت : المستأصل الذي لم يبق منه بقية ، المجلف : الذي ذهب معظمه وبقي منه شيء يسير .

الشاهد : أنشدته الرضي شاهداً على أنه يجوز المخالفة في الإعراب إذا عرف المراد ، فإن (مسحتا) منصوب وقد عطف عليه مرفوعاً .

وقد وجه الرضي الرفع بثلاثة توجيهات ، وذكر البغدادي نسبتها إلى أصحابها فقال في الخزانة ١٤٦/٥ وما بعدها ما ملخصه :

أما الأول فهو للخليل بن أحمد ، وهو على المعنى كأنه قال : لم يبق من المال إلا مُسْحَتٌ والثاني للعلب في أماليه وهو أن نصب مسحت بوقوع يدع عليه ثم استأنف فرفع مجلف .

والثالث لأبي علي أن يكون مجلف معطوفاً على عض .

ثم ذكر البغدادي توجيه الفراء وهو أن مجلفاً مرفوعاً بالابتداء وخبره محذوف وتوجيه الكسائي وهو أن (مجلفاً) معطوف على الضمير المستتر في مسحت ، ثم ذكر للبيت روايات وتوجيهات أخرى .

وكان قد نقل عن الزمخشري قوله : هذا بيت لا تزال الركب تصطك في تسوية إعرابه .

وأقول : التكلف في توجيه البيت حاصل ، ولو قيل : إن الفرزدق أخطأ لكان قولاً ، ويدل عليه أنه سئل عن رفعه فقال : بما يسوءك وينوءك علينا أن نقول وعليكم أن تتأولوا ، وهذه - والله أعلم - حيلة العاجز ، فلا جواب عنده للسؤال فيضطر إلى قول هذا .

(٢) من الذهب لا من الذهب .

(٣) ط ٣٦٩/٢ .

(٤) من قوله تعالى : ﴿ قَالُوا رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا وَظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ فَجَعَلْنَاهُمْ أَحَادِيثَ وَمَرْفَقَاهُمْ كُلٌّ مُمَزَّقٌ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ ﴾ سبأ ١٩ .

التأكيد

قوله : التأكيد تابع يقرر أمر المتبوع في النسبة أو الشمول .

قوله : يقرر .

معنى التقرير ههنا : أن يكون مفهوم التأكيد (ومؤداه)^(١) ثابتاً في المتبوع ، ويكون لفظ المتبوع يدلّ عليه صريحا ، كما كان معنى « نفسه » ثابتا في « زيد » ، في قولك : جاءني زيد نفسه ، إذ يفهم من زيد نفس زيد ، وكذا كان معنى الإحاطة الذي في « كلّهم » مفهوما من « القوم » في جاءني القوم كلّهم إذ لا بد أن يكون القوم إشارة إلى جماعة معينة ، فتكون حقيقة في مجموعهم ، ثم إن التأكيد يقرر ذلك الأمر ، أي يجعله مستقرا متحققا ، بحيث لا يُظنّ به غيره ، فرب لفظ دالّ - وضعاً - على معنى حقيقة فيه ، (لكن)^(٢) ظنّ المتكلم بالسامع أنه لم يحمله على مدلوله ، إما لغفلة ، أو لظنه بالمتكلم الغلط ، أو لظنه به التجوّر .

فالغرض الذي وضع له التأكيد أحد ثلاثة أشياء :

أحدها : أن يدفع المتكلم ضرر غفلة السامع (عنه)^(٣) .

وثانيها : أن يدفع ظنه بالمتكلم الغلط .

فإذا قصد المتكلم أحد هذين الأمرين فلا بد أن يكرر اللفظ الذي ظن غفلة السامع عنه ، أو ظن أن السامع ظن به الغلط فيه ، تكريرا لفظيا ، نحو ضرب زيد زيد ، أو ضربَ ضربَ زيد ، ولا ينجع ههنا التكرير المعنوي ، لأنك لو قلت : ضرب زيد نفسه فربما ظن بك أنك أردت ضرب عمرو ، فقلت نفسه بناء على أن المذكور عمرو .

(١) تكملة من ط .

(٢) ساقطة من ط .

(٣) تكملة من ج و ص و ط .

وكذا إن ظننت به الغفلة عن سماع لفظ زيد فقولك : نفسه لا ينفك .

وربما يكرر غير المنسوب والمنسوب إليه لظنك غفلة السامع ، أو لدفع ظنه بك الغلط ، وذلك إما في الحرف نحو إنَّ إنَّ زيدا قائم ، أو في الجملة نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ﴾^(١) .

ولا يدخل هذا النوع من التأكيد في حد المصنف ؛ لأنه يقرّر أمر المتبوع ولكن لا في النسبة ، ولا في الشمول ، ولا يضره ذلك لأنه في حد التأكيد الاسمي .

والغرض الثالث : أن يدفع التكلم عن نفسه ظن السامع به تجوّزا ، وهو ثلاثة أنواع : أحدها : أن يظنَّ به تجوّزا في ذكر المنسوب ، فرمّا تنسبُ الفعل إلى الشيء مجازا ، وأنت تريد المبالغة ، لا أن عين ذلك الفعل منسوبٌ إليه ، كما تقول : قَتَلَ زيد وأنت تريد ضَرَبَ ضرباً شديداً ، أو تقول : هذا باطل ، وأنت تريد غير كامل ، فيجب أيضاً تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك في كونه حقيقةً نحو قوله ﷺ : « أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحَتْ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلِهَا فَنكاحُهَا باطلٌ باطلٌ باطلٌ »^(٢) .

والثاني : أن يظنَّ السامعُ به تجوّزا في ذكر المنسوب إليه المعين ، فرمّا نسب الفعل إلى الشيء ، والمراد ما يتعلق بذلك المنسوب إليه ، كما تقول : قَطَعَ الأميرُ اللصَّ ، أي قطع غلامه بأمره ، فيجب - إذن - إما تكرير لفظ المنسوب إليه نحو ضرب زيدَ زيدَ ، أي ضرب هو لا من يقوم مقامه ، أو تكريره معنى ، وذلك بالنفس ، والعين ومتصرفاتهما لا غير .

والثالث : أن يظنَّ السامعُ به تجوّزا لا في أصل النسبة بل في نسبة الفعل إلى جميع أفراد المنسوب إليه ، مع أنه يريد النسبة إلى بعضها ؛ لأن العمومات (المخصّصة)^(٣) كثيرة ، فيندفع هذا الوهم بذكر كل وأجمع وأخواته ، وكلاهما ، وثلاثتهم وأربعتهم ، ونحوها ، فهذا هو الغرض من جميع ألفاظ التوكيد .

(١) الشرح ٥ و ٦ .

(٢) الحديث في صحيح الترمذي ١٣/٥ وفيه فنكاحها باطل فنكاحها باطل فنكاحها باطل ، وفي سنن ابن ماجه ٦٠٥/١ وفيه أَيُّمَا امْرَأَةٍ لَمْ يُنْكِحْهَا الْوَلِيُّ فَفَنكاحها باطل فنكاحها باطل ، وفي المسند ٦٦/٦ وفيه : فنكاحها باطل .

(٣) في ج : المخصوصة ، وفي ط : التخصّصة .

قوله : أمر المتبوع .

أي ما يتعلق به من نسبة الفعل (المذكور)^(١) إليه ، أو كونها شاملة عامة (له)^(٢) ، فالتكرير لفظاً ، أو معنى يقرر ما يتعلق بالمتبوع من اتصافه بكونه منسوباً إليه الفعل ، وألفاظ الشمول تقرر ما يتعلق بالمتبوع من اتصافه بكون ما تُسبب إليه عامّاً لأجزائه شاملاً .

قوله : في النسبة أو الشمول .

بيان للأمر المراد به صفة المتبوع وشأنه ، كما يقال : شأنك في العلو أعظم من أن يوصف وأمرى في الفقر ظاهرٌ ، أي في باب العلو وباب الفقر . فالمعنى يقرر أمر المتبوع في باب كونه (منسوباً أو)^(٣) منسوباً إليه ، وفي باب كون النسبة شاملة عامة لأفراده .

فعلى هذا يخرج عن حد التأكيد نحو قوله تعالى : ﴿ لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾^(٤) فإن اثنين وواحد وإن قررا وحققا أمر متبوعهما وهو الاثنينية والوحدة لكن لم يكن ذلك الأمر من باب كون المتبوع منسوباً إليه الاتخاذ الذي في قوله تعالى : ﴿ لَا تَتَّخِذُوا ﴾^(٤) ولا من باب شمول الاتخاذ للإلهين^(٥) وكذا في قوله تعالى : ﴿ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾^(٦) فلفظة واحدة لم تقرر كون نفخة منسوباً إليها قوله : ﴿ تُفْخَعُ ﴾^(٧) ، ولا كون النفخ شاملاً لآحاد النفخة ، إذ لا آحاد لها .

(١) تكملة من ج وص وط .

(٢) تكملة من ج وص وط .

(٣) ساقطة من ج وص وط .

(٤) النحل ٥١ ، وقد تقدمت .

(٥) في ت وج وص : (إنما هو إله واحد) فإن واحد - وإن قرر وحقق أمر متبوعه وهو الوحدة - لكن لم يكن ذلك الأمر من باب كون المتبوع منسوباً إليه .

(٦) الحاقة ١٣ قال تعالى : ﴿ فَإِذَا تُفْخَعُ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ .

(٧) في شرحه لكافيته ٦٠ : فإن قلت : النفخة تدل على الوحدة ، وواحدة تدل على الوحدة فثبت أنه تابع يقرر أمر متبوعه فيما دل عليه وهو معنى التوكيد ، وقولكم في النسبة أو الشمول لا يقدح فيه لأمرين : أحدهما أنه لا يصلح للتعريف لما فيه من التردد ، والثاني أنه يرجع دعوى النسبة غير مدلول عليها فتدعى هنا . ثم أجاب عن ذلك بكلام قريب مما نقل عنه الرضوي هنا .

وقد أورد المصنف الاعتراض على نفسه بنفخة واحدة فقال : إن لفظة واحدة تقرر .
الوحدة التي في نفخة فيجب أن تكون تأكيداً .

وأجاب بأن نفخة - وإن دلت على الوحدة - لكن ذلك دلالة تضمن لا مطابقة ؛
لأن مدلولها بالمطابقة نفخ موصوف بالوحدة ، فمجرد الوحدة مدلول هذه اللفظة تضمناً
لا مطابقة^(١) .

ولقائل أن يقول : المدلول أعم من المدلول بالتضمن والمدلول بالمطابقة ، فكل مدلول
لمتبوع أمر ذلك المتبوع وشأنه ، سواء كان ذلك مطابقة ، أو تضمناً ، أو التزاماً .
وأيضاً أجمعون في قولك : جاءني الرجال أجمعون يقرر مدلول القوم تضمناً لا
مطابقة ؛ لأن كونهم مجتمعين في الجيء بحيث لم يخرج منه أحد منهم مدلول اللفظ من
حيث كونه جمعاً معرّفاً باللام المشار بها إلى رجال معينين ، لا مدلول أصل الكلمة -
أعني كونهم رجالاً مجتمعين - وهو مركّب من الرجال ومن اجتماعهم ، وكذا جاءني
الرجلان كلاهما ، لفظة كلا موضوعاً للثنائية التي هي مدلول « الرجلان » ضمناً ،
وهو مع ذلك تأكيد .

فإن قلت : بل معنى كلاهما في جاءني الزيدان كلاهما : كلا الزيدين ، وكلا الزيدتين
هما الزيدان فمفهوم التأكيد مفهوم المؤكّد مطابقةً ، وكذا معنى أجمعون أجمعهم - على
ما هو مذهب الخليل^(٢) - ومعنى أجمع القوم (معنى)^(٣) القوم مطابقة !
قلت : (هذا وهَم)^(٤) ؛ لأن التأكيد هو كلا المضاف ، ومعناه الاثنان ، لا
« هما » الذي هو المضاف إليه ، الذي مدلوله مدلول الزيدين ، فمعنى كلا الزيدين

(١) في شرحه لكافيته ٦٠ : فإن قلت : النفخة تدل على الوحدة ، وواحدة تدل على الوحدة فثبت أنه تابع يقرر
أمر متبوعه فيما دل عليه وهو معنى التوكيد ، وقولكم في النسبة أو الشمول لا يقدح فيه لأمرين : أحدهما أنه لا
يصلح للتعريف لما فيه من التردد ، والثاني أنه يرجع دعوى النسبة غير مدلول عليها فتدعى هنا . ثم أجاب عن ذلك
بكلام قريب مما نقل عنه الرضوي هنا .

(٢) انظر الكتاب ١٤/٢ .

(٣) في ص : فمعناه معنى .

(٤) ساقطتان من ص .

اثناهما ، إلا أنه لم يُستعمل (لفظه)^(١) اثناهما ، والاثنان مدلول لفظ الزيدین ضمنا لا مطابقة .

واعلم أنهم إذا أرادوا الوحدة والاثنيّية والاجتماع لا باعتبار نسبة الفعل لم يُضيفوا الألفاظ الدالة على هذه المعاني نحو جاءني رجل واحد ورجلان اثنان ورجال جماعة ، ومع قصد تعيين عدد الجماعة تقول : رجال ثلاثة ، أو أربعة ، أو خمسة ، وعلى هذا القياس . أما إذا أرادوا الوحدة ، والاثنيّية ، والاجتماع باعتبار نسبة الفعل أضافوا الألفاظ الدالة على هذه المعاني إلا لفظ جميع ، فإن الأغلب فيه - كما يجيء^(٢) - قطعُه عن الإضافة مع قصدك اجتماع المذكورين باعتبار نسبة الفعل .

وهذه الألفاظ باعتبار هذا المعنى على ضروب .

فبعضها لم يجيء إلا منصوباً على الحال وهو وحده فقط ، تقول جاء زيد وحده ، أي لم يشاركه أحد في المجيء .

وبعضها لم يجيء إلا تابعا على أنه تأكيد ، وهو كلا ، ومعناه اثنان كما ذكرنا^(٣) ، إلا أن « اثنان » لم يستعمل مضافاً في المشهور الفصيح ، استغناء بكلا ، ويستعمل العوامُّ نحو بالزيدين اثنيهما .

وأجمعون ومتصرفاته وأخواته مثل كلا ، لا تجيء إلا تابعة مضافة في التقدير - على رأي الخليل^(٤) - وربما نصبت جمعاء ، وجمعَ حالين ، كجاءتني القبيلة جمعاء ، والقبائل جمع ، وهو قليل .

وقد يضاف أجمع إضافة ظاهرة ، فيؤكد به ، لكن بياء زائدة ، نحو جاءني القوم بأجمعهم^(٥) ، ولا يقال : جاءني القوم أجمعهم ، بخلاف « عينه » فإنه يؤكد بها مع الباء وبدونه ، نحو رأيت عينه ورأيت بعينه .

(١) في ط : لفظ .

(٢) قريبا صفحة ١٠٥٤ .

(٣) صفحة ١٠٥٢ .

(٤) تقدم صفحة ١٠٥٢ .

(٥) نسب السيوطي في الهمع ١٢٣/٢ إلى ابن مالك أن المنوي الإضافة - وهو أجمع وأخواته - لا يستعمل مضافاً صريحا ، ولم أجد ذلك في التسهيل ولا في شرحه للكافية الشافية .

وأما جميع فهو بمعنى أجمعين ، ويستعمل على أحد ثلاثة أوجه :

إما مقطوعاً عن الإضافة (حالاً)^(١) كقوله تعالى : ﴿ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَنِي بِهِمْ جَمِيعًا ﴾^(٢) أي بهم أجمعين - فليس بمعنى مجتمعين في حال المجيء - وإن أردت ذلك المعنى فقل : يأتيني بهم معاً ، بل معناه أنه لا يتخلف منهم أحد ، اجتمعوا في الإتيان أو افترقوا ، كأجمعين من حيث المعنى سواء .

وإما مضافاً غير تأكيد تليه العوامل ، نحو مررت بجميع القوم ، ورأيت جميعهم .

وإما مضافاً تأكيداً ، وهو أقل الثلاثة ، نحو جاءني القوم جميعهم .

وبعضها يستعمل مرة تالفاً - على التأكيد - ومرة حالاً ، وذلك من الثلاثة وما فوقها - كما مر في باب الحال^(٣) - نحو جاءني القوم ثلاثتهم ، وجاءوني ثلاثتهم ، (ولا)^(٤) يؤكد بثلاثية وأخواتها إلا بعد أن يعرف المخاطب كمية العدد قبل ذكر لفظ التأكيد ، وإلا لم يكن تأكيداً ، بخلاف الوصف في نحو جاءني رجال ثلاثة .

فتبين بهذا أنك تقول (في)^(٥) الوصف واحد واثنان وجماعة لغير معين العدد ، وثلاثة وأربعة فصاعداً لمعين العدد ، وتقول في التأكيد أو الحال - وهما بمعنى واحد ههنا - وحده ، وكلاهما وأجمعون وأخواته لغير معين العدد وثلاثتهم وأربعتهم فما فوق ذلك لمعين العدد ، فإذا قصدت الوصف لم يكن في هذه الألفاظ ؛ نظرٌ إلى نسبة الفعل إلى متبوعاتها ، وإذا قصدت بها التأكيد أو الحال فلا بد من النظر إلى متبوعها أو صاحبها ، بمعنى أنه شمل ذلك الفعل جميع أفراد المتبوع والصاحب .

فعلماً أنه لا فرق بين هذه الألفاظ - توكيد وصفاتٍ - إلا بالنظر إلى شمول النسبة ، فلا تخرج هذه الألفاظ صفاتٍ عن حد التأكيد إلا بقوله : أو الشمول (وإلا فمعناها توكيداً وصفة سواء)^(٦) .

(١) تكملة من ج و ص وط .

(٢) يوسف ٨٣ .

(٣) صفحة ٦٤٩ .

(٤) في ت : ولم .

(٥) ساقطة من ط .

(٦) تكملة من ط .

قال المصنف : يدخل عطف البيان في قولنا : يقرر أمر المتبوع ، ويخرج بقولنا في النسبة والشمول^(١) .

أقول : إن كان معنى التقرير ما ذكرت - وهو تحقيق ما ثبت في اللفظ الأول ودل عليه - فليس جميع ما هو عطف البيان مدلولاً عليه بلفظ المتبوع ، نحو جاءني العالم زيد والفاضل عمرو ، إذ لا دلالة للعالم على زيد ، بل ربّما دل بعض متبوعاته عليه (لكن لا بعينه)^(٢) ، وذلك مع قلة الاشتراك نحو^(٣) :

٣٥٨ - أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ^(٤)

إذا فرضنا أنه ليس هناك ممن سُمّي بأبي حفص إلا اثنان أو ثلاثة ، وإن^(٥) كان المراد بالتقرير التوضيح فالوصف داخل فيه أيضاً ، وإن كان شيئاً آخر فليس بواضح ، وينبغي صيانة الحدود من مثل هذه المحتملات .

قوله : وهو لفظي ومعنوي ، فاللفظي تكرير لفظ الأول ، مثل جاءني زيد زيد ، ويجري في الألفاظ كلها ، والمعنوي بألفاظ محفوظة وهي نفسه ، وعينه ، وكلاهما ، وكله ، وأجمع ، وأكثع ، وأتبع ، وأبصع ، فالأولان يعمّان باختلاف صيغهما وضميرهما ، تقول : نفسه ، نفسها ، أنفسهما ، أنفسهم ، أنفسهن ، والثاني^(٦) للمشي كلاهما ، كليهما ، والباقى لغير المشي باختلاف الضمير في كله ، وكلها ، وكلهما ، وكلهم ، وكلهن ، والصيغ في البواقي أجمع جمعاء أجمعون جُمع .

(١) شرحه لكافيته ٦٠ .

(٢) تكلمة من ص ، وهي في هامش ط ٣٣١ تعلية ٣ .

(٣) من مشطور الرجز ينسب إلى عبد الله بن كيسة النهدي ، كما في الإصابة ٩٥/٥ قال البغدادي ١٥٧/٥ : وزعم ابن يعيش أن الرجز لرؤبة بن العجاج ، وهذا لا أصل له فإن رؤبة مات سنة ١٤٥ ولم يعد أحد من التابعين فضلاً عن المخضرمين ... وسيد ذكر الرضي قصة البيت وما يتبعه صفحة ١٠٩٣ .

(٤) والبيت في الخصص ١١٣/١ ، وفي ابن يعيش ٧١/٣ ، وفي شذور الذهب ٥١٦ ، وفي شرح ابن عقيل ٢١٩/٣ ، وفي العيني ٣٩٢/١ ، ١١٥/٤ ، وفي الخزانة ١٥٤/٥ .

الشاهد : أنشد الرضي على أنه ربما دل على عطف البيان بعض متبوعاته مع قلة الاشتراك .

(٥) عطف على قوله : إن كان معنى التقرير ما ذكرت .

(٦) لو قال : الثالث لكان أفضل لأن ترتيب هذا اللفظ هو الثالث ، ولكنه عد الأولين واحداً .

اعلم أن التأكيد إما لتقرير شمول النسبة ، وهو بأن يكرّر من حيث المعنى ما فهم من المتبوع تضمننا ، وذلك بكلا وكل وأجمع وثلاثهم وأربعتهم ، ونحو ذلك ، وإما لتقرير أصل النسبة ، وهو إما بتكرير لفظ الأول ، أو بتكرير ما دل عليه المتبوع مطابقةً ، وذلك (بلفظين)^(١) : النفس والعين وما يتصرف منهما .

والتكرير اللفظي يجري في الألفاظ كلّها - أسماء كانت أو أفعالا (أو حروفا)^(٢) ، مفردة كانت أو جملا أو غير ذلك ، والمكرّر إما مستقل أو غير مستقل ، والمستقل ما يجوز الابتداء به مع الوقف عليه ، وغير المستقل ما لا يجوز فيه ذلك كالضمير المتصل وكل حرف إلا (ما يؤدي)^(٣) معنى الجملة وتحذف معه في الغالب ، وهي لا ونعم وبلى ، فإن جميعها يصح الوقف عليها ، مع الابتداء بها .

فغير المستقل إن كان على حرف واحد كواو العطف ، وفائه ، ولام الابتداء ، أو كان مما يجب اتصاله بأول نوع من الكلم كحروف الجر - لأنها لا تنفك عن مجرور بعدها - أو بآخر نوع منها كالضمائر المتصلة فإنه لا يكرّر وحده إلا في ضرورة الشعر نحو قوله :

فلا والله لا يُلغى لِمَا بِي ولا لِمَا بِهِمْ أبدا شِفاءً^(٤) (١٣٠٤)
وقوله :

وصالياتٍ كَكَمَا يُوثِقِينَ^(٥) (١٣٥)

والكاف واللام على حرف واحد ، مع وجوب اتصالهما بمجرور ، بل (يكرر)^(٦) مع عماده ، نحو مررت بك بك ، وإثك إثك ، وضربتُ ضربتُ .

(١) في ط : بلفظي . ولكل منهما وجه .

(٢) في ط : أو حرفا .

(٣) في ط : التي تؤدي .

(٤) سبق ترجمته صفحة ٤٦٢ وأنشده هنا شاهداً على أن تأكيد حرف الجر إذا كان على حرف واحد لا يجوز دون ذكر المجرور به فاصلاً بين المؤكّد والمؤكّد إلا في ضرورة الشعر .

(٥) أيضاً سبق ترجمته صفحة ٤٦٢ وأنشده هنا لما أنشد له الشاهد الآنف الذكر .

(٦) في ج : يكون .

وإن كان العماد في الأول معمولاً ظاهراً فالخيار عَمْدُ الثاني بضميره لا بظاهره ،
كقولك : زيدٌ قائمٌ في الدار فيها .

وإن لم يكن غيرَ المستقل على حرف ، ولا واجبَ الاتصال ، جاز تكريره وحده نحو
إنَّ إنَّ زيدا قائم ، والأحسن الفصل بينهما نحو ، إن في الدار إن زيدا قائم .

وإن عَمْدَ الأول بمعمول ظاهر اختير (عَمْدُ)^(١) ، الثاني بضميره ، نحو إنَّ زيدا إنه
قائم ، وليت بكرا ليته قائم ، ويجوز عمده بظاهره أيضا .

وقد جوزوا في تكرير الضمير المتصل وجهاً آخر غيرَ تكرير العماد ، وهو أن تكرره
منفصلاً فتقول في المرفوع : ضربتُ أنت ، وهو من باب تكرير اللفظ - وإن كان الثاني
مخالفاً للأول لفظاً ، إذ الضرورة داعيةٌ إلى المخالفة ؛ لأنه لا يجوز تكريره متصلاً بلا
عماد ، لئلا يصير المتصل غيرَ مُتَّصِل ، وتقول في المجرور : مررت بك أنت وبه هو ؛
لأنه لا ضمير للمجرور منفصل حتى يؤكد به ، فاستعير له المرفوع .

وأما المنصوب المتصل فأصله أن لا يؤكد إلا بالمنصوب المنفصل ، إذ للمنصوب
ضميرٌ منفصل ، فيقال : رأيتك إياك ، ورأيتَه إياه ، لكنهم (كما أجازوا تأكيده
بالمنصوب المنفصل)^(٢) أجازوا تأكيده بالمرفوع المنفصل ، نحو رأيتك أنت ، ورأيتَه
هو .

فالمرفوع المنفصل يقع تأكيداً لفظياً لأي متصل كان - مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً .
وإنما كان كذا دونَ المنصوب المتصل لقوته وأصلته ، إذ المرفوعُ قبل المنصوب
والمجرور ، فيتصَرَّف فيه أكثر ، ومن ثم لم يقع الفصل إلا بصيغة المرفوع المنفصل - كما
يجيء في باب الضمائر^(٣) - ولولا هذا النظر لكان القياسُ أن يؤكد الضميرُ المجرور
بالمنصوب المنفصل ، لما بين الجرَّ والنصب من الأخوة ، كما في باب المثني وجمعي
التصحيح وباب مالا ينصرف .

(١) في ط : في عمد .

(٢) ساقط من ص .

(٣) يقصد ضمير الفصل ، انظر ط ٢٣/٢ - ٢٧ .

وقال النحاة : إنّ المنفصل في نحو ضربتك أنت تأكيد ، وفي ضربتك إياك بدل^(١) .
وهذا عجيب ، فإنّ المعنيين واحد ، وهو تكرير الأول بمعناه ، فيجب أن يكون
كلاهما تأكيداً لاتحاد المعنيين ، والفرق بين البدل والتأكيد معنوي ، كما يظهر في حد
كل منهما .

وقال الزمخشري في مررت بك بك : إنّ الثاني بدل^(٢) .
وهذا أعجب من الأول ، إذ هو صريح التكرير لفظاً ومعنى ، فهو تأكيد لا بدل ،
وهذا مثل قوله : في باب المنادى : إنّ الثاني في يازيدُ زيدُ بدل^(٣) ، وجميع ذلك تأكيد
لفظي .

(بلى) ^(٤) يمكن في بدل البعض والاشتغال إبدال الضمير المنصوب من المنصوب ،
نحو (ثلث) ^(٥) الرغيفين أكلتهما إياه ، وعلمُ الزيدَين استحسنتهما إياه - كما يجيء في
باب البدل^(٦) - .

ولا يجوز - إذن - تخالف البدل والمبدل منه ، فلا تقول : أكلتهما هو ، كما جاز لك
(ذلك) ^(٧) في التأكيد ، لأن المقصود في البدل هو الثاني ، فكأنه باشره الناصب ، فلا
يجيء مرفوعاً ، (ألا ترى أنك تقول في باب النداء : يا زيدُ أضحُ فتجعلهُ كالنداء
المستقل) ^(٨) .

هذا كله في غير المستقل ، وأما المستقل فتكرره بلا فصل ، نحو جاءني زيد زيد
قال^(٩) :

(١) انظر مثلاً الكتاب ٣٩٣/١ ، والمقتضب ٢٩٦/٤ ، والفصل وشرح ابن يعيش ٦٩/٣ - ٧٠ ، وشرح ابن يعيش
٤٣/٣ ، واختار ابن الحاجب في إيضاحه للمفصل ٤٥٣/١ ، أن يكون مثل ذلك توكيداً لا بدلاً .

(٢) الفصل بشرح ابن يعيش ٦٩/٣ .

(٣) الفصل بشرح ابن يعيش ٢/٢ .

(٤) في ت وط : بل .

(٥) في ط : ثلاث .

(٦) صفحة ١٠٨٤ .

(٧) ساقطة من ط .

(٨) تكملة من ط .

(٩) لم أهد إلى قائله .

٣٥٩ - فأين إلى أين النجاء بيغلتي أتاك أذاك اللاحقون احبس احبس^(١)

وقال^(٢) في الحرف المستقل :

٣٦٠ - لا لا أبوح بحب بثنة إنها أخذت علي موثقا وعهودا^(٣)

أو مع فصل كقوله^(٤) :

٣٦١ - تراكها من إبل تراكها^(٥)

قال تعالى : ﴿ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ ﴾^(٦) .

ويحسن التكرير إذا ذكرت ما يطلب شيئين أولهما له ذيل ، فتكرر المقتضي بعد تمام

(١) البيت في الأمالي الشجرية ٢٤٣/١ ، وفي شرح ابن عقيل ٢١٤/٣ ، وفي العيني ٩/٣ ، وفي الهمع ١١١/٢ ، وفي الدرر ١٤٥/٢ ، وفي الخزانة ١٥٨/٥ .

اللغة : النجاء : الحرب والمفر ، ويروى في بعض المراجع النجاة ، احبس : امنع .

الشاهد : أنشده الرضي شاهدا على أن تأكيد المستقل يجوز تكريره بلا فصل .

(٢) قائله جميل بن معمر وقد مرت ترجمته صفحة ٢٧٨ :

(٣) البيت في ديوانه ٧٩ ، وفي العيني ١١٤/٤ ، وفي الهمع ١٢٥/٢ ، وفي الدرر ١٥٩/٢ ، وفي التصريح ١٢٩/٢ ، وفي الخزانة ١٥٩/٥ .

اللغة : أبوح أفشي وأعلن ، بثنة أراد محبوبته بثينة .

الشاهد : استشهد به الرضي على جواز تكرير المستقل للتوكيد بلا فاصل بينهما ، كما في قوله : لا لا .

(٤) قائله طفيل بن يزيد الحارثي ، شاعر فارس جاهلي ، قاله حين أغارت كندة على نعيمه فلحقهم وهو يقول ، فحمل على فحل الإبل فعفره فاستدارت النعم حوله وسلقت به بنو الحارث بن كعب ، فاستنقذوا ماله وهزمت كندة (الخزانة ١٦٢/٥ - ١٦٣) .

(٥) البيت في الكتاب ١٢٣/١ ، وفي المقتضب ٢٦٩/٣ ، وفي المخصص ٦٣/١٧ ، وفي المذكر والمؤث للأتباري

٦٠٠ ، وفي ما بثته العرب على فعال ٨٣ ، وفي الأمالي الشجرية ١١١/٢ ، وفي الإنصاف ٥٣٧ ، وفي ابن يعيش

٥٠/٤ ، وفي الخزانة ٣٥٤/١ .

اللغة : تراكها : اسم فعل أمر بمعنى اتركها ، ويروى دراكها ومعناه أدركها .

وينشدون بعده : أما ترى الموت لدى أرباعها .

ويروى :

مأعها من إبل مناعها أما ترى الموت لدى أرباعها

ويروى : لدى أوراكيها .

الشاهد : أنشده الرضي شاهدا على جواز تأكيد المستقل بتكريره مع فاصل بين المؤكد والمؤكد . فقد فصل بينهما

بقوله : من إبل .

(٦) جزء من الآية السابعة والثلاثين من سورة يوسف ، وهو أيضا جزء من الآية السابعة من سورة فصلت .

ذيل الأول نحو قوله تعالى : ﴿ لَا تَحْسَبَنَّ ﴾^(١) بالتاء ﴿ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُجِبُونَ أَنْ يُحْمَلُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ ﴾^(٢) بالتاء أيضا ﴿ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ ﴾^(٣) فإنه طال المفعول الأول بصلته .

(ثم)^(٤) التأكيد اللفظي على ضربين ؛ لأنك إما أن تعيد لفظ الأول بعينه نحو جاءني زيد زيد ، وجاءني جاءني زيد ، أو تقويه بموازنه مع اتفاقهما في الحرف (الأخير)^(٥) ويسمى إتباعًا ، وهو على ثلاثة أضرب :

لأنه إما أن يكون للثاني معنى ظاهر ، نحو هنيئًا مريئًا^(٦) ، وهو سرٌّ برٌّ^(٧) ، أو لا يكون له معنى أصلا بل ضمُّ إلى الأول لتزيين الكلام لفظًا أو تقويته معنى - وإن لم يكن له في حال (الأفراد)^(٨) معنى - نحو قولك : حَسَنٌ بَسَنٌ قَسَنٌ^(٩) ، أو يكون له معنى متكلفٌ غير ظاهر ، نحو خبيثٌ نبيثٌ^(١٠) ، من نبث الشر أي استخرجه .

وقولهم : أكتعون أبصعون (أبتعون)^(١١) قيل من القسم الثاني - أي لا معنى لها مفردة - وقيل من الثالث : مشتقٌ من حول كتيع أي تام ، ومن تبصع العرق أي سال ،

(١) آل عمران ١٨٨ والآية بتمامها ﴿ لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُجِبُونَ أَنْ يُحْمَلُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ .

(٢) ساقطة من ط .

(٣) ساقطة من ص وط .

(٤) في اللسان ١٤٩/١ : طعام مريء هنيء : حميد المغبة بين المرأة على مثال تمرة .

(٥) في الإتياع لأبي الطيب ٢٢ : ويقال : إنه لسرٌّ برٌّ ، وسار بار ، وإنهم لسارون بارون وسرّون برون . قال الشاعر :

إخوة ما علمت سرّون برو ن فإن غبت فالذئاب الجياغ

(٦) في ط : الأفراد .

(٧) في ت وط : قسن ، وفي ص : نسن ، والكلمة الأخيرة ساقطة من ج ، وعند الرجوع إلى كتاب الإتياع لأبي الطيب اللغوي وجدت أن الصحيح قسن ، بالقاف إذ قال صفحة ٧١ : باب الإتياع الذي أوله القاف : يقال : إن لحسن بسن قسن ، وإنه لبين الحسن والبسنة والقسّانة .

قال محققه هامش ٢ : ولم يذكر محمد بن مكرم البسنة والقسّانة في اللسان ولا ذكر في القاموس وتاجه . أقول : معنى حسن بين ، أما بسن ففي اللسان ١٧٩/١٦ : وحسن بسن إتياع ، ابن الأعرابي : أبسن الرجل إذا حسنت سحتته . أما قسن فقد قال في اللسان ٢٢١/١٧ : قسن إتياع لحسن بسن .

(٨) في اللسان ١٥/٣ : خبيث نبيث : نبث شره أي يستخرجه .

(٩) ساقطة من ط .

أو من بصع أي رَوَى ، ومن البتع وهو طول العنق مع شدة مَعْرَزه .

(وعلى الوجهين يمكن أن يحْمَلَ ما قال ابنُ برهان : إن)^(١) هذه الألفاظ تأكيداً لأجمعون لا للمؤكد الأول^(٢) . فكأنه جعلها من القسم الثاني أو من الثالث ؛ لأنها بالنسبة إلى « أجمعون » كحسن بسن ، أو كخبث نبيث .
وباب الإتياع بعضه مبنًى كحيصَ ييص^(٣) ، وحيثَ ييث^(٤) - كما يجيء في المركب^(٥) - .

ويجب أن يراعى تجانسُ اللفظين في باب الإتياع ما يمكن ، فلذا قلبوا واو بَوَص ياء ، وأصله حيص بَوَص^(٦) .

وقد يكون مع التأكيد اللفظي عاطف ، نحو والله ثم والله ، وقوله تعالى : ﴿ فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ ﴾^(٧) بعد قوله : ﴿ لَا تَحْسَبَنَّ ﴾^(٧) بخلاف التأكيد المعنوي فإنه لا يعطف بعضُ ألفاظه على بعض ، ولا تقطع ، كما جاز العطف والقطع في الوصف ، فلا يقال : جاءني القوم كلُّهم وأجمعون ، ولا جاءني القوم كلُّهم أجمعين ؛ لأنه إنما جاز العطف في الوصف لكون الوصف المعطوف مستقلاً بنفسه ، مستغنيا عما تقدم عليه ، وجاز القطع فيه تنبيهاً على المدح أو الذم أو الترحم الذي فيه ، وألفاظُ التأكيد ليست مستقلة مستغنية عما تقدم عليها ، فيعطف بعضها على بعض ، ولا فيها معنى المدح والذم

(١) في ت وجد وص : قال ابن برهان .

(٢) في شرح اللمع لابن برهان ٢٢٧ : فإذا قلت : مررت بهم كلُّهم أجمعين ، فإن أجمعين تأكيدٌ لكلهم دون الاسم الأول : وكلهم تأكيدٌ للأول .

(٣) في اللسان ٢٧٤/٨ : يقال : وقعوا في حيصَ ييصَ وحيصَ ييصَ وحيصَ ييصَ وحيصَ ييصَ - مبنًى على الكسر - أي شدة ، وقيل أي في اختلاط من أمر ولا مخرج لهم ولا محيص منه .

(٤) في التاج ٦٠٤/١ : وقولهم : تركهم حاثٍ باثٍ مكسورتين ، وجيء به من حوثٍ بوثٍ أي من حيث كان ولم يكن ، وبنونان فيقال : تركهم حوثاً بوثاً ، وعن ابن الأعرابي يقال : حاثٍ باثٍ وحيثَ ييثَ أي قَرَقَهم وبدَدَهم ، وهذا من مركبات الأحوال .

(٥) ط ٩١/٢ - ٩٢ .

(٦) لكل من ييص وبوص في المعاجم مادةٌ مستقلة ، فليست ييص منقلبةً عن بوص - والله أعلم .

(٧) من الآية ١٨٨ من سورة آل عمران وقد تندمت صفحة ١٠٦٠ .

والترحم فتقطع ، (فلو)^(١) عطفت أو قطعت لكان كعطف الشيء على نفسه ، وقطع الشيء عن نفسه .

وأما جوازُ العطف في بعض التأكيد اللفظي بالفاء ، أو ثم قلما يجيء في حروف العطف^(٢) .

وقد يفيدُ بعضُ الأبدال معنى ألفاظ الشمول ، فيجري مجرى التأكيد ، وذلك قولهم : ضُربَ زيدٌ ظهره وبطنه ، أو يده ، ورجله ، وهو بدل البعض من الكل في الأصل ، ثم يستفاد من المعطوف والمعطوف عليه معاً معنى كله ، فيجوز أن يكون ارتفاعها على البدل وعلى التأكيد .

وكذا قولهم : مُطِرْنَا سهلنا وجبلنا ومطرنا (زرْعْنَا وضرْعْنَا)^(٣) والمراد بالضرع المواشي ، ومطر قومك ليْلهم ونهارهم ، هذه الثلاثة في الأصل بدل الاشتغال ، فجرت مجرى التأكيد ؛ لأن المعنى مطرت أماكننا كلها ، ومطرت أموالنا كلها ، ومطرت أوقاتهم كلها - على حذف المضاف من متبوعاتها - .

فيجوز أن يكون ارتفاعها على التأكيد ، ولجريا مجرى (أجمعون)^(٤) جاز حذف الضمير منها .

ولا يطرُد ذلك في بدل البعض وبدل الاشتغال ، ف قيل ضرب زيدٌ الظهر والبطن ، وضرب عمروُ اليَدَ والرجلَ ، ومطرنا السهلَ والجبلَ ، ومطرنا الزرعَ والضرعَ ، ومطر قومك الليلَ والنهارَ .

(١) في ط : وفلو .

(٢) قال في ط ٣٦٧/٢ : وقد تكون ثم والفاء أيضا مجرد التدرج في الارتقاء ، إن لم يكن الثاني مترتبا في الذكر على الأول ، وذلك إذا تكرر الأول بلفظه نحو : بالله وفالله ، ووالله ثم والله ، وقوله تعالى : ﴿ وَمَا أَذْرَاكَ مَا يَوْمَ الدِّينِ ﴾ .

أقول : لم أجد لهذه الإحالة أنسب مما نقلته آنفا في باب حروف العطف .

(٣) في ت : الزرع والضرع .

(٤) في ت : وص : أجمع .

وقولنا : مطرت أوقاتهم (كقولك)^(١) (صيد يومان)^(٢) (على)^(٣) إسناد الفعل المبني للمفعول إلى الزمان .

وقد جاء بعض هذه الخمسة منصوبًا نحو ضرب زيدَ ظهره وبطنه ، إما على أنه مفعول ثانٍ ، أي على ظهره وبطنه ، كقوله تعالى : ﴿ وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾^(٤) (أي من قومه)^(٥) أو على الظرف - أي في ظهره وبطنه - نحو دخلت البيت ، ومشيت الشام ، وعلى الوجهين لا يقاس عليه ، فلا يقال : ضرب زيد (اليد والرجل)^(٦) .

وتقول : مطرتهم السماءَ ظهرًا وبطنًا ، نُصِبَ على الظرف أو المفعول الثاني أو البديل .

وكذا تقول : مطرنا السهلَ والجبلَ بالنصب على الظرف شاذًا .

قال الخليل : يقال أيضًا مطرنا الزرعَ والضرعَ^(٧) ، وانتصابه على أنه ظرف أو مفعول ثانٍ ، وتقول : مطر قومك الليلَ والنهارَ على الظرف .
(وهذا جميع ألفاظ التأكيد)^(٨) .

قوله : فالأولان .

يعني « نفسه وعينه » .

قوله : يعمان .

أي يقعان على الواحد والمثنى والمجموع في المذكر والمؤنث ، فللواحد المؤنث

(١) في ط : كقوله .

(٢) في ص : صيد عليه يومان .

(٣) في ط : على أن ، والأحسن ما أثبتته .

(٤) من الآية ١٥٥ من سورة الأعراف .

(٥) ساقطة من جـ و ص .

(٦) في ط : الرجل واليد .

(٧) في الكتاب ٧٩/١ : وزعم الخليل رحمه الله أنهم يقولون : مطرنا الزرعَ والضرعَ ، وإن شئت رفعت على البديل ، وعلى أن تصيره بمنزلة أجمعين تأكيدًا .

(٨) تكملة من ط .

تغيير الضمير فقط ، تقول (في نفسه)^(١) وعينه : نفسها وعينها ، وتغيير الصيغ مع الضمير في مثنى المذكر ، والمؤنث ، ومجموعها ، نحو الرجلان والمرأتان أنفسهما وأعنيهما - وقد يقال : نفساهما وعيناهما على ما حكى ابن كيسان عن بعض العرب^(٢) ، والأول أولى ؛ لأن نحو قلوبكما أولى من قلبكما - كما يجيء في باب المثنى^(٣) - وتقول : الرجال أنفسهم وأعينهم ، والنسوة أنفسهن وأعينهن .

قوله : والثاني .

يعني كلا لمثنى المذكر ، وكلتا لمثنى المؤنث ، تقول : كلانا وكلتا وكلتاها .

قوله : والباقي .

أي كله وأجمع إلى أبصع لغير المثنى ، أي للمفردين والجمعين ، باختلاف الضمير فقط في (كله)^(٤) نحو كله وكلهم وكلهن ، وكذا جميعهم - وإن لم يذكره المصنف - .

وباختلاف الصيغ في البواقي ، يعني في أجمع وما بعده ، تقول للواحد المذكر أجمع ، أكتع ، أبتع ، أبصع ، وللواحدة جمعاء ، كتعاء ، بتعاء ، بصعاء ، ولجمع المذكر العاقل أجمعون ، أكتعون ، أبتعون ، أبصعون ، ولجمع المؤنث ، جُمع كتع ، بتع ، بصع - عاقلًا كان أو غيره - .

ويجوز لك إجراء ما للواحدة - أعني جمعاء وأخواتها - على كل جمع إلا جمع سلامة المذكر ؛ لأنه لا يؤنث - كما يجيء - فتقول بالرجال أو بالنسوة أو بالقصور أو بالزنيات أو بالدور كلها جمعاء ، كتعاء ، بتعاء ، بصعاء ، لتأويلك لها كلها بالجماعة .

ويجوز لك - أيضا - إجراء جميع الجموع إلا جمع المذكر السالم مُجرى جمع المؤنث نحو بالقصور أو بالدور كلهن جُمع ، كتع ، بتع ، بصع ، كما تقول : بالنسوة أو بالزنيات كلهن جُمع كُتّع .

(١) ساقطتان من ط .

(٢) نسب الجواز في الهمع ١٢٢/٢ إلى ابن مالك ، وهذا الرأي في شرح ألفية ابن مالك لابنه ١٩٦ .

(٣) ط ١٧٦/٢ .

(٤) تكملة من ص وط .

(وجوز الأندلسي في جمع المذكر العاقل - إذا كان مكسراً - أن تقول : بالرجال كلهن جُمعَ كنع)^(١) على تأويل الجماعات^(٢) مستشهدا بقول جرير^(٣) :

٣٦٢ - أقبلن من نهلان أو وادي خيم على قلاص مثل خيطان السلم^(٤)

ومنه قولهم : الخوارج : جمع خارجة ، أي فرقة خارجة ، وقوله تعالى : ﴿ وَالصَّافَّاتِ صَفًّا ﴾^(٥) أي الطوائف الصافات . وليس بشيء ؛ لأن ذلك إنما جاز في نحو الخوارج (والصفافات)^(٦) لكون واحدتها مؤنث اللفظ - كما ذكرنا - .

وقد أجاز الكوفيون^(٧) والأخفش^(٨) لثنى المذكر أجمعان ، أكتعان ، أبصعان ، أبتعان ، ولثنى المؤنث جمعاوان كتعاوان بصعاوان بتعاوان . وهو غير مسموع .

قوله : ولا يؤكد بكل وأجمع إلا ذو أجزاء يصح افتراقها حساً أو حكماً ، نحو أكرمت القوم كلهم ، واشتريت العبد كله ، بخلاف جاء زيد كله .

يعني بالذي يصح افتراق أجزائه حساً نحو القوم والرجال ، فإن له (أفراداً)^(٩)

(١) ساقط من ص ، ورأي الأندلسي هذا في المباحث الكاملية ٢ / ٣٩٤ قال : هل يقال جاءني الرجال كلهن إلى بتع ؟ فيجري على جماعة المذكر ما يجري على جماعة المؤنث ، ينبغي أن يجوز على تأويل الجماعات .

(٢) لقد أجاز الرضي قبل قليل ذلك فقال : ويجوز لك أيضا إجراء جميع الجمع لإجماع المذكر السالم مجرى جمع المؤنث .. ثم قال وجوز الأندلسي في جمع المذكر العاقل إذا كان مكسرا . ولم يتضح لي أي فرق بين الإجازتين .

(٣) تقدمت ترجمته صفحة ٨٢٦ .

(٤) البيت في ديوانه ٥١٢ وفيه أقبلن من جبني فتاخ وأضم وفي الكامل ٢ / ١٢٢ وفي الخزنة ٥ / ١٦٣ ... نهلان : جبل باليمن ، خيم : جبل يناوح نهلان من طرفه الأقصى . قلاص : جمع قلوص وهي الناقة الشابة ، خيطان : جمع خوط وهو الغصن .

الشاهد : أنشده الرضي على أن الأندلسي استشهد به على جواز أن يقال في جمع المذكر العاقل المكسر : الرجال كلهن ، فإن قوله : أقبلن ، تعود النون فيه على الرجال أو الركب ويؤيد هذا قوله بعده : حتى أختناها على باب الحكم . الخزنة ٥ / ١٦٣ .

(٥) الصفافات ١ .

(٦) في ت : والصفافات صفا ، والأحسن ما أثبتته .

(٧) نسبه إليهم ابن مالك في التسهيل ١٦٥ ، وفي شرح الكافية الشافية ١١٧٨ ونسبه البطلوسي في إصلاح الخلل ٩٦ إلى الكسائي .

(٨) انظر شرح التصريح ٢ / ١٢٤ ونقل عن ابن خروف أن من منع تثنيتهما فقد تكلف وادعى مالا دليل عليه ، قال : وهذا الخلاف جار فيما وازنهما نحو أكتع ، وكتعاء .

(٩) في ط : أفراد ، والصواب ما أثبتته ، ولعله خطأ طباعي .

يتميز - في الحس - بعضها عن بعض ، وبالذي يصح افتراق أجزائه حكما مفردًا متصل
الأجزاء كالعبد والدار وزيد ، فإنه يفترق أجزاؤه حكما ، بالنسبة إلى بعض الأفعال
كالشري والبيع ، فيجوز - إذن - توكيده بالكل ، نحو اشترت العبد كله ، فإنه يصح
شراء بعضه دون الباقي ، ولا يفترق أجزاؤه حكما بالنسبة إلى بعضها ، كالحيء والذهب
(فلا يجوز إذن توكيده بالكل)^(١) فلا تقول : جاءني العبد كله ، وذهب زيد
(كله)^(٢) ، فإن أجزاء العبد لا تفترق بالنسبة إلى الحيء بأن يجيء بعض ولا يجيء
الباقي .

فعلى هذا القياس لا يقال : اختصم الزيدان كلاهما ؛ لأن « الزيدان » لا يصح
افتراقهما بالنظر إلى الاختصاص ، إذ هو لا يكون إلا بين اثنين أو أكثر ، فلا يصح أن
يقال : اختصم زيدٌ وحده .

وأجاز الأخفش : اختصم الزيدان كلاهما^(٣) .

وهو مردودٌ بما ذكرنا وبعدم السماع .

وقد كان يحتمل نحو اشترت العبدين واشترت العبيد من افتراق الأجزاء حكما ما
احتمل المفرد - أعني نحو اشترت العبد كله - لكنه لم يمكن رفع ذلك الاحتمال
بتأكيد ، إذ لو قلت : اشترت العبيد كلهم لرفع احتمال افتراق الأجزاء حكما لاشتبه
برفع احتمال افتراق الأجزاء حسا ، والاحتمال الثاني أظهر ؛ لكون الافتراق الثاني أشهر ،
فيسبق الفهم إليه ، فلا يحصل المقصود .

فإذا أردت رفع أول الاحتمالين قلت : اشترت جميع أجزاء العبدين (وجميع أجزاء
العبيد)^(٤) .

(١) ساقط من ص وط .

(٢) ساقطة من ط .

(٣) لم أجد فيما بين يدي من نسب ذلك إلى الأخفش ، بل المنسوب إليه عكسه ، وانظر المقتضب ٢٤٢/٣ -
٢٤٣ ، والتسهيل ١٦٤ ، والتصريح ١٢٣/٢ ، وجعل صاحب اللمع الجواز مذهب الجمهور . انظر ١٢٣/٢ ،
وانظر حاشية الصبان ٧٥/٣ . ومنعه ابن عصفور في المقرب ٢٤٠/١ .

(٤) ساقط من ص .

وإذا كان الاسم نكرة لم يؤكد ، إذ التأكيد - كما ذكرنا^(١) - لرفع الاحتمال عن أصل نسبة الفعل إلى المتبوع ، أو عن عموم نسبته لأفراد المتبوع ، ورفع الاحتمال عن الذات المنكر ، وأنه أي شيء هو أولى به من رفع الاحتمال الذي يحصل بعد معرفة ذاته ، أي الاحتمال في النسبة ، فوصف النكرة لتمييز عن غيرها أولى من تأكيدها .

ويستثنى من الحكم المذكور - أعني (منع)^(٢) تأكيد النكرات - شيء واحد ، وهو جواز تأكيدها إذا كانت النكرة حكماً لا محكوماً عليه كقوله ﷺ : « فنكاحها باطل باطل باطل »^(٣) ومثله قوله تعالى : ﴿ ذُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًا دَكًا ﴾^(٤) فهو مثل ضَرَبَ ضَرَبَ زيدٌ .

وأما تكرير المنكر في نحو قولك : قرأت الكتاب سورة سورة ، وقوله تعالى : ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾^(٥) فليس في الحقيقة تأكيداً ، إذ ليس الثاني لتقرير ما سبق ، بل هو لتكرير المعنى ؛ لأن الثاني غير الأول معنى ، والمعنى جميع السور ، وصفوها مختلفة .

وقد أجاز الكوفيون تأكيد المنكر إذا كان معلوم المقدار مؤقتاً كدرهم ، ودينار ، ويوم ، وليلة ، وشهر ، بكل وأخواته ، لا بالنفس والعين^(٦) .

وليس ما ذهبوا إليه ببعيد ، لاحتمال تعلق الفعل ببعض ذلك الوقت . فعلى هذا لا يشترط تطابق التأكيد والمؤكد تعريفاً ، وتنكيراً عندهم^(٧) خلافاً للبصريين .

وأما نحو رجل ودراهم مما ليس بمعلوم المقدار ، فلا خلاف في امتناع تأكيده .

(١) صفحة ١٠٥٠ وما بعدها .

(٢) في ط : مع .

(٣) سبق تخريجه صفحة ١٠٥٠ .

(٤) الفجر ٢١ قال تعالى : ﴿ كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًا دَكًا ﴾ .

(٥) الفجر ٢٢ .

(٦) المسألة الثالثة والستون من الإنصاف صفحة ٤٥١ - ٤٥٦ ، وانظر التسهيل ١٦٥ ، وشرح ابن يعيش ٤٤/٣ ،

٤٥ .

(٧) يعني عند الكوفيين ، وانظر رأي البصريين والاحتجاج له في الإنصاف ٤٥٥ .

واستشهد الكوفية لجواز ذلك بقوله^(١) :

٣٦٣ - ياليتني كنت صبيًا مرضعًا تحملني الذلفاء حولًا أجمعًا^(٢)
وقول الآخر :

قد صرت البكرة يومًا أجمعًا^(٣) (٢٥)

وأما قوله^(٤) :

٣٦٤ - أولاك بنو خيرٍ وشرٌ كليهما جميعا ومعروفٌ أَلَمٌ ومنكّر^(٥)
فحمل كليهما على البدل عند أهل المصرين أولى ؛ لأن خير وشر ليسا بمؤقتين .
ويجوز مجيء كليهما غير تأكيد ، إذا كان تابعا (لما ليس بتأكيد)^(٦) كقوله تعالى :
﴿ إِمَّا يَلْعَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا ﴾^(٧) فإنه عطف على أحدهما ، وليس
(لفظ)^(٨) أحدهما تأكيدا ، والمعطوف في حكم المعطوف عليه ، وفي قراءة^(٩) (إِمَّا
يَلْعَنَّ)^(٧) هو بدل ، لكونه معطوفا على البدل .

(١) البيت مجهول لا يعرف قائله (الإنصاف ٤٥٦) .

(٢) هذا البيت في العقد الفريد ٤٦٠/٣ ، وفي المقرب ٢٤٠/١ ، وفي الجمع ١٢٣/٢ ، ١٢٤ ، وفي الدرر ١٥٦/٢ ، ١٥٧ ، وفي الخزانة ١٦٨/٥ .

اللغة : الذلفاء : يحتمل أنه اسم امرأة ، ويحتمل أنه مؤنث أذلف من الذلف وهو صغر الأنف واستواء الأرنبة .
روي البيت في النسخ التي بين يدي : « أجمعاً » ولكنه في بعض المراجع يروى أكتع ، والأكتع التام .
الشاهد : استدلل به الكوفيون على جواز تأكيد التكررة المؤقتة المعلوملة المقدار .
قال البغدادي ١٦٨/٥ : وفيه شاهد آخر ، وهو التأكيد بأكتع غير مسبوق بأجمع .

(٣) سبق تخريجه صفحة ١٢٣ والشاهد هنا هو الشاهد هناك .

(٤) قائله مسافع بن حذيفة العبسي ، وهو شاعر فارس من شعراء الجاهلية (الخزانة ١٧٣/٥) .

(٥) البيت في شرح الكافية الشافية ١١٧٦ ، وفي الخزانة ١٧١/٥ ، وفي الحماسة بتحقيق العسيلان ٤٩٢/١ .
اللغة : أولاك : لغة في أولئك ، بنو خير وشر : ملازمون لفعل الخير والشر مع الأصدقاء والأعداء ، ألم : نزل وعرض .
الشاهد قوله : كليهما فإن حمله على البدل عند البصريين والكوفيين أولى من التوكيد ؛ لأن خيرا وشرًا ليسا بمؤقتين .

ووجه ابن مالك في شرحه للكافية الشافية ١١٧٦ بأنه محمول على نية الألف واللام في خير وشر .

(٦) تكملة من ص وط .

(٧) من قوله تعالى : ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَلْعَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا آفٌ وَلَا تُنْهَرُهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا ﴾ الإسراء ٢٣ .

(٨) في ت : لفظة .

(٩) قرأ حمزة والكسائي وخلف (يَلْعَنَّ) بألف مطولة بعد الغين وكسر نون التنبيه . وقرأ الباقون =

وقد يحذف المؤكّد ، وأكثر ذلك في الصلة ، كقولك : جاءني الذي ضربت نفسه ، أي ضربته نفسه ، وبعدها الصفة نحو جاءني قوم ضربت كلّهم أجمعين ، وبعدها خبر المبتدأ نحو القبيلة أعطيت كلّهم أجمعين وذلك لما عرفت في باب المبتدأ^(١) من كون حذف الضمير من الصلة أولى منه من الصفة (وخبر المبتدأ)^(٢) ومن الصفة أولى منه في خبر المبتدأ .

وبعضهم منع من حذف المؤكّد^(٣) ؛ لأن الحذف للاختصار والتأكيد للتطويل ، فتنافيا .

وقال هشام : إذا عطفت على شيء لم تحتج إلى تأكيده^(٤) .

ولعله نظر إلى أن العطف عليه دالٌّ على أنك لم تغلّط فيه .

والأولى الجواز ، نحو ضَرَبَ زيدٌ زيدٌ وعمرو ؛ لأنك ربما تجوزت في نسبة الضرب إلى زيد ، أو ربما غلطت في ذكر زيد ، وأردت ضرب بكرٍّ ، وعطفت بناء على أن المذكور بكرٌّ .

قوله : وإذا أُنكّد المرفوع المتصل بالنفس والعين أُنكّد بمنفصل نحو ضربت أنت نفسك .

قد مضى شرحه في باب العطف^(٥) .

= بغير ألف وفتح النون على التوكيد (النشر ١٥٠/٣ - ١٥١) .

(١) صفحة ٢٧٢ .

(٢) في ط : وكونه .

(٣) نسبة ابن جني في الخصائص ٣٧٨/٢ إلى الأخفش وقال : إنه لم يُجزّ توكيد الهاء المحذوفة من الصلة ، نحو الذي ضربت نفسه زيد . وقال ابن مالك في التسهيل ١٦٥ : ولا يحذف المؤكّد ويقام المؤكّد مقامه على الأصح . وقال ابن عقيل في شرح التسهيل (المساعد) ٣٩٢/٢ إنه مذهب الأخفش والفارسي وتعلب وغيرهم ونسبه ابن هشام في المغني إليهم ثم قال صفحة ٧٩٣ : إن هؤلاء كلّهم مخالفون للخليل وسيبويه أيضا فإن سيبويه سأل الخليل عن نحو مررت بزيد وأتاني أخوه أنفُسُهما كيف ينطق بالتوكيد ، فأجابته بأنه يرفع ؛ فديرهما صاحباي أنفُسُهما وينصب بتقدير أعنيهما أنفُسُهما .

(٤) لم أر أحدا نسب إليه قبل الرضي ، وانظر حاشية ياسين ١٢١/١ فقد سبه إليه أيضا .

(٥) صفحة ١٠٢٦ وما بعدها .

قوله : وأكثع وأخواه أباغ لأجمع ، ولا تتقدم ، وذكرها دونه ضعيف ^(١) .

اعلم أنك لو أردت الجمع بين ألفاظ التأكيد المعنوي قدمت النفس ثم العين ، ثم الكل ، ثم أجمعين ، ثم أخواته من أكتعين إلى أبتعين .

(أما تقديم النفس على الكل ؛ فلأن الإحاطة صفة للنفس ومعنى فيها ، فتقديم النفس على صفتها أولى) ^(٢) .

وأما تقديم النفس على العين ؛ فلأن النفس لفظ موضوع لماهيتها حقيقة ، ولفظ العين مستعار لها مجازا من الجارحة المخصوصة ، كالوجه في قوله تعالى : ﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ ﴾ ^(٣) أي ذاته ^(٤) .

وأما تقديم الكل على أجمع فلكونه جامدا ، وإتباع المشتق للجامد أولى ، ولا سيما (إذا كان المشتق على وزن الصفة ، وهو أفعل ، وأيضا) ^(٥) (فإن) ^(٦) كلا قد يقع مبتدأ دون أجمع ، فإنه لا يقع إلا تأكيدا .

وأما تقديم أجمع على أخواته فلكونه أدل على معنى الجمعية المرادة من جميعها .
وأما تقديم أكتع - في الصحيح - على أخويه فلكونه أظهر في إفادة معنى الجمع منهما ؛ لأنه من قولهم : حول كتيع ، أي تأم ، (وهذا) ^(٧) المعنى خاف فيهما .

وإن لم تقصد الجمع بين هذه الألفاظ فلك الاقتصار على أيها شئت ، ومن النفس إلى أجمع لا يلزم أن يكون الأخير تابعا للمقدم ، بل لك أن تذكر العين من دون النفس ، (والكل من دون العين) ^(٨) وأجمع ومتصرفاته وأخواته من دون كل .

(١) ساقط من ص .

(٢) في ط : أما تقديم النفس والعين على الكل .. إلخ ، ثم علل للنفس ولم يعلل للعين .

(٣) من الآية ٨٨ سورة القصص .

(٤) تفسير الوجه بالذات من تأويلات المعتزلة ، انظر الكشاف ٣/١٩٤ ، والفتاوى لابن تيمية ٩٨/٥ .

(٥) ساقط من ص .

(٦) في ط : أن .

(٧) في ط : هذا .

(٨) ساقط من ص وط .

وأما أكتع وأخواته فالبصريون - على ما حكى الأندلسي عنهم^(١) - جعلوا النهاية أبصع ومتصرفاته ، ولم يذكروا أبتع ومتصرفاته . قال : وهذا يدل على قِلَّتِهِ^(٢) .
 والبغدادية جعلوا النهاية أبتع وأخواته فقالوا : أجمع ، أكتع ، أبصع ، أبتع^(٣) .
 وكذا ذكر الجزولي^(٤) .
 والزنجشري قدم أبتع على أبصع^(٥) ، وتبعه المصنف^(٦) ، ولا أدري ما صحته .
 والمشهور أبصع بالصاد المهملة ، وقيل بالصاد المعجمة .
 والمشهور أنك إذا أردت ذكر أخوات أجمع وجب الابتداء بأجمع ، ثم تنجيء بأخواته على هذا الترتيب : أجمع ، أكتع ، أبصع ، أبتع .
 ولا خلاف أنه لا يجوز تأخير أجمع عن إحدى أخواته .
 وقال ابن كيسان : تبدأ (بأيهن)^(٧) شئت بعد أجمع^(٨) .
 والقول الثالث : أنه يجوز حذف أجمع مع وجوب رعاية الترتيب المذكور في الثلاثة الباقية^(٩) .

والقول الرابع : جواز حذف أجمع ، مع جواز تقديم بعض الثلاثة الباقية على بعض ، وسُمِعَ جاءني القوم أكتعون ، وسمع أيضا أجمع أبصع ، وجمع بصع ، وأيضا جمع بتع ، وأيضا جمع بصع بتع^(٩) .

(١) نقل هذا الكلام الأندلسي في المباحث الكاملية ٣٩٢/٢ - ٣٩٣ عن الشلوبين ، وكان يتحدث عن أبتع ، وقال في آخر الكلام : إلا أن البصريين بمجملتهم لا يحفظونه فدل على قلته وأن النهاية عند غيره : أبصع .
 (٢) ونقله الأندلسي عن الشلوبين في المباحث الكاملية ٣٩٢/٢ .
 (٣) في المقدمة الجزولية ق ٥ : وللواحد المذكور منها : كله إلى أبتع .
 أقول : ذكر الأندلسي أن الذي بينهما : أجمع ، أكتع ، أبصع (المباحث الكاملية ٣٩٠/٢) .
 (٤) في الفصل بشرح ابن يعيش ٤٦/٣ وأكتعون ، وأبتعون ، وأبصعون إبتاعات ، لأجمعون .. إلخ .
 (٥) عند ذكره لها في متن الكافية عد أبتع ، قبل أبصع انظر صفحة ١٠٥٥ .
 وفي إيضاحه للمفصل ٤٣٧/١ : وتقول أجمع ، أكتع ، أبصع ، جمعاء ، كتعاء ، بتعاء ، بصعاء ، أجمعون ، أكتعون ، أبتعون ، أبصعون ، جمع كتع ، بتع ، بصع .
 (٦) في ط : بأيهن .

(٧) نسبه إليه الزنجشري وابن يعيش في الفصل بشرح ابن يعيش ٤٦/٣ .
 (٨) و(٩) انظر الفصل وشرحه لابن يعيش ٤٦/٣ ، دون نسبة فهما أيضا ، وطُيس في ص من قوله : وإن لم تقصد الجمع في الصفحة السابقة إلى قوله : الثلاثة الباقية .

ولا خلاف أنك إذا أردت ذكر ، النفس والعين والكل وأجمع معاً وجب الترتيب المذكور .

قال ابن برهان : إذا قلت : جاءني القوم كلهم أجمعون أكتعون أبصعون أبتعون ، فكلهم تأكيد للقوم ، وأجمعون تأكيد لكلهم ، وكذا البواقي كل واحد تأكيد لما قبله^(١) .

وقال غيره : (الصحيح)^(٢) أن كلها تأكيد للمؤكد الأول كالصفات المتتالية^(٣) .
(وقال)^(٤) المبرد والزجاج : في قوله تعالى : ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾^(٥) إن كلهم دال على الإحاطة ، وأجمعون دال على أن السجود منهم في حالة واحدة^(٦) .

وليس بشيء ، لأنك إذا قلت : جاءني القوم أجمعون فمعناه الشمول والإحاطة اتفاقاً منهم ، لا اجتماعهم في وقت واحد ، فكذا يكون مع تقدم لفظ كلهم ، وكأنهما كرها ترادف لفظين بمعنى واحد ، وأي محذور في ذلك مع قصد المبالغة ؟

(١) سبق تخريج رأيه صفحة ١٠٦١ ، وانظر شرحه للمع ٢٢٧ .

(٢) في ت وج و ص : بل .

(٣) انظر شرح ابن يعيش للمفصل ٤٦/٣ .

(٤) في ت : وقول .

(٥) الحجر ٣٠ وص ٧٣ .

(٦) في معاني القرآن للزجاج ق ١٣١ ب وقوله : ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ قال سيبويه والخليل : أجمعون

توكيد بعد توكيد ، وقال محمد بن يزيد : المعنى يدل على اجتماعهم في السجود ، المعنى فسجدوا هم في حال واحدة .
وقول سيبويه والخليل أجود ؛ لأن أجمعين معرفة فلا يكون حالا .

أقول : هذا عكس ما نقل الرضي عن الزجاج .

البدل

قوله : البدل تابع مقصود بما نسب إلى المتبوع .

قوله : مقصود بما نسب إلى المتبوع .

يخرجُ التأكيدَ والوصفَ وعطفَ البيان كما قال^(١) :

قوله : دونه .

يخرجُ عطفُ النسق ؛ لأن المقصود هناك التابع والمتبوعُ معا ، والمقصود بالنسبة من البدل والمبدل منه الثاني دون الأول .

هذا (قوله)^(٢) ، ولا يطرُد ما قاله في نحو جاءني زيد بل عمرو (فإن)^(٣) المقصود هو الثاني ، دون الأول ، مع أنه عطف نسق .

أقول : وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرقٌ جليٌّ بين بدل الكل (من الكل)^(٤) وبين عطف البيان ، بل (ما أرى)^(٥) عطفَ البيان إلا البدل^(٦) - كما هو ظاهرُ كلام

(١) يعني ابن الحاجب ، قال في شرحه لكافيته ٦٢ : قوله : مقصود بما نسب إلى المتبوع : يخرج التوابع كلها إلا المعطوف .

(٢) تكملة من ط .

(٣) في ط : قال : والصواب ما أثبتته .

(٤) تكملة من ط ، وذكر البطليوسي أن أبا القاسم الزجاجي قال : وإنما قلنا البعض والكل مجازا ، وعلى استعمال الجماعة له مسامحة ، وهو في الحقيقة غير جائز ، وأجود من هذه العبارة : ويبدل الشيء من الشيء وهو بعضه . قال البطليوسي : هذا الاعتذار يحتمل وجهين : أحدهما أنه اعتذار من إدخاله الألف واللام على بعض وكل ، وهما يقتدران تقدير المعارف ، لأنهما مضافان في المعنى وإن لم يضافا في اللفظ . والوجه الثاني أن بدل البعض من الكل ينقسم إلى قسمين : أحدهما داخل في بدل البيان - وهو أن يكون جزءا مما قبله نحو ضربت زيدا رأسه ، والثاني داخل في بدل الغلط - وهو أن يكون الثاني ليس جزءا مما قبله نحو : ضربت زيدا رأس عمرو . فإذا قال : ويبدل البعض من الكل أوهم أن المقصود القسمان (إصلاح الخلل ٩٦ - ٩٨ بتصرف) .

(٥) في ط : لا أرى ، وفي ص : لم أر .

(٦) لم يعد الزجاجي عطفَ البيان من التوابع ، ورد عليه البطليوسي في إصلاح الخلل ٦٧ - ٧٦ . فقال ما =

سيبويه - فإنه لم يذكر عطف البيان^(١)، بل قال : أما بدل المعرفة من النكرة فنحو مررت برجل عبد الله ، كأنه قيل : بمن مررت ؟ أو ظن أنه يقال له ذلك فأبدل مكانه ما هو أعرف منه ، ومثله قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ

= ملخصه : هذا الكلام مختل ، لأن عطف البيان له مواضع يشارك فيها النعت ، ومواضع يشارك فيها البدل . ومواضع يتفرد بها ، ومن أجل هذه المواضع التي يتفرد بها احتيج إليه .

قال : أما المواضع التي يتفرد بها عطف البيان ومن أجلها احتيج إليه فهي ثلاثة : باب النداء نحو يا أخانا زيدًا ، والمبهمات نحو مررت بهذا الرجل ، والنحويون يتسامحون في هذا فيسمونه نعتًا ، وهو في الحقيقة عطف بيان وباب اسم الفاعل نحو هذا الضارب الرجل زيد فزيد عطف بيان ولا يصح أن يكون بدلا ، لأنه لا يصح أن يحل محل المبدل منه لخلوه من آل .

ثم قال : النعت والبدل ينفصلان من تسعة أوجه ثم ذكرها .

ثم قال وأما النعت وعطف البيان فإنهما ينفصلان من خمسة أوجه :

(١) أن النعت يكون بالصفات المشتقة أو المؤول بها ، وعطف البيان بالجوامد .

(٢) أن النعت يكون بالمعارف والنكرات وعطف البيان لا يكون عند البصريين إلا بالمعارف .

(٣) أن النعت يكون بما هو للمنوع وبما هو لسببه وعطف البيان هو المعطوف عليه بعينه .

(٤) أن النعت تسد مسدَّه الجمل والظروف والمجرورات وليس كذلك عطف البيان .

(٥) أن النعت جزء المنوع وعطف البيان عين المعطوف .

والبدل ينفصل عن عطف البيان من أربعة أوجه :

(١) البدل قد يكون عين المبدل أو جزءه أو مشتملا عليه أو حدثا من أحداثه وعطف البيان هو عين المعطوف

عليه أبدا .

(٢) البدل يكون بالمعارف والنكرات والمظهر والمضمر وعطف البيان لا يكون إلا بالأسماء المعارف الظاهرة عند

البصريين .

(٣) البدل يقدر معه إعادة العامل ، ولا يقدر مع عطف البيان .

(٤) البدل يجيء منه ما يجري مجرى الغلط ؛ ولا يجيء ذلك في عطف البيان .

(١) ردد سيبويه في مواضع من كتابه ذكر أمثلة لعطف البيان دون كلمة البيان ، قال في الكتاب ٣٠٤/١ قلت :

أرأيت قول العرب يا أخانا زيدًا أقبل ، قال : عطفوه على هذا المنصوب فصار نصبا مثله .

وقال بعد ذكر بيت رؤبة : لقائل يا نصر نصرنا نصرنا ٣٠٥/١ وأما قول رؤبة ، فعلى أنه جعل نصرنا عطف البيان ونصبه .

وقال ٣٠٧/١ وقال الخليل رحمه الله : إذا قلت يا هذا وأنت تريد أن تقف عليه ثم تؤكد به باسم يكون عطفًا عليه ،

فلنت فيه بالخيار : إن شئت رفعت وإن شئت نصبت ، وذلك قولك : يا هذا زيد .

وقال ٣٠٨/١ فإذا قلت : يا هذا الرجل فأردت أن تعطف ذا الحجة على هذا جاز فيه النصب ، ولا يجوز ذلك

في أي ، لأنه لا تعطف عليه الأسماء ، ألا ترى أنك لا تقول : يا أيها ذا الحجة .

أقول : هذا فيه كفاية لاستقلال عطف البيان عند سيبويه .

الله ﷻ^(١) قال : ومن البدل - أيضا - قولك : مررت بقوم عبد الله ، وزيد وخالد ،
والرفع جيد ، أي هم عبد الله وزيد وخالد^(٢) . قال^(٣) :

٣٦٥ - يا مئى إن تفقدي قوماً ولدتهم أو تُخلّسهم فإن الدهر خَلَّاسٌ
عمرو وعبد مناف والذي عهدت بيطن عرعر آى الظلم عباس^(٤)

قالوا^(٥) : الفرق بينهما أن البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه ، بخلاف عطف
البيان فإنه بيان ، والبيان فرع الميّن (ولولا الميّن لم يأت به)^(٦) فيكون المقصود هو
الأول .

والجواب أنا لا نسلم أن المقصود بالنسبة في بدل الكل هو الثاني فقط ، ولا في سائر
الأبدال إلا الغلط ، فإن كون الثاني فيه هو المقصود بها دون الأول ظاهر .

وإنما قلنا ذلك ؛ لأن الأول في الأبدال الثلاثة منسوب إليه في الظاهر ، ولا بد أن يكون
في ذكره فائدة لم تحصل لو لم يذكر ، كما يذكر في كل واحد من الثلاثة ، صونا لكلام
الفصحاء عن اللغو ، ولا سيما كلامه تعالى ، وكلام نبيه ﷺ ، فادعاء كونه غير
مقصود بالنسبة مع كونه منسوباً إليه في الظاهر ، واشتماله على فائدة يصح أن ينسب إليه
لأجلها ، دعوى خلاف الظاهر .

(١) الشورى ٥٢ - ٥٣ .

(٢) الكتاب ٢٢٤/١ - ٢٢٥ .

(٣) اختلف في نسبة البيتين فقولهم : أبو ذؤيب الهذلي ، وقيل أمية بن أبي عائذ ، وقيل مالك بن خالد الحناعي
وقيل عبد مناف بن ربيع ، وقيل صخر الغي ، وقيل الفضل بن عباس بن عقبة بن أبي لهب وقيل لأبي زيد الطائي
(انظر الخزنة ١٧٨/٥ - ١٧٩) .

(٤) البيتان في ديوان الهذليين ١/٣ منسوبان إلى مالك بن خالد الحناعي ، وكذا في الكتاب ٢٢٥/١ ، وفي الخزنة
١٧٤/٥ .

اللسنة : تخلسيم : يؤخذون منك بقتة . عباس : العباس بن عبد المطلب ولذا يروى البيت في ديوان الهذليين :
بيطن مكة .

الشاهد قوله : قوما ... عمرو وعبد مناف .. حيث رفع البدل وهو عمرو وعبد مناف وعباس على القطع ، كما
أورده سيبويه على أن الرفع فيه جيد .

(٥) يعني النحاة الذين يجعلون عطف البيان غير البدل .

(٦) ساقط من ص وط .

ثم نقول في بدل الكل : إن الفائدة في ذكرهما معا أحد ثلاثة أشياء - بالاستقراء - :
 إما كون الأول أشهر والثاني متصفا بصفة نحو بريد رجل صالح .
 أو كون أولهما متصفا بصفة ، والثاني أشهر نحو بالعالم زيد ، وبرجل صالح زيد .
 وقد يكون الثاني لمجرد التفسير بعد الإبهام ، مع أنه ليس في الأول فائدة ليست في الثاني ، وذلك لأن للإبهام أولاً ثم التفسير ثانياً وقعاً وتأثيراً في النفس ليس للإتيان بالمفسر أولاً ، وذلك في نحو برجل زيد ، فإن الفائدة الحاصلة من رجل تحصل من زيد ، مع زيادة التعريف ، لكن الغرض ما ذكرنا .

ولا يجوز العكس نحو بريد رجل ، إذ لا فائدة في الإبهام بعد التفسير .
 ثم يسمى بعطف البيان من جملة بدل الكل ما يكون الثاني موضعاً للأول ، وذلك إما بأن يكون لشيء واحد اسمان هو بأحدهما أشهر من الآخر ، وإن لم يكن أخص منه نحو قوله :

أقسم بالله أبو حفص عمر^(١) (٣٥٨)

فإن ابن الخطاب (رضي الله تعالى عنه)^(٢) كان بعمر أشهر منه بأبي حفص ، ولو فرضنا أنه ليس في الدنيا من اسمه عمر ولا من كنيته أبو حفص إلا إياه .

ولما أن يكون اسمان (يطلقان)^(٣) على ذات ، ثانيهما جامد ، وهو بعض أفراد الأول - سواء كان أشهر من الأول لو أفرد أولاً - كما إذا كان لك خمسة إخوة اسم أحدهم زيد ، وهناك خمسة رجال مسمين بزيد أحدهم أخوك ، فإذا (قيل)^(٤) جاءني أخوك زيد ، فزيد أحد أفراد « أخيك » أي هو واحد من جملة ما يطلق عليه لفظ أخيك ، وكذا إن عكس فقيل : جاءني زيد أخوك فأخوك واحد من جملة من يطلق عليهم (اسم)^(٥) زيد ، فالثاني في الصورتين أخص من الأول عند الاقتران ، أما عند

(١) سبق تخريجه صفحة ١٠٥٥ .

(٢) تكلمة من ج و ص وط .

(٣) في ت وط : مطلقان ، وفي ج : ينطلقان ، ولعل الأصوب ما أثبتته ، ول « مطلقان » وجه وهو أن يعرب « يكون » تاماً .

(٤) في ت : قلت .

(٥) ساقطة من ط .

الانفراد فأحدهما مساوٍ للآخر في الشهرة ؛ لأن كل واحد منهما يطلق على خمسة .
والأغلب أن يكون البدل جامدا بحيث لو حذفت الأول لاستقل الثاني ولم يحتج إلى
متبوع قبله في المعنى ، فإن لم يكن جامدا كقوله^(١) :

٣٦٦ - فَلَا وَأَيُّكَ خَيْرٌ مِنْكَ إِنِّي لِيُؤْذِنِي التَّحْمَحُمُ وَالصَّهِيلُ^(٢)
قُدِّرَ الموصوفُ أي فلا وأيُّك رجل خير منك ، بخلاف الصفة ، فإنك لو حذفت
الأول في جائي زيد العالم لاحتاج الثاني إلى مقدّر قبله ؛ لأن الوصف لا بد له من
موصوف فلذا قيل : إن الثاني في نحو :

العائذات الطير^(٣) (٣٤٧)

بدل ، وفي الطيرِ العائذاتِ صفةٌ ، وبخلاف التأكيد ، فإنه - وإن كان جامدا - لكن
كون معناه مفهوما من المتبوع لو سكت عليه منع من اعتباره مستقلا .
ولما لم يكن للبدل معنى في المتبوع حتى يحتاج إلى المتبوع كما احتاج الوصف ، ولم
يفهم معناه من المتبوع كما فهم ذلك في التأكيد جاز اعتباره مستقلا - لفظا - أي صالحا
لأن يقوم مقام المتبوع ، ولما كان إعرابه (بتبعية الأول)^(٤) جاز أن يُعتَبَر غير مستقل
أخرى ، فالأول نحو يا زيدُ أخُ ، ويا أخانا زيدُ - مبنين - والثاني يا غلامُ بشرٌ وبشرا -

(١) قاله شُمَيْر بن الحارث الضُّبِّي ونسب البغدادي في الخزانة ١٨٢/٥ إلى أبي زيد أنه ضبطه هكذا ، وأن الأخفش
قال فيما كتبه عليه : الذي في حفصي سمير ، وكذا ضبطه الصاغاني في العباب ، وقال : وهو شاعر جاهلي .

(٢) البيت في نوادر أبي زيد ١٢٤ ، وفي المقرب ٢٤٥/١ ، وفي الخزانة ١٧٩/٥ ، ١٨٤ .

اللغة : التحمحم : صوت الفرس إذا طلب العلف ، والصهيل : صوت الفرس مطلقا .

الشاهد : وقوع البدل هنا ، وهو قوله « خير » مشتقا والأغلب وقوعه جامدا حتى لو حذفت الأول استقل
الثاني ، والمشتق يقدر له موصوف جامد . ويروى خير بالرفع قال الأخفش - كما نقل البغدادي ١٧٩/٥ فكانه قال :
وهو خيرٌ منك .

(٣) جزء من قول النابغة :

والمؤمن العائذاتِ الطيرَ يرقبها ركباًن مكة بين الغيل فالسند

وقد سبق تخريجه صفحة ١٠١٤ وذكره هنا على أن الطير بدل من العائذات ، لكون الثاني جامدا ، ولو عكس
الأمر لكان العائذات صفة .

(٤) في ص : بتبعيته للأول .

معربا بالوجهين - ويا أخانا زيّداً - بالنصب - وكذا قوله^(١) :

أنا ابنُ التاركِ البكريّ بشر^(١) (٢٩٩)

بالجر ، وكذا المنسوق يجوزُ جعله مستقلا ، نحو يا زيد وعمرو ، وغير مستقل نحو
يا زيّد والحارثُ . للعلة المذكورة بعينها .

ولمّا لم يحز يا زيّد وعمرا ، ولا يا زيّد وعمرو - بالتثنية - كما جاز يا غلام بشر
وبشرا في البدل ، لأن العاطف كحرف النداء ، والمعطوف صالحٌ لمباشرته له .

والفائدة في بدل البعض والاشتغال البيان بعد الإجمال ، والتفسير بعد الإبهام ، لما فيه
من التأثير في النفس ؛ وذلك أن المتكلم يحقق بالتثنية (معني بعد)^(٢) التجوز والمساحة
في (الأول)^(٣) تقول : أكلت الرغيف ثلثه ، فتقصد بالرغيف (ثلث)^(٤) الرغيف ،
ثم تبين ذلك بقولك : (ثلثه)^(٥) ، (وكذلك)^(٦) بدل الاشتغال ، فإن الأول فيه يجب
أن يكون بحيثُ يجوزُ أن يطلق ويراد به الثاني ، نحو أعجبني زيّد علمه ، وسلب زيّد
ثوبه ، فإنك قد تقول : أعجبني زيّد إذا أعجبك علمه ، وسلب زيّد إذا سلب ثوبه ،
على حذف المضاف ، ولا يجوز أن تقول ضربت زيّدا وقد ضربت غلامه .

وقال سيبويه في قولهم : رأيت قومك أكثرهم ، وصرفت وجوهها (أولها)^(٧) :
إنك أردت أكثر قومك ، وصرفت وجوه أولها ، ولكنك ثنيت الاسم توكيدا^(٨) ،
كقوله تعالى : ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾^(٩) .

(١) سبق تخريجه صفحة ٩١١ وقد أنشده هنا لبيان أن البدل يجوز أن يعد مرة مستقلا لفظا ، وأخرى غير مستقل
كهذا البيت على جر بشر .

ونحو هذا البيت يُقتد به من يرى الفصل بين البدل وعطف البيان ، وذلك أنهم يقولون إن البدل - دائما - على
نية الاستقلال ، ولو كان هذا البيت على نية الاستقلال لما جاز إضافة ما فيه « ال » إلى مجرد منها .

(٢) في ج و ص : معنى ، وفي ط : بعد ، ولعل الأفضل ما أثبتته .

(٣) في ط : بالأول .

(٤) في ط : ثلاث ، والصواب ما أثبتته .

(٥) في ط : ثلاثة ، والصواب ما أثبتته .

(٦) في ط : وكذا .

(٧) في ص : أولها وآخرها .

(٨) الكتاب ٨٠/١ - ٨١ .

(٩) الحجر ٣٠ ، وص ٧٣ .

وهذا الذي قاله قريبٌ ، إلا أنه بالتفسير بعد الإبهام أشبه .
قالوا^(١) : والفرق الآخر أن البدل في حكم تكرير العامل .
ولو سلمنا ذلك فيما تكرر العامل فيه ظاهراً ، فبأي شيء يعرف المخاطب ذلك فيما لم يتكرر فيه .

ولنا أن ندعي ذلك فيما سمّوه عطف البيان ، مع التسليم في البدل .
وفرّقوا أيضاً بينهما (بعدم)^(٢) وجوب توافق البدل والمبدل منه تعريفاً
(وتنكيراً)^(٣) بخلاف عطف البيان .

والجواب : تجويز التخالف في المسمّى عطف بيان - أيضاً - .
(هذا الذي ذكرت هو الذي يقوى عندي)^(٤) .

قوله : وهو بدل الكل ، وبدل البعض ، وبدل الاشتمال ، وبدل الغلط ، فالأول
مدلوله مدلول الأول ، والثاني جزؤه ، والثالث بينه وبينه ملازمة بغيرهما ،
والرابع أن تقصد إليه بعد أن غلطت بغيره .

قوله : فالأول مدلوله مدلول الأول .

فيه تسامحٌ ، إذ مدلول قولك : أخيك في يزيد أخيك لو كان عين مدلول زيد لكان
تأكيداً ، وأخوك (يدل)^(٥) على أخوة المخاطب ، ولم يكن (يدل)^(٥) عليها زيدٌ ،
لكن مراده أنهما يطلقان على ذات واحدة ، (وإن كان أحدهما يدل على معنى فيها لا
يدل عليه الآخر)^(٦) .

قوله : والثاني ، جزؤه .

أي بدل البعض جزء الأول ، نحو كسرت زيدا يده .

(١) يعني النحاة الذين يرون اختلاف عطف البيان عن البدل .

(٢) في ط : بقّد .

(٣) في ط : وتنكير .

(٤) تكملة من ط .

(٥) في ط : بدل ، والصواب ما أثبتته .

(٦) ساقط من ج .

قوله : والثالث بينه وبينه ملابسةٌ بغيرهما .

أي بين الأول والثاني ملابسةٌ بغير الكلية (والبعضية)^(١) والجزئية ، وهذا الإطلاق يدخل فيه بعضُ بدل الغلط ، نحو جاءني زيدٌ غلامُه أو حِمَارُه ، ولقيت زيدا أخاه ، ولاشك في كونهما من بدل الغلط .

ولما قيل لهذا الاشتغال قال ابن جعفر : لاشتغال المتبوعِ على التابع ، لا كاشتغال الظرفِ على المظروف بل من (حيث)^(٢) كونه دالا عليه إجمالا ، (ومقتضيا)^(٣) له بوجه ما ، بحيث تَبَقَّى النفسُ عند ذكر الأول متشوقةً إلى ذكر ثانٍ منتظرةٌ له ، فيجيء الثاني ملخصًا لما أجمل في الأول مبينًا له^(٤) .

وقال المبرّد - والقولان متقاربان - سُمِّي بدل الاشتغال ؛ لاشتغال الفعل المسند إلى المبدل منه على البديل ليفيد وَيَتِمَّ^(٥) .

لأن (الإعجاب)^(٦) في قولك أعجبنني زيدٌ حسنه - وهو مسند إلى زيد - لا يُكْتَفَى به من جهة المعنى ؛ لأنه (لم)^(٧) يعجبك للحميه ودميه ، بل لمعنى فيه ، وكذا سلب زيدٌ ظاهرٌ في أنه لم يسلب نفسه بل سلب شيء منه ، وكذا السؤال عن نفس الشهر في قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ ﴾^(٨) غير مفيد ، إلا أن يكون لحكمٍ من (أحكامه)^(٩) غير معين ، وكذا ، لعنُ أصحاب الأخدود ، مطلقا غير مفيد ؛ إلا لفعلهم بذلك الأخدود ما استحقوا به اللعن^(١٠) ، بخلاف ضربت زيدا عبده فإنه بدل

(١) ساقطة من جرد و ص وط : والحقيقة أن « الجزئية » تغني عنها .

(٢) في ط : حديث .

(٣) في ط : مقتضيا .

(٤) قال ابن جعفر في شرح المقدمة الجزولية لوجه ٣٠٧ : ومنه قوله تعالى : ﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ النَّارِ ﴾ أبدل النار من الأخدود لاشتغاله عليها لا بإحاطته بها ، واحتوائه عليها ، بل لكونها من مقتضياته ومتعلقاته في الجملة .

(٥) في المقتضب ٢٧/١ : وقد يجوز أن يبدل الشيء من الشيء إذا اشتغل عليه معناه ، لأنه يقصدُ قصدَ الثاني ، نحو قولك : سلب زيد ثوبه ؛ لأن معنى سلب أخذ ثوبه ، فأبدل منه لدخوله في المعنى .

(٦) في ط : إعجاب .

(٧) في ط : لا .

(٨) من قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قَاتِلٍ فِيهِ .. ﴾ الآية ٢١٧ البقرة .

(٩) في ص : أحكام .

(١٠) يعني في قوله تعالى : ﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ . النَّارِ ذَاتِ الْوُؤُودِ ﴾ ٤٥ .

الغلط ؛ لأن (ضربت زيدا)^(١) مفيدٌ غيرٌ محتاجٍ إلى شيء آخر .

ولا تقول في بدل الاشتغال ، نحو قَتَلَ الأميرُ سيافهُ ، وبنى الوزير وكلاؤهُ ؛ لأن شرط بدل الاشتغال أن لا يستفاد هو من المبدل منه معينا ، بل تبقى النفسُ مع ذكر الأول متوقفةً على البيان للإجمال الذي فيه ، وهذا الأولُ غيرُ مجمل ، إذ يستفادُ عرفاً من قولك : قتل الأمير أن القاتل سيافهُ وكذا في أمثاله ، فلا يجوز مثل هذا الإبدال مطلقا .

ودليل حصر الإبدال في الأربعة أنه ، لا يخلو مدلول الثاني من أن يكون مدلول الأول أو لا ، والأول بدل الكل ، والثاني إما أن يكون الثاني فيه بعض الأول أو لا ، الأول بدل البعض ، والثاني إما أن يكون فيه الفعلُ المسندُ (إلى)^(٢) المبدل منه مشتغلاً على الثاني - أي متقاضيا له بوجه ما - أو لا ، الأول بدل الاشتغال والثاني بدل الغلط .

وهذا الذي يسمّى بدل الغلط على ثلاثة أقسام :

إما بدءا ، وهو أن تذكر المبدل منه عن قصد وتعمّد ، ثم توهم أنك غلطٌ لكون الثاني أجنبيا ، وهذا يعتمدُ الشعراء كثيرا للمبالغة ، والتفنن في الفصاحة ، وشرطه أن يرتقي من الأدنى إلى (الأعلى)^(٣) كقولك (هندٌ نجمٌ بدرٌ)^(٤) ، كأنك - وإن كنت معتمدا لذكر (النجم)^(٥) - تُغلطُ نفسك ، وترى أنك لم تقصد في الأول إلا تشبيهاً بالبدر ، وكذا قولك : بدر شمس .

وإما غلط (صريح)^(٦) محقق ، إذا أردت - مثلا - أن تقول : جاءني حمارٌ ، فسبقت لسائلك إلى رجل ، ثم تداركت الغلط ، فقلت حمارٌ .

وإما نسيانٌ ، وهو أن (تعتمد)^(٧) ذكر ما هو غلطٌ ، ولا يسبقك لسائلك إلى ذكره ، لكن تنسى المقصود ، ثم بعد ذلك تتداركه بذكر المقصود .

(١) في ط : ضرب زيد .

(٢) في ت وص : أو .

(٣) في ط : على .

(٤) في ط : هند نجم بدر شمس .

(٥) ساقطة من ط .

(٦) في ج : صرّف .

(٧) في ط : يعتمد .

ولا يجيء الغلط الصرف ، ولا بدل النسيان في كلام الفصحاء ، (ولا)^(١) يصدر عن رَوِيَّة وفطانة ، فلا يكون في شعر أصلاً^(٢) ، وإن وقع في كلام فحقه (الإضراب)^(٣) عن الأول (المغلوط)^(٤) فيه بَيِّن .

ومعنى بدل الغلط : البديل الذي كان سبب الإتيان به الغلط في ذكر المبدل منه ، لا أن يكون البديل هو الغلط .

وبدل الكل من الكل يجب موافقته للمتبوع في الأفراد والثنية والجمع والتأنيث^(٥) فقط ، لا في التعريف والتذكير ، وأما الأبدال الأخر فلا يلزم موافقتها للمبدل منه في الأفراد والتذكير وفروعهما أيضاً .

قوله : ويكونان معرفتين ونكرتين ومختلفتين ، وإذا كان نكرة من معرفة فالنعت ، مثل قوله تعالى : ﴿ بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ ﴾^(٦) .

اعلم أن البديل والمبدل منه في الأبدال الأربعة يقعان معرفتين ونكرتين ، والأول

(١) في ص وط : وما .

(٢) قال ابن السِّدِّ البطليوسي في إصلاح الخلل ٩٨ وما بعدها : قال أبو القاسم : والبديل الرابع بدل الغلط ، ولا يجري مثله في القرآن ، ولا في كلام فصيح ..

قال المفسر : هذا الذي قاله أبو القاسم قد قاله غيره ، وكأنه اتفاق من النحويين فأما قولهم : إنه لم يقع في القرآن فصيح لا اعتراض فيه ، وأما قولهم : إنه لم يجيء في شعر ، ولا في كلام فصيح فقد تأملته فرائثه غير صحيح ، ووجدت الغلط ينقسم قسمين ... أحدهما يقع من غير أن يريد المتكلم ولكن يذهب إلى أن يقول شيئاً فيسبق لسأله إلى غيره . وقد يكون من عي المتكلم وغبوته .. ثم مثل له . والثاني : شيء يتعمده المتكلم ويقصده يريد بذلك المبالغة ، كقول القائل : هذا كوكب بل بدر بل شمس .. وهذا النوع كثير في الشعر فمنه قول زهير :

قف بالديار التي لم يعفها القَدَمُ بلى وغيرها الأرواح والديمُ

ونحو قول طرفة :

وفي الحى أحوى بنفض المَرَدَشَادِنِ مَظَاهِرُ سُنْطَى لَوْلِي وَزَبْرَجِدِ
خَذُولُ تَرَاعِي زَبْرَبَا بِحَمِيلَةٍ تَنَاولُ أَطْرَافَ الرِيرِ وَتَرْتَدِي

(٣) في ط : الاضطراب .

(٤) في ص : الملقوط .

(٥) ليس في النسخ التي بين يدي كلمة : التذكير ، وقد استغنى عنها بالتأنيث ؛ لأنه إذا طابق في التأنيث فليس له قسم إلا التذكير ، فسيطابق في التذكير أيضاً .

(٦) العلق ١٥ و١٦ .

معرفةً ، والثاني نكرة وعلى العكس ، والأربعة في الأربعة ستة عشر .

فأمثلة الكل من الكل يزيد أخيك ، برجل أخ لك ، يزيد أخ لك برجل أخيك .

أمثلة البعض يزيد رأسه ، برجل رأس له ، يزيد رأس له ، برجل رأسه .

أمثلة الاشتغال يزيد علمه برجل علم له ، يزيد علم له ، برجل علمه .

أمثلة الغلط : يزيد الحمار ، برجل حمار ، يزيد حمار ، برجل الحمار .

قوله : (وإذا)^(١) كان نكرة .

أي إذا كان نكرة مبدلة من معرفة ، فنعت تلك النكرة واجب ، وليس ذلك على الإطلاق ، بل (هي)^(٢) في بدل الكل من الكل .

وإن رويت « نكرة » بالنصب فالمعنى : وإذا كان الثاني نكرة مبدلة من معرفة .

قال أبو علي في الحجة - وهو الحق - : يجوز (ترك)^(٣) وصف النكرة المبدلة من

المعرفة ، إذا استفيد من البديل ما ليس في المبدل منه ، كقوله تعالى : ﴿ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى ﴾^(٤) إذا لم يُجعل طوى اسم الوادي ، بل كان مثل حُطَمَ وَخُتَعَ ، من الطي ؛ لأنه قدس مرتين ، فكأنه طوي بالتقديس^(٥) ، وقول الشاعر^(٦) :

٣٦٧ - إنا وجدنا بني جِلَّانَ كلَّهم كساعِدِ الضَّب لا طول ولا قِصَرٍ^(٧)

أي لا ذي طول ولا ذي قصر ، وقوله :

(١) في ط : وإن ، والأفضل ما أثبتته حتى يطابق ما في متن الكافية .

(٢) ساقطة من ص وط .

(٣) في ط : تركه ، أي ترك .

(٤) طه ١٢ قال تعالى : ﴿ إِنِّي أَنَا رَبُّكَ فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى ﴾ .

(٥) الجزء الذي فيه سورة طه من مخطوطة الحجة هو الخامس ، وهو غير موجود في الفيلم المصور بجامعة الملك سعود تحت رقم ٥٤٩ ف ، ولم أعثر عليه في غيرها .

(٦) لم أعتد إلى قائله .

(٧) البيت في الحيوان ١١٢/٦ وفيه : عَظَمَ مكان قصر ، وفي الخزانة ١٨٣/٥ .

بنو جِلَّان : قبيلة من عَنَزَة بن أسد بن ربيعة بن نزار ، وهم رماة ، قال البغدادي ١٨٥/٥ : كساعِدِ الضَّب : ذراع اليد ، والضَّب ساعد جميع أفرادها على مقدار معين خِلقة لا يزيد ساعِدُ فرد على آخر ولا ينقص ، بخلاف سائر الحيوانات ، فإن بين ساعد أفرادها تفاوتاً في الطول والقصر بحسب الجثة .. يريد أن جِلَّان متساوون في فضيلة رشق السهام ، لا يرتفع أحدُهم على الآخر ولا ينحط عنه .

الشاهد قوله : كساعِدِ الضَّب لا طول ولا قصر فإنه يجوز - عند أبي علي - ترك وصف النكرة المبدلة من المعرفة إذا استفيد من البديل ، ما ليس في المبدل منه .

فلا وأبيك خير منك^(١) (٣٦٦)

فإن لم تعد النكرة إلا ما أفاده الأول لم يجز ؛ لأنه يكون إيهامًا بعد التفسير ، نحو يزيد رجل ، وقد مر أنه لا فائدة فيه^(٢) .

قوله : ويكونان ظاهرين ، ومضميرين ، ومختلفين ، ولا يدل ظاهر من مضمير بدل الكل إلا من الغائب نحو ضربته زيدا .

هذه قسمة أخرى مستأنفة للإبدال ، وهي بهذا الاعتبار أيضا ستة عشر ، فهذه قسمة البدل (باعتبار)^(٣) (الإضمار والإظهار)^(٤) ، والأولى كانت باعتبار التعريف والتنكير .

فأمثلة الكل من الكل - وهما مظهران - يزيد أخيك ، وإذا كانا مضميرين فنحو (قولك)^(٥) لقيتهم إياهم - إذا تقدم لفظا الزيدين وأخوتك ، وكان الزيدون إخوة المخاطب - نحو جاءني الزيدون إخوتك .

والنحاة يوردون في هذا المقام نحو : زيد ضربته إياه ، وهو تأكيد لفظي لرجوعهما إلى شيء واحد^(٦) .

وقد اتفقوا كلهم في مثل قوله تعالى : ﴿ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾^(٧) أن أنت تأكيد ، وكذا في مررت بك أنت وبه هو (فكذا)^(٨) هذا .

= ونسب البغدادي في الخزانة ١٨٤/٤ - نقلا عن ابن جني في إعراب الحماسة - إلى البغداديين أنهم يقولون لا تبدل النكرة من المعرفة حتى يكونا من لفظ واحد نحو قوله تعالى : ﴿ بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ ﴾ ورد ذلك أبو الحسن بهذا البيت ويقول : هذا البيت ويقول :

فلا وأبيك خير منك .. إلخ

(١) سبق تخرجه صفحة ١٠٧٧ والشاهد فيه هنا قوله : أليك خير منك حيث جاز ترك وصف النكرة المبدلة من المعرفة إذ استفيد من البدل مالم يس في المبدل منه .

(٢) صفحة ١٠٧٥ :

(٣) في ت : بإضمار .

(٤) في ط : الإظهار والإضمار .

(٥) ساقطة من ط .

(٦) انظر الحديث عنه صفحة ١٠٥٨ تعليقة ١ .

(٧) من الآية ٣٥ من سورة البقرة .

(٨) في ط : كذلك .

والمضمر من المظهر نحو أخوك لقيت زيذا إياه - بتقدير أن زيذا أخوك - ولو رجع إياه إلى زيد - على ما يورده النحاة - لكان تأكيداً لفظياً أيضاً ؛ لأنه يكون كقولك : رأيت زيذاً زيذاً ، كما أن مررت بك أنت تكريرٌ لفظي عندهم - اتفاقاً - .
والمظهر من المضمر نحو أخوك لقيته زيذاً ، والأخ (هو) ^(١) زيد .
وأمثلة البعض : قطعت زيذا يده .

والمضمر من المضمر نحو كسرتُ زيذاً يده ثم قطعتُه إياها .
والمضمر من المظهر ، نحو كسرت يدَ زيد (وقطعت) ^(٢) زيذاً إياها .
والنحاة يوردون في مثله نحو يدُ زيدٍ قطعتُ زيذاً إياها ، ويقولون : هو تَكْلُفٌ ؛ لإعادة الظاهر بلفظه في جملة واحدة ^(٣) ، ونحن ذكرنا جملتين ليرتفع التكلفُ ، إن كان من أجله .

والمظهر من المضمر نحو ، زيد قطعتُه يده .
وأمثلة الاشتغال : كرهت زيذا جهالته .
والمضمر من المضمر كرهت زيذاً جهالته وأبغضته إياها .
والمضمر من المظهر كرهت جهالةَ زيد وأبغضت زيذاً إياها .
والمظهر من المضمر زيد كرهته جهالته .
وأمثلة الغلط : كرهت زيذا دابةً .
والمضمر من المضمر نحو ، كرهته إياها - إذا تقدم ذكر زيد والدابة - .
والمضمر من المظهر : كرهتُ زيذاً إياها - مع تقدم ذكر الدابة .
والمظهر من المضمر : زيد كرهته الدابة .

وربما سمي بعضهم بدلَ البعض من الكل بدلَ الاشتغال - أيضاً - لاشتغال الأول على الثاني ؛ لكونه كلاً له ، ولكن المشهور إفراؤه بالتسمية ببدل البعض .

(١) تكملة من ط .

(٢) في ط : وقعت ، ولعله خطأ طباعي .

(٣) مثل له الزمخشري في المفصل بشرح ابن يعيش ٦٩/٣ بقوله : رأيت زيذا إياه ، ومررت بزيده .

ولا بد في بدل البعض والاشتغال إذا كانا ظاهرين من ضمير راجع إلى المبدل منه ، حتى يعرف تعلُّقهما بالأول ، وأنهما ليسا ببديل الغلط ، بلى يجوز ترك الضمير إذا اشترى تعلُّق الثاني بالأول كقوله تعالى : ﴿ قَتَلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ النَّارِ ﴾^(١) لاشتهار قصتهم وأنهم ملأوا الأخدود نارا .

وقال الكوفيون : يجوز سدّ اللام مسدّ الضمير نحو قولهم : مطرنا السهل والجبل ، أي مُطِرَ أرضنا على حذف المضاف سهلها وجبلها فهو نحو قوله :

لخافي لحاف الضيف والبردُ برده^(٢) (٢٩٣)

قال ابن الخشاب : لا يجوز جاءني زيد الأخ ، أي أخوه - اتفاقا^(٣) - .

وأما (الاعتذار)^(٤) عن نحو مُطِرنا السهل والجبل فقد مضى في باب التأكيد^(٥) .

قوله : ولا يبدل ظاهر من مضمّر ... إلى آخره .

اعلم أن بدل البعض والاشتغال والغلط - إذا كان ظاهرا - يجوز أن يكون من ضمير المتكلم والمخاطب ، قال الشاعر^(٦) في بدل البعض :

٣٦٨ - أوعدي بالسجن والأدهم رجلي ورجلي شنة المناسم^(٧)

(١) البروج ٥٤٠ .

(٢) سبق تخريجه صفحة ٩٠٣ والشاهد هنا هو الشاهد هناك .

(٣) ذكر محقق المرتجل لابن الخشاب صفحة ٣١١ أن ابن الخشاب لم يتحدث عن التوابع ، وقد بحث في المرتجل عن هذا الرأي فلم أجده .

(٤) في ط : اعتذار .

(٥) صفحة ١٠٦٢ .

(٦) قاتله العذيل بن الفرخ العملي شاعر إسلامي في الدولة المروانية (الخزانة ١٩٠/٥ لقيه العباب ، وكان العباب كلبا له ، وهو من رهط أبي النجم وكان هجا الحجاج وطلبه فهرب منه إلى قيصر ملك الروم فكتب إليه الحجاج وهدده ، فبعث به إليه فذكره بهجائه فمدحه بأبيات فعفا عنه وأطلقه الشعر والشعراء (٤١٣ - ٤١٤) .

(٧) البيت في إصلاح المنطق ٢٥٣ ، وفي ابن يعيش ٧٠/٣ ، وفي العيني ١٩٠/٤ ، وفي الجمع ١٢٧/٢ ، وفي الدرر ١٦٤/٢ ، وفي التصريح ١٦٠/٢ ، وفي الخزانة ١٨٨/٥ .

اللغة : أوعدي : هددني ، الأدهم : جمع أدهم وهي القيود والسلاسل ، شنة : غليظة خشنة ، المناسم : جمع منسّم وهو طرف خف البعير ، استعاره للإنسان .

الشاهد : أنشده الرضي شاهدا على أن (رجلي) بدل بعض من الباء في أوعدي . قال البغدادي ١٨٨/٥ ما ملخصه :

وقال في الاشتمال^(١) :

٣٦٩ - ذريني إنَّ حكمَكَ لن يطاعا وما ألفتيني حلمي مُضَاعَا^(٢)

بخلاف بدل الكل من الكل ، فإن غير الأخفش^(٣) لا يميز نحو بي المسكين مررت ، ولا عليك الكريم المعول ، قالوا : لأن البدل ينبغي أن يفيد ما لم يُفدَه المبدل منه ، ومن ثم لم يجز يزيد رجل ، وإفادة بدل البعض والاشتمال والغلط ذلك ظاهرة ؛ لأن مدلول هذه الثلاثة غير مدلول الأول ، أما بدل الكل (فمدلوله مدلول)^(٤) الأول ، فلو أبدلنا فيه الظاهر من أحد الضميرين - أي المتكلم والمخاطب - وهما أعرف المعارف ، كان البدل أنقص في التعريف من المبدل منه ، فيكون أنقص في الإفادة منه ، إذ المدلولان واحد ، وفي الأول زيادة تعريف .

وجواب الأخفش بمنع اتحاد المدلولين في بدل الكل - كما ذكرنا في هذا الباب^(٥) - ولو اتحدا لكان الثاني تأكيداً لا بدلاً ، وإفادة الثاني في المثالين زيادة فائدة من صفة

= واستشككت البديلة بأن الرجل لا توعد بالسجن ، وأجيب بأنها لما كانت سبباً للدخول ناسب إعادها بذلك ، وفيه ثلاثة وجوه :

أحدها : أن يكون رجلي مفعولاً ثانياً حذف منه حرف الجر اختصاراً (عن ابن السيد) .. وثانيها : عن أبي حيان أن يكون رجلي منادى استهزاء بالموعيد .

وثالثها : عن ابن السراي : أن تكون الأدهام معطوفة على السجن ورجلي معطوفة على ضمير المتكلم ، أي أوعدني بالسجن وأوعد رجلي بالأدهام على عطف معمولين على معمولي عاملين .

أقول : هو بدل بعض من كل ، وسبب إبعاد الرجل هو أنها مكان وضع الأدهام فلا إشكال فيه ، والله أعلم .
(١) قائله عدي بن زيد ، وقد ترجمته صفحة ٧٣٨ .

(٢) البيت في ديوانه ٣٥ ، وفي الكتاب ٧٨/١ ، وفي ابن يعيش ٦٥/٣ ، وفي شذور الذهب ٥٢٥ ، وفي العيني ١٩٢/٤ ، وفي الهمع ١٢٧/٢ ، وفي الدرر ١٦٥/٢ ، وفي الخزانة ١٩١/٥ .

اللغة : ذريني : اتركيني ، ألفتني : وجددني ، حلمي : عقلي وفهمي .
نقل البغدادي عن ابن جني في إعراب الحماسة ، أنه لا يجوز البدل من ضمير المتكلم وضمير المخاطب إلا إذا كان بدل البعض وبدل الاشتمال ، (الخزانة ١٩١/٥ - ١٩٢) .

الشاهد قوله : وما ألفتيني حلمي فإن حلمي بدل اشتمال من الياء في ألفتيني .
(٣) في شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٢٨٤ : وأجاز الأخفش والكوفيون أن يبدل من ضمير الحاضر ظاهراً لا توكيد فيه ولا تبعيض ولا اشتمال .

(٤) في ط : فمدلول .

(٥) صفحة ١٠٨٠ .

(المسكنة) ^(١) والكرم ظاهرة ، ولا يضر نقصان الثاني في التعريف عن الأول ، ألا ترى إلى جواز مررت بزيد رجل عاقل ^(٢) ، قرب نكرة أفادت مالا تفيد المعرفة - وإن كان في المعرفة فائدة التعريف التي ليست في تلك النكرة - واستدل الأخفش ^(٣) بقوله تعالى : ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا﴾ ^(٤) .

والباقون يقولون : هو نعت مقطوع للذم ، إما مرفوع الموضع أو منصوبه . ولا يلزم أن يكون كل نعت مقطوع للذم ، إما مرفوع الموضع أو منصوبه ، ولا يلزم أن يكون كل نعت مقطوع يصح إتياعه نعتا ، بل يكفي فيه معنى الوصف ، ألا ترى إلى قوله تعالى : ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ الَّذِي جَمَعَ مَالًا﴾ ^(٥) .

وقال ابن مالك : لا يبدل من الضمير اللازم الاستتار ، وهو في أفعل - أمرا - وتفعّل - في الخطاب - وأفعل (ونفعل) ^(٦) وإذا وقع ما يوهّم ذلك فهناك فعل مقدّر من جنس الأول ، نحو تعجبني جمالك ، أي تعجبني يعجبني جمالك ^(٧) .

ولعل ذلك استقباحا لإبدال الظاهر مما لا يقع لا ظاهرا ولا (ضميرا) ^(٨) بارزا . وإذا أبدل مما تضمن معنى الاستفهام فلا بد من اقتران الهمزة بالبدل ، نحو من لقيت أزيذا أم عمرا ؟ ليتبين أنه بدل من متضمن (معنى) ^(٩) الاستفهام .

(١) في ط : المسكنة .

(٢) ذكر في ص بعد « عاقل » البيت الذي سبق تخريجه صفحة ١٠٧٧ فقال : وقوله : فلا وأبيك خير منك .. البيت .

(٣) في معاني القرآن للأخفش ٢٦٩ وقال تعالى : ﴿كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةُ لَيَجْمَعَنَّكُمْ﴾ ١٢ الأنعام فنصب لام ليجمعنكم .. ثم أبدل فقال : ﴿الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ﴾ أي ليجمعن الذين خسروا أنفسهم .

(٤) من قوله تعالى : ﴿قُلْ لِمَنْ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلْ لِلَّهِ كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةُ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ الأنعام ١٢ . ووجه الدلالة في الآية أن قوله : الذين خسروا بدل كل من كل من الكاف في قوله ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ﴾ .

(٥) الهمزة ٢٠١ .

(٦) في ط : وتفعّل ، والصواب ما أثبتته ، لأنه تقدم ذكر تفعّل في الخطاب .

(٧) لم أجده في التسهيل ولا في شرحه للكافية الشافية .

(٨) في ت : مضمر ضميرا .

(٩) ساقطة من ص وط .

وأما قوله تعالى : ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ عَنِ النَّبَأِ الْعَظِيمِ﴾^(١) فهو كأنه جواب الاستفهام وليس ببديل .

واختلف النحاة في المبدل منه ، فقال المبرد : إنه في حكم الطرح معنى^(٢) .

بناء على أن المقصود بالنسبة هو البديل دون المبدل منه .

وعلى ما ذكرنا^(٣) من فوائد البديل والمبدل منه يتبين منه أن الأول ليس في حكم الطرح معنى ، إلا في بديل الغلط ، ولا كلام أن المبدل منه ليس في حكم الطرح لفظا ، لوجوب عود الضمير إليه في بدل البعض والاشتمال ، وأيضا في بدل الكل (إذا كان ضميرا لا يستغنى عنه ، نحو ضربت الذي مررت به أخيك ، أو ملتبسا بضمير كذلك نحو الذي ضربت أخاه زيدا كريمة)^(٤) .

وقد يعتبر الأول في اللفظ دون الثاني ، قال^(٥) :

٣٧٠ - وَكَأَنَّهُ لَهَقَ السَّرَاةَ كَأَنَّهُ مَا حَاجِبِيهِ مُعَيِّنٌ بِسَوَادٍ^(٦)

(١) النبأ ٢٠١ ، قال العكبري في التبيان ١٢٦٦ : فأما عن الثانية فبدل من الأولى وألف الاستفهام التي ينبغي أن تعاد محذوفة ، أو هي متعلقة بفعل آخر غير مستفهم عنه ، أي يتساءلون عن النبأ .

(٢) كلام المبرد في المقتضب عكس ما نقل عنه الرضي ، قال ٣٩٩/٤ : وليس المبدل منه بمنزلة ما ليس في الكلام .. ولو كان البديل يطل المبدل منه لم يجوز أن تقول : زيد مررت به أبي عبد الله ؛ لأنك لو لم تعتد بالماء فقلت : زيد مررت بأبي عبد الله كان خلقا ؛ لأنك جعلت زيدا ابتداء ، ولم ترد إليه شيئا ، فالمبدل منه مثبت في الكلام .

(٣) صفحة ١٠٧٥ .

(٤) تكملة من ط .

(٥) قائله الأعشي ميمون بن قيس ، وقد مرت ترجمته صفحة ١١٨ .

(٦) البيت في الصبح المنير في شعر أبي بصير ٢٤٠ ، ولم أجده في ديوان الأعشي بتحقيق د/ محمد محمد حسين ، وهو في الكتاب ٨٠/١ ، وفي ابن يعيش ٦٧/٣ ، وفي الضرائر الشعرية ٦٩ ، وفي المجمع ١٥٨/٢ ، وفي الدرر ٢٢١/٢ ، وفي الخزانة ١٩٧/٥ ، وفيه ١٩٩/٥ ، وهذا البيت من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يعرف لها قائل . اللغة : اللهق : البياض ، السراة : أعلى الشيء ، المعين كمعظم ثور بين عينيه سواد . نقل البغدادي في الخزانة ١٩٩/٥ عن ابن خلف أنه قيل : إنه يصف جملا وسيره ، وسرعته ، وشبهه بثور وحش في سرعته ، والجملة التي هي كأنه ما حاجبيه وصف للثور ، وترتيب الكلام : كان هذا الجمال ثور لهق السراة كأنه هذا الثور حاجبيه معين بسواد .

الشاهد قوله : كأنه ما حاجبيه معين فإن حاجبيه بدل من الماء في كأنه ، وما زائدة ، وقد اعتد الشاعر بالمبدل منه فجاء الخبر (معين) عن الماء دون البديل حاجبيه .

قال البغدادي في الخزانة ١٩٨/٥ : وما ذكره الشارح المحقق هو كلام أبي علي في إيضاح الشعر . ثم ذكر كلام أبي علي .

ولم يقل معينان ، وقال^(١) :

٣٧١ - إن السيوف غدوها ورواحها تركت هوازن مثل قرن الأعضب^(٢)

(ولو كان في حكم الطرح لفظا لم يعتبر هو دون الثاني)^(٣) .

وقد يتبدل الفعل من الفعل إذا كان الثاني راجع البيان على الأول كقوله تعالى : ﴿ مَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ ﴾^(٤) وكقول الشاعر^(٥) :

٣٧٢ - إِنَّ عَلَيَّ اللَّهَ أَنْ تَبَايَعَا تَوْخَذَ كَرَهَا أَوْ تَجِيءَ طَائِعَا^(٦)

(١) قائله الأخطل ، وقد مرت ترجمته صفحة ٣٠٩ .

(٢) البيت في ديوان الأخطل بتحقيق قبادة صفحة ٩٠ ، وفي شرح الأشموني بحاشية الصبان ١٣٢/٣ ، وفي الخزانة ١٩٩/٥ .

هوازن : اسم قبيلة ، الأعضب : مكسور القرن .

الشاهد : أنشده الرضي شاهدا على أنه قد يعتد بالمبدل منه دون البدل ، فإن قوله غدوها ورواحها بدل من السيوف ، وقد أخبر بقوله تركت عن السيوف التي هي المبدل منه ، ولو أخبر عن البدل لقال تركا . ونسب البغدادي ذلك أيضا إلى أبي علي في إيضاح الشعر .

(٣) تكملة من ط .

(٤) جزء من الآيتين ٦٨ و ٦٩ من سورة الفرقان .

(٥) قال البغدادي ٢١٠/٥ هذا البيت قلما خلا عنه كتاب نحوي ، ومع شهرته لا يعلم قائله ، وهو من أبيات سيبويه الحسين ، التي لم يعرف قائلها . والله أعلم .

(٦) البيت في الكتاب ٧٨/١ ، وفي المقتضب ٦٢/٢ ، وفي العيني ١٩٩/٤ ، وفي شرح الأشموني بحاشية الصبان ١٣١/٣ ، وفي التصريح ١٦١/٢ ، وفي الخزانة ٢٠٣/٥ .

الشاهد : أنشده الرضي شاهدا على إبدال الفعل وهو قوله تَوْخَذَ من الفعل وهو تباع .

قال البغدادي في الخزانة ٢٠٣/٥ - ٢٠٤ ، والظاهر من كلام الشارح المحقق أن بدل الفعل من الفعل لا يكون إلا في بدل الكل ، وهو مذهب السيرافي .. وقد يظهر من كلام سيبويه في باب ما يرتفع بين الجزمين ، وقد جوز المتأخرون الأبدال الأربعة في الفعل .. إلخ .

وقال ٢٠٦/٥ : واعلم أن إبدال الفعل من الفعل هو إبدال مفرد من مفرد ونسب إلى ابن السِّد وغيره أنه بدل جملة من جملة . ثم قال : وهو سهو .

ثم نقل عن الشيخ خالد الأزهرى ، في شرح التوضيح أن الجملة تبدل من الجملة بدل بعض واشتال وغلط ، ومثل لها .

ونقل عن ابن هشام جواز إبدال الجملة من المفرد .

ونقل عن أبي حيان وقوع المفرد بدلا من الجملة .

ونقل عن ابن هشام أنه قال : ينبغي أن يجوز إبدال الاسم من الفعل وبالعكس نحو : زيد متقي يخاف الله وزيد يخاف الله متقي .

ولو كان الثاني بمعنى الأول ، سواءً لكان تأكيداً لا بدلاً ، نحو إن تنصّر تُعِنْ أنصرك ،
(ولا أعرف به شاهداً)^(١) .

والذي يُفصّل به مذكور إن كان وافيًا بما في المذكور من الأعداد جاز في التفصيل
الإتباع ، والقصع رفعاً كقوله تعالى : ﴿ قَدْ كَانَتْ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الثَّقَاتِ فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي
سَبِيلِ اللَّهِ ﴾^(٢) الآية^(٣) ، أي منهم فئة وقال الشاعر^(٤) :

٣٧٣- وكنت كذبي رجلين رجلٌ صحيحةٌ وأخرى رمى فيها الزمانُ فشلت^(٥)
يروى رجلٌ رفعاً وجراً .

وإن لم يف تعين الرفع نحو مررت برجال ، رجلٌ فاضلٌ وآخرٌ كريم .

وقد جاء نصبُ الوافي وغيره في البديل بإضمار أعني - كما مر في باب
الوصف^(٦) - .

واعلم أن التوابع إذا اجتمعت بُدئَ بالنعت ثم بالتأكيد ثم بالبديل ثم بالمنسوق .

أما الابتداء بالنعت قبل التأكيد فلَمَّا مر في تعليل قولهم إن النكرة لا تؤكّد^(٧) .

وابن كيسان ، يقدم التأكيد على النعت ، إذ النعتُ يفيد مالا يفيدُه الأولُ بخلاف
التأكيد .

(١) ساقط من ص .

(٢) آل عمران ١٣ .

(٣) تمتها ﴿ وَأُخْرَى ، كَافِرَةٌ يَرَوْنَهُمْ مِثْلَيْهِمْ رَأَى الْعَيْنُ وَاللَّهُ يُؤَيِّدُ بِنَصَرِهِ مَنْ يَشَاءُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُولِي الْأَبْصَارِ ﴾ .

(٤) قائله كثير عزة وهو كثير بن عبد الرحمن بن أبي جمعة بن الأسود بن عامر وهو خراعي شاعر حجازي من شعراء
الدولة الأموية ، واشتهر بكثير عزة وهي محبوبته وغالب شعره تشبيبٌ بها ، وكان يتشيع تشيعاً قبيحاً ، توفي سنة خمس
أو سبع ومائة (الخزانة ٥ / ٢٢١ - ٢٢٤) .

(٥) البيت في ديوانه ٩٩ وفي الكتاب ١ / ٢١٥ وفي المقتضب ٤ / ٢٩٠ وفي الحمل ٢٤ وفي ابن يعيش ٣ / ٦٨ وفي
أما لي القالي ٢ / ١٠٨ وفي المغني ٦١٤ وفي العيني ٤ / ٢٠٤ وفي الخزانة ٥ / ٢١١ .

اللغة : فشلت : الشلل آفة تصيب اليد أو الرجل فتَبَيَّسَ .

الشاهد : أنشدته لرضي شاهداً على أن البديل الذي يفصّل به المبدل منه إذا كان وافيًا بتفصيل ما قبله فإنه يجوز
فيه الإتباع والقطع ، كما روي قوله (رجل) بالرفع والجراً .

(٦) صفحة ١٠٠٦ - ١٠٠٧ .

(٧) صنفحة ١٠٦٧ .

وإنما يقدم التأكيد على البديل ؛ لأن مدلول البديل غير مدلول متبوعه في الحقيقة ،
ومدلول التأكيد مدلول متبوعه .

وأما تقديم البديل على المنسوق ؛ فلأن البديل نسبة معنوية إلى المبدل منه ، إما
بالكلية ، أو بالبعضية ، أو الاشتمال ، أما بدل الغلط فنادر ، والمنسوق أجنبي من
متبوعه .

عطف البيان

قوله : عطف البيان تابعٌ غيرُ صفةٍ يوضح متبوعه ، مثل أقسم بالله أبو حفص عمر ، وفصله من البدل لفظا في مثل أنا ابنُ التاركِ البكري بشر .

قوله : يوضح متبوعه يخرج التأكيد ؛ لأنه لا يوضح (متبوعه)^(١) بل يحقق أصلَ نسبةٍ أو شمول النسبة لأجزائه ، وعدم إيضاح المنسوق لمتبوعه ظاهراً ، وكذا البدل - عند النحاة - لأن الأول عندهم في حكم الطرح ، وفي حكم المعدوم ، فلم يبق إلا الصفةُ وعطفُ البيان ، فلما قال : غيرُ صفة خرجت الصفة .

والأولى أن يُحدَّ بهذا الحدَّ الأبدال الثلاثة ، فيدخل فيها عطفُ البيان - كما ذكرنا^(٢) - ويُحدَّ بدلُ الغلط بما حدَّ به المصنّف مطلقَ البدل .

قوله : أقسم بالله أبو حفص عمر^(٣) .

قصته أنه أتى أعرابي إلى عمر بن الخطاب (رضي الله تعالى عنه)^(٤) فقال : إن أهلي بعيدٌ ، وأنا على ناقةٍ دبراءٍ^(٥) عجفاء^(٦) نقباء^(٧) ، واستحمله^(٨) ، فظنه كاذبا ، فلم يحمله ، فانطلق الأعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء^(٩) ، وجعل يقول : وهو يمشي خلف بعيره :

أقسم بالله أبو حفص عمر ما مسّها من نَقَبٍ ولا دَبَرٍ

(١) في ت وص وط : المؤكد .

(٢) صفحة ١٠٧٦ .

(٣) سبق ترجمه صفحة ١٠٥٥ وذكره الرضي هنا لشرح كلام ابن الحاجب .

(٤) تكملة من ط .

(٥) دبر البعير يدبر فهو دَبَرٌ وأدبر والأثنى دَبْرَةٌ ودبراءٌ .. والدَبَرُ بالتحريك الجُرْحُ الذي يكون في ظهر الدابة (اللسان ٥ / ٣٥٩) .

(٦) العجفاء : الهزيلة .

(٧) النقب : رقة الأخفاف .

(٨) أي طلب منه أن يحمله بأن يهبه دابةً تحمله .

(٩) لعله يعني الأرض المنبطقة ، ولا شك أنه لا يقصد بطحاء مكة ؛ لأن عمر كان بالمدينة .. والله أعلم .

اغفر له اللهم إن كان فجر^(١)

وعمرٌ مقبَلٌ من أعلى الوادي ، فجعل إذا قال : اغفر له اللهم إن كان فجر ، قال :
اللهم صدّق . حتى التقيا ، فأخذ بيده فقال : ضبع عن راحلتك ، فوضع ، فإذا هي
(نقيباء)^(٢) عجفاء ، فحمّله على بعير وزوده وكساه .

قوله : في مثل أنا ابنُ التارك البكرى بشرٍ^(٣) .

قال^(٤) : إنما قلت : « في مثل » إشارة إلى أن الفرق يقع في غير هذا الباب أيضا ،
كقولك يا أخانا الحارثُ ، ولا يجوز لو جعل بدلا لعدم جواز يا الحارثُ ، وكذا يا غلامُ
زيدٌ وزيدا ، ولو جعل بدلا لوجب الضمُّ^(٥) .

وقد ذكرت ما عليه في باب البدل^(٦) .

والفراء يجوزُ نحو الضارب زيد^(٧) ، فلا يتم معه الاستدلالُ بهذا البيت على أن الثاني
عطْفٌ بيان لا بدل .

والمبرد أنكر رواية الجُرّ ، وقال : لا يجوز في بشرٍ إلا النصبُ^(٨) . بناءً على أنه بدل ،
والبدلُ يجب قيامه مقامَ المتبوع .

والبيت للمرّار الأسدي^(٩) ، وتماه : عليه الطيرُ ترقُّبه وقوعًا .

« فعليه الطيرُ » ثاني مفعولي التارك ، إن جعلناه بمعنى المُصيرِّ وإلا فهو حالٌ ، وقوله

(١) سبق تخريجه صفحة ١٠٥٥ .

(٢) في ط : نقيبة .

(٣) سبق تخريجه صفحة ٩١١ وذكره هنا ليشرح كلام ابن الحاجب .

(٤) يعني ابن الحاجب .

(٥) لم يمثل ابنُ الحاجب في شرحه لكافيته ٦٣ عندما أورد ما نقله عنه الرضي هنا ، لم يمثل بيازيد والحارث ، وإنما
مثل بـ : يا غلامُ زيدٌ وزيدا .

(٦) صفحة ١٠٧٧ - ١٠٧٨ .

(٧) الأصول ١٤ / ٢ .

(٨) لم أجد هذا البيت في المقتضب ، وقد نسب هذا الإنكارُ إلى المبرد ابنُ يعيش في شرح المفصل ٧٣ / ٣ .

(٩) هو المرار بن سعيد الفقعسي ، وقد مرت ترجمته صفحة ٩١١ .

(ترقبه وقوعا)^(١) حال من الطير إن كان فاعلاً لـ « عليه » ، وإن كان مبتدأ فهو حال من الضمير (المستكين)^(٢) في عليه .

ونحو قولهم : أعجبنى من زيد علمه ، ومن عمرو جوده ، الثاني فيهما كأنه عطف بيان ، والمعطوف عليه محذوف ، والأصل أعجبنى شيء من أوصاف زيد علمه ، وخصلة من خصال عمرو جوده ، وكذا كسرت من زيد يده ، أي كسرت عضواً (من زيد)^(٣) يده ، حُذِفَ المعطوف عليه ، وأقيم المعطوف مقامه ، كما يحذف المستثنى منه ، ويقام المستثنى مقامه في نحو ما جاءني إلا زيد .

* وهذا آخر قسم المعربات من الأسماء ، والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطاهرين ، وصحبه أجمعين ، ثم الحمد لله على درك المسؤول ، وبلوغ الغرض المأمول .

تم القسم الأول بحمده تعالى وحسن تأييده ...

(١) ساقطتان من ط ، وهما لأزمتان .

(٢) في ط : السيق المستكين ، ولعل صواب الكلمة الأولى المستحق .

(٣) في ط : منه .

الفهارس

فهرس الآيات

الصفحة	رقم الآية	اسم السورة
٨٩٤ ، ٨٩٣ ، ٨٩٢ ، ٦٠٤ ، ٥٧٣	٤	الفاتحة
٥٧٣	٥	
٨٨٥ ، ٨٨٤ ، ٨٢٧	٧	
٩٩١ ، ٢٥٠	٦	البقرة
٣٢١	١١	
٦١٦ ، ٦٠٩ ، ٤٨١	١٩	
٧٠١	٢٦	
١٠٨٤	٣٥	
٩٢٨	٤١	
٣٤٨	٦٢	
١٠١٦	٦٨	
٥٠٦	٨٥	
٦٨٨	٩١	
٣٩٦ ، ٢٩٩	١٢٤	
٧١٣	١٣٠	
٦٣٣	١٣٥	
٣٨٣ ، ٣٧٧ ، ٣٧٢ ، ٣٥٥ ، ٣٥٤	١٣٨	
١٠١١ ، ١٠٠١ ، ٢٩١	١٧٧	
١١٩	١٨٤	
٢٨٤	١٩٧	
٨١٨ ، ٣١	١٩٨	
١٠٨٠	٢١٧	
٣٣٣	٢٢١	

اسم السورة	رقم الآية	الصفحة
آل عمران	٢٤٥	٢٣٧ ، ٣٦٧ ، ٤٠٥
	٢٤٩	٧٤٢
	٢٨٢	٨٠٧
	٢٨٤	٥٥٣
	٦	٩٩٦
	١٣	١٠٩١
	٢١	٣١١
	٣٥	٩٧٧
	٩١	٦٩٥
	٩٧	٧١٩
	١٠٦	٣٠٤
	١٢٩	٤٠٤
	١٥٨	٦٥٦
	١٦٧	٦٦٨
	١٨٠	٢٣١
	١٨٨	١٠٦٠ ، ١٠٦١
النساء	١	١٠٢٥ ، ٦٢٦
	١١	٢٣٤
	٤	٧٠٨
	٢٤	٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٧٢ ، ٣٧٧
	٦٦	٧٤٥
	٩٠	٦٨٠ ، ٦٨١
	١٢٢	٣٥٤ ، ٣٥٥
	١٣٥	١٠٤٤
	١٦٠	٦١٦ ، ٧٣٠
	١٧١	٣٩٧
	١٧٦	٢٦٤ ، ٣٥٦ ، ٥٢٠ ، ٥٣١ ، ٥٣٢ ، ٥٥٩

اسم السورة	رقم الآية	الصفحة
المائدة	٦	٥١
	٨	٧٣٤
	٥٤	١٠١٥
	٧١	٢٩٥
	١٠٧	٩٩٣ ، ٩٩٢
	١١٠	٣٧
	١١٧	٨٠٢
	١١٩	٦١١
	١٢	١٠٨٨
	٣٧	
الأنعام	٥٢	٥٩٧
	٨٤	٤٩٤
	٩٤	١٠١٥ ، ٧٨٩
	٩٦	١٠٤٦
	١٢٤	٨٦٤ ، ٥٩٠
	١٢٨	٦٣٤
	١٤٨	١٠٢١
	١٥٤	٧٩١
	١٦٢	٩٤٧
	٤	١٤٧
الأعراف	١٨	٦٣٨
	٣٠	٥٣٤
	٥٠	٨٩٤ ، ٧٩٨
	٥٤	٦٨٦
	٥٦	٦٤٨
	٧٥	٩٦٤
	٨٣	٢٥
	١٣٧	٣

اسم السورة	رقم الآية	الصفحة
	١٤٠	٧٩٧
	١٦٨	١٠٦٣ ، ١٠١٢ ، ٧٨٩
	١٧٠	١٠٤٧
	١٧٧	٦٩٩
الأنفال	١٦	٧٤٩
	٥٨	٨١٠
	٦٢	٨٨٦
التوبة	٥	٥٨٤ ، ٥٨٢
	٦	٥١٨ ، ٢٦٤ ، ٢٤٧ ، ٢١٩ ، ٢١٦
	٢٥	٦٨٦
	٣٢	٧٤٢
	٣٤	١٠٤١
	٥٢	٤٨١
	٦٢	١٠٤٣
	٩٢	١٠٤٠ ، ٥٧٥
يونس	٢٤	٤٨٦
	٢٦	١٠٣٧
	٢٧	١٠٣٧
	٩٨	٧٨٦ ، ٧٤٢ ، ٧٤١ ، ٧٣١ ، ٧٢٥
هود	٢٧	٢١١
	٤٢	٩٤٧
	٤٣	٨٢١ ، ٧٣١
	٤٤	٢٤٠
	٦٤	٦٦٢
	٧٢	٦٨٨ ، ٦٨٧ ، ٦٦٦ ، ٦٣٩ ، ٦٣٦
	٨١	٧٤٦
	٨٥	٦٨٦

اسم السورة	رقم الآية	الصفحة
	١٠٨	٢٧٩
	١١٦	٧٤٣ ، ٧٣١
يوسف	٢	٨٤٥ ، ٦٦٣ ، ٣٧٤
	١٤	٩٩٨ ، ٧
	١٨	١٦
	٢٧	٨٠٠
	٢٩	٥٠٥
	٣١	٧٧٧ ، ٧٧٥ ، ٣٥٩
	٣٧	١٠٥٩
	٤٣	٨٩١
	٥١	٧٧٨ ، ٧٧٧ ، ٧٧٥
	٦٤	٧١٤
	٨٢	٩٣٣
	٨٣	١٠٥٤
	٩٢	٨٢٠ ، ٨١٩
الرعد	١٥	٦٢٢
إبراهيم	٥	٦٠٠
	٢٢	٩٤٧
	٤٥	٥٨٥ ، ٢٤٠
	٤٦	٣٥٧ ، ٣٥٥
الحجر	٤	٧٥١
	٣٠	١٠٧٨ ، ١٠٧٢
	٦٦	٦٣٣
النحل	٣٥	١٠٢٢
	٥١	٩٧٢ ، ٩٦٩
	٥٣	٣٥٧ ، ٣٠٦
	٦٦	٩٩٢ ، ١١٠
		١١٠٣

الصفحة	رقم الآية	اسم السورة
٦٨٦	٩٢	
٦٦١ ، ٦٥٩	١٢٣	
٣٥٧ ، ٣٥٥	١٩	الإسراء
٩٦٢	٢٢	
١٠٦٨	٢٣	
٩٦٢	٣٣	
٢٤٦	٣٦	
٧٤٩ ، ٧٤٢	٨٩	
٩٣٢ ، ٤٤٦ ، ٥٧	١١٠	
٢٧٤	٣٠	الكهف
٩٠ ، ٨٩	٣٣	
٧٠٤	٣٤	
٢٣٣	٩٦	
٧٠٩	١٠٣	
٥٩٠	٥	
٣٧٨	٣٤	مريم
٣٨٦ ، ٢٦٥	٤٧	
١٠٨٣	١٢	طه
٧٨٧	٥٨	
٦٥٩	٦٧	
٢٩٥	٣	الأنبياء
٥٨٥	٢٠	
٧٨٥ ، ٧٧٨	٢٢	
١٠١٥	٥٠	
٨٧٨ ، ٦٤٣	٧٣	
١١٨	٧ ٩	
٤٦٦	١١٢	

اسم السورة	رقم الآية	الصفحة
الحج	٢٥	١٠٤٧
	٤٦	٥٤٦
	٣٠	٨٨٠
المؤمنون	١٤	٩٢٧
	٣٦	٣٥٨
	٩٩	٣٥٨ ، ٣٦
النور	٢	٥٦١ ، ٥٣٠ ، ٥٢٩ ، ٣٠٤
	٤	٧٧٣ ، ٧٦٧ ، ٣٥٠
	٥	٧٦٧
	٦	٧٤٥
	٣٧	٩٤٣
	٤٥	٦٢٢
	٦٣	٤٠٤
الفرقان	١٤	٤٠٧
	٢٤	٧٠٤
	٣٢	٢٤٤
	٣٩	٩٣٩
	٤١	٢٧٢
	٦٣	٧٣٢
	٦٩	١٣٢٩
الشعراء	١٩	٦٤٣ ، ٣٥٧
	٢٣	٩٧٧
	٩٤	١٠٢٢
	١٤١	١٤٦
المل	٢٤	٥٠٩
	٢٥	٥٠٩
	٤٠	٢٧٦

اسم السورة	رقم الآية	الصفحة
	٣٠	٩٧٢
	٨٨	٣٧٧ ، ٣٧٢
القصص	٨٧	٥٩٠
	٨٨	١٠٧٠
العنكبوت	١٤	٧١٨
الروم	٦	٣٨٣ ، ٣٧٢
لقمان	٣٤	٩٣٢
السجدة	٢٦	٢٤٠
الأحزاب	٦	٢٩٠ ، ٢٧٥
	١٠٠	٣٤٩ ، ١٠٦
	١٥	٨٠٠
	٣٨	٣٥٤
	٦٦	١٠٦
	٦٧	١٠٦
سبا	١٧	٨٥٥
	١٩	١٠٤٨
	٢٨	٨٠١
	٣٣	٦٠٤ ، ٦٠٢
فاطر	١	٨٩٨
	٩	١٠٤٧
	٢٧	١٠١٥
	٣٧	٨٨٤
يس	٢٢	٥٩٩
	٢٣	٥٩٩
الصفافات	١	١٠٦٥
	٤٧	٤٦٢ ، ٤٢٨
	٤٨	١٠١٢

اسم السورة	رقم الآية	الصفحة
	١٦٤	١٠١٢
ص	٣	٨٧٠ ، ٨٦٦
	٣٢	٧٣٥
	٥٧	٥٣٠
	٦٠	٥٤٢ ، ٢٦٧
الزمر	٩	١٠٤١
	٤٦	٤٥٩
	٥٧	٢٢١
	٧١	٨٩٤ ، ٧٩٨
	٧٣	٨٩٤ ، ٧٩٨
غافر	١ - ٣	٨٩٩
	٢٨	١٠١٥
فصلت	٥	٥٩٠
	٣٩	٢٧٩
الشورى	٣٧	٢١
	٤٣	٢٧١
	٥٢ - ٥٣	١٠٧٥
الزخرف	٣٢	٤٤٦ ، ٢٨٧
	٣٣	٩٦٤
الجاثية	٤	١٠٣٨
	٥	١٠٣٨
	٢٣	٢٤٢
	٣٢	٧٥٢ ، ٧٥٠
الأحقاف	٩	٣٩٣
	١٧	٣٦١
	٣٣	٨٥٨
محمد	٤	٣٧٠ ، ٣٦٩ ، ٣٥٤

اسم السورة	رقم الآية	الصفحة
الذاريات	٢٣	٧٨١
الطور	٤٩	٦٠٠
النجم	٦	٦٢٣
القمر	١٢	٩٦١ ، ٧١٢ ، ٧٠٨ ، ٧٠٥
	٣٨	٥٩٦
	٤٩	٥٥٢ ، ٥٤٤
	٥٢	٥٦٠
	٥٣	٥٦١
الرحمن	٤٦ - ٤٨	٩٥٩
	٢٩	٦٥٧
الحديد	١٠	١٠٤٠
المجادلة	١	٨٥٣
الحشر	٦	٣٠٥
	١٧	٦٥٧
الجمعة	٨	٣٠٦ ، ٣٠٥
	١١	١٠٤٥
الملك	٤	٥٩٨ ، ٣٨٥ ، ٣٧
	١٩	١٠٤٦
الحاقة	١	٢٧٣
	٢	٢٧٣
	١٣	١٠٥١ ، ١٠٠٩ ، ٩٧٢ ، ٩٧١ ، ٩٦٩
	١٩	٢٣٣
	٤٧	٨٥٨
نوح	٣	٧٥٨
	١٧	٣٥١
المزمل	٨	٣٥١

اسم السورة	رقم الآية	الصفحة
المدثر	١٦	٥٩٣ ، ١٢٦
	٣	٨٠٨ ، ٥٦٢ ، ٥٦١ ، ٥٣٠ ، ٥٢٩
	٤	٥٢٩
	٥	٥٢٩
	٣٨	١٠٢٧
القيامة	٣	٦٨٣
	٤	٦٨٣
	٢٢	٢٩٨ ، ٢٦١ ، ٢٥٩
الدهر	٢٤	٢٩٨
	٣١	٨٢٥
	٢	١١٠
	٤	١٠٤ ، ١٠٣
	١٥	١٠٤ ، ١٠٣
المرسلات	٢٤	٥٦٩
	٣٠	٨٢٨
	٣١	٨٢٨
النبأ	١	١٠٨٩
	٢	١٠٨٩
الانفطار	٥	٦٤٦
الانشقاق	١	٥٤٩
البروج	١٩	٦٩٤
	٤	١٠٨٦ ، ١٠٨٠
	٥	١٠٨٦ ، ١٠٨٠
	١٠	٣٠٨ ، ٣٠٦ ، ٣٠٥
	١٤	٩٦٢ ، ٣٠١
	١٥	٩٦٢ ، ٣٠١
	١٦	٩٦٢ ، ٣٠١
		١١٠٩

اسم السورة	رقم الآية	الصفحة
الغاشية	٢٥	٦٥٤ ، ٣٣٤
الفجر	١	١٠٦
	٢	١٠٦
	٣	١٠٦
	٢١	١٠٦٧ ، ٥٧١ ، ٣٦٩
	٢٢	١٠٦٧
البلد	١٤	٨٩٩
	١٥	٨٩٩
الضحى	٢	١٠٦
	٣	١٠٦
	٩	٥٦٢ ، ٥٤١ ، ٣٩٥
	١٠	٥٤١
	١١	٨٠٨ ، ٥٣٠ ، ٥٢٩
الشرح	٥	
	٦	
العلق	١٥	١٠٨٢ ، ٩٧٩ ، ٤٣١
	١٦	١٠٨٢ ، ٩٧٩ ، ٤٣١
القدر	١	٧٣٥
القارعة	١	٨٦٤ ، ٧١٥
	٢	٨٦٤ ، ٧١٥
العصر	٢	٧
	٣	٧
الهمزة	١	١٠٨٨ ، ١٠١٠ ، ٩٩٢
	٢	١٠٨٨ ، ١٠١٠ ، ٩٩٢
النصر	١	٥٢٩
	٢	٥٦٢
	٣	٥٦٢ ، ٥٢٩
المسد	٤	١٠٠٩ ، ٥١٥

فهرس الأحاديث

الصفحة	الحديث
	(الهمزة)
٥٥٨	اطلبوا العلم ولو بالصين
٤٠٢	أعذرني من عائشة
٣١٧	أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد
٨٣٠	أقضاكم علي
٦٠١	أقطع النبي - ﷺ - زبيرا حُضَرَ فرسه
٧٨١	أنا أفصح العرب بيد أني من قریش
٦٢٩	أنا وإياه في لحاف
٦٦٩	أنت مني بمنزلة هارون من موسى
١٧٥	إن الله تعالى نهاكم عن قيل وقال
٣٣٤	إن من البيان لسحرا
٥١٣	إننا معاشر الأنبياء فينا بكء
١١١ - ١٥٣	إنكن صواحبنا يوسف
٢١٤	إنما الأعمال بالنيات
٢١٤	إنما الولاء للمعتق
١٠٦٧، ١٠٥٠	أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل باطل باطل
	(الناء)
٦١	الثيب يُعرب عنها لسانها
	(الجيم)
٢٤٢	الجار أحق بصقيته
	(الخاء)
١٠٦	خير المال سكة مأبورة وفرس مأبورة

(السين)

٦٥٠ سابق رسول الله ﷺ بين الخيل فأتى فرس له سابقا
٢٨٨ سلمان منا

(الكاف)

٧٣٤ كل شيء مهة ما النساء وذكرهن

(اللام)

٧٧٠ لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب

٢١٥ لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد

٧٩٨ لا صيام لمن لم يعزم من الليل

٧٦٣ لا فتى إلا علي ، ولا سيف إلا ذو الفقار

٩٤٦ لكل نبي حوارى ، وحوارى الزبير

٤٠٣ لن يهلك الناس حتى يئذروا من أنفسهم

(الميم)

٧٩٤ ما أيس الشيطان من بني آدم إلا أتاهم من قبل النساء

٩٣٦ ما رأيت مثل الجنة نام طالبها

(النون)

٩٨٠ الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة

الناس كلهم هالكون إلا العالمون والعالمون كلهم هالكون إلا

٧٨٤ العاملون .. إلخ

٨٠٣ - ٨٠٤ الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرا فخير وإن شرا فشر

(الواو)

٩٨٦ وجدت الناس أخبر ثقله

(الياء)

٢٩٥، ٢٥٦ يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار

٦٤٨ يذهب الصالحون أسلافا الأول فالأول

فهرس أقوال الإمام « علي » رضي الله عنه التي استشهد بها الرضي

الصفحة	القول
٣٢٧	أنتم والساعة في قرن
٩٢٥	سكائك الهواء ورخاء الدعة
٦١٢	فأعطاه الله النظرة استحقاقا للسخطة واستتماما للبلية
٧٠٨	فطيبوا عن أنفسكم نفسا
٣٢٧	فهم والجنة كمن قد رآها
٧٥١	قد كنت وما أهدد بالحرب
٩٢٥	لنسخ الرجاء منهم شفقات وجلهم
	نحمده على عظيم إحسانه ، ونير برهانه ، ونوامي فضله حمدا يكون
٣٥٤	لحقه قضاء ولشكره أداء
٦٧٠	والله لابن أبي طالب آنس بالموت من الطفل بثدي أمه
٦٩٩	ياله مراما ما أبعده

فهرس المأثورات النثرية

الصفحة

المأثور

(الألف)

٥٩٤	آتيك بكرة
٣٦١	آه
٣٦٠	آهامنك
٨٧٨	أبو عذرها
٦٨٣	أتميا مرة وقيسيأ أخرى
٦٧١	أتيته ركضأ أو عدوأ أو مشيأ
٩٢٢	أخلاق ثياب
٨٠٣	ادفع الشر ولو إصبغأ
٥٧٠	إذا بلغ الرجل الستين فيأه وإيا الشواب
٧٠٤	الأرض مفجرة عينأ
٥٧٥	استغفرت الله ذنبا
٦٢٣	استوى الماء والخشبة
٥٠٥	افتد مخنوق
٥٠٥	أطرق كراً
٥٠٨	أضرطأ وأنت الأعلى
٧٠٤	أعجبني طيبة أبا
١٣٨	أعجمي فالعب به ما شئت
٣٨٨	اغتديت ولا اغتداء الغراب
٣٨٨	اهتديت ولا اهتداء القطا
٣٦٠	أفا
٣٦٠	أفة
٣٧٩	أفعله البتة

٦٤٢	افعله جهدك وطاقتك
٦٨٥	أقائما وقد قعد الناس
٦٨٥	أقاعداً وقد سار الركب
٣٥٢	أقل رجل يقول ذلك إلا زيد
٣٢٠	أكثر شربى السويق ملتوتا
١٠٤٠	أكلت سمكا لبنا تمراً
٢٥١	أكلوني البراغيث
٣٦٠	إيها
٨٧٠	ألا رجل في ألا من رجل
٨٣٥	ألا قماص بالعر
١٠٢٧	الذي يطير فيغضب زيد الذباب
٧١٣	ألم بطنه
٨٠٣	أما أنت منطلقا انطلقت
٢٦٠	أمت في حجر لا فيك
٢٦٠	أمرأ قعده عن الحرب
٦٢٥	أمرأ ونفسه
٣٨٧	أمكراً وأنت في الحديد
٧٩٣	أنا أفعل كذا أيها الرجل
٧٠٣	أنا أكثر منه مالا
٨٨٥	أنا زيذاً غير ضارب
٦٢٣	أنت أعلم وربك
٦٧٠	أنت الرجل علماً
٢٨٤	أنت مني مكان قريب
٤٠٣	إن تأتني فأهل الليل وأهل النهار
٣٩٨	انته أمرأ قاصداً
٢١٧	إلا حظية فلا ألية
١٥٧	إنما سميت هائناً لهنأ

٨٨٣	أنمار الشاء
٧٩٢	إن فلانا كريم لا سيما إن أتيته قاعدًا
٣٥٨	أهلًا بفلان
٣٩٧	أهلًا وسهلًا
٤٠٢	أهلك والليل
٣٦١	أوه
٧٥١	إياي وأن يحذف أحدكم الأرنب بالعصا ولتذك لكم الأسل والرماح
٣٦٠	إيها
٣٦٢	إييه
٩٣١	إيي وأيك

(الباء)

٦٩٩	بئس عبدًا
٣٥٥	بؤسًا لك
٦٥٤	البر الكر بستين
٩٩١	برمة أعشار
٩٩١	برمة أكسار
٧١٣	بطر عيشه
٦٤٦	بعت الشاء شاة بدرهم
٦٤٦	بعت الشاء شاة بدرهم
٦٤٦	بعت الشاء شاة ودرهم
٣٥٥	بعدًا لك
٩٢٤	بقلة حمقاء
٥١٥	بك أهل الرحمة أتوسل
٣٥٩	بهرًا له
٧٠٤	البيت مشتعل نارًا

(التاء)

٣٦٠	تربا لك وجندلًا
-----	-----------------

٢٥٠	تسمع بالمعيدي لا أن تراه
٦٨٦	تعال جائئاً
٣٦٠	تفأ
١٧٧	تميم بنت مرّ

(الثاء)

٩٩١	ثوب أسمال
-----	-----------

(الجيم)

١٠٧١	جاءني القوم أكتعون
٧١٧	جاءني القوم أكتعون إلا حماراً
٦٧٦	جاءني زيد عليه جبة وشي
٧٨٨	جاءني سواءك
٦٤٨	جاءني علي وحده
٦٤٥	جاءوا قضهم بقضيضهم
٣٤٥	جئتك خفوق النجم
١٠٤٥	جالس الحسن وابن سيرين
٩٢٢	جانب الغربي
٦٤٨	جحش وحده
٣٥٥	جدعاً (لك)
٩٢٢	جرّد قطيفه
١٠٧١	جمع بصع
١٠٧١	جمع بصع بتع

(الحاء)

٣٥٦	حردت حرده
٧٠٤	حسبك بزيد رجلاً
٣٩٨	حسبك خيراً لك
٧١٠	حسبك من رجل
٦١٨	حسبك وزيداً درهم

١٠٦٠	حسن بسن قسن
٣٥٣	حمدًا
٥١٥	الحمد لله الحميد
٣٦٨	حمدت حمده
٣٦٨	حمدٌ لله وثناء عليه
٣٥٤	حنانيك
٣٨٦	حواليك
١٠٦١	حيث بيث
١٠٦١	حيص بيص
٦٠٦	حيثنذ الآن

(الخاء)

٥٠٨	خامري أم عامر
٩٨٠	خبر السوء
٧٩٦	خرج الأمير معه صقر صائد به غدا
٣١٢	خرجت فإذا السبع
٢٥٢	خطيئة يوم لا أصيد فيه
٣٥٣	خيبة

(الدال)

٢٨٧	داري خلف دارك بريدًا
٢٨٧	داري خلف دارك فرسخين
٢٨٧	داري خلف دارك ميلًا
٢٨٧	داري خلف دارك يومًا وليلة
٢٨٨	داري من خلف دارك فرسخان
٢٨٨	داري من خلف دارك فرسخين
٢٨٤	دارك مني يمين أو شمال
٦٤٨	دخلوا الأول فالأول
٣٥٤	دواليك

٨٥ دون تصحيحه خرط القتاد
٤٠٣ ديارَ الأحبة

(الذال)

٣٥٩ ذفرًا له
٥٨٦ ذهب الشام
٩٥٨ ذو زيد
٩٥٨ ذوي آل النبي

(الراء)

٦٢٥ رأسك والحائط
٤٠١ راكب الناقة طليحان
١٠٧٨ رأيت قومك أكثرهم
٢١٢ رأيتك إذ لم يبق إلا الموت ضاحكا
٨١١ رأيتك لدن قائمًا
٥٥٥ رب شاة وسخلتها
٦٤٢ رجع عوده على بدئه
٦٤٦ رجل خير من امرأة
٩٨٠ رجل صدق
٧٩٨ رحمك الله
٣٥٤ رعيًا

(الزاي)

٧١٣ زيد الحسن الوجه
٨٨٤ زيد الخيل
٧٠٤ زيد طيب أبا
٣٢٧ زيد متفقىء شحمًا زيد والريع ييارها

(السين)

٧٧٧ سبحت
٧٧٥ سبحان الله

الصفحة	المأثور
٣٥٥	سبحانك الله العظيم
٣٥٤	سحقا
٣٥٥	سعديك
٨٨٩	سقطت بعض أصابعه
٣٥٣	سقيا
٢٦٩	السمن منوان بدرهم
٥١٣	سواء عليّ أقمت أم قعدت
٣٤٥	سير فرسخان
٣٤٥	سير عليه فرسخان
	(الشين)
٥٧٧	شأنك والحج
٧١٥	شر أهر ذا ناب
٢٦٠	شر ما ألجأك إلى مخة عرقوب
٣٥٣	شكرا
٢٦٠	شهر ثرى وشهر ترى وشهر مرعى
	(الصاد)
١٠٧٨	صرفت وجوها أولها
٦٥٨	صل على محمد وذويه
٣٦٢	صه
٣٤٥	صيد عليه يومان
٣٤٥	صيد يوم كذا
	(الضاد)
١٠٦٢	ضربت زيد الظهر والبطن
١٠٦٢	ضرب عمرو اليد والرجل
٣١٨	ضربي زيدا قائما
	(العين)
٣٦٠	عائذا بك
٣٥٥	عجبا منك

٤٠١	عذيرك من فلان
٧١٠	عز من قائل
٧٩٧ - ٧٩٦	عزمت عليك لما ضربت كاتبك سوطا
٣٥٥	عقرا لك
٣٦٣	عمرك الله
٦٤٨	عُيِّر وحده
	(الغين)
٧١٣	غبن رأيه
	(الفاء)
٣٨٨	فاهالفيك
٢٨٢	في أكفانه دُرَج الميت
٧٨٨	في الدار سواءك
	(القاف)
٦٨٥	قائما قد علم الله وقد قعد الناس
٣٦٢	قاتعه
٧١٠	قاتله الله من شاعر
٤٧٦	قبل البكاء كنت ناعسة
٤٧٦	قبل النعاس كنت مضمرة
٧٥٨	قد كان من مطر
١٤٧	قرأت هودا
٦٤٧	قريع وحده
٣٥٦	قصدت قصده
٨٣٠	قضية ولا أبا حسن لها
٣٦٣	قعدك الله
٧٣٨	قلما رجل يقول ذلك إلا زيد
٨٨٦	قم قائما
٦٧٨	قمت وأصلك عينه

٩٩٢

قميص شراذم

٣٨٧

قيامًا قد علم الله

١٤٦

قيس بنت عيلان

(الكاف)

٣٦٢

كاتعه

٤٠٣

كاليوم رجلاً

٦٠٠

كان ذلك مقدم الحاج

٧٠٩

كذب عليك العسل

٤٠٣

كفى زيد شجاعاً

٥٢٩

الكلاب على البقر

٦٢٠

كل رجل فأنا أكرمه

٤٠٣

كل رجل وضعته

٩٣٩

كل شاة وسخلتها

٦٥٧

كل شيء ولا ستيمة حر

٦٤٩

كلتهن

٦٧١

كل يوم لك ثوب

٤٠٢

كلمته فاه إلى في

٦٢٨

كلمته مشافهة

كليهما وتمراً

كيف أنت وقعة من ثريد

(اللام)

١٠٢٤

لا أبا لزيد

٣٨٨

لا أفعل ذلك ولا كوداً

٣٨٨

لا أفعل ذلك ولا كيّداً ولاهما

٣٨٨

لا أفعل ذلك ولا مكادة

٣٧٩

لا أفعلنه البتة

٨٢٥

لا أهلاً ولا سهلاً

٨٢٥

لابك السوء

٨٣١

لا حول ولا قوة إلا بالله

٨٥٨	لا خير بخير بعده النار
٨٢٥	لا سلام عليك
٨٢٣	لا سواء
٨٥٠	لا كزيد
٧٧٧	لا ليت
٣٧٤	لا ماء ماء باردًا
٨٢٥	لا مرحبًا
٨٢٥	لا مسرة ولا مكreme
٨٢٥	لا نعمة
٨٢٣	لا نولك أن تفعل ..
٨٦٩	لات أوان
٨٦٦	لات حين
٨٧١	لات هنا
٣٧٦	الله أكبر دعوة الحق
٥٧٤	الله لأفعلن
٥٩٧	لقيته فينة بعد الفينة
٥٩٧	لقيته الفينة بعد الفينة
٥٩٧	لقيته بعيدات بيني
٦٧١	لقيته فجأة
٦٧١	لقيته عيانًا
٦٧١	لكل فرعون موسى
٧١١	لله أبوك
٧١١	لله أنت
٦٩٨	لله دره رجلاً
٧١١	لله در زيد فارساً/ من فارس
٧١٠	لله درك فارساً/ من فارس
٣٧٠	له صراخ صراخ الشكلي
٩٨١	له صوت صوت حمار

٣٧٦	له على ألف درهم اعترافاً
٣٧١	له علم علم الفقهاء
٣٧١	له هدى هدى الصلحاء
٢٢١	لو ذات سوار لطمتني
٣١٥	لولا على هلك عمر
٧٧٧	لو ليت
٧٥١	ليس أحد إلا وهو خير منك
٨٧١	ليس الطيب إلا المسك
٥٤٦	ليس خلق الله مثله
٧٩٠	ليس غير
٧٩٠	ليس غيره
٨٨٥	لي عشرون مثله
٥٠٨	الليل طويل وأنت قمر
٢٨٢	الليلة الهلال

(الميم)

٧٣٥	ما أتتني امرأة لا تكون فلانة
٧٣٥	ما أتتني امرأة ليست فلانة
٦٩٨	ما أحسنها فعلة
٦٢٨	ما أنت وزيداً
٧٢٩	ما جاءني القوم إلا حماراً
٧٢٩	ما جاءني زيد إلا عمراً
٧٣٥	ما ذر شارق
٧٥١	ما رجل إلا وأنت خير منه
٧٣٢	ما زاد إلا ما نقص
٥٧٠	ماز رأسك والسيف
٦٢٢	ما زلت أسير والنيل
٧٣٢	ما خير إلا ما نفع
٩٣٣	ما كل سوداء تمر ولا بيضاء شحمة

٧٣٨	ما كلمت أحداً أنصفني إلا زيد
٧٢٦	مالي إلا أبوك أحد
٧٢٩	مالي عتاب إلا السيف
٨٠٥	المرء مقتول بما ...
٧٢٦	ما مررت بمثله أحد
٨٥٦	ما مسيئاً من أعتب
١٠١٣	ما منهم إلا رأيته في حال كذا
٣٥٨	مرحباً بك
٨٨٧	مررت بامرأة كافيك من امرأة
٨٨٧	مررت بامرأة ناهيتك من امرأة
٨٨٧	مررت بامرأة هذك من امرأة
٩٨٣	مررت برجل أبي عشرة
٩٩١	مررت برجل أبي عشرة أبوه
٩٨٣	مررت برجل أب لك
٩٨٣	مررت برجل أخ لك
٩٩١	مررت برجل أسد غلامه
٩٩١	مررت برجل حسبك فضله
٩٩١	مررت برجل رجل أبوه
٩٩٠	مررت برجل سواء أبوه وأمه
٩٩١	مررت برجل سواء درهمه
٩٩٠	مررت برجل سواء هو والعدم
٨٠٥	مررت برجل صالح إن لا صالح فطالح
٩٩١	مررت برجل عشرة غلمانه
٨٨٧	مررت برجل كافيك من رجل
٨٨٧	مررت برجل كافيك من رجال
٨٨٧	مررت برجلين كافيك من رجلين
٩٩١	مررت برجل مثلك أبوه
٩٨٠	مررت برجل نار حمرة

٨٨٧	مررت برجل ناهيك من رجل
٨٨٧	مررت برجلين ناهيك من رجلين
٨٨٧	مررت برجل هذك من رجل
٨٨٧	مررت برجال هذك من رجال
٨٨٧	مررت برجلين هذك من رجلين
٩٩١	مررت بسرج خز صفته
٩٨٢	مررت بقاع عرفج كله
٩٨٢	مررت بقوم عرب أجمعون
٩٩١	مررت بكتاب طين خاتمه
٦٤٨	مررت بهم الجماء الغفير
٥١٥	مررت به الفاسق
٩٢٢	مسجد الجامع
٨٨٣	مضر الحمراء
١٠٦٢	مطرنا زرعنا وضرعنا
١٠٦٢	مطرنا سهلنا وجبلنا
١٠٦٢	مطر قومك ليلهم ونهارهم
٣٥٥	معاذ الله
٧٠٣	ملآن ماء
٧٠٣	ممتلىء ماء
٤٠٠	من أنت زيدًا
٢٠٠	من كانت أمك
٣٦٢	مه

(النون)

٨٩٨	ناقة عر الهواجر
٥١٣	نحن آل فلان كرماء
٥١٣	نحن العرب أقرى للنزال

٣٥٦	نجوت نحوه
٦٤٧	نسيج وحده
٤٦٣	نصف وربع درهم
٦٩٩	نعم رجلاً
٣٨٧	نعم ونعمة عين
٥٧٧	نفسك وما يعينها
٣٢٤	نهاره صائم وليله قائم
٣١٩	النوم ينقض الطهارة

(الهاء)

٣٨٦	هجاجيك
٦٦٢	هذا بسرّاً أطيّب منه رطباً
٩١٩	هذا حيّ زيد
٢٣٦	هزا زيك
٣٧٨	هذا زيد غير ما تقول
٩٤١	هذا غلام
٣٧٨	هذا القول لا تقولك
٤٠٠	هذا ولا زعماتك
٥٣٦	هذا يوم اثنين مباركاً فيه
١٠٦٠	هنيئاً مريئاً
٦٧١	هو زهير شعراً
٩٤١	هو غلام إن شاء الله ابن أخيك
٢٨٧	هو مني دعوة الرجل
٢٨٧	هو مني فوت اليد
٥٨٧	هو مني مزجر الكلب
٢٨٥	هو مني مقعد الخاتن
٢٨٥	هو مني مقعد القابلة
٥٨٧	هو مني مناط الثريا

هو مني منزلة الشغاف

(الواء)

واجمجمتي الشاميتناه

وارجلًا مسجاه

وامن حفر يثر زمزمه

وامن قلع باب خيراه

واها

وراءك أوسع لك

وُفق أمره

وُلد له ستون عامًا

ويح زيد رجلًا

ويحه رجلًا

ويلك

ويل [لك]

ويلمها خطة

ويلم زيد رجلًا

ويلم زيد شجاعًا

ويها

(الياء)

يا إياك قد كفيتك

يا حربي اضربا عنقه

يا زيد زيدًا الطويل

يا لزيد فارسًا

يالك ليلاً

يالك من ليل

يا لله للمسلمين

ياله رجلًا

يا لها قصة

٥٨٧

٤٩٧

٥٠٤

٥٠٣

٥٠٣

٣٦٠

٣٩٨

٧١٣

٣٤٥

٧١١

٦٩٨ - ٦٩٩

٣٦١

٣٦٢

٦٩٨

٧٠٤

٧١١

٣٦٠

٤١٣

٣٦

٤٣١

٧٠٤

٦٩٨

٧١٠

٤١٧

٦٩٨

٦٩٨

فهرس الشعر

رقم
الشاهد صدر البيت قافيته بحره قائله الصفحة

الهمزة

٧٨	إن من يدخل الكنيسة يوماً	طباء	الخفيف	الأخطل	٣٠٩
١٣٤	فلا والله لا يلقى لما بي	دواء	الوافر	مُسْلِم بن مَعْبَد الوالبي	٤٦٢
٤٨	لا تَحْلُنَا على غِرَاتِكَ إنا	الأعداء	الخفيف	الحارث بن حِلْزَة	٢٣١
				اليشكري	
٣١٠	ملك أضلُع البرية لا يوجد	كفاء	الخفيف	الحارث بن حِلْزَة	٩٢٦
				اليشكري	
٢٣٨	غير أني قد أستعين على هم	النجاء	الخفيف	الحارث بن حِلْزَة	٧٨٠
				اليشكري	
١٤٥	فقالوا تعالى يا يزي بن مخرم	صداء	الطويل	يزيد بن المخرم	٤٧٨
٢٥٢	من لدّ شولاً فألى إتلأئها	إتلأئها	مشطور	يزيد بن المخرم	٨١١
			الرجز		
٢٨٢	طلبوا صلحنا ولات أوان	بقاء	الخفيف	أبو زييد الطائي	٨٧٠

الباء

٢٧٣	وما الدهر إلا منعجوننا بأهله	معذباً	الطويل	القتال الكلابي	٨٥٤
٢١٤	سيري أماناً فإن الأكثرين	أبا	البسيط	الحطيئة	٧٠٨

حصى

٢٥٧	تركنتي حين لا مال أعيشُ	كَلْبًا	البسيط	أبو الطفيل عامر بن واثلة	٨٢٤
-----	-------------------------	---------	--------	--------------------------	-----

به

٤	أقلى اللوم عاذلً والعتابا	أصابا	الوافر	جرير	٣٤
٥١	ولو ولدت فقيرةً جرّو كلب	الكلابا	الوافر	جرير	٢٤٤
١١٢	أعبد حل في شُعْبَى غريباً	اغتراباً	الوافر	جرير	٤٢٠
١٢١	جارية من قيس بن ثعلبة	ثعلبة	مشطور	الأغلب العجلي	٤٤٢

الرجز

-	ستقرع منها سنّ خزيان نادم	العصبصُبّ	الطويل	الكميت	١٠١٦
---	---------------------------	-----------	--------	--------	------

رقم الشاهد	صدر البيت	قافيته	بحره	قائله	الصفحة
١٣٩	أبا غُرُو لا تبعد فكل ابن حُرّة	فيحيبُ	الطويل	مجهول	٤٧١
١٥٩	فهلا أعدوني لثلي ثَقَّاقِدُوا	أنكبُ	الطويل	مختلف فيه	٥٤٨
١٦٦	فاياك إياك المراء فإنه	جالبُ	الطويل	الفضل بن عبد الرحمن القرشي	٥٧٦
١٩٤	وما حل سَعْدِي غريبًا ببلدة	أبُ	الطويل	اللعين المنقري	٦٥٠
١٩٦	لئن كان برد الماء حران	لحيبُ	الطويل	عروة بن حزام	٦٦٠
٢٧٨	مشائيمُ ليسوا مصلحين عشيرة	غرايها	الطويل	الأخوص أو الفرزدق	٨٦١
٣٠٢	إليكم ذوي آل النبي تطلعت	البُبُ	الطويل	الكميت	٩١٨
٣٠٩	فقلت انجوا عنها نجا الجلد إنه	غاربه	الطويل	أبو الغمر الكلاني أو عبد الرحمن بن حسان	٩٢٤
٣٣٨	فلا تجعلي ضيفي ضيفٌ مقرب	جانبُ	الطويل	العجير السلوي	١٠٠٨
٣٧	كم دون بيشة من خرق ومن علم	مسلوبُ	البسيط	ذو الرمة	١٧٣
٨٢	هذا سراقا للقرآن يدرسه	ذيبُ	البسيط	مجهول	٣٥٣
١٤٠	ديار مية إذ مني تساعفنا	عربُ	البسيط	ذو الرمة	٤٧٢
٢١١	ويُلَمُّها روحة والريح معصفة	مقترُبُ	البسيط	ذو الرمة	٦٩٩
٢٦٦	ويُلَمُّها في هواء الجو طالبة	مطلوبُ	البسيط	امرؤ القيس	٨٤٤
٨٨	عجب لتلك قضية وإقامتي	أعجبُ	الكامل	ضمير بن ضميرة أو غيره	٣٦٨
١٦٩	لذُنْ بهز الكف يعسيل متنه	الثعلبُ	الكامل	ساعدة بن جُوَيّة	٥٨٦
١٨٧	عوذ وبهثة حاشدون عليهم	يتلهبُ	الكامل	زيد الفوارس	٦٣٤
١٥٠	بنا تميما يُكشِفُ الضبابُ	الضبابُ	مشطور الرجز	رؤبة	٦٣٥ ٥١٤
٢٢٧	في ليلة لا ترى بها أحدا	كواكبها	السريع	عدي بن زيد	٧٣٨
٤٢	ألا ليت شعري هل يلومنَّ قومه	جانبُ	الطويل	أبو جندب الهذلي	٢٠٦

رقم الشاهد	صدر البيت	قافيته	بحره	قائله	الصفحة
---------------	-----------	--------	------	-------	--------

٥٤	على مثلها من أربع وملاعب	السواكب الطويل	أبو تمام	٢٦٦	
٧٦	فأما القتال لا قتال لديكم	المواكب الطويل	الحارث بن خالد المخزومي	٣٠٤	
١٢٦	معاذ الإله أن تكون كظبية	رب رب الطويل	البُعَيْثُ بن حريث	٤٥٥	
١٣٧	كليني لهم يا أميمة ناصب	الكواكب الطويل	النابعة	٤٦٨	
١٧٦	إذا كوكبُ الخرقاء لاح بسحرة	القرائب الطويل	مجهول	٦٠٥	
٢٢٣	ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم	الكتائب الطويل	النابعة	٧٣٢	
٥٢	أمرئك الخير فافعل ما أمرت به	نشب البسيط	مختلف فيه	٢٤٥	
١٠٧	ييكيك ناءٍ بعيد الدار مغتربٌ	للعجب البسيط	عمرو بن معد يكرب	٤١٦	
٢٥٣	أودى الشبابُ الذي مجَّد عواقبه	للشيب البسيط	سلامة بن جندل	٨١٨	
٣٥٣	فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا	عجب البسيط	مجهول	١٠٢٤	
٤٤	ولا أشتي يا قوم إلا كارها	الحاجب الكامل	موسى بن جابر الحنفي	٢١٣	
٣٧١	إن السيوف غدوها ورواحها	الأعضب الكامل	الأخطل	١٠٩٠	
٣٥١	يا لهف زيابة للحارث	فالآيب السريع	ابن زيابة	١٠٢٠	
١٨٦	كان حواميه مدبراً	تخضب المتقارب	النابعة الجعدي	٦٣٤	
				٦٣٥	

التاء

١٠٥	يا أبجر بن أبجر يا أتنا	جعنا الرجز	سالم بن دارة	٤١٣	
١٦٣	ألا رجلا جزاه الله خيراً	تبيت الوافر	عمرو بن قعاس	٥٥٧	
١٥٤	لحا الله جترماً كلما ذر شارق	فازبأرت الطويل	عمرو بن معد يكرب	٥١٧	
٣٧٣	وكت كذي رجلين رجل صحيحة	فشلت الطويل	كثير عزة	١٠٩١	

رقم الشاهد	صدر البيت	قافيته	بحره	قائله	الصفحة
٢٠٨	أفي الولائم أولادًا لواحدةٍ	لَعَلَّتْ	البيسط	مجهول	٦٨٤
٢٨٣	حنت نوارٍ ولات هُنا حنت	أجنت	الكامل	شَيْيب بن جُعِيل	٨٧١
الجيم					
٢٦٥	ألا سبيل إلى خمير فأشربها	حجاج	البيسط	فَرِيعَةُ بنت هَمَام (المتمنية)	٨٣٦
٢٦٩	كأن أصواتٍ من يغالهن بنا	الفراريج	البيسط	ذو الرُّمَّة	٨٥٠
١٩	يحد وثمانى مولعا يلقاها	الإرتاج	الكامل	ابن ميادة	١٠٩
الحاء					
-	ياليت زوجك قد غدا	رمحا	مجزوء الكامل	عبد الله بن الرِّبْعَرى	١٠٢٨
٣٢	أنى دونها ذبَّ الريادِ كأنه	رامحُ	الطويل	تميم بن أبي بن مقبل	١٥٩
٤٣	كأن لم يمت حَيٌّ سواك ولم	النوايحُ	الطويل	أشجع السلمي	٢١٣
تقم					
٤٥	إنيك يزيدُ ضارحُ الخصومة	الطوائحُ	الطويل	مختلف فيه	٢١٧
٢٢٠	فإن تمس في غار برهوة ثاويًا	تصبحُ	الطويل	أبو ذؤيب الهذلي	٧٢٩
٢٨٤	أفى أثر الأظعان عينك تلمح	ميتحُ	الطويل	الراعي الحميري	٨٧١
٣٤٢	وما الدهر إلا تارتان فمهما	أكدحُ	الطويل	تميم بن أبي بن مقبل	١٠١٢
٣٥٥	وكان سياتُ ألا يسرَّحوا	السوحُ	البيسط	أبو ذؤيب الهذلي	١٠٤٥
نعمًا					
٨١	من صد عن نيرانها	براحُ	مجزوء الكامل	سعد بن مالك الوائلي	٣٤٠
٢٢١	والحرب لا يبقى لجاحها	المراخُ	مجزوء الكامل	سعد بن مالك الوائلي	٨٢٣
	إلا الفتى الصَّبَّارُ في	الوقاخُ	مجزوء الكامل	سعد بن مالك الوائلي	٧٣٠
١٦٧	أخاك أخاك إن من لا أخا له	سلاح	الطويل	إبراهيم بن هرمة	٥٧٧
٣٣٥	ونظرن من تحل الستور	صحاح	مجزوء الكامل	ابن ميادة	٩٨٩
١٠٨	يا لَمَطَافنا وباليراح	النفاح	الخفيف	مجهول	٤١٦

الحاء

- والله لولا أن تحش الطبخُ الطبخُ مشطور العجاج ٣٤١٠
الرجز
- بي الجحيم حين لا مستصرخُ مستصرخُ مشطور العجاج ٣٤١
الرجز

الدال

- ١٢٤ معاويَ إننا بشرٌ فاسجح الحديدًا الوافر عبد الله بن الزبير الأسدي ٤٥٣
- ٣٦٠ لا لا أبوح بحب بُثْنَةٍ إنها عهدًا الكامل جميل بشينة ١٠٥٩
- ٣١٩ فرجعتها بيمزجة مزادة مجزوء مجهول ٩٤١
الكامل
- ١٣ في كليت رجلها سلامي زائدة مشطور مجهول ٧٧
الرجز زائدة
- ١٨١ علفتها تبنا وماءً بارداً بارداً مشطور ينسب لذي الرمة ٦٢٢
الرجز
- ٣١ وشق له من اسمه ليُجله محمد الطويل حسان بن ثابت ١٥٧
- ١٩٧ إذا المرء أعيتته المروءة ناشئا شديد الطويل مختلف فيه ٦٦٠
- ٢٠١ إذا أنكرتني بلدةً أو نكرتها سواد الطويل بشار بن برد ٦٧٥
- ٢٦٨ وقد مات شمّاخ ومات مخلد الطويل مسكين الدارمي ٨٤٧
مزرّد
- ٢٣٤ سبحانه ثم سبحانه نعوذ به الجُمُد البسيط مختلف فيه ٢٣٤
- ٥٧ ثلاث كلهن قتلت عمداً تعود الوافر مجهول ٢٧٠
- ١٥٨ فلا حسباً فخرت به لتيمم الجدود الوافر جرير ٥٤٥
- ١٧٠ عزمتُ على إقامة ذي صباح يسود الوافر أنس بن مُدْرِكة الخثعمي ٥٩١
- ٣٩ نبئت أخوالي بني يزيد يزيد مشطور رؤية ١٨٢
الرجز
- ١٠ ألا أيهذا الزاجري أخضر مخلد الطويل طرفة بن العبد ٦٥
- الوغى
- ١٨٤ يقول وقد ترّ الوظيف بمؤيد الطويل طرفة بن العبد ٦٣٣
وساقها ٦٣٦
٦٨٢

رقم الشاهد	صدر البيت	قافيته	بحره	قائله	الصفحة
٣٠١	رحيب قطاب الجيب منها	المتجرد	الطويل	طرفة بن العبد	٩١٣
	رفيقة				
٧٣	بنونا بنو أنبائنا وبنائنا	الأبعاد	الطويل	الفرزدق	٢٩٤
٢١٢	ويلم أيام الشباب معيشة	الندى	الطويل	علقمة بن عبدة الفحل	٧٠٠
٧٩	قالت أمانة لما جئت زائرها	السود	البسيط	الجموح الظفري	٣١٦
	لا درُ دُرُكُ إني قدر ميتهم	لمحدود	البسيط	الجموح الظفري	
١٨٩	كأنه خارجا من جنب	مفتار	البسيط	النابعة	٦٣٦ ، ٦٣٩ ، ٦٤١
	صفحته				
٢٣٦	ولا أرى فاعلا في الناس	أحد	البسيط	النابعة	٧٧٧
	يشبهه				
٢٤٧	أضحت خلأ وأضحى	ليد	البسيط	النابعة	٨٠١
	أهلها احتملوا				
٢٧٢	إلا أوارئي لأياما أينها	الجلد	البسيط	النابعة	٨٥٤
٣٤٧	والمؤمن العائذ الطير	السند	الوافر	عبد الله بن الزبير الأسدي	١٠١٤
	يمسحها				
١٦٨	فلا تبغينكم قنا وعوارضا	ضرغيد	الكامل	عامر بن الطفيل أو عاتكة بنت زيد	٥٨٦
٢٨٥	إن قلت خيرا قال شرا غيره	بمداد	الكامل	الأسود بن يعفر	٨٨٤
٣٧٠	وكانه لهق السراة كأنه	بسواد	الكامل	الأعشى	١٠٨٩
٢٠	بلغتها واجتمعت أشدي	أشدي	مشطور	مختلف فيه	١١١
			الرجز		
٤٧	فكنت كالساعي إلى مثعب	الراعي	السريع	سعيد بن حسان	٢٢٨
١٣٦	يامن رأى عارضا أسر به	الأسد	المنسرح	الفرزدق	٤٦٣
	الراء				
٣٠٥	إلى الحول ثم اسم السلام	اعتذر	الطويل	ليد	٩٢٠
	عليكما				
٢٦٠	في بحر لا حور سرى وما	شعر	مشطور	العجاج	٨٢٦
	شعر		الرجز		

رقم الشاهد	صدر البيت	قافيته	بحره	قائله	الصفحة
٣٤٥	مالك عندي غير سهم وحجر	حجر	مشطور الرجز	مجهول	
١٠١٤	وغير كبداء شديدة الوثر	الوثر	مشطور الرجز	مجهول	
	جاءت بكفي كان من أرمي البشر	البشر	مشطور الرجز	مجهول	
٢٧	أخو رغائب يعطيها ويسألها	الزفر	البسيط	أعشى باهلة	١٢٩
٧٠	ترتع مارتعت حتى إذا أذكرت	إدبار	البسيط	الخنساء	٢٩٠
١٣٢	ياتيم تيم عدي لا أبالكم	عمر	البسيط	جرير	٤٦٠
٢٥٠	إما أقمك وأما أنت مرتحلا	تذر	البسيط	مجهول	٨٠٧
٢٧٤	فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم	بشر	البسيط	الفرزدق	٨٥٦
٣٦٧	إنا وجدنا بني جلان كلهم	قصر	البسيط	مجهول	١٠٨٣
١٢٥	كحلقه من أبي رياح	الكبار	مخلع البسيط	الأعشى	٤٥٤
١٥٢	لنا يوم وللكروان يوم	نطير	الوافر	طرفة بن العبد	٥١٥
١٥١	إنا بني ضبة لا نفر	نفر	مشطور الرجز	مجهول	٥١٤
١١٠	يا بكر أنشروا لي كليباً	الفرار	المديد	أبو ليلى المهلهل	٤١٨
٣١٨	تمر علي ما تستمر وقد شفت	صدورها	الطويل	مجهول	٩٤٠
٣٤٣	وكلمتها ثنتين كلماء منهما	الجمر	الطويل	أبو العميثل	١٠١٣
٦	يا ما أميلح غولاً شذن لنا	السمر	البسيط	مختلف فيه	٣٦
٢٠٧	أنا ابن دارة مشهوراً بها	عار	البسيط	سالم بن دارة	٦٨٧
٢٦٤	ألا طعان ألا فرسان عادية	التنانير	البسيط	حسان بن ثابت	٨٣٥
٣٠٣	ألا قبح الإله بني زياد	الحمار	الوافر	يزيد بن ربيعة الحميري	٩١٩
٣٥٨	أقسم بالله أبو حفص عمر	عمر	مشطور الرجز	مختلف فيه	١٠٥٥

رقم الشاهد	صدر البيت	قافيته	بحره	قائله	الصفحة
٥٨	فَأَقْبَلْتُ زَحْفًا عَلَى الرَكْبَتَيْنِ	أَجْرُ	المتقارب	امرؤ القيس	٢٧١
٢٦٣	فَلَا أَبْ وَأَبْنَا مِثْلَ مِرْوَانَ	تَأَزَّرَا	الطويل	ينسب إلى الفرزدق	٨٣٢
	وابنه				
٣١١	وَلَمْ أَرْ قَوْمًا مِثْلَنَا خَيْرَ قَوْمِهِمْ	فَخَرَا	الطويل	زيادة بن زيد	٩٢٦
٢٥٤	لَوْ لَمْ تَكُنْ غُطْفَانُ لَا ذَنْبَ لَهَا	عَمَرَا	البسيط	الفرزدق	٨١٩
٢٩٠	وَمَا حُبُّ الدِّيارِ شَغَفَنَ قَلْبِي	الدِّيارَا	الوافر	المجنون (قيس بن الملوّح)	٨٩٠
٢٦٧	يَا صَاحِبِي دَنَا الصَّبَاحُ فَسِيرَا	مَزُورَا	الكامل	جرير	٨٤٤
٢٣	إِلَّا غُلَالَةً أَوْ بَدَاهَةً	الْجُزَارَةَ	مجزوء	الأعشى	١١٨
			الكامل		
٢١٨	يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَةٌ	عَفَارَةٌ	مجزوء	الأعشى	٧١٥
			الكامل		
١١٧	إِنِّي وَأَسْطَارِي سَطْرُنَ سَطْرًا	سَطْرَا	مشطور	رؤبة	٤٣٠
			الرجز		
	لِقَاتِلٍ يَا نَصْرُ نَصْرًا نَصْرًا	نَصْرَا	مشطور	رؤبة	
			الرجز		
١٢٩	فِيَا الْغُلَامَانِ اللَّذَانِ قَرَا	شَرَا	الرجز	مجهول	٤٥٨
١٤٤	أَطْرِقْ كَرَا أَطْرِقْ كَرَا	الْقُرَى	مجزوء	مجهول	٤٧٧
			الرجز		
٦٠	لَا أَرَى الْمَوْتَ يَسْبِقُ الْمَوْتَ	الْفَقِيرَا	الخفيف	عدي بن زيد	٢٧٣
	شيءٌ				
٢٢	وَلَمْ يَسْتَرْ يَثُوكَ حَتَّى رَمَيْتْ	عَشَارَا	المتقارب	الكميت	١١٥
٢١٧	تَقُولُ ابْنَتِي حِينَ جَدَّ الرَّحِيلُ	جَارَا	المتقارب	الأعشى	٧١٤
٣٠	وَإِذَا الرِّجَالُ رَأَوْا يَزِيدَ رَأَيْتَهُم	الْأَبْصَارِ	الكامل	الفرزدق	١٥٣
٣٢٧	قَدَّرَ أَحْلَكَ ذَا الْمَجَازِ وَقَدْ	يَدَارِ	الكامل	مؤرج السلمي	٩٥٣
	أرى				
٢٠٢	نَصَفَ النَّهَارُ الْمَاءَ غَامِرُهُ	يَدْرِي	الكامل	الأعشى	٦٧٥
٢١	جَذَبَ الصَّرَارَيْنِ بِالْكُرُورِ	بِالْكُرُورِ	مشطور	العجاج	١١٢
			الرجز		
٧١	أَنَا أَبُو النِّجْمِ وَشَعْرِي	شَعْرِي	مشطور	أبو النجم	٢٩١
	شعري		الرجز		

رقم الشاهد	صدر البيت	قافيته	بحره	قائله	الصفحة
١٠٢	جاری لا تستكري عذيري	عذيري	مشطور الرجز	العجاج	٤٠١
	سیری واشفاقي على بعيري	بعيري	مشطور الرجز	العجاج	
١٧٤	يا سارق الليلة أهل الدار	الدار	مشطور الرجز	مجهول	٦٠٢
١٧٧	يركب كل عاقِرٍ جُمهور	جُمهور	مشطور الرجز	العجاج	٦١٠ - ٦١٣
	مخافة وزعل المحبور	المحبور	مشطور الرجز	العجاج	
	والهول من تَهوُّرِ الهبور	الهبور	مشطور الرجز	مجهول	
٣٥٦	بات يعشيها بعضب باتر	باتر	مشطور الرجز	مجهول	١٠٤٦
	يقصد في أسواقها وجائر	جائر	مشطور الرجز	مجهول	
٢٣٥	أقول لما جاءني أمره	الفاخر	السريع	الأعشى	٧٧٦
٣٣٠	رحت وفي رجلك ما فيهما	المتزر	السريع	الأقيشر	٩٥٦
٣٤١	لا يبعدن قومي الذين هم	الجزر	السريع	الخرنق	١٠١٠
	النازلين لكل معترك	الأزر	السريع	الخرنق	
٢٢٩	أحل له الشيب أثقاله	اغترارا	المتقارب	الأعشى	٧٥٣
٥٩	لعمرك ما معن بترك حقه	متيسر	الطويل	الفرزدق	٢٧٣
٩٩	فقلت له فاها لفيك فإنه	حاذره	الطويل	أبو سدره الأعرابي	٣٨٩
١٣٨	خذوا حظكم يا آل عكرم	تذكر	الطويل	زهير	٤٧١
	واذكروا				
١٦٠	إذا ابن أبي موسى بلأل بلغته	جازر	الطويل	ذو الرمة	٥٥٠
١٨٢	وأنت امرؤ من أهل نجد	المتغور	الطويل	جميل بثينة	٦٢٨
	وأهلنا				
٢٠٥	وإني لتعروني لذكراك هزة	القطر	الطويل	أبو صخر الهذلي	٦٨٠
٢٥١	إذا مات منهم ميت سرق	شكيرها	الطويل	مجهول	٨١١
	ابنه				

رقم الشاهد	صدر البيت	قافيته	بحره	قائله	الصفحة
٢٨٦	أماوي إني رب واحد أمه	أسر	الطويل	حاتم الطائي	٨٨٧
٢٩٢	ضروبٌ بنصل السيف سوق	عافر	الطويل	أبو طالب	٨٩٧
	سيماتها				
٣٣٤	وليل يقول الناس من ظلماته	عورها	الطويل	مضر بن رباعي	٩٨١
	كان لنا منه بيوتا حصينة	كسورها	الطويل	مضر بن رباعي	
٣٣٦	حمين العراقيب العصا	بهر	الطويل	الأخطل	٩٨٩
	وتركنه				
٣٦٤	أولاك بنو خيرٍ وشرٍ كليهما	منكر	الطويل	مسافع بن حذيفة العبسي	١٠٦٨
١١	الله يعلم أنا في تلفتنا	صور	البيسيط	إبراهيم بن هرمة	٧٢
	وأني حوثما يثني الهوى	فأنظور	البيسيط	إبراهيم بن هرمة	
	نظري				
٩٣	دعوت لما نابني مسورا	مسور	المتقارب	مجهول	٣٨٤
	السين				
٣٦٥	يامي إن تفقدي قوما	خلاص	البيسيط	مختلف فيه	١٠٧٥
	ولدتهم				
	عمرو وعبد مناف والذي	عباس	البيسيط	مختلف فيه	
	عهدت				
٩٤	إذا شقَّ بردشقَّ بالبرد مثله	لابس	الطويل	سحيم عبد بني الحسحاس	٣٨٥
٣٥٩	فأين إلى أين النجاة ببغلي	أحبس	الطويل	مجهول	١٠٥٩
٦٤	أحقا بني أبناء سلمى بن	المجالس	البيسيط	الأسود بن يعفر	٢٨٠
	جندل				
١٢٠	يا صاح ياذا الضامر العنس	والجلس	السريع	مختلف فيه	٤٣٩
	الصاد				
٢٦	أتاني وعيدُ الحوص من آل				
	جعفر				
١٢٤	الأحوصا الطويل	الأعشى			
	الضاد				
٩٥	ضربا هذا ذيك وطعنا	وخضا	مشطور	العجاج	٣٨٦
	وخضا		الرجز		

رقم الشاهد	صدر البيت	قافيته	بحره	قائله	الصفحة
٣٣٧	قولوا لهذا المرء ذو جاء	الفرائضُ الطويل	قوال الطائي	١٠٠٠	
٢٨٩	مر الليالي أسرع في نقضي	بعضي الرجز	العجاج	٨٨٩	
٩٦	حتى إذا جن الظلام واختلط	اختلط مشطور الرجز	العجاج	٣٨٦	
	جاءوا بمدق هل رأيت	قط مشطور الرجز	العجاج		
	الذئب قط				
العين					
٤١	لما عصي أصحابه مصعبا	بصاعُ السريع	السفاح بن بُكير	٢٠٦	
٦١	إذا المرء لم يخش الكريهة	تقطعا الطويل	الكلجة العُربي	٢٧٤	
	أوشكت				
٨٦	قعيدك أن لا تسمعي ملامةً	فبيِّنِجعا الطويل	متمم بن نويرة	٣٦٣	
١٦٤	تُعْدُون عقرَ النيب أفضل	المقنعا الطويل	جرير	٥٥٨	
	مجدكم				
١٧٢	ألا قالت الخنساء يوم لقيتها	أفرعا الطويل	متمم بن نويرة	٥٩٩	
٢٣٢	أمرتكم أمري بمنعرج اللوى	مضيَّعا الطويل	الكلجة العُربي	٧٦٣	
٣١٦	فأدرك إبقاء العرادة ضلَّعها	إصبعا الطويل	الكلجة العُربي	٩٣٧	
١٤٣	قفي قبل التفرق يا ضبعا	الوادعا الوافر	القطامي	٤٧٧	
٢٩٩	أنا ابنُ التاركِ البكرى بشر	وقوعا الوافر	المرار الأسدي	٩١١	
٣٦٩	ذريني إن حكمك لن يطاعا	مضاعا الوافر	عدي بن زيد	١٠٨٧	
٢٥	قد صرت البكرة يوما أجمعا	أجمعا مشطور الرجز	مجهول	١٢٣	
٣٦٣	ياليتني كنت صبيا مرضعا	أكتعا الرجز	مجهول	١٠٦٨	
٣٧٢	إن على الله أن تُبايعا	تبايعا مشطور الرجز	مجهول	١٠٩٠	
	تؤخذ كرها أو تحيي طائعا	طائعا مشطور الرجز	مجهول		

رقم الشاهد	صدر البيت	قافيته	بحره	قائله	الصفحة
١	يقول الخنئ وأبغضُ العُجم	يُجَدِّعُ	الطويل	ذو الخرق الطهوي	٢٩
٦٢	فإن يكُ جُثماني بأرض سواكم	أجمعُ	الطويل	مختلف فيه	٢٧٩
١١١	أيا شاعرا لا شاعر اليوم مثله	تواضعُ	الطويل	الصلتان العبدى	٤٢٠
١٥٥	أقارُعُ عوفٍ لا أحاولُ غيرها	تُجادعُ	الطويل	النابعة	٥١٧
٢٥٥	بكت جَزَعًا واسترجعت ثم آذنت	رجوعُها	الطويل	مجهول	٨٢٣
٢٥٦	وأنت امرؤ منا تُخلقت لغيرنا	فاجعُ	الطويل	مختلف فيه	٨٢٣
٢٩٣	لِحافي لِحافٍ الضيف والبردُ بردُه	مقنَّعُ	الطويل	مختلف فيه	٩٠٣
٢٤٩	أبا خراشة أما أنت ذا نفرٍ	الضبيعُ	البسيط	عباس بن مرداس	٨٠٦
٦٧	فوردن والعيوق مقعد رائيء	يَتَلَعُ	الكامل	أبو ذؤيب الهذلي	٢٨٥
٢٨٧	لما أتى خير الزُّبير تواضعتُ	الحُشْعُ	الكامل	جرير	٨٨٩
١٤٩	أطوفُ ما أطوف ثم آوي	لكاعُ	الوافر	الحطيئة	٥١١
٤٦	لا تجزعي إن من منفسٍ أهلكته	فاجزعي	الكامل	التمر بن تولب	٢٢٠
٥٦	قد أصبحت أم الخيار تدعي	أصنعُ	الرجز	أبو النجم العجلي	٢٧٠
١٧	فما كان حصن ولا حابسُ	مجمعُ	المتقارب	عباس بن مرداس	١٠٥
الفاء					
٧	تُكْتَبَانِ فِي الطريق لَامَ أَلَفُ	ألفُ	مشطور	أبو النجم العجلي	٥٥
١٩٣	فما بالننا أمد العرين	النحفُ	المتقارب	أحد أصحاب عليّ	٦٦٣، ٦٥٠
٢٤٣	خالط من سلمى خياشيمَ وفا	وفا	مشطور	العجاج	٧٨٩
		الرجز			

رقم الشاهد	صدر البيت	قافيته	بحره	قائله	الصفحة
---------------	-----------	--------	------	-------	--------

٩٧	فَقَالَتْ حَنَانُ مَا أَتَى بِكَ هَهنا	عَارُفٌ	الطويل	المنذر بن درهم الكلبي	٣٨٧
٣٣٩	فَأَصْبَحَ فِي حَيْثُ التَّقِينَا	مُزْعِفٌ	الطويل	الفرزدق	١٠٠٨
	شَرِيدُهُمْ				
٣٥٧	وَعَضُّ زَمَانٍ يَا ابْنَ مِرْوَانَ لَمْ				
	يَدَعِ	مُجَلِّفٌ	الطويل	الفرزدق	١٠٤٨
٣٧١	بَنِي غَدَانَةٍ مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبَا	الْخَزْفُ	البسيط	مجهول	٨٥٣
٣٣٣	وَذِيَّانِيَّةٍ أَوْصَتْ بَنِيهَا	الْقُرُوفُ	الوافر	معقر بن أوس البارقي	٩٧٩
٢٩٨	الْحَافِظُو عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ لَا	وَكُفٌ	المنسرح	مختلف فيه	٩١٠
٣٢٠	تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ	الصَّيَارِيْفِ	البسيط	الفرزدق	٩٤٢
	هَاجِرَةٍ				
٣٢٣	كَفَى بِالنَّائِي مِنْ أَسْمَاءَ كَافِي	شَافِي	الوافر	بشر بن أبي خازم	٩٥٠
٨٩	فِيهَا ازْدَهَافٌ أَيُّمَا ازْدَهَافٍ	ازْدَهَافٌ	الرجز	رؤية	٣٧٦
٣٣	عَلَيْهِ مِنَ اللُّؤْمِ سِرْوَالَةٌ	لِمُسْتَعْطَفِ	المتقارب	مجهول	١٦٠

القاف

٥	وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِي	الْمُخْتَرَقُ	مَشْطُورٌ	رؤية	٣٥
			الرجز		
٣٤	جَاءَ الشَّنَاءُ وَقَمِصِي أَخْلَاقٍ	التَّوَاقُ	الرجز	بعض الأعراب	١٦١
١٧١	أَتَتْهُ بِمَجْلُومٍ كَأَنَّهُ جَبِينُهُ	تَفَلَّقَا	الطويل	الفرزدق	٥٩٨
٢٩	وَهُمْ قَرِيشُ الْأَكْرَمُونَ إِذَا	عُرُوفَا	الكامِل	مجهول	١٤٦
	انْتَمَوْا				
١١٣	أَدَارَا بِحُزْوِي هَجَّتِ لِلْعَيْنِ	يَتَرَقُّ	الطويل	ذو الرمة	٤٢١
	عَبْرَةٌ				
٢٠٤	وَإِنْ أَمْرًا أَسْرَى إِلَيْكَ وَدُونَهُ	سَمَلَقُ	الطويل	الأعشى	٦٧٧
٢٩٧	لَمْ يَرْتَفِقْ وَالنَّاسَ مُحْتَضِرُونَهُ	رَوَاهِقُهُ	الطويل	مجهول	٩٠٨
١٠٩	مَعَ ابْنِ الْمُصْطَفَى نَفْسِي فِدَاهُ	الْفِرَاقُ	الوافر	عبيد الله بن الحر	٤١٧
٢٧٥	لَوْ أَنْكَ يَا حَسِينُ خُلِقْتَ	الْخَلِيقُ	الوافر	مجهول	٨٥٦
	خُرَا				
٣٠٤	يَا قُرُّ إِنْ أَبَاكَ حَيٌّ خُوِيلِدُ	الْأَحْمَاقُ	الكامِل	جبار بن سلمى	٩٢٠
١٦١	فَمَتَى وَاغْلُ يَزْرَهُمْ يَحْيَوُهُ	السَّاقِي	الخفيف	عدي بن زيد	٥٥١

رقم الشاهد	صدر البيت	قافيته	بحره	قائله	الصفحة
---------------	-----------	--------	------	-------	--------

الكاف

٢٤٢	تجانف عن جوّ الإمامة ناقتي	لسوائكا	الطويل	الأعشى	٧٨٨
٨٣	دار لسعدي إذه من هواكا	هواكا	مشطور	مجهول	٣٥٧
			الرجز		
٣٢١	يا ابن الزبير طالما عصيكا	عصيكا	مشطور	راجز من حمير	
			الرجز		
	وطالما عنيتنا إليكا	إليكا	مشطور	راجز من حمير	٩٤٥
			الرجز		
	لنضربن بسيفنا قفيكا	قفيكا	مشطور	راجز من حمير	
			الرجز		
٢٨	إني لمهد من ثنائي وقاصد	مالك	الطويل	تأبط شرا	١٣٠
٢٠٦	أفي السلم أعياراً جفاء	العوارك	الطويل	هند بنت عتبة	٦٨٤
	وغلظة				
٣٦١	تراكيها من إبل تراكيها	تراكيها	مشطور	طُفَيْل بن يزيد الحارثي	١٠٥٩
			الرجز		

اللام

٤٠	جزى ربّه غني عدّي بن حاتم	فعل	الطويل	أبو الأسود الدؤلي	٢٠٦
١٦٢	صعدة نابتة في حائر	تَمَل	الوافر	كعب بن جعيل	٥٥١
٢٢٨	قلما عرس حتى هجته	الأول	الوافر	ليبد	٧٣٩
٢٩١	رب ابن عمّ لسليمي	الكسِل	الرجز	جَبَّار بن جزء	٨٩٣
	مشمل				
١٩١	أنتنى سليم قضها بقضيضها	سبالها	الطويل	الشماخ	٦٤٥
٣٥٤	أُتعرّف أم لا رسم دار	أولا	الطويل	القحيف العقيلي	١٠٣٦
	معطلا				
	قطار وتارات خريق كأنها	تعجلا	الطويل	القحيف العقيلي	
٢٤٨	قد قيل ما قيل إن صدقا وإن	قيلا	البيسط	النعمان بن المنذر	٨٠٤
	كذبا				
٨٤	فخير نحن عند الناس منكم	يالا	الوافر	زهير بن مسعود الضبي	٣٦٢
١٩٨	بدت قمرا ومالت خوط بان	غزالا	الوافر	المتنبي	٦٦٣

رقم الشاهد	صدر البيت	قافيته	بحره	قائله	الصفحة
٢٣٣	رأيت الناس ما حاشا قريشا	فعالا	الوافر	الأخطل	٧٧٤
١٨٣	أزمان قومي والجماعة	مميلا	الكامل	الزاعي التميري	٦٢٩
	كالذي				
٢٩٤	الواهب المائة الهجان وعبدها	أطفالها	الكامل	الأعشى	٩٠٧
١٠٠	فواعديه سرحتي مالك	أسهلا	السريع	عمر بن أبي ربيعة	٣٩٨
٢	فلا مزنة ورقت ودقها	إبقالها	المتقارب	عامر بن جوين	٣٣
٢١٦	على أنني بعد ما قد مضى	كيميلا	المتقارب	العباس بن مرداس	٧١١
٧٤	لُعَابُ الأفاعي القاتلات لعابه	عواسل	الطويل	أبو تمام	٢٩٤
١١٩	رأيت الوليد بن يزيد	كاهله	الطويل	ابن ميادة	٤٣٥
	مباركا				
١٢٣	فإن لم تجد من دون عدنان	العواذل	الطويل	ليبد	٤٥٢
	والدا				
٢٢٦	وكل أبي باسل غير أنني	أبسُل	الطويل	الشَّنْفَرَى	٧٣٦
١٧٥	استغفر الله ذنبا لست محصية	العمل	البيسط	مجهول	٣٤٥
٩	إذا اجتمعوا على ألف وواو	جدال	الوافر	يزيد بن الحكم	٥٩
٣٦٦	فلا وأبيك خير منك إني	الصهيل	الوافر	شمير بن الحارث	١٠٧٧
٩٠	إني لأمنحك الصدود وإنني	لأُمِيلُ	الكامل	الأحوص	٣٧٧
٢٠٩	وما أنت ويك ورسم الديار	تكمل	المتقارب	الكُميت	٦٩٧
٣	تنورتها من أذرعات وأهلها	عال	الطويل	امرؤ القيس	٣٤
٤٩	فلو أن ما أسعى لأدنى	المال	الطويل	امرؤ القيس	٢٣٤
	معيشة				
٢٣٦	ولكننا أسعى لمجد مؤثّل	أمثالي	الطويل	امرؤ القيس	٢٣٦
١٨٥	وقد أغتدي والطير في	هيكَل	الطويل	امرؤ القيس	٦٣٣
	وكناتها				٦٣٦
١٩٩	كدأبك من أم الحويرث	بمأسيل	الطويل	امرؤ القيس	٦٦٨
	قبلها				
٢٠٣	فألحقه بالهاديات ودوته	تزيّل	الطويل	امرؤ القيس	٦٧٦
٢١٠	فيالك من ليل كأن نجومه	بيذبل	الطويل	امرؤ القيس	٦٩٩
٢٤٤	ألا رب يوم صالح لك منهما	جلجل	الطويل	امرؤ القيس	٧٩١
					٧٩٢

رقم الشاهد	صدر البيت	قافيته	بحره	قائله	الصفحة
٣٥٠	كَأَنَّ ثَبِيرًا فِي عِرَانِينَ وَبِلَه	مُزْمَلٍ	الطويل	امرؤ القيس	١٠١٨
١٥	كَلَانَا إِذَا مَا نَالَ شَيْئًا أَفَاتُهُ	يَهْزَلُ	الطويل	تأبط شرا	٨٩
٩١	إِذْنٌ لَا تَبْعَنَاهُ عَلَى كُلِّ حَالَةٍ	التهازل	الطويل	أبو طالب	٣٧٩
١٠٣	وَإِنْ تَعْتَذِرَ بِالْحَجَلِ مِنْ ذِي	نَصْلِي	الطويل	ذو الرمة	٤٠٤
	ضُرُوعَهَا				
٢١٣	لِلَّهِ دُرٌّ أَنْوَشِرَوَانٌ مِنْ رَجُلٍ	السُّفْلِ	البيسيط	مجهول	٧٠٠
٢٣٧	لَمْ يَمْنَعْ الشُّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ	أَوْ قَالَ	البيسيط	أبو قيس بن الأسلت	٧٨٠
	نَطَقَتْ				
٢٩٥	أَلَا فَنِي مِنْ بَنِي ذُبْيَانَ	حَمَالٍ	البيسيط	مجهول	٩٠٧
	يَحْمِلَنِي				
٦٨	أَنْصَبْتُ لِلْمَنِيَةِ تَعْتَرِيهِمْ	السيول	الوافر	إبراهيم بن هرمة	٢٨٦
١٩٠	فَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ وَلَمْ يَذْهَبْ	الدخال	الوافر	ليبد	٦٤٤
٣١٥	يَسْقُونَ مِنْ وَرْدِ الْبَرِيصِ	السلسل	الكامل	حسان بن ثابت	٩٣٦
	عَلَيْهِمْ				
١٣٣	يَا زَيْدُ زَيْدُ الْيَعْمَلَاتِ الذَّبَلِ	الذبل	مشطور	عبد الله بن رواحة	٤٦٠
	تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَانْزِلْ	فانزل	مشطور	عبد الله بن رواحة	
			الرجز		
١٤٨	فِي لُجَّةٍ أَمْسَكَ فُلَانًا عَنْ فُلٍ	فُلٍ	مشطور	أبو النجم العجلي	٥١٠
			الرجز		
١٥٣	وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ عَطَلِ	السعالِي	المتقارب	أميمة بن أبي عائذ	٥١٦
	الميم				
١٤	كَلْتُ كَفِيهِ تَوَالِي دَائِمًا	نَعَمْ	الوافر	مجهول	٨٩
١٨	أَرْقَنِي اللَّيْلَةَ بَرَقَ بِالنَّهْمِ	يُلَمْ	الرجز	مجهول	١٠٧
٣٦٢	أَقْبَلَنْ مِنْ ثَهْلَانَ أَوْ وَادِي	السلم	الرجز	جرير	١٠٦٥
	خَيْمٍ				
٧٥	إِلَى الْمَلِكِ الْقَرَمِ وَابْنِ الْهُمَامِ	المزْدَحَمِ	المتقارب	مجهول	٣٠٣
٣٢٤	إِلَى الْمَرْءِ قَيْسٍ أَطِيلُ السَّرِيِّ	عُصَمَ	المتقارب	الأعشى	٩٥٠
٩٢	خَلِيلِي هُبَا طَالَمَا قَدَّرْ قَدْتَمَا	كَرَامَا	الطويل	قس بن ساعدة	٣٨٠
١٧٩	وَأَغْفِرْ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ ادْخَارَهُ	تَكْرُمَا	الطويل	حاتم الطائي	٦١٥

رقم الشاهد	صدر البيت	قافيته	بحره	قائله	الصفحة
٢٢٥	فما ترك الصنع الذي قد تركته	أعظما	الطويل	الأحوص	٧٣٦
٢٩٦	هم الفاعلون الخير والآمرونه	مُعظما	الطويل	مجهول	٩٠٨
٣٠٠	أقامت على ربعهما جاربا صفا	مصطلاهما	الطويل	الشماخ	٩١٢
٣١٤	فهل لكم فيها إلي فإنتي	جذيمًا	الطويل	أوس بن حجر	٩٣٣
٢٣١	مهامها وخروقا لا أنيس بها	البوما	البسيط	الأسود بن يعفر	٧٦٢
١٤٢	ألا أضحت حبالكم رماما	أماما	الوافر	جرير	٤٧٣
١٣٠	إني إذا ما حدثت ألما	يا اللهم	الرجز	مجهول	٤٥٨
١٣١	وما عليك أن تقولي كلما	كلما	مشطور	مجهول	٤٥٩
	سبحت أو صليت يا اللهم ما	اللهم ما	مشطور	مجهول	
	أردد علينا شيخنا مسلما	مسلمًا	مشطور	مجهول	
٣١٧	لما رأت ساتيد ما استعبرت	لامها	السريع	عمرو بن قميئة	٩٤٠
٦٦	شهدنا فما تلقى لنا من	أمامها	الطويل	كعب بن مالك	٢٨٤
	كتيبة				
٧٢	رَفَوْنِي وقالوا يا خويلد لا	هُم هُم	الطويل	أبو خراش الهذلي	٢٩١
	تُرْع				
١٠١	ولا تك فيها مفرطا أو مفرطا	ذميم	الطويل	مجهول	٣٩٩
٢٢٢	عشية لا تغني الرماح مكانها	المُصمّم	الطويل	ضرار بن الأزور	٧٣٠
٢٣٩	أنبخت فألقت بلدة فوق بلدة	بغامها	الطويل	ذو الرمة	٧٨٣
٢٤٥	فأنت طلاق والطلاق أليّة	أظلم	الطويل	مجهول	٧٩٢
٣٠٧	لا ينش الطرف إلا ما	منغوم	البسيط	ذو الرمة	٩٢٠
	تخوّنه				
٦٣	ألا يا نخلة من ذات عرق	السلام	الوافر	الأحوص	٢٧٩
١٩٥	لِمَيّة موحشا طلل قديم	مستديم	الوافر	ذو الرمة أو كثير	٦٥١
١٢٢	حتى تهجر في الرواح	المظلوم	الكامل	ليبد	٤٥١
	وهاجها				

رقم الشاهد	صدر البيت	قافيته	بحره	قائله	الصفحة
١٧٣	باكرث حاجتها الدجاج	نيامها	الكامل	لبيد	٦٠١ -
	بسحرة				٦٠٥
٢٨٠	ندم البغاة ولات ساعة مندم	وخيم	الكامل	رجل من طيء	٨٦٧
٢٨١	العاطفون تحين ما من عاطف	المطعم	الكامل	أبو وجزة السعدي	٨٦٩
٣١٣	يارب موسى أظلمي وأظلمه	يرحمه	الرجز	مجهول	٩٣٢
٣٢٥	كالخوت لا يرويه شيء يلقمه	فمه	الرجز	رؤية	٩٥١
٣٠٤، ٨	تداعين باسم الشيب في	سلام	الطويل	ذو الرمة	٥٩ ،
					٩٢٠
	متلثم				
٨٠	لقد لمتنا يا أم غيلان بالسرى	بنائم	الطويل	جرير	٣٢٤
١٥٦	فكلأ أراهم أصبحوا يعقلونه	بمخرم	الطويل	زهير بن أبي سلمى	٥٢٣
٢٤٦	وكان طوى كشحا على	يتقدم	الطويل	زهير بن أبي سلمى	٨٠٠
	مستكنة				
٣٢٦	هما نفثا في في من فموهبا	رجام	الطويل	الفرزدق	٩٥٢
٣٤٨	ألا أيها الطير المربة بالضحي	لحم	الطويل	أبو خراش الهذلي	١٠١٦
٨٥	عمرتك الله إلا ما ذكرت لنا	سلم	البيسط	الأحوص	٣٦٣
١٠٤	قالت بنو عامر خالوا بني أسد	لأقوام	البيسط	النابعة	٤١٠
١٩٢	قبلتها ودموعي مزج أدمعها	لفم	البيسط	المتنبى	٦٤٦
٦٩	وساغ لي الشراب وكنت	الحميم	الوافر	يزيد بن الصعق	٢٨٩
	قبلا				
٢٧٧	ندمت على لسان كان مني	عكم	الوافر	الحطيئة	٨٥٨
٢٨٨	إذا بعض السنين تعرقنا	البيتم	الوافر	جرير	٨٨٩
١٢	ينباغ من ذفري غضوب	المكدم	الكامل	عنترة	٧٣
	جسرة				
٥٠	نبت عمرا غير شاكر	المنعم	الكامل	عنترة	٢٤٢
	نعمتي				
١١٦	ياذا المخوفنا بمقتل شيخه	الأحلام	الكامل	عبيد بن الأبرص	٤٢٩
١٤١	لله ما فعل الصوارم والقنا	الأغاثم	الكامل	المتنبى	٤٧٢
٢٠٠	ولقد نزلت فلا تظني غيره	المكرم	الكامل	عنترة	٦٦٩
٣٣١	حتى إذا ما خرجت من فمه	فمه	مشطور	مختلف فيه	٩٥٧
			الرجز		

رقم الشاهد	صدر البيت	قافيته	بحره	قائله	الصفحة
٣٤٤	لو قلت ما في قومها لم تيسم	تيسم	مشطور الرجز	مختلف فيه	
	يفضلها في حسب وميسم	ميسم	مشطور الرجز	مختلف فيه	١٠١٣
٣٦٨	أوعدني بالسجن والأدهم	المناسم	الرجز الرجز	العديل بن الفرخ	١٠٨٦
	محن				
	النون				
٢٥٨	حتت قلوصي حين لا حين	محن	مشطور	ينسب للعجاج	٨٢٧
١٣٥	وصاليات ككما يؤثفين	يؤثفين	مشطور السريع	خطام المجاشعي	٤٦٢
١٦	فلا أعني بذلك أسفليكم	الذوينا	الوافر	الكميت بن زيد	٩١
٢٤	فما وجدت بنات بني نزار	أحمرين	الوافر	حكيم الأعور	١٢٢
١٨٨	وأنا سوف تدركنا المنايا	مقدرينا	الوافر	عمرو بن كلثوم	٦٣٨
٢٧٠	وما إن طبنا جبن ولكن	آخرينا	الوافر	فروة بن مسيك	٨٥٢
٣٢٩	وكان لنا فزارة عم سوء	الأحيننا	الوافر	عقيل بن علفة	٩٥٤
٢١٥	فاصدع بأمرك ما عليك	عيونا	الكامل	أبو طالب	٧٠٩
	غضاضة				
١٢٧	إن المنايا يطلعن	الآمنينا	مجزوء الكامل	ذو جَدَن الحميري	٤٥٥
٦٥	أكل عام نعم تحوونه	تحوونه	مشطور الرجز	قيس بن حصين الحارثي	٢٨٢
٣٢٨	فلما تبيّن أصواتنا	بالأيننا	المتقارب	زياد بن واصل	٩٥٤
٢٤١	ولم يبق سوى العدوان	دائوا	الهمزج	الفند الزماني	٧٨٨
١١٨	علا زيدنا يوم النقا رأس	يمان	الطويل	رجل من طيء	٤٣٥
	زيدكم				
١٤٦	عجبت لمولود وليس له أب	أبوان	الطويل	عمرو بن الجنبى	٤٨٨
٥٣	غير مأسوف على الزمن	الحزن	المديد	أبو نواس	٢٥٢
٢٥٨	ما بال جهلك بعد العلم				
	والدين	حين	البسيط	جرير	٢٢٦

رقم الشاهد	صدر البيت	قافيته	بحره	قائله	الصفحة
---------------	-----------	--------	------	-------	--------

٣٨	أنا ابن جلا وطلاع الشايات	تعرفوني	الوافر	سحيم بن وثيل	١٨٢
١٢٨	من أجلك يا التي تيمت قلبي	عني	الوافر	مجهول	٤٥٧
٢٤٠	وكل أخ مفارقه أخوه	الفرقدان	الوافر	عمرو بن معد يكرب	٧٨٤ ،
					٧٨٦
٣٠٨	ذعرت به القطا ونفيت عنه	اللعين	الوافر	الشمّاخ	٩٢١
٣٤٠	كأن حمولهم لما استقلت	يتطاردان	الوافر	مجهول	١٠٠٨
٣٤٦	كأنك من جمال بني أقيش	بشّن	الوافر	النابعة	١٠١٤
٥٥	ولقد أمر على اللقيم يسبني	يعنيني	الكامل	رجل من بني سلول	٢٦٩ ،
					٦٤٨
٩٨	أرضا وذؤبان الخطوب تنوشني		الكامل		٣٨٧
٢٧٩	إن هو مستوليا على أحد	المجانين	المنسرح	مجهول	٨٦٦
٨٧	أيها المنكح الثريا سهيلا	يلتقيان	الخفيف	عمر بن أبي ربيعة	٣٦٤
	هي شامية إذا ما استقلت	يمان	الخفيف	عمر بن أبي ربيعة	

الهاء

٣١٢	فأني ما وأثك كان شرا	يرأها	الوافر	عباس بن مرداس	٩٣١
١٥٧	ألقى الصحيفة كي يخفف	ألقاها	الكامل	مختلف فيه	٥٤٢
					رحله
٢٧٦	لعمرك ما إن أبو مالك	قواه	المتقارب	المتنخل الهذلي	٨٥٧

الواو

١٨٠	جمعت وفحشا غيبة وغيمة	بمرعوي	الطويل	يزيد بن الحكم الثقفي	٦١٩
-----	-----------------------	--------	--------	----------------------	-----

الألف اللينة

١٧٨	والشبيخ إن قومته من زيغه	التوى	الكامل	ابن دريد	٦١٢
-----	--------------------------	-------	--------	----------	-----

الياء

٣٥	فلو كان عبد الله مولى	مواليا	الطويل	الفرزدق	١٦٣
					هجوته
٣٦	له ما رأت عين البصير	سمائيا	الطويل	أمية بن أبي الصلت	١٦٣
					وفوقه

رقم الشاهد	صدر البيت	قافيته	بحره	قائله	الصفحة
٧٧	وقائلة نخولان فانكح فتأثمهم	هيا	الطويل	مجهول	٣٠٨
١١٥	فيا راكبا إما عرضت فبلغن	تلاقيا	الطويل	عبد يغوث بن الحارث	٤٢٣
٢٢٤	فتى كملت أخلاقه غير أنه	باقيا	الطويل	النابعة الجعدي	٧٣٣
٢٣٠	يطالبني عمي ثمانين ناقة	ثمانيا	الطويل	عروة بن حزام	٧٥٥
١٤٧	يا مرحباه بجمار ناجيه	ناجيه	مشطور	مجهول	٥٠٢
			الرجز		
٢١٩	وبلدة ليس بها طورئ	طورئ	مشطور	العجاج	٧٢٧
			الرجز		
	ولا خلا الجن بها إنسي	إنسي	مشطور	العجاج	
			الرجز		
٣٤٩	فاياكم وحية بطن واد	بسي	الوافر	الخطيئة	١٠١٧
٢٦١	لا هيثم الليلة للمطي	للمطي	مشطور	مجهول	٢٢٩
			الرجز		
٣٢٢	قال لها هل لك يا تافي	في	مشطور	الأغلب العجلي	٩٤٨
			الرجز		

فهرس اللغة

الصفحة	الكلمة
١١٠	آجر
١٠١	أرطي
٤٥٥	الإلاهة
١	آلؤه
١١٠	آنك
١٣٥	الأييم
٣٦٠	إيه
١٢١	بَتَع
٨٨٦	بَجْلَك
٢٨٧	البريد
١٥٠	البردج
٤٨٤	بردرايا
٤٨١	البرذون
١٣٥	الأبرق
١٤٩	البرق
٩٢٨	البرنى
١٧٥	التبشّر
١٨٠	الإستبرق
١٠٧١	بَصَع
١٢١	بضع
١٠٨	بَخَاتِي
١٥٠	بَقْم
١١١	أبلم

٨٩٧	بِوَاثِكْهَا
٥٩٧	تُعَالِهْ
١٧٥	الْإِثْمِدْ
٥٩٧	جِيَالْ
١٢٧	جُحَا
٤٩٢	الْجُخْدُبْ
٤٨١	الْجِرْدُحْلْ
١٤١	جَمَزَى
٣٦٠	الْجَنْدَلْ
٥٥	جَهْ
١٣١	جَهَامْ
١٠١	حَبْنَطِي
٤٧٩	الْحِرْبَاءْ
٣٥٦	حَرْدَهْ
٣٦	الْحَرْسِيّ
١٠٧	حَزَابْ
١٧٣	الْحَسَّ
١٥٤	حِضْنَجِرْ
١٢٦	حُطَمْ
١٩٧	التَّحْلِيّ
٣٥٤	حَنَانِيكْ
٤٨٤	حَوْلَايَا
١٠٦١	حَيْثَ بَيْتْ
١٠٦١	حَيْصَ يَيْصَ
٤٧٧	حِيَّهْلَهْ
١٢٦	خُتَعْ
٤٨٨	خَدَبْ

الصفحة	الكلمة
٩٩٢	الحَرَادِيل
١١٣	حَزَايَة
٣٤٥	حُفُوق النجم
١٠٩٣	الدَّبر
٤٣٦	الدَّبران
١٠٨	دَبَاسِي
٥٥ - ٣٠	دَج
١٧٥	تِدْرَأ
٢٨٢	دَرَج
٦٩٥	الدَّائِق
٥٥	دَه
٤	الدَّهن والدُّهن
٣٥٤	دواليك
٧٧	مِذْرَوَان
٣٥٩	ذَقْرَا لَهُ
١٠١	ذِفْرِي
١٦٢	ذَلْدَل
٤٨٠	الرَّيَابُ
١٨٠	التُّرْبُ
٤٠٠	مَرَحَبًا
٦٩٥	الإِرْدَبُ
٤٨٨	إِرْزَبُ
٦٩٨	الرَّاقُود
١٢٤	أَرْقَم
١٧٥	الْيَرْمَع
٥٨٧	مَزَجَر
٤٨٤	السَّبْطَر

٤٨٧

٢٤

٣٥٥

٤٨٠

١١

٤٣٦

١١٠

٤٩٨

٤٨١

١٢٤

٩٩٢

٦٦٥

٤٨١

٥٨٧

١٧٣

١٠٧

٢٤

١٢٤

٦٧٨

٦٩٥

٥٠

٦٩٥

٦٠٥

٣٢٨

٤٩٢

٢١٩

١

الأسحار

السرى

سعديك

السعلاة

السكنجيين

السماك

أسمال

سمندواه

السنور

الأسود

شراذم

الأشريسي

المُشْرِيف

الشغاف

الشیطان

شناح

الصبوح

الصعق

أصلك

الصنجات

طَرَّان

الطُسُوج

الطف

طليحان

الطُّيْلَسَان

الطوائح

عِثْرَتُهُ

الصفحة	الكلمة
١٠٩٣	العَجَفَاء
٨٧٨	أبو عذْرِهَا
٢٩١	عَرْفَج
٤٠٢	تَعْرِيكَ
٩٧٩	العَسَلَان
١١٠	أَعْشَار
٤٨٠	عَفَرَنَاه
٤٧٩	العِلْبَاء
٤٨١	العُلَيْق
١١٣	عُنْصُوه
٤٩٣	العُنْفُوان
٢	العَوَز
٤٣٦	العِيُوق
٢٤	الغُبُوق
٦٠١	غُلُوه
٣٠٥	الْفَتْن
٢٨٧	فَرْسَخ
١٤٩	الْفِرْدُ
٧١٤	أَفْرَه
٧٠٤	مُسْتَفْقَىء
٤١٧	يَا لَلْفَلَيْقَة
١٠٩	فَلَك
٤٥٩	فَل
١٧٣	القَبَّ
٤٨١	القُبَيْط
١٠١	قَبْعَرِي
١٧٣	القَبْن

١٢٧

قُتِمَ

٨٨٦

قَذَكَ

٤٩٢

القَذَعِمِلَة

٣٦٦

تَقْرِيعًا

٣٤٨

الْقُرْفُصَاء

٤٠١

قَصَصَةٌ

٨٨٦

قَطُّكَ

٦٩٥

الْقَفِيز

١٥٧

قَفَه

٤٩٠

الْقُلْنُسُوه

١١٣

قَمَحْدُوه

٤٩٩

قِنْسَرِين

٣٤٨

الْقَهْقَرَى

٢٩١

القَاع

٢٤

الْقِيلُولَة

٦٦٥

الْكَبْكَبَه

١٢١

كُنْع

٢٦٨

الْكُرَّ

٤٨١

الْكَنْهَوْر

١٣١

كُهَام

٢

اللُّج

١٤٩

اللُّجَام

٦١٤

تَتَلَاشَى

١٠٢٦

الْلَقْوَة

٤٥٩

يَا مَلِكْعَان

١١٠

أَمْشَاج

٦٩٥

الْمَنْ

الصفحة	الكلمة
٢٦٩	الْمَنَا
٢٨٧	الْمِيل
٤٠١	النَّثِيم
٤١	نَحْ
١٥٠	نَرَجِس
٧٦	نَسَب
٦٠١	نَشَابَة
١٠٩٣	النَّقَب
١٧٦	النهشل
١٧٥	التَّنَوُّط
٣٠١	نائع
٤٥٩	يانومان
٣٥٦	هَجَاجِيك
١٠٩	هَجَانِ
٤١	هَدَّعْ
٣٥٦	هَذَا ذِيكَ
٤٩٣	الْهَنْدَلِج
٤٥٩	يَا هَنَاه
٢١٩	وَارِسِ
٤	التَّوَاطُؤُ
٣٦١	وَيْيَكْ
٣٦١	وَيْحَكْ
٣٦١	وَيْسَكْ
٣٦١	وَيْلَكَ
٣٦٠	وَيْهًا
١٧٨	الْأَيْدَعْ
٢٨٦	الْيَاسِير
١٧٦	أَيْقَقْ

فهرس التراجم

الاسم	الصفحة
الأحوص	٤١٣
الأحوص الرياحي	٨٦١
الأخطل	٣٠٩
الأخفش/سعيد بن مسعدة	٥٧
الأخفش الصغير	٥٧٥
ابن أبي إسحاق	٥٧٦
أبو الأسود الدؤلى	٢٠٦
الأسود بن يعفر النهشلي	٢٨٠
أشجع السلمي	٢١٣
الأصمعي	٣٨١
ابن الأعرابي (عبد الله بن محمد بن زياد)	٩٤١
أعشى باهلة	١٢٨
الأعشى ميمون بن قيس	١١٨
الأعلم الشنتمري	١٠٣٨
الأغلب العجلي	٤٤٢
الأقيشر	٩٥٦
امرؤ القيس	٣٤
أمية بن أبي الصلت	١٦٣
أمية بن أبي عائد	٥١٦
أمية بن خلف	٤٥٦
أبو بكر الأنباري	١٤١
الأندلسي (القاسم بن أحمد)	٤٥
أنس بن مدركة الخثعمي	٥٩١

الاسم	الصفحة
أوس بن حجر	٩٣٣
ابن بابشاذ	١٨٥
بديع الزمان	٧٣٣
ابن برهان	٦٥٣
ابن بري	٣١٣
بشار بن بُرد	٦٧٤
بشر بن أبي خازم	٩٤٩
البُعَيْث بن حُرَيْث	٤٥٥
تأبط شرا	٨٩
أبو تمام	٢٦٥
تميم بن أبي بن مقبل	١٥٩
ثعلب/أبو العباس أحمد بن يحيى	٢٦٨
جَبَّار بن سلمى بن مالك	٩٢٠
ذو جدن الحميرى	٤٥٥
جرير	٨٢٦
الجرمي	٧٣
الجزولي	١١٢
ابن جعفر	٦١٦
جميل بثينة	٢٧٨
أبو جندب الهذلي	٢٠٦
ابن جني	١١٩
الجوهري	٣٦٤
حاتم الطائي	٦١٥
الحارث بن حلزه	٢٣١
الحارث بن خالد بن العاص	٣٠٤
ابن حذيم (النطاسي)	٩٣٣
حسان بن ثابت	١٥٧

الاسم	الصفحة
الحسن البصري	٨٢٩
الحُطَيْيَّة	٥١١
حكيم الأعور	١٢٢
حكيم بن معية الربيعي	١٠١٣
حمزة (القاري)	٦٢٦
أبو حنيفة	٧٦٩
أبو خراش الهذلي	٢٩١
ذو الخرق الطهوي	٢٩
الخرنق	١٠١٠
ابن خروف	٦٢٧
ابن الخشاب	٤٧٣
أبو الخطاب الأخفش	٥٩٤
خطام بن نصر	٤٦٢
الخليل بن أحمد	٥٧
الخنساء	٢٩٠
ابن دُرُسْتَوَيْه	٣١٨
ابن دُرَيْد	٦١٢
ابن الدهان	٢٥٨
أبو ذؤيب الهذلي	٢٨٥
الراعي الثميري	٦٢٩
الرَّبَيعِي	٣٢
الرماني	٩١٠
ذو الرمة	٤٧١
رؤبة	٦٥
الرَّيَاشِي	٦١٥
ابن الزبغري	١٠٢٨
أبو زبيد الطائي	٨٧٠

الاسم	الصفحة
الزجاج	٣٣
الزجاجي	٦٥٥
الزخمشري	٣٢
زهير بن أبي سلمى	٤٧١
ابن زِيَابَة	١٠٢٠
زياد بن واصل	٩٥٤
زيادة بن زيد الحارثي	٩٢٦
الزِّيَادِي	٣١٣
أبو زيد الأنصاري	١٤٤
زيد الخيل	٨٨٣
زيد الفوارس	٦٣٤
ساعدة بن جُوَيَّة	٥٨٦
سالم بن دارة	٤١٢
سحيم عبد بنى الحسحاس	٣٨٥
سحيم بن وثيل	١٨٢
ابن السَّرَّاج	٥٧
سعد بن مالك الوائلي	٣٤٠
سعيد بن عبد الرحمن	٢٢٨
السفاح بن بُكير اليربوعي	٢٠٦
سلامة بن جندل	٨١٨
السُّلَيْك بن السُّلُكَة	٥٠٨
أبو السَّمَّال	٧٧٥
سيبويه	٢٧
السيرافي	٨٧
شَيْب بن جُعِيل التغلبي	٨٧١
الشماخ	٦٤٥
شُمَيْر بن الحارث الضبي	١٠٧٧

الاسم	الصفحة
الشَّنْفَرَى	٧٣٦
أبو صخر الهذلي	٦٨٠
صدرُ الأفاضل	٩٥٥
الصِّلَتَان العبدى	٤٢٠
الصَّيْمَرى	٦٣٠
ضِرَار بن الأزور	٧٣٠
ضَمْر بن ضَمْرَة	٣٦٧
أبو طالب	٣٧٨
طَرْفَة بن العبد	٩١٣
أبو الطُّفَيْل عامر بن وائلة	٨٢٤
طُفَيْل بن يزيد الحارثى	١٠٥٩
عاتكة بنت زيد	٥٨٦
عاصم (القارىء)	١٠٤٦
ابن عامر	٩٤١
عامر بن جوين	٣٢
عامر بن الطُّفَيْل	٥٨٦
عباس بن مرداس	١٠٥
عبد القاهر الجرجاني	٤٥
عبد الله بن رواحة	٤٦٠
عبد الله بن الزَّيْبِر الأسدي	٨٢٩
العبدى	١٩٠
عبد يغوث بن الحارث	٤٢٣
عُبَيْد بن الأبرص	٤٢٩
أبو عبيد القاسم بن سلام	٨٦٩
عبيد الله بن الحر	٤١٧
العجاج	٦١٣
العُجَيْر السُّلُولى	١٠٠٧

الاسم	الصفحة
عَدِي بن زيد	٧٣٨
العَدِيل بن الفَرخ	١٠٨٦
عُرْوَة بن حزام	٦٦٠
ابن عصفور	٨٥٥
عَقِيل بن علفَة	٩٥٤
العُكْبَرِي	٣١٠
علقمة بن عَبْدَة الفحل	٧٠٠
أبو علي الفارسي	٧٣
عُمَر بن أَبِي ربيعة	٣٩٨
أبو عمرو بن العلاء	١٤٣
عمر بن قَعَّاس	٥٥٧
عمرو بن قميئة	٩٤٠
عمرو بن كلثوم	٦٣٧
عمرو بن معد يكرب	٩٧٩
أبو العَمَيْثِل	١٠١٣
عترة بن شداد	٧٣
عيسى بن عُمَر	١٤٤
الفراء	٥٢
أبو الفرج الأصفهاني	٤٥٦
الفرزدق	١٦٣
فروة بن مسيك	٨٥١
الفضل بن عبد الرحمن القرشي	٥٧٥
الفند الزَّمَّاني	٧٨٨
القاضي عبد الجبار	٧١٩
قالون	١٤٩
القُحَيْف العَقِيلِي	١٠٣٥
قُس بن ساعدة	٣٨٠

الاسم	الصفحة
القَطَامِي	٤٧٧
قَوَّال الطَائِي	١٠٠٠
أَبُو قَيْسِ بْنِ الْأَسْلَتِ	٧٨٠
كُثَيْرُ عَزَّة	١٠٩١
الْكَسَائِي	٥٢
كَعْبُ بْنُ جُعَيْلٍ	٥٥١
كَعْبُ بْنُ مَالِكٍ	٢٨٤
الْكَلْحَبَةُ الْعُرْنِي	٢٧٤
الْكَمِيتُ	١١٥
ابْنُ كَيْسَانَ	١١٦
لَبِيدٌ	٦٤٤
اللَّعِينُ الْمَنْقَرِيُّ	٦٥٠
أَبُو لَيْلَى الْمَهْلَهْلِ	٤١٨
الْمَازِنِي	٧٢
ابْنُ مَالِكٍ	٦٨٩
الْمَبْرَدُ	٣٣
مَبْرُومَانُ	٣١٤
مَتَمُّ بْنُ نُورِيَّة	٣٦٣
الْمُتَمَنِّيَةُ فَرِيعَةُ بِنْتِ هَمَامٍ	٨٣٦
الْمُتَنَبِّي	٤٧٢
الْمُتَنَخِّلُ الْهَذَلِي	٨٥٧
مَجْنُونُ لَيْلَى قَيْسِ بْنِ الْمَلُوحِ	٨٩٠
الْمِرَارُ بْنُ سَعِيدِ الْأَسَدِيِّ	٩١١
مُرْوَانَ بْنَ سَعِيدِ النَّحْوِيِّ	٥٤٢
مُسَافِعُ بْنُ حَذِيفَةَ الْعَبْسِيِّ	١٠٦٨
مُسْكِينُ الدَّارِمِيِّ	٥٧٧
مُسْلِمُ بْنُ مَعْبُدِ الْوَالِبِيِّ	٤٦٢

الاسم	الصفحة
مضرس بن ربيعي	٩٨١
ابن معط	٨٤٠
معقر بن أوس	٩٧٩
منصور بن فلاح اليمني	٨٦
مؤرج السلمي	٩٥٣
أبو موسى الأشعري	٧٩٦
موسى بن جابر الحنفي	٢١٣
ابن ميادة	١٠٩
النابغة الجعدي	٦٣٤
النابغة الذبياني	٧٧٦
نافع (القارئ)	١٤٩
أبو النجم الهذلي	٥٥
أبو نُخَيْلة	١١١
النعمان بن المنذر	٨٠٣
النمر بن تولب	٢٢٠
أبو ثواس	٢٥٢
إبراهيم (ابن هرمة)	٧٢
هشام بن معاوية الضرير	٥٢
هند بنت عتبة	٦٨٤
أبو وجزة السعدي	٦٨٩
ورث (القارئ)	٤٨١
ورقة بن نوفل	٧٧٥
يحيى بن معط	٨٤٠
يزيد بن الحَكَم	٥٩
يزيد بن ربيعة الحميري	٩١٩
يزيد بن الصبيح	٢٨٩
يزيد بن الحرّم	٤٧٨
ابن يعيش	٣١٠
يونس بن حبيب	٨٨

فهرس الأعلام

الصفحة

العلم

(الهمزة)

٢٧٩ ، ٣٦٣ ، ٣٧٧ ، ٤١٣ ، ٧٣٦
٥٧ ، ٧١ ، ٨١ ، ١٠٣ ، ١٣٤ ، ١٥٩ ، ١٧٣ ،
١٨٤ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٣ ،
١٩٥ ، ٢٠٥ ، ٢١٥ ، ٢١٩ ، ٢٤٥ ، ٢٤٩ ،
٢٥١ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٢٧٤ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ،
٢٨٢ ، ٢٩٨ ، ٣٠٧ ، ٣١٠ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ،
٣٢٣ ، ٣٦٥ ، ٤٢٨ ، ٤٣٢ ، ٤٤٧ ، ٤٧٣ ،
٤٨١ ، ٤٩١ ، ٤٩٢ ، ٥٣٢ ، ٥٣٣ ، ٥٤٧ ،
٥٤٨ ، ٥٤٩ ، ٥٥٥ ، ٥٥٦ ، ٥٥٩ ، ٥٧٥ ،
٥٩٤ ، ٦٠٢ ، ٦٢٠ ، ٦٢٢ ، ٦٣١ ، ٦٤٩ ،
٦٥٢ ، ٦٧١ ، ٦٨٠ ، ٧٣٣ ، ٧٥٨ ، ٧٧٢ ،
٧٧٤ ، ٧٨٨ ، ٧٨٩ ، ٧٩٠ ، ٧٩٢ ، ٧٩٤ ،
٨١٤ ، ٨١٩ ، ٨٣٠ ، ٨٥٧ ، ٨٥٩ ، ٨٦٣ ،
٨٦٨ ، ٩٠٩ ، ٩١٤ ، ٩٥٠ ، ٩٦٣ ، ٩٩٢ ،
١٠٣٤ ، ١٠٣٧ ، ١٠٣٨ ، ١٠٦٥ ، ١٠٦٦ ،

١٠٨٧

٥٧٥

٥٧٦

٣٨١ ، ٤٢٥

٩٤١

١٢٨

١١٨ ، ١٢٤ ، ٤٥٤ ، ٦٧٧ ، ٧١٤ ، ٧١٥ ،

٧٧٦ ، ٧٨٨ ، ٩٠٧ ، ٩٥٠ ، ١٠٨٩

١٠٣٨ ، ١٠٣٩

الأحوص
الأخفش

الأخفش الصغير

ابن أبي إسحاق

الأصمعي

ابن الأعرابي

أعشى باهلة

الأعشى ميمون بن قيس

الأعلم الشتتمري

٣٤ ، ٢٣٤ ، ٢٣٦ ، ٢٧١ ، ٦٣٣ ، ٦٦٨ ،
 ٦٧٦ ، ٦٩٩ ، ٧٩١ ، ٨٤٤ ، ١٠١٨ ،
 ١٤١ ، ٢١٣ ، ٢٦٧ ، ٤٣٠ ، ٤٣٢ ،
 ٤٥ ، ٢٦٣ ، ٣٣٩ ، ٤٢٠ ، ٤٥٠ ، ٤٦٨ ،
 ٤٩٥ ، ٤٩٦ ، ٥٠٤ ، ٦١٦ ، ٦٢٦ ،
 ٦٢٧ ، ٦٧٤ ، ٦٧٩ ، ٦٨٢ ، ٧٨٣ ،
 ٧٩٢ ، ٨٠٢ ، ٨١٤ ، ٨٣٦ ، ٨٤٢ ،
 ٨٤٣ ، ٨٦٦ ، ١٠٦٥ ، ١٠٧١ ،

(الباء)

١٨٥ ، ٣١٨ ، ٦٣٠ ،
 ٧٣٣ ،
 ٦٥٣ ، ٦٦٠ ، ٨٣٩ ، ٨٤٠ ، ٨٤١ ،
 ١٠٦١ ، ١٠٧٢ ،
 ٣١٠

(التاء)

٢٦٥ ، ٢٩٤

(الثاء)

٢٦٨ ، ٦٧١ ، ٧٤٤ ، ١٠٠٤ ، ١٠٠٥ ،

(الجيم)

٣٢ ، ٣٩١ ، ٤٠٦ ، ٤٣٠ ، ٥٧٣ ، ٦٥٤ ،
 ٦٧٦ ، ٧٤٦ ، ٨٧٦ ، ٩١٠ ، ٩٥٣ ،
 ٣٤ ، ٢٤٤ ، ٣٢٤ ، ٤٢٠ ، ٤٦٠ ، ٤٧٣ ،
 ٥٤٥ ، ٥٥٨ ، ٨٢٦ ، ٨٤٤ ، ٨٨٩ ،
 ٧٣ ، ٨١ ، ٨٨ ، ١٤٤ ، ١٨٥ ، ٢٣٧ ،
 ٢٨٥ ، ٤٨٢ ، ٥٣٢ ، ٥٨٥ ، ٦٠٩ ،
 ٧٣٥ ، ١٠٢٥ ، ١٠٦٥ ،

امرؤ القيس

ابن الأنباري (أبو بكر)
 الأندلسي (القاسم بن أحمد)

ابن بابشاذ

بديع الزمان

ابن برهان

أبو البقاء - العكبري

أبو تمام

ثعلب أبو العباس أحمد بن يحيى

جار الله - الزمخشري

جرير بن عطية الخطفي

الجرمي

الجزولي

١١٢ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ،
١٨٦ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ٢٤٥ ، ٢٥٤ ،
٣٣٩ ، ٤٠٦ ، ٦١٦ ، ٨٣٦ ، ٨٣٧ ،
٩٢٥ ، ١٠٣٤ ، ١٠٧١ ،
٦١٦ ، ٨٦٠ ، ١٠٨٠ ،
١١٩ ، ٢٠٥ ، ٢١٥ ، ٢٥٤ ، ٢٧٦ ،
٢٧٧ ، ٣٢٩ ، ٩٥٧ ، ٩٦٥ ، ١٠٤٧ ،
٣٦٤

ابن جعفر

ابن جني

الجوهري

(الحاء)

٦١٥

حاتم الطائي

ابن الحاجب (المصنف)

١ - ٢ - ٣ - ٥ - ٨ ، ١١ ، ١٤ ، ١٦ ،
٢٠ ، ٢٨ ، ٣٧ ، ٣٩ ، ٤٢ ، ٤٤ ، ٤٥ ،
٦٠ ، ٦١ ، ٦٤ ، ٦٧ ، ٧١ ، ٧٤ ، ٩١ ،
٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ١٠١ ، ١٠٧ ، ١١٢ ،
١١٣ ، ١٢٤ ، ١٢٦ ، ١٣١ ، ١٣٢ ،
١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٤٢ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ،
١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٤ ،
١٥٥ ، ١٦٢ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧١ ،
١٧٤ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٨٣ ،
١٨٤ ، ١٨٩ ، ١٩٣ ، ١٩٨ ، ٢٠٠ ،
٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٤ ، ٢٠٧ ، ٢٠٩ ،
٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٩ ،
٢٢٣ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ،
٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ،
٢٣٩ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ،
٢٤٨ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ،
٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٦١ ، ٢٦٥ ، ٢٦٧ ،

، ٢٩٤ ، ٢٩٣ ، ٢٨٦ ، ٢٧٥ ، ٢٦٨
 ، ٢٩٩ ، ٢٩٨ ، ٢٩٧ ، ٢٩٦ ، ٢٩٥
 ، ٣١١ ، ٣١٠ ، ٣٠٨ ، ٣٠٣ ، ٣٠١
 ، ٣٢٩ ، ٣٢٧ ، ٣٢٥ ، ٣١٤ ، ٣١٢
 ، ٣٣٨ ، ٣٣٧ ، ٣٣٤ ، ٣٣٢ ، ٣٣١
 ، ٣٥١ ، ٣٤٧ ، ٣٤٦ ، ٣٤٤ ، ٣٤٠
 ، ٣٧٠ ، ٣٦٩ ، ٣٦٨ ، ٣٥٦ ، ٣٥٣
 ، ٣٩١ ، ٣٨٤ ، ٣٨٣ ، ٣٧٨ ، ٣٧٦
 ، ٤١٢ ، ٤١٠ ، ٤٠٦ ، ٣٩٧ ، ٣٩٤
 ، ٤٣٢ ، ٤٢٥ ، ٤٢٣ ، ٤١٩ ، ٤١٥
 ، ٤٤٣ ، ٤٤٠ ، ٤٣٨ ، ٤٣٧ ، ٤٣٣
 ، ٤٦٠ ، ٤٥٤ ، ٤٥٣ ، ٤٤٩ ، ٤٤٧
 ، ٤٦٩ ، ٤٦٨ ، ٤٦٧ ، ٤٦٦ ، ٤٦٤
 ، ٤٨٢ ، ٤٨٠ ، ٤٧٩ ، ٤٧٥ ، ٤٧٠
 ، ٤٩٤ ، ٤٨٧ ، ٤٨٦ ، ٤٨٥ ، ٤٨٤
 ، ٥٠١ ، ٤٩٩ ، ٤٩٨ ، ٤٩٦ ، ٤٩٥
 ، ٥٠٩ ، ٥٠٨ ، ٥٠٧ ، ٥٠٥ ، ٥٠٢
 ، ٥٣٦ ، ٥٣٣ ، ٥٢١ ، ٥٢٠ ، ٥١٤
 ، ٥٤٨ ، ٥٤٦ ، ٥٤٤ ، ٥٤٠ ، ٥٣٩
 ، ٥٥٦ ، ٥٥٤ ، ٥٥١ ، ٥٥٠ ، ٥٤٩
 ، ٥٧٢ ، ٥٦٨ ، ٥٦١ ، ٥٥٩ ، ٥٥٧
 ، ٥٨٠ ، ٥٧٩ ، ٥٧٨ ، ٥٧٧ ، ٥٧٤
 ، ٦٠٥ ، ٦٠٣ ، ٥٨٩ ، ٥٨٤ ، ٥٨٢
 ، ٦١٤ ، ٦١١ ، ٦٠٩ ، ٦٠٨ ، ٦٠٧
 ، ٦٢٤ ، ٦٢١ ، ٦١٩ ، ٦١٨ ، ٦١٥
 ، ٦٤٠ ، ٦٣٩ ، ٦٣٢ ، ٦٢٦ ، ٦٢٥
 ، ٦٥٦ ، ٦٥٢ ، ٦٥٠ ، ٦٤٢ ، ٦٤١

، ٦٧٣ ، ٦٦٧ ، ٦٦٢ ، ٦٥٨ ، ٦٥٧
 ، ٦٨٣ ، ٦٨٠ ، ٦٧٨ ، ٦٧٧ ، ٦٧٤
 ، ٦٩٣ ، ٦٩٢ ، ٦٩١ ، ٦٨٨ ، ٦٨٥
 ، ٧٠٣ ، ٧٠٢ ، ٧٠١ ، ٦٩٧ ، ٦٩٤
 ، ٧٠٩ ، ٧٠٨ ، ٧٠٧ ، ٧٠٦ ، ٧٠٤
 ، ٧٢٣ ، ٧٢١ ، ٧١٧ ، ٧١٦ ، ٧١٢
 ، ٧٣٧ ، ٧٣٥ ، ٧٣٤ ، ٧٣٣ ، ٧٢٨
 ، ٧٧٣ ، ٧٥٧ ، ٧٥٦ ، ٧٥٥ ، ٧٤٧
 ، ٧٨٦ ، ٧٨٤ ، ٧٨١ ، ٧٧٨ ، ٧٧٤
 ، ٨١٢ ، ٨٠٦ ، ٨٠٣ ، ٨٠٢ ، ٧٩٩
 ، ٨٣٤ ، ٨٣١ ، ٨٢١ ، ٨١٤ ، ٨١٣
 ، ٨٦٠ ، ٨٥١ ، ٨٥٠ ، ٨٤٩ ، ٨٤٥ ، ٨٣٨
 ، ٨٨١ ، ٨٧٩ ، ٨٧٧ ، ٨٧٤ ، ٨٧٣
 ، ٩١٥ ، ٩٠١ ، ٨٩٢ ، ٨٩٠ ، ٨٨٢
 ، ٩٤٢ ، ٩٣٨ ، ٩٣٢ ، ٩٢٧ ، ٩١٦
 ، ٩٥٤ ، ٩٤٨ ، ٩٤٦ ، ٩٤٥ ، ٩٤٤
 ، ٩٧١ ، ٩٦٩ ، ٩٦٧ ، ٩٦١ ، ٩٥٨
 ، ٩٩١ ، ٩٨٧ ، ٩٨٦ ، ٩٨٣ ، ٩٧٣
 ، ٩٩٦ ، ٩٩٥ ، ٩٩٤ ، ٩٩٣ ، ٩٩٢
 ، ١٠٢٠ ، ١٠١٩ ، ١٠٠٣ ، ١٠٠٢
 ، ١٠٣١ ، ١٠٢٧ ، ١٠٢٢ ، ١٠٢١
 ، ١٠٥١ ، ١٠٤٩ ، ١٠٣٩ ، ١٠٣٣
 ، ١٠٦٥ ، ١٠٦٤ ، ١٠٦٣ ، ١٠٥٥
 ، ١٠٧٩ ، ١٠٧٣ ، ١٠٧٠ ، ١٠٦٩
 ، ١٠٨٦ ، ١٠٨٤ ، ١٠٨٣ ، ١٠٨٢
 ١٠٩٤ ، ١٠٩٣

٣٦	الحجاج
٩٣٣	ابن حذيم
١٥٧	حسان بن ثابت
٨٢٩	الحسن البصري
٨٨١	الحسين بن علي (قتيل كربلاء)
٨٥٨ ، ٧٠٩ ، ٥١١	الخطيئة
١٠٢٥ ، ٩٤٧ ، ٦٢٦	حمزة (القارئ)
٧٦٩	أبو حنيفة

(الخاء)

١٠١٠	الخرنق
٦٨٩ ، ٦٢٧	ابن خروف
١٠٨٦ ، ٤٧٣	ابن الخشاب
٥٩٤	أبو الخطاب (الأخفش الأكبر)
٣٩٤	خلف
١٦٥ ، ١٤٨ ، ١٤٣ ، ١٢٢ ، ١١٩ ، ٥٧	الخليل بن أحمد
٤٣٢ ، ٤١٨ ، ٣٧٥ ، ٣٧٣ ، ٢١٩ ، ١٦٧	
٥٧٤ ، ٥٧١ ، ٥٥٧ ، ٥٠٣ ، ٤٣٨ ، ٤٣٣	
٨٣٧ ، ٧٦٣ ، ٧٣٥ ، ٦٧١ ، ٦٤٦ ، ٥٩٤	
٩٨٥ ، ٩٨١ ، ٩٥٩ ، ٩٣٩ ، ٩٣٦ ، ٨٥٠	
١٠٦٣ ، ١٠٥٣ ، ١٠٥٢ ، ١٠١١ ، ١٠٠٥	
٢٩٠	الخنساء

(الدال)

٧٩٩ ، ٣٢٠ ، ٣١٨	ابن درستويه
٦١٢	ابن دُرَيْد
٢٥٨	ابن الدهان

(الذال)

٢٨٥ ، ٧٢٩ ، ١٠٤٥

(الراء)

٨٧١ ، ٦٢٩

٨٥٧ ، ٨٥٥ ، ٧٢

٩٦٣ ، ٩١٠

٥٩ ، ١٧٣ ، ٤٠٤ ، ٤٢١ ، ٤٧١ ، ٥٥٠ ،

٦٩٩ ، ٨٥٠ ، ٩٢٠

٦٥ ، ١٨٢ ، ٣٧٦ ، ٤٣٠ ، ٤٣١ ، ٥١٣ ، ٩٥١

٦١٥

(الزاي)

١٠١٤

٣٣ ، ١٠٣ ، ١٤١ ، ١٦٤ ، ١٨٠ ، ٣١٢ ،

٣٢٥ ، ٣٨٣ ، ٤٤٦ ، ٦٠٧ ، ٦٠٨ ،

٦٠٩ ، ٦٢٠ ، ٦٨٨ ، ٧٢١ ، ٧٣١ ،

٧٤٢ ، ٧٨٦ ، ٨١٤ ، ٨١٥ ، ٩٧٧ ،

١٠٠١ ، ١٠٠٥ ، ١٠٧٢ ،

٦٥٥ ، ٩٥٦ ، ١٠٠٩ ،

٣٢ ، ١٥١ ، ٢٠٣ ، ٢٤٨ ، ٣٩٨ ، ٤٥٦ ،

٦٨٤ ، ٦٨٥ ، ٨٥٧ ، ٩٦٥ ، ١٠٥٨ ، ١٠٧١ ،

٣١٣

١٤٤ ، ١٦٣ ، ٥٩٧ ، ١٠٤٠ ،

٦٣٤

(السين)

٥٧ ، ١١٦ ، ٢٧٧ ، ٤٧٨ ، ٤٩٥ ، ٥٦٠ ،

٨٨٤ ، ٩٢٥ ، ٩٩٩ ، ١٠٣٨ ،

٣٩٥ ، ٧٧٥

أبو ذؤيب الهذلي

الراعي التميمي

الربعي

الرماني

ذو الرمة

رؤبة

الرياشي

ابن الزبير (عبد الله)

الزجاج

الزجاجي

الزنجشيري (جار الله)

الزيادي

أبو زيد

زيد الخيل

ابن السراج

أبو السمال

، ٨٠ ، ٧٩ ، ٧٤ ، ٧٠ ، ٥٨ - ٣٠ - ٢٧
 ، ١٣٤ ، ١١٥ ، ١١٠ ، ١٠٧ ، ٨٧ ، ٨٣
 ، ١٥٩ ، ١٥٠ ، ١٤٣ ، ١٤١ ، ١٣٥
 ، ١٦٧ ، ١٦٥ ، ١٦٢ ، ١٦١ ، ١٦٠
 ، ١٨٨ ، ١٨٤ ، ١٨١ ، ١٦٩ ، ١٦٨
 ، ٢٤٥ ، ١٩٥ ، ١٩٣ ، ١٩٠ ، ١٨٩
 ، ٢٧٢ ، ٢٦٤ ، ٢٥٩ ، ٢٥٤ ، ٢٤٩
 ، ٣٠٧ ، ٢٩٨ ، ٢٩٣ ، ٢٨٥ ، ٢٧٣
 ، ٣٣٦ ، ٣٢٣ ، ٣٢٠ ، ٣١٠ ، ٣٠٨
 ، ٣٦٣ ، ٣٥٩ ، ٣٥١ ، ٣٤٩ ، ٣٤٥
 ، ٣٧٢ ، ٣٧١ ، ٣٦٨ ، ٣٦٦ ، ٣٦٥
 ، ٣٨٨ ، ٣٨٢ ، ٣٧٥ ، ٣٧٤ ، ٣٧٣
 ، ٤٠٧ ، ٤٠٦ ، ٣٩٩ ، ٣٩٨ ، ٣٩٧
 ، ٤٣٦ ، ٤٣٠ ، ٤٢١ ، ٤١٩ ، ٤١٥
 ، ٤٦٤ ، ٤٦١ ، ٤٥٩ ، ٤٥٧ ، ٤٣٧
 ، ٤٨٣ ، ٤٨٠ ، ٤٧٩ ، ٤٧٦ ، ٤٧٣
 ، ٤٩٦ ، ٤٩١ ، ٤٨٨ ، ٤٨٧ ، ٤٨٤
 ، ٥١٠ ، ٥٠٣ ، ٥٠١ ، ٥٠٠ ، ٤٩٨
 ، ٥٤٥ ، ٥٣٥ ، ٥٣٣ ، ٥٣٢ ، ٥٣١
 ، ٥٥٤ ، ٥٤٩ ، ٥٤٨ ، ٥٤٧ ، ٥٤٦
 ، ٥٦٢ ، ٥٦١ ، ٥٥٧ ، ٥٥٦ ، ٥٥٥
 ، ٥٧٦ ، ٥٧١ ، ٥٧٠ ، ٥٦٩ ، ٥٦٣
 ، ٥٩٩ ، ٥٩٧ ، ٥٨٨ ، ٥٨٥ ، ٥٨٠
 ، ٦٤٢ ، ٦٢٩ ، ٦٢٨ ، ٦٢٧ ، ٦٠٠
 ، ٦٦٧ ، ٦٥٩ ، ٦٥٧ ، ٦٥٢ ، ٦٥٠
 ، ٧١٤ ، ٦٨٨ ، ٦٨٦ ، ٦٨٥ ، ٦٨٤
 ، ٧٣٣ ، ٧٣٢ ، ٧٢٨ ، ٧٢٧ ، ٧٢٥

٧٦٣ ، ٧٤٧ ، ٧٤٦ ، ٧٤٠ ، ٧٣٨ ، ٧٣٧
 ٨٠٨ ، ٨٠٢ ، ٧٨٦ ، ٧٨٥ ، ٧٧٥ ، ٧٧٤
 ٨٣٢ ، ٨٣١ ، ٨١٩ ، ٨١٥ ، ٨١٤ ، ٨١٠
 ٨٥٠ ، ٨٤٦ ، ٨٣٧ ، ٨٣٥ ، ٨٣٤ ، ٨٣٣
 ٨٩٩ ، ٨٨٥ ، ٨٧٤ ، ٨٦٨ ، ٨٦٥ ، ٨٥٦
 ٩٣٧ ، ٩٣٣ ، ٩٢٦ ، ٩١٣ ، ٩٠٩ ، ٩٠٨
 ٩٨٢ ، ٩٨١ ، ٩٦٥ ، ٩٦٣ ، ٩٣٩ ، ٩٣٨
 ٩٩٨ ، ٩٩٧ ، ٩٩٢ ، ٩٩٠ ، ٩٨٩ ، ٩٨٨
 ١٠٠٦ ، ١٠٠٥ ، ١٠٠٢ ، ١٠٠١ ، ١٠٠٠
 ١٠٣٨ ، ١٠٣٧ ، ١٠٣٥ ، ١٠٢٤ ، ١٠١٧
 ١٠٧٨ ، ١٠٧٤ ، ١٠٣٩

السيرافي

٣٢٦ ، ٢٧٨ ، ٢٧١ ، ٢٣٢ ، ١٦٥ ، ٨٧
 ٥٤٩ ، ٤٩٨ ، ٤٩٣ ، ٤٩٢ ، ٤٦٤ ، ٣٥٢
 ٦٢٩ ، ٦٢٧ ، ٥٩٨ ، ٥٧٣ ، ٥٦٠ ، ٥٥٦
 ٨١٤ ، ٧٣٣ ، ٧٣٢ ، ٧٣١ ، ٦٨٥ ، ٦٨٤
 ٨٨٦ ، ٨٧٠ ، ٨٦٩ ، ٨٣٩ ، ٨٣٥ ، ٨١٥
 ٩٨٢ ، ٩٦٥ ، ٩٠٥ ، ٩٠٤

(الشين)

٩٢١ ، ٦٤٥

الشماخ

(الصاد)

٨٦

صاحب المغني = منصور بن

فلاح اليمني

العلم	الصفحة
صدر الأفاضل	٩٥٥
الصيمري	٦٣٠
	(الطاء)
أبو طالب	٣٨١ ، ٣٧٨
طرفة بن العبد	٩١٣ ، ٦٣٣ ، ٥١٥
	(العين)
عاصم (القاري)	١٠٤٦
ابن عامر (القاري)	٩٤١
ابن عباس	٤٣٣
عبد القاهر الجرجاني	٤٥ ، ٢٠٣ ، ٣١٠ ، ٥٩٤ ، ٦٢٠ ، ٦٢١ ،
	٦٢٤ ، ٦٢٨ ، ٨٦٠ ، ٩٢٥
العبدى	١٩٠ ، ٣١٠ ، ٦٢٤ ، ٨٥٥
أبو عبيد (القاسم بن سلام)	٨٦٩
العجاج	١١٢ ، ٣٨٦ ، ٤٠١ ، ٦١٠ ، ٦١٣ ،
	٦١٥ ، ٧٢٧ ، ٨٢٦ ، ٩٥٧
ابن عصفور	٨٥٥
العكبري (أبو البقاء)	٣١٠
علي بن أبي طالب	٣٢٧ ، ٣٥٤ ، ٦١٢ ، ٦٩٩ ، ٧٠٨ ، ٩٢٥
أبو علي الفارسي	٧٣ ، ٨٠ ، ١١٩ ، ١٥٣ ، ١٥٩ ، ١٨٣ ،
	١٨٤ ، ١٨٩ ، ٢٥٢ ، ٢٥٤ ، ٢٧٦ ،
	٢٧٩ ، ٣٨٤ ، ٤٠٨ ، ٤٣٠ ، ٤٥٧ ،
	٥٥٦ ، ٥٩٧ ، ٦٣١ ، ٦٤٣ ، ٦٦٠ ، ٧٤٠ ،
	٧٤١ ، ٧٥٩ ، ٨١٠ ، ٨٢١ ، ٨٢٦ ،

٨٥٣ ، ٨٥٥ ، ٨٥٧ ، ٨٧٢ ، ٨٩٥ ،
 ٩٢٥ ، ٩٤٩ ، ١٠٣٥ ، ١٠٣٦ ، ١٠٤٠ ،
 ٧٩٦ ، ١٠٩٣ ، ١٠٩٤ ،
 ١٤٣ ، ١٦٨ ، ٢٨٨ ، ٤٣٣ ، ٥١٤ ،
 ١٤٤ ، ٥١٧ ،
 ١٦٣ ، ١٦٧ ، ١٨٢ ، ٥٦٢ ، ٩٩٠

(الفاء)

عمر بن الخطاب
 أبو عمرو بن العلاء
 عمرو بن معد يكرب
 عيسى بن عمر

٩٦٣

الفارسي = أبو علي الفارسي
 الفراء

٥٢ - ٥٦ ، ٨٥ ، ١١٦ ، ٢٠٥ ، ٢٢٨ ،
 ٢٣٢ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٥٣ ، ٢٥٥ ،
 ٢٧٠ ، ٢٩٠ ، ٣١٥ ، ٣١٧ ، ٣٦١ ،
 ٣٩٤ ، ٣٩٨ ، ٤١١ ، ٤١٧ ، ٤٢١ ،
 ٤٢٣ ، ٤٥٨ ، ٤٦٧ ، ٤٧٢ ، ٤٧٨ ،
 ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤ ، ٤٨٩ ، ٤٩٠ ،
 ٤٩٥ ، ٤٩٦ ، ٤٩٧ ، ٥٠٩ ، ٥١٨ ،
 ٥٢٤ ، ٥٢٨ ، ٥٣١ ، ٥٥٩ ، ٥٦٢ ،
 ٦٤٣ ، ٦٥٨ ، ٦٨٠ ، ٧٢٢ ، ٧٤٣ ،
 ٧٤٤ ، ٧٤٥ ، ٧٥٥ ، ٧٧١ ، ٧٧٥ ،
 ٧٨٠ ، ٨٣٠ ، ٨٥٤ ، ٨٦٧ ، ٨٧٨ ،
 ٨٨٥ ، ٨٩٢ ، ٩٠١ ، ٩٠٢ ، ٩٠٤ ،
 ٩٠٥ ، ٩٠٧ ، ٩١٧ ، ٩٢٣ ، ٩٥٩ ،
 ٩٧٦ ، ١٠٣٥ ، ١٠٣٧ ، ١٠٣٨ ، ١٠٣٩ ،

١٠٩٤

١٥٣ ، ١٦٣ ، ٢٧٣ ، ٢٩٤ ، ٤٦٣ ،
 ٥٩٨ ، ٨٣٢ ، ٨٥٥ ، ٩٤١ ، ٩٥٢ ،
 ١٠٠٨ ، ١٠٤٧

الفرزدق

(القاف)

٧١٩

القاضي عبد الجبار

١٤٩

قالون

(الكاف)

الكسائي

٢١٣ ، ٢٠٥ ، ١٦٣ ، ١٠٤ ، ٥٦ ، ٥٢
٢٤١ ، ٢٤٠ ، ٢٢٩ ، ٢٢٨ ، ٢٢٥ ، ٢٢٤
٣١٥ ، ٢٩٩ ، ٢٩٢ ، ٢٥٥ ، ٢٤٣
٤٢٣ ، ٤٢١ ، ٤١٠ ، ٣٩٨ ، ٣١٨
٥٥٣ ، ٥٣٨ ، ٥٣١ ، ٥٢٤ ، ٥١٨
٧٢٢ ، ٧١٢ ، ٦٦٧ ، ٦٥٨ ، ٥٧٤
٩٩٦ ، ٩١٤ ، ٧٨٤ ، ٧٧٨ ، ٧٤٣
١٠٣٥ ، ١٠٠٧

١١٥ ، ٩١

الكميت

٨٨٨ ، ٨٢٣ ، ٦٦٠ ، ٥٠١ ، ١١٦

ابن كيسان

١٠٩١ ، ١٠٧١ ، ١٠٦٤ ، ٩٩٩

(اللام)

٩٢٠ ، ٤٥٢ ، ٤٥١

ليد

(الميم)

٤٢٧ ، ٣٦٣ ، ٣٥٢ ، ٣١٤ ، ٨١ ، ٧٢

المازني

٧١١ ، ٤٩٢ ، ٤٥١ ، ٤٤٦ ، ٤٤٤

٨٣٦ ، ٧٧٤ ، ٧٤٧ ، ٧٢٨ ، ٧١٢

٨٤٣ ، ٨٢١ ، ٨٠١ ، ٨٠٠ ، ٦٨٩

ابن مالك

٩٨٦ ، ٩٥٣ ، ٩١٤ ، ٩٠٦ ، ٩٠٢

١٠٨٨ ، ١٠٣٧ ، ٩٩٩

٧٨٣ ، ٦٧٠ ، ٦١٧ ، ٣٢٣ ، ٣٠٨ ، ٢٣٠

المالكي (ابن مالك)

المبرد

٣٣ ، ٨١ ، ١٠٣ ، ١١٥ ، ١٤١ ، ١٦٠ ، ١٦٤ ،
 ١٦٥ ، ١٧٠ ، ١٨١ ، ٢٤٩ ، ٢٨٧ ،
 ٣٢٣ ، ٣٢٥ ، ٣٤٩ ، ٣٥٢ ، ٤٠٠ ،
 ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤١٥ ، ٤٣٣ ، ٤٣٨ ،
 ٤٤٤ ، ٤٥٩ ، ٤٦٢ ، ٤٦٣ ، ٤٧٣ ،
 ٤٧٨ ، ٤٩٢ ، ٤٩٨ ، ٥٢٩ ، ٥٤٩ ،
 ٥٦٢ ، ٥٦٣ ، ٥٩٧ ، ٦٢٨ ، ٦٧١ ،
 ٦٨٥ ، ٧١١ ، ٧١٢ ، ٧٢١ ، ٧٤٨ ،
 ٧٧٥ ، ٧٧٦ ، ٧٨٣ ، ٧٨٥ ، ٧٨٦ ،
 ٨٠٦ ، ٨١٤ ، ٨١٥ ، ٨١٧ ، ٨٣٦ ،
 ٨٤١ ، ٨٥٣ ، ٨٦٦ ، ٨٧٠ ، ٩٠٩ ،
 ٩١١ ، ٩١٣ ، ٩٣٨ ، ٩٣٩ ، ٩٥٣ ،
 ٩٦٥ ، ٩٨٠ ، ٩٩٨ ، ١٠٠٥ ، ١٠٧٢ ،
 ١٠٨٠ ، ١٠٨٩ ، ١٠٩٤

ميرمان

المتنبي

المرار بن سعيد الأسدي
 المصنف = ابن الحاجب

٣١٤ ، ٧٣٢
 ٤٧٢ ، ٦٤٦ ، ٦٦٣
 ٩١١
 ٧٨٣ ، ٧٨٤ ، ٧٨٥ ، ٨٣٤ ،
 ٨٣٦ ، ٨٣٧ ، ٨٤٠ ، ٨٤٧ ، ٨٤٨ ،
 ٨٧٦ ، ٩٠٢ ، ٩٠٥ ، ٩٢٣ ، ٩٣٥ ،
 ٩٥١ ، ٩٥٣ ، ٩٦١ ، ٩٦٥ ، ١٠٢٧ ،
 ١٠٣٢ ، ١٠٣٩ ، ١٠٥٢ ، ١٠٥٥

٨٦

٤١٨

٧٩٦

١٠٩ ، ٤٣٥ ، ٩٨٩

منصور بن فلاح اليمني

المهلل

أبو موسى الأشعري

ابن ميادة

(النون)

، ٧٧٦ ، ٧٣٢ ، ٥١٧ ، ٤٦٨ ، ٤١٠

١٠٧٧ ، ١٠١٤ ، ٨٠١

٩٤٧ ، ١٤٩

النابعة الذبياني

نافع (القاري)

(الهاء)

، ٩٠٩ ، ٦٧٢ ، ٣٩٤ ، ٢٩٩ ، ٢٩٠ ، ٥٢

١٠٦٩ ، ١٠٠٤ ، ٩١٤

هشام بن معاوية (الضرير)

(الواو)

٤٨١

ورش (القاري)

(الياء)

٨٤٠

يحيى بن معط

٩٥٣ ، ٧٥٣ ، ٤٢٠ ، ٣٦٤ ، ٣١٠

ابن يعيش

، ٤٣١ ، ٤١٤ ، ٤١٢ ، ٣٨٤ ، ١٨٢ ، ٨٨

يونس بن حبيب

، ٧٢٦ ، ٥٠٤ ، ٥٠٣ ، ٥٠٢ ، ٤٦٧

، ٨٤٩ ، ٨٣٧ ، ٨٠٥ ، ٧٨٦ ، ٧٣١

، ٩٨٩ ، ٩٨٨ ، ٩٤٢ ، ٨٨٥ ، ٨٥٤

١٠١١

فهرس الطوائف

الصفحة	الطائفة
٩٤٢ ، ٧٤٨ ، ٢١٤ ، ٩٦ ، ٦٩	الأصوليون
٤٠ - ٥٣ - ٥٤ ، ٦٢ ، ١٠٤ ، ١٧٨ ، ٢٠٥ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٧ ، ٢٢٩ ، ٢٣٣ ، ٢٣٥ ، ٢٤٤ ، ٢٥٣ ، ٢٧٥ ، ٢٨١ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٢ ، ٢٩٩ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٩ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٣٢ ، ٣٩٣ ، ٣٩٦ ، ٤٢٣ ، ٤٤١ ، ٤٦٧ ، ٤٧١ ، ٤٧٥ ، ٤٨٤ ، ٥٠٤ ، ٥٠٦ ، ٥١٩ ، ٥٢٠ ، ٥٢٤ ، ٥٢٥ ، ٥٣١ ، ٦١٠ ، ٦٢٦ ، ٦٥٧ ، ٦٥٩ ، ٦٦٧ ، ٧١٣ ، ٧٢١ ، ٧٢٤ ، ٧٢٥ ، ٧٢٧ ، ٧٤٣ ، ٧٥٩ ، ٧٤٤ ، ٩٢٢ ، ٩١٧ ، ٨٨٥ ، ٨٠٨ ، ٧٨٨ ، ٧٨٧ ، ٧٨٠	البصريون
٩٢٣ ، ١٠٠٤ ، ١٠١٧ ، ١٠٧١	
٨٢١	البغداديون
١٠٣ ، ٢٧٦ ، ٤٨٧ ، ٤٨٩ ، ٥٩٤ ، ٦٣٨ ، ٩٥٣ ، ٩٩٢ ، ٩٩٦ ، ٩٩٧ ، ٩٩٩ ، ١٠٠٢ ، ١٠٠٦ ، ١٠٠٧ ، ١٠٢٧ ، ١٠٤ ، ٨٨ ، ٨٤ ، ٨١ ، ٧١ ، ٦٢ ، ٥٤ - ٥٢ - ٤٠ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١٢٣ ، ١٢٩ ، ١٦٧ ، ٢٢٠ ، ٢٢٧ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٤٤ ، ٢٥١ ، ٢٥٣ ، ٢٥٥ ، ٢٦٧ ، ٢٧١ ، ٢٧٥ ، ٢٨٠ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٨٩ ، ٢٩٢ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣١٨ ، ٣٢٠ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٣٢ ، ٣٥٠ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٤٤١ ، ٤٥٨ ، ٤٦٧ ، ٤٧١ ، ٤٨٤ ، ٤٨٢ ، ٤٩٥ ، ٥٠٠ ، ٥٠١ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٥٠٦ ، ٥٢٤ ، ٥٤٨ ، ٥٥٠ ، ٥٦٠ ، ٦٢٠ ، ٦٢٥ ، ٦٤٧ ، ٦٤٩ ، ٦٥٧ ، ٦٥٨ ، ٦٦٧	الجمهور
	الكوفيون

٧٦٥ ، ٧٥٨ ، ٧٢٧ ، ٧٢٥ ، ٧٢٢ ، ٧١٣ ، ٦٨٠

٨٥٩ ، ٨٥٦ ، ٨٥٣ ، ٨١٠ ، ٨٠٨ ، ٨٠٧ ، ٧٨٨

٩٩٢ ، ٩٢٣ ، ٩٢٢ ، ٩١٣ ، ٩٠٣ ، ٨٩٠ ، ٨٦٩

١٠٦٥ ، ١٠٣٤ ، ١٠٢٥ ، ١٠٢٤ ، ١٠٢٢ ، ٩٩٨

١٠٨٦ ، ١٠٦٨ ، ١٠٦٧

١٠١٨ ، ١٠٠٦ ، ١٠٠٥

٧٢ ، ٢٨ - ٥

المتأخرون

المنطقيون

النحاة

٩٣ ، ٦٤ ، ٥٨ - ٤٩ - ٤٤ - ٤٢ - ٢٨ - ٧ - ٤

١٧٦ ، ١٥٧ ، ١٥٠ ، ١٣٢ ، ١٣١ ، ٩٧ ، ٩٦ ، ٩٥

٢٧٥ ، ٢٥٨ ، ٢٥٠ ، ٢١٢ ، ٢٠٤ ، ٢٠٣ ، ١٨٤

٥٢٠ ، ٤٨٩ ، ٣٧١ ، ٣٤٣ ، ٣٣٧ ، ٣٣٦ ، ٣٢٩

٦٢٤ ، ٦١٩ ، ٦١٢ ، ٦٠٨ ، ٦٠١ ، ٥٦٢ ، ٥٣٩

٨٤٩ ، ٨١٥ ، ٧٨٣ ، ٧٤٧ ، ٧٤٢ ، ٧١٥ ، ٦٦٢

٩٤٨ ، ٩٤٧ ، ٩٤٤ ، ٩٤٢ ، ٩٢٠ ، ٩٠٤ ، ٨٦٦ ، ٨٥٢

١٠٨٩ ، ١٠٨٥ ، ١٠٨٤ ، ١٠٥٨ ، ٩٩٠ ، ٩٧٣ ، ٩٥١

فهرس المصادر والمراجع

أولا : المخطوطات

* تخرج أحاديث شرح الرضي على الكافية

لعبد القادر البغدادي - مخطوطة بخط المؤلف، صورت من دار الكتب المصرية، وهي تحت رقم ١٥١٢ حديث ، وعدد أوراقها ١١ .

* التخميز في شرح المفصل

تأليف صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي - تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية اللغة العربية جامعة أم القرى ١٤٠٢ هـ .

* التعليقة على المقرب

للبيهاء بن النحاس المتوفى سنة ٦٩٨ هـ ، مخطوطة مصورة لدى الأخ تركي العتيبي ، ولم أعثر على رقم لها .

* شرح الإيضاح لأي البقاء العكبري

مصورة الأخ عبد الرحمن الحميدي عن فيلم بمركز البحث العلمي بكلية الشريعة بجامعة أم القرى تحت رقم ١٨٩ نحو ، والأصل بمكتبة أحمد الثالث بتركيا .

* شرح الحدود النحوية للفاكهي

جمال الدين عبد الله بن أحمد الفاكهي ، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير إعداد صالح بن حسين العابد ، إشراف د/محمد بدوي المختون ضمن الرسائل الموجودة في مكتبة كلية اللغة العربية بالرياض .

* شرح السيرافي لكتاب سيويه

الجزء الأول مخطوط تحت رقم ٨٨٦٢ف، والجزء الثاني مخطوط تحت رقم ٨٨٦٣ف. وكلاهما بمكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود المركزية .

* شرح القصائد السبع العلويات

لابن أبي الحديد ، تأليف نجم الأئمة رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي ،
مخطوطة بالمكتبة المركزية بجامعة الملك سعود تحت رقم ١٩٨٠ ف بها ٦٧ ورقة غير
مرقمة .

* شرح الكافية

لمنصور بن فلاح اليمنى (صاحب المغني) ، مخطوطة بمكتبة جامعة الإمام محمد بن
سعود الإسلامية المركزية تحت رقم ٢٦٠٧ خ .

* شرح المقدمة الجزولية

لابن جعفر رضي الدين إبراهيم بن جعفر الإربلي ، مخطوطة لدى الأخ تركي العتيبي ،
مصورة من مركز البحث العلمي بمكة تحت رقم ٣٤٥٠ نحو ، وقد كتب عليها خطأ
المنهاج الجلي شرح مقدمة الجزولي المنسوب إلى ابن مالك . والصواب ما ذكرته .

* المباحث الكاملية/شرح المقدمة الجزولية

للورقي النحوي (الأندلسي) ، المتوفي سنة ٦٦١ هـ رسالة مقدمة لنيل درجة
الدكتوراه من كلية دار العلوم ، إعداد شعبان عبد الوهاب محمد ، إشراف د/محمد
بدوي سالم المخبون عام ١٣٩٨ هـ . مطبوعة على ورق استنسل وصورة منها في مكتبة
الأخ تركي العتيبي .

* متن كافية ابن الحاجب

مخطوطة مصورة عندي ، من المكتبات المهداة لجامعة الإمام محمد بن سعود
الإسلامية برقم ٩٠٨ .

* المسائل الحلييات

للأبي علي الفارسي ، مخطوطة بدار الكتب المصرية برقم ٢٦٦ نحو تيمور .

* معاني القرآن وإعراجه

للزجاج ، مخطوطة مصورة بمكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية المركزية ،
تحت رقم ٢٧٥٨ ف .

* المقدمة الجزولية

مخطوطة مصورة بمكتبة الأخ تركي العتيبي ولم أعر على رقم لها .

* ثانيا : المطبوعات

* أبو عثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو

(الهمزة)

* الإتياع

لأبي الطيب اللغوي المتوفي سنة ٣٥١ ، تحقيق عز الدين التنوخي ، طبع في دمشق سنة ١٣٨٠ هـ .

* الإتيقان في علوم القرآن

تأليف جلال الدين السيوطي ، نسخة مصورة عن طبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، تصوير دار المعرفة - بيروت / لبنان .

* الإرشاد الشافي

وهو الحاشية الكبرى لمحمد الدمنهوري ، على متن الكافي في علمي العروض والقوافي لأبي العباس أحمد بن شعيب القنائي المتوفي سنة ٨٥٨ هـ ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، الطبعة الثانية .

* الأزمنة والأمكنة

تأليف أبي علي المرزوقي الأصفهاني ، المتوفي سنة ٤٥٣ هـ ، الطبعة الأولى بمطبعة مجلس دائرة المعارف في الهند بمحروسة حيدرآباد الدكن ، سنة ١٣٣٢ هـ .

* الأزمية في علم الحروف

تأليف علي بن محمد النحوي الهروي ، تحقيق عبد المعين الملوحي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩١ هـ .

* الاستغناء في أحكام الاستثناء

تأليف شهاب الدين القرافي المتوفي سنة ٦٨٢ هـ ، تحقيق د/ طه محسن - مطبعة الإرشاد بغداد ١٤٠٢ هـ .

* أسرار البلاغة

للإمام عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق هـ . ريتز إستانبول - مطبعة وزارة المعارف ١٩٥٤ م .

* أسرار العربية

تأليف أبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري المتوفى سنة ٥٧٧ هـ. تحقيق محمد بهجت البيطار ، مطبعة الترقى بدمشق .

* الأشباه والنظائر

للسيوطي ، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد ، طبع شركة الطباعة الفنية المتحدة - مصر .

* أشجع السلمي حياته وشعره

ت د/ خليل بنیان الحسون ، بيروت ، دار المسيرة .

* إصلاح الخلل

إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي تأليف: عبد الله بن السيد البطليوسي المتوفى سنة ٥٢١ هـ. تحقيق د . حمزة عبد الله النشري - ط أولى نشر دار المريح الرياض
إصلاح المنطق لابن السكيت ت أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون طبع دار المعارف بمصر ط الثانية ١٣٧٥ هـ .

* الأصمعيات

اختيار الأصمعي أبي سعيد عبد الملك بن قريب المتوفى سنة ٢١٦ هـ ، تحقيق أحمد محمد شاكر - عبد السلام محمد هارون ، طبع دار المعارف بمصر .

* الأصول في النحو

لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج ، المتوفى سنة ٣١٦ هـ تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي ، طبع مؤسسة الرسالة ، بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ .

* إعراب القرآن

لأبي جعفر النحاس ، المتوفى سنة ٣٣٨ هـ ، تحقيق د/ زهير غازي زاهد ، طبع عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ .

الأغاني لأبي الفرج الأصبهاني ط دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع د . ت .

* الاقتراح في علم أصول النحو

لجلال الدين السيوطي ، تحقيق د/ أحمد محمد قاسم الطبعة الأولى بالقاهرة ، ١٣٩٦ هـ ، مطبعة السعادة .

* الاقتضاب في شرح أدب الكتاب

لابن السيد البطليوسي ، طبع دار الجليل ، بيروت ، ١٩٧٣ م .

* أمالي الزجاجي لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي تحقيق عبد السلام هارون ط الأولى طبع في مطبعة المؤسسة العربية الحديثة . القاهرة ١٣٨٢ هـ .
* أمالي السهيلي لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي . تحقيق د . محمد إبراهيم البنا . ط الأولى مطبعة السعادة بمصر .

* الأمالي الشجرية

* الأمالي للقالبي

أبي علي إسماعيل بن القاسم القالبي ، مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٤٤ هـ ، الطبعة الثانية .

* أمالي المرتضي

للشريف المرتضي علي بن الحسين الموسوي ، ت ٤٣٦ هـ ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط دار الكتاب العربي بيروت ، لبنان . طبعة ثانية ١٣٨٧ هـ .

* أمل الآمل

تأليف محمد بن الحسن الحر العاملي ، المتوفى سنة ١١٠٤ هـ تحقيق السيد أحمد الحسيني ، مطبعة الآداب النجف ، الطبعة الأولى ، سنة ١٣٨٥ هـ .

* الإنصاف في مسائل الخلاف

لكمال الدين الأنباري ، المتوفى سنة ٥٧٧ هـ ، طبع مطبعة السعادة ، ميدان أحمد ماهر باشا ، شارع الجداوي ، القاهرة .

* الأنوار الساطعة

انظر طبقات أعلام الشيعة .

* الإيضاح في شرح المفصل

لأبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي ، تحقيق د/ موسى بني العليلي ، مطبعة العاني ، بغداد .

* الإيضاح في علل النحو

لأبي القاسم الزجاجي ، المتوفى سنة ٣٣٧ هـ ، مطبعة المدني سنة ١٣٧٨ هـ .

الإيضاح العضدي لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي تحقيق د . حسن شاذلي فرهود
الطبعة الأولى سنة ١٣٨٩ هـ مطبعة دار التأليف القاهرة .

(الباء)

* البحر المحيط

تأليف أبي حيان النحوي ، المتوفى سنة ٧٤٥ هـ ، طبع مكتبة ومطابع النصر الحديثة
بالرياض .

* البداية والنهاية

لأبي الفداء الحافظ ابن كثير الدمشقي، المتوفى سنة ٧٧٤ هـ الطبعة الأولى، أشرف
على طبعه مكتبة المعارف - بيروت ، مكتبة النصر - الرياض .
البرهان في علوم القرآن *

للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، طبع
دار إحياء الكتب العربية ، الطبعة الأولى سنة ١٣٧٦ هـ .
* بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة

جلال الدين السيوطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، طبع بمطبعة عيسى الباني
الحلي وشركاه .

* البيان والتبيين

لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، الطبعة الرابعة،
طبع مكتبة الخانجي بمصر .

* تاج العروس من جواهر القاموس

لمحمد مرتضى الزبيدي ، منشورات دار مكتبة الحياة بيروت ، لبنان .

* التبصرة والتذكرة

لأبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري ، من نخبة القرن الرابع ، تحقيق
د/ فتحي أحمد مصطفى علي الدين ، ط . دار الفكر بدمشق ، الطبعة الأولى ،
١٤٠٢ هـ .

* التبيان في إعراب القرآن

تأليف أبي البقاء العكبري ، المتوفى سنة ٦١٦ هـ ، تحقيق علي محمد البجاوي ،
مطبعة عيسى الباني الحلي وشركاه .

* التبيان في تصريف الأسماء

تأليف الأستاذ الدكتور أحمد كحيل ، طبع مطبعة السعادة بالقاهرة ، سنة ١٣٩٨ هـ ، الطبعة السادسة .

* تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب

تأليف الأعلام الشنتمري (وهو شرح لشواهد سيبويه .) ، مطبوع بأسفل صفحات كتاب سيبويه ، الطبعة الأولى بالمطبعة الأميرية ببولاق سنة ١٣١٦ هـ .

* تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد

محمد بن مالك ، المتوفى سنة ٦٧٢ هـ ، تحقيق وتقديم محمد كامل بركات ، ط . دار الكاتب العربي للطباعة والنشر .

* التصريح = شرح التصريح انظر صفحة ١٤٥١ .

* تفسير الطبري

(جامع البيان عن تأويل أي القرآن) تأليف أبي جعفر محمد بن جرير الطبري ، المتوفى سنة ٣١٠ هـ ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، الطبعة الثالثة ١٣٨٨ هـ .

* تفسير القرطبي

(الجامع لأحكام القرآن) لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي المتوفى سنة ٦٧١ هـ ، طبع دار الكتب المصرية عام ١٣٧٢ هـ .

* التكملة - وهي الجزء الثاني من الإيضاح العضدي

تأليف أبي علي الحسن بن أحمد الفارسي ، المتوفى سنة ٣٧٧ هـ تحقيق د/حسن شاذلي فرهود ، طبع في شركة الطباعة العربية السعودية المحدودة - العمارة ، الرياض .

* التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري

لأبي الفتح عثمان بن جني ، المتوفى سنة ٣٩٢ هـ ، تحقيق أحمد ناجي القيسي - خديجة عبد الرزاق الحديثي - أحمد مطلوب ، راجعه د/مصطفى جواد - مطبعة الصافي - بغداد .

* التمهيد في أصول الفقه

تأليف محفوظ بن أحمد بن الحسن أبو الخطاب الكلوزاني الحنبلي ، المتوفى سنة ٥١٠ هـ تحقيق د/ مفيد محمد أبو عمشة ط . دارالمدني للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى

١٤٠٦ هـ - من منشورات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى .

تهذيب اللغة تأليف أبي منصور الأزهري تحقيق عبد السلام هارون وآخرين الدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر ١٣٨٤ هـ .

* توجيه إعراب أبيات ملغزة الإعراب
لأبي الحسن الرماني ، المتوفى سنة ٣٨٤ هـ ، تحقيق سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٧ هـ .

(الجيم)

* الجامع الصغير من حديث البشير النذير
لجلال الدين السيوطي ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد الطبعة الأولى ١٣٥٢ هـ ، مطبعة حجازي بالقاهرة .

* الجمل في النحو
لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ، تحقيق د/ علي توفيق الحمد ، طبع مؤسسة الرسالة ، شارع سوريا ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ .

* جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام
تأليف أبي زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي ، تحقيق علي محمد البجاوي ، طبع دار نهضة مصر - الفجالة ، القاهرة .

* جمهرة الأمثال
تأليف أبي هلال العسكري ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش ، طبع المؤسسة العربية الحديثة القاهرة ، الطبعة الأولى ١٣٨٤ هـ .

* جمهرة أنساب العرب
لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي تحقيق الأستاذ/ عبد السلام هارون الطبعة الرابعة دار المعارف القاهرة .

* جمهرة اللغة
لابن دريد محمد بن الحسن الأزدي البصري ، المتوفى سنة ٣٢١ ، طبع مكتبة المثنى ببغداد ، طبعة جديدة بالأوفست .

* الجنى الداني في حروف المعاني
تأليف حسن بن قاسم المرادي ، تحقيق طه محسن ، طبع بمطابع مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر - جامعة الموصل ١٣٩٦ هـ .

(الحاء)

- * ابن الحاجب النحوي - آثاره ومذاهبه
تأليف طارق عبد عون الجنائي ، مطبعة أسعد ، بغداد .
- * حاشية إبراهيم الباجوري على شرح ابن قاسم الغزي
طبع دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان .
- * حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك
طبع دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه .
- * حاشية الشيخ محمد عبادة العدوي على شرح شذور الذهب
لابن هشام ، مطبعة دار إحياء الكتب العربية .
- * حاشية الشيخ ياسين
تقع هامشا على شرح التصريح على التوضيح طبع مطبعة الاستقامة بالقاهرة سنة ١٣٧٤ هـ ، الطبعة الأولى .
- * الحجة في علل القراءات السبع
لأبي علي الفارسي ، تحقيق علي النجدي ناصف ، وعبد الحليم النجار ود/ عبد الفتاح شلبي - طبع الهيئة المصرية العامة للكتاب طبعة مصورة عن الطبعة الأولى .
- * حروف المعاني والصفات
لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي تحقيق د . حسن شاذلي فرهود طبع دار العلوم للطباعة والنشر عام ١٤٠٢ هـ .
- * الحماسة
إذا أطلق فالمقصود به شرح حماسة أبي تمام للمرزوقي انظر صفحة ١٤٥١ .
- * الحماسة
لأبي عبادة الوليد بن عبيد البحر ، نشر الأب لويس شيخو اليسوعي ، طبع دار الكتاب العربي - بيروت ، لبنان .
- * الحيوان
لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ، تحقيق عبد السلام هارون ، نشر دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان .

(الخاء)

* خزانة الأدب

تأليف عبد القادر البغدادي، المتوفى سنة ١٠٩٣ هـ تحقيق عبد السلام هارون، طبع دار الكتاب العربي للطباعة والنشر بالقاهرة .

* الخصائص

تأليف أبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، طبع دار الهدى للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان .
* الخليل بن أحمد الفراهيدي

أعماله ومنهجه لمهدي المخزومي ، مطبعة الزهراء - بغداد ١٩٦٠ .

(الدال)

* دراسات لأسلوب القرآن الكريم

تأليف الشيخ محمد عبد الخالق عزيمة ، مطبعة دار السعادة بمصر .

* الدرر اللوامع على همع الهوامع

تأليف أحمد بن الأمين الشنقيطي ، طبع دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت .

* درة الغواص في أوهام الخواص

للقاسم بن علي الحريري ، المتوفى سنة ٥١٦ هـ ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، طبع دار نهضة مصر للطبع والنشر .

* دلائل الإعجاز

للإمام عبد القاهر الجرجاني، طبع شركة الطباعة الفنية المتحدة، ١٠ شارع المستعلي بالله - بالدراسة .

* شعر الأحوص الأنصاري

ت . عادل سليمان جمال ، القاهرة ١٣٩٠ هـ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب .

* ديوان الأخطل

رواية أبي عبد الله محمد بن العباس اليزيدي ، طبع بمطابع أوفست علي بن علي بالدوحة قطر .

* شعر الأخطل

صنعة السكري - تحقيق د/ فخر الدين قباوة ، بيروت دار الآفاق الجديدة
١٣٩١ هـ ، ط . أولى .

* ديوان الأعشى الكبير

ميمون بن قيس ، شرح وتعليق د/ محمد محمد حسين ، طبع مؤسسة الرسالة ،
بيروت ، الطبعة السابعة ١٤٠٣ هـ .

* ديوان امرئ القيس

تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الثانية ، طبع دار المعارف بمصر ،
١٩٦٤ م .

* ديوان أمية بن أبي الصلت

تحقيق د/ عبد الحفيظ السطلي ، ط . دمشق - المطبعة التعاونية ، الطبعة الثانية .

* ديوان أوس بن حجر

تحقيق د/ محمد يوسف نجم ، دار بيروت ١٤٠٠ هـ .

* ديوان بشار بن برد

تحقيق الشيخ محمد الطاهر بن عاشور ، نشر الشركة التونسية للتوزيع والشركة
الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر .

* ديوان تأبط شرا وأخباره

جمع وتحقيق وشرح علي ذو الفقار شاکر ، طبع دار الغرب الإسلامي ، الطبعة
الأولى .

* ديوان أبي تمام

بشرح الخطيب التبريزي ، تحقيق محمد عبده عزام ، طبع دار المعارف بمصر .

* ديوان جرير

بشرح محمد بن حبيب ، تحقيق د/ نعمان محمد أمين طه ، طبع دار المعارف بمصر .

* ديوان جميل

جمع وتحقيق د/ حسين نصار ، الطبعة الثانية ، طبع مكتبة مصر ، ٣ شارع كامل
صدقي ، الفجالة ، القاهرة .

* ديوان حاتم

طبع دار بيروت ١٣٩٤ هـ .

* ديوان حسان بن ثابت

تحقيق د/ سيد حنفي حسنين ، مراجعة/ حسن كامل الصيرفي ، طبع الهيئة المصرية العامة للكتاب .

* ديوان الخطيئة

تحقيق د/نعمان محمد أمين طه ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي مصر .

* ديوان شعر الخرنق بنت بدر

تحقيق د/ حسين نصار ، ط . دار الكتب ، ١٩٦٩ مصر .

* شعر الراعي النخري

تحقيق نوري القيسي وهلال ناجي ، بغداد ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ١٤٠٠ هـ .

* ديوان ذي الرمة

شرح الإمام أبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي ، تحقيق د/ عبد القدوس أبو صالح ، طبع مجمع اللغة العربية بدمشق .

* ديوان رؤبة بن العجاج (مجموعة أشعار العرب)

اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد البروسي ، منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت . الطبعة الأولى عام ١٩٧٩ م .

* شعر زهير بن أبي سلمى

صنعة الأعلام ، تحقيق د/ فخر الدين قباوة ، بيروت ، دار الآفاق الجديدة الطبعة الثالثة سنة ١٤٠٠ هـ .

* شرح شعر زهير بن أبي سلمى

صنعة ثعلب ، تحقيق د/ فخر الدين قباوة ، بيروت ، دار الآفاق الجديدة ط ١ ١٤٠٢ هـ .

- * ديوان سحيم عبد بني الحسحاس
- تحقيق عبد العزيز اليميني ، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب القاهرة ١٣٨٤ هـ .
- * ديوان سلامة بن جندل
- تحقيق د/ فخر الدين قباوة ، نشر وتوزيع المكتبة العربية محمد تلاليني - حلب -
باب النصر - الطبعة الأولى ١٣٨٧ هـ .
- * ديوان الشماخ بن ضرار
- تحقيق صلاح الدين الهادي ، طبع دار المعارف ، مصر .
- * ديوان طرفة
- شرح الأعلام الششمري، تحقيق درية الخطيب ، ط مجمع اللغة العربية ، دمشق .
- * ديوان عترة
- دار صادر .
- * ديوان أبي قيس صيفي بن الأسلت الأوسي الجاهلي
- ت د/ حسن محمد باجودة ، مطبعة السنة المحمدية .
- * ديوان الطفيل الغنوي
- تحقيق محمد عبد القادر أحمد ، بيروت ، ط أولى ، دار الكتاب الجديد .
- * ديوان عامر بن الطفيل
- بيروت ، دار بيروت .
- * ديوان عبد الله بن رواحة
- ت د/ وليد قصاب ، الرياض - دار العلوم ١٤٠٢ هـ .
- * ديوان عبيد بن الأبرص
- ت د/ حسين نصار ، ط مصطفى الباني ١٣٧٧ هـ . أولى مصر .
- * ديوان العجاج (رواية الأصمعي)
- ت د/ عبد الحفيظ السطلي ، توزيع مكتبة الأطلس بدمشق ، المطبعة التعاونية .
- * ديوان العجاج (برواية الأصمعي)
- تحقيق د/ عزة حسن ، مطابع دار الشروق ، شارع سوريا ، بيروت .

* ديوان عدي بن زيد العبادي

حققه وجمعه محمد جبار المعيد ، طبع شركة دار الجمهورية للنشر والطبع - بغداد .

* ديوان العرجي

تحقيق خضر الطائي ورشيد العبيدي ، ط . أولى بغداد ، ١٣٧٥ هـ .

* شعر عروة بن حزام

تحقيق د/ إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب ، لم يكتب عليه اسم المطبعة ولا مكان ولا تاريخ الطباعة .

وهو بالمكتبة المركزية بجامعة الملك سعود تحت رقم ٨١١/٢ ع . ش .

* ديوان علقمة الفحل

شرح الأعلام الششمري ، تحقيق لطفي الصقال ، درية الخطيب - حلب ، مطبعة الأصيل ، ١٣٨٩ هـ ط . أولى .

* ديوان عمر بن أبي ربيعة

دار صادر - بيروت .

* ديوان عمرو بن قمئة

تحقيق حسن كامل الصيرفي ، ط مجلة معهد المخطوطات العربية ١٣٨٥ هـ

(مصر) .

* معلقة عمرو بن كلثوم

بشرح أبي الحسن بن كيسان ، تحقيق محمد إبراهيم البنا ، دار الاعتصام ، ط . أولى ١٤٠٠ هـ مصر .

* شعر عمرو بن معد يكرب الزبيدي

تحقيق مطاع الطرايشي ، دمشق ١٣٩٤ هـ ط . مجمع اللغة العربية .

* ديوان الفرزدق

دار صادر ، بيروت .

* ديوان القتال الكلابي

تحقيق إحسان عباس ، دار الثقافة ، بيروت ١٣٨١ هـ .

* ديوان كثير عزة

جمع وشرح د/ إحسان عباس ، نشر وتوزيع دار الثقافة ، بيروت لبنان .

* ديوان كعب بن مالك الأنصاري

تحقيق سامي مكّي العاني طبعة أولى مكتبة النهضة بغداد .

* شعر الكميت بن زيد الأسدي

جمع وتقديم د/ داود سلوم ، الناشر : مكتبة الأندلس شارع المتنبي - بغداد . ط
مطبعة النعمان - النجف الأشرف .

* ديوان ليبد بن ربيعة العامري

دار صادر ، بيروت .

* ديوان شعر المتلمس الضبعي

تحقيق حسن كامل الصيرفي ، من مطبوعات معهد المخطوطات العربية القاهرة ،
١٣٨٨ هـ .

* ديوان أبي الطيب المتنبي

بشرح أبي البقاء العكبري ، تحقيق مصطفى السقا ، إبراهيم الأبياري ، عبد الحفيظ
شليبي - مطبعة مصطفى الحلبي وأولاده .

* شرح ديوان المتنبي

وضعه عبد الرحمن البرقوقي ، دار الكتاب العربي - بيروت لبنان .

* ديوان مجنون ليلى

جمع وتحقيق عبد الستار أحمد فراج ، ط دار مصر للطباعة .

* ديوان مسكين الدارمي

جمع وتحقيق عبد الله الجبوري - خليل إبراهيم العطية ، مطبعة دار البصري ،
بغداد - ١٣٨٩ هـ .

* ديوان ابن مقبل

تحقيق د/ عزة حسن ، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم ، دمشق ١٣٨١ هـ .

* شعر ابن ميادة

ت د/ حنا جميل حداد ط مجمع اللغة العربية بدمشق ، دمشق ١٤٠٢ هـ .

- * شعر النابغة الجعدي
الطبعة الأولى - منشورات المكتب الإسلامي بدمشق ، طبعة أولى ١٣٨٤ هـ .
- * ديوان النابغة الذبياني
صنعة ابن السكيت المتوفى سنة ٢٤٤ هـ تحقيق د/ شكري فيصل طبع دار الفكر .
- * ديوان أبي النجم العجلي
صنعه وشرحه علاء الدين أغا ، نشر النادي الأدبي بالرياض مطابع الفرزدق التجارية .
- * شعر التمر بن تولب
صنعة الدكتور نوري حمودي القيسي ، بغداد ، مطبعة المعارف .
- * ديوان الهذليين
بشرح أبي سعيد بن الحسين السكري - تحقيق عبد الستار أحمد فراج - مراجعة محمود محمد شاكر ، مطبعة المدني ، القاهرة .
- * ديوان يزيد بن المفرغ الحميري
تحقيق د/عبد القدوس أبو صالح ، طبعة مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ .

(الذال)

- * ذيل الروضتين (تراجم رجال القرنين السادس والسابع)
لأبي شامة المقدسي المتوفى سنة ٦٦٥ هـ ، طبع دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الأولى سنة ١٩٤٧ م .

(الراء)

- * رسالة الملائكة لأبي العلاء المعري
تحقيق محمد سليم الجندي ، مطبعة الترقى بدمشق ١٣٦٣ هـ .
- * رصف المباني في شرح حروف المعاني
للإمام أحمد بن عبد النور المالقي - المتوفى سنة ٧٠٢ هـ ، تحقيق أحمد محمد الخراط ، طبع مطبعة زيد بن ثابت ١٣٩٥ هـ .

* الرضي الإسترابادي (عالم النحو واللغة)

تأليف د/ أميرة علي توفيق - مطبوعات الإدارة العامة لكليات البنات بالرياض ،
مطابع الشرق الأوسط بالرياض ١٣٩٨ هـ .

* رغبة الآمل من كتاب الكامل

تأليف سيد بن علي المرصفي ، الطبعة الثانية - مكتبة دار البيان .

* روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات

تأليف محمد باقر الموسوي ، الطبعة الثانية .

* الروض الأنف -

لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي تقديم وتعليق طه عبد الرؤوف سعد ،
طبع مؤسسة نبع الفكر العربي للطباعة .

(الزاي)

زهرة الآداب وثمر الألباب

لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الحصري المتوفى ٤٥٣ هـ

شرح د . زكي مبارك طبع دار الجليل بيروت ، الطبعة الرابعة .

(السين)

* سبائك الذهب في معرفة قبائل العرب

لأبي الفوز محمد أمين البغدادي الشهير بالسويدي ، طبع دار إحياء العلوم ،
بيروت .

* سراج القاري المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي

تأليف أبي القاسم علي بن عثمان .. بن القاصح ، طبع شركة مكتبة ومطبعة مصطفى
الباي الحلبي وأولاده بمصر ، الطبعة الثالثة .

* سر صناعة الإعراب

لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق مصطفى السقا ومحمد الزفزاف وإبراهيم مصطفى
وعبد الله أمين - مطبعة مصطفى الباي الحلبي بمصر ، الطبعة الأولى .

* سر صناعة الإعراب

لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق د/حسن هنداي ، طبع دار القلم - دمشق ،
الطبعة الأولى عام ١٤٠٥ هـ .

* سمط اللآلي

للووزير أبي عبيد البكري الأونبي ، تحقيق عبد العزيز الميمني ، ط . لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٣٥٤ هـ .

* سنن الدارمي

تحقيق عبد الله هاشم يماني المدني ، طبع شركة الطباعة الفنية المتحدة .

* سنن أبي داود

للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني المتوفى سنة ٢٧٥ هـ ، طبع دار الحديث - حمص ، سوريا ، الطبعة الأولى ١٣٨٨ هـ .

* سنن ابن ماجه

لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني المتوفى سنة ٢٧٥ هـ تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه .

* سنن النسائي المجتبى

لأبي عبد الرحمن بن شعيب النسائي ، الطبعة الأولى ١٣٨٣ هـ ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر .

* السيرة النبوية لابن هشام

تحقيق مصطفى السقا - إبراهيم الأبياري - عبد الحفيظ شلبي ، نشر : الكتب العلمية .

(الشين)

* شرح أبيات سيبويه

تأليف أبي محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي ، المتوفى سنة ٣٨٥ هـ . تحقيق د/ محمد علي سلطاني ، طبع دار المأمون للتراث ، دمشق ، بيروت ١٩٧٩ م .

* شرح الأشموني على ألفية ابن مالك

تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، طبع دار الكتاب العربي ، بيروت .

* شرح ألفية ابن مالك

لابن الناظم محمد بن محمد بن مالك - منشورات ناصر خسرو طهران - إيران .

* شرح ألفية ابن معط

لابن القواس ، تحقيق د/ علي موسى الشوملي ، مطابع الفرزدق التجارية ، ط أولى عام ١٤٠٥ هـ .

* شرح التصريح على التوضيح

للإمام خالد بن عبد الله الأزهري ، طبع مطبعة الاستقامة بالقاهرة ، الطبعة الأولى ١٣٧٤ هـ .

* شرح ابن الحاجب لكافيته

طبع دار الطباعة العامرة بتركيا سنة ١٣١١ هـ .

* شرح حماسة أبي تمام

لأبي علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي نشره - أحمد أمين وعبد السلام هارون ، الطبعة الثانية - مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ١٣٨٧ هـ .

* شرح الحماسة

لأبي زكريا يحيى بن علي التبريزي المتوفى سنة ٥٠٢ هـ ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد مطبعة حجازي بالقاهرة .

* شرح الرضي على الكافية

تصحيح يوسف حسن عمر - منشورات جامعة بنغازي ، مطابع الشرق ، بيروت .

* شرح شافية ابن الحاجب

تأليف رضي الدين محمد بن الحسن الإسترابادي - تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفراف ومحمد محيي الدين عبد الحميد طبع دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان سنة ١٣٩٥ هـ .

* شرح شذور الذهب

تأليف أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف . ابن هشام الأنصاري ، المتوفى سنة ٧٦١ هـ . تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة بمصر .

* شرح شواهد شروح الألفية (المقاصد النحوية)

تأليف الإمام محمود العيني - يقع هامشا على خزانة الأدب للبغداد . طبع المطبعة الأميرية ببولاق الطبعة الأولى .

* شرح شواهد ابن عقيل على ألفية ابن مالك

للشيخ عبد المنعم الجرجاوي ، طبع دار إحياء الكتب العربية بمصر .

* شرح شواهد المغني

تأليف جلال الدين السيوطي ، المتوفى سنة ٩١١ هـ - منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت ، لبنان .

* شرح ابن عقيل

تأليف عبد الله بن عقيل العقيلي ، المتوفى سنة ٧٦٩ هـ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، طبع دار الفكر .

* شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات

لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري ، المتوفى سنة ٣٢٨ هـ تحقيق عبد السلام محمد هارون ، ط دار المعارف ١٩٦٣ م .

* شرح الكافية الشافية

لجمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك ، حققه وقدم له د/ عبد المنعم أحمد هريدي ، طبع دار المأمون للتراث ، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ .

* شرح اللمع

صنفه أبو القاسم عبد الواحد بن علي بن برهان العكبري ، المتوفى سنة ٤٥٦ هـ ، تحقيق د/ فائز فارس - الطبعة الأولى ، نشر المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت ، طبع مطابع كويت تايمز التجارية .

* شرح ما يقع فيه التصحيف والتحرير

تأليف أبي أحمد الحسن بن عبد الله العسكري ، المتوفى سنة ٣٨٣ هـ تحقيق عبد العزيز أحمد ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر .

* شرح المغلفات السبع

تأليف أبي عبد الله الحسين بن أحمد الزوزني ، نشر المكتبة الشعبية - بيروت .

* شرح المفصل

تأليف يعيش بن علي بن يعيش المتوفى سنة ٦٤٣ هـ ، طبع إدارة الطباعة المنيرية .

* شرح المقدمة المحسبة

لطاھر بن أحمد بن بابشاد ، المتوفى سنة ٤٦٩ هـ ، تحقيق خالد عبد الكريم ، المطبعة
العصرية بالكويت - الطبعة الأولى ١٩٧٧ م .

* شرح هاشميات الكميت

بتفسير أبي رياش أحمد بن إبراهيم القيسي ، تحقيق د/ داود سلام ، ود/نوري حمودي
القيسي - طبع عالم الكتب مكتبة النهضة العربية ، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ .

* شروح سقط الزند

بإشراف د/ طه حسين وغيره ، نشر الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة .

* الشعر والشعراء

لابن قتيبة الدينوري ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، طبع دار المعارف بمصر سنة
١٩٦٦ م .

* الشفاء (المنطق) ١ - المدخل لابن سينا

تصدير د/ طه حسين باشا - مراجعة د/ إبراهيم مذكور ، تحقيق الأساتذة - الأب
قنواقي ، محمود الخضيرى ، فؤاد الأهواني - المطبعة الأميرية بالقاهرة ١٣٧١ هـ .

(الصاد)

* الصاحبى فى فقه اللغة وسنن العرب فى كلامها

تحقيق مصطفى الشويمى ، ط مؤسسة أ . بدران للطباعة والنشر ، بيروت
١٣٨٢ هـ .

□ * الصبح المنير فى شعر أبى بصير

(ميمون بن قيس) مطبعة أدلف هلز هوسن سنة ١٩٢٧ م .

* الصبحاح للجوهري

تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، طبع دار العلم للملايين .

* صحيح البخاري

لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ، طبع مطابع الشعب سنة ١٣٧٨ هـ .

* صحيح الترمذي

بشرح الإمام ابن العربي المالكي ، مطبعة الصاوي ، الطبعة الأولى .

* صحيح مسلم

للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري المتوفى سنة ٢٦١ هـ ،
تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي - طبع دار إحياء الكتب العربية ، الطبعة الأولى
١٣٧٤ هـ .

(الضاد)

* ضرائر الشعر

لابن عصفور الإشبيلي ، المتوفى سنة ٦٦٣ هـ - تحقيق السيد إبراهيم محمد ، طبع
دار الأندلس سنة ١٩٨٠ م .

* الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر

تأليف السيد محمود شكري الألوسي البغدادي ، طبع مكتبة دار البيان ، بغداد -
دار صعب ، بيروت .

(الطاء)

* طبقات أعلام الشيعة

الأنوار الساطعة في المائة السابعة ، تأليف الشيخ آغا بزرك الطهراني ، تحقيق علي نقى
منزدي - الناشر ، دار الكتاب العربي - بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٧٢ م .

* طبقات الشافعية الكبرى

لتاج الدين السبكي ، تحقيق محمود محمد الطناحي ، وعبد الفتاح الحلو ، مطبعة
عيسى البابي الحلبي وشركاه - الطبعة الأولى .

* طبقات فحول الشعراء

تأليف محمد بن سلام الجمحي ، تحقيق محمود محمد شاكر ، مطبعة المدني .

* الطبقات الكبرى

لابن سعد ، طبع دار صادر ، بيروت .

(العين)

* عبث الوليد

في الكلام على شعر أبي عبادة . الوليد بن عبيد البحراني لأبي العلاء المعري ، تحقيق
ناديا علي الدولة - لم تذكر طبعة الكتاب .

* العدة في أصول الفقه

تأليف القاضي أبي يعلى محمد بن الحسين الفراء البغدادي الحنبلي ، المتوفى سنة ٤٥٨ هـ ، تحقيق د/ أحمد علي سير المباركى .

* العقد الفريد

تأليف أحمد بن محمد بن عبد ربه - تحقيق أحمد أمين ، وأحمد الزين ، وإبراهيم الأبياري - مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، عام ١٣٨٥ هـ .

* عمدة الحفاظ وعدة اللافظ

لجمال الدين محمد بن مالك ، تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٣٩٧ هـ .

* العمدة في صناعة الشعر ونقده

تأليف الحسن بن رشيق القيرواني ، المتوفى سنة ٤٦٣ هـ ، الطبعة الأولى عام ١٣٤٥ هـ ، مطبعة السعادة بمصر .

* العيني : انظر شرح شواهد شروح الألفية

* عيون الأخبار

لأبي محمد عبد الله بن قتيبة المتوفى سنة ٢٧٦ هـ نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب .

(الغين)

* غاية النهاية في طبقات القراء

لشمس الدين أبي الخير محمد بن محمد الجزري ، المتوفى سنة ٨٣٣ هـ ، عني بنشره برجستراسر ، الطبعة الأولى بنفقة الناشر ومكتبة الخانجي بمصر سنة ١٣٥١ هـ .

* غريب الحديث

لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي ، المتوفى سنة ٢٢٤ هـ مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد - الطبعة الأولى .

* الغماز على اللماز في الأحاديث المشتهرة

لأبي الحسن نور الدين السهودي ، المتوفى ٩١١ هـ ، تحقيق وتخرىج محمد إسحاق إبراهيم السلفي طبع دار اللواء ، الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ .

(الفاء)

* الفاخر-

تأليف أبي طالب الفضل بن سلمة ، إخراج شالس انبروس استورى ، الطبعة الثانية دار الفرجاني ، مصر الجديدة .

* (الفتاوى) مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية

جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم ، طبع دار العربية - بيروت ، لبنان . صورة عن الطبعة الأولى .

* فضل الخيل

للإمام شرف الدين عبد المؤمن الدمياطي ، المتوفى سنة ٧٠٥ هـ الطبعة الأولى ، عام ١٣٤٩ هـ ، طبعه وصححه محمد راغب الطباخ في مطبعته العلمية بحلب .

* فهارس سيبويه

صنع محمد عبد الخالق عزيمة ، طبع دار السعادة .

الفوائد الضيائية (شرح كافية ابن الحاجب لنور الدين عبد الرحمن الجامي ، دراسة وتحقيق د/أسامة طه الرفاعي

مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بالعراق عام ١٤٠٣ هـ .

* الفوائد المحصورة في شرح المقصورة

لمحمد بن أحمد بن هشام اللخمي ، ت أحمد عبد الغفور عطار بيروت ، دار مكتبة الحياة ، ١٤٠٠ هـ .

(القاف)

* القاموس المحيط لمجد الدين الفيروزآبادي

مطبعة مصطفى البابي الحلبي وشركاه الطبعة الثانية ١٣٧١ هـ .

(الكاف)

* الكامل

لأبي العباس المبرد محمد بن يزيد ، عارضه بأصوله وعلق عليه محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة نهضة مصر .

- * الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل
تأليف أبي القاسم جار الله محمود بن عمر الرنخشري ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي
وأولاده بمصر ، طبعة ١٣٨٥ هـ .
- * كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون
تأليف حاجي خليفة ، طبع بمكتبة المثنى ببغداد .
- * الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها
تأليف أبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي ، المتوفى سنة ٤٣٧ هـ تحقيق د/ محي
الدين رمضان ، طبع مؤسسة الرسالة - بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠١ هـ .

(الـ لـ ا م)

- * اللامات
لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ، المتوفى سنة ٣٣٧ هـ ، تحقيق د/
مازن المبارك ، المطبعة الهاشمية بدمشق ١٣٨٩ هـ .
- * لامية العرب
لشاعر الأزدي « الشنفرى » منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت - لبنان .
- * لباب الإعراب
لتاج الدين محمد بن أحمد الإسفرائيني ، المتوفى سنة ٦٨٤ هـ تحقيق بهاء الدين عبد
الوهاب عبد الرحمن ، منشورات دار الرفاعي ط أولى ١٤٠٥ هـ .
- * لسان العرب
لابن منظور جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري ، المتوفى سنة ٧١١ هـ طبعة
مصورة عن طبعة بولاق . مطابع كوستاتسوماس .
- * اللمع في العربية
صنعة أبي الفتح عثمان بن جني ، المتوفى سنة ٣٩٢ هـ تحقيق د/ حسين محمد محمد
شرف ، الطبعة الأولى ١٣٩٨ هـ .

(الميم)

- * ما يجوز للشاعر في الضرورة
لأبي عبد الله محمد بن جعفر القيرواني - تحقيق المنجي الكعبي ، ط الدار التونسية
للنشر .

* ما ينصرف ومالا ينصرف

لأبي إسحاق الزجاجي تحقيق هدى قراءة مطابع الأهرام التجارية القاهرة
١٣٩١ هـ .

* مجاز القرآن

صنعة أبي عبيدة معمر بن المثنى ، المتوفى سنة ٢١٠ هـ الناشر مكتبة الخانجي بمصر .

* مجالس ثعلب

لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب ، المتوفى سنة ٢٩١ هـ ، شرح وتحقيق عبد السلام
هارون ، طبع دار المعارف بمصر .

* مجالس العلماء

لأبي القاسم الزجاجي ، المتوفى سنة ٣٤٠ هـ - تحقيق عبد السلام محمد هارون ،
مطبعة حكومة الكويت .

* مجمع الأمثال

لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، طبع دار
المعرفة ، بيروت ، لبنان .

* المحتسب

في تبين وجوه شواذ القراءات لأبي الفتح عثمان بن جني تحقيق علي النجدي ناصف ،
والدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي طبع المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بمصر
عام ١٣٨٩ هـ .

* مختارات شعراء العرب

لابن الشجري - هبة الله بن علي أبي السعادات تحقيق علي محمد البجاوي ، طبع دار
نهضة مصر .

* مختصر في شواذ القرآن

لابن خالويه ، عني بنشره ج . براجشتراسر ، طبع المطبعة الرحمانية بمصر ١٩٣٤ .

* المخصص

لأبي الحسن علي بن إسماعيل المعروف بابن سيده المتوفى سنة ٤٥٨ هـ ، الطبعة
الأولى بالمطبعة الكبرى الأميرية ببولاق سنة ١٣١٦ هـ .

* المذكر والمؤنث

لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري ، المتوفى سنة ٣٢٨ هـ تحقيق د/ طارق عبد عون الجنائي ، الطبعة الأولى ، مطبعة العاني بغداد ١٩٧٨ م .

* الزهر في علوم اللغة العربية وأنواعها لجلال الدين السيوطي

تحقيق محمد أحمد جاد المولى - علي بن محمد البجاوي - محمد أبو الفضل إبراهيم . طبع دار إحياء الكتب العربية .

* المسائل العسكرية

لأبي علي الفارسي ، المتوفى سنة ٣٧٧ هـ ، تحقيق د/ محمد الشاطر أحمد محمد أحمد - مطبعة المدني/ المؤسسة السعودية بمصر ، الطبعة الأولى .

* المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات

لأبي علي المفارسي ، تحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوي مطبعة العاني بغداد .

* المساعد على تسهيل الفوائد

لبهاء الدين بن عقيل - تحقيق محمد كامل بركات ط دار الفكر بدمشق ط . أولى ، منشورات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى .

* المستدرك على الصحيحين في الحديث

لأبي عبد الله محمد بن عبد الله المعروف بالحاكم النيسابوري ، المتوفى سنة ٤٠٥ هـ ، الطبعة الأولى بمطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية في الهند سنة ١٣٤١ هـ .

* المستقصي في أمثال العرب

تأليف محمود بن عمر الزمخشري ، المتوفى سنة ٥٣٨ هـ ، طبع مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد ، سنة ١٣٨١ هـ .

* مسند الإمام أحمد بن حنبل

طبع المكتب الإسلامي ودار صادر بيروت .

* مشكل إعراب القرآن

لمكي بن أبي طالب القيسي المتوفى سنة ٤٣٧ هـ ، تحقيق د . حاتم صالح الضامن طبع مؤسسة الرسالة .

* معاني الحروف

لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني ، المتوفى سنة ٣٨٤ هـ . تحقيق د/ عبد الفتاح شلبي ، طبع دار الشروق ، جدة ، الطبعة الثالثة ١٤٠٤ هـ .

* معاني القرآن

صنعة الأخفش الأوسط - تحقيق د/ فائز فارس ، نشر الشركة الكويتية لصناعة الدفاتر والورق المحدودة ، الطبعة الثانية .

* معاني القرآن

لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء ، المتوفى سنة ٢٠٧ هـ طبع عالم الكتب - بيروت ، الطبعة الثانية ١٩٨٠ م .

* معاني القرآن وإعرابه

لأبي إسحاق الزجاج ، شرح وتحقيق د/ عبد الجليل عبده شلبي - منشورات المكتبة العصرية ، بيروت .

* المعاني الكبير في أبيات المعاني

لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ط/ دار الكتب العلمية ، بيروت .
* معاهد التنصيص (شرح شواهد التنصيص)

تأليف العلامة عبد الرحيم بن عبد الرحمن العباسي ، المطبعة البهية المصرية .

* معجم البلدان

لياقوت الحموي طبع دار صادر ودار بيروت ببيروت .

* معجم البلدان

تأليف أبي عبد الله ياقوت الحموي ، طبع دار صادر ودار بيروت - بيروت سنة ١٣٧٦ هـ .

* معجم شواهد العربية

تأليف عبد السلام محمد هارون - الطبعة الأولى ، مكتبة الخانجي بمصر .

* معجم قبائل العرب

تأليف عمر رضا كحالة - طبع مؤسسة الرسالة - بيروت ، الطبعة الثانية ١٣٩٨ هـ .

* معجم القراءات القرآنية

تأليف د/ عبد العال سالم مكرم ، وأحمد مختار عمر ، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ -
مطبوعات جامعة الكويت ، ط « ذات السلاسل - الكويت » .

* المعجم الكبير

للمحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني ، المتوفى سنة ٣٦٠ هـ ، تحقيق حمدي
عبد المجيد السلفي ، مطبعة الأمة ببغداد .

* معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع

تأليف عبد الله بن عبد العزيز البكري ، المتوفى سنة ٤٨٧ هـ ، تحقيق مصطفى
السقا ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٣٦٦ هـ .

* معجم مقاييس اللغة

لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا - تحقيق عبد السلام هارون - مطبعة
مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، الطبعة الثانية ١٣٩٠ هـ .

* المعلقات العشر وأخبار شعرائها

جمع الشيخ أحمد بن الأمين الشنقيطي ، مطبعة الاستقامة .

* مغني اللبيب عن كتب الأعاريب

تأليف جمال الدين بن هشام الأنصاري المتوفى سنة ٧٦١ هـ تحقيق د/ مازن المبارك ،
ومحمد علي حمد الله - مراجعة سعيد الأفغاني ، الطبعة الخامسة ، دار الفكر - بيروت .

* مفتاح السعادة ومصباح السيادة

تأليف طاش كبرى زاده ، تحقيق : كامل كامل بكري ، وعبد الوهاب أبو النور -
مطبعة الاستقلال الكبرى .

* (شرح) المفضليات للتبريزي

تحقيق علي محمد الجاوي - طبع دار نهضة مصر للطبع والنشر .

* المقتصد في شرح الإيضاح

لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق د . كاظم بحر المرجان منشورات وزارة الثقافة
والإعلام - العراق .

* المقرب

لعلي بن مؤمن المعروف بابن عصفور ، المتوفى سنة ٦٦٩ هـ تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى وعبد الله الجبوري - طبع مطبعة العاني - بغداد .

* المقصور والممدود

تأليف محمد بن الحسن بن دريد الأزدي - تحقيق ماجد حسن الذهبي ، وصلاح محمد الخيمي ط دار الفكر بدمشق ١٤٠٢ هـ .

* منشور الفوائد

لكمال الدين أبي البركات الأنباري - تحقيق د/ حاتم الضامن طبع مؤسسة الرسالة - بيروت ، الطبعة الأولى .

* المنصف لأبي الفتح ابن جني

شرح التصريف لأبي عثمان المازني - تحقيق إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين ، طبع مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر .

* المنطق

تأليف الشيخ محمد رضا المظفر ، مطبعة النعمان النجف الأشرف .

* منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية

تأليف عبد الأمير محمد أمين الورد منشورات مؤسسة الأعلمي بيروت - ودار التربية بغداد ط أولى ١٣٩٥ هـ .

* المذهب في القراءات العشر وتوجيهها

من طريق طيبة النشر ، تأليف د/ محمد سالم محيسن ط دار الأنوار للطباعة ، الطبعة الثانية ١٣٨٩ هـ .

* المؤتلف والمختلف

لأبي القاسم الحسن بن بشر الآمدي - تحقيق عبد الستار أحمد فراج ، طبع عيسى البابي الحلبي بمصر ١٣٨١ هـ / ١٩٦١ م .

* الموجز في النحو

لأبي بكر محمد بن السراج تحقيق مصطفى الشويبي وابن سالم دامر جي - طبع مطابع أ . بدران للطباعة والنشر ، بيروت لبنان .

* الموشح

لأبي عبد الله محمد بن عمران المرزباني المتوفى سنة ٣٨٤ هـ ، تحقيق علي محمد
البجاوي ، مطبعة لجنة البيان العربي .

* الموطأ

للإمام مالك بن أنس ، صححه ورقمه وخرج أحاديثه محمد فؤاد عبد الباقي - طبع
دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه .

(النون)

* نزهة الألباء في طبقات الأدباء

لأبي البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري ، تحقيق محمد أبو الفضل
إبراهيم ، طبع دار نهضة مصر للطبع والنشر الفجالة ، القاهرة .

* النشر في القراءات العشر

تأليف محمد بن محمد بن محمد ... بن الجزري ، الناشر : مكتبة القاهرة ، شارع
الصناديق بميدان الأزهر الشريف .

* نقائص جرير والفرزدق

طبع في مدينة ليدن بمطبعة بريل سنة ١٩٠٥ م ، أعادت طبعه بالأوفست مكتبة المثني
ببغداد .

* نكت الانتصار لنقل القرآن

للإمام أبي بكر الباقلاني ، المتوفى سنة ١٤٠٣ هـ ، تحقيق د/ محمد زغلول سلام -
الناشر : منشأة المعارف بالإسكندرية ، جلال رمزي وشركاه .

* نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب

تأليف أبي العباس أحمد القلقشندي ، المتوفى سنة ٨٢١ هـ تحقيق إبراهيم الأبياري ،
مطبعة مصر/ القاهرة ، الطبعة الأولى سنة ١٩٥٩ م .

* النهاية في غريب الحديث والأثر

لابن الأثير ، طبع دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، نشر المكتبة الإسلامية
لصاحبها الحاج رياض الشيخ .

* نهج البلاغة

وهو ما جمعه الشريف الرضي من كلام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، طبع دار إحياء الكتب العربية ، الطبعة الأولى ١٣٨٣ هـ .
* النوادر في اللغة

لأبي زيد سعيد بن أوس الأنصاري ، طبع دار الكتاب العربي - بيروت .
(الهاء)

* هدية العارفين

أسماء المؤلفين وآثار المصنفين ، تأليف إسماعيل باشا البغدادي ، طبع مكتبة المثنى ببغداد .

* همع الهوامع - شرح جمع الجوامع في علم العربية
تأليف جلال الدين السيوطي ، طبع دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت .
(الواو)

* وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان

لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان المتوفى سنة ٦٨١ هـ ،
تحقيق إحسان عباس ، طبع دار الثقافة ، بيروت - لبنان .
* وقعة صفين

لنصر بن مزاحم المنقري ، تحقيق عبد السلام هارون ، نشر وطبع المؤسسة العربية الحديثة ومكتبة الخانجي .

(الياء)

* ابن يعيش

انظر شرح المفضل لابن يعيش .

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٥	تقديم معالي مدير الجامعة
٧	أولا / الدراسة
٩	المقدمة
١٥	الفصل الأول/ ابن الحاجب
١٥	اسمه ونسبه
١٥	نشأته
١٦	أخلاقه وشخصيته
١٦	شيوخه
١٧	تلامذته
١٩	مكانته العلمية ومؤلفاته
٢١	الكافية ومكانتها
٢٢	شروح الكافية
٢٣	وفاته
٢٥	الفصل الثاني/ الرضي
٣١	الفصل الثالث/ مكانة الرضي وما قيل عنه
٣٣	الفصل الرابع/ مؤلفاته
٣٣	شرح القصائد السبع العلويات
٣٤	شرح الشافية
٣٦	شرح الكافية
٥١	الفصل الخامس/ منهج الرضي في شرح الكافية
٥٤	استدراكات الرضي على ابن الحاجب
٥٧	الفصل السادس/ أسلوبه
٥٧	ظهور أثر المنطق والفلسفة فيه

٥٨	الاستطراد
٥٩	كثرة الإحالات
٥٩	الدقة في التعبير واختيار الألفاظ
٦٣	الفصل السابع/ مذهبه النحوي
٦٣	موقفه من آراء البصريين والكوفيين
٦٧	الفصل الثامن/ شواهد شرح الكافية
٦٧	الاستشهاد بالقرآن والقراءات
٦٩	الاستشهاد بالحديث
٧١	الاستشهاد بأقوال علي بن أبي طالب
٧٤	الاستشهاد بأمثال العرب وأقوالهم
٧٦	الاستشهاد بالشعر
٨٠	أمر تتعلق بالشواهد الشعرية
٨٣	الفصل التاسع/ موقف الرضي من ابن الحاجب
٨٩	الفصل العاشر/ نظرة تقويمية للكتاب
٨٩	المحاسن
٩٢	المآخذ
٩٢	أولا : مآخذ عامة
٩٤	ثانيا : أخطاؤه في نسبة بعض الآراء إلى أصحابها :
٩٤	أ - سيبويه
٩٦	ب - يونس
٩٦	ج - هشام بن معاوية الضرير
٩٦	د - الأخفش
٩٩	هـ - المبرد
١٠١	و - الزجاج
١٠٣	ز - أبو علي الفارسي
١٠٣	ح - عبد القاهر الجرجاني
١٠٤	ط - الزمخشري

١٠٥	ي - ابن يعيش
١٠٦	ك - ابن مالك
١٠٦	ثالثا : التناقضات
١٠٩	رابعا : وقفة مع د/ أميرة علي توفيق في كتابها الرضي الإسترايازي
	ثانيا/ التحقيق
١	مقدمة الرضي
٣	الكلمة والكلام
٣	اشتقاق الكلمة
٣	الكلام موضوع لجنس ما يتكلم به
٤	الفرق بين القول والكلام واللفظ
٥	اللفظ المفرد
٥	اللفظ المركب
٦	المفردات والمركبات كلها موضوعة
١١	أقسام الكلمة
١١	كل وجزء وكي وجزئي
١٤	حد الاسم والفعل والحرف
١٥	دليل حصر الكلمة في هذه الأقسام
١٦	الكلام
١٦	علة تقديم حد الكلمة على حد الكلام
١٨	الإسناد
١٨	الفرق بين الجملة والكلام
٢٠	الاسم
٢٠	تفصيل حد الاسم
٢٠	تفسير قولهم : ما دل على معنى في نفسه أو في غيره ونحو ذلك
٢١	الاعتراض بخروج الضمائر ونحوها عن تعريف الاسم والجواب عليه
٢٨	خواص الاسم
٢٨	الفرق بين الحد والخاصة

٢٨	لام التعريف
٣٠	الجر
٣٠	أقسام التنوين
٣٦	التثنية والجمع والتأنيث والتصغير والنسبة والنداء من خواص الاسم
٣٧	من خصائص الأسماء الإضافة
٣٩	المعرب من الأسماء
٤٢	حكم المعرب
٤٣	الفرق بين المبني وما يختلف آخره تقديرا
٤٣	الإعراب
٤٩	فائدة الإعراب
٥٢	العامل في المبتدأ والخبر
٥٢	العامل في الفضلات
٥٤	الأصل في الإعراب الأسماء
٦٠	أنواع الإعراب
٦٠	تعليل نسبة الحركات
٦٤	العامل
٦٥	العامل في المضاف إليه
٦٧	الأسماء المعربة وما تستحقه من الإعراب
٦٧	المفرد المنصرف وجمع التكسير المنصرف
٦٩	جمع المؤنث السالم
٦٩	الأسماء الستة
٧٧	إعراب المثنى وجمع المذكر السالم
٨٦	كلا وكلتا
٩٠	أولو وعشرون وأخواتهما
٩١	الإعراب التقديري واللفظي
٩٦	المنوع من الصرف
٩٨	أوجه مشابهة الاسم للفعل

١٠٢	فرعية علل منع الاسم من الصرف
١٠٣	صرف غير المنصرف
١٠٧	ما يقوم مقام علتين
١١٣	منع الصرف للعدل
١٢٨	العدل التقديري
١٣١	باب قطام
١٣٢	الوصف
١٣٦	التأنيث
١٤٢	شروط لم يذكرها ابن الحاجب لمنع المؤنث الصرف
١٤٧	التعريف
١٤٨	العجمة
١٥٢	الجمع
١٥٩	الأقوال في سبب امتناع « سراويل »
١٦٢	منع نحو جوار من الصرف
١٦٨	التركيب
١٦٩	الألف والنون
١٧٤	وزن الفعل
١٨٣	متى يصرف ما فيه علمية مؤثرة ؟
١٩٣	الخلاف بين سيبويه والأخفش في صرف أحمر علما بعد تنكيره
١٩٦	ما يخل به التصغير من الأسباب المانعة من الصرف
١٩٨	دخول اللام والإضافة على غير المنصرف
٢٠٠	المرفوعات
٢٠١	الفاعل
٢٠٤	الأصل أن يلي الفاعل الفعل
٢١٥	وجوب تقديم الفاعل على المفعول به
٢١٦	حذف الفعل جوازا ووجوبا
٢٢٣	التنازع

٢٢٥	اختيار البصريين والكوفيين
٢٢٧	الخلافا في إضمام الفاعل والمفعول عند إعمال الثاني
٢٣٢	إذا أُعْمِلَ الأولُ أُضْمِرَ الفاعل في الثاني والمفعول على المختار
٢٣٩	نائب الفاعل
٢٤٨	المبتدأ والخبر
٢٥٦	الأصل في المبتدأ التقديم
٢٥٨	تنكير المبتدأ
٢٦٧	الإخبار بالجملة
٢٧٥	الإخبار بالظرف
٢٩٠	من أحكام الخبر إذا كان مفردا
٢٩٣	وجوب تقديم المبتدأ
٢٩٦	وجوب تقديم الخبر
٣٠١	تعدد الخبر
٣٠٣	دخول الفاء في الخبر
٣١١	حذف المبتدأ والخبر جوازا ووجوبا
٣٣١	خبر إن وأخواتها
٣٣٦	خبر لا النافية للجنس
٣٤٠	اسم ما ولا المشبهتين بليس
٣٤٣	المنصوبات
٣٤٤	المفعول المطلق
٣٤٧	أنواعه
٣٥١	وقوعه بغير لفظ الفعل
٣٥٣	حذف عامله جوازا ووجوبا سماعا
٣٦٦	حذف عامله وجوبا قياسا
٣٩١	المفعول به
٣٩٤	تقدمه على الفعل
٣٩٧	حذف عامله جوازا ووجوبا

٤٠٦	المنادى
٤١٠	بناؤه
٤١٥	الاستغاثة ونصب المنادى
٤٢٥	توابع المنادى
٤٤٣	نداء ما فيه أل
٤٦٠	إعراب نحو ياتيم تيم عدي
٤٦٤	المنادى المضاف إلى ياء المتكلم
٤٦٩	الترخيم
٤٩٤	الندبة
٥٠٥	حذف حرف النداء
٥٠٨	حذف المنادى
٥٠٩	الأسماء الملازمة للنداء
٥١٢	الاختصاص
٥١٨	الاشتغال
٥٢٢	ما يجب له الصدارة
٥٣٩	اختيار الرفع في المشتغل عنه
٥٤٤	اختيار النصب في المشتغل عنه
٥٥٤	تساوي الرفع والنصب في المشتغل عنه
٥٥٦	وجوب النصب في المشتغل عنه
٥٥٩	حكم نحو أزيد ذهب به
٥٦١	بين المبرد وسيبويه في قوله تعالى : ﴿الرَّائِيَةُ وَالرَّائِي﴾
٥٦٨	فأجلدوا ﴿ الآية
٥٧٧	التحذير
٥٧٨	الإغراء
٥٩٠	المفعول فيه
٦٠٥	حكم الظروف في التصرف والانصراف وضدهما انتصاب المفعول فيه بعامل مضمَر

٦٠٧	المفعول له
٦١٨	المفعول معه
٦٣٢	الحال
٦٤٠	عامله
٦٤١	تنكيره
٦٥٠	تنكير صاحبه
٦٥٢	تقدم الحال على عامله المعنوي
٦٦٢	عدم اشتراط الاشتقاق في الحال
٦٧٣	وقوع الحال جملة
٦٨٣	حذف عامل الحال ومعنى الحال المؤكدة
٦٩١	التمييز
٦٩٣	التمييز عن المفرد
٧٠٣	التمييز عن النسبة
٧٠٦	مطابقة التمييز لما انتصب عنه ومخالفته له
٧١١	تقدم التمييز على عامله
٧١٦	المستثنى
٧٢١	المستثنى الذي يجب نصبه
٧٣٧	ما يختار فيه البدل على النصب
٧٤٧	الاستثناء المفرغ
٧٥٧	تعذر البدل على اللفظ
٧٦٤	من أحكام الاستثناء التي أهملها ابن الحاجب
٧٧٣	المستثنى المخفوض
٧٧٨	« غير » صفة
٧٨٦	إعراب سيوى وسواء
٧٩١	لاسيما
٧٩٩	خبر كان وأخواتها
٨٠٣	حذف كان
٨١٢	اسم إن وأخواتها

الموضوع

الصفحة	
٨١٣	المنصوب بلا التي لنقي الجنس
٨٣١	الأوجه الجائزة في نحو لاحول ولا قوة إلا بالله
٨٣٨	تابع اسم لا
٨٤٥	إعراب نحو لا أبا له
٨٥١	خبر ما ولا المشبهتين بليس
٨٦٦	لات
٨٧٣	المجرورات
٨٧٤	المضاف إليه
٨٧٩	الإضافة المعنوية
٨٩٢	الإضافة اللفظية
٩١٦	إضافة الصفة إلى الموصوف والموصوف إلى الصفة
٩٣٣	بعض أحكام الإضافة التي أدخل بها ابن الحاجب
٩٤٣	المضاف إلى ياء المتكلم
٩٤٨	الأسماء الستة عند إضافتها إلى ياء المتكلم
٩٦١	التوابع
٩٦٧	النعت
٩٧٣	عدم اشتراط الاشتقاق في الصفة
٩٨٣	النعت بالجملة
٩٨٧	النعت السببي
٩٩٦	الخلاف في ترتيب المعارف
١٠٠٢	نعت اسم الإشارة
١٠٠٣	بعض ما أغفله ابن الحاجب من أحكام النعت
١٠١٩	عطف النسق
١٠٢٠	العطف على الضمير المتصل
١٠٢٧	المعطوف في حكم المعطوف عليه (ما يترتب على ذلك)
١٠٣٣	العطف على معمولي عاملين مختلفين
١٠٤٠	أحكام العطف التي تركها ابن الحاجب
١٠٤٩	التأكيد

١٠٥٥	التأكيد اللفظي والمعنوي
١٠٦٥	شروط التأكيد بكل وأجمع
١٠٦٩	تأكيد المرفوع المتصل
١٠٧٠	ترتيب ألفاظ التوكيد المعنوي
١٠٧٣	البذل
١٠٧٩	أقسام البذل
١٠٨٢	تغاير البذل والمبذل منه تعريفا وتنكيلا
١٠٨٤	تغاير البذل والمبذل منه إظهارا وإضمارا
١٠٩٣	عطف البيان
١٠٩٧	الفهارس
١٠٩٩	فهرس الآيات
١١١١	فهرس الأحاديث
١١١٣	فهرس أقوال الإمام علي
١١١٤	فهرس الأمثال والأقوال
١١٢٦	فهرس الشعر
١١٥٠	فهرس اللغة
١١٥٧	فهرس التراجم
١١٦٥	فهرس الأعلام
١١٧٩	فهرس الطوائف
١١٨١	فهرس المصادر والمراجع
١٢١٣	فهرس الموضوعات

رقم الإيداع ٥٩٨٩ / ١٩٩٣
I.S.B.N : 977 - 256 - 098 - 4

هجر

الطباعة والنشر والتوزيع

المكتب : ٤ ش ترعة الزمر - المهندسين - جيزة

☎ ٣٤٥٢٥٧٩ - فاكس ٣٤٥١٧٥٦

المطبعة : ٢ ، ٦ ش عبد الفتاح الطويل

أرض اللواء - ☎ ٣٤٥٢٩٦٣

ص . ب ٦٣ إمبابة